

مركز دراسات الوحدة العربية — الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الإعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي والواقع العربي

مقاربات نظرية

أعمال المؤتمر العلمي الأول
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

القاهرة ١٥ - ١٦ ايار/مايو ١٩٨٩

ابراهيم العيسوي — سمير المقدسي — عبداللطيف بن اشنهو
اسماعيل صبري عبدالله — سمير امين — فتح الله ولعلو
جورج قرم — طاهر حمدي كنعان — محمد محمود الإمام
سعيد النجار — عباس النصراوي — يوسف صايغ

تحرير: طاهر حمدي كنعان
و ابراهيم سعد الدين عبدالله

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية   الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي

مقاربات نظرية

أعمال المؤتمر العلمي الأول
للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

القاهرة ١٥ - ١٦ ايار/مايو ١٩٨٩

ابراهيم العيسوي   سمير المقدسي   عبداللطيف بن اشنهو
اسماعيل صبري عبدالله   سمير امين   فتح الله ولعلو
جورج قرم   طاهر حمدي كنعان   محمد محمود الإمام
سعيد النجار   عباس النصراوي   يوسف صايغ

تحرير: طاهر حمدي كنعان
وابراهيم سعد الدين عبدالله

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الاولى : بيروت ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

المحتويات

القسم الثاني
التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس

تقـــدِيـــم

يزخر الوطن العربي بالاقتصاديين. تنظمهم في معظم الأقطار جمعيات أو روابط متقاربة النشاط، تنتظم بـدورها في اتحـاد الاقتصاديـين العرب. وتـظهر ثمـرات نشاطهم في مجـلات وكتب متنوعة من أبرزها الكتب الصادرة عن مؤتمرات الاقتصاديين العـرب. وكثيراً مـا تحول أوضاع سياسية معينة بين بعض الاقتصاديـين وبين حـرية البحث العلمي، ويؤدي ذلـك إلى إحباط كبير عند مجموع الاقتصـاديين في البلد المعني، يؤثـر بدوره في مستـوى ما ينشرونـه من كتب أو مقـالات. كـذلـك تـرهق تكـاليف المعيشـة ومحـدودية الـدخـل أعـداداً كبـيرة من الاقتصـاديين وتصرفهم كثيـراً عن البحث العلمي الجاد. ومـع كـل ذلـك لم تنـطفىء جـذوة البحث الاقتصـادي العربي. وبـرز من بينهم من ذاع صيتهم في أرجاء الـوطن العـربي، ومن مكنتهم ظروفهم من الاحتكاك المستمر بالفكر الاقتصادي في أجزاء أخرى من العـالم، فكتبوا بلغات أجنبية وتداولت المراجع أسماءهم. ولكن جهودهم ظلت مشتتة لا يثريها عمـل جماعي ولا نقـد رشيد. ومن هنـا برزت فكـرة الجمع بينهم في جمعيـة علميـة عـربيـة لا تشتغـل إلا بالبحث العلمي. ففي مثل هـذا الإطار يحـل التجمع محـل التشتت وتسود روح النقـد البنّاء وتشحذ الهمم بعضها بعضـاً مما يبعث الأمـل أمام بـروز مدرسـة عربيـة في هذا المجـال تتميز بالبحث والتنقيب، والتحليل والتأصيل، ورصانة العرض.

لهذا كله التقت كلمة عشرة من الاقتصاديين العرب المعروفين على السعي لإنشاء جمعية علمية تنصرف إلى البحث والتوثيق، وتتجاوز حدود التعرف الى أحدث ما يظهـر عالميـاً لتنتج معرفة اقتصادية تساهم بها في إثراء حركـة الفكر الاقتصـادي العالميـة. وهكذا أمكن تـأسيس «الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية» في ربيـع عام ١٩٨٧، وانتهت اجـراءات إشهارهـا في القاهرة في أوائل عام ١٩٨٨. ويبدو أن تقدير المؤسسين كان سليماً، فقـد أقبل عـلى عضويـة الجمعية الوليدة مجموعـة من أبرز الاقتصـاديين العـرب من مختلف أقطارهم، بـل ومن أماكن اقامتهم خارج الوطن. ولما كانت الجمعية تقوم على أساس حرية البحث العلمي الكاملة فقد

اتسعت لاتجاهات ايديولوجية متنوعة ومدارس اقتصادية متباينة. وقد أثبتت الممارسة إمكان تمازج الجميع في محراب العلم في جو من الاحترام المتبادل والمشاركة العميقة في البحث عن الحقيقة.

وكانت باكورة نشاط الجمعية مؤتمرها الأول (القاهرة ١٥ ـ ١٦ مايو ١٩٨٩). ولم يكن هذا المؤتمر مناسبة لقاء بقدر ما كان مسرح أداء. فقد اختار مجلس إدارة الجمعية موضوع «الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي» وحرص على توجيه معالجة هذا الموضوع بكامل بعده النظري مع الإشارة إلى واقع الاقتصاد العربي. وتم اختيار المتحدثين الأساسيين والمعقبين في ضوء تنوع المشارب وذلك بهدف شمول المعالجة. وتسلمت أمانة المؤتمر الأوراق الأساسية والتعقيبات المكتوبة في المواعيد المحددة لها. وخلال يومين من العمل المتصل جرى حوار فكري بنّاء ومناقشات إضافية وطرحت مداخل جديدة ورؤى مختلفة.

وهكذا وجد اعضاء مجلس ادارة الجمعية بين أيديهم مادة علمية من الطراز الأول، هي بمثابة الميلاد الفعلي للجمعية، لأنها لا تعلن عن وجودها وإنما تقدم عملاً علمياً يجدد هويتها ويجسد آمال أعضائها ويدفع بهم في طريق البحث العلمي المجدّد. ومن ثم كان قرار المجلس بضرورة نشر هذه الأعمال: الأوراق الأساسية، والتعقيبات، والمداخلات الشفوية. وبفضل التعاون الوثيق بين الجمعية ومركز دراسات الوحدة العربية كان من الطبيعي أن نطلب إليه تحمّل أعباء النشر.

ولا يتسع هذا التقييم لشكر كل من ساهم في نجاح التجربة. ولكنني نيابة عن مجلس إدارة الجمعية لا يمكن أن أختمه دون أن أحيي الزملاء الذين لبوا دعوة الجمعية وعملوا وفكروا وكتبوا لها أو درسوا ما كتب بعناية وعلّقوا عليه في المناقشات الشفوية. وانه مما يشرفني أن أقدم الى جمهور الاقتصاديين هذا الجهد العلمي الجليل.

اسماعيل صبري عبد الله
رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

كلمة الافتتاح

اسماعيل صبري عبدالله (*)

لم يكن اختيار موضوع هذا المؤتمر العلمي مصادفة، بل انتهت إليه اللجنة التنفيذية بعد مناقشات عدة وفي ضوء استطلاع رأي عدد كبير من أعضاء الجمعية.

١ ـ واقع الأمر أن المواطن العادي أصبح يشعر أكثر فأكثر بالتأثير المتزايد الذي تمارسه عناصر خارجية في حياته، ابتداء من أمور الاقتصاد والسياسة، وصولاً إلى المباريات الرياضية وأبطالها، ومن ثم لا صعوبة في تفهم مقولة الكوكب الصغير أو التنويه بالتأثير المتبادل بين مختلف الأقاليم والأقطار. وتذهب جملة المثقفين إلى تفسير ذلك بثمرات الثورة العلمية والتقانية.

٢ ـ وإذا أردنا أن نترجم إلى لغة الاقتصاد تلك الثمرات يمكن أن نقول:

ـ هناك سرعة متزايدة ويسر كبير في انتقال السلع ورؤوس الأموال ثم الأفراد إلى حد ما عبر حدود الدول.

ـ كذلك أصبح لدى الانسانية قدرة هائلة على التعامل مع المعلومات حفظاً وتنسيقاً واسترجاعاً واستنطاقاً.

ـ وأخيراً دخل الانسان منافساً للطبيعة الجامدة بتصنيع مواد جديدة لها من الخصائص ما لا يتوافر في المواد التي يستمدها منها؛ كذلك خطا الانسان الخطوات الأولى في تعديل مسار وسلوك الكائنات الحية.

٣ ـ ولم تأت هذه التطورات عفوياً، ولكنها كانت أهدافاً مقصودة عُبّئت من أجلها الموارد البشرية والمادية، وساهمت فيها أقسام البحث والتطوير في الشركات بقدر يوازي مساهمة

(*) رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

مراكز البحث العلمي المتخصصة. فتقدم التقانة عن طريق استخدام البحث العلمي يكون دائماً في العصر الحديث تعبيراً عن حاجة المجتمع إلى أساليب وأدوات جديدة، ليطور نفسه في اتجاهات يرغب فيها. ومن ثم لا بد من الإشارة إلى القوى الاقتصادية ذات المصلحة.

وهنا لا مفر من الإشارة إلى فعاليات اقتصادية ذات وزن بالغ انتشرت وتعاظم شأنها في الأربعين سنة الأخيرة، وأعني الشركات متعدية الجنسية. تلك الشركات العملاقة التي يمتد نشاطها من خلال فروع أو شركات تابعة أو عقود مع شركات محلية عبر العالم، والتي تعد عند وضع استراتيجياتها العالم كله سوقاً لها. ودون دخول في التفاصيل نذكر أن ٤٠ بالمائة من التجارة الدولية يدور فيما بين هذه الشركات وفروع كل منها. ونذكر برقم مديونية العالم الثالث للمصارف الكبرى متعدية الجنسية، وكذلك بتدفق مدخرات من كل أنحاء الأرض لتغطية عجز الميزانية الأمريكية، وعجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

٤ ـ ومن ناحية أخرى اتجهت أنظار المشتغلين بالانتاج إلى استغلال موارد لا تقع في إطار السيادة الوطنية لأية دولة مثل المحيطات والفضاء الخارجي. كما تبيَّنت البشرية محدودية موارد الطبيعة ومدى التدمير الذي يصيبها بسبب النشاط الانساني. وتتميز الظواهر البيئية بامتداد آثارها بعيداً عن مواقعها. فالغازات المتصاعدة من مصانع الكيميائيات في شمال الولايات المتحدة تنتهي إلى مطر حامض يقتل الغابات في المانيا. ومشروعات التنمية التي تقوم بها البرازيل في غابات الأمازون تؤثر مباشرة في جو الكرة الأرضية وتخل بالدورة المعتادة للماء على مجمل سطحها، وما آثار تشيرنوبيل ببعيدة. وأخيراً لا يكفي أن تقتنع الدول الكبرى باستبعاد الحرب النووية من استراتيجياتها لكي يعم السلام الأرض كلها، فالجريمة المنظمة أصبحت أيضاً متعدية الجنسية (المخدرات)، وأعمال العنف المنظمة عبر الحدود ظاهرة يمكن أن تتزايد.

٥ ـ وخلاصة القول ان البشرية دخلت مرحلة جديدة قد يقصر مفهوم الاعتماد المتبادل عن الدلالة عليها، وهي مرحلة وجود اقتصاد عالمي تحركه قوى عالمية ليست حبيسة السيادة الوطنية لهذه الدولة أو تلك. وكل شيء يوحي باستمرار هذا الاتجاه وتعاظمه خلال العقود المقبلة. وهنا أحس شخصياً بأن ثمة فراغاً نظرياً لدى الاقتصاديين يحد من امكانات البحث والتحليل. فعلم الاقتصاد نشأ وترعرع جنباً إلى جنب مع نشوء وتطور الدولة القومية (Na-tion State)، وحين يتحدث الاقتصاديون عن السوق فإن ذهنهم يتوجه تلقائياً أو عن وعي إلى سوق قومية تحدها حدود دولية معروفة ولها حكومة يكثر الجدل حول دورها في الاقتصاد. بل إن مجمل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على تعددها يقصدون عند الحديث عن «المجتمع» دون أي وصف محدد مجتمع الدولة القومية. وإذا كان تعبير البحث في «أسباب ثروة الأمم» قد اختفى بعد آدم سميث فإن موضوع علم الاقتصاد لم يتغير كثيراً. وما البحث في التنمية إلا دراسة لزيادة ثروة الأمم.

حقاً إن النظرية الكلاسيكية الحديثة، خصوصاً في صيغتها الرياضية المجردة تبدو غير متأثرة باعتبارات الزمان الحقيقي أو المكان. وهي في نظر دعاتها تصلح لكل زمان ومكان،

وفي نظر خصومها لا تصلح لأي زمان أو مكان. وليس هنا مقام هذا الجدل، ولكنني أتساءل في بساطة عن القيود التي ترد على تحليلها عندما يتعامل مع أنشطة مسرحها العالم كله أو عن بلدان العالم الثالث التي تعد العوامل الخارجية الأكثر حسماً في توجيه سياساتها الاقتصادية وصياغة خطط تنميتها. ولا تغني الكينزية كثيراً في هذا الشأن. فالأمور تتجاوز التحليل الكلي (Macro) لتطلب تحليلاً أعظم (Mega Analysis) يتناسب مع وضع الشركات متعدية الجنسية. وأخيراً لا يحتوي الأدب الماركسي أي عرض لأوضاع «سوق اشتراكية عالمية» بين الدول الاشتراكية القائمة بالفعل، فكيف نبحث في مراجعه عن نظرية للاقتصاد العالمي؟ الأمر المؤكد هو بالقطع ضرورة السعي الحقيقي لمحاولة ملء هذا الفراغ النظري.

٦ ـ ويواجه مفهوم الاقتصاد صعوبات جمة تتمثل في المقام الأول، في أن الجماعة البشرية ليست لها أي حكومة مركزية. وقد كان دور الحكومة حاسماً حتى على فرض حرية الاقتصاد إلى أقصى الحدود، فهي التي توفر القوانين الوضعية التي تهيِّىء الجو لآليات السوق. وقضاؤها يلزم الأطراف بتنفيذ عقودهم، ويؤمن الناس على أموالهم، ويعاقب على السرقة أو الغش. ومن ثم يتساءل المرء بحق: من يضع قواعد اللعبة ويكفل احترامها على مستوى العالم كله؟ كذلك يقع النشاط الاقتصادي في إطار مجتمع. ومن شأن ذلك النشاط أن يعطي ثماراً مختلفة من حيث النوع والكم لمختلف القوى الاجتماعية. والصراع بين تلك القوى ظهر في المجتمعات مع ظهور التمايز الطبقي. وعالم اليوم فيه الأثرياء المنعمون، والفقراء المدقعون، فمن ذا الذي يحكم الصراع بين الفريقين ويحول دونه، لئلا يصبح أداة هدم تهدد البشرية كلها. وهل كانت دولة الرفاه (Welfare State) إلا ثمناً للتخفيف من حدة ذلك الصراع وصون المجتمع من التردي؟ وفي مستوى ثالث، تنتمي شعوب الأرض إلى حضارات مختلفة لها أثر واضح في تحديد الحاجات، وفي اختيار ما يشبعها من السلع والخدمات وفي الموقف من العمل بأنواعه ومن الثراء ودلالاته. فلن ينجح أحد مثلاً في إقناع المسلمين أو اليهود بأن تربية الخنازير أرخص وأسرع وسيلة لانتاج البروتين الحيواني. كذلك لن يقنع أحد فقراء الهندوس بذبح البقر الهائم وأكله حتى لا يموتوا جوعاً. فما أثر كل ذلك في تعظيم المنفعة أو في حساب منحنيات اللامبالاة؟

وليس فيما نقول أي تزيُّد. فقضية الهوية الحضارية على رأس جدول الأعمال في أنحاء كثيرة من العالم الثالث. ودعوة الاعتماد على النفس لها أصداؤها، والسعي نحو أشكال من التعاون أو التكامل الاقليمي تجدد في الثمانينات بعد أن كاد يندثر في السبعينات، نتيجة لفشل تجارب تكامل اقليمي متعددة نذكر منها اتفاقية السوق العربية المشتركة الموقعة في عام ١٩٦٤. كذلك برز في جدول أعمال بلدان العالم الثالث موضوع تعاون الجنوب مع الجنوب، وليس أدل على أهميته من إقبال كثير من بلدان العالم الثالث على المساهمة في تمويل لجنة الجنوب التي يرأسها جوليوس نيريري. حقاً إن الطريق أمامنا وعر، والفراغ النظري أكثر إحباطاً. ولكن ربما كان صحيحاً أن أملنا في البقاء كأطراف فاعلة في الاقتصاد العالمي يتعلق بتغييرات في استراتيجيات التنمية، وببروز كيانات اقليمية لها من القوة ما يتجاوز ما يملكه حالياً معظم

أقطارنا، وبـالزيـادة المطّردة في التعـاون بين دول الجنـوب. ولكن لا يكفي في هذا المقـام أن يكـون الأمـل مشروعـاً. وكل نجـاحات البشريـة بدأت بـالحلم وبالخيـال. ويبقى أن تحقيق الحلم، ولو من حيث الجوهـر فقط، يحتاج إلى جهـد ذهني خارق وقـدرة على الإبـداع وتفهم لمصاعب التنمية واقتراب من طموحات الشعوب. وذلك هو التحدي العظيم أمـام اقتصاديي العالم الثالث ومنهم الاقتصاديون العرب.

القِسم الأول

الاعتمادُ المتبادل
وَالنِّظامُ الاقتِصاديّ العالميُ

الفصل الاول

الإعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي

سعيد النجار(*)

١ ـ مفهوم الاعتماد المتبادل

شاع استخدام اصطلاح الاعتماد المتبادل (Interdependence) في الأدبيات الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة. فلا تخلو دراسة عن العلاقات الاقتصادية الدولية من الإشارة إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان الأعضاء في الجماعة الدولية. ورغم ذلك فإنه مما يلفت النظر أنه لا يوجد مفهوم واضح محدد لهذه الظاهرة. ولا شك في أننا نعرف بصفة عامة ما يعنيه الباحث عند استخدامه هذا الاصطلاح. نعرف مثلاً أن الاعتماد المتبادل ينطوي على معنى تعاظم التشابك في البلدان المتاجرة. ونعرف أيضاً أن هذا التشابك خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلدان. فإذا كانت التبعية الاقتصادية (Economic Dependence) تعني تأثير أحد الطرفين في الآخر بحيث يكون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً، فإن الاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كل من الطرفين في الآخر بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه.

هذا هو المعنى العام الذي يتبادر إلى الذهن عندما يذكر اصطلاح الاعتماد المتبادل. غير أن ذلك أقرب إلى الانطباع منه إلى التعريف. وهذا لا يكفي في سياق الدراسة العلمية. فإذا كان لهذه الظاهرة وجود حقاً، وكان من شأنها إحداث تأثيرات هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فلا مفر من تحديد مدلولها على نحو يجعل من الممكن قياسها كمياً. وكما أننا نستطيع قياس معدلات التضخم أو النمو أو البطالة كذلك ينبغي أن تكون ظاهرة الاعتماد المتبادل قابلة للقياس بحيث نستطيع أن نعرف متى تزيد أو تنخفض درجة الاعتماد المتبادل بين بلدين أو بين مجموعتين من البلدان.

(*) أستاذ اقتصاد سابقاً في جامعة القاهرة في مصر.

الواقع أننا إذا أمعنا النظر فيما يطلق عليه الاعتماد المتبادل نجد أنه يعني زيادة درجة التعرض (Vulnerability) للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي. وإذا صدق ذلك على جميع أعضاء النظام الاقتصادي الدولي، فإن معناه أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله وإنما أيضاً ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه في علاقات تجارية أو مالية. وليس المقصود بالصدمات الاقتصادية في هذا السياق التغيرات الاقتصادية ذات الآثار السلبية فقط. فقد تكون التأثيرات الوافدة من الخارج ذات صفة ايجابية بحيث تساعد على زيادة معدلات النمو أو تخفيض معدلات التضخم أو رفع مستوى العمالة أو غير ذلك. أي أن الصدمات الاقتصادية النابعة في الخارج قد تكون ايجابية أو سلبية.

وغني عن القول إن التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية ليس ظاهرة جديدة، ففي التاريخ الاقتصادي أمثلة لا حصر لها على ما يمكن أن نسميه الاعتماد المتبادل. ويكفي أن نضرب مثلاً بالأزمة العالمية الكبرى حين بدأت الشرارة الأولى بانهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك، وما لبثت أن انتشرت إلى كل أجزاء الاقتصاد العالمي. وأخذت موجات الكساد يغذي بعضها بعضاً وتتجاوب من بلد إلى آخر تجاوب الصدى، إلى أن أغرقت العالم بأجمعه في أطول وأعمق أزمة اقتصادية في التاريخ الحديث. كذلك كان الفكر الاقتصادي ـ على الأقل منذ آدم سميث ـ على وعي كامل بالظاهرة. غير أن ظاهرة الاعتماد المتبادل ظفرت بانتباه جديد خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب كثافة العلاقات الاقتصادية الدولية على أثر النمو الكبير الذي طرأ على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال. في ضوء هذا التطور يمكن أن نقول إن الصدمات الاقتصادية الخارجية أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل في تحديد مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان. بعبارة أخرى، إن مستوى الأداء الاقتصادي يتوقف على عوامل داخلية تحت سيطرة صانع السياسة الاقتصادية وعوامل خارجية لا سيطرة له عليها. وقد أدت التطورات التي شهدها الاقتصاد الدولي في العقدين الأخيرين إلى ازدياد أهمية العوامل الخارجية بالنسبة إلى العوامل الداخلية. ليس معنى ذلك بداهة أن مستوى الأداء الاقتصادي قد خرج عن سيطرة صانع السياسة في كل بلد من البلدان، فما زالت العوامل الداخلية تأتي في الدرجة الأولى من الأهمية بما لا يقاس. ولكن معنى هذه التطورات ازدياد المساحة التي تقع تحت تأثير الصدمات الخارجية: ازديادها من الناحية المطلقة وفي نسبتها إلى مجموعة النشاط الاقتصادي.

يتبين من استقراء الأدبيات الاقتصادية وجود ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل:

أ ـ الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسية، وهذا هو ما يعرف بالتشابك الماكرو ـ اقتصادي (Macroeconomic Interdependence). ويتلخص جوهر هذه الظاهرة في أن السياسات النقدية والمالية لبلد مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو مجموعة السوق الأوروبية ذات آثار تتعدى حدودها إلى البلدان الأخرى، بل انها من الأهمية بحيث تكيف البيئة الاقتصادية العالمية بصفة عامة. ومن ثم فإن البلدان الأخرى، سواء أكانت متقدمة أم نامية، ذات مصلحة حيوية في نوعية السياسات الماكرو ـ اقتصادية التي تمارسها

البلاد الصناعية الكبرى التي تمثل نسبة عالية من مجموع النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية في العالم. ومن حق الجماعة الدولية أن تباشر شيئاً من الرقابة على النحو الذي يكفل قدراً من التنسيق بين تلك السياسات ويضمن تماشيها مع هدف النمو المتواصل للاقتصاد العالمي»(١).

ب ـ الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو بين الشمال والجنوب (North-South Interdependence). ويتلخص جوهر هذه الظاهرة في الافتراضات الآتية:

الافتراض الأول، أن نمو الصادرات يعتبر من أهم العوامل في تحديد معدلات النمو للناتج القومي في البلدان النامية.

الافتراض الثاني، أن نمو الصادرات من البلدان النامية يتوقف إلى حد كبير على معدلات النمو في البلدان المتقدمة، كما يتوقف على السياسة التجارية في هذه الأخيرة. وهذا هو ما يعرف بدور المحرك الساحب للتجارة الخارجية (Engine of Growth).

إذا صحت هذه الافتراضات فإنها تعني أن العوامل أو الصدمات الخارجية تؤدي دوراً رئيساً في تحديد مستوى الأداء في البلدان النامية يزيد كثيراً في أهميته على الدور الذي تؤديه الصدمات الخارجية في البلدان المتقدمة، إذ تبدأ علاقة السببية من نمو البلدان المتقدمة، ومنها تنتقل إلى نمو الصادرات من البلدان النامية ومنها إلى نمو الناتج القومي فيها.

كذلك توجد تأثيرات في الاتجاه المضاد أي من البلدان النامية على البلدان المتقدمة، ولكنها تختلف في مداها ومضمونها. فهي أقل تأثيراً من حيث المدى وذات صفة ميكرو ـ اقتصادية من حيث المضمون. إذ تتمثل في اعتماد البلدان المتقدمة على بعض المواد الأولية، والموارد الطبيعية التي توجد بصفة رئيسة في البلدان النامية، كما تتمثل في اعتماد بعض الصناعات في البلدان المتقدمة على أسواق البلدان النامية.

ج ـ الاعتماد المتبادل الناشىء من تصرفات أو أحداث تقع في بلد معين، ولكنها تولد آثاراً اقتصادية في بلد آخر. ومن ذلك القاء العوادم السمّية في البحار أو البحيرات، مما يقضي على الأحياء المائية في بلد آخر. كذلك الدخان المنبعث من صناعات المداخن أو الاشعاعات المنبعثة من المفاعلات والأنشطة الذرية والتي تتعدى آثارها حدود البلدان التي وقعت فيها. وهذا هو ما يسمى التشابك البيئي (Ecological Interdependence).

ويلاحظ الفرق بين التشابك البيئي من ناحية والتشابك الماكرو ـ اقتصادي أو الميكرو ـ اقتصادي من ناحية أخرى. فالأول ينشأ من حدث معين وليس من سياسة ذات طابع اقتصادي، ومن ثم فلا يمكن اخضاعه لتعميمات تحليلية كتلك التي يمكن أن تطبق على أنواع التشابك الأخرى، بل ينبغي دراسة كل حالة على حدة؛ من ثم فهي تخرج عن نطاق هذا البحث.

---

(١) Richard N. Cooper, *The Economics of Interdependence: Economic Policy in the Atlantic Community* ([n.p.]: Columbia .University Press, 1968).

يلاحظ أيضاً الطابع المشترك بين كل حالات التشابك. فهي جميعاً تندرج تحت ظاهرة الخارجيات (Externalities). وهذا واضح في حالة التشابك البيئي، إذ إن انبعاث دخان المصانع في بلد يولد خارجيات سلبية في بلد آخر. غير أن هذه الصفة تمتد كذلك إلى التشابك الاقتصادي حيث إنه يرجع إلى الخارجيات الايجابية أو السلبية التي تتولد من سياسة كلية أو جزئية. ولكن الخارجيات في هذه الحالات تعبر الحدود بين بلدين أو أكثر.

٢ ـ مشكلة القياس

إذا كان الاعتماد المتبادل لا يخرج في جوهره عن درجة التعرض للصدمات النابعة في العالم الخارجي، فإن من الأهمية بمكان معرفة كيفية قياس تلك الظاهرة. واضح أن ميزان المدفوعات لأي بلد من البلدان يمثل المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية مع الخارج، كما تعكس ما يطرأ على تلك العلاقات من اضطرابات أو تغيرات. ومن ثم فإن قياس درجة التعرض للصدمات الخارجية لا بد من أن يرتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بميزان المدفوعات ومدى الأهمية التي يحتلها في الاقتصاد القومي. لذلك فإن نقطة البداية في قياس درجة التعرض تتمثل في نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج القومي، إذا زادت تلك النسبة زادت درجة التعرض والعكس بالعكس. وليس من الصعب تبرير هذا المقياس. ذلك أن الصادرات تتوقف إلى درجة كبيرة على الظروف السائدة في العالم الخارجي. وهي تتأثر مباشرة بما يطرأ من تغيرات على السياسات الكلية أو الجزئية في البلدان المستوردة. ومن ثم فهي الجسر الذي تنتقل عليه الصدمات النابعة في الخارج. فإذا كانت نسبتها في الناتج القومي مرتفعة في كل البلدان المتاجرة زادت درجة التعرض فيها جميعاً. بهذا المعنى يكون الاعتماد المتبادل صنواً لدرجة الانفتاح.

على هذا الأساس يمكن القول إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة محسوسة في مستوى الاعتماد المتبادل. فقد تميزت تلك الفترة بنمو سريع في التجارة الدولية. وكانت معدلات النمو خلال تلك الفترة تفوق بدرجة كبيرة معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي في معظم بلدان العالم. فقد زادت صادرات السلع والخدمات بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٦ بمعدل يجاوز ١٠ بالمائة سنوياً، وهذه النسبة تزيد عن مثلي نسبة الزيادة في الناتج القومي خلال الفترة نفسها. وكانت نتيجة ذلك بداهة زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي. ويتضح هذا من الجدول رقم (١) الذي يبين تطور الأهمية النسبية لصادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي. ففي البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء زادت تلك النسب زيادة ضخمة خلال العقدين من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ حيث ارتفعت في الأولى من ١٠ بالمائة إلى ٢٠ بالمائة وفي الثانية كانت الزيادة من ١٦ بالمائة إلى ١٧ بالمائة. ولعل الفرق بين معدل الزيادة في الحالتين يرجع إلى أن درجة الانفتاح في البلدان النامية في بداية الفترة كانت تزيد نحو ٥٠ بالمائة على نظيرتها في البلدان المتقدمة. أما في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ فإن الصورة مختلطة حيث نجد أنها زادت في بعض

المجموعات وانخفضت في أخرى. وواضح أن ذلك يرجع إلى أن هذه الفترة شهدت كساداً كبيراً في التجارة الدولية كما أنها شهدت انخفاضاً كبيراً في حجم الصادرات النفطية وقيمتها. على كل حال فإن تراجع النسبة خلال عقد الثمانينات لم يكن كافياً لإزالة الأثر الذي ترتب على النمو الكبير للتجارة الدولية في العقدين السابقين، كما يتضح ذلك من مقارنة الوضع سنة ١٩٦٠ بما آل إليه سنة ١٩٨٥.

جدول رقم (١)

النسبة المئوية لصادرات السلع والخدمات
في الناتج المحلي الاجمالي

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
البلدان المتقدمة	١٠,٤	١٣,٢	٢٠,٠	١٧,٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٠	٥,٧	٠١,٢	٧,١
بلاد السوق الأوروبية	١٩,٨	٢١,٩	٢٨,٠	٣٢,-
اليابان	١٠,٨	١٠,٨	١٣,٩	١٤,٤
البلدان النامية	١٥,٨	١٦,٣	٢٦,٦	٢٣,٦
أمريكا اللاتينية	١٣,١	١٠,٥	١٢,٩	١٦,٧
افريقيا	٢١,١	٢٣,٩	٣٣,٣	٢٤,٢
شمال افريقيا	١٩,٥	٢٥,١	٤٠,٤	٢٤,٣
آسيا	١٦,٦	٣٢,٠	٣٤,٦	٢٥,٨

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987* (New York: United Nations, 1988).

من المهم أيضاً أن نلاحظ الفرق الكبير في درجة الانفتاح بين البلدان الصناعية الرئيسة. ففي سنة ١٩٨٥ كانت نسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة ٧ بالمائة، بالمقارنة مع ٣٢ بالمائة في مجموعة السوق الأوروبية وما يعادل ١٤ بالمائة في اليابان. أي أن درجة الانفتاح في بلدان المجموعة الأوروبية كانت تزيد زيادة ضخمة عن نظيرتها في كل من الولايات المتحدة واليابان. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن هذه الفترة عاصرت انشاء السوق الأوروبية وإزالة الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء، مما أدى إلى النمو الكبير في التجارة البينية بالقياس إلى تجارتها مع غير الأعضاء. أما الفرق بين الولايات المتحدة واليابان فهو يرجع بصفة أساسية إلى الحجم القاري للولايات المتحدة كما يرجع إلى النمو الدينامي اللافت للنظر الذي ميز اليابان خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية فإن الصورة ـ كما نتوقع ـ تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان النفطية من ناحية والبلدان غير النفطية من ناحية أخرى (جدول رقم (٢)). ففي البلدان النفطية كان تأثير النفط طاغياً على اقتصادها القومي. ومن ثم نجد ارتفاع نسبة صادرات السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً. وهذا يعكس الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط خلال السبعينات وأول الثمانينات كما يعكس الأهمية النسبية الضخمة للنفط في هيكل الصادرات. أما بالنسبة إلى البلدان غير النفطية فإن عدداً منها تأثر بالفورة النفطية بطريق مباشر أو غير مباشر. ففي بعضها مثل مصر وتونس والجزائر يمثل النفط نسبة هامة في سلة الصادرات. كذلك استفادت بعض البلدان العربية غير النفطية من هجرة العاملين إلى منطقة الخليج وليبيا مما أدى إلى ازدياد الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية لصادرات السلع والخدمات
في الناتج المحلي الاجمالي في بعض البلدان العربية، ١٩٨٥

البلدان النفطية	النسبة المئوية	البلدان غير النفطية	النسبة المئوية
الامارات العربية المتحدة	٧٥	الأردن	٤٥
السعودية	٦٧	السودان	١٥
قطر	٧٣	سوريا	١٧
الكويت	٧٢	مصر	٢٨
ليبيا	٥٥	المغرب	٢٧

المصدر: المصدر نفسه.

نخلص من ذلك إلى أن الفورة النفطية كانت عاملاً هاماً في ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل بين البلدان النفطية والعالم الخارجي وبين البلدان العربية بعضها بعضاً.

ولكن هل تكفي نسبة الصادرات في الناتج المحلي لقياس الاعتماد المتبادل؟ لا شك في أن هذه النسبة تؤدي دوراً هاماً في تحديد مدى التعرض للصدمات الخارجية، غير أنها قاصرة من ناحيتين. **الناحية الأولى**، أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية بين بلد وآخر من حيث هيكل الصادرات. **والناحية الثانية**، أنها لا تعكس الاعتماد المتبادل الناشىء من حركة رؤوس الأموال. وقد زادت أهمية شبكة العلاقات المالية بالنسبة إلى شبكة العلاقات التجارية في العقد الأخير.

أما من حيث نوعية التجارة الدولية فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، أي درجة الانفتاح، قد تتساوى بين بلدين، ومع ذلك فقد يختلفان اختلافاً كبيراً من حيث درجة

التعرض للصدمات الخارجية. من المعروف أن البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأولية، أو تعتمد على عدد محدود من السلع والخدمات في صادراتها، أكثر تعرضاً للصدمات الخارجية من البلدان التي تعتمد على نسبة كبيرة من صادرات المنتوجات المصنوعة أو تتسم بدرجة عالية من التنوع في مصادر العملة الأجنبية. ويرجع ذلك إلى الفرق الكبير بين مرونات الطلب والعرض في الحالتين، مما يؤدي إلى تقلبات شديدة في أسعار السلع الأولية قياساً على أسعار المنتوجات المصنوعة. كذلك فإن درجة التنوع في سلة الصادرات، حتى لو كانت تتكون في مجموعها من السلع الأولية، تعتبر من المحددات الهامة لمدى الثبات في حصيلة العملات الأجنبية. ويترتب على ذلك وجوب تعديل مقياس الاعتماد المتبادل بإدخال عنصر النوعية الناشيء من مدى التنوع في هيكل الصادرات.

جدول رقم (٣)

الرقم القياسي لدرجة التنوع في هيكل الصادرات، ١٩٨٤

البلدان المتقدمة			البلدان النامية		
البلد	عدد السلع المصدرة	مقياس التنوع	البلد	عدد السلع المصدرة	مقياس التنوع
النرويج	١٥٧	٠,٣٤٥	العراق	٥٤	٠,٩٦٨
كندا	١٦٥	٠,٢٢٥	نيجيريا	٨٧	٠,٩٤٣
اليابان	١٦٥	٠,٢٠٩	ليبيا	٢٩	٠,٩٢٤
استراليا	١٧٤	٠,١٨٠	السعودية	١٣٨	٠,٧٨٨
بريطانيا	١٧٩	٠,١٥٢	الامارات العربية المتحدة	١٤١	٠,٨٠١
السويد	١٧٣	٠,١٥١	الكويت	١٢٧	٠,٥٧٠
هولندا	١٧٤	٠,١٣٧	الجزائر	٤٢	٠,٥٣٤
المانيا الغربية	١٨٠	١٣٦	المكسيك	١٥٢	٠,٥٣٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧٩	٠,١١٠	مصر	٧٧	٠,٤٧٥
ايطاليا	١٧٨	٠,١٠٠	تونس	١٠٢	٠,٤١٤
فرنسا	١٨١	٠,٠٨٥	الأردن	١٠٤	٠,٣٤٠

المصدر: المصدر نفسه.

وتقوم منظمة الانكتاد (UNCTAD) بنشر أرقام قياسية عن درجة التنوع أو التركيز في هيكل الصادرات للبلدان المختلفة. وتتراوح قيمة الرقم القياسي بين صفر وواحد صحيح. ويمثل الصفر أدنى درجات التركيز (أقصى درجات التنوع)، وتزيد درجة التركيز كلما اتجهت القيمة نحو الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى درجات التركيز. ويبين الجدول رقم (٣) الرقم

القيـاسي للتنوع (أو التركيز) في عـدد مختار من البلدان المتقـدمة والبلدان النـامية، خصـوصاً البلدان العربية. ويلاحظ أن البلدان النامية مرتبة تنازلياً تبعاً لدرجة التركيز، أي تقـل درجة التركيز (تزيد درجة التنوع) كلما انتقلنا من رأس القائمة إلى ذيلها. وكذلك الحال بالنسبـة إلى البلدان المتقدمة. ويؤكد هذا الجدول ما نعرفه بالذوق العام من أن صادرات البلدان المتقدمة أكثر تنوعاً بصورة ملحوظة من البلدان النامية، حيث نجد أن الرقم القياسي في النرويج وهي أكثر البلدان المتقدمة تركيزاً (أقلها تنوعاً) يبلغ ٠,٣٤٥، وهو يساوي تقريباً الرقم القياسي في الأردن الذي يمثل أقل البلدان النامية تركيزاً (أكثر تنوعاً). يتضح من هذا الجدول كذلـك أن البلدان النفطية أقل تنوعاً في صادراتها من البلدان غير النفطية، حيث نجد الرقم القيـاسي في العراق وليبيا والسعـودية والامـارات يزيـد على ٠,٨٠٠، في حـين أنه يقـل عن ٠,٥٠٠ في الأردن وتونس ومصر، وهذا ما نتوقعه أيضاً. ولكن من المهم أن نـلاحظ أن درجة التنـوع لا تسـير طرديـاً مع عـدد السلع المصدرة، فـإن عدد السلع المصـدرة من السعودية والامـارات العربية المتحدة يبلغ ١٣٨ و١٤١ على التوالي. ومع ذلك فهي أقل تنـوعاً من صـادرات مصر وتـونس والأردن إذ يبلغ عدد السلع المصـدرة ٧٧ و١٠٢ و١٠٤ على التـوالي. ويرجـع ذلـك بداهة إلى طغيان سلعة وحيدة (وهي النفط) على هيكل الصادرات في المجموعة النفطية قياساً على المجموعة غير النفطية.

إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة التنوع في هيكل الصادرات، إضـافة إلى درجـة الانفتاح (نسبـة الصادرات في النـاتج القـومي) فإننـا نحصل عـلى صورة أكـثر دقـة لمستـوى الاعتـماد المتبادل.

هذا كله على افتراض أن مستوى الاعتماد المتبادل يتحـدد بشبكة العـلاقات التجـارية. ولكن الواقع إن شبكـة التدفقـات الماليـة اكتسبت أهمية فـائقة في السنـوات الأخيرة بحيث لا يمكن إهمالها في قياس مستوى الاعتـماد المتبادل. ولكن المشكلة هي كيف نـأخذ هـذا العنصر بعين الاعتبار. إذا أردنا التماثل التام بين معاملة التدفقات التجـارية والتـدفقات المـالية، فـإن ذلك يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار نسبة واردات رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي. غير أن هذا المقياس قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن قبولها. ذلك أن التدفقات المالية تـرجع إلى نـوعين. **النوع الأول** هو التدفقات التي تعكس الأسـاسيات الاقتصـادية (Economic Fundamentals) وهي التـدفقات الـواردة في سياق سـد الثغرة بـين الادخار والاستثـمارات المحلية. أمـا **النوع الثاني** فهو يتمثل في الانتقالات الـرأسماليـة التي لا علاقـة لها بـالأساسيـات، وإنما تـرجع إلى المضاربة للاستفادة من الفروق بين أسعار الفائـدة على العمـلات المختلفة، أو لـلاستفادة من التقلبات المتوقعة في قيمة العملة. مثل هذه التدفقات لا تعبر عن معنى الاعتماد المتبـادل. وقد زادت زيادة ضخمة منذ انهيار نـظام بريتـون وودز لأسعار التعـامل الثـابتة بحيث أن أخـذها بعين الاعتبار يؤدي إلى تشويه حقيقة العلاقات المالية بين البلدان المتـاجرة كـما يؤدي إلى تغيير مستوى الاعتماد المتبادل بين عشية وضحاها، ومن ثم فإنه ينبغي استبعادها. غير أننا نصطدم بمشكلة أخرى وهي أنه لا يمكن التمييز عملياً بين التدفقات الناشئة عن الأساسيات وما ينشـأ عن دافع المضاربة، فهي جميعاً ذات لون واحد.

إذا وجب أن نأخذ الانتقالات الرأسمالية بعين الاعتبار، ولكن استحال علينا التمييز بين القش والغلال، فلا مناص من الالتجاء إلى مقارب (Proxy) يقوم مقام الأصيل. ويبدو أن خير مقارب في هذا المجال يتمثل في مقدار العجز في ميزان المعاملات الجارية كنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي. وميزة هذا المعيار أنه سهل المنال إذ أنه متاح في الاحصاءات الجارية، وذلك إضافة إلى أنه يعبر إلى حد كبير عن واردات رأس المال المرتبطة بالأساسيات. ومعنى هذا العنصر أن ارتفاع نسبة العجز في ميزان المعاملات الجارية يستوجب ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل والعكس بالعكس. ويختفي العنصر المالي من الصورة عندما يتحقق التوازن. ولكن ما حكم الفائض في ميزان المعاملات الجارية وهو يترجم عادة إلى انتقالات رأسمالية من بلاد الفائض إلى بلاد العجز. الواقع أنه لا محل لأخذ صادرات رأس المال بعين الاعتبار، ذلك أنها تعكس الفائض في صادرات السلع والخدمات ومعنى ذلك أن ادخالها في الصورة ينطوي على ازدواج في الحساب.

نخلص مما تقدم إلى أن مستوى الاعتماد المتبادل يمكن قياسه بدرجة الانفتاح، أي نسبة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بعد تعديلها على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار درجة التنوع في الصادرات ونسبة العجز في ميزان المعاملات الجارية. ومن الممكن الجمع بين هذه العناصر الثلاثة للوصول إلى رقم واحد يمثل مستوى الاعتماد المتبادل في البلدان المختلفة. غير أن ذلك لا يعني إعطاء وزن واحد لهذه العناصر. فإن درجة الانفتاح تمثل المقياس الأساسي. أما العنصران الآخران فهما يدخلان لتنقية هذا المقياس وجعله أكثر دقة في التعبير عن الظاهرة محل البحث. ومن ثم فلا بد من اختلاف الوزن المرجح الذي يعطى لكل عنصر من هذه العناصر بما يعكس الأهمية الخاصة لدرجة الانفتاح. وهذه مسألة تتفاوت بتفاوت الظروف السائدة في البلدان المختلفة.

٣ ـ العوامل المؤثرة في الاعتماد المتبادل

إذا طبقنا المقياس السابق على العلاقات التجارية والمالية الدولية، فالراجح أننا نجد زيادة مطّردة في مستوى الاعتماد المتبادل. ويرجع ذلك كما ذكرنا إلى النمو الكبير الذي شهدته التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية خلال العقود الثلاثة الماضية. ولم يحدث ذلك النمو مصادفة، وإنما جاء نتيجة لعدة عوامل تضافرت فيما بينها لتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية وتعدد خيوطها، بحيث أصبحت تغطي من البلدان والسلع والخدمات ما كان بعيداً عن تناولها. ولا شك في أن أهم هذه العوامل هو تخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات التجارية إضافة إلى التطور التقاني السريع الذي ميز هذه الفترة، والتغيرات طويلة المدى التي طرأت على نمط الميزات النسبية، وأخيراً، النمو الانفجاري للأسواق المالية والنقدية وما تولد من ذلك من ظهور مشكلة المديونية الدولية.

أما تحرير التجارة، فإن الصورة التي نراها اليوم تختلف اختلافاً جوهرياً عن الصورة التي كانت سائدة عشية الحرب العالمية الثانية. وقد تم ذلك في خطين متوازيين. الخط الأول

هـو التحريـر الجماعي (Multilateral) للتجـارة الدوليـة في اطار الاتفـاقية العـامة للتعـريفات والتجـارة (الغات Gatt). فقـد أشرفت (الغات) عـلى سبع دورات متعـاقبة من المفـاوضـات التجارية منذ انشائها سنة ١٩٤٨ إلى الـوقت الحاضر. وكـان أهمها دورة كينيدي (Kennedy) في النصف الأول من الستينات، وهي التي أسفرت عن تخفيض الـرسوم الجمـركية بمـا يعادل ٥٠ بالمائة في المتوسط من المستوى الذي كان سائداً سنة ١٩٦٠. وتعادلها في الأهمية إن لم تزد عليها دورة طوكيـو خلال النصف الثـاني من السبعينات، وقـد انتهت بتخفيض آخر للرسـوم الجمركية يمثل ٣٠ بالمائة في المتوسط من المستوى الذي كان سائداً سنة ١٩٧٤. وكانت نتيجة هذه الدورات المتعاقبة أن أصبح متوسط الرسوم الجمـركية المـطبقة حـالياً في البلدان المتقـدمة أقل من ١٠ بالمائة قياساً عـلى ما يـزيد عـلى ٤٠ بالمـائة في بـداية الفـترة. ليس معنى ذلك أن دورات (الغات) نجحت في تحقيق الهدف الأساسي من الاتفاقية وهو تحرير التجـارة من جميع القيود التعريفية وغير التعريفية. فالواقع أن تلك الدورات لم تول عناية كافية لتخفيض القيود التي تـرد على السلع والمنتـوجات ذات الأهميـة الخاصـة للبلدان الناميـة. فقد بقيت الرسوم الجمركية عليها عالية قياساً على رسوم السلع ذات الأهمية في التجـارة بين البلدان الصنـاعية. والأخطر من ذلك شيوع القيود غير التعريفية ـ بما في ذلك القيود الكمية ـ على نسبة عالية من صـادرات البلدان النـاميـة. وأهم مثـال عـلى ذلـك اتفـاقيـة المنسـوجـات (Multifibre Arrangement) وهي تصيب البلدان النامية في الصميم. كذلك شهدت تلك الفترة خـروجاً صريحاً من البلدان الصناعيـة على نص الاتفـاقيـة وروحهـا بـاللجـوء إلى مـا يسمى التقييـد الاختيـاري للصادرات (VER) والتمييـز بين البلدان المصـدرة والتوسـع في تـطبيق الأحكـام الوقائية (Escape Clause). رغم كل تلك النواقص فإن التقدم الذي أحرزته الغات في تحرير التجـارة ساهم مساهمـة مرمـوقة في تنميتهـا. ولعل دورة المفـاوضات الحـالية المعـروفة بـدورة أورغواي تعطي دفعة قوية لعملية التحرير وتزيل هذه النواقص أو تخفف منها[٢].

أما الخط الثاني في تحرير التجارة الدولية فقد تم في إطار ثنائي أو إقليمي. ويتمثل ذلـك في اتفاقيات التكامل الاقتصـادي سواء بـين البلدان المتقدمـة أو بين البلدان النـامية. ولا شـك في أن اتفاقية روما التي انشأت السوق الأوروبية سنـة ١٩٥٨ كانت من أقـوى العوامـل في النمو الدينامي للتجارة الدولية. ويصدق ذلك بصفة خـاصة عـلى التجارة بـين البلدان الأعضاء في السوق، ولكنها كانت أيضاً ذات أثر ايجابي على التجارة بين البلدان الأعضاء من ناحية والعالم الخارجي من ناحية أخرى. ويكفي أن نذكر أن التجارة البينية أصبحت تمثـل الآن ما يعـادل ٥٧ بالمائة من مجموع تجارتها العالمية، وأن صـادرات السوق الأوروبيـة التي بلغت ٧٥٤ مليار دولار سنة ١٩٨٦ تمثل ما يزيد على ثلث صادرات العـالم (٢١١٢ مليار)، وأنها تعـادل ثلاث مرات ونصف المرة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٥ مليار) واليابان (٢٠٩ مليار).

(٢) Isaiah Frank, *Trade Policy Issues of Interest to Developing Countries* ([n.p.: n.pb.], 1983).

وتأتي منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) في مرتبة تالية للسوق الأوروبية بمسافة طويلة من حيث تحرير التجارة وتنميتها بين البلدان الأعضاء.

وكذلك شهدت تلك الفترة مشروعات عديدة للتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية، خصوصاً في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وفيما بين البلدان العربية. ورغم أن هذه المشروعات أدت دوراً في تحرير التجارة بين البلدان الأعضاء إلّا أنها كانت أقل حظاً من نظيرتها بين البلدان الصناعية. ولا يتسع المقام للدخول في تفاصيل الأسباب المسؤولة عن ذلك، ولكن لا شك في أن تخلف هياكل الانتاج، والتفاوت بين مستويات التطور الاقتصادي، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وغياب المنظمات التمويلية وضعف البنى التحتية، كل ذلك فرض قيوداً حديدية على نمو التجارة بين البلدان الأعضاء.

إلى جانب تحرير التجارة كان التطور التقاني من أهم العوامل في تعميق الاعتماد المتبادل. وقد شهدت تلك الفترة ثورة تقانية لا تقل في آثارها عن الثورة الصناعية. ولعل التقدم الشاسع الذي حدث في عالم المواصلات من أهم معالم هذه المرحلة. وساعد ذلك على نشوء سوق عالمية وثيقة الارتباط بعضها ببعض في عدد كبير من السلع والخدمات. وانعكس ذلك في السرعة الفائقة التي تنتقل بها التغيرات من بقعة إلى أخرى. وفي الوقت نفسه اتسمت تلك الفترة بظهور عدد كبير من السلع التي لم يكن لها وجود. وينطبق ذلك بوجه خاص في مجال السلع الالكترونية. وقد نمت التجارة الدولية في هذه السلع بمعدلات لا نظير لها، الأمر الذي جعلها تمثل نسبة هامة في التجارة العالمية.

أما العامل الثالث الذي ساعد على تعميق الاعتماد المتبادل فإنه يتمثل في التغيرات التي طرأت على نمط الميزات النسبية. شهدت تلك الفترة تحولاً ملموساً في الميزة النسبية التي كانت تتمتع بها البلدان الصناعية في عدد كبير من الصناعات التقليدية مثل المنسوجات والملابس والمصنوعات الجلدية، والزجاجية، والأدوات المنزلية والكهربائية، والحديد والصلب وعدد كبير من الصناعات المعدنية، وبناء السفن وفي فروع هامة من الصناعات الالكترونية. تحولت الميزات النسبية إلى عدد من البلدان النامية خصوصاً كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة والبرازيل والمكسيك والهند. كذلك شهدت تلك الفترة تحولاً في الميزات النسبية فيما بين البلدان الصناعية ذاتها خصوصاً من الولايات المتحدة إلى اليابان والمانيا في الصناعات ذات التقانة العالية. وقد اقترن ذلك كله بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي. لم تعد التجارة الدولية قاصرة على تبادل سلع نهائية أو تبادل مواد أولية بسلع مصنوعة، وإنما أصبح من المألوف أن تظهر السلعة نفسها في قائمة الصادرات والواردات للبلد ذاته في الوقت عينه، وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة (Intra-Industry). بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلدان بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة (Intra-Firm). وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل فيما بين

البلدان الصناعية، وكذلك في حالات متزايدة بين البلدان الصناعية والنامية(٣).

وقد كان لهذه التطورات في العلاقات التجارية نظيرها في العلاقات المالية. ولعل أهم ما يلفت النظر في هذا المجال هو النمو الهائل للأسواق المالية والنقدية. وتتفاوت التقديرات تفاوتاً كبيراً فيما يتعلق بحجم الانتقالات المالية والنقدية الدولية. وقد قدرها البعض بما يعادل ٢٠٠ مليار دولار يومياً أي ما يزيد على أربعين مثل حجم التجارة الدولية(٤). ولكن هناك من يقدرها بعشرة أمثال التدفقات السلعية(٥). ويظهر الفرق الشاسع بين التقديرين. ولا غرابة في ذلك إذ تختلف التعريفات من باحث إلى آخر. ويتوقف الرقم على ما إذا كانت الظاهرة محل القياس هي حجم الارتباطات (Committments) أو حجم المسحوبات (Disbursements) وما إذا كانت المسحوبات الكلية (Gross) أو الصافية (Net)، وهي تمثل الفرق بين حجم التدفقات المالية الواردة وحجم المدفوعات في الاتجاه المضاد الناشئة عن الوفاء بما يستحق من أصل الديون الخارجية القائمة. كذلك يتفاوت رقم التدفقات المالية تفاوتاً كبيراً تبعاً لما إذا كان الكلام عن المسحوبات الصافية بهذا المعنى أو الانتقالات الصافية (Net Transfers)، وهي التي تأخذ بعين الاعتبار كل ما يستحق من خدمة الديون الخارجية سواء في صورة الأصل أو الفوائد. كذلك يتوقف حجم التدفقات بداهة على ما إذا كانت تقتصر على الائتمان طويل الأجل أم أنها تتناول كذلك الائتمان قصير الأجل. ومن هنا كانت الفروق الشاسعة في تقدير حجم الأسواق المالية والنقدية. ولكن أياً كان الخلاف فإن من المتفق عليه أن الأسواق المالية والنقدية شهدت خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات نمواً لا نظير له في تاريخها.

وقد اقترن ذلك بتغيرات عميقة في تركيب تلك التدفقات. ومن أبرز المعالم في هذا المجال تزايد الأهمية النسبية للمصارف التجارية كمصدر أساسي للقروض الدولية. ففي خلال عقد الستينات كانت المساعدات الانمائية الرسمية (ODA) ـ سواء ميسرة أو غير ميسرة ـ تمثل العمود الفقري في التمويل الخارجي لتنمية البلدان النامية، وكانت تمثل نحو ٦٠ بالمائة من هذه التدفقات. غير أنها انحسرت تدريجياً من الناحية النسبية منذ منتصف السبعينات، وأصبحت القروض من المصادر الخاصة، خصوصاً المصارف التجارية، تمثل ما يقرب من ٧٠ بالمائة من مجموع التدفقات المالية للبلدان النامية. وقد شهدت تلك الفترة ظهور المصارف التجارية والمؤسسات الانمائية العربية على مسرح التمويل الدولي.

كذلك تميزت تلك الفترة بتحرير واسع النطاق للانتقالات الرأسمالية، شبيه بما حدث

(٣) R. Balckhurst, M. Nicholas and T. Tumlir, «Trade Liberalization, Protectionism and Interdependence,» (GATT, November 1977).

(٤) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Interdependence and Cooperation in Tomorrow's World* (Paris: OECD, 1987).

(٥) G.G. Johnson, «Exchange Rate Management and Surveillance since 1972,» in: Michael Posner, ed., *Problem of International Money 1972-85* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1986).

في مجـال التدفقـات السلعية. فقـد أزالت البلدان الصناعيـة الرئيسـة كل قيـود الرقـابة عـلى الصرف كما فتحت أسواقهـا الماليـة للاقـتراض الأجنبي. وفي الوقت نفسـه استحدثت أدوات جديدة لتسهيل عملية الاقتراض واشباع الحـاجات المتبـاينة للمقـترضين والمقـرضين. وتكفي الإشارة إلى تطورين كان لهما أبعد الأثر في حجم التدفقات المـالية. أولهـما، استحداث نـظام القروض المشتركـة (Syndicated Loans) الذي سـاعد عـلى دخول عـدد ضخم من المصارف التجارية في كل أنحاء العالم في حلبة الاقراض الدولي دون أن يكون لها خـبرة سابقـة في هذا المجال. أما الثاني فهو انتشـار نظام بنـوك الأوفشور (Offshore) التي تتمتـع بحريـة كاملة في معاملاتها المصرفية دون رقابة من السلطات النقدية القـطرية. ويمكن النـظر إلى السوق المـالية الأوروبيـة (Euromarket) عـلى أنها نـوع من بنـوك الأوفشـور. ومن المعـروف أن السـوق الأوروبية أدت دوراً بالغ الأهمية في تسهيل عملية الاقراض الدولي(٦).

وقـد أدت هذه التـطورات جميعاً إلى ظهـور مشكلة المديـونية الـدولية واستفحـالهـا إلى مستـوى الأزمة التي تهـدد التنمية في البلدان المـدينـة كـما تهـدد النـظام المـالي الـدولي والبيئـة الاقتصادية العالمية. وهي تعكس بصورة واضحة الاعتماد المتبادل بين البلدان المدينة والدائنة. فالبلدان المدينة لا تستطيع الوفاء بديونها مع الاحتفاظ بمعدلات مقبـولة للتنميـة دون استمرار التـدفقات المـالية من البلدان الـدائنـة أو من المصـارف التجـاريـة فيهـا ودون تخفيف القيـود التعـريفية وغـير التعريفيـة التي تحـد من امكـانـات اكتسـاب العمـلات الأجنبيـة عن طـريق التصدير. ولكن البلدان الـدائنة غـير قادرة أو غـير راغبة في ازالـة تلك القيود أو تخفيفهـا في مواجهة ارتفاع معدلات البطالة فيها ومقاومة مجموعات الضغط صاحبـة المصلحة في استمـرار الحماية الجمركية أو في زيادتها. وأدى ذلك إلى تباطؤ النمو بصورة ملحـوظة في البلدان المـدينة مما أضعف قدرتها على الاستيراد، وهذا بـدوره أنزل ضرراً ملمـوساً بعـدد من الصناعـات في البلدان الدائنة التي كانت تعتمد في تصريف منتوجاتها على أسواق البلدان الناميـة. وكان من شأن ذلك إحداث كساد في هذه الصناعـات، مما سـاهم في تباطؤ النمـو في البلدان الدائنـة. وهكذا وقعت البلدان الدائنة والمدينة في حلقة جهنمية ذات آثار سلبية على جميع الأطراف.

إلى أي حـد تعتـبر الصـدمـة النفـطيـة، الأولى والثـانيـة، مسؤولـة عن تفـاقم مشكلة المديونية؟ لا يمكن القول إن الصـدمة النفـطية لا عـلاقة لهـا أصلاً بـظهور مشكلة المـديونيـة وتفاقمها. ولكن هذا شيء آخر غير القول إنها صاحبة المسؤوليـة الأولى. والواقـع أن مشكلة المديونية نشأت من الاختلالات الخارجية الحادة من ناحية، وتوافر السيولة من ناحية أخـرى. ومما لا شك فيـه أن الصدمـة النفطيـة أدّت دوراً في إحـداث هـذه الاختـلالات في عـدد من البلدان النامية التي تمثل الواردات النفطية فيها نسبة عـالية من مجمـوع الواردات. وهـذا يصدق عـلى عـدد محدود منهـا مثل الـبرازيل والفيليبـين وكوريـا الجنوبيـة. أما أغلب البلدان النـامية فـإن الواردات النفطية تمثل نسبة ضئيلة من التكلفة الاجمالية للواردات. بل إن بعض البلدان التي

---

(٦) G.R. Kincaid, «Policy Implications of Structural Changes in Financial Markets,» *Finance and Development* (March 1988).

عـانت أشد المعـاناة من الاختـلالات الخارجيـة وتراكم المـديونيـة الخـارجيـة هي من البلدان المصـدرة للنفط والتي استفادت فـائدة مـرموقـة من ارتفاع أسعـاره مثل المكسيـك وفنـزويـلا ونيجيريا. وهذا يقطع بوجود عوامل أخرى أكثر أهمية من النفط في إحداث هـذه الاختلالات الخارجية. ولا شك في أن السياسة الانكماشية التي لجأت إليها البلدان الصناعية الرئيسـة على أثر أزمة الطاقة كانت مسؤولة إلى حد كبير عن موجة الكساد العالمي والانخفـاض الشديـد في الطلب على صادرات البلدان المدينـة. يضاف إلى ذلـك أن البلدان المدينـة ذاتها اختـارت أن تؤجل العملية التصحيحية وأن تلجأ إلى الاقتراض لتمويـل العجز الخـارجي بدلاً من تـطبيق السياسات الاقتصادية السليمة التي تساعـد على تضييق فجـوة العملات الأجنبيـة. أما تـوافر السيولة فإن البلدان النفطية قامت بما تقتضيه مسؤوليتها ازاء الاقتصاد العالمي بتدوير فوائضها استجابة لما كانت تطالب به البلدان الصناعية والمنظمات المالية الدولية. ولا شك في أن عملية التدوير كانت من بين العوامل التي ساعدت على توافر السيولـة المتاحـة للقروض عن طـريق المصارف الدولية. وهنا أيضاً لم يكن البترودولار هو المصدر الرئيسي للسيولـة. وليس أدل على ذلك من أن حجم مديونية البلدان النـامية الـذي تجاوز ألف مليـار دولار سنة ١٩٨٧ يعـادل عـدة أمثال الفـوائض النفطيـة التي وجدت طـريقها إلى الاقـراض الـدولي. ولا شـك في أن المصدر الأساسي للسيـولة الـدولية خـلال السبعينات والثمانينات يتمثـل في العجز المتتـابع في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية، وما ترتب على ذلك من إغراق الأسواق المالية والنقدية بفيض لا ينضب من الدولارات.

٤ ـ الاعتماد المتبادل ومستوى الأداء في الاقتصاد العالمي

يلاحظ أن الفترة منذ الحرب العالمية الثانية لم تكن متجانسة من حيث مستوى الأداء في الاقتصـاد العـالمي. ويمكن في هـذا الصـدد أن نفـرّق بـين فـترتـين. **الأولى**، تمتـد من نهايـة الأربعينات إلى نهاية الستينات تقريباً، وهي تتميز بقدر كبير من الاستقرار مع النمـو المطّـرد في الناتج القومي والتجارة الدولية خصـوصاً في البلدان المتقـدمة. أمـا **الثانيـة**، فهي تمتد من بداية السبعينات إلى الوقت الحاضر. وقد شهدت هذه الفترة نمواً كبيـراً خصوصـاً في الحركـة الدولية لرؤوس الأموال، ولكنها في الوقت ذاتـه شهدت عـدداً من الاضطرابـات الاقتصاديـة الحادة. وكان من أهم معالم تلك الفترة انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد العلاقات النقدية العالمية طبقاً لاتفاقية بريتون وودز، وأعقب ذلك تفجر أزمة الطاقة والتقلبات الشديدة في أسعار الصرف بين العملات الرئيسة، وظهور اختـلالات كبيرة في مـوازين المدفـوعات في العلاقة بين البلدان الصناعية الرئيسة وأيضاً في البلدان النـامية. كـذلك فقـد عانى الاقتصـاد العالمي أطول مـوجة انكـماشية وأعمقهـا منذ الأزمـة العالميـة الكبرى، واقـترن ذلك في بعض البلدان بمعدلات عالية للتضخم، مما أضاف إلى المصطلحات الاقتصاديـة اصطلاحـاً جديـداً هـو الانكماش التضخمي (Stagflation). وفي الـوقت نفسه ظهـرت مشكلة الديـون الدوليـة للبلدان النامية مما زاد من أمراض الاقتصاد العالمي. وإزاء هذه الخلفية يثـور التساؤل عـما إذا

كان تزايد الاعتماد المتبادل مارس دوراً في وقوع هذه الاضطرابات، ثم في اضعاف مستوى الأداء في الاقتصاد العالمي.

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نشير إلى الاعتبارات الآتية:

أ ـ تعاظم الدور الذي تقوم به حركة رؤوس الأموال في العملية التصحيحية، وفي ذلك يختلف الوضع الحالي عما نعرفه في النموذج الكلاسيكي. ففي هذا النموذج يعتبر تصدير السلع والخدمات المصدر الأساسي لاكتساب العملات الأجنبية كما يعتبر استيرادها المصرف الأساسي لتلك العملات. فإذا حدث اختلال في ميزان المعاملات الجارية كزيادة الواردات على الصادرات، فإن التوازن يتحقق أساساً عن طريق انخفاض سعر الصرف إذا سمح النظام النقدي العالمي بذلك، أو عن طريق تخفيض الاحتياطيات النقدية في ظل أسعار الصرف الثابتة. وفي الحالتين تحدث التغيرات في الداخل وفي العالم الخارجي على النحو الذي يعيد التوازن الخارجي. أما الحركة الدولية لرؤوس الأموال فقد كان دورها محدوداً جداً في تصحيح الاختلالات الخارجية. وهذا صحيح حتى بالنسبة إلى بلد مثل انكلترا التي كانت مصدراً لاستثمارات أجنبية ضخمة خلال القرن التاسع عشر. ذلك أن حركة رؤوس الأموال في هذه الحالة كانت حركة تلقائية (Autonomous) لا علاقة لها بالحالة التي عليها ميزان المدفوعات، وإنما كانت تعكس فائض المدخرات على الاستثمارات المحلية في انكلترا وارتفاع العائد في العالم الخارجي. بعبارة أخرى فإن حركة رؤوس الأموال في هذه الظروف كانت تحدث على كل حال سواء أكان ميزان المعاملات الجارية في حالة عجز أم فائض. وفي لغة حسابات ميزان المدفوعات فإن صادرات رؤوس الأموال في هذه الحالة تقيد فوق الخط (Above the Line). أما في النموذج الحالي فإن حركة رؤوس الأموال على نوعين. هناك منها ما يشبه حركة رؤوس الأموال في القرن التاسع عشر، أي أنها تحدث بصرف النظر عن الحالة التي عليها ميزان المعاملات الجارية. وهي التي تدخل في تعريف الميزان الأساسي (Basic Balance). ولكن هناك أيضاً نسبة كبيرة من الانتقالات الرأسمالية ما كانت لتحدث لولا وجود العجز (أو الفائض) في ميزان المعاملات الجارية. فهي انتقالات متولدة (Induced) لتصحيح الاختلال الخارجي. ومن ثم فهي في لغة الحسابات الخارجية تقيد تحت الخط (Below the Line). هذا النوع من الانتقالات أصبح يمثل دوراً هاماً في العملية التصحيحية. والواقع أنه ساعد البلدان النامية غير النفطية خلال السبعينات على تمويل العجز الكبير الذي طرأ على ميزان معاملاتها الجارية من جراء تدهور شروط التجارة في أعقاب ارتفاع أسعار الطاقة وتطبيق سياسات انكماشية في أغلب البلدان الصناعية الرئيسة. كذلك فقد مثل دوراً هاماً ـ وما زال ـ في تمويل العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب العجز الضخم في الميزانية الفدرالية وارتفاع معدل الاستثمارات الخاصة. وبهذا استطاعت الولايات المتحدة ـ كما استطاعت البلدان النامية في عقد السبعينات ـ أن تحقق معدلات عالية لنمو الناتج القومي رغم الاختلالات الخارجية الكبيرة. وكانت هذه هي الناحية الايجابية لهذا النوع من الانتقالات الرأسمالية. ولكن هناك ناحية سلبية غير خافية، إذ إن الانتقالات الرأسمالية المتاحة لتمويل العجز في ميزان المعاملات الجارية ساعد على تأخير

العملية التصحيحية. ومن ثم فقد كان عاملاً في تعميق الاختلالات الخارجية. ذلك أن الاختلالات التي واجهت البلدان النامية خلال السبعينات لم تكن من النوع المؤقت (Reversible)، بل كانت في معظم الحالات من قبيل الاختلالات الهيكلية التي لا تزول إلا بتغييرات هامة في تخصيص الموارد وأولويات الاستثمار اضافة إلى أسعار الصرف والسياسات المالية. وترتب على تكرار هذه الاختلالات سنة بعد أخرى، وتمويلها بالاقتراض الخارجي، تراكم المديونية الخارجية وبلوغها حداً يجاوز بكثير طاقة تلك البلدان على الوفاء. كذلك الحال بالنسبة إلى العجز الحالي في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة الأمريكية. فهو في جزء منه يرجع إلى السياسة المالية التوسعية. ولكنه يرجع كذلك إلى تغيرات طويلة المدى في انتاجية العمل ورأس المال مما أدى إلى تدهور القدرة التنافسية لصادراتها قياساً على اليابان وألمانيا. وكانت نتيجة ذلك تراكم المديونية الخارجية كما حدث بالنسبة إلى البلدان النامية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر مدين في العالم. بديهي أن هذه المديونية لا تثير في الوقت الحاضر مشكلة مشابهة لمشكلة المديونية في البلدان النامية. ذلك أن الدولار ما زال أهم عملة احتياطية دولية وما زال مقبولاً في الوفاء للعالم الخارجي. غير أن المشكلة قد تبدو في ضوء مختلف تماماً إذا افترضنا تآكل المكانة الدولية للدولار، أو ظهور نظام نقدي عالمي آخر يعتمد على وسيلة أخرى للوفاء، ومعيار آخر للقيمة.

ب ـ ترتب على تعاظم دور الانتقالات الرأسمالية في العملية التصحيحية تطور آخر كان له أبعد الأثر في تكييف البيئة الاقتصادية العالمية خلال السبعينات والثمانينات، وهو التوسع في استخدام البلدان الصناعية الرئيسة لسعر الفائدة في إطار السياسات الماكرو ـ اقتصادية. وقد يكون ذلك لاعتبارات داخلية بحتة مثل رغبة السلطات النقدية في اتباع سياسة انكماشية لمقاومة التضخم، وقد يكون لأسباب تتعلق بالتوازن الخارجي أو للدفاع عن سعر الصرف. على كل حال فإن هذه الأهداف وثيقة الاتصال بعضها ببعض، حيث إن ارتفاع معدلات التضخم يعتبر أحد العوامل الهامة في احداث عجز في ميزان المعاملات الجارية وفي تدهور القيمة الخارجية للعملة. وقد تميزت تلك الفترة باللجوء المتكرر لسعر الفائدة لتحقيق واحد أو أكثر من هذه الأهداف. وأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر في أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية منذ منتصف السبعينات إلى أن بلغت ذروتها سنة ١٩٨٢. خلال تلك الفترة ارتفع سعر الفائدة الاسمي على القروض الدولارية طويلة الأجل من ٧ بالمائة إلى ٢١ بالمائة تقريباً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة نجد أن سعر الفائدة الحقيقي ارتفع من ١,٥ بالمائة سنة ١٩٧٨ إلى ٩ بالمائة تقريباً في أوائل الثمانينات. وبديهي أن هذا التطور انتقل إلى البلاد الصناعية الأخرى، حيث زادت أسعار الفائدة في اليابان والمانيا وفرنسا وانكلترا وغيرها إلى مستويات لم تكن معروفة. وكان ذلك عاملاً أساسياً في عدد من الظواهر الاقتصادية التي ميزت تلك الفترة. وأولها اسراف البلدان النامية في الاقتراض الخارجي طوال الفترة التي سادت فيها أسعار سلبية أو منخفضة للفائدة الحقيقية. وفي الوقت نفسه فإن الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية كان عاملاً رئيساً في

انفجار أزمة الدين في صيف ١٩٨٢ وفي انتشار موجة انكماشية حادة شملت كل الاقتصاد العالمي(٧).

ج ـ لا شك في أن نظام أسعار الصرف العائمة الذي وضع موضع التنفيذ منذ سنة ١٩٧٣ كان أكثر انسجاماً مع الواقع الاقتصادي وتعاظم الاعتماد المتبادل في العلاقات التجارية والمالية ، وقد ساعد على استيعاب الضغوط والصدمات التي شهدها الاقتصاد العالمي منذ نهاية الستينات. ومن المؤكد أن نظام بريتون وودز لم يكن قادراً على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية التي ولدتها حرب فيتنام وأزمة الطاقة، وتدهور الثقة في الدولار، وارتفاع معدلات التضخم. كذلك ساعد نظام الأسعار العائمة على إعفاء السلطات النقدية من اخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي وحماية الاقتصاد الوطني إلى حد ما ضد الموجات التضخمية أو الانكماشية الوافدة من البلدان الأخرى. رغم هذه المزايا فإن هذا النظام يعاني بعض العيوب التي ساهمت في تفاقم الاضطرابات الاقتصادية. وأول هذه العيوب هو التقلبات الشديدة في أسعار الصرف من يوم إلى آخر تحت ضغط المضاربة في أسواق العملة أو لاعتبارات طارئة. وقد أدى ذلك إلى زيادة عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤثر تأثيراً سلبياً في التجارة الدولية. ولهذا الاعتبار أهميته بالنسبة للبلدان النامية حيث لا توجد فيها أسواق نقدية متطورة تسمح بالتأمين ضد هذا النوع من المخاطر. كذلك يؤخذ على نظام الأسعار العائمة أنه كثيراً ما يؤدي إلى الانحراف (Misalignment) في أسعار الصرف حيث يرتفع سعر بعض العملات الرئيسة أو ينخفض بدرجة لا يمكن تبريرها في ضوء العلاقة بين الأساسيات الاقتصادية. ونعرف أن قيمة الدولار بالنسبة إلى الـ «ين» الياباني مثلاً ارتفعت إلى ٢٤٠ يناً في صيف عام ١٩٨٥، ثم هبطت إلى ١٢٥ يناً في أوائل عام ١٩٨٨ ؛ كذلك الحال في العلاقة بين الدولار والعملات الرئيسة الأخرى. ومن المؤكد أن هذا التقلب الشديد لا يعكس تغيراً موازياً في الواقع الاقتصادي. وأخيراً فقد أثبتت تجربة السنوات الأخيرة أن دور سعر الصرف في العملية التصحيحية كان دون التوقعات التي تفترضها النظرية الاقتصادية. فالمفروض أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات على النحو الذي يزيد أو يقلل العجز في ميزان المعاملات الجارية. غير أنه تبين أن التدفقات التجارية لا تستجيب بالسرعة المفترضة للتغيرات في سعر الصرف. يكفي شاهداً على ذلك استمرار العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحدة، والفائض الكبير في ميزان اليابان والمانيا رغم الانخفاض الشديد المستمر للدولار، والارتفاع الموازي في قيمة الـ «ين» الياباني والمارك الألماني خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقيل إن استعصاء الاختلالات الخارجية في مواجهة التغييرات الكبيرة في أسعار الصرف يرجع إلى ما يسمى أثر المنحنى اللامي (L Curve). ويقصد بذلك أن تخفيض قيمة العملة لا يحدث أثره في تحسين ميزان المعاملات الجارية إلا بعد انقضاء مدة.

---

(٧) J. de Larosière, «The Impact of Interest Rates on International Finance and Trade,» *IMF Survey* (15 November 1982).

خلال تلك المدة يتفاقم العجز قبل أن يتحسن. وتفسير ذلك أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تستند إلى عقود بين المصدرين والمستوردين تتحدد فيها الكميات والأسعار بعملة الدولة المصدرة. فالصادرات الأمريكية إلى اليابان تتحدد أسعارها التعاقدية بالدولار. وبالمثل فإن الصادرات اليابانية إلى أمريكا تتحدد أسعارها التعاقدية بالـ «ين». فإذا انخفضت قيمة الدولار بالنسبة إلى الـ «ين» فإن المستورد الياباني لا يزيد من مشترياته من السوق الأمريكية خلال مدة العقد. ومعنى ذلك أن حصيلة أمريكا من الدولارات تبقى على ما هي عليه. ويمكن التعبير عن ذلك بطريقة أخرى بالقول أن مرونة الطلب الياباني على الصادرات الأمريكية تساوي الصفر إذ إن الكمية المطلوبة لم تتغير بالزيادة رغم انخفاض سعرها بالعملة اليابانية. كذلك فإن مرونة الطلب الأمريكي على الصادرات اليابانية تعادل الصفر لالتزام المستورد الأمريكي بالكميات المتعاقد عليها رغم ارتفاع قيمتها بالدولار. غير أن أمريكا تجد نفسها تنفق مبلغاً أكبر من الدولارات للحصول على الكمية من المستوردات اليابانية. ونتيجة ذلك، إن تخفيض قيمة الدولار أدى إلى تفاقم العجز في ميزان المعاملات الجارية الأمريكية نظراً لبقاء حصيلة الصادرات على ما هي عليه مع زيادة تكلفة الواردات معبراً عنها بالدولار. غير أن الوضع يتغير تدريجياً طبقاً لهذه النظرية حين تنتهي مدة العقود السارية إذ تزيد الصادرات الأمريكية وتنخفض الواردات استجابة للانخفاض في قيمة الدولار. وأياً كان الحكم على مدى صحة الأثر اللامي، فإن الظاهرة المؤكدة هي استمرار العجز الأمريكي وما يقابله من فوائض لليابان والمانيا رغم التغير الكبير الذي طرأ على القيمة النسبية بين العملات الثلاث. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن زيادة الاعتماد المتبادل كانت عاملاً هاماً في اضعاف سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي. ذلك أن انخفاض قيمة الدولار اقترن بسياسة مالية توسعية وارتفاع في معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية. وحدث عكس ذلك في اليابان والمانيا. وقد أدى ذلك إلى آثار دخلية (Income Effects) انتقلت سريعاً بين البلدان الثلاثة، وكان من شأنها إضعاف الآثار السعرية (Price Effects) التي تولدت من انخفاض قيمة الدولار.

د ـ لعل التناقض بين السياسات الماكرو ـ اقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسية هو السبب الرئيسي الذي يفسّر الكثير من الاختلالات والاضطرابات الاقتصادية خلال تلك الفترة. وكان هذا التناقض قائماً بين أدوات السياسة الماكرو ـ اقتصادية التي تتبعها بعض هذه البلاد. وأبرز مثال على ذلك التناقض بين أهداف السياسة المالية وأهداف السياسة النقدية. ففي الولايات المتحدة وبريطانيا كان التزمت هو طابع السياسة النقدية والترخص هو طابع السياسة المالية. ويصدق ذلك بوجه خاص في ظل حكومة ريغان منذ أن جاء إلى الحكم في كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، وفي ظل حكومة تاتشر منذ توليها السلطة في أيار/ مايو ١٩٧٩. في الحالين كانت مقاومة التضخم تمثل الهدف الأساسي للسياسة الماكرو ـ اقتصادية. وفي الحالين كان السلاح هو الضغط الشديد على معدل النمو في الكتلة النقدية. أما في السياسة المالية فقد زاد عجز الميزانية زيادة كبيرة خصوصاً في الولايات المتحدة على أثر تخفيضها أسعار الضريبة وتضخم الانفاق على ميزانية الدفاع. وكانت نتيجة ذلك الارتفاع الشديد في أسعار

الفائدة الاسمية والحقيقية على نحو ما ذكرنا. ولا شك في أن هذه السياسة نجحت في تحقيق تخفيض كبير في معدلات التضخم. غير أن الثمن الذي دفعته أمريكا والاقتصاد العالمي كان عالياً حيث اقترنت تلك السياسة بالانكماش الاقتصادي الحاد الذي عرفه العالم من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣. أما تفسير هذا التناقض فهو يرجع إلى الفلسفة التي جاء بها كل من ريغان وتاتشر إلى السلطة. وهي فلسفة تستمد أصولها من النقودية (Monetarism) من ناحية، والعرضية (Supply Side) من ناحية أخرى. وكان الجمع بين الاثنين مزيجاً أقرب إلى الداء منه إلى الدواء.

غير أن التناقض الأكبر كان بين السياسات الماكرو ـ اقتصادية لبعض البلاد الصناعية في علاقتها بالأخرى. وقد حدث ذلك مرة بعد الصدمة النفطية الأولى سنة ١٩٧٣، وأخرى بعد الصدمة الثانية سنة ١٩٨٠. ففي المرة الأولى كان التعارض بين السياسات الماكرو ـ اقتصادية للولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا من جانب، وبريطانيا في ظل حكومة العمال وايطاليا من جانب آخر. إذ رأت المجموعة الأولى أن السياسة الملائمة لمواجهة الصدمة النفطية لا بد من أن تكون سياسة انكماشية للتخلص من العجز في موازين مدفوعاتها. أما المجموعة الثانية فقد اتجهت إلى اتباع سياسة توسعية مالية ونقدية. وفي الصدمة النفطية الثانية كان التعارض بين الولايات المتحدة تحت ريغان وبريطانيا تحت تاتشر من ناحية، وقد التزما سياسة انكماشية، وبين فرنسا تحت ميتران الذي حاول أن يطبق سياسة توسعية من ناحية أخرى. وقد أثبتت التجربة في المرتين أنه في حالة وجود مثل هذا التناقض فإن السياسة الانكماشية أقدر على الانتشار إلى العالم الخارجي من السياسة الانتعاشية. وكان من نتيجة ذلك إغراق العالم في موجة كسادية مرتين: في منتصف السبعينات وفي أوائل الثمانينات. وقد رأى البعض[٨] في هذه التجربة ما يشير إلى أن التشابك الماكرو ـ اقتصادي بين البلدان الصناعية الرئيسة يقترن باتجاه انكماشي (Deflationary Bias) في الاقتصاد العالمي. وعند هؤلاء أنه إذا بدأ أحد البلدان سياسة انكماشية فإن رد الفعل من المجتمع المالي الدولي يؤدي إلى تعميق الموجة الانكماشية وتأكيدها. ذلك أن أعضاء المجتمع المالي الدولي ـ في نظر أصحاب هذه النظرية ـ يحبذون السياسات المالية والنقدية المحافظة التي تقوم على توازن أو فائض الميزانية، والرقابة الصارمة على زيادة كمية النقود، والقضاء على شبح التضخم ولو أدت تلك السياسات إلى زيادة البطالة. وتتكون الجماعة المالية الدولية من القائمين على المصارف المركزية الرئيسة والمصارف التجارية الدولية، والشركات الصناعية الكبرى متعددة الجنسية، وشركات التأمين وصناديق المعاشات وغير ذلك من المؤسسات المالية. وهؤلاء يتحكمون في مئات المليارات من الدولارات التي يمكن تحريكها من بلد إلى آخر ومن عملة إلى أخرى بسرعة فائقة. وهم يفعلون ذلك بهدف تعظيم العائد على أموالهم السائلة بصرف النظر عما يترتب على ذلك من آثار على الأهداف

---

(٨) Michael Stewart, *The Age of Interdependence: Economic Policy in a Shrinking World* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1984).

الماكرو ـ اقتصادية للبلدان التي ينقلون الأرصدة فيما بينها. فإذا شرع أحد البلدان في اتباع سياسة انكماشية فإن توقعات الجماعة المالية الدولية أن هذه السياسة لا بد من أن تقترن بارتفاع قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة. وهذه التوقعات في ذاتها كفيلة بإغرائها على تحريك أموالها السائلة في اتجاه هذا البلد، وهذا يدفع سعر العملة إلى أعلى، مما يساعد على تخفيض ثمن الواردات والتخفيف من الضغوط التضخمية. وفي الوقت نفسه فإنه يعمل على إضعاف القدرة التنافسية لصادراتها، مما يعطي دفعة أخرى للاتجاه الانكماشي. ويحدث عكس ذلك إذا حاول أحد البلدان اتباع سياسة توسعية. والمفروض في النظرية الاقتصادية أن الانتعاش في أحد البلدان ينتشر منه إلى بلد آخر. غير أن ذلك لا يتحقق إذ إن رد فعل الجماعة المالية الدولية لا يلبث أن يقضي على الموجة الانتعاشية في مهدها. وذلك بخروج رؤوس الأموال وبيع عملتها توقعاً لما تقترن به السياسة التوسعية من عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض في قيمة العملة وانخفاض في سعر الفائدة. وهذا من شأنه خلق الضغوط التي تدفع السلطات المالية والنقدية إلى النكوص على أعقابها. ويشير ستيوارت إلى أن ذلك هو ما حدث تماماً عندما حاولت حكومة العمال في بريطانيا في منتصف السبعينات، وحكومة ميتران في فرنسا في أوائل الثمانينات، اتباع سياسة توسعية في الوقت نفسه الذي تتبع فيه معظم البلدان الصناعية الكبرى سياسة انكماشية. وقد أجبرت الجماعة المالية الدولية كليهما على الانتظام في سلك الانكماشيين. بعبارة أخرى فإن الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تعميق وانتشار آثار السياسات الانكماشية، ولكنها تعمل على محاصرة واجهاض آثار السياسات الانتعاشية. من هنا كان الاتجاه الانكماشي طابعاً للاقتصاد العالمي في ظل تعاظم الاعتماد المتبادل. ويرى ستيوارت وجود تعارض أساسي بين مصلحة الجماعة المالية الدولية وهي تتمثل في تعظيم العائد على أصولها المالية، ومصلحة الاقتصاد العالمي وهي تتمثل في تعظيم الناتج القومي والعمالة. ذلك أن المصلحة الأولى تتحقق عن طريق التضحية بالثانية.

إذا صح تحليل ستيوارت فإن معناه أن النظام الاقتصادي العالمي في ظل الاعتماد المتبادل محكوم عليه بالكساد وتهافت مستوى الأداء طالما أن هناك تعارضاً بين السياسات الماكرو ـ اقتصادية التي تتبعها البلدان الصناعية الرئيسة. ولا خلاص من هذا المصير إلا بتخفيض درجة الاعتماد المتبادل أي باتباع سياسة انعزالية (De-Linking) وراء سور من القيود والرقابة على التدفقات السلعية والمالية. غير أن ستيوارت يستبعد مثل هذه السياسة حيث إنها غير عملية في الظروف الحالية فضلاً عن أنها باهظة التكاليف. والبديل العملي الوحيد هو وجوب التنسيق بين الأهداف والسياسات الماكرو ـ اقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسة وخلق الآلية الملائمة لتحقيق ذلك.

إذا أمعنا النظر في هذا التحليل فلا مفر من التسليم بأنه ينطوي على شيء من السلامة، وفي الوقت نفسه فإنه لا يخلو من المبالغة أحياناً ومجافاة الواقع أحياناً أخرى. أما السلامة فهي تتمثل في التكلفة الباهظة التي ينطوي عليها التضارب بين السياسات المالية والنقدية للبلدان الصناعية ذات التأثير بحكم ثقلها على البيئة الاقتصادية العالمية. غير أنه من

الصعب أن نستخلص من تجربة العقدين الأخيرين وجود اتجاه نزولي بالمعنى الـذي أشار إليـه أو أن مصلحـة الجماعـة الماليـة الدوليـة تسير دائـماً في اتجاه مضـاد لمصلحة الاقتصـاد العالمي. والواقع أن الأمثلة التي استند إليها تحتمـل تفسيراً آخـر. فإن الضغط الـذي باشرتـه الجماعـة المالية الدولية على الاقتصاد البريطاني تحت الحكومة العمالية والاقتصـاد الفرنسي تحت ميـتران، مع التسليم بحقيقته، لا يرجع إلى مجرد السياسة التوسعية ولكن إلى سياقهـا الاشتراكي. أي أن خـوف الجماعـة الماليـة الدوليـة لم يكن من كينز ولكنـه كان من الاشـتراكية الفـابيـانيـة أو الفـرنسية، ولم يكن من عجـز الميزانيـة وإنمـا من احتـمال التـأميـمات أو السيـاسـة التـدخلية التقييدية. كذلك ليس من الصعب أن نجد اتفاقاً في حالات كثيرة بين هـدف تعظيم العـائد المالي وهدف تعظيم الناتج القومي والعمالة.

على كل حال فإن التعارض بين السياسات الماكرو ـ اقتصادية للبلدان الصناعية الرئيسة يعتبر من أهم العوامل في تفسير الاضطرابات الاقتصادية. والواقع أن هـذا التعارض يكشف عن نقطة ضعف هامة في النظام النقـدي العالمي الـذي ساد منـذ انهيار نـظام بريتـون وودز. ففي ظل أسعار الصرف الثابتة كان ثمة معيار واضح محدد بحكم قواعد السلوك في العلاقات النقدية الدولية. وكان هذا المعيار ملزماً للبلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء. بل إن البلدان النامية كانت تتمتع بقدر أكبر من حرية الحركة في رسم سياساتهـا النقديـة والماليـة وكثيراً ما حصلت على استثناءات من صنـدوق النقد الـدولي بالنسبة لنظام الصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال. غير أن الوضع صار إلى النقيض في ظل أسعار الصرف العائمة. فقد استردت البلدان الصناعية حريتها في اتباع مـا تراه من سيـاسات نقـدية ومـالية دون أن تلتزم بمعيار موضوعي للحكم على مـدى اتفاق سلوكهـا مع الـتزاماتهـا في ظل اتفـاقية الصنـدوق. صحيح أن التعديل الثاني لاتفـاقية الصنـدوق سنة ١٩٧٨ قـد أخضع جميـع البلدان الأعضاء لسلطة الاشراف التي يمارسها الصندوق تطبيقاً للمادة الرابعة. غير أن الممارسة العمليـة أثبتت أن سلطة الاشراف (Surveillance) تقـع بكل ثقلهـا على البـلاد التي تعـاني عجـزاً في ميـزان المدفوعات وتريد استخدام موارد الصندوق. ولكنها خفيفة الـوقع عـلى بلاد الفـائض أو بلاد العجز التي تستطيع أن تجد مصـدراً آخر للتمـويل الخـارجي. ولا شك في أن أغلب البلدان الصنـاعية تنتمي إلى المجمـوعة الثـانيـة. وقـد أدى عـدم التـماثـل (Asymmetry) في السلطة الاشرافية إلى وصف البعض لنظام الأسعار العائمة بأنه لا نظام (Non System).

وهنـاك محاولات جـادة لإزالـة هـذا النقص في النـظام النقـدي العـالمي. وتسـير تلك المحاولات في اتجاهين:

الاتجاه الأول يتخذ صـورة التنسيق بين السيـاسات النقـدية والمـالية للبلدان الصنـاعية الرئيسة على النحو الذي يزيل التعارض بينها ويضمن الاتساق بين أهدافها وأدواتها. وتـرجع تلك المحاولات إلى اقتناع البلدان الصناعية الرئيسة نفسها بالضرر الـذي يعود عـلى كل منهـا وعـلى الاقتصاد العـالمي من التناقضـات التي وقعت في الماضي. ويتم الاتفـاق عـلى الخـطوط الكبرى لعملية التنسيق في اطار اجتماعات القمة الاقتصادية، والاجتـماعات الـدورية لـوزراء

المالية للسبعة الكبار (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا وكندا). وقد حققت هذه الاجتماعات بعض النجاح في مهمتها. ومن ذلك اتفاقية بلازا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ لتخفيض قيمة الدولار في علاقته بالعملات الرئيسة، والاتفاق في نيسان/ابريل ١٩٨٦ على التخفيض المتناسق لأسعار الخصم في كل البلدان المشاركة، والاتفاق في شباط/ فبراير ١٩٨٧ على تنشيط النمو في اليابان والمانيا مقابل انضباط أكبر في السياسة المالية للولايات المتحدة(٩).

أما الاتجاه الثاني لإزالة التعارض فهو على طريق ما يسمى الإشراف الجماعي لصندوق النقد الدولي (Multilateral Surveillance). وذلك تمييزاً له عن الإشراف الثنائي الذي يتم على أساس دوري بين الصندوق وكل عضو من الأعضاء في إطار المادة الرابعة من الاتفاقية. أما الإشراف الجماعي فهو يتحقق عن طريق اشتراك مدير صندوق النقد الدولي في اجتماعات الخمسة أو السبعة الكبار. وبؤرة الاهتمام في هذه الرقابة هي بحث الآثار الدولية للسياسة المالية والنقدية لكل بلد من هذه البلدان لبيان مدى الانسجام أو التعارض فيما بينها ومدى اتفاقها مع الأهداف الماكرو ـ اقتصادية المعلنة. ويباشر الصندوق هذه المهمة على أساس عدد من المؤشرات الكمية مثل معدلات النمو ونسبة التضخم وأسعار الفائدة ونسبة البطالة ونسبة العجز في الميزانية وميزان المعاملات الجارية إلى الناتج القومي وغير ذلك من المؤشرات(١٠).

لا شك في أن الاجتماعات الاقتصادية الدورية بين البلدان المؤثرة في الاقتصاد العالمي والإشراف الجماعي من صندوق النقد الدولي يمثلان خطوة إلى الأمام في محاولة التنسيق وإزالة التضارب الذي كان طابع السنوات الأخيرة. ولكن هل تكفي هذه الآلية لعلاج المشكلة؟ واضح أن الآلية لا مخالب لها وما زالت تعتمد على اقتناع كل بلد بأن من مصلحته التنسيق مع غيره. ولكن إذا كان هناك اختلاف على مفهوم المصلحة أو على الآثار الدولية لسياسة من السياسات، فإن تلك الآلية تفتقر إلى المقدرة على فرض إرادتها. ومن ثم فإن عدم التماثل في العملية التصحيحية ما زال قائماً بين البلدان التي تحتاج إلى موارد الصندوق وهي عادة البلدان النامية، والبلدان التي لا تحتاج إلى تلك الموارد وهي عادة البلدان المتقدمة.

لذلك ترى البلدان النامية أنه لا بد من استكمال تلك الآلية بتعديل في النظام النقدي العالمي سواء من حيث أسعار الصرف وطريقة انشاء وتوزيع السيولة الدولية ودور حقوق السحب الخاصة، ودور البلدان النامية في صنع القرار في منظمات بريتون وودز والسلطة الاشرافية ومضمون الاشتراطية. وترى كذلك أن نظام الأسعار العائمة يعتبر مسؤولاً إلى حد كبير عن قيام التعارض بين السياسات المالية والنقدية للبلدان الصناعية الرئيسة وعن عدم اكتراثها بالآثار الدولية لتلك السياسات. ولا مفر من تعديل هذا النظام على نحو يكفل شيئاً من الانضباط في سياسات البلدان الكبرى المؤثرة في البيئة الاقتصادية العالمية، ويضع المعايير

---

(٩) J. Horne and P. Masson, «International Economic Cooperation and Policy Coordination,» *Finance and Development* (June 1987).

(١٠) A. Crockett, «Indicators and International Economic Cooperation,» *Finance and Development* (September 1988).

الموضوعية لقواعد السلوك. وإذا كانت العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة غير ممكنة وغير مرغوب فيها، فلا بأس من نظام آخر يقع في منزلة بين المنزلتين. وهذا هو نظام «النطاق المستهدف» (Target Zone) للعلاقة بين العملات الرئيسة. وتنطوي فكرة النطاق المستهدف على تحديد قيمة مركزية لكل عملة بالنسبة للأخرى عند المستوى الذي يتفق مع الأساسيات الاقتصادية مع السماح بتقلبات حول القيمة المركزية في حدود نطاق يتم الاتفاق عليه بين البلدان الأعضاء. والمفروض أن يكون النطاق من الاتساع بحيث لا يحمل معنى الثبات الذي كان معمولاً به في نظام بريتون وودز، ولكنه يكون من الضيق بحيث يفرض الانضباط المطلوب في السياسات المالية والنقدية. ولا تختلف هذه الفكرة جوهرياً عن النظام المعمول به في مجموعة السوق الأوروبية، وقد ثبت نجاحه في تحقيق التقارب بين المتغيرات الماكرو- اقتصادية في بلدان السوق[11]. غير أن فكرة النطاق المستهدف لم تلق ترحيباً إلى الآن من البلدان الصناعية الرئيسة لما تنطوي عليه من قيود هي غير مستعدة لقبولها في المرحلة الحالية.

٥ ـ الاعتماد المتبادل والبلدان النامية

لم تكن البلدان النامية بمعزل عن التطورات التي أدت إلى تعاظم الاعتماد المتبادل، كما أنها لم تكن بمعزل عن الآثار التي ترتبت على ذلك. فقد ارتبطت بالعالم الخارجي بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات التجارية والمالية. وانعكس ذلك في تزايد أهمية التجارة الدولية في مجمل الأنشطة الاقتصادية وفي تزايد أهمية التدفقات الرأسمالية في تمويل برامجها الاستثمارية. وفي الوقت نفسه فإنها لم تسلم من الاضطرابات الاقتصادية التي صاحبت تعاظم درجة الاعتماد المتبادل. وقد سبقت الاشارة إلى الآثار التي ترتبت على التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية وذلك من حيث الاسراف في الاقتراض وتزايد عبء المديونية الخارجية. كذلك كان للتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسة آثارها السلبية على البلدان النامية، وذلك من حيث زيادة عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية، وما ترتب على ذلك من تعويق نمو التجارة الدولية اضافة إلى تآكل أرصدتها النقدية في بعض الحالات، وزيادة عبء المديونية الخارجية في حالات أخرى. غير أن أكثر التطورات سلبية يتمثل في التدهور الكبير الذي طرأ على شروط التجارة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلدان النامية غير النفطية خصوصاً منذ بداية عقد الثمانينات، إذ وصل التدهور في حالة البلدان المصدرة للمواد الأولية التعدينية والزراعية حداً لم تعرفه منذ الأزمة العالمية الكبرى. وتقدر الخسارة التي تعرضت لها تلك البلدان بما يعادل عدة أمثال التدفقات المالية الميسرة التي حصلت عليها خلال هذه الفترة. كذلك كان للتدهور الكبير في أسعار النفط خصوصاً منذ نهاية ١٩٨٥ تأثيره العميق على شروط التجارة للبلدان النفطية[12].

---

(١١) A. Crockett and M. Goldstein, *Strengthening the International Monetary System* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1987).

(١٢) World Bank, *World Development Report 1986*, and *1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1986, 1987).

إزاء هذه الاضطرابات الاقتصادية الحادة التي تتعرض لها البلدان النامية يثور التساؤل عما تستطيع البلدان أن تفعله للتقليل من وطأة الصدمات الخارجية مع الاحتفاظ بالمزايا المؤكدة التي تجنيها من تعميق علاقاتها التجارية والمالية الدولية. لا توجد إجابة واضحة مؤكدة لهذا السؤال. بل تتباين وجهات النظر تبايناً شديداً فيما يتعلق بالسياسات الواجبة الاتباع تحت هذه الظروف. ولا يتسع المجال للدخول في تفاصيل الحوار الكبير بين وجهات النظر المختلفة. ويكفي أن نشير إلى بعض المعالم الكبرى.

يرى بعض الاقتصاديين أن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها البلدان النامية إنما هي نتيجة طبيعية لهياكلها الانتاجية ونوعية العلاقة التي تربطها بالاقتصاد العالمي. وعند هؤلاء أن الاعتماد المتبادل بمعنى التأثير المتبادل بين طرفي العلاقة إنما يميز العلاقة فيما بين البلدان المتقدمة بعضها ببعض. ولكنه لا يعتبر وصفاً دقيقاً للعلاقة بين هذه والبلدان النامية. التبعية الاقتصادية وليس الاعتماد المتبادل هي الطابع الأساسي لتلك العلاقة. ويتضح ذلك من عدم التماثل بين قدرة كل من الطرفين على التأثير في الآخر. فالبلدان النامية تعتمد على البلدان المتقدمة فيما يعادل ثلثي صادراتها. أما البلدان المتقدمة فهي تعتمد على البلدان النامية فيما يعادل خمس صادراتها فقط. طبيعي أن درجة الاعتماد المتبادل تختلف من مجموعة سلعية إلى أخرى إذ نجد أن اعتماد البلدان النامية على أسواق البلدان المتقدمة أعلى ما يكون بالنسبة للصادرات النفطية والمواد الأولية الزراعية والتعدينية إذ تتجاوز ٧٠ بالمائة ولكنها دون ٦٠ بالمائة بالنسبة للسلع الصناعية. كذلك تتفاوت درجة الاعتماد المتبادل تفاوتاً كبيراً بالنسبة للمجموعات المختلفة من البلدان النامية، وذلك تبعاً لهيكل صادراتها. غير أن الصورة الكلية ما زالت تتسم بطابع عدم التماثل.

جدول رقم (٤)

شبكة الصادرات العالمية، ١٩٨٤ - ١٩٨٦

الوجهة / الأصل	العالم	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	البلدان الاشتراكية
العالم	١٠٠	٦٦,٥	٢٣,٠	١٠,٥
البلدان المتقدمة	١٠٠	٧٤,٦	١٩,٧	٥,٣
البلدان النامية	١٠٠	٦٣,٧	٢٨,٢	٧,٦
البلدان الاشتراكية	١٠٠	٢٥,٤	١٤,٠	٦٠,٥

المصدر: المصدر نفسه.

غير أن المشكلة لا تقف عند تفاوت درجة الاعتماد المتبادل بهذا المعنى. وأهم من ذلك عند أصحاب التبعية هو مضمون تلك العلاقة. ذلك أن صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة تتكون بصفة أساسية من السلع الأولية سواء في صورة مواد غذائية أو مواد زراعية أو

تعدينية. ويصدق ذلك حتى لو استبعدنا الصادرات النفطية. ونعرف إلى أي حد أثار هذا النوع من التبادل شكوكاً حول سلامته وكفايته لمساندة عملية التنمية في البلدان النامية. نعرف الشكوك التي أثارها الاقتصادي نوركسا على أساس أن الظروف التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الحاضر تختلف جوهرياً عن تلك التي واجهتها في القرن التاسع عشر. ففي القرن التاسع عشر كان يمكن الاعتماد على هذا النمط من تقسيم العمل الدولي. أما الآن فإن طلب البلاد المتقدمة على صادرات البلدان النامية من السلع الأولية لم يعد يستند إلى قوة السحب التي كانت تميز التجارة الدولية. وعنده أن المحرك الساحب (Engine of Growth) قد فرغ أو كاد من القوة الدافعة بسبب التغيرات طويلة المدى التي طرأت على الهيكل الانتاجي في البلدان المتقدمة، مما أدى إلى تعاظم نسبة الخدمات وتدهور نسبة الصناعات ذات الكثافة في استخدام المواد الأولية، وكذلك بسبب التقدم التقاني الذي أدى إلى احلال المواد المصطنعة (التركيبية) (Synthetics) محل المواد الأولية الطبيعية[١٣]. ونعرف كذلك أن هذا النمط من التبادل الدولي أثار شكوك بربيش وسنجر حول تقسيم نفع التجارة بين طرفي العلاقة بسبب التدهور المزمن في شروط التجارة للبلدان النامية[١٤].

إزاء هذه الاعتبارات ينتهي أصحاب نظرية التبعية إلى استراتيجية للتنمية تستهدف تغيير نمط العلاقة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وذلك باتباع سياسة للتصنيع على أساس الاحلال محل الواردات. وعندهم أن التصنيع الاحلالي هو الطريق العملي الوحيد للتنمية في الظروف الحالية للاقتصاد العالمي. ولسنا بحاجة إلى القول إن هذا النوع من التفكير ساد نظرية التنمية طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينات تقريباً.

غير أن العقد الأخير شهد تراجعاً ملموساً في الاستراتيجية القائمة على التصنيع الاحلالي. ويرجع ذلك إلى عدد من الدراسات الميدانية التي أظهرت قصور هذا الاتجاه. وقد تبين أن التصنيع الاحلالي اقترن في كل الحالات بدرجة عالية من الحماية الجمركية، مما عزل الاقتصاد الوطني عن الأثر التنشيطي للمنافسة العالمية، وأدى إلى درجة متدنية من الكفاءة الانتاجية. كذلك تبين أن التصنيع الاحلالي اقترن بانخفاض في القدرة التنافسية للصناعات التصديرية، وذلك بسبب ارتباطه بالمغالاة في سعر الصرف للعملة المحلية. يضاف إلى ذلك أنه ينطوي في حالات كثيرة على درجة عالية من الحماية الجمركية السلبية للصناعات التصديرية وذلك بسبب التزام تلك الصناعات باستخدام المدخلات المنتجة محلياً بسعر يزيد كثيراً على السعر السائد في الأسواق العالمية[١٥].

---

(١٣) Rangar Nurkse, *Patterns of Trade and Development* (Stockholm: Almqvist and Wiksell, 1959).

(١٤) R. Prebisch, *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems* (New York: United Nations, 1950), and H. Singer, «The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries,» *American Economic Review* (1950).

(١٥) Bela Balassa: *The Structure of Protection in Developing Countries* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1971), and *Development Strategies in Semi-Industrial* =

غير أن قصور الاستراتيجية القائمة على التصنيع الاحلالي لا يعني بداهة العودة إلى التخصص الدولي على أساس تصدير المواد الأولية. فإن من المتفق عليه أن هذا التخصص لا يكفي في حالات كثيرة لمساندة عملية التنمية خصوصاً في البلدان كثيفة السكان أو البلدان ذات الموارد الطبيعية المحدودة. يضاف إلى ذلك أن التمتع بميزات نسبية في السلع الصناعية ليس حكراً على البلدان المتقدمة. بل إن تجربة العقدين الأخيرين قد أثبتت تفوق عدد كبير من البلدان النامية على البلدان المتقدمة في دائرة واسعة من الصناعات. ولا يقتصر الأمر على السلع الصناعية التقليدية ذات العمل الكثيف. بل استطاع بعض البلدان النامية أن يقتطع لنفسه نسبة محترمة من السوق العالمية في الصناعات التي يفترض فيها أنها ذات كثافة عالية في استخدام رأس المال أو التقانة مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية والحديد والصلب وبناء السفن ووسائل النقل. ولا يقتصر ذلك على البلدان الأربعة المعروفة وهي: تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، وسنغافورة، رغم أنها تمثل ما يزيد على ٥٠ بالمائة من مجموع صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية. ويتضح من الجدول رقم (٥) أن صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية زادت من ٨,٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ إلى ١٢١ مليار سنة ١٩٨٤، أي أنها تضاعفت بما يزيد على ثلاثة عشر مثلاً خلال مدة ١٤ سنة. وهو نمو لا نظير له في المجموعات السلعية الأخرى أو البلدان المصدرة الأخرى بما فيها البلدان المتقدمة والاشتراكية. يتضح أيضاً أن البلدان النامية المصدرة تضم إلى جانب مجموعة الأربعة المعروفة عدداً من البلدان الأخرى وعلى وجه الخصوص البرازيل والمكسيك والصين والهند وماليزيا ويوغوسلافيا. أما من ناحية البلدان المستوردة للسلع الصناعية من البلدان النامية فإن البلدان المتقدمة تمثل ٦٠ بالمائة تقريباً في حين أن البلدان النامية المستوردة تمثل نحو ٢٠ بالمائة والبلدان الاشتراكية نحو ١٠ بالمائة. إذا ركزنا النظر على الصادرات الصناعية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فإن من المهم أن نلاحظ أن النسبة العظمى منها ذهبت إلى البلدان الصناعية الرئيسة حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥ بالمائة وبلدان السوق الأوروبية ٢٦ بالمائة واليابان نحو ٩ بالمائة. وقد حدث هذا التقدم الكبير رغم القيود التعريفية وغير التعريفية المتعددة التي تفرضها البلدان المتقدمة على الصادرات الصناعية من البلدان النامية.

وقد كان هذا التطور من العوامل الهامة في اتجاه عدد من الاقتصاديين إلى الأخذ باستراتيجية التصنيع التصديري. ليس معنى ذلك بداهة رفض كل صورة من صور التصنيع الاحلالي. فإن قيام الصناعات الاحلالية يكاد يكون ضرورة لا مفر منها في المراحل الأولى من مراحل التصنيع. ولكن المسألة هي نوع ومدى الحماية التي تعطى للصناعات الاحلالية وكذلك نقطة التحول من الاحلال محل الواردات إلى الاعتماد بصفة أساسية على الصناعات

Economies (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1982); Ian Malcolm David = Little, Tibor Scitovsky and Maurice Scott, *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study* (Oxford: Oxford University Press, 1970), and World Bank, *World Development Report, 1987.*

التصديرية بحيث يكون الهدف هو زيادة حصيلة البلد من الصادرات الصناعية وليس تقليل الانفاق على الواردات.

وهناك من يرى أن استراتيجية التصنيع التصديري ممكنة على مستوى البلد الواحد ولكنها غير ممكنة إذا اتبعتها كل البلدان النامية في وقت واحد. ذلك أن أسواق البلدان المتقدمة المستوردة سوف تضيق بتدفق السلع الصناعية على نطاق واسع من البلدان النامية. وهم يشيرون إلى استفحال النزعة الحمائية في البلدان الصناعية خصوصاً في السلع ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية. بعبارة أخرى فإن نموذج مجموعة الأربعة لا يمكن تكراره في كل البلدان النامية.

جدول رقم (٥)

صادرات السلع الصناعية من البلدان النامية بحسب البلدان المصدرة والمستوردة، ١٩٧٠ - ١٩٨٤

	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٤
الصادرات (بمليار دولار)	٨,٦	٤٣,٠	١٢١,١
البلدان المصدرة (نسبة مئوية)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١ - تايوان	١٠,٠	١٤,٥	١٩,٠
٢ - كوريا الجنوبية	٦,٢	١٤,٤	١٣,٦
٣ - هونغ كونغ	٢١,٣	١٥,٤	١٣,٢
٤ - البرازيل	٤,٢	٦,٠	٨,٠
٥ - المكسيك	٥,٦	٥,٦	٦,٣
٦ - الصين	٣,٢	٣,٢	٥,٢
٧ - سنغافورة	١,٤	٣,٦	٥,١
٨ - الهند	٦,٩	٥,٨	٣,٧
٩ - ماليزيا	١,٦	٢,٧	٣,١
١٠ - يوغوسلافيا	٦,٧	٤,٣	٢,٩
١١ - آخرون	٣٢,٩	٢٤,٥	١٩,٩
البلدان المتقدمة المستوردة (نسبة مئوية)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨,٨	٤٠,١	٥٥,١
السوق الأوروبية	٤٢,٠	٣٨,٥	٢٥,٩
اليابان	٧,٢	٩,٣	٩,٣
البلدان المتقدمة الأخرى	١٢,٠	١٢,١	٩,٧

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Interdependence and Cooperation in Tomorrow's World* (Paris: OECD, 1987):

جدول رقم (٦)

النسبة المئوية للصادرات الصناعية من البلدان النامية إلى الاستهلاك الظاهر في البلدان الصناعية الرئيسة

السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا	السوق الأوروبية	اليابان	الجميع
١٩٨٠ - ١٩٨١	٢,٣١	٢,٧٤	١,٦٩	٢,٣٦
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٢,٤٩	٢,٧٣	١,٥٧	٢,٣٩
١٩٨٤ - ١٩٨٥	٣,٣٨	٣,٠٤	١,٦٣	٢,٩٣

المصدر: UNCTAD, Ibid.

غير أن هذا الرأي محل نظر كبير. فلا يجوز أن ننسى أنـه رغم النمو الكبـير للصادرات الصناعية من البلدان النامية فإنها ما زالت تمثل نسبة ضئيلة من الاستهلاك الظاهر في البلدان الصناعية الرئيسة. فهي مـا زالت أقل من ٢ بـالمائـة في اليابـان ونحو ٣ بـالمائـة في الولايـات المتحدة وكندا وبلدان السوق الأوروبية. ومعنى ذلك أن حصة البلدان النامية في أسـواق هذه البلدان سوف لا تصل إلى ١٠ بالمائة إذا افترضنـا نمو الصـادرات الصناعيـة إلى ثلاثـة أمثال المستوى السائد في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وأهم من ذلـك أن زيادة تغلغـل البلدان الناميـة في أسواق البلدان الصناعية لا يعني بالضرورة اختفاء بعض الصناعـات من الهيكل الانتـاجي في هذه الأخيرة. والراجح أن يؤدي ذلك إلى اعادة تقسيم العمل الدولي داخـل كل صنـاعة من الصنـاعات بحيث يكـون التخصص في بعض الأنـواع دون الأخـرى أو بعض الأجـزاء دون الأخرى داخل الصناعة الواحدة أو السلعة الواحدة. وهـذا تماماً هو ما حـدث في العلاقـة بين بلدان السوق الأوروبية بعد ازالة الحواجز الجمركية. فإن صناعة السيارات مثـلاً لم تختف من فـرنسا أو بـريطانيـا لمصلحة المـانيا وايـطاليا، وإنمـا تخصصت كل منهـا في نوعيـة خاصـة من السيارات. كذلك تخصصت كل منها في انتاج بعض أجزاء السيارة لكل البلدان الأخرى مـع اعتمادها على الآخرين بـالنسبة لأجـزاء مختلفة. بـل إن ذلك هـو الاتجاه العـام لتقسيم العمل الدولي على الصعيد العالمي. ويرجع ذلك إلى تعقد السلع الاستهـلاكية المعمـرة والسلع ذات الكثافة التقانية وتنـوع أصنافهـا وأجزائهـا مما يفسـح المجال لأكـثر من بلد واحد في الصنـاعة نفسها أو السلعة عينها.

لهذه الاعتبارات فإن استراتيجية التصنيع التصديري ممكنـة بالنسبـة للبلد الواحـد، كما أنها ممكنـة على صعيـد البلدان الناميـة مجتمعة. وهي أكـثر اتفاقـاً مـع الكفـاءة في استخـدام الموارد، وأكثر قدرة على اتاحة مزايا الانتاج الكبير للبلدان ذات السـوق المحلية الضيقة، وأكثر تماشياً مع التفسير الديناميي لنظرية الميـزات النسبية التي تفترض تغيراً مستمراً في أنماط تقسيم العمل الدولي تبعاً للتغير في الوفرة والندرة النسبية للموارد الانتاجية. وبديهي أنها لا تتعارض

مع التكامل الاقتصادي على الصعيد الاقليمي. فإن تعميق الاندماج مع الاقتصاد العالمي يمكن أن يسير يداً بيد مع تعميق الاندماج في اطار اقليمي مثل السوق العربية المشتركة. ذلك أن إحدى العقبات الأساسية في وجه التكامل الاقليمي هو ضعف الكفاية الانتاجية للصناعات التي نشأت في أحضان سياسة حمائية شديدة، إذ إن ذلك ينطوي على تكلفة باهظة بالنسبة للبلدان الأخرى الأعضاء في سوق مشتركة. وتتمثل تلك التكلفة في الفرق بين السعر العالمي والسعر المجزي بالنسبة للصناعة المحمية. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى تخوف بعض البلدان من التكلفة العالية للتكامل الاقليمي. وهو يفسر إلى حد كبير حرص كل منها على أن تكون بلد المقر بالنسبة للصناعات المستفيدة من السوق المشتركة. ولا شك في أن هذه العقبة تخف كثيراً في إطار استراتيجية قائمة على التصنيع التصديري، إذ إن المنافسة العالمية التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية تضمن درجة عالية من الكفاءة. ومن شأن ذلك ضآلة التكلفة التي تقع على البلدان الأعضاء في السوق الاقليمية المشتركة.

ومن المتفق عليه أن احتمالات النجاح لتلك الاستراتيجية تزيد كثيراً بتخفيف القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها البلدان الصناعية على صادرات البلدان النامية. وهذا هو ما ينبغي أن تركز عليه البلدان النامية في دورة المفاوضات الجارية حالياً. وعليها أن تساهم مساهمة فعالة في هذه المفاوضات وألا تقف موقف المتفرج كما كان شأنها في المفاوضات الجماعية السابقة التي تمت في إطار الغات. كذلك لا يجوز للبلدان النامية أن تترك الدفاع عن مصالحها لبعض البلدان النامية التي قطعت شوطاً طويلاً في التصنيع مثل مجموعة الأربعة أو الهند أو البرازيل أو المكسيك. فإن لهذه البلدان مصالح خاصة لا تتفق بالضرورة مع مصلحة البلدان النامية الأخرى. أو قل إن بؤرة اهتمامها تتحدد بامكاناتها الانتاجية وهياكلها التصديرية وليس بالأنماط القائمة في بلدان أخرى. على البلدان العربية النفطية أن تركز على ازالة القيود العديدة التي تعترض صادراتها من البتروكيميائيات. وعلى البلدان العربية ذات الصادرات الزراعية الهامة مثل بلدان المغرب العربي وسوريا ومصر ولبنان والأردن أن تركز على تخفيف الحماية الزراعية الشديدة في بلدان السوق الأوروبية. وعلى البلدان ذات المصلحة في الصادرات أن تعمل على إلغاء اتفاقية المنسوجات واخضاع التجارة الدولية فيها للقواعد العامة التي تتضمنها اتفاقية الغات. وليس معنى اشتراك البلدان النامية في هذه المفاوضات أن تتخلى عن مبدأ عدم التبادلية (Non Reciprocity) الذي يعفيها من مبدأ التعادل بين التنازلات الجمركية التي تتقدم بها البلدان المشاركة في المفاوضات. فإن مبدأ عدم التبادلية للبلدان النامية مسلم به من البلدان الصناعية في إطار دورة أورغواي كما كان مسلماً به في الدورات السابقة.

٦ ـ خلاصة

رغم شيوع اصطلاح الاعتماد المتبادل في الأدبيات الاقتصادية فإنه لا يوجد تعريف واضح محدد لتلك الظاهرة. ويمكن تعريف الاعتماد المتبادل بأنه زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي. إذا صدق ذلك على جميع البلدان الأعضاء

في النظام الاقتصادي الدولي فإن معناه أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله، وإنما يتوقف كذلك بدرجة متزايدة على ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه بعلاقات تجارية ومالية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الاعتماد المتبادل:

أ ـ الاعتماد المتبادل بين السياسات الكلية للبلدان الصناعية الرئيسة، وهو ما يعرف بالتشابك الماكرو ـ اقتصادي.

ب ـ الاعتماد المتبادل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو بين الشمال والجنوب.

ج ـ الاعتماد المتبادل الناشىء عن تصرفات أو أحداث تقع في بلد معين، ولكنها تولِّد آثاراً اقتصادية في بلد آخر، وهو ما يعرف بالاعتماد البيئي (Ecological).

ويلاحظ الطابع المشترك بين كل حالات الاعتماد المتبادل. فهي جميعاً تندرج تحت ظاهرة الخارجيات (Externalities) الايجابية أو السلبية التي تنتقل عبر الحدود بين بلدين أو أكثر.

يقاس الاعتماد المتبادل بنسبة صادرات السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهي تمثل درجة الانفتاح على العالم الخارجي. وكلما زادت تلك النسبة في أي بلد من البلاد زادت درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي. على أساس هذا المقياس يمكن القول إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت زيادة محسوسة في درجة الاعتماد المتبادل، وذلك بسبب النمو الكبير الذي طرأ على التجارة الدولية مقارنةً بنمو الناتج القومي. يمكن القول كذلك إن نسبة الانفتاح في بلدان السوق الأوروبية تفوق كثيراً نظيرتها في اليابان والولايات المتحدة. وفي البلدان العربية نجد أن البلدان النفطية أكثر انفتاحاً من البلدان غير النفطية بسبب النسبة الكبرى لصادرات النفط في مجموع النشاط الاقتصادي.

ولكن يلاحظ أن نسبة الانفتاح على العالم الخارجي، رغم أهميتها، لا تكفي لإعطاء صورة دقيقة لدرجة الاعتماد المتبادل. ولا بد من تعديلها على النحو الذي يعكس هيكل الصادرات من ناحية، والتدفقات المالية الدولية من ناحية أخرى. ذلك أن درجة التنوع أو التركيز في الصادرات تعتبر عاملاً في تحديد مدى التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية. ولا شك في أنه إذا زادت درجة التنوع انخفضت درجة التعرض والعكس بالعكس. على هذا الأساس تكون البلدان الصناعية أقل تعرضاً للصدمات الخارجية من البلدان النامية، وفي البلدان العربية تكون البلدان النفطية أكثر تعرضاً من البلدان غير النفطية.

كذلك لا بد، في قياس الاعتماد المتبادل، من أن نأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية الدولية. والمقصود هنا تلك التدفقات التي تعكس الأساسيات الاقتصادية وليس التحويلات من بلد إلى آخر أو من عملة إلى أخرى لاعتبارات المضاربة. غير أنه من الصعب إن لم يكن

من المستحيل التفرقة عملياً بين النوعين من التدفقات. لذلك لا مفر من الالتجاء إلى مقارب (Proxy) يعبر عن دور التدفقات المالية في الاعتماد المتبادل. ولعل أفضل مقارب في هذا المجال هو نسبة العجز في ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الاجمالي. ومعنى ذلك أنه كلما زادت نسبة العجز زادت درجة الاعتماد المتبادل والعكس بالعكس.

ما هي العوامل التي أدت إلى هذا النمو السريع في حجم التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية مما ساعد على زيادة درجة الاعتماد المتبادل؟ لا شك في أن تحرير التجارة الدولية كان من العوامل الهامة. وقد أشرف الغات (Gatt) على عدد من الدورات المتعاقبة للمفاوضات الجماعية التي أسفرت عن تخفيض كبير في القيود على التدفقات السلعية، وقد أدت هذه الدورات إلى تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية بين البلدان الصناعية من ٤٠ بالمائة في المتوسط إلى أقل من ١٠ بالمائة في الوقت الحاضر. ورغم أنه ما زالت هناك قيود عديدة على التجارة الدولية خصوصاً بالنسبة للسلع الزراعية والسلع الصناعية التي تتمتع بها البلدان النامية بميزة نسبية، فلا شك في أن الغات قطع شوطاً كبيراً في تحرير التجارة. يضاف إلى ذلك اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي أسفرت عن إزالة الحواجز الجمركية بين البلدان الأعضاء فيها. ومن أهمها اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التي أدت دوراً هاماً في النمو الدينامي للتجارة الدولية سواء فيما بين بلدان السوق أو بينها وبين العالم الخارجي.

كذلك كان للتطور التقاني السريع دور كبير في نشوء سوق عالمية وظهور عدد ضخم متنوع من السلع الجديدة التي أصبحت تمثل نسبة عالية من التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه شهدت تلك الفترة تغيرات عميقة في نمط الميزات النسبية سواء في العلاقة بين البلدان الصناعية التقليدية والبلدان النامية أو في العلاقة بين البلدان الصناعية بعضها ببعض. واقترن ذلك بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي. فلم يعد التخصص الدولي قاصراً على سلعة بأكملها وإنما أصبح يتناول جزءاً من الصناعة نفسها أو السلعة ذاتها.

وكان لهذه التطورات نظيرها في مجال العلاقات المالية، ولعل أهم ما يلفت النظر هو النمو الفلكي للأسواق المالية والنقدية. ويرجع ذلك إلى تحرير واسع النطاق للانتقالات الرأسمالية شبيه بما حدث في مجال التدفقات السلعية. فقد أزالت البلدان الصناعية الرئيسة كل قيود الرقابة على الصرف كما فتحت أسواقها للاقتراض الأجنبي، وفي الوقت نفسه استحدثت أدوات جديدة لتسهيل عملية الاقتراض، وإشباع الحاجات المتباينة للمقرضين والمقترضين وتكفي الإشارة إلى استحداث نظام القروض المشتركة (Syndicated Loans) ونظام بنوك الأفشور والسوق المالية الأوروبية.

وقد ساهمت هذه التطورات في ظهور واستفحال مشكلة المديونية الدولية، وهي تعكس بصورة واضحة الاعتماد المتبادل بين البلدان الدائنة والمدينة. فالبلدان المدينة لا تستطيع الوفاء بديونها دون تخفيض الحواجز الجمركية في البلدان الدائنة وتحسين معدلات النمو فيها. وهذه بدورها تعتمد على أسواق البلدان المدينة لتصريف نسبة هامة من ناتج عدد كبير من

الصناعات. غير أن ذلك لم يتحقق بسبب ضعف الطاقة الاستيرادية للبلدان المدينة. وهكذا وقعت البلدان الدائنة والمدينة في حلقة جهنمية ذات آثار سلبية على جميع الأطراف.

مما يلفت النظر أن النمو الضخم في التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال اقترن منذ أوائل عقد السبعينات بعدد من الاضطرابات الاقتصادية الحادة. وكان من أهم معالم تلك الفترة انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة وأعقب ذلك تفجر أزمة الطاقة وظهور اختلالات كبيرة في موازين المدفوعات للبلدان الصناعية والبلدان النامية. كذلك فقد عانى الاقتصاد العالمي أطول وأعمق موجة انكماشية منذ الأزمة العالمية الكبرى واقترن ذلك بمعدلات عالية للتضخم. وفي الوقت نفسه اشتدت أزمة المديونية الدولية وصاحبها تقلبات شديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسة وأسعار الفائدة الدولية. إزاء هذه الخلفية يثور التساؤل عما إذا كان تزايد الاعتماد المتبادل مثّل دوراً في وقوع هذه الاضطرابات وفي إضعاف مستوى الأداء في الاقتصاد العالمي.

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نشير إلى الاعتبارات الآتية:

(أ) ـ تعاظم الدور الذي تقوم به حركة رؤوس الأموال في العملية التصحيحية؛ وفي ذلك يختلف الوضع الحالي عما نعرفه في النموذج الكلاسيكي. ففي هذا النموذج كان دور رؤوس الأموال في تصحيح الاختلالات الخارجية محدوداً جداً. ويتم التوازن عن طريق تغيرات سعر الصرف أو تغير الاحتياطيات النقدية. أما في الوضع الحالي فإن الانتقالات الرأسمالية تؤدي دوراً هاماً في تمويل الاختلالات الخارجية. ولهذا التطور ناحية ايجابية وأخرى سلبية. أما الناحية الايجابية فهي تتمثل في تمكين بلدان العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو دون حاجة إلى الالتجاء إلى سياسات انكماشية. وهذا هو ما حدث بالنسبة للبلدان النامية في عقد السبعينات وما يحدث في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. أما الناحية السلبية فهي تأجيل العملية التصحيحية وتصاعد المديونية الخارجية إلى مستويات تتجاوز طاقة البلدان على الوفاء.

(ب) تعاظم الدور الذي تقوم به أسعار الفائدة في اطار السياسات الماكرو ـ اقتصادية؛ فقد تميزت تلك الفترة بتقلبات شديدة في أسعار الفائدة الحقيقية حيث كانت دون الصفر في منتصف السبعينات، وارتفعت إلى ما يجاوز ٩ بالمائة في أوائل الثمانينات. وأدى ذلك إلى الإسراف في الاقتراض الخارجي عندما كانت الفائدة الحقيقية سلبية، وإلى تفجر أزمة المديونية عندما بلغت مستويات شاهقة.

(ج) ـ كان انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة أمراً متحتماً تحت ضغط الظروف الاقتصادية التي سادت منذ أواخر عقد الستينات. غير أن نظام أسعار الصرف العائمة جاء مخيباً للآمال. فقد اقترن بتقلبات شديدة مما زاد من عنصر عدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية. كذلك أدى إلى ظاهرة الانحراف في أسعار الصرف (Misalignment) إذ يرتفع سعر بعض العملات الرئيسة أو ينخفض بدرجة لا يمكن تبريرها

في ضـوء العلاقـة بين الأسـاسيات الاقتصـادية. وأهم من هـذا كله أن دور سعر الصرف في العملية التصحيحية كان دون التوقعات التي تفترضها النظرية الاقتصادية. ويكفي شاهداً على ذلك استمرار العجز الكبير في ميزان المعاملات الجارية للولايات المتحـدة والفائض الكبـير في ميـزان اليابـان والمانيـا رغم الانخفاض الشـديد المستمـر للدولار والارتفاع المـوازي في قيمـة الـ «ين» والمارك خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وقيل في تفسير هذه الـظاهرة أنها تـرجع إلى مـا يسمى أثر المنحنى الـلامي (L Curve) غير أن هنـاك من الدلائـل مـا يشـير إلى أن زيـادة الاعتماد المتبادل كانت عاملاً هاماً في اضعاف سعر الصرف كأداة لتحقيق التوازن الخارجي.

(د) ـ وجود تناقض بين السياسات الماكـرو ـ اقتصاديـة للبلدان الرئيسـة. فقد اتسمت تلك الفترة بالتزمت في السياسات النقديـة والترخص في السيـاسات المـالية. كـذلك كـان من طابعها تطبيق سياسات توسعية في بعض البلدان، في الوقت نفسـه تطبق الأخـرى سياسـات انكماشية. وفي نظر بعض الاقتصاديين أن هذا التعارض من شأنـه أن يولـد اتجاهـاً انكماشيـاً (Deflationary Bias) في الاقتصـاد العالمي تحت ظـروف الاعتماد المتبـادل السائـدة في الـوقت الحـاضر. وعند هؤلاء أن الـطريقة التي يعمـل بها الاقتصـاد العالمي حـاليـاً تؤدي إلى تعميق وانتشـار آثار السيـاسات الانكـماشية ولكنهـا تعمل عـلى محاصرة وإجهـاض آثار السيـاسـات الانتعاشية.

إذا نظرنا إلى البلدان النامية نجد أنها تأثـرت كثيراً بتعـاظم الاعتماد المتبـادل وما تـرتب عليه من اضطرابات اقتصادية. ولا شك في أن البلدان النامية استفادت فائدة كبيرة من النمو الكبير في التجارة الدولية والتدفقات الرأسماليـة. ولكنها تعـرضت في الوقت نفسـه لصدمـات خـارجية سلبيـة من جراء التقلبـات الشديـدة في أسعار الفـائدة، وأسعـار الصرف للعملات الرئيسة وتزايد المديونية الخارجية واشتداد النـزعة الحمائية في البلدان الصنـاعية. وفي الـوقت نفسه فإن العلاقة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية تتسم بعدم التماثل حيث تعتمد الأولى على الثانيـة اعتماداً أشـد من الثانيـة على الأولى، مما دعا بعض الاقتصـاديين إلى وصف تلك العلاقة بالتبعية وليس بالاعتماد المتبادل. وعند هؤلاء أن النمط الحـالي لتقسيم العمل الـدولي بـين البلدان الناميـة والبلدان المتقدمـة لا يعود بـالفـائـدة عـلى الأولى ولا يمكنهـا من التـطور الاقتصـادي المنشـود. وهم يشـيرون إلى التغـيرات طـويلة المـدى التي حـدثت في الهيـاكـل الاقتصادية للبلدان المتقدمة والتي أدت إلى أنها لم تعد القوة الدافعة للنمو والتنمية. ويمثل هذه المدرسة الفكرية نوركسا وبربيش وسنجر. وينتهي هؤلاء إلى أن الاستراتيجية السليمـة تتمثل في التصنيع الاحلالي محل الواردات وليس الانفتاح على العالم الخارجي.

غـير أن العقد الأخـير شهد تـراجعاً ملمـوساً في الاسـتراتيجية القـائمـة عـلى التصنيـع الاحـلالي. ويستند ذلـك إلى عدد من الـدراسات الميـدانية التي أظهـرت العيـوب العـديـدة والتكلفة الباهـظة لاستراتيجيـة التصنيع الاحـلالي. كما أوضحت فعـالية اسـتراتيجية التنميـة القائمة عـلى التصنيع التصـديري. ومن أصحـاب هذا الـرأي بالاسـا وليتل وسكيتـوفسكي

وسكوت وكروجر. ليس معنى ذلك بداهة رفض كل صورة من صور التصنيع الاحلالي. ولكن المسألة هي نوع ومدى الحماية التي تعطى للصناعات الاحلالية وكذلك نقطة التحول من استراتيجية إحلالية إلى استراتيجية تصديرية. ويرى هؤلاء أن الاستراتيجية التصديرية أكثر اتفاقاً مع الكفاءة في استخدام الموارد، وأكثر قدرة على اتاحة مزايا الانتاج الكبير، وأكثر تماشياً مع التفسير الديناميكي لنظرية الميزات النسبية.

الفصل الثاني

العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي مع الإشارة إلى الواقع العربي

جورج قرم (*)

مقدمة

لكم تغيرت، بل انقلبت، السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. فالأحداث الجمة التي تميزت بها فترة السبعينات من هذا القرن لا تزال ماثلة أمام أعيننا، فهي التي أثارت في النفوس آمالاً كبيرة في إمكانية تصفية ظاهرة التخلف والتبعية تصفية نهائية، ثم امكانية ارساء دعائم نظام اقتصادي عالمي متوازن تتوزع فيه، بشكل عادل، فوائد ومنافع التجارة العالمية بين الأقطار المتطورة صناعياً من جهة، والأقطار الآخذة في النمو الصناعي من جهة أخرى.

نتذكر جميعاً انعقاد الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ المكرسة لدراسة قضية المواد الأولية والتنمية، وذلك بطلب من رئيس حركة عدم الانحياز، آنذاك، الرئيس الجزائري هواري بومدين. كما نتذكر انعقاد حلقات «حوار الشمال والجنوب» في باريس خلال ثلاث سنوات تقريباً (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، وكذلك حلقات «الحوار العربي ـ الأوروبي»، وكل الاجتماعات لهيئات مختلفة من الأمم المتحدة لدراسة سبل اقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد ومناقشتها؛ إضافة إلى الندوات الجامعية والسياسية والتقارير الموضوعة من قبل شخصيات مرموقة دولياً، مثل تقرير لجنة برانت، المكرسة لقضية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، يؤمن لمجموعة الدول النامية حصة لائقة من النمو العالمي، ويكسر احتكار حفنة من الدول الصناعية الكبرى وشركاتها العملاقة منافع التبادل التجاري الدولي والتقنيات الصناعية الحديثة.

ولنذكر أيضاً هنا الدور البارز الذي أدّته المجموعة العربية ومجموعة الدول المصدرة للنفط، في ابراز فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. فارتفاع أسعار النفط الذي بدأ منذ

(*) مستشار قانوني، اقتصادي، ومالي.

أواخر الستينات، وتسارع خلال السبعينات، أعطى دفعاً قوياً في المجال الدولي لهاتين المجموعتين. فلا بد هنا من التذكير بظاهرة تراكم أرصدة نقدية ضخمة لدى الدول المصدرة للنفط، بخاصة دول الخليج العربي، ووقوع الدول الصناعية في عجز كبير في مبادلاتها مع تلك الدول، لأول مرة في التاريخ الحديث للعلاقات الاقتصادية بين دول صناعية ودول نامية. ومن جراء هذه الأحداث الخطيرة تحولت بعض دول الخليج العربي إلى مراكز المال الكبيرة في الدول الصناعية، كما حازت السعودية على مقعد دائم لدى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأمر الذي كوّن سابقة عظيمة، إذ كانت المرة الأولى التي تنضم فيها دولة حديثة ونامية إلى نادي الدول الصناعية الكبرى المتحكمة بهاتين المؤسستين الحيويتين من خلال عضويتها الدائمة في مجالس ادارتها.

كان المرء يتصوّر حتماً، في تلك الحقبة من الزمن، أن الأحلام والمطالب بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة هي على وشك التحقيق من جراء ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع أسعار معظم المواد الأولية الأخرى، وكذلك من جراء الاستعداد الظاهري للدول الصناعية الكبرى للجلوس جنباً إلى جنب مع الدول النامية، لمناقشة قضية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وقد كتبت، آنذاك، أطنان من التقارير، واتخذت مئات من التوصيات في المنابر الدولية المختلفة حول جميع القضايا المتعلقة بتحقيق الشعار الثوري الجديد: اقامة نظام اقتصادي دولي جديد من خلال ما كان يسمى في تلك الأيام «حوار الشمال والجنوب».

أين نحن اليوم من هذه المطالب والأحلام، من هذا الحوار، من اصلاح النظام الاقتصادي الدولي المنشود؟ ونحن على عتبة عقد التسعينات من هذا القرن ماذا تبقى من تلك الفترة، فترة الذهب لأسود، التي أثارت كل الآمال والأحلام في السبعينات وبداية الثمانينات؟ إن النظام الاقتصادي الدولي تحول فعلاً إلى نظام جديد إنما أقل عدالة من خلال وقوع عدد كبير من الدول النامية في شبكات المديونية الخارجية المفرطة وانهيار أسعار المواد الأولية وبالدرجة الأولى النفط، وزوال ظاهرة تراكم الأرصدة النقدية، وتحول الحوار بين الشمال والجنوب من الخطابات البراقة في الأمم المتحدة إلى واقع ندوات باريس ولندن الأليم، بحيث تأتي دولة وراء دولة تطلب من الدول الصناعية اعادة جدولة ديونها الرسمية (نادي باريس) وديونها التجارية (نادي لندن)، وتبقى أشهراً طويلة مضنية في التفاوض للحصول على الجدولة وعلى الحد الأدنى من السيولة النقدية الدولية لكي تتمكن من استيراد ثرواتها الأساسية. أما شعار النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما رافقه من مطالب متعددة بشأن نقل التقانة وزيادة تحويل الموارد المالية من الدول الغنية إلى الدول النامية. . الخ، كل ذلك زال من الساحة، ومن جداول الأعمال، في الأروقة الدولية، بينما أصبح احتكار القوة الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي شبه كامل بين أيدي الدول الصناعية الرئيسية، بين أيدي ما يسمى مجموعة «ج - ٧» (G7) وتتراكم الأرصدة النقدية، مجدداً، لدى مجموعة الدول الصناعية وإلى جانبها عدد قليل من الدول الآسيوية النامية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

كيف حصلت هذه التطورات العملاقة خلال سنين معدودة؛ كيف انقلبت بهذا

الشكـل الدرامـاتيكي الأوضاع الاقتصـادية الـدولية عـما كانت عليـه في السبعينـات وبـدايـة الثمانينات؛ وكيف تم الغـاء كل المكـاسب التي كانت قد حصلت عليها الـدول الناميـة المنتجة للمـواد الأولية، وعـلى رأسها الـدول المصـدرة للنفط، في تقسيم العمـل الـدولي؟ هـذه هي التساؤلات التي سنسعى إلى الإجابة عنها من أجل السعي، أيضاً، إلى ايجـاد السبل المستقبليـة الكفيلة بتحسـين الأوضاع عـلى الأمد البعيـد. غير أن مسحـاً سريعاً لهـذه التقلبـات يشـير، بجـلاء، إلى أن وضع العـالم الثالث في النـظام الاقتصادي الـدولي يختلف كثيراً بـين منـطقـة وأخرى بل بين دولة وأخرى، كما أن داخـل كل بلد اختـلافاً في الأوضـاع بين قـطاع وآخر. فالحقيقة أن للاحصاءات الاجمالية دلالة ضعيفة، بخاصة عندما تكون البلدان كبيرة الحجم أو عندما تشمل الاحصاءات عدة بلدان لها مكونات مختلفة وأوضاع متباينة.

لـذا، سنقوم في هـذه الدراسـة بإجـراء تصنيفات بـين دول العـالم النـامي، غـير تلك المعمـول بها في معـظم دراسات هيئـات الأمم المتحدة. وسيقـودنا هـذا إلى استكشاف تعـدد الأوضاع في العالم الثالث، بل التناقض الصارخ بين منطقة وأخرى أو بين قطاعات اقتصاديـة داخل البلد الواحد. ولكن سيتبين لنا أن الأوضاع الاقتصـادية العـربية داخـل مجموعـة العالم النامي تتميز، بشكل عام، بالتراجع الحاد وتفاقم المشاكل المالية والاقتصاديـة، وكذلـك زيادة البطالة نسبة إلى استمرار سرعة زيادة السكان.

أولاً: الصـورة الاجمـاليـة لـتراجـع وضـع العـالم النـامي في النـظام الاقتصادي الدولي

سنتطرق، هنا، إلى أهم المؤشرات الخـاصة بحصـة كل من الـدول الصناعيـة والدول النامية في التجارة الدولية، وفي حيازة الأرصدة النقدية الدوليـة، وكذلـك في نشاط الأسـواق المالية العالمية ووضع المديونية الخارجية، وأخيراً في النمو الاقتصادي العالمي.

١ ـ تطورات التجارة الدولية

تشـير احصاءات التجـارة الدوليـة، بما لا لبس فيـه، إلى التراجـع الحاد الـذي أصاب حصة الدول النامية في تلك التجارة منذ بداية الثمانينات بعد أن كانت هذه الحصة قـد زادت بشكل ملموس في فترة السبعينات (انظر الجدول رقم (١)). فنسبة مساهمـة الدول النـامية في مجمل التجارة الدولية قد زادت من ٧، ٢٠ بالمائة عام ١٩٦٣، إلى ٢٨ بالمـائة عـام ١٩٨٠؛ ثم عادت لتهبط إلى ١٩,٧ بالمائة عام ١٩٨٧، أي أقل مما كانت عليه عام ١٩٦٣، أي قبـل ربـع قرن. وممـا لا شك فيـه أن هذا الـتراجع الكبير يمكن أن يعزى إلى انهيـار أسعار المـواد الأوليـة، وبشكل خـاص النفط، وهذا مـا يبدو جلياً من المعطيـات الواردة في الجـدول رقم (٢).

غير أن المعطيات نفسها تشير أيضاً إلى تطور ايجابي في مكونات صـادرات العالم الثـالث

جدول رقم (١)

الصادرات العالمية حسب المناطق

إلى / من	الدول الصناعية		المناطق النامية		الدول الشرقية		مجمل العالم	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية	القيمة (مليار دولار)	النسبة المئوية
الدول الصناعية								
١٩٦٣	٧٧	٤٩,٩	٢٣	١٤,٧	٤	٢,٥	١٠٤	٦٧,١
١٩٧٣	٣١٧	٥٥,١	٧٢	١٢,٥	١٩	٣,٣	٤٠٨	٧٠,٩
١٩٨٠	٩٠٤	٤٥,٢	٢٩٥	١٤,٨	٦٢	٣,١	١٢٦١	٦٣,١
١٩٨٥	٩٦٣	٤٩,٨	٢٥٣	١٣,١	٦٥	٣,٤	١٢٨١	٦٦,٢
١٩٨٧	١٣٦٩	٥٥,٠	٣٠٧	١٢,٣	٦٦	٢,٦	١٧٤٢	٦٩,٩
المناطق النامية								
١٩٦٣	٢٣	١٥,٢	٧	٤,٤	٢	١,١	٣٢	٢٠,٧
١٩٧٣	٨٣	١٤,٤	٢٣	٣,٩	٥	٠,٩	١١٠	١٩,٢
١٩٨٠	٣٩٩	٢٠,٠	١٣٩	٧,٠	٢١	١,١	٥٥٩	٢٨,٠
١٩٨٥	٢٩٩	١٥,٥	١١٦	٦,٠	٣٠	١,٥	٤٤٥	٢٣,٠
١٩٨٧	٣٣٧	١٣,٥	١٢٠	٤,٨	٣٤	١,٤	٤٩٠	١٩,٧
الدول الشرقية								
١٩٦٣	٤	٢,٣	٣	١,٨	١٢	٨,١	١٩	١٢,١
١٩٧٣	١٦	٢,٧	٩	١,٥	٢٣	٥,٧	٥٧	٩,٩
١٩٨٠	٥٨	٢,٩	٣١	١,٦	٨٩	٤,٥	١٧٨	٨,٩
١٩٨٥	٦٠	٣,١	٣٩	٢,٠	١١٠	٥,٧	٢٠٩	١٠,٨
١٩٨٧	٧١	٢,٨	٥٠	٢,٠	١٣٧	٥,٥	٢٥٨	١٠,٤
مجمل العالم								
١٩٦٣	١٠٤	٦٧,٤	٣٢	٢٠,٩	١٨	١١,٧	١٥٤	١٠٠,٠
١٩٧٣	٤١٥	٧٢,٢	١٠٣	١٧,٩	٥٧	٩,٨	٥٧٥	١٠٠,٠
١٩٨٠	١٣٦١	٦٨,١	٤٦٥	٢٣,٣	١٧٢	٨,٦	١٩٩٨	١٠٠,٠
١٩٨٥	١٣٢٢	٦٨,٣	٤٠٩	٢١,١	٢٠٥	١٠,٦	١٩٣٦	٩٠٠,٠
١٩٨٧	١٧٧٦	٧١,٣	٤٤٧	١٩,٢	٢٣٧	٩,٥	٢٤٩٠	١٠٠,٠

المصدر: التجارة الدولية، ٨٧ ـ ٨٨: الاتفاقية العامة على التعريفات الجمركية والتجارة (جنيف: الغات، ١٩٨٨)، مج ١.

(بين عامي ١٩٦٣ و١٩٨٦)، إذ تزايدت نسبة صادرات المنتوجات الصناعية في مجمل الصادرات من ١١ بالمائة عام ١٩٦٣، إلى ٤٨ بالمائة عام ١٩٨٧، وهذه ظاهرة مهمة تدل على أن حركة التصنيع في العالم الثالث تطورت بشكل ملموس، بخاصة خلال الأعوام العشرة الأخيرة. لكن، وكما هو معروف، تنحصر تلك الظاهرة الايجابية في عدد قليل من الدول النامية، بخاصة في الشرق الأقصى، كما سنأتي على ذكره فيما بعد، ثم عندما سنتعرض لوضع حركة التصنيع في العالم الثالث.

أما أقطار الشرق الأوسط[1] فإن حصتها في التجارة الدولية قد تراجعت إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٣، أي أقل من ٣,٥ بالمائة من مجمل حركة التجارة الدولية، بعد أن كانت قد تضاعفت هذه النسبة ثلاث مرات تقريباً بين عامي ١٩٦٣ و١٩٨٠، على أثر الارتفاع الحاد في أسعار النفط. ويبدو جلياً من الجدولين رقمي (٣) و(٤) أن المنطقة الوحيدة التي

جدول رقم (٢)

تطور مكوّنات صادرات الدول النامية
(بالمليار دولار)

	١٩٦٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
أ ـ المواد الأولية المصدرة	٢٧,٩	٤٤٨,٥	٣١١	٢٢٨,٧	٢٤٨
ـ حصة المحروقات فيها	٩,٥	٣٤٠,١	٢١٢,١	١٢٩,٢	
ـ نسبة المحروقات إلى مجمل المواد (بالمائة)	٣٤ ١٨,٤	٧٦ ١٠٨,٤	٦٨ ٩٨,٩	٥٦ ٩٩,٥	
ب ـ المنتوجات الصناعية	٣,٤٥	١٠٧,٣	١٥٠,٧	١٨٠,٣	٢٣٧
ج ـ مجمل صادرات العالم النامي	٣٢	٥٥٩,٤	٤٦٦	٤١٢,٦	٤٩٠,٤
نسبة (أ)/ (ج) (بالمائة) نسبة (ب)/ (ج) (بالمائة)	٨٧ ١١	٨٠ ١٩	٦٧ ٣٢	٥٥ ٤٤	٥١ ٤٨

المصدر: المصدر نفسه، مج ٢.

(١) حسب تحديد منظمة «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» تشتمل أقطار الشرق الأوسط على السعودية والبحرين وقبرص والامارات العربية المتحدة والعراق وايران واسرائيل والأردن والكويت وعُمان وقطر وسوريا واليمن.

تقدمت بشكل ملموس وحسنت مركزها في التجارة الدولية هي منطقة آسيا الجنوبية والشرقية التي زادت حصتها من ٥,٥ بالمائة عام ١٩٦٣ (في التجارة الدولية)، إلى ١٠ بالمائة عام ١٩٨٧، وهي تصدر ٥١ بالمائة من مجمل صادرات العالم الثالث عام ١٩٨٧، مقابل ٢٦ بالمائة فقط عام ١٩٦٣. وهذا يدل على حركة تركز شديد في حصة الدول النامية في التجارة الدولية، يستفيد منها، كما هو معلوم، عدد قليل من الدول داخل المنطقة الآسيوية نفسها، وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، التي تبلغ صادراتها ١٦٤,٥ مليار دولار أي ما يعادل ٦٥,٥ بالمائة من مجمل صادرات آسيا الجنوبية والشرقية عام ١٩٨٧ (٢٥١ مليار دولار).

جدول رقم (٣)

نسبة كل منطقة من مناطق العالم الثالث في التجارة الدولية
(نسب مئوية)

السنة / المنطقة	١٩٦٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
صادرات أمريكا الجنوبية	٧,٣٤	٥,٤٣	٥,٧٥	٤,٣٢	٤,٠٦
صادرات آسيا الجنوبية والشرقية	٥,٤٤	٧,١١	٩,٥٤	٩,١٧	١٠,٠٨
صادرات الشرق الأوسط	٣,٤٤	١٠,٦٦	٥,٧٥	٣,٥٧	٣,٤١
صادرات افريقيا	٤,٣١	٤,٦٩	٣,٢٢	٢,٢٣	٢,٠٥

المصدر: المصدر نفسه، مج ٢.

جدول رقم (٤)

نسبة كل منطقة من مناطق العالم الثالث في مجمل صادرات العالم الثالث
(نسبة مئوية)

السنة / المنطقة	١٩٦٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
صادرات أمريكا الجنوبية	٣٥	١٩	٢٤	٢٢	٢١
صادرات آسيا الجنوبية والشرقية	٢٦	٢٥	٣٩	٤٨	٥١
صادرات الشرق الأوسط	١٧	٣٩	٢٤	١٨	١٧
صادرات افريقيا	٢٢	١٧	١٣	١٢	١١

المصدر: المصدر نفسه، مج ٢.

ويتضح من احصاءات التقرير السنوي لمنظمة «الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة» لعام ١٩٨٧ أن عشر دول صناعية تزيد صادراتها عن ٥٠ مليار دولار في السنة، تحقق ٦٣ بالمائة من الحركة التجارية العالمية عام ١٩٨٦، وأن ٢٥ دولة صناعية ونامية تزيد صادراتها عن ٢٠ مليار دولار تحقق ٨٣ بالمائة من تلك الحركة. وهذا ما يشير، بشكل عام، إلى تركز شديد في التجارة العالمية بين أيدي حفنة من الدول الصناعية بشكل رئيسي، والنامية بشكل هامشي، وأن التركز بالنسبة إلى مجموعة البلدان النامية هو أشد بكثير مما هو عليه بالنسبة إلى مجموعة البلدان الصناعية.

والجدير بالملاحظة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط أن حصة اسرائيل من مجمل صادرات منطقة الشرق الأوسط قد زادت من ٢,٥ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٩ بالمائة عام ١٩٨٧، أي أنها أصبحت على مستوى صادرات أقطار عربية من حجم الجزائر والعراق. كما تجدر الاشارة إلى أن الصادرات الصناعية هي التي تحتل مركز الصدارة في مجمل صادرات اسرائيل (٨٣ بالمائة)، بينما لا تزال صادرات الصناعات الاستراتيجية والصناعات المتفرعة عنها (البتروكيميائية) تمثل نسبة ٩٤ بالمائة من مجمل صادرات المجموعة العربية[٢]. ويدل هذا على ضعف التقدم الصناعي في الوطن العربي، كما سنأتي على ذكره فيما بعد، وكما يستدل من مجموع صادرات الأقطار العربية الذي لا يمثل إلا ٦ بالمائة من مجموع صادرات الدول الآسيوية الأربع المذكورة آنفاً.

٢ ـ حيازة الأرصدة النقدية الدولية

التقلب نفسه الذي وصفناه بالنسبة إلى التجارة العالمية وقع، كذلك، بالنسبة إلى حيازة الأرصدة النقدية الدولية، ويمكن متابعة مراحل هذا التقلب من خلال الجدول رقم (٥). إن ذروة المكاسب بالنسبة إلى العالم الثالث في هذا الميدان حصلت عام ١٩٨٠ حيث بلغت أسعار النفط أوجها، وأصبحت الأرصدة النقدية الدولية تتراكم لدى بعض الدول النامية نتيجة تواصل فائض الموازين التجارية للدول المصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٤. غير أنه، خلال سنين قليلة، حدث الانقلاب المضاد في أسعار النفط وتراكم عجز موازين المدفوعات للدول النامية، ومنها بشكل خاص الدول المصدرة للنفط. وهكذا، عادت حصة الدول النامية في الاحتياطات النقدية الرسمية الدولية عام ١٩٨٧ إلى ٢٥ بالمائة من مجموع الاحتياطات العالمية أي إلى ٧ بالمائة فقط زيادة على ما كانت عليه تلك الحصة عام ١٩٦٣ (١٨ بالمائة). وبما أن الجزء الأكبر من الزيادة في الأرصدة النقدية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٨٠ كان قد حصل داخل المجموعة العربية التي كانت المستفيدة الرئيسية من هبّة أسعار النفط، أصيبت المجموعة العربية بتدني حصتها في مجموع الأرصدة الدولية بشكل ملموس، إذ تراجعت من ١٤ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٦ بالمائة عام ١٩٨٧.

---

(٢) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦**، ص ١٤٣.

وتجدر الإشارة إلى أن مركز الصدارة في حيازة الأرصدة النقدية الرسمية، داخل مجموعة الدول النامية، انتقل من الدول المصدرة للنفط إلى الدول الآسيوية، كما حصل بالنسبة إلى التجارة الدولية أيضاً. وهنا نجد أن الدول الآسيوية الأربع نفسها التي ذكرناها سابقاً هي التي تحصل على غالبية الاحتياطات الخاصة بمجموعة الدول النامية (يتعذر اجراء

جدول رقم (٥)

توزيع احتياطات الأرصدة النقدية الرسمية
(بما فيه الذهب المسعّر بـ ٣٥ دولار للأوقية)
(مليار حقوق السحب الخاصة)

	١٩٦٣	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٧
أ ـ البلدان الصناعية	٥٤,٨	٢١١,٩	٢٥٢	٣٤٧,٤
ب ـ البلدان النامية	١١,٨	١٤١,٤	١٧٢	١٣٧,٧
ج ـ منها البلدان المصدرة للنفط	٢,٦	٦٩,٥	٦٩,٦	٤٩,١
مجموع البلدان(١)	٦٦,٨	٣٣٥,١	٤٤٠,٢	٥٣٩,٥
نسبة (أ)/ المجموع (بالمائة)	٨٢	٦٠	٥٧	٦٤
نسبة (ب)/ المجموع (بالمائة)	١٨	٤٠	٣٩	٢٥,٥
نسبة (ج)/ المجموع (بالمائة)	٤	٢٠	١٦	٩
المجموعة العربية	١,٥	٥٠,٣	٤٣,٢	٣٢,٢
النسبة إلى المجموع (بالمائة)	٢	١٤	١٠	٦
البلدان الآسيوية النامية(٢)	٣,١	٢٥	٥١,٥	٤٤,١
النسبة إلى المجموع (بالمائة)	٤,٦	٧	١٢	٨

(١) يحتوي المجموع على بلدان غير مذكورة في مجموعتي البلدان الصناعية والبلدان النامية مثل سويسرا وتايوان وهونغ كونغ بسبب عدم عضويتها في صندوق النقد الدولي وتحتوي كذلك على صافي احتياطات بعض المؤسسات الدولية الرسمية مثل بنك التسديدات الدولية في بال.

(٢) لا تشمل احتياطات هذه المجموعة احتياطات تايوان البالغة ٦٦ مليار دولار أي أكثر من احتياطات مجمل دول هذه المنطقة ولا تشمل أيضاً احتياطات هونغ كونغ.

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الاحصاءات المالية الدولية: الكتاب السنوي لعام ١٩٨٤**، وعدد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨).

نسبة دقيقة نظراً إلى عدم ذكر احصاءات صندوق النقد الدولي واحتياطات كل من هونغ كونغ وتايوان التي تحوز وحدها على ٦٦ مليار دولار من الاحتياطي). صحيح أن بعض البلدان العربية المصدرة للنفط (بخاصة الكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية)، كونت خلال الأعوام الماضية محفظات مهمة من الاستثمارات في الدول الصناعية، يمكن أن تضاف قيمتها إلى الاحتياطات النقدية، لأخذ فكرة كاملة عن القوة المالية الدولية العربية، إلا أن مثل هذه الاضافة (البالغة حوالى ١٠٠ مليار دولار) لا تجعل من المجموعة العربية مجموعة مهمة في النظام الاقتصادي الدولي. فلا تزال استثمارات الدول الصناعية الكبرى (وعلى رأسها اليابان)، تسيطر على تدفقات الاستثمارات على مستوى عالمي. أضف إلى ذلك أن الاستثمارات العربية في الخارج ليست استثمارات تندرج في سياق سياسة تهدف إلى اكتساب النفوذ الدولي وإلى تسارع حركة التصنيع والتطوير التقاني في الوطن العربي، فهي في معظمها استثمارات من أجل توظيف الأموال الفائضة عن حاجات الاستيراد المحلية، والتي تراكمت خلال أعوام الازدهار النفطي (إلا فيما يختص بالاستثمارات في شبكات توزيع النفط، وهي استثمارات مكملة للصناعات الاستخراجية المحلية لتعزيز القوة التسويقية للبلد المصدر للنفط).

يستدل من مقابلة جداول تطور نسبة حركة التجارة العائدة إلى الدول النامية مع حركة الاحتياطات النقدية للدول نفسها أن التراجع هو أقل في الميدان الثاني من الميدان الأول، بخاصة بالنسبة إلى المجموعة العربية حيث لا تزال الاحتياطات النقدية تمثل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٦٣ (٦ بالمائة مقابل ٢ بالمائة) بينما عادت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى التجارة العالمية، عام ١٩٨٧، إلى ما كانت عليه عام ١٩٦٣ (٣,٤ بالمائة). ولا بد من الاشارة إلى أن الاحتياطات النقدية العربية مركزة في عدد قليل من الأقطار هي الأقطار الخليجية المصدرة للنفط، وأن سائر الأقطار العربية الأخرى أصبحت تعاني نقصاً شديداً في السيولة الخارجية، وهي تتخبط، في الحقيقة، في مشاكل المديونية الخارجية مثل العديد من الدول النامية بخاصة في أمريكا اللاتينية، كما سنأتي على ذكره فيما بعد.

وخلاصة القول إن معظم البلدان العربية يعاني نقصاً شديداً في الاحتياطات الدولية، وأن وضعه تراجع بشكل دراماتيكي في هذا الميدان، كما تراجع في ميدان التجارة الدولية، وأن ما حققته المجموعة العربية خلال السبعينات من تقدم في وضعها داخل النظام الاقتصادي الدولي، وكذلك في قيادة حركة المطالب بشأن نظام اقتصادي دولي، قد زال أثره بشكل شبه كلي. لقد انتقلت الزيادة داخل مجموعة البلدان النامية إلى عدد قليل من الدول الآسيوية التي حققت، منذ أواخر السبعينات، تقدماً باهراً وأصبحت تحتل مركزاً مرموقاً في النظام الاقتصادي الدولي.

٣ ـ وضع المديونية الخارجية وتطور نشاط الأسواق المالية الدولية

إن النظر في تطور المديونية الخارجية لبلدان العالم النامي، والبلدان العربية بشكل خاص، يؤكد بما لا لبس فيه فقدان تلك الدول (باستثناء الدول الآسيوية المذكورة) أية قوة

ضغط في النظام الاقتصادي العالمي. فالوقوع في فخ المديونية الخارجية المفرطة هو الذي قضى على كل الآمال والطموحات التي كانت قد برزت لدى مجموعة دول عدم الانحياز خلال عقد السبعينات، في ظرف اقتصادي تميز بزيادات حادة في أسعار المواد الأولية، وما ترتب عليه من تدفقات مالية جديدة من دول الشمال المستوردة للمواد الأولية إلى دول الجنوب المصدرة لها؛ وكذلك في زيادة الموارد المالية الدولية المتاحة للبلدان النامية من خلال القروض أو المساعدات أو تحويلات عدد متزايد من المهاجرين إلى الدول النفطية والدول الصناعية. هذه الموارد كانت قد جعلت من البلدان النامية عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي، بخاصة أن الكساد عمّ أسواق الدول الصناعية الداخلية التي أصبحت تبحث عن تعويض لهذا الكساد في تنشيط أسواق العالم الثالث. وقد توافرت آنذاك (أي خلال السبعينات) سيولة دولية ضخمة بسبب عجز الميزان التجاري الأمريكي، الذي تم تسديده بإصدار المزيد من الدولارات، في النظام النقدي الدولي من جهة؛ وبسبب فوائض الموازين التجارية للبلدان المصدرة للنفط التي كان يعاد ادخالها في النظام النقدي والمصرفي العالمي، عن طريق ايداع الأرصدة النقدية الناتجة عن تلك الفوائض لدى المصارف الدولية الكبرى وبعض مؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، من جهة أخرى.

إزاء هذه التطورات الظرفية انفتحت، في السبعينات، الأسواق المالية الدولية أمام الدول النامية بشكل لم يكن له مثيل في التاريخ الاقتصادي الحديث (إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما سنأتي على ذكره فيما بعد). وأخذ النشاط الاقتراضي المصرفي الدولي يتركز بشكل رئيسي على تسليف الأقطار النامية بالشروط التجارية، وعلى تسليف الدول الاشتراكية. هكذا، أصبحت الدول النامية والدول الاشتراكية تجذب منذ أواسط السبعينات النصف ـ وأحياناً أكثر ـ من القروض المصرفية الدولية الممنوحة في أسواق العملات الأوروبية (Eurocurrency Markets) بالشروط التجارية. وقد بلغت تلك القروض أكثر من ٤٠ مليار دولار سنوياً (بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢)، قبل أن تنفجر أزمة المديونية الخارجية ويتوقف النشاط المصرفي الدولي كلياً، لمصلحة البلدان النامية.

كان لهذه التطورات عواقب وخيمة على وضع الدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي، إذ استدان معظم الدول النامية أكثر من طاقته على التسديد في حال حدوث انقلاب من الاتجاه التصاعدي في أسعار المواد الأولية إلى اتجاه هبوطي. والحقيقة أن عوامل عديدة تكالبت لتسبب أزمة خانقة في قدرة الدول النامية على تأمين مدفوعاتها الخارجية. فإضافة إلى هبوط أسعار المواد الأولية وتدني الطلب عليها من قبل الدول الصناعية، حدث ارتفاع أسعار الفائدة في بداية عام ١٩٨٠، بشكل جنوني، على العملات الدولية الرئيسية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، فأصبح عبء تسديد الفوائد على الديون المعقودة في الأسواق الدولية لا يطاق، إذ ان جميع هذه القروض تم بفوائد عائمة (Floating)، أي بفائدة يعاد النظر فيها كل ثلاثة أو ستة أشهر، لتحديدها بحسب تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الدولية.

والجدير بالذكر أن جميع البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية كانت في طليعة الدول النامية المستقرضة في أسواق المال الدولية (الجزائر وايران وفنزويلا واندونيسيا

ونيجيريا والمكسيك)، وأن انفجار أزمة المديونية الخارجية عام ١٩٨٢ بدأ مع المكسيك ثم البرازيل في أواخر عام ١٩٨٢؛ ومن ثم وقع البلد تلو الآخر في العجز الكامل عن اعادة تمويل أقساط الديون الخارجية المستحقة وفوائدها. فالمصارف الدولية ترفض منح أية قروض جديدة للدول النامية إلا في حالات نادرة جداً (الدول الآسيوية والدول النفطية الخليجية والجزائر)، أو تحت ضغط صندوق النقد الدولي، ولإعادة تمويل الفوائد المستحقة.

وبينما كانت القروض المحصلة في الأسواق الدولية (بما فيها اصدار السندات) من قبل الدول النامية تبلغ بالمتوسط ٤٠ مليار دولار سنوياً (في أواخر السبعينات وفي العامين الأولين من الثمانينات)، وتمثل أكثر من ثلث النشاط المالي الائتماني الدولي، تدنت قيمة تلك القروض إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً بعد ذلك، ولم تمثل نسبتها إلا ٩ بالمائة من النشاط الائتماني الدولي الذي زادت مبالغه على مئتي مليار دولار سنوياً (ابتداء من عام ١٩٨٤)، وعلى ثلاثمائة مليار دولار عام ١٩٨٦. لكن هذا التوسع الهائل تم لمصلحة الدول الصناعية بشكل شبه حصري، ويمكن تتبع هذه التطورات من خلال الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

تطور النشاط الاقراضي الدولي وحصة البلدان النامية فيه(*)

(بالمليار دولار)

	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
البلدان الصناعية	٣٥,٥	٥٣,٧	٧١,٧	١٠٥,٨	١٧٧,١	٢٢٦,٧	٢٧٣,٦	٢٤٨,٧
البلدان النامية	١٦,٨	٤١,٧	٣٧,٧	٤٦,٦	٣٩,٧	٣٢,١	٢٤	٢٧,٧
البلدان الاشتراكية	٢,٦	٣,٨	١,٨	٠,٨	٣,٢	٥,٢	٣,٩	٣,٦
المنظمات الدولية	٦,٧	٥,٣	٧,٠	١٠,١	١٣,٣	٢٠,٦	١٩,٩	٢٠
المجموع	٦١,٦	١٠٤,٥	١١٩,٢	١٦٣,٣	٢٣٣,٣	٢٨٤,٧	٣٢١,٤	٣٠٠
نسبة البلدان النامية إلى المجموع (بالمائة)	٢٧,٣	٣٩,٩	٣١,٦	٢٨,٥	١٧	١١,٣	٧,٥	٩,٢

(*) يشمل الجدول الأرقام المتعلقة بالقروض المصرفية الدولية على أسواق الأورو ـ دولار وكذلك اصدار السندات على الأسواق الدولية. الاحصاءات المتوافرة كانت تفرق حتى عام ١٩٨٣ بين القروض المصرفية والاصدارات وبعد ذلك التاريخ أصبحت الاحصاءات لا تفرق بين هذين النشاطين. والجدير بالذكر أن إصدار السندات من قبل البلدان النامية لم يكن يمثل أكثر من ٥ إلى ١٠ بالمائة من مجموع الاصدارات، بينما كانت القروض المصرفية الممنوحة إلى البلدان النامية تمثل تقريباً ٥٠ بالمائة حتى عام ١٩٨٢ من مجموع القروض المصرفية.

المصدر: مرغان غارنتي ترست، «الأسواق المالية الدولية،» (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ ـ آذار/ مارس ١٩٨٨).

أما المديونية الخارجية المتوسطة والطويلة الأمد لدول العالم الثالث فقد قفزت من ٥٠ ملياراً عام ١٩٦٧، إلى ٢٢٧ ملياراً عام ١٩٧٦؛ ثم إلى ٣٦٢ عام ١٩٨٠؛ ٥٧٧ عام ١٩٨٤، و٩٠٦ عام ١٩٨٧. يضاف إلى هذا الرقم المديونية القصيرة الأمد البالغة ١٣٣ مليار دولار، فيصبح مجمل مديونية العالم الثالث ١٠٤٠ مليار دولار، بذلك، تكون المديونية الخارجية للعالم النامي قد زادت ٢٠ ضعفاً خلال العشرين سنة الماضية أي بمقدار ١٦ بالمائة سنوياً، مما يفوق بكثير المعدل السنوي لزيادة الناتج القومي في البلدان النامية، حتى في البلدان الأكثر نمواً، مثل بعض البلدان الآسيوية حيث بلغ هذا المعدل ١٠ بالمائة أو ١٢ بالمائة في بعض الأعوام خلال العقود الماضية. وعندما نأخذ المعدل السنوي لزيادة التجارة الدولية للدول النامية ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٧ نجد أن هذا المعدل لا يفوق ١٣,٦ بالمائة سنوياً. وإذا تذكرنا، أيضاً، أن الحصة الكبرى في زيادات التجارة الدولية العائدة إلى العالم النامي تعود إلى عدد قليل من الدول الآسيوية، فإن الوقوع في أزمة المديونية الخارجية لا بد منه بالنسبة إلى الدول التي كانت تقترض بمعدل أكبر من معدل زيادة قدرتها على التصدير على الأمد الطويل، أي قدرتها على تصدير منتوجات صناعية لها أسواق ثابتة وأسعار غير متقلبة، كما كانت الحال بالنسبة إلى المواد الأولية.

والحقيقة هنا أن أزمة المديونية الخارجية أصابت بشكل رئيسي دول أمريكا اللاتينية (٤٢ بالمائة من مجمل المديونية عام ١٩٨٢)، ثم دول شمال أوروبا الشرقية واسرائيل وتركيا (١٤ بالمائة)، كما يتبين من الجدول رقم (٧). أما الدول الآسيوية، فمديونيتها ليست بالمفرطة إذا أخذنا بعين الاعتبار حجمها السكاني والاقتصادي. ويتبين ذلك من خلال الجدول رقم (٧)، حيث تشير الأرقام إلى أن حصة منطقة آسيا في مجمل مديونية العالم الثالث (أي ٢٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٧) أقل بكثير من حصتها في مجمل الناتج القومي للدول ذاتها أي ٣٩,٥ بالمائة في السنة نفسها. ويبدو جلياً من النظر إلى الأرقام ذاتها، وكذلك إلى أرقام الجدول رقم (٧ ـ أ) أن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا المديونة هي في الحقيقة في وضع أسوأ من دول أمريكا اللاتينية من حيث نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي عام ١٩٨٧ (٦١,٧ بالمائة مقابل ٥٤ بالمائة). المأساة الكاملة هي في مجموعة الدول الأفريقية، كما هو معلوم. فأرقام الجداول المذكورة تشير إلى أن القارة الافريقية تحمل ١١,٥ بالمائة من مديونية دول مجموعة العالم الثالث كافة بينما لم يمثل ناتجها القومي إلا ٥,٥ بالمائة من مجموع الناتج القومي للعالم الثالث، أما نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي في دول افريقيا السوداء فقد قفزت من ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٢ إلى ٩٦ بالمائة عام ١٩٨٧. والجدير بالملاحظة أيضاً أن دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تأتي في المرتبة الثانية من بعد افريقيا السوداء، فيما يخص هذه النسبة، كما تأتي في المرتبة الثالثة بعض دول أمريكا اللاتينية وافريقيا، فيما يخص نسبة الديون الخارجية إلى التصدير السنوي.

إن أزمة المديونية أدت إلى ظاهرة تحويل الموارد المعاكسة، أي إلى زيادة ما تحوله الدول النامية من موارد مالية لتسديد ديونها عما تأخذه هذه الدول من قروض جديدة ميسرة أو

جدول رقم (٧)

تطور المديونية الخارجية العامة للدول النامية وأوروبا الشرقية (بالمليار دولار)

	١٩٨٢			
	الدين المسحوب[١]	النسبة إلى المجموع (نسبة مئوية)	الناتج القومي الخام	نسبة الناتج إلى المجموع (نسبة مئوية)
أمريكا اللاتينية	٢٧١	٤١,٧	٧٢٠	٣٣,٣
آسيا	١٥٦,٣	٢٤,٠	٧٨٥,٢	٣٦,٣
أوروبا[٢]	٨٩,٥	١٣,٨	٣٣٩,٣	١٥,٧
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٦٧,٤	١٠,٤	١٣٠,٠	٦,٠
افريقيا	٦٥,٨	١٠,١	١٨٧,٥	٨,٧
المجموع	٦٥٠,٠	١٠٠,٠	٢,١٦٢	١٠٠,٠
منها الدول الأكثر مديونية[٣]	٣١٢,٩	٤٨,٠	–	–
	١٩٨٧			
	الدين المسحوب[١]	النسبة إلى المجموع (نسبة مئوية)	الناتج القومي الخام	نسبة الناتج إلى المجموع (نسبة مئوية)
أمريكا اللاتينية	٣٩٧,٠	٣٦,٨	٧٣٦,٢	٣١,٣
آسيا	٢٦٤,٥	٢٤,٥	٩٢٨,٨	٣٩,٥
أوروبا[٢]	١٨٨,٤	١٧,٥	٣٨٨,٠	١٦,٥
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٠٥,٧	٩,٨	١٧١,٣	٧,٣
افريقيا	١٢٣,٤	١١,٤	١٢٨,٧	٥,٥
المجموع	١,٠٧٩	١٠٠,٠	٢,٣٥٣	١٠٠,٠
منها الدول الأكثر مديونية[٣]	٤٧١,٧	٤٣,٧		

(١) يشمل الدين العام المسحوب القروض المتوسطة والطويلة الأجل، وكذلك القروض القصيرة الأجل والسحوبات على صندوق النقد الدولي.

(٢) تشمل هذه المجموعة الدول الآتية: قبرص، اليونان، المجر، اسرائيل، مالطة، بولندا، البرتغال، رومانيا، تركيا ويوغسلافيا.

(٣) تشمل هذه المجموعة الدول الآتية: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، اكوادور، جمايكا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، البيرو، الفيليبين، الأوراغوي، فنزويلا ويوغسلافيا.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables: Supplement, 1988-89* (Washington, D.C.: The Bank, June 1988).

جدول رقم (٧ ـ أ)

تطور المديونية الخارجية العامة للدول النامية وأوروبا الشرقية
(نسبة مئوية)

	نسبة الديون العامة المسحوبة إلى الصادرات		نسبة الديون العام المسحوبة إلى الناتج القومي الخام	
	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٨٢	١٩٨٧
أمريكا اللاتينية	٢١٧,٩	٣٢٢,٥	٣٧,٦	٥٤
آسيا	٩٦,٢	١١٤,٠	١٩,٩	٢٨,٥
أوروبا	٩٣,٣	١٥٩,٨	٢٦,٤	٤٨,٦
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٣٩	٢٤١,٣	٥١,٩	٦١,٧
افريقيا	١٧٢,٢	٣٤٦,٦	٣٥,١	٩٥,٩
متوسط المجموع	١٣٨,٥	١٩٥,٧	٣٠,١	٤٥,٩

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٧ ـ ب)

تطور المديونية الخارجية العامة للدول النامية وأوروبا الشرقية
(نسب مئوية)

	١٩٨٢		١٩٨٧	
	نسبة الديون إلى المجموع	نسبة الصادرات إلى المجموع	نسبة الديون إلى المجموع	نسبة الصادرات إلى المجموع
أمريكا اللاتينية	٤١,٧	٢٦,٥	٣٦,٧	٢٢,٣
آسيا	٢٤,٠	٣٤,٦	٢٤,٥	٤١,٩
أوروبا	١٣,٨	٢٠,٤	١٧,٥	٢١,٤
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	١٠,٤	١٠,٣	٩,٨	٧,٩
افريقيا	١٠,١	٨,١	١١,٥	٦,٥
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه.

تجارية، على الرغم من عمليات اعادة جدولة الديون العديدة والمتكررة، وقد بلغ هذا التحويل المعاكس مبلغ ١٣٥ مليار دولار ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٨، بحسب احصاءات البنك الدولي للديون الخارجية للدول النامية (انظر احصاءات عام ١٩٨٨/١٩٨٩). وهذا رقم مرتفع للغاية يمثل ٧١ بالمائة من زيادة الناتج القومي ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧ لسائر مجموعة البلدان النامية.

ما زال هذا الوضع الذي لا يطاق مستمراً إلى اليوم، ولم تتمكن الدول المديونة من ايجاد الرد الجماعي أو المخرج المناسب من هذه الورطة، فتبقى أسيرة سياسات الدول الصناعية الكبرى تجاهها، من خلال برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما تشمل هذه البرامج من فرض سياسات «التكيف البنيوي» (Structural Adjustment) التي يقع عبؤها على الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل بشكل رئيسي. وسنعود إلى هذه النقطة المهمة في الجزء الثاني من هذه الدراسة عندما نتحدث عن الآفاق المستقبلية للعالم الثالث ضمن اطار النظام الاقتصادي الدولي.

يبقى أن نشير، مجدداً، هنا إلى أن المنطقة الآسيوية، من ناحية المديونية الخارجية، لا تعاني الوضع الخانق الذي وصفناه بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا. فقد تمكنت الهند والصين من ضبط مديونيتهما الخارجية على الرغم من عملاقية حاجاتهما إلى الموارد الخارجية واستعداد الأسواق المالية الدولية لمنح المزيد من القروض إليهما؛ وهما تمثلان ٥٠ بالمائة تقريباً من عدد سكان البلدان النامية. فالدين الخارجي الصيني بلغ ٣٠ مليار دولار فقط في أواخر عام ١٩٨٧، وبلغ الدين الخارجي الهندي ٤٣ مليار دولار في العام نفسه (بما فيه القروض القصيرة الأجل واستعمال تسهيلات صندوق النقد الدولي). وهذا يعني أن نصف سكان العالم الثالث لا يجوز على أكثر من ٧ بالمائة من التسليفات الممنوحة لمجمل سكان هذا العالم. أما كوريا الجنوبية التي كانت مديونة جداً حتى بداية الثمانينات فقد هبطت نسبة ديونها الخارجية إلى ناتجها القومي من ٢٩ بالمائة عام ١٩٨٢، إلى ٢١ بالمائة عام ١٩٨٧؛ وهبطت كذلك نسبة الديون إلى الصادرات بين هذين التاريخين من ٧١ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة، الأمر الذي يضعها تماماً خارج لائحة الدول النامية المديونة بشكل زائد والتي كانت تنتمي إليها في السبعينات.

٤ ـ النمو الاقتصادي في البلدان النامية

بعد عرض التطورات في المجالات السابقة لن نستغرب إذا وجدنا تطورات مماثلة بشأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية. فانهيار أسعار المواد الأولية وتدني الطلب العالمي عليها، وأزمة الديون والتحويل المعاكس للموارد الناتجة عنها، كل هذه العوامل أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي في معظم مناطق العالم الثالث، باستثناء الدول الأسيوية المذكورة سابقاً (أي الهند والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان)، إضافة إلى باكستان وماليزيا

جدول رقم (٨)

تطور الدين الخارجي للبلدان العربية، ١٩٨٠
(بملايين الدولارات)

البلد	الناتج القومي الخام		اجمالي الدين الخارجي المسحوب ١٩٨٠		
	١٩٨٠	١٩٨٧	الأجل المتوسط والطويل	الأجل القصير(**)	المجموع
الأردن	٣,٣٥١	٤,٦٦٥	١,٢٧٦	٤٨٠	١,٧٥٦
الامارات العربية المتحدة(*)	٢٩,٦٧٠				
البحريـن(*)					٢٠٤
تـونس	٨,٥١١	٩,٢٠٩	٣,٤٠٤	١٣٦	٣,٥٤٠
الجـزائر	٤١,١٣٠	٦٥,١٩٧	١٦,٣٦١	٢,٣٢٥	١٨,٦٨٦
الســودان	٦,٦٩٠	٨,٠٩٣	٤,٠٨١	٩٢٧	٥,٠٠٨
سوريـا	١٣,٢٠٩	٢١,٠٤٤	٢,١٠٧	٦٣١	٢,٧٣٨
العـراق(*)			٢,٤٩١		٢,٤٩١
عُمـان	٥,٣٣٨	٧,١٥٧	٤٤٠	١٦٣	٦٠٣
لبنـان			١٩٦	٢٩٤	٤٩٠
مصـــر	٢١,٧٤١	٣٤,٢٤٠	١٦,٠٥٠	٣,٨٢١	١٩,٨٧١
المغـرب	١٧,٢٢٧	١٥,٦٤٠	٨,٥٨٦	١,٠٩٢	٩,٦٧٨
موريتانيـا	٦٧٢	٨٦٩	٧٣٤	٩٩	٨٣٣
اليمن الديمقراطية	٨١١	٩٤٠	٥٣٠	٨٣	٦١٣
اليمن العربية	٣,٠٣٦	٤,٥٧٨	٩٠٣	٨٦	٩٨٩
المجموع			٥٧,١٥٩	١٠,١٣٧	٦٧,٥٠٠

(*) Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), *Financement et dette extérieur des pays en développemmet: Etude 1987* (Paris: OCDE, 1988).

(**) يشمل الدين القصير الأجل السحوبات على صندوق النقد الدولي.

المصدر: World Bank, *World Debt Tables: Supplement, 1988-89.*

وتايلاند وتركيا. وكما شهدنا سابقاً فالضحايا الرئيسية لتطورات الاقتصاد العالمي هي دول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية ودول الشرق الأوسط المنتجة للنفط، أو الواقعة في أزمة ديون خارجية. إن عدداً من الدول النامية في تلك المناطق لم يحقق أي معدل في النمو، بل

جدول رقم (٨ ـ أ)

تطور الدين الخارجي العام للبلدان العربية، ١٩٨٧
(بملايين الدولارات)

البلد	الناتج القومي الخام	اجمالي الدين الخارجي المسحوب			نسبة الدين للناتج (نسبة مئوية)	نسبة خدمة الدين للتصدير (نسبة مئوية)
		١٩٨٧				
	١٩٨٧	الأجل المتوسط والطويل	الأجل القصير(**)	المجموع	١٩٨٧	١٩٨٧
الأردن	٤,٦٦٥	٣,٥١٨	١,٠٤٦	٤,٥٦٤	٩٨	١٦
الامارات العربية المتحدة(*)						
البحرين						
تونس	٩,٢٠٩	٦,٤١٥	٤٩٥	٦,٩١٠	٧٥	٢٤
الجزائر	٦٥,١٩٧	١٩,٢٤٠	٣,٦٤١	٢٢,٨٨١	٣٥	٤٧
السودان	٨,٠٩٣	٨,٢٤٨	٢,٨٧٨	١١,١٢٦	١٣٧	٧
سوريا	٢١,٠٤٤	٣,٦٤٨	١,٠٣٠	٤,٦٧٨	٢٢	١٥
العراق(*)						
عُمان	٧,١٥٧	٢,٤٧٤	٤٠٥	٢,٨٧٩	٤٠	
لبنان						
مصر	٣٤,٢٤٠	٣٥,٦١٣	٤,٦٥١	٤٠,٢٦٤	١١٨	١٣
المغرب	١٥,٦٤٠	١٨,٨٤٠	١,٨٦٦	٢٠,٧٠٦	١٣٢	٢٣
موريتانيا	٨٦٩	١,٨٦٨	١٦٦	٢,٠٣٤	٢٣٤	١٨
اليمن الديمقراطية	٨٤٠	١,٦٦٩	٥٥	١,٧٢٤	١٨٣	١٥
اليمن العربية	٤,٥٧٨	٢,١٥٥	٢٣٤	٢,٣٨٩	٥٢	١٣
المجموع		١٠٣,٦٨٨	١٦,٤٦٧	١٢٠,١٥٥		

(*) OCDE, Ibid.

(**) يشمل الدين القصير الأجل السحوبات على صندوق النقد الدولي.

المصدر: World Bank, Ibid.

تراجع النمو فيه وهبط الدخل القومي خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ (انظر الجدول رقم (٩)).

جدول رقم (٩)

معدل النمو السنوي الوسطي لبعض البلدان

(نسب مئوية)

المجموعة	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
١ ـ البلدان العربية		
الأردن	...	٥,١
الامارات العربية المتحدة	...	-٣,٨
تونس	٦,٦	٣,٧
الجزائر	٧,٥	٤,٤
السعودية	١٠,٩	-٣,٤
السودان	٣,٨	٠,٣
سوريا	٨,٧	١,٥
العراق	...	...
عُمان	١٢,٥	٥,٧
الكويت	٣,١	-٠,٩
لبنان	-١,٢	...
ليبيا	٤,٢	...
مصر	٦,٧	٤,٧
المغرب	٥,٤	٣,٣
موريتانيا	٢,٠	١,٠
اليمن الديمقراطية	...	١,٧
اليمن العربية	...	٤,٣
٢ ـ افريقيا السوداء		
اثيوبيا	٢,٧	٠,٨
النيجر	٠,٣	-٢,٦
افريقيا الجنوبية	٤,٠	٠,٨
ساحل العاج	٦,٨	-٠,٣
نيجيريا	٨,٠	-٣,٢
الغابون	٩,٥	١,٥
ليبيريا	٣,٣	-١,٣
٣ ـ امريكا اللاتينية		
البيرو	٣,٩	-٠,٤
البرازيل	٩,٠	٢,٧
المكسيك	٦,٥	٠,٤

(يتبع)

تابع جدول رقم (٩)

المجموعة	١٩٦٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٦
الأرجنتين	٣,٤	-٠,٨
فنزويلا	٥,٢	-٠,٩
٤ - بلدان آسيا		
الصين	٦,٤	١٠,٥
الهند	٣,٧	٤,٩
كوريا الجنوبية	٩,٥	٨,٢
ماليزيا	٧,٤	٤,٨
تايلاند	٧,٤	٤,٨
هونغ كونغ	٨,٥	٦,٠
سنغافورة	١٠,٤	٥,٣
اندونيسيا	٧,٩	٣,٤
تركيا	٣,٦	٤,٩
٥ - البلدان الصناعية		
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٨	٣,١
كندا	٤,٤	٢,٩
اليابان	٦,٣	٣,٧
المانيا الفدرالية	٣,٣	١,٥
فرنسا	٤,٤	١,٣
بريطانيا	٢,٢	٢,٣
ايطاليا	٣,٩	١,٣
بلجيكا	٣,٩	٠,٩

المصدر: World Bank, *World Bank Development Report, 1983* (Washington, D.C.: The Bank, 1988).

اللافت للانتباه، هنا، معدلات النمو التي حققتها الصين خلال الأعوام الماضية والتي فاقت ١٠ بالمائة سنوياً، وهو رقم قياسي لم تحققه منذ عام ١٩٦٥ أي من الدول النامية الأكثر نمواً (مثل كوريا الجنوبية)، أو أي من الدول الصناعية (مثل اليابان). ومما لا شك فيه أن هذا التقدم الكبير لدى أكبر بلد في العالم الثالث، من حيث عدد السكان، سببه السياسات الاقتصادية الجديدة المتبعة في هذا البلد منذ أواخر السبعينات، والقاضية بتخفيف وطأة الدولة في الشؤون الاقتصادية والانفتاح الجزئي والتدريجي على الاستثمار الدولي. واللافت للانتباه، أيضاً، أن الهند حققت معدلات نمو أعلى خلال عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ من تلك المحققة خلال عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠. وتميزت سياسة الهند، أيضاً، في الأعوام الأخيرة

بانفتاح جزئي على الاستثمارات الأجنبية وتخفيف القيود المفروضة من قبل الدولة المركزية على الاقتصاد المحلي.

أما البلدان العربية فقد تراجعت فيها معدلات النمو بشكل عام للأسباب المذكورة آنفاً، بخاصة بعد الفورة الاقتصادية التي سببها ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وما نتج عنه من تدفقات مالية وبشرية بين الأقطار العربية نفسها. إن ما أصاب أسواق بلدان الخليج العربية من كساد ومعدلات نمو سلبية في الناتج القومي، بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع الاستهلاك العالمي للنفط، قد انعكس على بقية الاقتصادات العربية. إما من حيث هبوط مستوى المساعدات والقروض الميسرة المقدمة من البلدان الخليجية المصدرة للنفط أو من حيث هبوط تحويلات اليد العاملة العربية المهاجرة إلى هذه الدول. كذلك، لا بد من الإشارة إلى الوضع في كل من السودان ولبنان حيث قضت الفتن الداخلية على امكانات النمو الاقتصادي، وأدت إلى الدمار والخراب في المرافق العامة والقدرات الانتاجية. وتجدر الإشارة، أيضاً، إلى ما سببته الحرب العراقية ـ الايرانية من دمار في اقتصاد العراق وما ترتب من أعباء مالية ضخمة لتمويل الجهد الحربي.

ثانياً: أسباب تراجع البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي واستشراف الآفاق المستقبلية

لا بد للباحث الاقتصادي من التعمق في أسباب تدهور أجزاء واسعة من العالم الثالث بهذا الشكل المفاجىء، بخاصة بعد أن ساد الاعتقاد في السبعينات بأن النظام الاقتصادي الدولي أصبح على وشك تحول جذري يعيد التوازن بين المناطق الفقيرة من العالم والمناطق الغنية والمتطورة صناعياً. والجدير بالذكر أن مجموعتين من الدول تصدرت ضمن حركة عدم الانحياز صياغة النظرة الجديدة لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي وما تضمنه هذا الاصلاح من مطالب طرحت، باسم العالم الثالث، تجاه الدول الصناعية الكبرى، هي: البلدان العربية ودول أمريكا اللاتينية، وكان يجمع بينها القدرات الجديدة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط والتي جعلت الكثير يؤمن بأن موازين القوى الاقتصادية والمالية الدولية قد أصبحت تنقلب بشكل نهائي لمصلحة الدول النامية في النظام الاقتصادي الدولي. صحيح أن كثيراً من الدول النامية المستهلكة للنفط عانت في بداية موجة زيادة الأسعار عام ١٩٧٣، عجزاً كبيراً في موازين مدفوعاتها، غير أن توافر القروض في الأسواق الدولية، كما سبق ذكره، اضافة إلى الزيادات التي لحقت بجميع أسعار المواد الأولية ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٠، أدى إلى تخفيف حدة أزمة موازين المدفوعات للدول النامية غير المصدرة للنفط. كما أن الدول النفطية أخذت تقدم المساعدات والقروض الميسرة عن طريق مؤسسات خاصة بها مثل صناديق التنمية وصندوق الأوبك أو البنك العربي ـ الافريقي للتنمية أو البنك الاسلامي. فبقيت جبهة الدول النامية متماسكة إلى حد ما في مطالبها من أجل نظام اقتصادي دولي جديد حتى

انقلاب الأوضاع الاقتصادية الدولية عام ١٩٨٢، حيث انفجرت أزمة المديونية ولم تتمكن الدول النامية من ايجاد صيغة جماعية لمجابهة الوضع الجديد. ثم حدث الهبوط في أسعار المواد الأولية الرئيسية وفي أسعار النفط، ولم يصمد أي من الاتفاقات بين المنتجين، كما لم تتمكن الأوبك من التمسك الجماعي بأية صيغة لتحديد مستويات الانتاج لدى بعض الدول المصدرة للنفط.

هذه التطورات المتسارعة في النظام الاقتصادي الدولي يمكن أن تعزى إلى تشابك عوامل عديدة منها ما يتعلق بأخطاء السياسات المعمول بها في الدول النامية، بخاصة في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط وافريقيا؛ ومنها ما يتعلق بالدول الصناعية، بخاصة السياسة الاقتصادية والمالية المطبقة من قبل ادارة الرئيس السابق للولايات المتحدة، رونالد ريغان.

١ ـ السياسات المؤدية إلى مزيد من التبعية التقانية والمالية في البلدان النامية

كتب الكثير بشأن التبعية الاقتصادية، سواء من قبل الباحثين الاقتصاديين العرب أو من دول أمريكا اللاتينية. وقد ركز العديد من الاقتصاديين العرب، بشكل عام، على العوامل السلبية الناتجة عن استعمال تبذيري للايرادات النفطية والأرصدة المالية، وكذلك عن ضرورة تطوير أساليب العمل العربي المشترك من أجل القضاء على ما سمي الفجوة التنموية العربية بين دول الفائض (النفطي) ودول العجز (في موازين المدفوعات). أما اقتصاديو أمريكا اللاتينية فقد ركزوا على تحليل عمليات النهب الاقتصادي «الاستعماري» عن طريق سوء تطور شروط التبادل (Terms of Trade) بين المواد الأولية والمنتوجات الصناعية، وعن هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة التصنيع في الدول النامية، وجعلها محدودة الأثر في النمو الاقتصادي المحلي بشكل عام. وكثر وقتئذ الكلام عن ضرورة ايجاد صيغ فعالة لنقل التقانة من الدول الصناعية وشركاتها العملاقة إلى الدول النامية، كما اقترح «شرعة حسن سلوك» لتلك الشركات في تصرفاتها واستثماراتها في البلدان النامية.

لم يتركز الاهتمام، في الحقيقة، خلال فترة السبعينات على الآليات الداخلية للتنمية المستقلة، بل كان معظم الدراسات وتوصيات الندوات الجامعية أو منابر الأمم المتحدة يثير، بشكل شبه حصري، قضايا متعلقة بتسيير الاقتصاد العالمي وجعله يتكيف أكثر مع متطلبات الدول النامية. صحيح أن كثيراً من التوصيات كان يرفع شعارات حول ضرورة العمل من أجل «تنمية مركزة ذاتياً»، أو من أجل تطوير القدرات التقانية المحلية أيضاً، إلا أن السياسات المعمول بها من قبل الحكومات لم تكن تتجاوب مع هذه الشعارات، بل كانت، في معظم الأحيان، تؤدي عملياً إلى مزيد من الاختلالات الداخلية والانكشاف تجاه الاقتصاد العالمي. فالحقيقة أن توافر الموارد المالية، سواء بسبب زيادة أسعار المواد الأولية أو إمكانية الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية في أسواق المال الدولية، هو العامل الرئيسي الذي شجع الكثير من الدول النامية في اتباع سياسات تبذيرية. ونعني بهذه العبارة العقود والاتفاقات التي

تمت مع الشركات المتعددة الجنسيات لبناء بعض البنى التحتية، أو المرافق العامة، أو المصانع الكبيرة الحجم، بأسعار وتكاليف باهظة كانت تتضمن في كثير من الأحيان عمولات لبعض المسؤولين والوسطاء. ولم تكن هذه المشاريع مدروسة بالشكل الكافي سواء من ناحية الضرورة، أو من ناحية موقع الاستثمار الجغرافي وفوائده الاجتماعية، أو أيضاً من ناحية قدرة البلد على التسيير التقني للمشروع وتأمين تكاليف الصيانة والادارة والتجديد، وأخيراً من ناحية قدرة البلد على تسديد الديون الخارجية المعقودة من أجل انجاز المشروع. لم ينتج من تلك الاستثمارات زيادة ملموسة في الانتاجية الداخلية للقطاعات المستثمر فيها ولا في قدرة البلدان على زيادة تصدير منتوجات صناعية توازي زيادة أعباء الدين الخارجي، بل إن تركز المشاريع، في كثير من الحالات، في قطاع الصناعات الاستخراجية زاد درجة اتكال البلدان على مصدر واحد للحصول على العملات الأجنبية، بدلاً من تنوع المنتوجات القابلة للتصدير. أضف إلى ذلك أن كثافة رأس المال في الاستثمارات وتعقيد التقانات المستعملة أديا إلى إرساء عوامل التبعية التقانية تجاه المصادر الخارجية للتقانة، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف بالعملة الأجنبية تزيد من عجز ميزان المدفوعات.

ومن نتائج هذه السياسات التخمة الادارية والمالية التي حصلت في القطاع العام في كثير من البلدان النامية، وزيادة العجز في ميزانية الدولة، وزيادة الضغوطات التضخمية، في الوقت الذي لم توضع موضع التنفيذ سياسات في المجال الاجتماعي، بخاصة في مجال تشجيع الصناعات الصغيرة الحجم وتطويرها خارج القطاع العام، وهي الصناعات التي من شأنها أن تزيد فرص العمل، وأن يكون لها أثر مهم ايجابي في توسيع النسيج الصناعي وتطويره بشكل عام، على خلاف الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي يبقى أثرها محدوداً في وضع البطالة وتكامل وتطوير النسيج الصناعي. قليلة هي البلدان التي اهتمت، فعلياً، بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة الحجم التي يمكن أن تقوم بها الفئات ذات الدخل المحدود لتحسين أوضاعها. فالأموال المتوافرة انصبت بشكل شبه حصري في القطاع العام ولم تستفد الفئات المذكورة منها. فأموال المهاجرين من العمال والفنيين الذين عملوا في الأقطار النفطية هي التي استعملت فقط، عند تحويلها إلى البلد المصدر لليد العاملة، لإقامة مشاريع استثمارية ذات طابع حرفي وهذا ما حصل، بشكل خاص، في كل من مصر وباكستان وكان له تأثير بالغ الأهمية في مساندة مسار النمو الاقتصادي.

ولا بد، في هذا المضمار، من ذكر التطور الهائل الحاصل في ما يسمى قطاع النشاطات الاقتصادية غير الرسمية (Informal Sector) في كثير من البلدان النامية. وهي نشاطات تجري خارج الأطر القانونية المعمول بها محلياً، سواء أكانت نشاطات انتاجية شرعية لكنها لم تبلغ الدوائر الحكومية عن وجودها لقلة الفائدة من ذلك، أم نشاطات غير شرعية مثل التهريب وزراعة المزروعات الضارة أو تحويل الأموال بمخالفة أنظمة مراقبة القطع. وفي معظم الأحيان، كانت السياسات الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة، والتي لا تراعي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمالية المحلية، هي المسؤولة عن توسيع دائرة النشاطات غير الرسمية

التي أصبحت مصدر رزق لفئات شعبية واسعة تعيش خارج أطر الاقتصاد الرسمي. إن السياسات الاقتصادية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية الاقتصاد غير الرسمي وتشجع تطوره واندماجه التدريجي في الاقتصاد الرسمي. وهذا يتطلب سياسات ضريبية معتدلة، بشكل خاص، وتطوير أساليب ائتمانية جديدة يمكن أن تستفيد منها النشاطات غير الرسمية، كما هي الحال في بنغلادش منذ تأسيس الـ «غرامين بنك» (Grameen Bank)، الذي يوزع القروض الصغيرة الحجم في الأرياف (من دولارين إلى ٢٠٠ دولار)، لمصلحة النشاطات الحرفية الفردية، بخاصة النسائية منها، وذلك بكفالة جميع سكان البلدة الريفية نفسها. فللنشاطات «الجوالة» لـ «غرامين بنك» في البلدان الريفية أثر ايجابي بالغ الأهمية في الفئات المحرومة. وتدل التجربة على أن نسبة السداد عالية جداً (٩٨ بالمائة) بخاصة بالمقارنة مع نسبة السداد في المصارف التجارية العادية أو مصارف التنمية[٣].

والجدير بالملاحظة هنا ما أصاب مصارف التنمية، وفي بعض البلدان المصارف التجارية العادية، من هلاك في الموجودات بسبب فشل الكثير من المشاريع الممولة، للوصول إلى مستوى الأداء والانتاجية المطلوب، لتحقيق عائد مناسب يؤمن تسديد القروض المصرفية. وهذه ظاهرة ألمّت بالمنطقة العربية وافريقيا وأمريكا اللاتينية وهي المناطق التي تعثر فيها مسار النمو للأسباب المذكورة سابقاً، وهذا على خلاف متابعة، بل تعجيل المسار التنموي في الكثير من الدول الآسيوية.

وإذا انصب الاهتمام خلال السبعينات على مطالبة تعديل شروط تسيير النظام الاقتصادي الدولي لمصلحة العالم الثالث، فإن الدراسات والتحاليل، التي تم وضعها حينذاك، لم تتمكن من استيعاب ظهور المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة التي أدت إلى انقلاب شامل في نمط العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، من جراء تحولات عملاقة في هياكل الصناعات في الدول الصناعية الكبرى. فالثورة الالكترونية التي ظهرت بوادرها في الستينات، تطورت خلال السبعينات لتغير في الثمانينات البنية الصناعية العالمية وتصبح العنصر الرئيسي في التنافس الاقتصادي الدولي بين الدول الصناعية نفسها. ومن جراء هذه الثورة تم ترشيد جميع الصناعات التقليدية في الدول الغربية، بخاصة من ناحية توفير استعمالات الطاقة والمواد الأولية في تلك الصناعات. والحقيقة المرّة التي ظهرت اليوم، بكل جلاء، هي أن هبة أسعار الطاقة والمواد الأولية خلال فترة السبعينات عجلت من مسار هذا التطور الصناعي العملاق، وأدت إلى تهميش دور الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد الصناعي الدولي. كما أن زيادة أسعار الطاقة، بالشكل الذي تمت فيه عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، عجلت الجهود المبذولة عالمياً لاكتشاف مصادر اضافية للطاقة خارج دول الأوبك. وللأمانة يجب أن يذكر، هنا، أن السعودية هي الوحيدة التي كانت قد دقت ناقوس الخطر

---

(٣) انظر: الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي، «مقاربات جديدة في قطاع الادخار والائتمان الزراعي من أجل افريقيا جنوب الصحراء،» نشرة الدراسات، العدد ٥ (آب/ اغسطس ١٩٨٦)، ص ٢٥ - ٣٧.

منذ عام ١٩٧٧ داخل مجموعة دول الأوبك منبهة إلى أن الزيادات المفرطة في الأسعار قد تؤدي على الأمد المتوسط إلى تعجيل تطوير مصادر بديلة للطاقة أو إلى تعجيل الجهود لاكتشاف مزيد من مخزون النفط والغاز خارج دول الأوبك. وهذا ما تم فعلياً وأدى إلى انقلاب في أوضاع سوق الطاقة في أواسط الثمانينات حيث زاد العرض على الطلب بكميات كبيرة.

والحقيقة أن الاقتصاد العالمي كان يتجه في مسار جديد تماماً منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات ولم تتنبه دول العالم الثالث إلى بوادر الثورة في الاقتصاد الصناعي الدولي، بل بقي التفكير الاقتصادي لدى حركة عدم الانحياز، التي كانت تتزعم مطالب العالم الثالث الاقتصادية، تفكيراً أسيراً للتحاليل التقليدية حول تردي شروط التبادل بين المواد الأولية والمنتوجات الصناعية، ثم ضرورة زيادة أسعار المواد الأولية. ولم تدرك هذه الدول أن الصناعة العالمية قد دخلت طوراً جديداً من المسار التنموي الذي سيؤدي حتماً إلى انقلاب بنيوي في أوضاعها. وكما تم ذكره سابقاً، فإن الكثير من دول العالم الثالث المتزعمة لحركة مطالبة تعديل النظام الاقتصادي الدولي كانت تمارس سياسات اقتصادية تعمق التبعية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات، ولم تكن تولي الاهتمام إلى دول شرق آسيا التي كانت تمارس سياسات توطين التقانة وتسارع الجهود من أجل تملكها وتطويرها محلياً (مثل كوريا الجنوبية أو تايوان اللتين دخلتا عصر الصناعات الالكترونية بسرعة ونجاح). وإذا كانت كوريا الجنوبية من بين الدول التي تراكمت عليها الديون الخارجية الضخمة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، فإنها أصبحت في الأعوام الخمسة الأخيرة في وضع اقتصادي سمح لها بأن تسدد التزاماتها الخارجية بانتظام وتخفض مستوى دينها الخارجي.

هذا مع الإشارة إلى التقدم الحاصل أيضاً في بعض القطاعات الصناعية في دول أمريكا اللاتينية (بخاصة البرازيل والمكسيك)، وفي البلدان العربية (بخاصة مصر والعراق والأردن). غير أن هذا التقدم بقي محصوراً في قطاعات قليلة، منها، بشكل خاص، الصناعات الحربية أو الصناعات الاستخراجية والمتفرعة منها، ومكبلاً بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في تلك الدول. وقد ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ضعف حركة التصنيع في الوطن العربي بقوله[٤]:

«وخلاصة ما سبق، أن الصناعة العربية حققت دون شك تقدماً ملحوظاً من حيث مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتشغيل القوى العاملة في الوطن العربي. لكن دورها الانمائي لا يزال قاصراً إذا ما قورن بما تحقق في دول نامية أخرى واجهت ظروفاً مشابهة لخطوات الصناعة العربية، مثل البرازيل وكوريا والمكسيك. وربما يعزى هذا القصور إلى طبيعة المعوقات التي واجهت الصناعة العربية، وأهمها الاعتماد على الدول الصناعية في سلسلة متكاملة الحلقات تبدأ بالبحث والتنقيب ودراسة الجدوى واختيار التقنية وأعمال التصميم والتدريب على تشغيلها، وأحياناً الإشراف على التشغيل، ونقل وتسويق المنتجات. ولا بد أن تتحرر الصناعة العربية من هذه السلسلة من القيود المكبلة لحركتها كي تنطلق بحرية نحو تحقيق أهدافها الانمائية. ولا يمكن أن يتحقق هذا الا بوصول الدول العربية مجتمعة إلى مرحلة الاعتماد على الذات».

---

(٤) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٥٦.

والجدير بالذكر هنا بالنسبة إلى الاقتصادات العربية أن **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦** يشير أيضاً بوضوح إلى زيادة التبعية الاقتصادية الخارجية في المنطقة العربية وذلك في تحليله تطور التجارة العربية الخارجية، حيث يرد(٥):

«ففي الوقت الذي أدت فيه سياسة احلال الواردات إلى تخفيض الاعتماد على السوق الخارجية بعض الشيء، بالنسبة للسلع الاستهلاكية الغذائية والمعمرة، فإن سياسة التصنيع لأجل التصدير أدت إلى تعميم الاعتماد على الخارج ليشمل السلع الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية معاً والاعتماد بشكل كامل على السوق الخارجية من حيث تصدير المنتجات الأولية المعدنية والزراعية».

ونتيجة لذلك نجد أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت في البلدان العربية كافة خلال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات. فعلى مستوى الوطن العربي، تطورت تلك النسبة على النحو التالي:

١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
١٩ بالمائة	٢٨ بالمائة	٣٥ بالمائة	٤٠ بالمائة

ومعنى ذلك أن الاقتصاد العربي يقترب من النسبة الحرجة التي يصبح فيها حساساً بالنسبة إلى الواردات وهي نسبة ٥٠ بالمائة. علماً بأن هناك خمسة بلدان عربية قد وصلت إلى مستويات عليا من الاعتماد على الاستيراد الخارجي وهي: اليمن العربية(١٠١ بالمائة)؛ موريتانيا (٩٥ بالمائة)؛ الأردن (٩٤ بالمائة)؛ لبنان (٨٧ بالمائة)، والبحرين (٧٠ بالمائة). كما أن هناك ستة بلدان عربية تجاوزت نسبة الواردات إلى الناتج فيها ٤٠ بالمائة وهي: السعودية (٤٧ بالمائة)؛ اليمن الديمقراطية (٤٦ بالمائة)؛ الكويت (٤٤ بالمائة)؛ تونس (٤٤ بالمائة)؛ ليبيا (٤٣ بالمائة)، ومصر (٤٢ بالمائة). ومن ثم هناك بلدان عربية ذات قاعدة انتاجية متنوعة (كمصر وتونس)، ومع ذلك فإن اقتصاداتها تقترب بشدة من الاقتصاد الحساس للواردات، الأمر الذي يجعلها عرضة للاختناقات في المستقبل.

ويمكن تلخيص ما أصاب دول أمريكا اللاتينية وافريقيا والبلدان العربية من انقلاب في أوضاعها الاقتصادية والمالية العامة، كما وصفناه سابقاً، بأن الانفتاح المفرط غير المقيد أو المخطط على الدول الصناعية هو المسؤول إلى حد بعيد عن التطورات المأساوية التي جرت في الأعوام الخمسة الأخيرة. وقد تجسد هذا الانفتاح سواء في المجال المالي بالسير في مديونية خارجية مفرطة؛ أو المجال الصناعي حيث تم الاعتماد، بشكل رئيسي، على الشركات المتعددة الجنسيات من أجل تحقيق نقل التقانة بتكاليف باهظة وبمشاريع تميزت، في كثير من الأحيان، بالتبذير وسوء الادارة والأداء، وذلك بدلاً من تكثيف الجهود المحلية وتطوير القدرات الذاتية، كما تم في دول شرق آسيا. فعندما انقلبت الأوضاع في الأسواق المالية

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤١.

الدولية كما سنصفه الآن تحت عامل السياسة النقدية الأمريكية، تعرضت البلدان النامية المكشوفة مالياً وصناعياً إلى هزات عنيفة، بينما تمكنت البلدان النامية الأقل تبعية وانكشافاً مالياً وصناعياً من الصمود، بل الاستمرار في مزيد من النمو (كما حصل في الصين والهند وكوريا الجنوبية ودول آسيوية أخرى أتينا على ذكرها فيما سبق).

٢ ـ سياسات الدول الغربية في تسيير النظام المالي والنقدي العالمي

تغيرت السياسة النقدية الأمريكية عام ١٩٧٩ بشكل حاسم بعد أن تعرضت قيمة الدولار الأمريكي إلى الهبوط الحاد من جراء زيادة نسبة التضخم في أمريكا واستمرار العجز في ميزان المدفوعات الجارية. وقد تميزت السياسة الجديدة بتطبيق نظريات المدرسة النقدية (Monetarism) الداعية إلى مكافحة الاتجاهات التضخمية بسلاح نسبة الفائدة فقط، لضبط تطور الكتلة النقدية، والداعية إلى نزع أي وسيلة أخرى لتوجيه الاقتصاد القومي وكذلك إلى خفض الضرائب المباشرة. ليس المجال هنا لمناقشة نظريات النقديين، إنما يتعين علينا فحص ما أصاب الاقتصاد العالمي من مصائب في الشمال كما في الجنوب من جراء تطبيق السياسة النقدية الأمريكية الجديدة التي ارتفعت بسببها الفوائد على الدولار الأمريكي إلى ٢٠ بالمائة في بداية عام ١٩٨٠، واستمرت في مستويات عالية ما بين ١٠ بالمائة و١٤ بالمائة حتى عام ١٩٨٤، حين أخذت تهبط تدريجياً إلى مستويات ما بين ٧ بالمائة و٩ بالمائة وهي المستويات المعمول بها الآن. والحقيقة أن البنك المركزي الأمريكي لم يتمكن من الضغط على الحكومة الأمريكية لكي تقوم بالاجراءات الموازية والفعالة في مجال القضاء على عجز الخزينة الأمريكية، بل العكس هو الذي حصل. فقد قامت ادارة الرئيس ريغان بإصلاح ضريبي خفف مستويات الضرائب المباشرة، في الوقت نفسه الذي كانت تزيد نفقات الدفاع بشكل ملموس. فكانت النتيجة زيادة هائلة في عجز الخزينة الأمريكية تم تمويله عن طريق جلب المدخرات العالمية إلى التوظيف في سندات الحكومة الأمريكية الحاملة فوائد عالية جداً، وهذا ما أدى إلى زيادة دراماتيكية في سعر صرف الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى بدوره إلى تشجيع توظيف المدخرات العالمية في أرصدة محررة بالدولار الأمريكي.

والحقيقة أن هذه الخطوات الأمريكية كان لها أثر هدام في تطور الاقتصاد العالمي نظراً إلى حجم الاقتصاد الأمريكي من جهة، وإلى كون الدولار الأمريكي العملة الرئيسية المستعملة في نظام المدفوعات الدولية. ويمكن تلخيص هذا الأثر بالشكل التالي:

١ ـ إن ارتفاع الفوائد إلى المستويات المذكورة حمّل البلدان النامية المدينة أعباء مالية خارقة في تسديد الفوائد على الديون الخارجية المحررة بالدولار الأمريكي وهي تمثل بين ٣٠ و٦٠ بالمائة حسب البلدان من مجمل الديون الخارجية. وبينما كان مستوى الفوائد في السبعينات أقل من معدل التضخم ومن معدل تزايد أسعار المواد الأولية، انقلب الوضع في الثمانينات، وأصبح مستوى الفوائد ايجابياً بالنسبة إلى معدل التضخم في الوقت ذاته الذي

أخـذت فيه أسعـار المواد الأوليـة تهبط بشكل حـاد. إن هذه التـطورات النقديـة والماليـة هي المسؤولة إلى حد بعيد عن تفجر مشكلة المديونية وعجز الكثير من البلدان الناميـة عن تأمـين تسديد ديونها بانتظام.

٢ ـ اضطرت جميع الدول الصناعية إلى زيادة مستوى الفوائـد في أسواقهـا النقديـة والماليـة تماشياً مع الزيادة الحاصلة في الفـوائد في السـوق الأمريكيـة، ونتج عن ذلـك كساد في النمـو الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أثر سلبياً في معدلات النمو في الدول الناميـة، بخاصـة مـن حيث تصدير المواد الأولية والمنتوجات الصناعية.

٣ ـ توجهت المدخرات العالمية نحو الأسواق الأمريكيـة بسبب ارتفاع الفـوائد فيهـا، الأمر الذي زاد من الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد العالمي. وهذا ما سمح للحكـومة الأمـريكية من تمويل عجزها المالي الهائل دون الاضطرار إلى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بـالقضاء عـلى هذا العجز. وفي الوقت نفسه، تفاقم عجز الميزان التجاري الأمريكي بسبب ارتفاع قيمة الـدولار بهذا الشكل الاصـطناعي، لكن تم سـدّه بتدفق المـدخرات العـالمية ومنهـا، بشكل خـاص، اليابانية، إلى الأسواق الأمريكية. ومن جـراء تلك التطورات تحـولت أمريكـا عام ١٩٨٧ من دولة دائنة تجاه العالم الخارجي إلى دولة مدينة.

٤ ـ عندما رأت الدول الصناعية الرئيسة، في أواخر عام ١٩٨٥، أن ارتفاع قيمـة الدولار بلغ مستويات لا تطاق وعملت بالتنسيق لهبـوط قيمته، تـأثرت سلبـاً الدول النـامية المصـدرة للمواد الأولية مرة أخرى، إذ قلت القيمة الشرائية لوارداتها المحـررة بالـدولار تجاه العمـلات الأوروبية والين الياباني، كما ارتفعت قيمة ديونها الخارجية المعقودة بالعملات الأوروبية وبالين الياباني، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوضاعها المالية والاقتصادية.

لا بد هنا من الاشارة إلى المواقف المتزمتة التي اتخذتها الـدول الصناعيـة الكبرى بقيـادة الولايات المتحدة تجاه أزمة المديونية التي وقع فيها العديد من الدول النامية بين عـامي ١٩٨٢ و١٩٨٤. وقـد أدت تلك المواقف إلى مـزيد من الصعـاب والاختنـاق في اقتصـادات الـدول المعنيـة تحملت عبئها الشرائـح الاجتماعيـة المحدودة الـدخل. فـالـدول الصنـاعيـة لم تعـترف بخطورة الأزمة في بداية الأمر، فكانت تؤكد أن أزمة المديونية مجرد أزمة سيولة عابـرة ليس لها أي طابع بنيوي. ورفضت بالـطبع اتخاذ أي اجراء عـام من شأنـه تخفيف حدة الأزمـة، بل فـرضت على الـدول العاجـزة عن تسديـد ديونها بـرامج اصـلاحية داخليـة قاسيـة تحت إمرة صنـدوق النقد الـدولي. كما سهـرت الدول الصنـاعيـة عـلى تجميـع الـدائنـين من مصـارف ومؤسسات مالية غربية في نوادٍ (نادي باريس لأصحاب الديون ذات الطابع الحكومي ونـادي لنـدن لأصحاب الـديون المصرفيـة التجاريـة)، حيث أجبر الـدائنـون من مختلف الجنسيـات والحجـوم على التصرف بشكل جماعي تجاه الدولة المدينة، الأمر الذي يخالف، بطبيعة الحال، قوانين الاقتصاد الحر الذي طالما ادّعتها الـدول الصناعيـة الرئيسيـة لمكافحـة تجمعات منتجي المواد الأولية من العالم الثالث خلال فترة السبعينات.

ونظراً إلى درجة انكشافها وتبعيتها الاقتصادية المذكورة سالفاً، لم تتمكن الدول المديونة من التكتل بدورها لمجابهة تكتل الدائنين على قدم المساواة. ولم تنجح السياسات المشددة التي سعت البرازيل إلى اتباعها تجاه مجموعة دائنيها للحصول على شروط أفضل في عملية اعادة جدولة ديونها التي تمت في ناديي باريس ولندن المذكورين. وعندما أصبحت الدول الصناعية تعي أن مشكلة المديونية ليست عابرة، بل أنها تدوم وتتسع، قام وزير الخزانة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٥ بمبادرة سميت باسمه (مبادرة بيكر) لمعالجة وضع الدول الأكثر مديونية. كان يفترض بموجب المبادرة أن تقوم المصارف التجارية بمنح تمويلات اضافية إلى تلك الدول من بين الدول الأكثر مديونية التي ستقوم باصلاحات جذرية وناجحة في بنيتها الاقتصادية والمالية وذلك من أجل اعادة مسار التنمية الداخلية وتمكين الدول المذكورة من العودة إلى العافية المالية وبالتالي القدرة على تسديد الديون الخارجية بانتظام. غير أن هذه المبادرة لم تأت بالنتائج المرجوة إذ ان المصارف التجارية امتنعت عن تقديم التسهيلات الائتمانية الاضافية، بل اكتفت فقط، في معظم الأحيان، بتقديم القروض الضرورية لإعادة تمويل الأقساط المتأخرة في تسديدها ولم تمنح مبالغ اضافية فوق هذه الحاجة.

إزاء كل هذه التطورات تفاقمت أزمة المديونية، كما هو معلوم، وزاد مخزون الديون المتراكمة دون أن تزيد قدرة الدول على التسديد. هذا في الوقت نفسه الذي كانت الولايات المتحدة تسحب من الأسواق العالمية مئات من المليارات سنوياً من أجل تسديد عجز ميزانها التجاري وعجز خزانة حكومتها. فالجدير بالملاحظة أن عجز ميزان المدفوعات الجاري الأمريكي بلغ ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧، ٥٧٢ مليار دولار أي ما يوازي مجموع ديون العالم الثالث عام ١٩٨٢. أما في الفترة نفسها فقد زادت خدمة الدين الخارجي للدول النامية السنوي من ٩٩ ملياراً إلى ١٣١ ملياراً، وزاد كذلك مجموع الديون من ٦٥٠ ملياراً إلى ١,٠٧٩ مليار[٦]. أما التدفق المعاكس للموارد، أي ما تدفعه الدول النامية، بشكل صافٍ، إلى الدول الصناعية، فقد بلغ في الفترة نفسها ١٤٣ مليار دولار.

هذه هي الصورة المأساوية للأوضاع المالية العالمية: الولايات المتحدة المستمرة في العجز المالي الخارجي والداخلي دون أن تتعرض لضغوطات جدية من أجل اصلاح أوضاعها، على الرغم من تأثيرها الضار في الاقتصاد العالمي وفي اقتصادات البلدان النامية بشكل خاص، من جهة؛ والدول النامية المديونة، من جهة أخرى، التي تتعرض لضغوطات العالم الصناعي، عن طريق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وناديي باريس ولندن للقيام بما يسمى التعديل البنيوي. ليس هنا المجال لمناقشة برامج التعديل البنيوي كما يفرضها البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. فعيوب هذه البرامج أصبحت معروفة، بخاصة بالنسبة إلى كيفية تطبيقها حيث يقع عبء التعديل على الشرائح الفقيرة من السكان، وحيث تحقيق الشروط المفروضة في اتفاقات صندوق النقد الدولي يصبح شبه مستحيل نظراً إلى

(٦) منها ٤٢٦ ملياراً عام ١٩٨٢ و٩٠٦ مليارات عام ١٩٨٧ بالنسبة إلى الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

معالجة قصيرة الأجل لمشاكل مزمنة تتطلب لحلها بعداً زمنياً أطول. وتجدر الاشارة هنا إلى أن الدول النامية الواقعة في أزمة المديونية لا بد لها من أن تقوم فعلاً بإصلاحات بنيوية رئيسية أكان صندوق النقد الدولي موجوداً أو غير موجود. فقد انحرف المسار التنموي في هذه الدول منذ سنوات عديدة، سواء من جهة السير على طريق الانكشاف والتبعية، كما ذكرنا سابقاً، مع ما يترتب على ذلك من تراكم الاختناقات في التنمية الصناعية والزراعية؛ أم من جهة عدم التمكن من استيعاب صدمة الانفجار السكاني والهجرة المريعة من الريف إلى المدينة، مع ما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية وتربوية وسياسية حادة، منها، بشكل خاص، تفشي البطالة في الجيل الشاب بما فيه الشرائح الجامعية المتعلمة.

فالسؤال المطروح، فعلاً، هو محتوى الاصلاح البنيوي وكيفية تطبيقه وليس ضرورة التعديل البنيوي أو عدم ضرورته، لأن الضرورة واضحة لا لبس فيها. أما الجواب على هذا السؤال الخطير فلا يمكن معالجته في هذا الإطار، بالشكل المفصل. لذا سنقوم بسرد الاتجاهات التي لا بد من أن يسير عليها أي اصلاح بنيوي في الدول التي تعاني الانكشاف والتبعية.

(أ) تقوية القدرات التقانية الذاتية، لا بد من أن تأخذ البلدان الافريقية والعربية ـ وهي الأكثر تأخراً في هذا الميدان من بين البلدان النامية ـ بعين الاعتبار الأساليب والاجراءات المعمول بها في اليابان والدول شرق الآسيوية الأخرى من أجل توطين التقانة وتطوير القدرة الذاتية في مجال التقنيات الصناعية، مع ما يترتب على ذلك من تغييرات في السياسات التعليمية في الوطن العربي، كما أوضحها مراراً د. انطوان زحلان في مؤلفاته ودراساته حول هذا الموضوع، وحول المعوقات التي تضعها الحكومات العربية نفسها أمام تطوير قدرات الشركات الصناعية وشركات المقاولات والاستشارات الهندسية العربية[٧].

(ب) التوجه نحو تشجيع إنشاء الصناعات والمؤسسات الانتاجية الصغيرة الحجم، والعمل من أجل تسهيل المعاملات الرسمية وايجاد مصادر التمويل المناسبة.

(ج) القيام بإصلاح ضريبي يتناول مصادر الإثراء الرئيسية في البلدان النامية وهي تكمن في زيادة أسعار العقارات في المدن وفي بعض المناطق الريفية، نظراً إلى تزايد الضغط السكاني. وغالباً ما تهرب حصيلة هذا الإثراء إلى الخارج بدلاً من أن توظف في مشاريع انتاجية تزيد من فرص العمل المحلية. ويبدو لنا أن هذا الإجراء الاصلاحي أهم بكثير من ادخال نظام الضريبة على القيمة المضافة (T.V.A.) الذي يوصي به صندوق النقد الدولي، نظراً إلى صعوبة تطبيقه في البلدان النامية وإلى تأثيراته السلبية في القطاع غير الرسمي.

---

(٧) انظر بشكل خاص: انطوان زحلان: العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، والعرب والعلم والتقانة، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(د) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين فوائد ايجابية على المدخرات المحلية، لكي تتمكن الدولة من جلب تلك المدخرات لسد عجز الخزينة ومكافحة الميول التضخمية مكافحة فعالة، بخاصة أن خدمة الدين الخارجي هي التي تحمّل موازنة الدولة أعباء متزايدة.

(هـ) القيام باجراءات مختلفة من أجل الحد من تزايد عدد السكان وهجرة الريفيين إلى المدن الرئيسية، مع ما يتطلب ذلك من سياسات لتطوير الصناعات الصغيرة الحجم في المناطق الريفية.

والحقيقة أن معظم حكومات الدول الواقعة في مشكلة المديونية لا تتمكن من رسم وتنفيذ سياسات تقشفية لا يقع عبؤها على عاتق الشرائح الاجتماعية الضعيفة من المجتمع. وفي معظم الأحيان تأتي تلك السياسات لتعفي شرائح المجتمع العليا من أية تضحية اقتصادية، فيقع عبء الاجراءات المتخذة من أجل التخفيف من عجز موازنة الدولة على الشرائح الوسطى أو الفقيرة من المجتمع. ينتج عن ذلك فقدان الاستقرار الاجتماعي والسياسي وهروب مزيد من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. وفي تقديرنا أن سياسات تحرير الاقتصاد المحلي من وطأة القطاع العام وهيمنته على الاقتصاد المحلي ليست المسؤولة عن هذا الاتجاه المذكور، بقدر عجز المسؤولين عن رسم وتنفيذ سياسات تأخذ بعين الاعتبار القدرات الانتاجية الكامنة في الشرائح المختلفة من المجتمع، وتشجع تطويرها بالأساليب المناسبة.

هذا، ولا بد من الاشارة إلى ضرورة زيادة التعاون بين البلدان النامية ذاتها، على مستويات مختلفة، من أجل الخروج من الأزمة الخانقة الحالية. وسنكتفي هنا بذكر مجالات التعاون التي لا بد من السير عليها:

(١) التشاور من أجل ايجاد صيغ مناسبة لإعادة جدولة الديون الخارجية، غير الصيغ المعمول بها حالياً في إطار نادبي باريس ولندن، التي برهنت عن فشلها. وهذا هو الاتجاه الذي تسلكه الادارة الأمريكية الجديدة نظراً إلى خطورة الوضع. فلا بد من أن تتشاور الدول الأكثر مديونية، وتقدم هي بدورها حلولاً مناسبة لا تسبب خسارات مالية ضخمة للمصارف الدولية. والحقيقة أن مثل هذه الحلول يكمن في جعل جزء من الديون ديوناً «أبدية» (Perpe-tual Debt)، فتدفع الدول المدينة الفوائد فقط، إلى أن تتمكن مستقبلياً من تسديد رأس مال الدين، أما الجزء الآخر فيجب اعادة جدولته على عدد أعوام كافية، حتى لاتفوق خدمة الدين الاجمالية نسبة معقولة من الايرادات الخارجية (بحدود ١٥ بالمائة أو ٢٠ بالمائة)(٨).

---

(٨) انظر في هذا الخصوص:

Georges Corm, «Consolidation Plans for the Debts of Developing Countries with Reimbursement of Creditors,»

المصارف العربية، السنة ٨، العدد ٨٧ (آذار/ مارس ١٩٨٨).

(٢) زيادة حركة التجارة ما بين البلدان النـامية ومنح التسليفات والصنـاعات المنـاسبة من أجل ذلك. في هذا المضمار لا بد من الإشارة إلى قدرات أسواق العالم الثالث في استيعاب كميات هائلة من المواد الأولية والمنتوجات الصناعية أو نصف المصنعة لو تـوافرت الامكـانات المالية، بينما امكانات التصدير إلى الدول الصنـاعية محدودة جداً. لـذلك، لا بـد من تطويـر أساليب تجارية ومالية مختلفة، ثنائية وثـلاثية وجماعية، لتشجيـع زيادة الحـركة التجـارية بـين البلدان النامية نفسها. إن الكثير من البلدان النامية التي حققت معـدلات نمو مـرتفعة، عـلى الـرغم من الأزمة الاقتصـادية العـالمية، هي تلك التي تمكنت من زيـادة التـدفقـات البشريـة والتجارية والمالية بينها وبين بلدان نامية أخرى (نذكـر هنا عـلى سبيل المثـال تركيـا وباكستـان وتايلاند).

(٣) العودة إلى الحوار بشكـل جدي مـع صندوق النقـد الـدولي والـدول الصناعيـة الرئيسية صاحبة النفـوذ الرئيسي فيـه، لإعادة النـظر في كيفية رسم بـرامج اصـلاح التعديـل البنيوي وتطبيقها. ومن أجل إقامة مثل هذا الحوار مجـدداً، وبشكل مفيد، لا بد من أن تـأتي البلدان النامية بنظرة متجددة إلى مشاكلها الـداخلية وطـرق معالجتهـا، فنظرة السبعينـات قد أظهرت مدى عجزها وقد تخطاهـا الزمن. لـذلك لا بـد من صياغـة نظرة جـديدة أخـرى في المحافل الدولية تأخذ بعين الاعتبار تجارب الثمانينات وتطوراتها، بكل تعقيداتها وتفاصيلها.

(٤) في الاتجاه نفسه، لا بد من أن تطالب الدول الناميـة التي تعاني السيـاسات المـالية والنقدية الأمريكية على مديونيتها الخـارجية، من أن يـطبق الحد الأدنى من الضغـوطات عـلى الولايات المتحدة لكي تعالج بجدية عجزها المزدوج في ميـزان المدفـوعات الجـارية وفي المـالية العامة. فهذان العجزان مصدر مهم من مصادر اللااستقرار في النـظام النقدي والمـالي الدولي الذي يعانيه الاقتصاد الدولي، وبالدرجة الأولى اقتصادات الدول النامية المدينة خارجياً.

خاتمة

تثير تطورات الاقتصاد العالمي، التي وصفناها في هذه الدراسة، تساؤلات عديدة وعلى رأسهـا مدى استمـرار الشعور بـوجود مصـير مشترك بـين ما يسمى البلدان النـامية. فـزيادة الاختلاف في أوضاع العـالم الثالث بـين منطقـة وأخرى، وداخـل كل بلد نـام، بين شرائـح المجتمع العليا والشرائح الوسطى والدنيـا ـ وهذا مـا تم في الأعوام العشرين المـاضية بشكـل متسارع ـ تجعلنا نتساءل عن مدى امكانية حصول تكاتف حقيقي مستقبلي بين البلدان النامية من أجل تحسين مواقعها في النظام الاقتصادي الدولي في القرن المقبـل. والحقيقة أن المـطلوب قد لا يكون تكاتفاً عـلى غرار مـا حصل بشكـل سطحي في السبعينـات من هذا القـرن، إنما وعي جديد بضرورة معالجة الاختلالات الداخلية معالجـة جديـة في الدول النـامية لكي يتم التصدي للتحديـات الخارجيـة بالحـد الأدنى من متانـة الاقتصاد المحـلي، وهذا مـا حصـل في الدول الآسيوية التي لم تقع في أزمة المديونية (مثل الصين والهند وكوريا وتايلاند...).

ويكـون المطلوب، كـذلك، واقعيـة اقتصاديـة جديـدة لكي يتم القضاء تـدريجياً عـلى

الانكشاف المفرط تجاه الاقتصاد العالمي. ومن أجل ذلك لا بد فعلاً من اجراء تعديلات جذرية في البلدان المعنية في السياسات الاقتصادية والمالية المحلية حسب الاتجاهات الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الدراسة، على أن يكون التعديل الهيكلي المنشود مؤدياً إلى تخفيف التبعية الخارجية وتركيز الاقتصاد على الذات، بإطلاق القدرات المحلية عن طريق تشجيع انشاء النشاطات الانتاجية صغيرة الحجم ورفع مستويات المعيشة داخل شرائح المجتمع قليلة الدخل.

أما في ما يخص الأقطار العربية فتجدر الإشارة إلى ما شهدته الساحة العربية في الأعوام الأخيرة من قيام تكتلات اقليمية على غرار مجلس التعاون الخليجي، ومؤخراً مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي. وإذا كان من السابق لأوانه تقويم هذه التجارب وتأثيرها في المسار الاقتصادي العربي، فإن الأهداف السياسية والاتجاهات الانغلاقية لهذه التكتلات لا يمكن اغفالها، بخاصة أنها قد تقف حائلاً أمام المزيد من التعاون الاقتصادي بين جميع الأقطار العربية. إن النمط التنموي في الأقطار العربية يتطلب، على كل حال، مراجعة جذرية بعد أن زالت موجة الازدهار النفطي وما ترتب عليها من تبذير اقتصادي ومالي. فالاختناق المالي أصاب العديد من الأقطار العربية في حين أن سرعة تزايد السكان لا تزال عالية جداً مسببة أزمة بطالة حادة. ويجب التذكير بالثروات العربية الفردية التي تكونت خلال حقبة الازدهار النفطي ونقلت معظمها إلى الخارج، حيث تم توظيفها في الأسواق المالية والعقارية في الدول الصناعية. كل هذه العوامل السلبية تتطلب من الأقطار العربية مزيداً من الجهود والحلول والأساليب التنموية الجديدة، من أجل التغلب على صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي ستجابهها في الأعوام المقبلة. وقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد المسالك التنموية التي لا بد من السير عليها للتخفيف من حدة الأزمات والاختناقات وحالة التبعية والانكشاف التي تعانيها الاقتصادات العربية، على غرار الوضع في أمريكا اللاتينية وافريقيا.

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي العالمي والعالم الثالث إشكالية موقع الاقتصاد العربي

فتح الله ولعلو (*)

مقدمة

إذا كانت عالمية الحياة الاقتصادية وضعاً عادياً يفرض نفسه اليوم فذلك ناتج من التطور التاريخي الذي عرفه نمط الانتاج الرأسمالي منذ بزوغه في مولده الأوروبي إلى انتشاره عبر المد الامبريالي والتقدم الاقتصادي الهائل الذي حصل في النصف الثاني من القرن العشرين.

وعلاقة العالم الثالث بالنظام الاقتصادي العالمي هي علاقة الثنائية التقدم/ التخلف التي تنامت عبر هذا المسار التاريخي. إن التمحيص في موقع المنطقة العربية ـ وهي جزء من العالم الثالث ـ في المراحل الأولى للنظام الاقتصادي يرجع بنا إلى القرن الخامس عشر الذي يصادف بداية تقهقر التشكيلات الاجتماعية العربية في الوقت ذاته الذي وثبت به أوروبا نحو التقدم مما جعل الوطن العربي يكون بنية قابلة لاستقبال التغلغل الامبريالي. ولقد مرّ هذا الأخير بعدة مراحل من اللقاء الأول بين الكيان العربي والحضارة الغربية بمناسبة دخول بونابرت إلى مصر عام ١٧٩٨، إلى الهجوم الاستعماري على المغرب العربي عبر الجزائر عام ١٨٣٠، إلى حفر قناة السويس في نهاية القرن التاسع عشر، إلى انتشار التغلغل الاستعماري في كل المناطق العربية في بداية القرن العشرين، إلى تحكم الشركات العالمية في الموارد النفطية في المنطقة. ولكن الذي يهمنا في هذه المداخلة هو متابعة تطور النظام الاقتصادي العالمي وموضع العالم الثالث والمنطقة العربية ضمن ذلك بعد أن أصبح الاقتصاد العالمي معطى أساسياً وحاسماً له منطقه وبعده الخاص وله قدرة التحكم في الاقتصادات الوطنية.

ومنذ الستينات إلى اليوم مرت العلاقة بين الثنائية التقدم/ التخلف في فترات اتسمت بتكريس اللاتكافؤ إلى محاولات التمرد على هذا الأخير في كلّيته، إلى تصاعد حدة الأزمة

(*) أستاذ اقتصاد وعضو مجلس نواب في المغرب

ومعالجتها بأدوات التقويم، إلى التحولات النوعية والهيكلية التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي انطلاقاً من امكاناته وتناقضاته. تسعى هذه الدراسة إلى تتبع هذه الاشكاليات وموضع الاقتصاديات العربية داخلها.

أولاً: اتساع اللاتكافؤ في الاقتصاد العالمي عبر فترات التوسع (١٩٤٥ ـ ١٩٧٣)

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي توسعاً مستمراً طيلة حوالى ثلاثين سنة اتسمت بترسيخ النمو في البلدان المتقدمة وتحكم حكوماتها في ضبط ومعالجة الاختلالات فيما انحدرت القوة الشرائية لبلدان العالم الثالث في الوقت ذاته الذي حصل العديد منها على استقلاله السياسي وذلك بسبب تقلص أسعار المواد الأولية مما ساهم في تأكيد ظاهرة (التبادل اللامتكافىء)[1] التي أصبحت مرجعاً لكل الدراسات المنصبّة على قضايا التنمية وتطوير النظام الاقتصادي العالمي.

١ ـ سنوات النمو في البلاد المتطورة والسير نحو عالمية التصرفات الاقتصادية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، انطلقت اقتصاديات الشمال في مسار إنمائي استند منذ البداية إلى عامل تشييد البنى الإنتاجية المنهارة في أوروبا واليابان بفعل المواجهة الحربية، وبتوجيه من الولايات المتحدة المزودة بفوائض سلعية ومالية وباستعمال لأدوات مؤسسية متعددة (مشروع مارشال، اتفاقيات بريتون وودز، اتفاقية الغات). وأدى ذلك إلى استرجاع أوروبا الغربية واليابان لمناعة نسيجها الصناعي فأصبحتا قادرتين على المساهمة إلى جانب الولايات المتحدة في التأثير في متغيرات الاقتصاد العالمي.

وهكذا أخذت ظاهرة التوسع بعداً بنيوياً تجلى في الارتفاع المطّرد والمستمر لمعدل الزيادة في الناتج الداخلي الإجمالي، في حين استطاعت الاقتصاديات المتطورة الحفاظ على مستوى متواضع للتضخم بفعل وجود طاقات انتاج غير مستعملة وإمكان الحصول من العالم الثالث على مواد أولية بأسعار رخيصة في مجال المعادن والطاقة، في حين عرفت الانتاجية تصاعداً جلياً بفضل التطور التقاني والعلمي، وتحسين أساليب تنظيم العمل.

إن ظاهرة النمو المادي تولّد منها ارتفاع للأرباح ومعدل التراكم، وساعدت على الزيادة في رفع الأجور ومجال النفقات الاجتماعية، وتقوية مواقع النقابات العمالية، وتوسيع فضاء الطبقات الوسطى التي أصبحت المحرك الأساسي للسوق الداخلية وقاعدة ترسيخ الأنظمة الاجتماعية والسياسية في البلدان الرأسمالية المتطورة. واستطاعت الأجهزة الحكومية أن تتحكم

---

(١) Arghiri Emmanuel, *L'Echange inégal: Essai sur les antagonismes dans les rapports économiques internationaux* (Paris: Maspero, 1969).

في المتغيرات الاقتصادية الظرفية عن طريق استعمال أدوات السياسة النقدية والطلب وربط برامج التراكم بنموذج التخطيط الموجّه.

ولقد أدت نهاية تشييد البنى الاقتصادية في أوروبا واليابان إلى ادخال تغييرات في مسار نظام النقد الدولي وتجاوز بعض المقتضيات المتولدة من اتفاقيات بريتون وودز ومن الظروف التي سمحت بالتحكم المطلق للدولار، ذلك أن تقوية نسيجها الانتاجي ساعدها على اكتساب مواقع مهمة في التجارة الخارجية مما ساهم في إعلاء قيمة عملاتها التي أصبحت تؤدي دور العملات الاحتياطية إلى جانب الدولار[٢].

لقد كان من نتائج ترسيخ مسار النمو في البلدان المتطورة، حتى نهاية الستينات، توسيع الأبعاد الجغرافية للأنشطة الاقتصادية عن طريق ارتفاع معدل نمو التجارة الخارجية - وهذا من أهداف المعاهدات الدولية التي تلت نهاية الحرب - بحيث أصبحت الأسواق الخارجية عاملاً للزيادة في الطلب إلى جانب الأسواق الداخلية، خصوصاً بعد أن تأكد تأثير العوامل الثلاثة التالية:

أ - طفرة الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر حاسم في توجيه التصرفات الاقتصادية نحو الطابع العالمي، وكمحرك لتحولات الأموال من خلال عمليات استثمارية عابرة للقارات وتدويل رأس المال عبر العالم[٣].

ب - تحوير المبادلات التجارية من القيود الكمية والحصصية عبر مسلسل تخفيض الحواجز الضريبية تطبيقاً لمقتضيات (الغات) ومن خلال اتفاقيات تجارية دولية (دورات كينيدي وطوكيو. . . الخ).

ج - ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية في اتجاه يروم إلى تجاوز الصراع التقليدي بين فرنسا والمانيا وإحداث سوق أوروبية موحدة عن طريق ازالة الحواجز الجمركية، وإقرار سياسة مشتركة ذات بعد بنيوي في المجالات الزراعية والتنظيمية، والسعي نحو تكوين اقتصاد متكامل قادر على مواجهة التأثيرات الاستراتيجية والاقتصادية للقوتين العظميين ويساعد البلدان الأوروبية على تخطي مرحلة ما بعد الاستعمار، أي تحويل مصدر النمو الذي كان يستند إلى استغلال المواد الأولية للمستعمرات لكي ينطلق من الامكانات الانتاجية والتسويقية والتقانية المتولدة عن العمل الوحدوي الأوروبي[٤].

ولقد تزامن التوسع الاقتصادي للاقتصادات المركزية مع نهاية مرحلة التغلغل الكولونيالي المباشر وحصول العديد من بلدان العالم الثالث على الاستقلال.

---

(٢) يتعلق الأمر أساساً بالمارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني. انظر: فتح الله ولعلو، **مسار الشمال والجنوب: مقاربة عالمية وجهوية** (طنجة، المغرب: أكاديمية المملكة المغربية، ١٩٨٨).

(٣) P. Doker, ***L'Internationalisation du capital*** (Paris: Presses universitaires de France, 1975).

(٤) فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢).

٢ - توسع التخلف ووضع نماذج التنمية في العالم الثالث

لما أخذت بلدان العالم الثالث تسعى إلى بناء أسس سيادتها وجدت نفسها سجينة اندماج حركيتها الاقتصادية والسوق العالمية. ولقد تجلى أن النموذج المهيأ لتستند إليه سياسة التنمية ينبع داخله من التحاليل الغالبة حول طبيعة التخلف من طرف المنظرين الذين اعتبروه مطابقاً لوضع التأخر والجمود بالرجوع إلى تطور التشكيلات الصناعية الرأسمالية. وهكذا اعتبرت أدبيات التخلف أن تجاوز التخلف يقتضي الزيادة في معدل الادخار وتكوين طبقة بورجوازية قادرة على تحمل مسؤولية الزيادة في مجال التراكم وتوسيع القطاع الخاص والسعي في سبيل نقل الأموال الأجنبية كعامل تعويض لضآلة الادخار المحلي. ودافعت الدراسات الأخرى عن ضرورة تحديث القطاعات «التقليدية» لتجاوز الازدواجية المجمدة. واعتبر منظرون آخرون أن الانطلاقة التنموية تقتضي القيام بدفعات استثمارية ذات تأثير إشعاعي على المحيط الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي، فيما ذهب آخرون إلى ابراز منافع البرامج الاستثمارية المعتمدة على استخدام اليد العاملة واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة بوفرة[٥]. وفي هذا الإطار، اندرجت البرامج الأولية التي مولها البنك الدولي في الهند وأمريكا اللاتينية التي كانت تعطي الأولوية لتشييد البنى التجهيزية التحتية في الطرق والموانىء والسدود والطاقة والرأي كأدوات تحضيرية للمشاريع الانتاجية وتشجيعية للاستثمار الخاص[٦].

وبشكل موازٍ سعت عواصم العالم المتقدم إلى نسج علاقات جديدة مع مستعمراتها السابقة، وقد نفذت سياستها هذه عبر إجراءات «التعاون»[٧] عن طريق الإمدادات المالية والتطويرية والتقنية. وانتقل هذا الأسلوب الجديد من إطاره الثنائي التقليدي إلى إطار متعدد الأطراف يتطابق مع التحولات الاندماجية التي عرفتها البلدان المتطورة. فعرضت المجموعة الاقتصادية الأوروبية علاقات ارتباط مع البلدان الافريقية (اتفاقية ياوندي ثم لومي)، وعلاقات شراكة مع أقطار جنوب المتوسط، وهي علاقات كانت في البداية ذات طابع تجاري محض قبل أن تضم مقتضيات التعاون المالي والتقني في اطار أكثر شمولية.

لقد اتسمت اقتصاديات الجنوب طوال سنوات توسع النظام الاقتصادي العالمي (١٩٤٥ - ١٩٧٠) بتواضع وتأثر النمو مما زاد في الفجوة إزاء الشمال، فيما عرف النمو الديمغرافي ارتفاعاً لم يكن له مثيل من قبل مما زاد في عمق الفقر غذاءً وصحةً وتعليماً وسكناً وتشغيلاً، وارتبط تواضع معدل النمو الاقتصادي بانحدار أسعار المواد الأولية وتفاقم العجز

---

(٥) ليس من الضروري الرجوع إلى كل الأدبيات والتوجهات التي انتشرت في مجال قضايا التنمية خلال الستينات.

(٦) David Moran, «Vingt cinq ans de développement économique,» *Finance et développement,* no. 69 (1985).

(٧) Fathallah Oualalou: *L'Assisstance étrangère face au développement économique du Maroc* (Casablanca: Edtitions maghrébines, 1969), et *Le Tiers-monde et la troisième phase de dominaion* (Casablanca: Editions maghrébines, 1972).

التجاري في العالم الثالث بفعل تزايد تكاليف الواردات. كل ذلك ساهم في تقليص المواد وتدني الطموحات الاستثمارية واعتمادها في آخر الأمر على إمدادات القروض الخارجية. وهكذا بقيت البنى الانتاجية تتسم بالهشاشة وبقيت الحركة الاقتصادية تعتمد على القطاعات الأولية المعدنية والفلاحية المرتبطة بشكل عضوي بالتصدير.

على أنه من الضروري أن نشير إلى بعض التحولات التصنيعية التي اهتم بها عدد محدود من بلدان القارات الثلاث خلال الستينات. ويتعلق الأمر ببعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك التي وسعت نسيجها الصناعي استناداً إلى امكانية السوق الداخلية وإلى الإرث الذي جاءها من تجربة استراتيجية إحلال الواردات التي دشنتها قبل الحرب العالمية الثانية وفي إطار تدخل رأس مال الشمال الأمريكي سواء عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات أو عن طريق القروض الموجهة لمصارف التنمية. كما يتعلق الأمر ببعض بلدان جنوب شرق آسيا وبخاصة كوريا الجنوبية التي استفادت من ظروف جيو - سياسية معينة ومن وفرة اليد العاملة المتاحة لتدفع بإقامة مركب صناعي موجه أساساً للتصدير.

كان من الطبيعي أن يبرز داخل العالم الثالث توجه تمرّدي على النظام الاقتصادي السائد عالمياً. وفي هذا الإطار اندرج بعض اللقاءات والمبادرات التحررية في العالم الثالث كمحاولة تأميم النفط من طرف مصدق في ايران (١٩٥٣) واجتماع مؤتمر باوندنغ (١٩٥٥) الذي وضع شعارات ثلاثة: تصفية الاستعمار، والحياد الايجابي، والتنمية الاقتصادية. وجاءت بعد ذلك عملية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لتصبح رمزاً مرجعياً للتمرد على العلاقات الكولونيالية. وعرف مد حركة عدم الانحياز تقدماً ملحوظاً على الصعيد الأفريقي بعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٦١، وعلى صعيد القارتين الأسيوية والافريقية إثر اجتماع قمة بلغراد عام ١٩٦٢، وكلها محطات ذات اعتبار تدعو إلى ضرورة ادخال تغييرات في النظام الاقتصادي العالمي.

وانعكس التوجه المنازع لقواعد هذه الأخيرة على المجال الدراسي والتنظيري حيث فرضت الاجتهادات العلمية ذات التوجه العالمثالثي مبرزة الارتباط العضوي بين التخلف والامبريالية من خلال عدة محاور: تدهور معدلات التبادل (بريبش)، تنوع مظاهر التبعية (كردوسو، فورتادو)، تشوه البنى الانتاجية بفعل الاندماج في السوق العالمية (شارل بتلهيم)، تحكم المركز في الضواحي (سمير أمين)، هيمنة التبادل اللامتكافىء (امانويل)...

وخلصت هذه الدراسات إلى ضرورة اتباع استراتيجيات اقتصادية مستقلة تسعى إلى الحد من تأثير السوق الخارجية، بل أحياناً إلى احداث القطيعة عنه. وأشار بعضها إلى امكانية الاستفادة من النموذج السوفياتي الذي أعطى الأولوية للصناعة الثقيلة وربط التنمية بالتطور المادي للقوة الانتاجية، فيما اعتبر آخرون أن النموذج الصيني هو الأكثر مواءمة من معطيات التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث باعتباره يقول بالتداخل بين الفلاحة والصناعة ويعتبر أن التطور رهن بالتحولات الثقافية والسياسية وليس بالتقدم الاقتصادي المادّي وحده.

٣ ـ موقع الوطن العربي في مسلسل عالمية النظام الاقتصادي واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب

ما من شك أن الموقع الجغرافي للوطن العربي على الشاطئين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط جعله يحتل مكانة محورية في تطور العلاقات بين الشمال والجنوب. الشيء الذي تجلى في المعطيات الأربعة التالية:

أ ـ أدى اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية على أثر الهجوم الامبريالي إلى توجيه حركية التراكم داخلها في خدمة الانتاج الكولونيالي عبر الاستثمارات في مجال التجهيز التحتي (الطرق والموانىء)، بقصد إيصال منتوجاتها المعدنية والزراعية إلى أسواق المتروبولات. فتولد من ذلك انتشار اقتصادي مركنتيلي يستند إلى تصدير المواد الأولية (القطن في مصر، والخمور والمزروعات في المغرب العربي) وإلى بروز طبقة برجوازية كولونيالية في المغرب أو كمبردورية في المشرق تسعى إلى تقوية مركزها من خلال تثبيت ذيلية النشاط الاقتصادي ومصادر التحكم المتروبولي. وكان من الطبيعي أن يبرز من حين إلى آخر مد وطني ذو طموحات استقلالية يسعى من الناحية الاقتصادية إلى الدعوة إلى القيام بنهضة صناعية وطنية خاصة بمصر. ولكن تأثير الحضور الامبريالي والصراعات الاجتماعية الداخلية التي كان يعكسها أدى في أغلب الأحيان إلى فشل المحاولات التحررية والوطنية حتى الخمسينات.

ب ـ اتخذ الوطن العربي موقعاً متميزاً في تطور النظام الاقتصادي العالمي بعد اكتشاف الموارد النفطية في البلدان المحيطة بالخليج، مما دفع الدول الأوروبية إلى توجيه اهتماماتها ما بين الحربين وخلال الأربعينات إلى المنطقة العربية. وجاء تأسيس الكارتل العالمي للنفط ليوجد استراتيجيات الشركات الكبرى، وليخضع الانتاج النفطي حول الخليج العربي لقواعد سعرية وجبائية ترسخ التوجه اللامتكافىء. بحيث أصبح النفط العربي يصدر إلى البلدان الأوروبية بأثمان بخسة ويساهم في دعم تطور اقتصادها في الوقت الذي عمل فيه التقدم التقاني على إحلال النفط مكان الفحم في عملية الانتاج بحيث ارتبط مسار الآليات الانتاجية باستعمال النفط مما أدى على سبيل المثال إلى التقدم الكبير الذي عرفه قطاع السيارات وتأثير ذلك في مجال النقل.

ج ـ كما أخذ موقع الوطن العربي في الصراعات المرتبطة بالنظام الاقتصادي العالمي بعداً خصوصياً بعد احتلال الأراضي الفلسطينية وتأسيس دولة اسرائيل بمساندة من القوى العظمى. وتجلى ذلك في أن انهزام الجيوش العربية سنة ١٩٤٨ هو بالأساس انهزام للنموذج السياسي والاجتماعي القائم في البلدان العربية في المشرق باعتباره متواطئاً مع المصالح الامبريالية. وهكذا ارتبطت بشكل عضوي النضالات الوطنية الهادفة إلى مناهضة الوجود الصهيوني بشكل المبادرات التي تسعى إلى التحكم في الموارد الاقتصادية وتقليص مجال التبعية وبناء قواعد تنمية مستقلة. ولقد أخذ هذا الارتباط العضوي بعداً كبيراً في ظل التوجه الناصري بصفة خاصة.

د ـ لا شـك في أن البلدان العربيـة أصبحت منذ أواسط الخمسينـات وإلى غايـة أوائل السبعينـات محوراً أسـاسياً لمنـازعة النـظام الاقتصادي العـالمي، من خلال مشـاركتها في كـل مبادرات العالم الثالث بل في قيادتها. ولقد تجلى ذلـك في الدور العـربي داخل مؤتمـر بانـدونغ وتـأميم قناة السـويس على أثـر رفض البنك الـدولي تمويـل مشروع السد العـالي عام ١٩٥٦ وانفكاك حلف بغداد عـام ١٩٥٨ وتقدم التيـار الوطني في المغـرب العربي في خضم حصـول أطرافه على الاستقلال مما أدى إلى صدور ميثاق الدار البيضاء الافريقي عام ١٩٦٠.

وارتبط الاتجاه المنازع للقوى الاستعمارية في الوطن العربي بتقدم الـوعي الوحـدوي من جهة ومحاولة إقرار سياسات اقتصادية تهـدف إلى تأميم المـرافق الأساسيـة وإقرار نمـوذج وطني يعطي للقطاع العام موقعاً استراتيجياً ويسعى إلى الدفع بإصلاحات زراعيـة وإلى بناء قـواعد تصنيع وطني متكامل كما حاولت ذلك مصر في الستينات والجزائر فيما بعد.

ولكن نمـوذج التنمية الـوطني لم ينجح في تثبيت أسسـه لاعتبارات ثـلاثة: **أولهـا** فشـل مشروعه الوحدوي نظراً إلى تغلب الإطار القطري مما فرض في آخر الأمر على الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية بأن تبقى منغلقة على نفسهـا في إطار قـطري محدود الأبعـاد. **وثانيهـا** عدم حرصه على الاشراك الديمقراطي للشعوب مما أفقده المنـاعة السيـاسية والمصـداقية الضروريـة وساهم في آخر الأمر في اندثاره. **وثالثها** الضربات المـوجهة إليـه من طرف الكيـان الصهيوني والقوى الامبريالية المساندة له.

وهكذا دخل الوطن العربي مرحلة جزر خطيرة تجسّدت بخاصة في الانهزام العسكـري سنة ١٩٦٧ الذي أدى إلى نكسة كبيرة مست كـل المجالات السيـاسية والاجتـماعية والثقـافية وأدت إلى تراجع الطموحات التحررية التنموية.

٤ ـ تصدعات النظام الاقتصادي العالمي في أواخر الستينات

كان من نتائج تراكم مظاهر التوسع الاقتصادي في الشمال ومظاهر الافقار والتهميش في الجنوب أن تكرست التناقضات داخل المركب الاقتصـادي العالمي فتـوالت هزات نـظام النقد الدولي بفعل تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وتقلص احتياطيات الولايات المتحدة من الـذهب وتنقل الارودولارات ممـا ساهم في تغـذية التضخم بينـما قـوي مـوقـع الاقتصـادات الأوروبية واليابانية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. وكان على الولايات المتحدة أن تـواجه تحـدياً كبيراً من خلال استمرار حرب فيتنام وما نتج منها من تكاليف بشرية ومـادية ومعنـوية هـزت المجتمع الأمريكي في أعماقه.

وأدى تراكم التوسع في الاقتصاديـات الرأسـمالية المتـطورة إلى طفرة مـد ثقافي وسيـاسي يرفض الطابع المادي الغالب على هذا التوسع ويدعو إلى مجتمع مغاير يـطلق العنان للفـردانية ويعـطي الاهتمام الأول لمجال الابداع الفكري ويـواجـه كـل الاختنـاقـات المكبِّلة للطاقـات الابتكارية سواء من موقع تنظيمي أو من موقع التسيير الاقتصادي، باعتبار أن نمـوذج الانتاج

والاستهلاك الذي أفرزته سنوات التوسع استعظم النمو الكمي والمادي على حساب الرغبات الكيفية ذات البعد الثقافي(٨). ولقد انعكس هذا التوجه في الموجات التمردية التي انتشرت وسط الشباب وداخل الجامعات الأمريكية والأوروبية وفي أحداث أيار/ مايو عام ١٩٦٨ وتمخضت عنها تحولات بنيوية عميقة كان لها الأثر الكبير في المجتمعات المتطورة وفي المفاهيم والقيم.

وإذا كان ميلاد نمط الانتاج الاشتراكي وانتشاره أدى إلى أول قطيعة في النظام الاقتصادي العالمي وإلى ترسيخ قواعد نموذج انمائي جديد استلهم مرجعه من التجربة السوفياتية، فإن أواخر الستينات عرفت كذلك محاولات تمردية على هذا النموذج باعتباره انحرافاً نحو تكريس البيروقراطية على حساب الخيار الديمقراطي. وتجلى ذلك في محاولة التحول السياسي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ التي عبرت عن منازعتها للنموذج السوفياتي في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير يواجه تحدياً آخر من خلال الثورة الثقافية في الصين الشعبية التي كانت ترى أن التقدم الاشتراكي لا يمكن أن يستند إلى تغيير علاقات الانتاج والتطور المادي والتقني بل يفترض كذلك رجات وانقلابات ثقافية وذهنية تمس المؤسسات والتنظيمات.

وبشكل موازٍ لانتشار المد المنازع في سير أنماط الانتاج السائد طلعت على العالم تحاليل جديدة تتعلق بآفاق المستقبل يطبعها التشاؤم إلى حد كبير وتجلى ذلك بصفة خاصة في نشر أعمال (نادي روما) التي كانت تدعو إلى التنمية الصفر (توقف النمو)(٩) معتبرة أن استمرار متابعة الوتيرة المرتفعة للانتاج الصناعي سيؤدي إلى انهيار عالمي لأن ذلك يساهم في تلوث الطبيعة وإفقارها واندثار الموارد الطبيعية في حين أن التزايد الديمغرافي الهائل قد يؤدي إلى أوضاع مخيفة في مجال الحاجات الغذائية.

وكان من الطبيعي أن ترتبط التيارات المنازعة لأسس وأشكال النمو في البلدان الرأسمالية في العديد من مقولاتها بمواقف العالم الثالث المنتقدة لأسس النظام الاقتصادي العالمي.

ثانياً: النظام الاقتصادي العالمي والأزمة (١٩٧٠ - ١٩٨٣)

منذ بداية السبعينات وإلى غاية أواسط الثمانينات والاقتصاد العالمي يواجه أزمة كبرى تجلت في انحدار معدل النمو وشيوع البطالة في البلدان المتطورة وتساكنهما مع التضخم، الشيء الذي جعل أزمة السبعينات تختلف في سماتها عن الأزمة التقليدية كما عرفتها الرأسمالية قبل الحرب العالمية.

وإذا كان الاتجاه الليبرالي قد اعتبر هذه الأزمة ذات طابع ظرفي وأن أسبابها ترجع إلى

---

(٨) عبرت كتابات الفيلسوف ماركوز بخاصة في: **الانسان ذو البعد الواحد**، عن هذا الاتجاه الذي كان له إشعاع في أواخر الستينات.

(٩) Club de Rome, *Halte à la croissance*.

ارتفاع سعر النفط وتزايد الطلب واتساع تدخل الدولة في المجال الاجتماعي، فإن التحليل الموضوعي يدل على أنها ذات طابع بنيوي ترتبط أساساً بتآكل بعض الدورات الانتاجية في مجال الطاقة والتقانة وعدم مواكبتها لمسار عالمية التصرفات الاقتصادية وللتناقضات التقليدية للرأسمالية سواء داخل مواقعها الأساسية (العمل ورأس المال) أو عبر النظام الاقتصادي العالمي (المزاحمات بين أمريكا واليابان وأوروبا وبين الدول المتطورة والعالم الثالث).

١ ـ اختلالات نظام النقد الدولي وانتشار الكساد التضخمي

لقد بيّنا كيف أفرز تراكم النمو المادي منذ الحرب إلى بداية السبعينات اضطرابات في المركب الانتاجي للبلدان الصناعية المتطورة. فكان عليها أن تعالج قضايا مختلفة ومتداخلة انطلاقاً من تصاعد التضخم والبطالة إلى مواجهة ضغوط المضاربات النقدية.

في هذا الإطار اتخذ الرئيس نيكسون مبادرة نقدية لم تكن منتظرة بقراره وقف استبدالية الدولار بالذهب وتخفيض قيمة العملة الامريكية (آب/ اغسطس ١٩٧١) وأدى هذا القرار إلى تغيير جذري في أسس نظام النقد الدولي ودخوله مرحلة جديدة تتميز بتعويم الصرف في سبيل التقليص من تأثير ضغوط المضاربات والتكيف مع الأوضاع الجديدة التي نتجت من تراكم الأموال في المجمعات المصرفية بعد الارتفاعات الأولى لأسعار النفط.

وتجلت ضرورة إدخال تغييرات في أشكال الانتاج في البلاد المتطورة من خلال إعادة هيكلة الصناعات التقليدية في مجال الحديد والصلب والنسيج والسيارات وتشييد السفن عن طريق إدخال تقانة جديدة والتكيف مع مقتضيات تشدد المزاحمة بين الاقتصادات الأمريكية واليابانية والأوروبية. وارتبطت اعادة تمحور الانتاج الصناعي بميل إلى ترحيل جغرافي لبعض الصناعات نحو العالم الثالث خصوصاً تلك التي تستعمل اليد العاملة بكثافة والتي تحول المواد الأولية المتاحة إلى مواد وسيطة أو تلك التي لها عواقب تلوثية مرتفعة، كل ذلك يهدف إلى التغلب على المشاكل الناتجة من ارتفاع كلفة العمل والاكتظاظ الكمي والكيفي للمجال البيئي ومواجهة انخفاض القوة الشرائية لبلدان العالم الثالث بسبب جمود مواد مبيعاتها من المواد الأولية.

لقد كان من المفروض أن يساهم هذا التوجه في تحريك توزيع العمل الدولي والنظام الاقتصادي العالمي بشكل يسمح بإعادة تموضع الأنشطة الصناعية جزئياً خارج مراكزها التقليدية ويجعل من العنصر التقاني أداة للهيمنة من طرفها على اقتصاديات الجنوب، بعد أن كان عنصر الحضور الاستعماري هو الضامن لهذا التحكم في مرحلة أولى وعنصر التبعية التجارية والمالية هو الضامن له في مرحلة ثانية. وهذا ما جعلنا نفترض في دراسات سابقة بدخول العلاقات بين الشمال والجنوب إلى (مرحلة ثالثة للهيمنة) أو مرحلة التقنوكولونيالية[١٠].

(١٠) Fathallah Oualalou: «Technocolonialisme,» *Mondem Développement* (Paris), (1978), et *Propos d'économie marocaine* (Rabat: SMER, 1980).

لم تَسِر الأمور على هذا المنوال ولم ينفذ هذا النموذج بالشكل المنتظر، بل عرف توزيع العمل الدولي تراجعاً جزئياً خلال السبعينات على الرغم من طفرة شعار (النظام الاقتصادي العالمي الجديد). حيث فرض مفعول الأزمة وانتشار البطالة على البلدان الرأسمالية المتطورة نهج سياسة حمائية معاكسة لكل مد تصنيعي في العالم الثالث.

ومما لا شك فيه أن مفعول الرجتين النفطيتين (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩) ساهم في تصعيد عوامل اضطراب الاقتصاد العالمي. فارتفاع سعر النفط أدى إلى اختلال الميزان التجاري للعديد من البلدان المتطورة والمستوردة لهذه المادة خصوصاً الأوروبية منها. غير أن هذه الضائقة النفطية دفعت البلدان العربية لوضع سياسة جديدة بعد تأسيس الوكالة الدولية للطاقة لتنسيق مواقف البلدان الصناعية في مواجهتها لمنظمة البلدان المصدرة للنفط وتشجيع استعمال مصادر طاقة بديلة. كل ذلك ساهم في إحداث ظروف ملائمة لتخفيض سعر النفط وتقليص موقعه.

٢ ـ الرجات النفطية وحركية توزيع العمل الدولي

بعد عشر سنوات من تأسيسها، تمكنت منظمة الأوبيك في اجتماع لها عقد في كاراكاس عام ١٩٧٠ من تحديد مطالب البلدان المنتجة فيما يخص الأسعار والنظام الضريبي وعلاقاتها مع شركات الكارتل. وجاء خضوع هذه الأخيرة الاضطراري لهذه المطالب في اتفاقيات طرابلس وطهران وجنيف سنة ١٩٧١، ليدشن مرحلة جديدة في علاقات الشمال والجنوب[11]. وجاء تسلق سعر النفط بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣، ليكرس هذا الاتجاه، وإذا كان هذا الحدث يعكس تحسناً في الموقع التفاوضي للبلدان المصدرة للنفط فإنه يفرز في الواقع تداخل والتقاء عامل اقتصادي وعامل سياسي في الوقت ذاته.

يتعلق العامل الأول بتوسيع الفجوة بين الطلب والعرض بفعل تزايد استيراد النفط من طرف البلدان المتقدمة نظراً إلى تواضع سعره وتحكم شركات الكارتل في شروط تسويقه واستغلاله، في حين أن مستوى العرض أصبح غير كاف بل تقلص سنة ١٩٦٧ و١٩٧٣ بعد انغلاق قناة السويس وتوقيف الأنبوب النفطي عبر سوريا على أثر المواجهات العربية ـ الاسرائيلية.

ويرتبط العامل الثاني بنتائج حرب تشرين الأول/ اكتوبر التي مكنت البلدان العربية من الحصول على مكاسب استراتيجية ومعنوية كانت في أمس الحاجة إليها. وهذا ما سمح للبلدان العربية المصدرة للنفط باتخاذ مبادرات أدت إلى رفع سعر مبيعاتها وفرض الحظر على البلدان المساندة بجلاء للأطروحة الاسرائيلية (هولندا) فيما أقدم العديد من الأقطار المصدرة للنفط وفي حدود متفاوتة على تأميم شركات الاستغلال والتحكم في العمليات التسويقية.

(١١) Oualalou, *Le Tiers-monde et la troisième phase de domination.*

هذه الظروف السياسية والاقتصادية هي التي سمحت لمنظمة الأوبيك بأن تصبح أداة فعالة في تنسيق مواقف الدول الأعضاء وتحسين مواقعها التفاوضية إزاء البلدان المستوردة للنفط وشركات الكارتل مما ساعدها على الرفع من سعر المبيع وإدخال تغييرات ايجابية في المجال الضريبي.

لقد تلى تسلق سعر النفط في النصف الأول من السبعينات ارتفاع أسعار المواد الأولية سواء منها الغذائية والمصدرة أساساً من الشمال، أو المعدنية التي تنتجها بلدان الجنوب. وإذا كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية مثل الحبوب واللحوم والزيوت قد جعل البلدان المتطورة تميل إلى استعمال (السلاح الغذائي)[12] لمعاكسة (السلاح الطاقي) وللتحكم في أداة جديدة من أدوات التحكم في الاقتصاد العالمي فإن ارتفاع سعر النفط أدى إلى تغيير في بنى ميزان المدفوعات لصالح البلدان المصدرة للنفط على حساب البلدان المستهلكة له. غير أن ضعف القدرة الاستيعابية للموارد المالية لبلدان الخليج آل بها إلى توظيف فوائضها في المؤسسات المالية مما جعل (البترودولارات) مصدراً هاماً للتمويلات الخارجية ووسيلة لتقليص عجز ميزان المدفوعات للعديد من البلدان النامية عبر القروض الموجهة لها ولتمويل الصادرات الصناعية للبلدان المتطورة.

لقد عرفت حركية توزيع العمل الدولي في البداية مداً أمامياً من خلال الميل نحو تحويل بعض الأنشطة الصناعية من البلدان المتطورة إلى بعض البلدان النامية وارتفاع موارد البلدان النفطية. وعرفت في الوقت ذاته مداً تراجعياً بسبب انتشار مظاهر الكساد الاقتصادي في البلدان المتطورة مما دفعها إلى نهج سياسة حمائية معاكسة لصادرات العالم الثالث سواء المواد الأولية أو المصنعة.

إن تداخل المدّين الامامي والتراجعي أفرز تمايزات داخل العالم الثالث تمثلت في اختلاف مستوى اندماج الاقتصاديات النامية في السوق العالمية اعتباراً لمفعول عوامل ثلاثة:

أ ـ عامل ذو طبيعة سوسيو ـ سياسية يعكس علاقة المجتمع بالدول بالنظر إلى الشكل الذي طبع هذه الأخيرة، مما سمح بظهور عدة نماذج سياسية في العالم الثالث لها مواقف متباينة إزاء مركز التحكم والسوق العالمي.

ب ـ عامل جيو ـ ديمغرافي يرتبط بأهمية الأبعاد الجغرافية والاقتصادية وعلاقاتها بالحجم السكاني، وهو يدل من خلال المعدل بين هذه الأبعاد، على أهمية الطلب الخارجي ومدى قدرة الكيان الاقتصادي المحلي على استيعاب الموارد المالية الخارجية.

ج ـ عامل اقتصادي يرتبط بنوعية الموارد القابلة للتصدير ومدى موقعها وأهميتها بالنسبة إلى الطلب الخارجي ويحدد مستوى اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية.

(١٢) Sophie Bessis, *L'Arme alimentaire* (Paris: Plon, 1983).

إن التأثير المتناقض والمتراكم للعوامل الثلاثة أدى إلى تمايزات داخل العالم الثالث وبروز عدة نماذج يمكن تلخيصها في التصنيف التالي:

ـ **البلدان المصنعة الجديدة** التي وسعت نسيجها الصناعي انطلاقاً من طلب أسواقها الداخلية الواسعة نسبياً (أمريكا اللاتينية) أو بالاعتماد على اليد العاملة المتاحة بكثافة استجابة للطلب الخارجي (بلدان جنوب شرق آسيا).

ـ **البلدان الريعية** التي عرفت ارتفاعاً كبيراً في مواردها بفضل ارتفاع أسعار النفط فحصلت على فوائض مالية ضخمة أصبح عليها أن توظفها في المركب التمويلي العالمي الذي تكلف بتدويرها عن طريق تغذية الاستثمارات في البلدان المتطورة والقروض الموجهة إلى بلدان العالم الثالث.

ـ **البلدان النامية** ذات الامكانات المتوسطة من الناحية الاقتصادية والديمغرافية والتي ترتبط حركيتها بتصدير مواد أولية أو نصف محولة متنوعة في ظروف تسويقية متقلبة (بلدان جنوب المتوسط).

ـ **البلدان جد فقيرة** التي تواجه تحديات انحدار مستوى معيشتها بشكل مطلق بسبب مفعول الضغط الديمغرافي أحياناً أو هشاشة البنى الإنتاجية وضعف موارد صادراتها وتفاقم عجزها الخارجي.

وانعكست هذه التمايزات على مستوى الاستراتيجيات الاقتصادية مبرزة في هذا المجال عدة مفارقات. لقد عرفت الفجوة الغذائية خلال السبعينات اتساعاً مخيفاً تجلى في ارتفاع الواردات الغذائية الأساسية في بلدان العالم الثالث بفعل جمود العرض الفلاحي عندها أو بفعل ارتفاع المداخيل ودرجة التحضر مع استثناءات محدودة في الأقطار التي انتشرت فيها أساليب وتقنيات الثورة الخضراء مثل الهند. ولكن اختلاف التوجهات خص المجال الصناعي بالأساس. فإلى جانب الدول التي رسخت نموذج إحلال الواردات مستندة إلى أسواق داخلية واسعة (أمريكا اللاتينية)، نلاحظ أن مجموعات أخرى أعطت الأولوية لصناعة التصدير (كوريا الجنوبية) في حين وجهت دول أخرى العناية إلى الصناعات الثقيلة أو المصنعة اعتماداً على توجيه إرادي وعلى استعمال الموارد المالية المتاحة (الجزائر).

٣ ـ الدور المتميز للوطن العربي في طرح إشكالية النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أدت المواجهات النفطية إلى طرح شعار النظام الاقتصادي العالمي الجديد[١٣] بعد إحداث مجموعة ٧٧ حيث أصبح محوراً اجتماعياً لكل المنظمات الاقتصادية الدولية بدءاً من

(١٣) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة في دورته المنعقدة في تشيلي، إلى كل اللقاءات الدولية ذات التخصصات الفرعية (الفلاحة، الصناعة، الاسكان والثقافة). وتكرس هذا الاهتمام بالمصادقة من طرف الأمم المتحدة على ميثاق من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد (١ أيار/ مايو ١٩٧٤). ولقد واكب طرح هذا الشعار الدعوة إلى توسيع موضع العالم الثالث في الاقتصاد العالمي والرفع من أسعار المواد الأولية وتثمينها عن طريق التحويل الصناعي المحلي والوصول بنصيب البلدان النامية في الانتاج العالمي إلى حدود ٢٥ بالمائة في أفق سنة ٢٠٠٠ (عوض ٧ بالمائة في أواسط السبعينات) وإحداث تغييرات في نظام النقد الدولي وتقنين ترحيل التقانة وعمل الشركات العابرة للقارات، كل ذلك في سبيل إقرار علاقات أكثر تكافؤاً بين الشمال والجنوب.

ورغم أن مفهوم (النظام الاقتصادي العالمي الجديد) بقي غامضاً ومجرداً مضموناً وشكلاً مما ساعد على تعدد تأويله وتفسيره، فلقد تمكن من اكتساب قوة وجاذبية وفرض وجوده ولو على المستوى النظري نظراً إلى أهمية الاشكاليات التي طرح في إطارها والظروف التاريخية التي واكبت طفرته. وهذا يدل بالأساس على وجود قناعة عامة بإفلاس النظام القائم بين العلاقات الاقتصادية العالمية باعتبار أن الآليات قد ساهمت في التفقير المتفاحش للعالم الثالث.

لقد ارتبط هذا الشعار بجدلية المجابهة بين مطالب شعوب العالم الثالث لضمان درجة من استقلال قرارها ومحاولة مراكز الامبريالية انتحال هذا الشعار وتحويره وتمييع مضمونه في سبيل تزكية أنواع جديدة من السيطرة وإيجاد حلّ للتناقضات التي تعرفها الاقتصاديات المركزية من خلال تأسيس علاقات مصلحية بينها وبين البلدان النفطية بالأساس.

وهكذا انطلقت لقاءات شمال/ جنوب بين ممثلي البلدان الصناعية الرأسمالية والبلدان النامية في باريس سنة ١٩٧٤[١٤] ومعها الحوار العربي ـ الأوروبي بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية[١٥].

ولقد اتضح من خلال هذه اللقاءات المقارنة بين مقاربتين:

الأولى تدافع عنها بلدان الجنوب وتدعو إلى دراسة كلية للعلاقات بين الطرفين، كما تدعو فيما يخص الحوار العربي ـ الأوروبي إلى ادماج القضية الفلسطينية ضمن النقاشات.

والثانية تقول بها البلدان الغربية عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص وهي ذات توجه قطاعي تقول بأن على النقاش أن ينصب بشكل منعزل على كل ملف من الملفات المطروحة. ولقد وصلت المواجهة إلى نهايتها بين المقاربتين في آخر اجتماع بين الطرفين نظم في

---

(١٤) عبد القادر سيد أحمد، «المفاوضات بين الشمال والجنوب،» الرهانات (١٩٨٣).

(١٥) ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

(كونكون) بالمكسيك حيث بدا جلياً أن النقاش حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا منفذ له عندما طرح الرئيس ريغان شعار التجارة لا الإعانة ليبرر رفضه التام لكل المفاوضات بين الشمال والجنوب.

لقد اتضح كذلك أن البلدان الصناعية المتطورة عملت على توجيه مفاوضات شمال/جنوب لتكسب تطمينات حول حصولها على المواد الصناعية من البلدان النفطية. وهكذا انحرف الحوار بين الجانبين عن الأهداف التي نظم من أجلها وأخذ طابعاً مركنتيلياً، فاهتم بالتبادل بين الطاقة والتقانة وغض الطرف عن مشاكل العالم الثالث غير النفطي أي قضايا الأمن الغذائي وأسعار المواد الأولية والتصنيع وتحوير التقانة.

تأكد ذلك في الدفوعات التي قال بها بعض منظّري التنمية الأوروبيين (مثل ادغار بيساني - وميشيل جوبير - وكلود شيسون) عندما بادروا إلى طرح ضرورة إقرار سياسة أوروبية إزاء البحر الأبيض المتوسط، أو التي قال بها الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان عندما دافع عن ضرورة الاهتمام بالعلاقات المثلثة: أوروبا/ الوطن العربي/ القارة الافريقية (التريلوك).

لقد حاولنا في دراسة سابقة[١٦] أن نبين مؤشرات معنى التبادل المثلث الأقطاب، الذي يشارك فيه (القطب التقاني) المتمثل في الاقتصاديات المركزية والمتحكم في احتكار الابتكار العلمي والتقاني، والقطب الطاقي العارض في السوق العالمية لموارده النفطية وفوائضه المالية، وأخيراً (القطب الديمغرافي) المتمثل في بلدان العالم الثالث المشاركة في التبادل العالمي عن طريق هجرة اليد العاملة أو عرض منتوجاتها الأولية أو نصف المحولة استناداً إلى استخدام قوة العمل.

ولقد تدعمت مكانة المؤسسات التمويلية في الاقتصاد العالمي بعد أن تكلفت بدور الوساطة بين الأقطاب الثلاثة باستقطابها فوائض أموال البلدان النفطية ومساهمتها في تدويرها وتغذية تيارات القروض الموجهة إلى العالم الثالث والممولة لوارداته من مواد غذائية وصناعية وأسلحة. وكان ذلك بطبيعة الحال مصدر مديونية البلدان النامية وهي الظاهرة التي فرضت نفسها في الثمانينات.

لقد احتل الوطن العربي موضعاً متميزاً في النقاش الذي ساد طوال عشر سنوات تقريباً حول ضرورة ادخال تغييرات على النظام الاقتصادي العالمي وتجلى ذلك من خلال ما يلي:

أ - التأثير الايجابي للمد الوطني التقدمي الذي تطور خلال الستينات وبادر إلى القيام بالتأميات الأولى والدعوة إلى الوحدة العربية كوسيلة للتطور ولمواجهة الطموحات الامبريالية والصهيونية.

ب - الدور الأساسي الذي مثله العرب في خلق الظروف التي ساعدت على رفع سعر

---

(١٦) Oualalou, «Technocolonialisme».

النفط في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ إثر الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة وضمن مجموعة الأوبيك، وكذا عمليات تأميم الانتاج النفطي في العديد من البلدان العربية. كل ذلك سمح بتحسين مواقع المواجهة الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية ودفع بالتالي إلى طرح المطالب حول تغيير النظام الاقتصادي العالمي.

ج ـ المساهمة الفعّالة التي قام بها بعض البلدان العربية النفطية ضمن مجموعة ٧٧ وداخل المنظمات الدولية لطرح إشكالية النظام الاقتصادي العالمي، والمشاركة في كل المفاوضات والنقاشات بين الشمال والجنوب وداخل الحوار العربي ـ الأوروبي والتي سبقت الإشارة إليها.

د ـ محاولة بعض الأقطار العربية اتباع استراتيجيات اقتصادية مستقلة عن التوجهات السائدة التي تدعو إليها مراكز الهيمنة وذلك عن طرق تأميم المرافق الانتاجية الأساسية وإقرار تحولات بنيوية في العالم القروي والدفع بسياسة تنموية تسعى إلى بناء نسيج صناعي وطني مستند بالأساس إلى القطاع العام. وإذا كان التوجه الناصري هو الذي أفرز لأول مرة هذا النموذج الانمائي الحامل لواء الاستقلال الاقتصادي، بل البناء الاشتراكي، فإن امكانات الريع النفطي أعطت هذا النموذج منطلقاً جديداً خصوصاً في الجزائر.

مع نهاية السبعينات عرف المد الهادف إلى تغيير النظام الاقتصادي العالمي تراجعاً واضحاً على الرغم من الرجة النفطية الثانية التي ارتبطت بالتحول السياسي في ايران مع نهاية عام ١٩٧٩. طبعاً لقد كانت المعطيات الاقتصادية التي تتبع هذه الفترة تختلف عن المعطيات السائدة في بداية السبعينات حيث إن الطلب على النفط كان في انحدارٍ مستمر بفعل بروز المصادر البديلة واقتصاد واستهلاك الطاقة وعامل الكساد الاقتصادي في البلدان المتطورة، فيما استطاعت هذه الأخيرة التحضير للخروج من الأزمة بفضل سياسة التقويم وإعادة هيكلة القطاعات الصناعية التقليدية.

ولكن التراجعات ذات الطابع السياسي هي التي أوقفت المد الداعي إلى تغيير العلاقات اللامتكافئة في العالم. ويتعلق الأمر أساساً بكل النتائج المترتبة على اتفاقية كامب ديفيد التي كانت لها عواقب وخيمة على الوطن العربي، إذ إنها أخرجت مصر من الساحة العربية، الشيء الذي أضرَّ بها ودفعها إلى تغيير سياستها الاقتصادية في اتجاه انفتاحي، وإلى الاعتماد أساساً على المعونات الأمريكية لوقاية التوازن الاجتماعي ولو في حدود متواضعة. ولكن الضرر الذي مس باقي أقطار الوطن العربي كان أكبر. إذ إن خروج مصر عن الصف العربي كان بمثابة فاجعة عامة للجميع، تولدت منه الصراعات الهامشية وطموحات الزعامات التي لا تملك السند والمصداقية الضروريتين، وانتشرت مظاهر التمزق وانفجرت المأساة اللبنانية تغذيها الحزازات العربية، وعرف النضال الفلسطيني تراجعاً واضحاً بسبب مفعول التضامن والتفرقة ومحاولات التحكم في مساره على الرغم من الاتفاق الحاصل على مستوى القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢، والذي يمكن أن يعتبر نقطة انطلاق جديدة لتوحيد

الكلمة في ظروف اتسمت بالردة والتراجع. وجاءت الحرب العراقية/ الايرانية ضمن هذا الوضع لتكرس التفرقة في الشرق العربي ولتصبح فضاءً رهيباً تهدر فيه الطاقات البشرية والمالية.

ما كان في هذه الظروف للسياسات الانمائية في الأقطار العربية أن تنجح مهما كان شكلها ومدى ارتباطها بالسوق الخارجية. فلقد تجلت محدودية البلدان العربية النفطية على الرغم من تراكم مواردها المالية بسبب هذا التراكم. وتجلى أن ضعف بناها الديمغرافية كماً وكيفاً لا يسمح لها بالدفع إلى تنمية متكاملة ولا يعطيها حتى امكانية الدفاع عن مواردها وعن أراضيها كما اتضح ذلك بجلاء لما وصلت الحرب العراقية ـ الايرانية إلى أوجها. وأفرز تراكم الفوائض المالية نموذج إنماء ريعي يتسم بالهشاشة ويساعد على شيوع الاشكالية والكسل واحتقار العمل. وبعد بداية انخفاض سعر النفط وتدني امكانات المورد الريعي بدا واضحاً أن هذه البلدان غير مستعدة لمواجهة ما بعد عهد النفط.

وتفاحشت الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية في البلدان العربية ذات الثقل الديمغرافي النسبي والتي اتبعت بصفة عامة سياسات انفتاحية على السوق العالمية (مصر والمغرب) حيث إن ثقل عبء المديونية فرض عليها الاندراج ضمن سياسة تقنينية في مجال الاستثمار والاستخدام كانت لها عواقب تفقيرية وخيمة وهي السياسة التي تقمصت إطار التقويم الهيكلي في الثمانينات بمساندة وتوجيه من صندوق النقد الدولي.

ولم تنجح كذلك السياسات الإدارية التي اعتمدت الخطاب الاشتراكي والتي أعطت الأولوية للصناعات المصنعة (الجزائر) وتوسيع القطاع العام لأنها انحرفت فأفرزت تسلّطاً بيروقراطياً تولد منه تبذير للموارد المالية، فيما أدى هذا النموذج في آخر الأمر إلى ترسيخ التبعية إزاء السوق العالمية مالياً، أولاً بسبب استناد المجهود الاستثماري إلى المورد الريعي النفطي، وثانياً بالنظر إلى تحملات الواردات التقانية المبالغ فيها والتي غذّاها الرخاء التمويلي وانبهار برجوازيات القطاع العام ازاء الابتكارات التقانية الغربية، وثالثاً بسبب تقهقر العرض الفلاحي وتزايد الطلب تحت ضغط ارتفاع المداخيل الفردية والمد التحضيري.

ومهما اختلفت الاستراتيجيات في الأقطار العربية، فلقد رافق انجازها غياب تام للديمقراطية والمشاركة الشعبية، بل لا نغالي إذا قلنا إن طفرة الاقتصاد الريعي أدت إلى تمركز التسلط والتوجهات الديكتاتورية على حساب اشتراك المواطنين في اقرار الاختيارات ومراقبة التنفيذ واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

وكان اندراج السياسات الاقتصادية في إطار قطري محدود سبباً آخر في إخفاقها لأن ضيقه ما كان ليسمح بإعطاء الحركية الاقتصادية والاجتماعية نفسها بكل أبعادها.

وهكذا ساهمت عوامل التمزق والقطرية والانحراف والتسلط السياسي والطبقي وتهميش الرأي العام والمجتمع المدني في تقهقر واضح لموقع الوطن العربي وفي حرصه على المطالبة بنظام اقتصادي جديد.

ثالثاً: النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومرحلة التقويم الهيكلي

مع بداية الثمانينات أصبح الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتطورة يتمحور حول محاربة الاختلالات بين الطلب والعرض وتقليص حدة التضخم. ولقد اندرجت هذه السياسة ضمن توجهات ليبرالية وكان لها تأثير سلبي على بلدان العالم الثالث بصفة عامة تمثل في انخفاض أسعار المواد الأولية وتصاعد معضلة المديونية. وتحمل الوطن العربي العواقب الوخيمة لهذا التطور فيما تفاقمت علامات التفرقة والخلاف داخله.

١ ـ الأولوية لمحاربة التضخم وطفرة التوجه الليبرالي في البلدان المتطورة

يعتبر وصول الرئيس ريغان إلى الحكم في بداية الثمانينات من المحطات الأساسية في مسار السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتطورة. وهكذا جاء ما يسمى بالاقتصاد الريغاني داعياً إلى ثورة تقليدية يريد رد الاعتبار للولايات المتحدة كياناً ومجتمعاً وثقافة بعد الارتباك الذي مسّها بفعل تداخل عناصر سياسية واقتصادية وعسكرية: عواقب حرب فيتنام التي مسّت جذور الضمير الأمريكي، وفضيحة (ووتر غيت) التي أحدثت اختلالاً في علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني، وقضية الرهائن الذين احتجزوا في السفارة الأمريكية في آخر عهد الرئيس كارتر، وشيوع التضخم والبطالة.. وهي كلها معطيات ساهمت في تقليص مناعة الولايات المتحدة في العالم. وفي هذا الإطار جاءت مبادرات الرئيس ريغان لتعمل على النقص من معدل التضخم عن طريق اتباع سياسة نقدية تقنينية لتحجيم الكتلة النقدية، وكذلك سياسة مالية تنشد النقص من العبء الضريبي حسب توجهات ليبرالية. ولكن الطابع الهجومي لتوجهات الرئيس في علاقاته مع الاتحاد السوفياتي أدى به إلى توجيه العناية إلى النفقات العسكرية، الشيء الذي لم يساعد على تقليص عجز ميزانية الدولة رغم الانخفاض الواضح في مجال الأمدادات الاجتماعية وتدخل الدولة. وإذا كانت هذه السياسة قد تمكنت داخلياً من النقص من حدة التضخم ورفعت من وتيرة النمو في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، فإن نتائجها على العالم كانت سلبية وخصوصاً بالنسبة لبلدان العالم الثالث لأنها أدت إلى ارتفاع صاروخي لقيمة الدولار ولمعدلات الفائدة، مما ساهم في توسيع اختلالات توازناتها الداخلية والخارجية في الوقت نفسه الذي كان جلها يشكو من تصاعد تكاليف الواردات في مجال الطاقة والغذاء واسترجاع المديونية.

لقد كان من نتائج السياسة الريغانية ترسيخ واضح للمدّ الليبرالي في البلدان الرأسمالية المتطورة حيث أعطيت الأولوية لمعالجة التوازنات الاقتصادية عبر تخفيض الضرائب والنفقات الحكومية خصوصاً في مجال التحويلات الاجتماعية وتفويت بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. ويتجلى ذلك في جل السياسات المتبعة في البلدان الأوروبية بدءاً من حكومة السيدة تاتشر في بريطانيا العظمى إلى حكومة السيد كول في المانيا الفيدرالية إلى الحكومات ذات الخطاب الاشتراكي نفسها على غرار ما حدث بعد عام ١٩٨٣ تحت اشراف الرئيس

ميتران في فرنسا ،السيد فيليب كونزاليس في اسبانيا. وهكذا أصبحت السياسات الحكومية في المجال المالي تتسم بالارثوذكسية والتقنين وتسعى في الوقت نفسه إلى إعادة هيكلة النسيج لانتاجي ليتمكن من مواكبة ظروف التنافس والمواجهة الدوليين. وإذا كانت كل هذه الدول قد نجحت في تطويق التضخم، فإن معدل البطالة بقي مرتفعاً، بل استمر في التسلق إلى حد أن أصبحت البطالة ظاهرة بنيوية متجذرة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة.

كان للتوجه الليبرالي تأثير واضح في العلاقات بين الشمال والجنوب حيث تولد منه تقليص في الإمدادات المالية الموجهة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني. ولقد اعتبر المبشرون بالمد الليبرالي أن تحرير التجارة هو العامل الأساسي للدفع بالتنمية عوض أن تبقى هذه الأخيرة تستند إلى الاعانات المالية (شعار نعم للتجارة لا للإعانة الذي قال به الرئيس ريغان في آخر لقاء لما يسمى بالحوار بين الجنوب والشمال والذي انعقد في الكانكوم في المكسيك)؛ وتسرب هذا الاتجاه إلى المؤسسات التمويلية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين أصبحا يؤديان دوراً مهماً في إقرار سياسة التقويم في البلدان النامية. ولقد ساهمت سياسة (لبرنة) الأسعار في البلدان المتطورة في النقص من أسعار المواد الأولية في العالم وبخاصة منها أسعار مواد النفط، الشيء الذي تأكد بعنف بعد سنة ١٩٨٦.

وارتفعت قيمة الدولار ومستوى معدل الفائدة بفعل التحكم في التضخم والزيادة في وتيرة النمو في الولايات المتحدة، فساعد ذلك المنتوجات اليابانية وجنوب شرق آسيا وكذا الأوروبية على اكتساح السوق الأمريكية، وتزايدت مؤشرات الارتباك في الساحة النقدية مما دفع بالبلدان السبع الكبرى إلى عقد اتفاقية بلازا (١٩٨٥) التي عملت على تحضير ظروف الانحدار المتدرج للدولار. ولكن تتابع الضغوط والمضاربات على العملة الأمريكية فرض على الدول السبع بأن تتدخل من جديد لتوقيف تخفيضها نظراً للأضرار التي لحقت بالاقتصاديات الأوروبية. وفي هذا الإطار جاءت اتفاقية اللوفر ١٩٨٧/٢/٢٢ لتُقر بضرورة تثبيت قيمة الدولار، الشيء الذي يقتضي النقص من عجز الميزانية الأمريكية باعتبار ضخامة الفجوة بين مستويات الاستهلاك والانتاج في الولايات المتحدة التي أصبحت بسبب ذلك تستدين وتستعمل دخول البلدان الفائضة (اليابان وألمانيا). كما يقتضي الزيادة في الطلب الداخلي من طرف هذه الأخيرة وهو شيء ترغب فيه الولايات المتحدة لتتمكن من تصدير انتاجها وتهابه البلدان الفائضة لأنه يؤدي إلى اشعال فتيل التضخم على غرار ما حدث في السبعينات.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق الدولي تابعت الولايات المتحدة تشجيعها للنقص من قيمة الدولار دون أن تقوم بالمجهود المطلوب لتحد من عجز الميزانية مما أدى إلى اهتزاز ثقة مالكي القيم المالية وإلى رجة لأسواقها انطلاقاً من بورصة نيويورك (١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، الشيء الذي أظهر للعيان أن اختلالات الاقتصاد العالمي ترجع بالأساس إلى الفجوة الكبيرة بين مستوى استهلاكات الولايات المتحدة وامكاناتها الانتاجية. وهذا ما دعا الرئيس ريغان في آخر حكمه للتخلي عن أهم عناصر سياسته بالاتفاق مع الكونغرس حول النقص في عجز الميزانية لسنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ عن طريق رفع الضرائب وتقليص النفقات

العسكرية، الشيء الذي يتناقض مع مضمون الخطاب التقليدي الليبرالي. ومما لا شك فيه أن هذه المقاربة الجديدة للسياسة المالية الأمريكية قد ساهمت في الوصول إلى الاتفاق حول الحد من التسلح الوسيط الذي وقع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وبدأت تظهر ملامح تحضير مفاوضات دولية من أجل إقرار قواعد جديدة لنظام النقد الدولي في اتجاه يرجع نسبياً إلى الأخذ بقاعدة تثبيت معدل الصرف.

٢ ـ العالم الثالث والوطن العربي ومعوقات سياسة التقويم الهيكلية

أفرزت اختلالات التراكم في النظام الاقتصادي العالمي صعوبات متزايدة تحمّلتها بلدان العالم الثالث منذ بداية الثمانينات تمثلت في تعاظم المديونية وأسعار المواد الأولية والعواقب السلبية للسياسة الحمائية المتبعة من طرف البلدان المتطورة.

أ ـ تحديات أزمة المديونية

مما لا شك فيه أن أزمة المديونية[١٧] التي تتخبط فيها بلدان العالم الثالث اليوم نتجت من تراكم الديون على هذه البلدان بسبب مغالاتها في طلب القروض من المؤسسات التمويلية والمصرفية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ لتتمكن من تنفيذ بعض برامجها الاستثمارية بعد أن انخفضت أسعار المواد الأولية المعدنية والزراعية. ولقد ساهمت في تغذية عملية الاستدانة هذه كل المصارف الكبرى التي أقبلت على منح القروض إلى البلدان النامية في إطار توجه تجاري محض وبشروط قاسية في مجال معدل الفائدة ومدة الاستحقاق بهدف استعمال الأموال المدّخرة والفائضة عن الموارد النفطية دون اعتبار للقدرة الاستيعابية والاسترجاعية لدى البلدان المدينة.

وإذا كانت أزمة المديونية مرتبطة إلى حد كبير بوجود الفوائض المالية إثر الرجتين النفطيتين وبحثها على توسيع حجم توظيفها. فإنها سمحت للمركب التمويلي العالمي بأن يحتل موقعاً حساساً في تطوير النظام الاقتصادي العالمي على حساب المركب الانتاجي.

والمعروف أن أزمة المديونية انطلقت بعد أن أعلن المكسيك سنة ١٩٨٢ عن موعد امكانية احترام التزاماته في مجال استرجاع الديون. واتضح إثر ذلك أن ثقل عبء المديونية يصل إلى أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار (١٤٠٠ مليار دولار حالياً) ويمس حوالى خمسة وستين بلداً من العالم الثالث انطلاقاً من العمالقة الثلاثة في أمريكا اللاتينية (البرازيل والارجنتين والمكسيك) إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط (مصر ويوغوسلافيا والمغرب) إلى البلدان الافريقية (زائير والكوت ديفوار).

وتجلى من خلال أزمة المديونية هذه أن بلدان العالم الثالث عاجزة عن تسديد الديون

(١٧) Association des économistes marocains, *La Crise et l'endettement du tiers monde* (Casablanca: Editions maghrébines, 1988).

المتراكمة والمستحقة، وفي الوقت ذاته صعوبة حصولها على موارد جديدة بسبب جمود مستوى صادراتها ومحدودية موارد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتوقف المصارف عن منح إمدادات اقتراضية جديدة. وهكذا دعا المركب العالمي التمويلي صندوق النقد الدولي ليؤدي دور الوسيط بين الأطراف المدينة، وابتكرت قواعد إعادة جدولة الديون باتصال مع ناديي باريس ولندن على أساس أن تلتزم البلدان المدينة باتباع سياسة تقويمية.

ولما اتضحت محدودية هذا التوجه دعت الولايات المتحدة سنة ١٩٨٥، بمناسبة الاجتماع العام لصندوق النقد الدولي المنعقد في سيبول عن طريق ما سمي بـ «برنامج بايكر» إلى رفع مستوى قروض البنك الدولي والمصارف التجارية نحو البلدان ذات المديونية المرتفعة مع السهر على توطيد السياسة التقويمية والهيكلية المتبعة. ولكن قصور المصارف عن الزيادة في مجهودها التمويلي وتفاقم الميزان التجاري المكسيكي بعد انخفاض سعر النفط (شباط/ فبراير ١٩٨٦) لم يسمحا بتنفيذ مقتضيات هذا البرنامج. فبقيت سياسة إعادة الجدولة والتقنين المالي تعيد نفسها وتفرض تحملات متراكمة على مجتمعات العالم الثالث دون أن تبدو ملامح جادة لتجاوزها. وفي هذا الإطار برز توجه جديد في البلدان المتطورة وداخل الأوساط التمويلية يدعو إلى التخفيض من عبء المديونية عن طريق تحويل جزء من مستحقاتها إلى أسهم وسندات لصالح الأطراف الدائنة، أي تحويل حقوق قروض إلى حقوق ملكية.

إن العالم يستعد للدخول في العقد الأخير للقرن العشرين دون أن يكون قد وجد الحلول الضرورية لمعضلة المديونية التي ارتبطت بالسمات الأساسية للثمانينات. إن قضية المديونية تقتضي أن تعتبر قضية عالمية شاركت في خلقها الدول المتطورة والمصارف من جهة، والدول المدينة من جهة أخرى خلال السبعينات حيث دفع الطرف الأول إلى تديين الطرف الثاني بهدف استعمال الفوائض المالية المتاحة دون أن يتخذ صندوق النقد الدولي أي موقف لينبه الجميع إلى عواقب تراكم الديون. وهكذا لا يمكن حل إشكالية المديونية اليوم إلا إذا اعتبرت مسؤولية الطرفين، على أساس أن متابعة السياسة التقنينية في البلدان النامية يوسع من اختلال توازنها الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من تقليص تيارات التجارة الخارجية.

ب ـ انحدار أسعار المواد الأولية والهيدروكاربونية

إن انخفاض أسعار المواد الأولية يعتبر أحد مصادر الصعوبات التي تواجه بلدان العالم الثالث وتحد من قوتها الشرائية. ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ عام ١٩٧٥ بالنسبة لجل المواد الأولية الفلاحية والمعدنية، ولكنها تكرست بعنف في الثمانينات وأخذت حجماً كبيراً بعد انخفاض سعر النفط الذي كان قد وصل إلى حوالى ٤٠ دولاراً سنة ١٩٨٢ قبل أن ينزلق بقوة سنة ١٩٨٦ إلى حدود ١٤ دولاراً. وإذا كانت محاولات منظمة البلدان المنتجة للنفط قد أدت إلى تثبيت السعر في حدود ١٨ دولاراً فإن كل المؤشرات تدل على أن الميل السائد هو استقرار الأسعار النفطية بل انخفاضها مما يقلص من موارد البلدان المنتجة ويحد من برامجها

الاستثمارية، بل يؤدي إلى ظهور عجز في معاملاتها الخارجية ويفرض عليها اللجوء إلى الاقتراض الخارجي على غرار البلدان النامية غير النفطية.

إن انحدار أسعار المواد الأولية يعكس ظاهرة قد تكون بنيوية حيث يظهر أن الاقتصاد العالمي قد دخل مرحلة تتسم بتقليص موقع المواد الأولية في النشاط الانتاجي سواء كانت زراعية أم معدنية أم طاقوية. وهذا التحول من شأنه أن يكرّس التمايز داخل مجموعة العالم الثالث حيث تأكد أن البلدان التي تمكنت من تقوية انتاجها الصناعي وإغنائه بارتباط مع السوق الخارجية هي التي تستطيع اليوم التكيّف بنجاح ملحوظ مع تقلّبات المتغيرات الاقتصادية.

ج ـ حماية الأسواق في البلدان المتطورة

تواجه بلدان العالم الثالث عائقاً آخر يتمثل في السياسات التجارية المتبعة من طرف البلدان المتطورة للحد من استيراد السلع الصناعية المحولة أو نصف المحولة من البلدان النامية. ولقد أخذت الممارسات الحمائية عدة أشكال من التضييقات الجديدة المفروضة بمناسبة تجديد اتفاقية الألياف المتعددة التي تقنن تجارة المنسوجات والملابس إلى القيود غير التعريفية المتعلقة بالصلب والحديد وبناء السفن والسيارات والأجهزة الاعلامية والالكترونية، إلى تطبيق أساليب الحصص على صادرات العالم الثالث عن طريق التقييد الاختياري للصادرات إلى استخدام الشريط الوقائي في حالة ارتفاع حدة مزاحمة المنتوجات الخارجية للانتاج المحلي. كما يجب أن نذكر في المجال نفسه بأدوات السياسة الحمائية التي تفرزها السياسة الفلاحية المشتركة في المجموعة الأوروبية (الأسعار المرجعية، الحصص، التقنين الزمني) والتي استعملت لمعاكسة تصدير المواد الغذائية من طرف بلدان جنوب المتوسط.

وهنا لا بأس أن نشير إلى التناقض الحاصل بين تطور الحمائية من طرف البلدان المتطورة والطبيعية الليبرالية للخطاب المواكب للسياسات الاقتصادية. ولقد تكلفت دورة الأوروغواي لمنظمة الغات بدراسة تطور المبادلات الخارجية وأشكال الوقاية المتبعة في حين تسعى الولايات المتحدة للدفع بها إلى إقرار تحرير المبادلات في المجال الزراعي والخدمي بسبب ضخامة الفوائض الغذائية التي يملكها الاقتصاد الأمريكي ونزوعه نحو التخصص في مجال الخدمات والتمويل وتقنيات المواصلات. وهذا من شأنه أن يوطد التفاوت بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

د ـ الوطن العربي وتحديات سياسة التقويم

إن تداخل العوائق الثلاث التي ذكرناها، أي تعاظم عبء المديونية وتقلص أسعار المواد الأولية والطاقوية وتصاعد الممارسات الحمائية في مجال التجارة الخارجية من طرف الدول المتطورة، فرض على جل بلدان العالم الثالث خصوصاً الأقطار العربية أن توجه سياستها الاقتصادية ضمن إطار التقويم الهيكلي إما بشكل علني وواضح، أي باتصال مع المنظمات

التمويلية الدولية كما هو الحال بالنسبة للدول ذات المديونية المرتفعة، أو بشكل ضمني كما هـو الحال بالنسبة للبلدان التي نقصت مواردهـا بسبب انخفاض مـداخيل صـادراتها. فـإذا كانت الرجّات النفطية قد فرضت تمايزات داخـل الوطن العـربي بين البلدان ذات الفوائض والبلدان ذات العجز وبينهما البلدان ذات الانتـاج الهيدروكـاربوني المتـوسط، فإن فـترة انحدار المـوارد تسمح لنا بملاحظة تصنيف آخر انطلاقـاً من الخصوصيات التي اتسمت بها سيـاسة التقـويم بشكل واضح أو بشكل ضمني:

أولاً: مقاربة الأقطار العربية التي وجدت نفسهـا سجينة مـديونيـة مرتفعـة وانحدار في الموارد بسبب تزايد أعباء الواردات الغذائيـة والنفطيـة والتجهيزيـة والتسليحية، والتي فـرض عليها قبول سياسة التقويم الهيكلي تحت الحراسة المباشرة لصندوق النقد الدولي.

ويتعلق الأمر على سبيل المثال بمصر والمغرب والسودان. لقد بدأت هذه البلدان تمارس سياسة التقنين المالي منذ أواخر السبعينات بمواكبة مع تأكيد سياسة الانفتـاح التجاري، ولكن تفاقم حدة الاختلالات المالية الخارجية والداخلية بفعل عوامل داخلية وخارجيـة مثل ارتفـاع تحملات عبء المديونية والواردات وتسلق قيمة الدولار ومعدل الفائدة وأسعار المواد الغـذائية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣)، أدى إلى فشل هذه السياسات مما خلق ظروف تـدخل التجمـع التمويـلي العالمي عن طريق صندوق النقد الدولي لفرض توجهات في مجال السياسـة التقويميـة. وهكذا تمكنت البلدان المدينة من الحصول على إعادة جدولـة ديونها مقـابل نهجهـا لهذه السيـاسة من خلال العمل على النقص من الطلب عن طـريق تقليص كبير لنفقـات الاستثمار والاستهـلاك الحكـوميين ومجهـود التوظيف مـع إزالة المعـونات الحكـومية المـدعمة لأسعـار المواد الغـذائيـة والمخصصة للقطاع العمومي والسعر على تطويق كـل ميل لارتفـاع الكتلة النقديـة. ويواكب هذا التوجه التقنيني قرارات ذات بعد هيكلي في مجال (اللبرنة) العامة لتسيير الاقتصاد الـوطني ولتوجهات حركية النسيج الانتاجي. وهذا ما يتجـلى أساسـاً في تشجيع الصـادرات وتخفيض العملة الوطنية وإزالة العوائق الحصصية والنقص من الحقوق الجمـركية كمحـاور أساسيـة في مجال التجارة الخارجية، كما تقتضي الممارسـات التقنينية اعـادة هيكلة المؤسسات العمـومية عن طريق النقص من امدادات الدولة لها والسهر عـلى احترام حقيقـة أسعار انتـاجها وخـدماتهـا وتفويتها إلى القطاع الخاص.

وهكذا يتجلى أن الهـدف من السياسـة التقويميـة المتبعة من طـرف بلدان العالم الثـالث المدينة ومنها العربيـة بإيعـاز من المنظمات التمـويلية الـدولية هـو النقص في اختلالات ميـزان الاداءات والميـزانية العـامة للدولـة والسعي إلى إدخال تحـولات هيكلية انتـاجية عـلى النسيج بهدف دعم انفتاح اقتصادياتها على السوق العالمي.

ما من شك في أن سياسة التقويم الهيكلي المتبعة طوال الثمانينات قد أدت إلى النقص في مستوى العجز المالي لميزانيـات الدول أو ميـزان أداتها الخـارجية. ولم يكن ذلـك بسبب نقص النفقات الحكومية وحده، بل بفعل عـوامل خـارجية مثـل انخفاض سعـر النفط (المغرب) أو

معدل الفائدة وقيمة الدولار والمساعدات الخارجية ذات الطابع السياسي (مصر). ولكن كانت لهذه السياسة عواقب وخيمة على المستوى الاجتماعي تجلت في تفاقم البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتوسع مظاهر الفقر والتهميش وتعاظم العجز في المجالات السكنية والصحية والتعليمية والتجهيزية، الشيء الذي تجلى في الحوادث التمردية التي يعرفها الشارع في البلدان العربية من مصر إلى تونس إلى المغرب إلى السودان، والتي تعبر عن الرفض الاجتماعي العميق لهذه التوجهات التقويمية بسبب مفعولها التفقيري. كما أن الطابع الهيكلي لهذه السياسات كرس انفتاح اقتصاديات العالم الثالث أي ربط حركيتها بمنطق وتقلبات السوق العالمية وجعل توزيع العمل الدولي يتحكم في تطوير وتوجه النسيج الانتاجي والاجتماعي للعالم الثالث.

ثانياً: مقاربة سياسة التقويم الضمنية في البلدان العربية المنتجة للنفط، إذ يلاحظ أنه بعد انخفاض سعر النفط سنة ١٩٨٦ اضطرت البلدان العربية المصدرة للمواد الهيدروكاربونية، إلى أن تدخل في توجه جديد لسياستها المالية يؤدي إلى نقص في النفقات الحكومية في مجال الاستهلاك والاستخدام والاستثمار. ويتمثل هذا النموذج في الأقطار النفطية ذات الانتاج المتوسط كالجزائر التي تقلصت مواردها بحدة في حين أن الحاجيات تتزايد باستمرار بفعل النمو الديمغرافي والعجز المتعاظم في مجال السكن والتجهيزات الاجتماعية، اضافة إلى الأعباء التي يفرضها استيراد المواد الغذائية. ولقد واكبت هذه السياسة التقليصية للنفقات الحكومية قرارات تقنينية في مجال الواردات تمثلت في الحد منها وأخرى تسعى إلى تشجيع الصادرات خصوصاً عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية. ولقد تزامنت التوجهات الجديدة باختيارات انفتاحية تتراجع إلى حدود ملحوظة عن الاختيارات التي سادت السبعينات. ولقد أعطت الأولوية للتخطيط المركزي ولاستراتيجية (الصناعة التصنيعية) وأهملت من الناحية الاستثمارية القطاع الفلاحي ومن الناحية السياسية القطاع الخاص. وهكذا برزت مقولات جديدة تدعو إلى اعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية في مجال التسيير وإلى تشجيع مبادرات القطاع الخاص والسماح له بالتعايش مع القطاع العام. وفي خضم هذه التحولات جاء تمرد الشارع في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٨ معبراً عن قلقه إزاء طبيعة التوجهات السياسية ومطالباً بفتح المجال للانفتاح الديمقراطي.

كما أن انخفاض سعر المورد النفطي في البلدان الخليجية فرض عليها الدخول في سياسات تقنينية في مجال النفقات، خصوصاً أن تقلص المداخيل تزامن مع تصاعد أعباء عسكرية باعتبار أن هذه البلدان تكفلت بتمويل الحرب العراقية ـ الايرانية. وانعكس هذا الوضع في مجال الاستثمارات التي تقلصت بشكل واضح. وهكذا تكرست نهاية مرحلة الاقتصاد الريعي بشكل مباشر على البلدان المنتجة ذاتها وبشكل غير مباشر على البلدان ذات العجز والتي كانت تحصل على تحويلات مالية من البلدان الفائضة سواء عن طريق الاعانات والاقتراضات المالية أو عن طريق تحويل ادخارات المهاجرين.

رابعاً: آفاق تطور النظام الاقتصادي العالمي

يعرف النظام الاقتصادي العالمي مع نهاية القرن العشرين تحولات كبيرة تفرز تمايزات بين الاقتصاديات المتطورة واقتصاديات العالم الثالث وتكريس ظاهرة عالمية الأنشطة الاقتصادية ومعها ظهور مجموعة أقطاب أصبحت محور توزيع العمل الدولي. وهنا تطرح عدة تساؤلات حول مدى تكيف العالم الثالث وواقع البلدان العربية مع التحولات القائمة.

١ ـ التحولات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي

إن القراءة المركزة لواقع النظام الاقتصادي العالمي وآفاق تطوره تدل على بروز بعض الخصائص الغالبة التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أ ـ هناك ميل إلى تجاوز السِّمات الأساسية التي طبعت التطورات الدولية بصفة عامة وفي المجال الاقتصادي بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ويتجلى ذلك في تجاوز نتائج الحرب التي أدت سياسياً واستراتيجياً إلى انقسام العالم وتمحوره حول معسكرين متناقضين وبروز قطبي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كما تولد منها من الناحية الاقتصادية إقرار علاقات دولية يمثل فيها الاقتصاد الأمريكي دور الريادة تكرست من خلال الاتفاقيات الدولية النقدية والمالية والتجارية للأربعينات وعبر موضع الدولار في التبادل الدولي. لقد خفت ملامح السمات التي طبعت ما بعد الحرب على المستوى الاقتصادي رغم استمرار امتداداتها في المجالين السياسي والاستراتيجي. وهذا ما أصبح جلياً من خلال بروز مجموعات جهوية ذات ثقل اقتصادي تؤثر في التوازنات العالمية انطلاقاً من أوروبا (السوق الأوروبية المشتركة) و (المحيط الهادىء الآسيوي).

وهناك تجاوز آخر يتعلق بفترة نهاية الحجر الاستعماري المباشر وما ترتب عنه بعد حصول العديد من البلدان الآسيوية والافريقية على استقلالها في الخمسينات والستينات. وهذا ما يلاحظ عبر استقرار البنى المؤسسية والدولية في العديد من بلدان العالم الثالث. كما أنه توقف ارتباط نموذج التراكم بالعلاقات مع الاقتصاد المتروبولي سواء تعلق الأمر برد فعل معاكس ورافض لهذه العلاقات أو بمحاولة المواءمة معها بحيث أصبح مستوى اندماج الاقتصاديات في السوق العالمية بكل متغيراتها وعناصرها ومن خلال حركية تقسيم العمل الدولي هو العامل الفاعل في إقرار السياسات الاقتصادية الوطنية في العالم الثالث. ولقد فقد هذا الأخير وحدته التي كانت تظهره كتلة منسجمة إلى حد ما، فبرزت عدة تصنيفات انطلاقاً من البلدان نصف المصنعة (أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) إلى الكيانات الريعية (الخليج النفطي) إلى البلدان ذات الأبعاد المتوسطية (جنوب البحر الأبيض المتوسط) إلى البلدان المدقعة في الفقر (افريقيا على الخصوص). وهذا التباين يعكس اختلافاً في مستوى وظروف اندماج كل اقتصاد قطري في الاقتصاد العالمي[١٨].

(١٨) Sophie Bessis, *La Dernière frontière: Le Tiers monde et la tentation de l'occident* (Paris: Lattes, 1983).

ب ـ هناك حقيقة أصبحت تفرض نفسها وهي عالمية النشاط الاقتصادي؛ وهي ظاهرة اتسعت بعد الحرب العالمية وترسخت في الثلاثين سنة الأخيرة. وهكذا أصبحت السوق العالمية تكوّن نقطة تداخل والتقاء لكل الاقتصاديات الوطنية وأن متغيراتها وتقلباتها لها تأثير مباشر وعضوي في التوازن العام للاقتصاديات الوطنية وسياسة دولتها.

ج ـ مع ترسيخ عالمية النشاط الاقتصادي أصبحت السياسات الظرفية المالية والنقدية والاستخدامية عاجزة داخل إطار الدولة ـ الأمة عن تخطي الصعوبات والاختناقات على عكس ما كان يتجلى في الخمسينات والستينات عندما كانت أدوات التشخيص والمعالجة قادرة داخل الاقتصاديات المتطورة على متابعة الاختلالات وضبطها في مجالي التضخم والبطالة. وهكذا أخذت المشاكل الاقتصادية طابعاً بنيوياً بسبب قصور السياسات الحكومية سواء تعلق الأمر بمؤشرات الارتباك والاختلال في البلدان المتطورة عبر ارتفاع معدل البطالة وعجز المبادلات الخارجية واتساع الفجوة بين الطلب والعرض في الولايات المتحدة وضغوط المضاربات النقدية والتحولات المالية واهتزاز نظام النقد الدولي وانحدار القيم في البورصات خصوصاً سنة ١٩٨٧. كما تكرست مظاهر التخلف في العالم الثالث من خلال تصاعد تحملات المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية المعدنية والزراعية حتى الطاقوية وتقلص المجهود الاستثماري في الوقت الذي يتعاظم العجز في الحاجات الأساسية بفعل التزايد الديمغرافي ونتائجه.

د ـ تخترق العالم اليوم تحولات قطاعية عميقة نتيجة التقدم الهائل للعلوم التقانية إذ عرفت القطاعات الطليعية المتحكمة في التطور البشري توسعاً كبيراً في ميادين الإعلام والمواصلات والالكترونيك والتقنيات البيولوجية، مما قضى بإعادة هيكلة الأنسجة الانتاجية وتقلص مواقع الصناعات التقليدية والأنشطة المستعملة لليد العاملة بكثافة، ويؤدي هذا المسار بالاقتصاديات المتطورة إلى توجيه مجهودها نحو تخصصات جديدة يصبح عنصر الانتاج العلمي والخدماتي هو الغالب على حساب عنصر المادة. في الوقت نفسه أصبح المركب التمويلي يمثل ظاهرة مركزية كعامل أساسي في تحريك الاقتصاد العالمي.

هـ ـ يلاحظ اليوم اندثار وتقادم للتوجهات المذهبية في شكلها الدوغمائي حيث أصبحت عاجزة عن التعامل مع القضايا المطروحة ومعالجة المشاكل الضاغطة وتناقضات التطور المادي والثقافي المجتمعي في البلدان المتطورة، ولم تبق هذه التوجهات تمثل مرجعاً ذا مصداقية ثابتة بالنسبة إلى تحديد نماذج التنمية في بلدان العالم الثالث. ولقد برزت الهزة الكبرى التي عرفتها الأسواق العالمية في خريف عام ١٩٨٧ وكذا الاختلالات المتعاقبة لأنظمة المعاملات النقدية الدولية وارتفاع عجز الحسابات المالية الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة واستيقاظ شبح التضخم في بداية سنة ١٩٨٩ على محدودية بعض عناصر التوجه الليبرالي الأرثوذكسي؛ مما فرض على الرئيس ريغان في آخر سنة لحكمه بأن يتراجع عن بعض مقولاته وأن يعقد اتفاقاً مع الكونغرس يهدف إلى النقص من العجز عن طريق الرفع من الضرائب بتخفيض النفقات العسكرية.

أما في الاتحاد السوفياتي، فلقد تجلت خطورة وعمق الاختناقات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بفعل تراكم عوامل التسيير البيروقراطي وانتشار مظاهر تبذير الموارد، مما حدا بالرئيس غورباتشيف إلى أن يدفع بسياسة اعادة هيكلة النسيج الانتاجي ومراجعة أسلوب التسيير بشكل يسمح باستقلاليته ويساعد المؤسسات على تشجيع المبادرات الابتكارية؛ كل ذلك في إطار إقرار نوع الشفافية في تعامل السلطة مع المجتمع بهدف إخراج الاقتصاد السوفياتي من انغلاقه المفقر لكي يستطيع أن يساهم في الصراع الاقتصادي العالمي.

و ـ لقد سبق القول إن الاقتصاد أصبح عالمياً وإن متغيرات الاقتصاد العالمي تؤثر بشكل عضوي في التوازن العام لكيانات (الأمة ـ الدولة) وفي سياستها الاقتصادية والاجتماعية. ومع ارتفاع حدة التنافس الاقتصادي والتقاني أصبح إطار الأمة ـ الدولة غير قادر على أن يكون وحده عنصراً فعّالاً ضمن تصاعد المجابهات الاقتصادية.

وهكذا أدت هذه التحولات إلى بروز عنصر جديد داخل العلاقات الاقتصادية الدولية بجانب عنصري الوطن (أو الأمة ـ الدولة) والشركات العابرة للقارات؛ ويتعلق الأمر بالعنصر الجهوي. وأصبح الاقتصاد العالمي يتحرك نحو مجموعات موسعة لها قدرة اشعاعية داخل المحيط الجغرافي الذي يحوم حولها. وكما سبق القول فإن هذا التحول يدل على ارتقاء في مستوى التنافس والصراع الانتاجي والتقاني، بحيث أصبحت الاقتصاديات الوطنية عاجزة عن التأثير داخله بسبب ضيق قاعدتها القطرية.

وأصبح يلوح تكوين أقطاب جهوية عبر العالم لتصبح محور التطور الاقتصادي، ويتعلق الأمر بالأقطاب التالية:

ـ **قطب أمريكا الشمالية** المتكون من الولايات المتحدة وكندا عن طريق التداخل المستمر والعضوي الذي يتأكد بين اقتصادياتهما في أفق تكوين سوق موحدة بينهما سنة ١٩٩٨ على أساس منطقة تبادل حر ستسعى إلى جلب الاقتصاد المكسيكي ليكون مكمِّلاً لها.

ـ **القطب الهادي** الذي يعرف تحركاً هائلاً حول اليابان ومجموعة الدول المصنعة الجديدة (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ) والتي تجر إليها المجموعة المشتركة لدول جنوب شرق آسيا وتسعى إلى تقوية أبعاده بارتباط مع الصين الشعبية وهي تنفتح على العلاقات الدولية عبر مناطقها الصناعية الجديدة التي تكون قواعد لاكتساح الأسواق العالمية.

ـ **القطب الأوروبي** المتمثل في المجموعة الأوروبية والذي سيعرف قفزة نوعية سنة ١٩٩٣ بتطبيق مقتضيات العمل الوحيد الذي سيُحدث سوقاً موحدة تهدف إلى تقوية علاقات التضامن المصلحي بين أقطار هذه المجموعة في أفق اجتذابها لبلدان أخرى عبر مستويات ارتباطات مختلفة شمالاً نحو النرويج وشرقاً نحو البلدان الاشتراكية وجنوباً نحو تركيا والمغرب العربي.

ـ هناك قطب رابع هو **القطب السوفياتي** الذي يحتل اليوم مكانة استراتيجية هائلة

والذي قد يوطد دوره الاقتصادي كذلك عالمياً إذا ما تمكن من إعادة هيكلة نسيجه الانتاجي والانفتاح بقوة على المبادلات الخارجية.

إن بروز الأقطاب الجهوية يعكس كما سبق القول ارتقاء في مستوى الصراع الاقتصادي ويؤدي في الوقت نفسه إلى انتقال وضع السياسة الاقتصادية من إطار (الدولة ـ الأمة) إلى إطار (الدولة ـ المجموعة). وإن اعتبار الجهة صنفاً من أصناف العلاقات الاقتصادية الدولية يعني في الوقت ذاته أن العنصر الاقتصادي لا يساهم وحده في تحديد نوعية هذه العلاقات وطبيعتها. فالعوامل الجغرافية والسياسية والاستراتيجية والثقافية والحضارية لها كلها تأثير إلى جانب العوامل الاقتصادية في تحديد هوية الجهة كنواة لمسار التطور في منطقة معينة من العالم. فالجهة داخل العالم كالجهة داخل القطر، هي إطار شمولي ذو أبعاد متعددة جغرافية وبشرية وحضارية وتاريخية واقتصادية. كل هذا يطرح معادلات جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب ويفرض على العالم الثالث وضمنه الوطن العربي تحديات حول موضعه بالنسبة إلى النظام الاقتصادي العالمي.

٢ ـ العالم الثالث والأزمة العربية ضمن التحولات الحالية للنظام الاقتصادي العالمي

إن مستقبل العالم الثالث داخل المنظومة الاقتصادية العالمية مرتبط بشكل عضوي بمدى مواءمته مع التحولات الكبرى التي تعرفها هذه الأخيرة والتي سبقت الإشارة إليها. في اعتقادنا أن الأقطار العربية لها أن تواجه التحديات المتعاظمة التي يفرضها تطور النظام الاقتصادي العالمي انطلاقاً من الامكانات التي تملكها والمتمثلة في أهمية الموارد واستراتيجية الموقع الاقتصادي. ولكن هذه المساهمة في هذه المواجهة لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف التي يتسم بها الوضع في الوطن العربي والكبوات التي أدت إلى تقهقر واضح لموقعه داخل النظام الاقتصادي العالمي. وهذا يقتضي طرح احتمالات التطور والتفاعل مع المتغيرات العالمية من خلال أربع اشكاليات أساسية:

أ ـ ضرورة تجاوز الاستراتيجيات الاقتصادية السائدة: إنه من الواضح أن الاستراتيجيات المتبعة في الأقطار العربية منذ الستينات قد تجلت هشاشتها ومحدوديتها. فالسياسات الانفتاحية التي ربطت الحركية الاقتصادية بتصدير الموارد الفلاحية التقليدية والانفتاح الصناعي ذو القيمة المضافة المتواضعة انطلاقاً من موقع تفاوضي ضعيف إزاء السوق الأوروبية خاصة، أدّيا إلى تكريس مسلسل الجمود في مجال التنمية. وفرض التراكم على الاقتصاد الوطني أن يستدين وأدى ذلك إلى اختناقات واختلالات تولدت منها سياسات تقويمية معاكسة لكل طموح تنموي.

والتوجهات التي استندت على المورد الريعي النفطي والتي أدت إلى طفرة كمية في السبعينات أخذت تواجه صعوبات بسبب انخفاض سعر النفط منذ عام ١٩٨٦. وتجلى أن

الاقتصاد الريعي لا يمكن أن يؤدي إلى تنمية ذات بعد استراتيجي وكيفي في الكيانات العربية ذات الامكانات الديمغرافية المحدودة، وأن المورد الريعي المستخدم لصالح نموذج ذي طبيعة دولية ومركزية قد فشل بدوره في الدفع بنموذج تنموي له مصداقية وامكانية استمراره.

لذا يطرح على البلدان العربية أن تراجع أسس الاستراتيجيات الاقتصادية في إطار تحكيم بين امكانات اقتصادها وطموحاتها ومقتضيات السوق العالمية، وبهدف التوصل إلى أقصى حدود التحكم في القرار الاقتصادي. وعلى الرغم من ضرورة تحديد الأولويات والبرامج فإننا نرى أن النموذج الأكثر ملاءمة يتطلب إعطاء الاهتمام لكل القطاعات الغذائية والصناعية والتجهيزية والعمل على الربط بين برامج الانتاج والاستجابة للحاجات الأساسية عن طريق بحث سبل توسيع السوق الداخلية عن طريق سياسة توزيعية تروم إلى العدالة الاجتماعية دون إغفال قطاعات التصدير، نظراً لمنافعها في مجال استعمال اليد العاملة واقتناء التقنيات المتقدمة الضرورية. وهكذا فعلى الاستراتيجية الاقتصادية المنشودة أن تحدث توازناً بين القطاعات والتوجهات نحو السوق الداخلية والسوق الخارجية وتوازناً بين القطاع العام والقطاع الخاص في اطار اقتصاد مختلط يؤدي فيه كل واحد من القطاعين دوره في إطار تعاقد واضح مع المجتمع. ولكن من الواضح (والتجربة تدل على ذلك) أن الإطار القطري الضيق عاجز أن يربح وحده رهان عملية التنمية نظراً لمحدوديته الديمغرافية والموردية.

ب ـ **ضرورة تجاوز التوجهات القطرية السياسية**: إن تقويم تجربة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تدل على أن هيمنة التوجهات القطرية وكذا الصراعات بين الدول بسبب اختلاف منظورها السياسي أو الخلافات حول الحدود، من الأسباب الأساسية للفشل الذي حصل لها. ففي الشرق العربي أدت المواجهات بين أقطار المنطقة حول مقتضيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى مطاحنات تتسم بالعبث تولد منها الوضع المأساوي الذي يوجد فيه لبنان والضربات التي تحملتها الثورة الفلسطينية وخروج مصر بكل ثقلها عن المنظومة العربية وتردي سير الجامعة العربية. واليوم وبعد تراكم الكبوات وتعاظم عواقبها السلبية لا يمكن إلا أن نسجل بعض المؤشرات الايجابية التي تدل على أن هناك نوعاً من الوعي للتقليص من حدة الصراعات العربية ويتجلى ذلك فيما يلي:

(١) التحول النوعي الذي يخص القضية الفلسطينية بعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وإقراره بوجود الدولة الفلسطينية، الشيء الذي جاء تكريساً للتطور الهائل الذي عرفه النضال الفلسطيني بفضل ثورة الحجارة بكل معانيها السياسية العميقة.

(٢) مسلسل إرجاع مصر إلى المنظومة العربية، الأمر الذي سيكسب هذه الأخيرة بطبيعة الحال فرصة للخروج من جمودها نظراً للثقل التاريخي والموقعي الذي تملكه مصر والذي تجلت نتائجه السلبية على الوضع العام للوطن العربي.

(٣) وقف الحرب العراقية ـ الايرانية التي استمرت ثماني سنوات متلاحقة وأدت إلى هدر الدماء والموارد وإلى توسيع فضاء المطاحنات.

(٤) تطبيع العلاقات المغربية ـ الجزائرية بعد قطيعة دامت خمسة عشر عاماً بسبب الخلاف بين البلدين بعد أن قام المغرب باسترجاع المناطق الصحراوية التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني. وهذا الحدث ساعد بطبيعة الحال على التخفيف من حدة المواجهات في المنطقة والدفع بالتقارب الوحدوي على مستوى المغرب العربي.

ما زالت هناك عوامل الصراع داخل المنطقة العربية كما تدل على ذلك الوضعية في لبنان واستمرار الخلاف العراقي ـ السوري. ولكن لا بد أن نسجل أن مؤشرات التآزر والتفاهم أصبحت تميل نحو التغلب على شروط التنافر والتناقض ولعل محدودية النماذج السياسية وتوجهاتها الاقتصادية هي التي فرضت على الدول هذا التوجه الجديد.

ج ـ التوجهات الجديدة للعمل الوحدوي في الوطن العربي: في إطار التقاربات السياسية يلاحظ الآن بروز توجه وحدوي جديد في الوطن العربي يستند إلى المعطى الجهوي أو المنطقي. لقد فشلت كل التجارب الوحدوية منذ قيام الوحدة المصرية ـ السورية في عهد جمال عبد الناصر ومروراً بالمحاولات الأخرى العديدة هنا وهناك. وترتبط أسباب الفشل بعدة عوامل منها: السياسية أولاً بسبب الطابع الفوقي لكل هذه المحاولات وعدم مساهمة الشعوب في مساندتها وارتباطها بتوجهات هيمنية أحياناً واقتصارها على الاعتماد النظري على ايديولوجية الوحدة العربية الشاملة دون اعتبار لخصوصيات المناطق؛ ومنها الاقتصادية بسبب ضعف التكامل بين الاقتصاديات العربية وتشابه نسيجها الانتاجي والتناقضات الناتجة من اندراج السياسات الاقتصادية في إطارات قطرية:

(١) دينامية تنشيط التبادل البشري والسلعي والتمويلي بين مكونات الاتحادات الجهوية مما يقتضي استعمال وتوظيف كل امكانات التكامل وجعلها في خدمة العمل الوحدوي.

(٢) دينامية الانتاج الاقتصادي التي تقتضي ربط مشروع التنمية بمشروع الوحدة عن طريق تكوين مشاريع مشتركة انطلاقاً من موارد كل قطر لتصبح مصدر تضامن وتآزر بين المصالح ودافعاً للمبادلات التجارية ورافداً لتقوية المناعة القومية إزاء السوق الدولية.

(٣) دينامية تكوين موقف مشترك إزاء التحكم الخارجي بهدف تحسين مواقف التفاوض والمواجهة معاً. وهذا يقتضي على سبيل المثال أن يعمل اتحاد المغرب العربي على إقرار استراتيجية موحدة إزاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية خصوصاً في أفق عام ١٩٩٦ عند نهاية المرحلة الانتقالية بعد توسيعها لتشمل اسبانيا والبرتغال؛ وأفق عام ١٩٩٢ عند تكوين سوق أوروبية موحدة ووحيدة. كما سيكون على مجلس التعاون الخليجي أن يوحد مواقف أعضائه في كل ما يتعلق بتسويق المواد النفطية وكذا منتوجاتها البتروكيميائية ازاء السوق العالمية وبخاصة السوق الأوروبية والأسواق المرتبطة بالقطب الآسيوي المادي.

د ـ حضور المطلب الديمقراطي في المنطقة العربية: إن محدودية الاستراتيجيات الاقتصادية والمآزق السياسية التي تعرفها الأقطار العربية ترجع إلى حد كبير إلى انتشار التوجه

السلطوي وتهميش مشاركة المواطن في التسيير. ولقد ساهم الاقتصاد الريعي في تكريس مركزية السلطة على حساب الخيار الديمقراطي. ولكن فشل الأنظمة سياسياً وعسكرياً في مواجهة الاستيطان الصهيوني وانكشاف مكامن ضعف السياسات الاقتصادية بعد التقلص الواضح في الموارد أدى إلى بزوغ المطالب الديمقراطية. وتدعو هذه الأخيرة إلى ضرورة تجاوز كل أشكال التحكم الديكتاتوري في المنطقة العربية سواء تقمصت زي الأنظمة العربية المستعملة لمظلة الحزب الواحد أو شكل السلطة التقليدية المستندة إلى القيم المتقدمة في علاقاتها مع المجتمع. فهناك دعوة قوية نحو دقرطة أدوات الحكم والتسيير واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان والانفتاح على طموحات المجتمع المدني وانعكاس التعددية الاجتماعية على واقع التنظيم السياسي.

وأصبح الهاجس الديمقراطي أحد عناصر العلاقات بين بلدان العالم الثالث والبلدان الغربية إذ إن الرأي العام عند هذه الأخيرة أصبح ينتبه إلى كل الضربات التي توجه إلى حقوق الانسان في العالم الثالث. وهكذا أصبحت الديمقراطية أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية وفي تحديد المواقع التفاوضية بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال مهما كانت بواعث هذه الأخيرة ومدى مساهمتها هي ذاتها في تقليص هامش الديمقراطية في الجنوب بسبب توصياتها لصالح السياسات التقويمية التي كان من نتائجها تكريس الممارسات القمعية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض الظواهر السياسية في الأقطار العربية والتي برزت فيها المؤشرات الأولى للتعددية السياسية ولو في حدود مضبوطة ومقيدة إلى حد كبير. وتوجد هذه الظواهر من خلال نماذج مختلفة في كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر بالأساس.

هكذا نرى أن تموضع البلدان العربية (ضمن العالم الثالث) في النظام الاقتصادي العالمي وفي إطار حركيته يرتبط بتداخل أبعاد ثلاثة:

(١) **البعد التنموي** من خلال مراجعة الاستراتيجيات السائدة حالياً ومحاولة التكيف الايجابي مع متغيرات النظام الاقتصادي الجديد.

(٢) **البعد الوحدوي** الداعي إلى تكوين تجمعات جهوية قادرة على مواجهة حركية النظام الاقتصادي العالمي وبزوغ مجموعة أقطاب في مراكزه الأساسية.

(٣) **البعد الديمقراطي** الذي يطرح ضرورة المساهمة الفعلية للشعوب في إقرار الاختيارات ومتابعة تنفيذها وبالتالي تكوين قاعدة سياسية خلفية لمساندة الدفاع عن المصالح الأساسية تجاه تحديات النظام الاقتصادي العالمي.

التعقيبات

التـعقيـب ١

سمير المقدسي

مقدمـة

البحوث الثلاثة التي طلب مني التعقيب عليها تكوّن إطاراً واسعاً جداً لموضوع النظام الاقتصادي العالمي، وعالمية الاقتصاد، وموقع الدول النامية، وبخاصة الأقطار العربية فيه. وضمن هذا الإطار ركّزت كل من هذه الأوراق على مواضيع معينة ومختلفة، لا سيما بحث د. النجار من جهة، ود. ولعلو من جهة ثانية، ود. قرم من جهة ثالثة. وعلى الرغم من ذلك سنحاول الربط بين مضامينها من أجل التوصل إلى ما يمكن اعتباره القضايا الرئيسة التي تواجه العالم النامي الذي تنتمي إليه الأقطار العربية في إطار النظام الاقتصادي العالمي القائم. وهكذا فإن التعقيب لن يقتصر على تلخيص النقاط الرئيسة للبحوث الثلاثة وتقويمها بل سيتعداه إلى محاولة استجلاء ما نعتبره القضايا الرئيسة التي يتمحور حولها موضوع الاعتماد المتبادل والتبعية الاقتصادية ضمن النظام الاقتصادي العالمي. وإذا كان هنالك العديد من نقاط الالتقاء حول هذا الموضوع، فلا تزال هنالك أيضاً قضايا رئيسة تتطلب المزيد من التفحص واستجلاء جوانبها المختلفة. ونأمل بأن تعطى حقها من المناقشة في مؤتمرنا هذا.

ومن هذا المنطلق فإن تعقيبي يقسم إلى قسمين رئيسين:

الأول يعالج النقاط الرئيسة للبحوث الثلاثة؛ أما الثاني فيتناول الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتبعية الاقتصادية في إطار الاقتصاد العالمي: عرض عام مقتضب لبعض القضايا الرئيسة.

أولاً: النقاط الرئيسة للبحوث الثلاثة

إن بحث د. النجار حول «الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الاشارة إلى الواقع العربي» يتناول مفهوم الاعتماد المتبادل، ومشكلة قياسه، والعوامل المؤثرة في الاعتماد المتبادل

وتأثيره، على مستوى الأداء، في الاقتصاد العالمي كما في البلدان النامية. وأما النقاط الرئيسة التي ـ بنظرنا ـ يتطرق إليها البحث فيمكن تلخيصها كما يلي:

١ ـ مفاهيم الاعتماد المتبادل قد تختلف؛ فمنها ما يشير إلى التشابك الماكرو ـ اقتصادي ومنها ما يركز على العلاقات المتبادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو على الاعتماد البيئي. وطابعها المشترك أنها تندرج تحت ظاهرة الخارجيات (Externalities). وأما قياس درجة الاعتماد المتبادل فإنها تعتمد على نسبة الصادرات والخدمات في الناتج المحلي بعد تعديلها على النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار درجة التنوع في الصادرات ونسبة العجز في ميزان المعاملات الجارية.

٢ ـ العوامل المؤثرة في مستوى الاعتماد المتبادل تشمل:

أ ـ درجة الحواجز التجارية وغير التجارية، إذ شهد الاقتصاد العالمي تحريراً في التجارة الدولية عبر التحرير الجماعي ضمن اطار الغات (GATT) كما تم في إطار ثنائي أو اقليمي.

ب ـ التطور التقاني والثورة التقانية اللذان أحدثتهما البلدان المتقدمة أدّيا إلى إنشاء سوق عالمية وثيقة الارتباط فيما بينها في عدد كبير من السلع والخدمات.

ج ـ التغيرات الطارئة على نمط الميزات النسبية، خصوصاً فيما يختص بتمركز بعض النشاطات الصناعية في بعض البلدان النامية كجنوبي كوريا والبرازيل والهند، بينما نمت الصناعات ذات التقانية العالية في الولايات المتحدة واليابان والمانيا الاتحادية.

د ـ نمو العلاقات المالية الدولية. وقد نمت الأسواق المالية العالمية نمواً هائلاً اقترن بتغيرات عميقة في تركيب التدفقات، ومن أهمها تزايد الأهمية النسبية للمصارف التجارية كمصدر أساسي للقروض الدولية، مما ساهم في بروز مشكلة المديونية الدولية.

وكل هذه العوامل ساهمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في رفع مستوى الاعتماد المتبادل وإبراز عالمية الاقتصاد.

٣ ـ مما لا شك فيه أن ازدياد الترابط الاقتصادي بين الدول قد أثر في مستوى الأداء في الاقتصاد العالمي، ونرى ذلك في:

(أ) الدور المتعاظم لحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي ساعدت كثيراً من البلدان النامية كما في الولايات المتحدة على تمويل عجزها في ميزان المعاملات الجارية، مما ساعد على تأخير العملية التصحيحية التي كان يتوجب على هذه الدول القيام بها.

(ب) التوسع في استخدام البلدان الصناعية لسعر الفائدة في إطار السياسة الماكرو ـ اقتصادية، وقد أدى ارتفاعها إلى تفجير أزمة الدين في صيف عام ١٩٨٢ وهي انتشار موجة انكماشية حادة شملت كل الاقتصاد العالمي. ويشير المؤلف بهذا الصدد إلى أن زيادة الاعتماد المتبادل أضعفت سعر الصرف كأداة لتخفيف التوازن الخارجي، كما أن التناقض بين

السياسات الماكرو ـ اقتصادية للبلدان الرئيسة يفسر الكثير من الاختلالات الاقتصادية التي قد تؤدي إلى اتجاه انكماشي (Deflationary Bias)، مما يستوجب التنسيق الفعال بين هذه السياسات لتفادي هذا الأمر ولجم الاختلالات الاقتصادية الدولية. وما اجتماعات القمة الاقتصادية للبلدان الصناعية والاشراف الجماعي لصندوق النقد الدولي إلا محاولات لإرساء قواعد تنسيق السياسات الاقتصادية. وأما البلدان النامية فإنها ترى أن عدم التماثل في العملية التصحيحية ما زال قائماً بينها وبين البلدان الصناعية، ويتطلب ذلك تعديلاً في النظام النقدي الدولي سواء من حيث أسعار الصرف (خلق نظام «النطاق المستهدف» للعلاقة بين العملات الرئيسة) وتوزيع السيولة الدولية ودور حقوق السحب الخاصة.

٤ ـ التطورات التي أدت إلى تعاظم الاعتماد المتبادل كانت لها تأثيراتها البالغة على البلدان النامية، ويعتبر المؤلف أن أكثر التطورات السلبية يتمثل في التدهور الكبير الذي طرأ على شروط التجارة منذ عقد الثمانينات. كما يشير إلى نظرية التبعية التي ترتكز على مضمون العلاقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بحيث أن الصفة الأساسية لصادرات هذه الأخيرة هي السلع الأولية، وأن استراتيجيتها الاقتصادية يجب أن ترتكز على اتباع سياسة للتصنيع على أساس الاحلال محل الواردات. إلا أن المؤلف يؤكد أن استراتيجية التصنيع التصديري ممكنة بالنسبة للبلد الواحد، كما أنها ممكنة على صعيد البلدان النامية مجتمعة، وهي أكثر اتفاقاً مع الكفاءة في استخدام الموارد وأكثر تماشياً مع التغير الديناميكي لنظرية المميزات النسبية، كما أن هذه السياسة تساند عملية الاندماج الاقتصادي الاقليمي.

ويقسم د. ولعلو بحثه حول «النظام الاقتصادي العالمي والعالم الثالث ـ اشكالية موقع الاقتصاد العربي» إلى مواضيع رئيسة أربعة هي:

١ ـ اتساع اللاتكافؤ في النظام الاقتصادي العالمي عبر فترات التوسع ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣.

٢ ـ النظام الاقتصادي العالمي والأزمة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣.

٣ ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومرحلة التقويم الهيكلي.

٤ ـ آفاق تطور النظام الاقتصادي العالمي.

ومع تشعب القضايا التي يتطرق إليها البحث، فإن عملية استخلاص نقاطها الرئيسة ليست بالعملية السهلة ولكننا سنحاول ذلك على النحو التالي:

ـ **أولاً**: اتسمت الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ بازدياد التفاوت بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فلقد تقدمت البلدان الصناعية خصوصاً اليابان وألمانيا الاتحادية بالنسبة للولايات المتحدة، وكان من سمات هذا التقدم ازدياد عالمية الاقتصاد عبر طفرة الشركات المتعددة الجنسية وتحرير المبادلات التجارية، كما شهدت ظهور المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وإذا كانت البلدان النامية قد عرفت على العموم تباطؤ وتأثر النمو مما زاد في الفجوة ازاء البلدان المتقدمة، فإن بعض البلدان النامية استطاعت أن ترسي قواعد التقدم الصناعي، ومنها

البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية. وظهرت عدة اتجاهات تنظيرية تبرز الارتباط العضوي بين التخلف والامبريالية، وتخلص إلى ضرورة اتباع استراتيجيات اقتصادية مستقلة تسعى إلى الحد من تأثير السوق الخارجية، بل أحياناً إلى احداث القطيعة عنها. وإذا ما نظرنا إلى الوطن العربي نرى أنه قد اندمج اقتصادياً مع السوق الخارجية، كما أنه بسبب النفط اكتسب موقعاً مميزاً. وقد شاركت البلدان العربية في مبادرات العالم الثالث، ومع ذلك فإن نموذج التنمية الوطنية قد أخفق بسبب فشل المشروع الوحدوي وعدم الاشتراك الديمقراطي للشعوب، وضربات القوى الصهيونية والقوى الامبريالية المساندة له. كما أن الفترة من عام ١٩٧٠ شهدت تصدع النظام النقدي العالمي وتكرست تناقضاته بسبب مظاهر توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب. أما النموذج السوفياتي فمع أنه أدى إلى قطيعة في النظام الاقتصادي العالمي، فإنه لم يكن خالياً من ثغرات تتمثل في تكريس البيروقراطية.

ـ ثانياً: عرفت الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ثغرات في أشكال الانتاج في البلدان المتطورة عن طريق ادخال تقانة جديدة، ومع اشتداد المنافسة بين البلدان الصناعية، ترافقت مع ترحيل جغرافي لبعض الصناعات. وإذا كان ذلك يفرض دخول مرحلة «التقنوكولونيالية» بالنسبة إلى البلدان النامية فإن ما حد من اتساعها هو مفعول الأزمة وانتشار البطالة واتباع سياسة الحماية من قبل الدول الصناعية. وقد اتسمت حركية توزيع العمل الدولي باتجاهين متناقضين: أمامي وتراجعي، مما أفرز تمايزات داخل العالم الثالث بالنسبة لاندماج اقتصادياته في السوق العالمية. وقد تأثر بعوامل «سوسيو ـ سياسية» و «جيو ـ ديموغرافية» واقتصادية فكان هنالك بروز:

أ ـ البلدان النامية التي حققت توسعاً صناعياً كبيراً.

ب ـ البلدان الريعية.

ج ـ البلدان النامية المعتمدة على تصدير مواد أولية.

د ـ البلدان الفقيرة.

وبالنسبة للوطن العربي نمت القناعة على أن النظام العالمي القائم قد أفلس، وساهمت الأقطار العربية في المحادثات المتعلقة بتغير هذا النظام، بينما أخذ بعضها الآخر يطرح علاقة التبادل الثلاثية بين الأقطار المتقدمة تقانياً والبلدان النفطية، وبلدان العالم الثالث الأخرى. وفي هذا الإطار قوي دور المؤسسات التمويلية في الاقتصاد العالمي كمؤسسات وسيطة بين الأطراف الثلاثة. وكان للوطن العربي محاولات مختلفة في الدعوة لتغير النظام الاقتصادي العالمي، وقام بعض بلدانه بخطوات عملية كالتأميم ورفع سعر النفط والدفع بسياسة تنموية مستندة إلى القطاع العام. ولكن محاولات التغيير في النظام الاقتصادي العالمي تراجعت نتيجة للتراجعات السياسية. وشهدت البلدان العربية اختلالات اقتصادية واجتماعية، بالأخص تلك التي اتبعت سياسة الانفتاح بتوجيه من صندوق النقد الدولي. كما أن البلدان ذات

التوجه الاشتراكي تراجعت بسبب العامل البيروقراطي وتبذيره للموارد المالية المتاحة، وأصبحت جميع هذه البلدان أكثر تبعية إزاء السوق العالمية.

ـ **ثالثاً**: أعطت البلدان الصناعية أهمية كبرى لمعالجة قضية التضخم وتحرير التجارة، وانعكس ذلك سلباً على البلدان النامية لجهة ارتفاع معدلات الفائدة وسعر القطع وتقلص التدفقات إلى العالم الثالث. وبالمقابل مع بروز مشكلة المديونية أصبح دور المؤسسات الدولية أكبر شأناً في توجيه سياسات الدول النامية؛ علماً ـ كما يقول المؤلف ـ أن المسؤولية لحل هذه المشكلة مشتركة بين الطرفين، وأن سياسات التقييد النقدي توسع من اختلال التوازن الاقتصادي في البلدان النامية. إضافة إلى ذلك فإن هبوط أسعار المواد الأولية قد يعكس مرحلة بنيوية وليست ظرفية، بمعنى أن اعتماد الدول الصناعية على هذه المواد أخذ يتقلص. ومن ناحية أخرى اعتمدت الدول الصناعية سياسة الحماية التي أضرت بصادرات البلدان النامية. أما بالنسبة للأقطار العربية التي اتبعت سياسات التصحيح الهيكلي، كمصر والمغرب، فإن نجاحها في تقليص عجز الموازنة وتصحيح ميزان المدفوعات كان على حساب تفاقم البطالة وتوسع مظاهر الفقر. والنتيجة كانت انفتاحاً أوسع على السوق العالمية. كما أن البلدان النفطية اضطرت إلى تقليص مستوى استثماراتها وتحويلاتها مما أثر سلباً على البلدان العربية غير النفطية.

ـ رابعاً: تتسم تطورات النظام الاقتصادي العالمي بما يلي:

١ ـ بروز التجمعات الاقتصادية.

٢ ـ فقدان وحدة العالم الثالث مع بروز نماذج تنموية مختلفة مما يعكس اختلافاً في مستوى وظروف اندماج كل اقتصاد قطري في الاقتصاد العالمي.

٣ ـ عالمية النشاط الاقتصادي.

٤ ـ إضعاف السياسة الاقتصادية القطرية في ضبط الاختلالات الاقتصادية.

٥ ـ تكريس مظاهر التخلف من خلال تصاعد تحملات المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية.

٦ ـ التقدم الهائل للعلوم التقانية مما يعني تخصصات جديدة في الاقتصاد العالمي.

وقد ترافق ذلك مع ظهور مواطن الضعف في كل من النموذج الليبرالي الأرثوذكسي والنموذج السوفياتي. وإضافة إلى العنصر القومي والشركات المتعددة الجنسية أصبحت التجمعات الاقتصادية تمارس دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، بينما ضعفت قدرة الاقتصاديات القطرية في التأثير في مجرى التعامل الاقتصادي الدولي. ومن هذا المنطلق فإن الاستراتيجية الاقتصادية العربية يجب أن تتجاوز السياسات القائمة فترتكز على المقومات التالية:

أ ـ الربط بين برامج الانتاج والاستجابة للحاجات الأساسية عبر توسيع السوق الداخلية وإقامة توازن بين التوجه نحو الداخل والخارج وبين القطاعين العام والخاص.

ب ـ التوجه نحو الوحدة وتجاوز التوجهات القطرية مما يساعد أيضاً على مواجهة التجمعات الاقتصادية الأخرى.

ج ـ مشاركة ديمقراطية أوسع.

ويعالج بحث د. قرم أيضاً موضوع «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي مع الإشارة إلى الواقع العربي» وذلك من خلال بابين رئيسيين:

ـ **الأول**: يتطرق للصورة الاجمالية لتراجع العالم النامي في النظام الاقتصادي الدولي.

ـ **والثاني**: يعرض أسباب هذا التراجع ويستشرف الآفاق المستقبلية.

وأما النقاط الرئيسة للبحث فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

ـ **أولاً**: لقد تراجع منذ الثمانينات دور العالم الثالث في الاقتصاد العالمي قياساً على تناقص حصة البلدان النامية كمجموعة في التجارة الدولية، وفي الأرصدة النقدية الدولية، وفي تنامي مشكلة المديونية، وفي تراجع النمو الاقتصادي العام في العالم النامي. ويشير المؤلف إلى أن مشكلة المديونية قضت على التطورات الايجابية في السبعينات كزيادة أسعار المواد الأولية والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب.

ـ **ثانياً**: من أهم أسباب تراجع العالم النامي عدم التركيز على الآليات الداخلية للتنمية المستقلة، بل اتبعت البلدان النامية سياسات تبذيرية عبر العقود والاتفاقات التي تمت مع الشركات المتعددة الجنسية بأسعار وتكاليف باهظة. إضافة إلى أن كثافة رأس المال في الاستثمارات وتعقيد التقانات المستعملة قد أدى إلى ارساء عوامل التبعية التقانية كما أن التخمة الادارية والمالية في القطاع العام نتج منها زيادات في العجز والضغوطات التضخمية.

ـ **ثالثاً**: إن الدراسات والتحاليل التي تم وضعها في السبعينات حول تعديل شروط تسيير النظام الاقتصادي العالمي لمصلحة العالم الثالث لم تتمكن من استيعاب ظهور المعطيات الاقتصادية الدولية الجديدة، ومن أهمها الثورة الالكترونية التي غيرت البنية الصناعية العالمية، وأصبحت العنصر الرئيس في التنافس الاقتصادي الدولي. فلم تنتبه دول العالم الثالث المتزعمة حركة المطالبة بتعديل النظام الاقتصادي الدولي إلى بوادر الثورة في الاقتصاد الصناعي العالمي، بعكس دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية وتايوان) التي مارست سياسات توطين التقانة، ودخلت بنجاح عصر الصناعات الالكترونية. والسبب الرئيس فيما أصاب معظم البلدان النامية من تراجع، ومنها الأقطار العربية، هو الانفتاح المفرط غير المقيد أو المخطط له على الدول الصناعية.

ـ **رابعاً**: إن التغيرات في السياسة الاقتصادية للدول الصناعية وأهمها الولايات المتحدة

التي شهدها عقد الثمانينات (ارتفاع معدل الفائدة والتقلبات في سعر الدولار) أثرت سلباً في البلدان النامية المديونة، والتي لم تستطع أن تتكتل لمجابهة تكتل الدائنين، وازدادت ضغوط البرامج التصحيحية بواسطة صندوق النقد الدولي مع كل عيوب هذه البرامج.

ـ خامساً: يخلص المؤلف إلى أن اتجاهات الاصلاح البنيوي يجب أن ترتكز على المقومات التالية:

(١) تقوية القدرات التقانية الذاتية.

(٢) تشجيع إنشاء الصناعات والمؤسسات الانتاجية الصغيرة الحجم والعمل.

(٣) الاصلاح الضريبي الذي يتناول مصادر الإثراء الرئيسة في البلدان النامية كزيادة أسعار العقارات.

(٤) تأمين فوائد ايجابية على المدخرات لتتمكن الدولة من جلبها لسد عجز الخزينة ومكافحة الميول التضخمية.

(٥) الحد من تزايد عدد السكان، وهجرة الريفيين إلى المدن الرئيسة.

ثانياً: قضايا الاعتماد المتبادل والتبعية الاقتصادية: عرض عام مقتضب

استناداً إلى تلخيصنا للبحوث الثلاثة، من المفيد إبراز ما يمكن اعتباره القضايا الرئيسة التي تطرحها هذه البحوث، مع العلم:

١ ـ أن بحث د. النجار من جهة، وبحثي الدكتورين ولعلو وقرم من جهة أخرى، تختلف من حيث أطرها وتوجهاتها، وذلك بسبب تمايز المواضيع التي طُلب إلى كل منهم معالجتها.

٢ ـ أن بحثي الدكتورين ولعلو وقرم اللذين يعالجان الموضوع ذاته يتمايزان أيضاً من حيث تحاليلهما وتركيزهما على القضايا الرئيسة التي تستأثر باهتمامات العالم الثالث؛ وسنشير إلى بعض هذه التمايزات لاحقاً. إضافة إلى ذلك، ستُطرح نقاط أخرى من أجل المناقشة لم تتطرق إليها هذه البحوث أو لربما تطرقت إلى بعضها هامشياً، إلا أنها، باعتقادنا، ذات أهمية كبرى بالنسبة للموضوع المطروح على بساط البحث. ونأمل أن نتمكن من تبيان ما يشكل برأينا أهم أو بعض أهم القضايا المتعلقة بالاعتماد المتبادل والتبعية الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الدولي القائم. ويمكن تلخيصها كما يلي:

ـ **أولاً**: هناك قضية تحديد مفهوم الاعتماد الاقتصادي المتبادل. فهل نعتبره كمفهوم عام تندرج تحته جميع أنواع العلاقات الاقتصادية الدولية بما فيه علاقات البلدان النامية بالدول الصناعية، والتي تعرف بالتبعية الاقتصادية، أم أنه أفضل من الناحية المنهجية لو أننا حصرنا تعريف الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية، واعتبرنا أن علاقات العالم الثالث بالعالم

الصناعي هي فقط علاقة التبعية؟ إن بحث د. نجار يقدم ثلاثة مفاهيم للاعتماد المتبادل، أحدها يشير إلى علاقات الشمال بالجنوب. وإذا كنا سنحصر مفهوم الاعتماد المتبادل بالعلاقات بين الدول الصناعية ومفهوم التبعية في العلاقات بين هذه الدول والعالم النامي فكيف نصور العلاقات بين البلدان النامية نفسها؟ أفلا تختلف درجة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول بحيث قد تصبح ببعض الحالات علاقات تبعية؟ أليس تمايز العلاقات بين الدول الصناعية لدرجة أن بعض هذه الدول قد يكون وصفه بالتبعية لدول صناعية أخرى أكثر دقة بسبب اللاتكافؤ في درجة الاعتماد المتبادل بينها؟ قد يكون من الصعب الإجابة عن هذه التساؤلات دون الأخذ بعين الاعتبار مضمون هذا المفهوم. فمنها ما يحدده بعوامل اقتصادية بحتة كما تفعل الأدبيات الاقتصادية التي تتناول هذا الموضوع، وكما يعكسه أيضاً بحث د. النجار، بينما أدبيات التبعية الاقتصادية تتجاوز العلاقات الاقتصادية إلى العلاقات السياسية والثقافية بين الدول. ويشير بحث د. ولعلو إلى هذه المسألة وإن بطرق غير مباشرة، كإشارته ـ على سبيل المثال ـ إلى العامل «السوسيو ـ سياسي» في تحديد مستوى الاندماج في السوق العالمية. ولكن إذا أدخلنا العوامل غير الاقتصادية في مفهوم الاعتماد المتبادل والتبعية، فكيف يمكن الاتفاق على تحديد هذه المفاهيم في ضوء اختلاف التوجهات الايديولوجية السياسية بالنسبة للعلاقات بين الدول، أو بالنسبة للنماذج التنموية الوطنية؟

ـ ثانياً: هنالك قضية تحديد العوامل الرئيسة التي أثرت سلباً في أداء الدول النامية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتقويم أهمية كل منها. فالبحوث الثلاثة تتوافق على أن التطورات النقدية الدولية قد أثرت، على العموم، سلباً في أداء البلدان النامية، باستثناء بعضها (كوريا الجنوبية وتايوان. . . الخ). وتتوافق كذلك على أن بعض أوجه السياسات المتبعة في البلدان الصناعية في نطاق ارتفاع مستوى التفاعل الاقتصادي العالمي للأسباب المذكورة آنفاً قد ساهم في تعميق الفجوة بين العالم الصناعي والعالم النامي. ولقد أبرزت البحوث الثلاثة بهذا الصدد قضية المديونية وتراجع شروط التجارة. وبينما ركز بحثا الدكتورين ولعلو وقرم على سلبيات البرامج التصحيحية بإشراف صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، أبرز بحث د. النجار دور رؤوس الأموال قصيرة الأجل في تأخير العمليات التصحيحية المطلوبة. ومن ناحية أخرى أشار بحث د. قرم إلى عدم استيعاب البلدان النامية، ومنها العربية، مضامين المعطيات الاقتصادية الجديدة كالثورة الالكترونية، بينما لمح بحث د. النجار، بهذا الخصوص، إلى التغيرات الطارئة على نمط الميزات النسبية التي ساعدت على تعميق الاعتماد المتبادل وظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل (الصناعي) الدولي. وأما د. ولعلو فقد حمّل اختلالات النظام الاقتصادي العالمي وسياسات الدول الصناعية (التي رافقها بروز المديونية وتراجع أسعار المواد الأولية) تبعة الآثار السلبية على البلدان النامية وتكريس مظاهر التخلف. واستناداً إلى عرض البحوث الثلاثة تبرز عدة تساؤلات تستوجب الإجابة عنها. فهل التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي، خصوصاً فيما يتعلق بالثورة التقانية هي المسؤولة أساساً عن تعميق الفجوة بين البلدان النامية؟ أم أن تعاطي البلدان النامية مع هذه التطورات وعدم اتباعها سياسات ملائمة يشكلان السبب الرئيسي لذلك؟ أم

هـل حل المشكلة ـ مشكلة ردم الفجوة ـ يكمن في تغيير أسس النظام الاقتصادي العالمي القائم لمصلحة البلدان النامية، مع التأكيد على أن أية محاولات بهذا الاتجاه لا يمكن أن تستند إلى اعتبارات العدالة كما تراها البلدان النامية بقدر ما تعتمد على القوة التفاوضية لهذه الدول مجتمعة من أجل تغيير الأوضاع. بكلمة أخرى إذا كانت البلدان النامية لم تستطع ـ باستثناء القلة منها ـ أن تلحق بالدول الصناعية، وإذا كان ذلك بسبب عوامل متعددة من خارجية ـ دولية وداخلية فكيف يمكننا تحديد أهمية كل منها في التأثير في مستوى الأداء الاقتصادي في البلدان النامية وأي منها تتقدم على الأخرى علماً أن ظروف البلدان النامية تختلف من بلد إلى آخر؟ هل هنالك نموذج عام يمكن أن نطبقه على العالم الثالث مع تمايزات في التحليل تأخذ بعين الاعتبار خصائص البلدان المعنية؟ أم أننا بحاجة إلى نماذج تحليلية مختلفة يعالج كل منها خصوصيات كل بلد على حدة؟

ـ **ثالثاً**: إذا كان هنالك توافق على أن أداء البلدان النامية قد تأخر عن أداء البلدان الصناعية، وأن هذا التأخر له وجهان: كمّي ونوعي، فما هي السبل الآيلة إلى تجاوز العقبات القائمة واللحاق بالدول الصناعية كما تحاول أن تفعل قلة من البلدان النامية؟ كل من البحوث الثلاثة يطرح تصورات معينة تلتقي في بعض جوانبها، وتختلف في نقاط أخرى، إلا أنها بنظرنا لا تفي المسألة حقها الكامل. فلا تزال هنالك تساؤلات متعددة بحاجة إلى أجوبة أو توضيح أكثر شمولية وعمقاً؛ وسنكتفي بالملاحظات التالية:

١ ـ يخلص د. النجار إلى أن استراتيجية التصنيع التصديري هي أكثر اتفاقاً مع الكفاءة في استخدام الموارد، وأكثر تماشياً مع التغيير الدينامي لنظرية الميزات النسبية، كما أنها تساند عملية الاندماج الاقتصادي. وعلى البلدان النامية أن تسعى إلى تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها الدول الصناعية على صادرات العالم الثالث. ولكن من جهة أخرى فإن البحث لا يتطرق إلى تقويم متطلبات هذا التوجه والعقبات الخارجية والداخلية التي قد تعترضه ولا إلى محاذير الاعتماد الكبير على السوق الخارجية. وبصورة عامة فإن البحث لا يتعاطى مع مجمل السياسات الخارجية الاقتصادية (في إطار الخطوات التصحيحية المطلوبة) ودرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي تماشياً مع الميزات النسبية التي يتطرق إليها المؤلف. ولربما يمكننا الاستنتاج ضمنياً بأن السياسة الليبرالية مع حماية ملائمة للصناعة الوطنية تلائم الاستراتيجية التي يتبناها بحث د. النجار.

٢ ـ في المقابل فإن د. ولعلو يبرز هيمنة الدول الصناعية على مقدرات البلدان النامية، ويستنتج أن التطورات الاقتصادية قد دفعت بالبلدان النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي، علماً بأنه مع تزايد عالمية الاقتصاد فإن قدرة السياسة الاقتصادية القطرية قد ضعفت في ضبط الاختلالات الاقتصادية. ويشير المؤلف إلى أن كلاً من النموذجين الليبرالي ـ الارثوذكسي والسوفياتي قد أظهر مواطن ضعف، ولا يمكن الاسترشاد بهما لرسم استراتيجية العملية التنموية في البلدان النامية. غير أن اقتراحات د. ولعلو لاستراتيجية جديدة لا تخرج عن العموميات دون التطرق إلى مضامينها الأساسية. فالدعوة إلى إقامة توازن بين التوجه نحو

الداخل والخارج وبين القطاعين العام والخاص بحاجة إلى توضيح في العمق. فما هي هذه المعايير التي تحكم هذا التوازن وما هي أسسه بالنسبة للتعامل مع الاقتصاد العالمي، وإلى أي مدى قد تختلف من بلد إلى آخر؟ كما أن التوجه نحو وحدة اقتصادية أو جبهة اقتصادية لا بد من أن يلقى الاجماع أو شبه الاجماع، ولكن في ضوء الخبرات العربية في هذا المجال، فما هي المقومات الضرورية لتحقيق هذا الهدف وبالأخص على الصعيد الاقتصادي ـ المالي؟

٣ ـ يلتقي بحث د. قرم إلى حد ما مع بحث د. ولعلو في الدعوة إلى تجنب الانفتاح المفرط على الدول الصناعية، ويركز على أهمية الأليات الداخلية للتنمية المستقلة. هذه الدعوة تصح كمدخل عام إلا أنها بحاجة أيضاً إلى تحليل في العمق. فما هي على سبيل المثال المعايير التي تحدد حدود الانفتاح المطلوب؟ وإلى أي مدى قد تختلف من بلد إلى آخر؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ضرورية إذا أردنا حقاً أن نوضح معنى التنمية المستقلة، نظراً للترابط الاقتصادي الوثيق بين التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية. ولا يمكن لأي نموذج تنموي إلا أن يكون مبنياً على أساس هذا الترابط إلا في حال التوجه نحو تنمية داخلية غير مرتبطة كلياً بالسوق العالمية مع كل ما يعني ذلك من تكاليف باهظة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي قد يصعب على معظم الدول أن تتحملها. ومما لا شك فيه أن البلدان النامية يجب أن تسعى إلى تنمية قدراتها الاقتصادية الذاتية؛ وكما يشير بحث د. قرم فإن ذلك يتطلب ـ فيما يتطلب ـ تقوية القدرات التقانية الذاتية كما فعل بعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية، وكما لم تفعله معظم البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية. وإذا أردنا أن ننمي السوق الداخلية فإن اقامة الجبهة الاقتصادية ـ كما يذكر الدكتور ولعلو ـ تشكل استراتيجية هامة لبلوغ هذا الهدف. ولكن يبقى السؤال: ما هي السمات الرئيسة لعلاقة استراتيجية التنمية المستقلة بالاقتصاد العالمي؟ وهذا ما يقودنا إلى الملاحظة الرابعة.

٤ ـ لقد ركزت أدبيات التنمية الاقتصادية منذ الخمسينات على العلاقة بين التنمية الداخلية والقطاع الخارجي للبلدان النامية، إما لناحية السياسات الخارجية كما كانت تشدد عليها مدرسة «الاكلا» (Ecla) وغيرها من المدارس، وإما لناحية العلاقة اللامتكافئة في ظل النظام الاقتصادي العالمي القائم بين العالم الصناعي والعالم الثالث، وتبعية البلدان النامية للدول الصناعية، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، كما تشدد عليه نظريات التبعية المختلفة. وكانت المحاولات المتعددة لتغيير أسس النظام الاقتصادي العالمي لمصلحة البلدان النامية، كما كانت الدعوة إلى ضرورة فك الارتباط (De-Linking) عن هذا النظام. ولكن باعتقادنا، يبقى مضمون هذه الدعوة غير واضح. فهل يعني فك الارتباط اقامة علاقات ثنائية فقط بين الدول لتحل محل النظام القائم؟ أم تعني التقييد الشديد للمعاملات مع الخارج على جميع المستويات؟ وهل تفرض هذه التقييدات على التعامل مع العالم الصناعي فقط أم مع جميع الدول؟ وما هي حدودها؟

إن بحث د. ولعلو تطرق بإسهاب إلى المحاولات التي بذلت دون نجاح لتغيير النظام العالمي القائم لمصلحة البلدان النامية، وأشار إلى التطورات الاقتصادية الدولية التي وثقت

عرى اندماج البلدان النامية بالاقتصاد العالمي. ولكنه في تحليله للاستراتيجية الاقتصادية التي على البلدان النامية أن تتبناها فإن العلاقة بين هذه الدول والاقتصاد العالمي لم تعالج ـ كما ذكرنا آنفاً ـ إلا بشكل عمومي، كالدعوة إلى اقامة توازن بين التوجهات الداخلية والخارجية. كما أن بحث د. قرم تفادى الخوض في هذا الموضوع إلا من حيث دعوته العامة إلى عدم الإفراط بالاعتماد على السوق الخارجية دون تحديد مضمون هذه الدعوة. وأما بحث د. النجار فإنه، وإن لم يتطرق مباشرة إلى هذه المسألة، يتبنى استراتيجية، بالنسبة إلى البلدان النامية، تفترض علاقة وثيقة بالاقتصاد العالمي تتماشى مع نظرية مميزات النسبية الدينامية كأساس لتقسيم العمل الدولي، علماً أن مضمون هذه النظرية يتوجب توضيحه. إذاً، قضية الارتباط بين البلدان النامية والاقتصاد العالمي ـ شكله ومداه ومضامينه ـ تبقى موضع تجاذب فكري بين الاقتصاديين، وبحاجة ماسة إلى مزيد من التمحص الموضوعي، خصوصاً في ضوء التطورات التي يشهدها العالمان الصناعي الغربي والاشتراكي.

٥ ـ هنالك، أخيراً، قضية الدور الذي تمارسه السياسات الماكرو ـ اقتصادية في التنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد ارتبطت هذه القضية بدور الوساطة الدولية الذي يمارسه كل من صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي تحت غطاء البرامج التصحيحية التي في كثير من الحالات أدت إلى اختلالات اجتماعية في البلدان النامية، كما يشير إليه بحثا الدكتورين ولعلو وقرم. وأما بحث د. النجار فإنه يركز على ضرورة تنسيق السياسة الاقتصادية بين الدول الصناعية كشرط لتفادي الاختلالات الاقتصادية الدولية، لكنه لا يتطرق إلى انعكاسات السياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي على البلدان النامية.

ومن وجهة نظرنا، فإن قضية السياسات التصحيحية الماكرو ـ اقتصادية لها وجهان: **الوجه الأول** يتعلق بالسياسات التي تشترطها المؤسسات الدولية للموافقة على تقديم المساعدات المالية. وقد انتقدت على صعد عدة، منها أنها تفرض تقييدات نقدية شديدة لا تبررها ظروف البلدان النامية، ومنها أنها تقوي هيمنة المؤسسات الدولية على هذه الدول لمصلحة الدول الصناعية. بكلمة أخرى، إن شروط المساعدة التي تفرضها هذه المؤسسات لا تخدم في نهاية المطاف المصالح التنموية للبلدان النامية. والكثير من الانتقادات التي توجه إلى سياسات المؤسسات الدولية محق. إلا أن هذه المسألة تتعلق، أساساً، بعلاقة هذه المؤسسات بأعضائها من البلدان النامية، وبالإمكانات التفاوضية لهذه الدول، لتعديل شروط الاقتراض لمصلحتها. ولكن ذلك لا يعني ـ وهذا هو **الوجه الثاني** لهذه المسألة ـ رفضاً لدور السياسات الماكرو ـ اقتصادية في ضبط الاختلالات الاقتصادية. وإذا كان هذا القول يبدو بديهياً، فإننا نلفت النظر إليه، لأن العديد من الكتابات أو التحاليل التنموية في البلدان النامية لا تفي هذا الموضوع حقه، وكأن قضية الانضباط الاقتصادي إذا جاز التعبير قضية ثانوية. ومن هنا يجب التفريق بين سياسات البرامج التصحيحية للمؤسسات الدولية (التي قد تثير اعتراضات مختلفة ومحقة) ومبدأ الانضباط الاقتصادي الذي تكون السياسات الماكرو ـ اقتصادية إحدى ركائزه الأساسية، على الصعيد القطري، كما على صعيد التجمعات الاقتصادية.

التعقيب ٢

سمير أمين

١ ـ بحث د. سعيد النجار

أظن أن جميع المشاركين يعلمون أن د. سعيد النجار ينتمي إلى مدرسة فكرية مختلفة تماماً عن تلك التي أنتمي إليها. لعل هذا التباين المنهجي يحوي في ذاته ميزة قد تدفع إلى التعمق في نقاش الموضوع المطروح، إلا أن هناك، أيضاً، خطراً حقيقياً هو ألا يعدو كون الحوار بيننا حوار الطرشان. لكم حق الحكم فيما إذا نجحت في تجنب هذا الخطر أم لا.

يميز بحث د. النجار بين الاعتماد المتبادل الحقيقي بين الدول المتقدمة بمعنى تأثير كل من الطرفين في الآخر، بحيث يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت ذاته، وبين الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والبلدان النامية وهو أقرب إلى التبعية إذ إن الطرف المتقدم يؤثر في الآخر دون أن يتأثر به.

لا شك ـ في رأيي ـ أن هذا التمييز صحيح وهام ومفيد. إلا أنه يطرح على الفور الأسئلة التالية: ما هي الآليات التي أنتجت ذلك الفرق؟ ما العمل في هذه الظروف؟ هل يمكن تجاوز هذا الوضع في إطار النظام الرأسمالي العالمي «الموجود حقيقة» كما أسميه وكما سوف أحاول أن أصفه فيما بعد؟

وقد رأيت أن هذا التساؤل يمكن أن يكون محور تعقيبي على البحث. بعبارة أدق سوف أتساءل بصوت عالٍ أمامكم عما إذا كان المنهج الذي يستخدمه د. النجار قد سمح له بالإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر.

يقدم لنا البحث مجموعة من المعطيات يصف المؤلف من خلالها آليات الاعتماد المتبادل

الصحيح والتبعية وتطويرها خلال السنوات الأخيرة. كما أنه قدم لنا على أساسها تشخيصاً للمشاكل التي يعانيها النظام العالمي ثم حلولاً لأزمته. أقول إن هذه المعطيات في ذاتها لا تدعو إلى كثير من النقاش. بل أرى أن إطار هذه المعطيات هو فعلاً إطار دال وفعال من أجل طرح الأسئلة المذكورة. على أنني أبدي تحفظات فيما يخص تشخيص الأزمة ثم الحلول المقترحة.

ولتوضيح موقفي أود أن أقدم تعقيباً مقتصراً على التأويلات التي قدمها مؤلف البحث في ثلاثة من المجالات المدروسة. ذلك لأنني أرى أن هذه التأويلات تبين بوضوح مزايا وحدود المنهج الذي يستخدمه د. النجار.

أ ـ قياس ظاهرة الاعتماد المتبادل

يرى د. النجار أن ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس العلاقات الاقتصادية مع الخارج. ثم يذهب إلى تحليل اختلاف هياكل التجارة من أجل قياس مدى تأثير ظواهر وآليات الاعتماد المتبادل في تطور اقتصاد مختلف المشتركين في التجارة الدولية، مستخدماً في هذا المجال المقومات الكلاسيكية مثل درجة مرونة الطلب والتأثير السعري والتأثير الدخلي... الخ.

أقول: إن هذا المنهج ناقص، بل إنه يقف عند باب المسألة ولا يتجاوز وصف الظاهرة دون الفحص في طابعها. فالاعتماد المتبادل ـ في رأيي ـ هو الظاهر الذي يكمن وراءه الجوهر أي الطابع العالمي للنظام الرأسمالي. أقصد أن استخراج الفائض الناتج من استغلال العمل ثم تركيزه وإعادة توزيعه هي مجموعة ظواهر مرتبط بعضها ببعض، تعمل على صعيد عالمي وليس على صعيد كل من التكوينات القطرية، كما لو كانت هذه التكوينات تدخل في علاقة تبادل فيما بعد. فلا بد من اعتبار المنظومة العالمية على أنها الوحدة الحقيقية من أجل تحليل الواقع الاجتماعي الذي يكمن وراء التبادل السلعي. فالتناقضات الاجتماعية وكذلك التحالفات التي تسير النظام تنعقد في اطار هذه الوحدة العالمية فتحدد بدورها هامش استقلالية الصراعات والتحالفات الداخلية الخاصة بكل تكوينة قطرية.

على سبيل المثال لا الحصر: حاول محمد علي أن يقيم صناعات في مصر، وأن يمولها من خلال تصدير القطن. ثم ضربت هذه التجربة فتبلور تحالف طبقي بين كبار الملاك العقاريين المصريين ورأس المال الصناعي الانكليزي. فالتحالف الاجتماعي هذا هو الذي يفسر تخصص مصر في القطن. أقصد أن «الميزات المقارنة» هي ناتج الظروف الاجتماعية وليست سبباً في التقسيم العالمي للعمل.

هذا هو في رأيي المنهج المطلوب الذي نستطيع من خلاله فهم جوهر المشكلة التي يمكن تلخيصها في الجملة الآتية: لماذا يؤدي مسار النظام والتبادل الدولي المترتب عليه إلى الاستقطاب على صعيد عالمي، ثم إلى كون هياكل التجارة هي ما هي عليه.

ب ـ التغيير الحديث في التدفقات المالية

أعطى مؤلف البحث أهمية خاصة للتغير الكيفي الذي طرأ على التدفقات المالية حديثاً. لقد كانت التدفقات المالية في الماضي ناتجة من ظروف التبادل التجاري، وإلى حد ما مكملة ومصححة لها. ثم أصبحت مؤخراً محركاً أولياً مستقلاً يؤثر بدوره في ظروف التبادل السلعي.

لا شك في رأيي أن هذه الملاحظة في حد ذاتها صحيحة وهامة. ولكن: أيمكن الاكتفاء بتسجيل الواقع والتركيز في البحث على النتائج المترتبة على هذا الأمر الجديد، دون فحص أسبابه؟ أيمكن الاكتفاء بالقول إن التوسع المصرفي هو المسؤول عن الظاهرة؟ أليست المصارف مجرد الأداة التي تتجسم هذه الظاهرة من خلال نشاطها؟

ثمة دراسات عديدة حاولت أن تربط بين ظاهرة انفجار التدفقات المالية العالمية، وبين جوهر الأزمة الهيكلية التي نحن بصددها هنا. أشير هنا بصفة خاصة إلى مؤلفات هاري (Harry) وبول سويزي (Paul Sweezy) وماغدوف (Magdoff) وإلى ريكاردو باربوني (Ricar-do Parboni) الدولار ومنافسوه ـ وأرى من المفيد طرح تلخيص سريع لما يبدو لي أهم استنتاجات هذه الدراسات، وهي الآتية:

أولاً: يتبدى جوهر الأزمة في ظهور فائض «الادخار» على «الاستثمار» (وذلك على صعيد عالمي)، أي بعبارة أخرى هناك فائض مالي ناتج من تفوق مقدار الأرباح المحققة (خاصة في قطاع المؤسسات الاحتكارية الكبرى) على مقدار الاستثمار المطلوب.

ثانياً: يرجع صغر مقدار الاستثمار المطلوب إلى طابع الثورة التقانية الحديثة إذ إن هذه الثورة لا تستدعي استثمارات ضخمة على غرار ما كان الأمر عليه في الثورات التقانية السابقة، وجوهر الثورة الحديثة هو ادخال الكمبيوتر في عمليات الانتاج بشكل أساسي يؤدي بدوره إلى الاقتصاد في استعمال رأس المال (Capital Saving).

ثالثاً: إن المخرج الوحيد لفائض الأموال في هذه الظروف هو الهروب إلى المضاربة المالية التي تغذي نفسها من نفسها، والتي أدت بدورها إلى المديونية المزدوجة للولايات المتحدة (على صعيد كل من الدين الداخلي والدين الخارجي) وللعالم الثالث.

رابعاً: إن هروب فائض الأموال إلى المضاربة أصبح أمراً ممكناً بفضل التغيرات المؤسسية في النظم النقدية الوطنية والعالمية والتي تم إقرارها لهذا الغرض بالتحديد. إن الغاء قابلية الدولار للتحويل عام ١٩٧١ ثم تعميم نظام أسعار الصرف العائمة قد أديا معاً إلى اقامة نظام نقدي «متين مثل الاسمنت المسلح» على حسب تعبير باربوني (Parboni)، لا يهدده انهيار فجائي على نمط ما حدث عام ١٩٢٩. فلم تكن تلك القرارات إذاً ناتج مصادفة أو خيار «ايديولوجي». بل كانت قرارات رشيدة من أجل استبعاد خطر الانهيار وما قد يترتب عليه من تفكك في شبكة العلاقات الدولية. على أن تلك القرارات لا تصلح بدورها حلولاً للأزمة إذ إنها لا تعالج مشكلة فائض الأموال.

خامساً: لم يكن رفع سعر الفائدة ناتج «ظروف السوق» بل على العكس من ذلك كان قراراً حكومياً ثم تكيفت السوق إليه. ويجد هذا القرار مكانه في إطار المنافسة بين الولايات المتحدة من جانب وأوروبا واليابان من الجانب الآخر. فهو الذي جعل من الممكن تمويل عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة من خلال تصدير فائض أموال الأطراف الأخرى. أي بعبارة أخرى كان هذا القرار الأمريكي رشيداً من زاوية مصلحة الولايات المتحدة إذ كان الغرض منه هو تأجيل ميعاد الاعتراف بأن عصر هيمنة الولايات المتحدة قد آن.

ورأيي أن هذا هو المنهج المطلوب من أجل إدراك مغزى ردود فعل النظام لأزمته من جهة، وطرح الحلول البديلة من الجهة الأخرى.

فقد قدم لنا د. النجار اقتراحاً قائماً في جوهره على الدعوة إلى مزيد من التنسيق في إطار المؤسسات العالمية (صندوق النقد الدولي بصفة خاصة). فليسمح لي د. النجار أن أقول إن هذا الاقتراح لا يتجاوز حدود الميول الطيبة (Wishful thinking) ذلك لأن مثل هذا التنسيق يفترض الحل المسبق للمشكلة أي يفترض زوال التناقضات بين أمريكا وأوروبا واليابان، بين الشمال والجنوب، بين مختلف القوى الاجتماعية هنا وهناك. . أما العلاج الصحيح فيتطلب تحالفات اجتماعية داخلية وعالمية مختلفة عما هي عليه حالياً فيما يخص العلاقات غرب/ شرق وشمال/ جنوب كما يتطلب رسم سياسات اقتصادية أخرى تعالج جميع أوجه المشكلة: اعادة توزيع الدخل على صعيد قطري وعالمي والاتجاه إلى اقامة نماذج استهلاك أخرى وتوجيه الثورة التقانية. . . الخ. وليس من منطق النظام أن يتجه من تلقاء نفسه في مثل هذه الاتجاهات. فالصراع الاجتماعي (بالمعنى الواسع) سابق وهو المحرك الأول ثم يتكيف النظام الاقتصادي إليه في حدود الممكن أو يتطور في اتجاه جديد. . وسوف أقدم فيما بعد ما يبدو لي «حلاً واقعياً» في الظروف الراهنة وهو حل قائم على مبدأ تعددية الأطراف في النظام العالمي. هذا هو معنى «فك الارتباط» (Delinking) الذي أتناوله في الفقرة التالية.

ج ـ نظرية التبعية

يقدم لنا د. النجار رؤية مبتورة عن نظريات التبعية. فقد اقتصر في اشاراته على أولئك المؤلفين (أو المؤلفات القديمة) الذين لم يخرجوا عن اطار منهج الاقتصاد الكلاسيكي. كما أنه اعتمد في نقده هذا التيار الفكري على مقالات اعتبرها جميعاً سطحية جداً كتبها عدد من خبراء البنك الدولي لا يعرفون شيئاً عن تاريخ النقاشات التي تمت في إطار هذا التيار الغني.

وليسمح لي د. النجار أن أقول هنا إن ذلك الانتقاء لا يساعد في تقدم النقاش.

وقد ترتب على هذا الانحياز أن مؤلف البحث لم يناقش سوى استراتيجيتين هما التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات والتصنيع التصديري.

في نقاشه للاستراتيجية الأولى يرجع المؤلف إلى «الدراسات الميدانية التي أظهرت قصور التصنيع الاحلالي. . .»، الواقع أن ثمة عدداً من المؤلفين المنتمين إلى التيار الذي ينتقده

المؤلف كانوا قد سبقوا المصرف بسنين ولم ينتظروا تلك «الكشوفات» كي يحكموا على سياسة التصنيع الإحلالي، بل توقعوا منذ زمن بعيد أنه كان لا بد من أن تؤدي تلك السياسة إلى عجز متزايد في ميزان المدفوعات. وخلاصة القول في هذا المجال أن منتقدي التصنيع الاحلالي قد أوضحوا أن الاحلال يقوم على أساس توزيع للدخل معطى سابقاً فيعيد تكوينه حتى يؤدي بالضرورة إلى تفاقم متزايد في التفاوت الاجتماعي. ولذلك لا تمت هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية «فك الارتباط» بصلة. لقد كان التصنيع الاحلالي يناسب التوسع الرأسمالي العالمي في المرحلة السابقة (ولذلك فقد شجعه البنك الدولي!). وكان كاتب هذه السطور من الذين كتبوا قبل ٢٠ سنة أن زيادة درجة التعرض المترتبة على هذه السياسة كانت لا بد من أن تؤدي إلى انفجار أزمة مديونية خارجية. وقد رفض بعض خبراء البنك الدولي الذين يشير إليهم مؤلف البحث تلك التوقعات واعتبروها «دون أساس»!

وكذلك بالنسبة إلى التصنيع التصديري الذي يشجعه البنك في المرحلة الراهنة. هل يجب أن ننتظر ٢٠ سنة إضافية حتى يكتشف البنك طابع هذا التصنيع وحدوده؟

هنا أيضاً لا يفيد المنهج الاقتصادي الكلاسيكي في كشف هذا الطابع نظراً إلى كونه منهجاً لا يهتم بإشكالية استخراج الفائض وهيكل توزيع هذا الفائض على الصعيد العالمي الكامن وراء منظومة الأسعار. ودون الخوض في هذه المشكلة أود فقط أن أشير هنا إلى الأطروحة التي تناولت عرضها في أماكن أخرى مفادها أن الأقطار الحديثة التصنيع ليست على الاطلاق في سبيل «اللحاق» كما يقال، بل هي تمثل الأطراف الحقيقية للنظام العالمي المستقبلي قيد التكوين أي الشكل المتجدد للاستقطاب العالمي (وقد تناولت هذا الموضوع في تعقيبي على بحث د. جورج قرم).

وهنا، يضيق مجال الخوض في مكونات استراتيجية «فك الارتباط»، لذلك سوف أقتصر على لفت الأنظار إلى أن هذه الاستراتيجية تفترض منظومة قيم مستقلة عن المنظومة السائدة على صعيد عالمي، أي منظومة قيم محلية تنعكس فيها احتياجات إقامة تحالفات اجتماعية تعطي مضموناً ملموساً للتنمية في خدمة الجماهير[1]. وأعتقد أن مثل هذه الاستراتيجية تفترض بدورها تلك العالمية المتعددة الأطراف التي سوف أتناولها بالنقاش كبديل حقيقي للشكل السائد للعالمية.

تقوم «الحكمة التقليدية» السائدة على مجموعة مسلّمات مسبقة مبدئية تشكل العمود الفقري في التحليل الاقتصادي، وهي - بشديد الايجاز -: **أولاً** أن الانتاج عملية فنية قائمة على تركيب كمي معين لعوامل الانتاج (العمل، رأس المال، الأرض)؛ **ثانياً** أن التركيب الأمثل هو القائم على تساوي الانتاجية الحدية لمختلف هذه العوامل؛ **ثالثاً** أن التوصل إلى هذا الوضع الأمثل يتحقق من خلال توافر أكبر قدر ممكن من المنافسة سواء أكانت المنافسة بين المنظمين من أجل إبدال عامل بعامل آخر أو في تسويق منتوجات الانتاج أو كانت المنافسة بين أصحاب عوامل الانتاج.

---

(١) انظر: سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل الثاني.

من الواضح أن هذه المجموعة من المقولات تؤدي بدورها: **أولاً** إلى دعوة إنجاز شروط تضمن أكبر قدر ممكن من حركية عوامل الانتاج (بما فيها طبعاً الحركية الجغرافية لها)؛ وثانياً إلى تحديد تدخل الدولة على اعتبار أن هذا التدخل، بصفة عامة، هو عائق في سبيل إنجاز شرط المنافسة المطلوبة.

لسنا هنا بصدد نقاش درجة علمية هذه المقولات، إلا أنني أود أن أبدي الملاحظات المبدئية السريعة الآتية:

أولاً: إن هذه النظرية الاقتصادية تفترض إمكان تقييم عيني (أي غير نقدي) مسبق لكميات عوامل الانتاج، علماً بأن توافر هذا الشرط مستحيل على الأقل بالنسبة إلى عامل رأس المال!

ثانياً: إن هذه النظرية لا تعدو كونها تحصيل حاصل إذ إن الانتاجيات الحدية تقاس قيمياً بينما منظومة القيم نفسها هي ناتج تفاعل تلك الانتاجيات الحدية.

أود هنا أن أركز على عنصر واحد فقط، وهو حركية عوامل الانتاج والمنتوجات، أي سمات السوق المطلوبة من أجل تحقيق منظومة «رشيدة» للأسعار وعوائد عوامل الانتاج، منظومة تنعكس فيها الندرات النسبية في عرض هذه العوامل طبقاً لمنطق هذه النظرية نفسها. فتستند ايديولوجيا الليبرالية إلى انجازات الرأسمالية في مراكزها المتقدمة، إذ إنها - أي الرأسمالية - قد حققت فعلاً هنا قدراً من التساوي في عوائد عوامل الانتاج على صعيد التكوينة الاجتماعية الوطنية (القطرية) من خلال حركية هذه العوامل في اطار أسواق مندمجة وطنياً للمنتوجات ورؤوس الأموال والعمل. ذلك إلى جانب انجازات هذه النظم الاقتصادية والاجتماعية من حيث الفعالية والرفاهية.

أيمكن تعميم هذه التجارب القطرية والقول بأن عبرتها تصلح أيضاً على الصعيد العالمي؟ لن أخوض هنا في هذه المعضلة المعقدة ذات الأبعاد العديدة، بل سوف أكتفي بطرح سؤال واحد فقط. ألا تفترض صحة الليبرالية - طبقاً لمنطقها - فتح الأبواب أمام الهجرة العالمية للعمل إلى جانب فتح الأسواق للتجارة ولرؤوس الأموال؟ أليس تحقيق هذا التوازي شرطاً ضرورياً لكي تعمل آليات تعميم السوق في اتجاه تحقيق تساوي عوائد عوامل الانتاج؟

أعلم تماماً أن المدافعين عن المذهب الليبرالي يجيبون عن هذا السؤال بقولهم إن تفاوت مستويات عوائد العمل من قطر إلى آخر هو نفسه انعكاس لاختلاف مستويات الانتاجية. هل هذا صحيح؟ وإلى أي مدى؟

أولاً: تثبت المعطيات الأمريكية المتاحة أن التفاوت في الأجور الحقيقية وعوائد العمل بشكل عام بين الشمال والجنوب يفوق بكثير مدى التفاوت في الانتاجية. فلو كانت نسبة الانتاجية المقارنة بين الجنوب والشمال تساوي في متوسطها الثلث لكانت النسبة في عوائد

العمل المقارنة تصل إلى العشر. هذا بخلاف الوضع فيما يخص الانتاجية المقارنة فيما بين البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها حيث نجد فعلاً أنه إذا كان الفرق في الانتاجية ٣٠ بالمائة مثلاً يكون الفرق في الأجور هو الآخر عادة قريباً من ٣٠ بالمائة. فلا يمكن، إذاً، الاكتفاء بالقول إن التفاوت في عوائد العمل يرجع أساساً إلى اختلاف في الانتاجية بين المركز والأطراف.

ثانياً: من أين يأتي التفاوت في انتاجية العمل؟ أعلم تماماً إن الإجابة عن هذا السؤال تخرج عن إطار علم الاقتصاد بالمعنى الضيق، فتفترض عمل حساب لجميع أوجه اشكالية التطور التاريخي اللامتكافىء. ولكن: أيمكن القول إن فتح الأسواق للتجارة ولرؤوس الأموال دون حرية هجرة العمل من شأنه أن يساعد على تقلص التفاوت في مستويات الانتاجية وبالتالي عوائد العمل؟ أم العكس هو أقرب إلى الصحيح؟ فقد أثبتت التجربة التاريخية أن مدى التفاوت في الانتاجيات قد ازداد باستمرار في الأجل الطويل، وأن التفاوت في عوائد العمل قد ازداد بمقدار أكبر. ينعكس هذا التباين المتزايد المزدوج وغير المتكافىء في تطور توزيع الدخل في داخل مجتمعات الأطراف. فهو توزيع يتسم بالتفاقم المستمر في عدم تكافئه، أي يزداد مدى عدم التكافؤ كلما ارتفع متوسط ناتج الفرد. هذا بخلاف الوضع في بلدان المركز حيث تثبت المعطيات المتاحة أن هيكل توزيع الدخل في هذه البلدان لم يتغير كثيراً خلال السنوات المئة الأخيرة. بعبارة أخرى يمكن القول إن الأجور الحقيقية قد ارتفعت في المراكز بنسبة موازية لارتفاع الانتاجية بينما لم ترتفع عوائد العمل في الأطراف بالتوازي مع الانتاجية. إن لهذه الظاهرة - التي لا اعتقد أن أحداً ينكر صحتها في ذاتها - أسباباً عديدة متشابكة ومتضافرة. إلا أن الاندماج في المنظومة العالمية المجسم في الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال دون فتح الأبواب لهجرة العمل إنما هو عامل - وعامل هام في تقديري - في انتاج وإعادة انتاج ظاهرة التخلف التي نحن بصددها هنا.

أستنتج من هذه الملاحظات أن السياسات الليبرالية المعروضة لنا ليست تعبيراً صحيحاً عن النظرية الاقتصادية المتفق عليها، فهي ليبرالية مبتورة ينقصها عامل جوهري لكي تنسجم مع المبادىء التي تدعي أنها تقوم عليها.

ولا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك، إذ إن فتح أبواب الهجرة أمر غير مقبول سياسياً لا اليوم ولا في المستقبل المنظور. فلا بد، إذاً، من استخلاص الخلاصة المتحتمة لهذا الأمر، ثم لا بد من الاعتراف بأن هناك تناقضاً أساسياً بين الاندماج في المنظومة العالمية بشروطها القائمة حقيقة (فتح أبواب للتجارة ولرؤوس الأموال دون هجرة العمل) وبين انجاز شرط تنمية تهدف إلى رفع مستوى الانتاجية يصحبه ارتفاع موازٍ في عائد العمل. بعبارة أخرى هناك تناقض بين الاندماج العالمي وبين احتياجات إقامة مشروع وطني ذي مضمون شعبي.

ما العمل إذاً؟ لقد أدخلت هنا بالتحديد مفهوم «فك الارتباط» كعمود فقري لبديل استراتيجي تدخل في حسابه استحالة انجاز تنمية في خدمة الجماهير الشعبية ضمن إطار

الاندماج «الليبرالي» (الليبرالي المنقوص والمبتور في واقع أمره) في النظام الرأسمالي العالمي.

ألفت النظر هنا إلى التعبير الدقيق الذي أستخدمه في هذا الشأن ومضمونه رفض الاندماج «الليبرالي» وليس رفض أي شكل للاشتراك في الاقتصاد العالمي، وكذلك أذكر أنني قد قدمت في مكان آخر تعريفاً ايجابياً دقيقاً لهذا المفهوم وهو «اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق مقتضيات تنمية وطنية ذات مضمون شعبي». إن هذه المقولة الأخيرة تعكس الأولويات التي تقوم الليبرالية عليها إذ إن سياسات الليبرالية لا تعدو كونها في جوهر مضمونها تكيف التنمية المحلية لمقتضيات النزعات التي تحكم التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي في إطار «ليبرالية مبتورة» لا بد أن تنتج ذلك الاستقطاب والتضاد بين المراكز والأطراف التي نحن بصددها هنا.

نتناول، الآن، إشكالية «عالمية الاقتصاد» في ضوء مفهوم نقدي لرشادة السوق (المنقوصة) كعمود فقري لإقامة هذه العالمية.

إن العالمية في حد ذاتها أمر واقع خلق فعلاً روابط حقيقية فيما بين الأقطار وفيما بين الشعوب، ولا يمكن تجاهل هذه الروابط شئنا أم أبينا. على أن هذه الروابط التي أنتجتها العالمية من خلال إنشاء سوق رأسمالية عالمية للسلع والتقانة والأموال (دون فتح الأبواب لهجرة العمل كما رأينا) هي روابط أقيمت على أساسها «تبعية متبادلة لا متكافئة»، ولم تنتج «تبعية متبادلة» (غير منعوتة) كما يقال. فهي خلقت الظروف الملائمة لانجاز تراكم متمحور على الذات في المراكز، يقترن بإخضاع علاقات هذه المراكز بأطراف النظام لمنطق وحاجات ذلك التراكم المركزي، بينما فرضت على الأطراف نموذجاً آخر للتراكم التابع الذي لا يعدو كونه تكيفاً من جانب واحد لمقتضيات التراكم المركزي المتسلط.

ثمة ثلاثة مواقف مبدئية في مواجهة هذا الوضع هي الآتية:

أولاً: قبول العالمية هذه كما هي على أنها «لا مفر منها»، أي قبول عقلانية السوق العالمية كمعيار أخير لرشاد الخيارات الاقتصادية والحضارية. فيقال بهذه المناسبة إننا «نعيش جميعاً على أرض واحدة»، ثم إن «التبعية المتبادلة» ـ كما يقال ـ تفرض نفسها على جميع مجتمعات العالم بحيث إنها مضطرة إلى أن تخضع مشروعها الاجتماعي ـ مهما كان ـ لمقتضيات معيار عقلانية الاقتصاد العالمي والتوسع المستمر للسوق.

هذا هو جوهر مضمون المذهب التقليدي السائد وبخاصة خطاب «الليبرالية الجديدة».

ثانياً: رفض العالمية رفضاً باتاً على أنها تعبير عن تسلط «الغرب» على مجتمعنا «الشرقي» (بالنسبة إلينا: العربي الاسلامي)، وذلك في جميع ميادين الاقتصاد والايديولوجيا والقيم والحضارة. هذا هو جوهر مضمون خطاب السلفية. لسنا هنا بصدد نقاش هذا الموقف الذي تناولناه في مكان آخر. فلن أعود إذاً إلى ما سبق أن كتبته عن هذا الموقف الذي أسميته «تشويهاً ثقافوياً» قاصداً من وراء هذا التعبير نظريات تقوم على فرضية وجود عناصر

ثقافية ثابتة تتعدى مراحل التاريخ حتى تفرض مسالك تطور خاصة لشعوب بعينها لا يمكن ارجاعها إلى فعل قوانين عامة تنطبق على الجميع.

ثالثاً: يختلف هذا الموقف عن الثاني في أن نقطة الانطلاق هنا هي فكرة استحالة العودة إلى العصور التي سبقت العالمية التي انتجتها الرأسمالية. وبالتالي يرفض هذا الموقف ماضوية المشروع السلفي بل يعتبر الدعوة الماضوية طوباوية خطيرة. على أن هذا الموقف لا يقبل أيضاً العالمية كما هي في حقيقة أمرها، بل يدعو إلى العمل من أجل تطويرها في اتجاه «عالمية متعددة الأقطاب».

فثمة وجهان لا فاصل بينهما «للرأسمالية العالمية الموجودة حقيقة» كما أسميتها. هما التحول الكيفي في طابع النظام الاجتماعي وتبلور عناصر رأسمالية فيه من جانب، وغزو العالم من خلال التوسع الغربي، الأمر الذي يتجسم في الاستقطاب العالمي والتناقض بين مراكز وأطرف النظام من الجانب الآخر.

على هذا الأساس تعطي ايديولوجيا السوق السائدة مشروعية مزدوجة للرأسمالية كنظام اجتماعي من جانب، وللتفاوت على الصعيد العالمي الذي يقترن به من الجانب الآخر. فهذه الايديولوجيا لا تعمل حساباً لسمات هذه السوق القائمة على مبادىء تضمن ديمومة الاستقطاب العالمي.

نعم. لقد خلقت الرأسمالية حاجة إلى معايير عالمية الطابع تنعكس فيها الحاجة إلى مشروع اجتماعي يخاطب فعلاً جميع شعوب المعمورة. إلا أن إقامة مثل هذا المشروع تتطلب بدورها تجاوز حدود الرأسمالية بما أن هذا النظام عاجز عن إزالة الاستقطاب العالمي.

خلاصة القول إن الرأسمالية وضعت في جدول عمل التاريخ الحاجة الموضوعية إلى اتمام تجانس على الصعيد العالمي، وفي الوقت نفسه جعلت آلياتها إنجاز هذه الضرورة الموضوعية مستحيلاً دون الخروج على عقلانية السوق الرأسمالية.

هذا هو جوهر مأزق عصرنا. إلا أن القوى الاجتماعية التي تحتل المسرح لم تع - إلى الآن - طابع المأزق هذا، الأمر الذي يؤدي إلى الهروب إلى الأمام في اتجاهات هي عكس المطلوب. فهي تدفع في اتجاه تكور ثقافي يتخذ هنا شكل التمركز الأوروبي (وهو مضمون الموقف الأول) وهناك شكل التمركز الأوروبي المعكوس (وهو مضمون الموقف الثاني) هذا بينما تتطلب الحاجة الموضوعية في مواجهة التحدي تطويراً لمفهوم العالمية نفسه.

أزعم هنا أن مبدأ «سلطان السوق» كما يفهمه أصحاب المذهب التقليدي السائد لا يمكن أن يكون قاعدة سليمة لإقامة عالمية متعددة الأقطاب التي نحن في حاجة إليها. إن حل السوق ذا البعد الواحد لا ينفع إذ لا يمكنه أن يمنع تفاقم التناقضات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية لدرجة تفوق حدود التحمل. فالخطاب الايديولوجي لليبرالية الجديدة ينقصه ادراك هذه الحقيقة. الأمر الذي يفقده أية مصداقية. ذلك لأن هذا الخطاب يتجاهل

أمراً كان يفترض أنه من المسلمات وهو أن آليات السوق من تلقاء نفسها تعيد تكوين التناقضات وتعمل على تعميقها. ويتطلب التحليل العلمي لمزايا السوق (وهي مزايا حقيقية) وضع المشكلة في إطارها السليم، وهو إطار ترسمه المحددات الاجتماعية للنظام الذي تعمل تلك الأليات فيه. ونقصد هنا مستوى نمو قوى الانتاج والمرحلة التاريخية للتقسيم العالمي للعمل، وللتحالفات الاجتماعية التي تلازم تلك المرحلة والتي تعيد تكوينها. ويهتم الفكر الناقد بمعرفة هذه التحالفات بالتحديد خصوصاً البدائل التي من شأنها أن تساعد على الخروج من الحلقة المفرغة المفروضة من خلال آليات السوق.

ومن هذه الزاوية الأخيرة تختلف الظروف اختلافاً جوهرياً من إقليم إلى آخر. الأمر الذي يفرض الأخذ بسياسات تنموية مختلفة وخاصة بكل اقليم، أي سياسات لا يمكن استخلاصها من مجرد عمل حساب لعقلانية آليات السوق، فهي عقلانية ذات بعد واحد. وإضافة إلى هذا السبب الرئيس الذي يدعو إلى استبعاد نظرية السوق الليبرالية ثمة أسباب أخرى ـ لا تقل شرعية ـ مثل الاعتبارات الثقافية والاختلافات السياسية والايديولوجية التي ترسخ جذورها في التاريخ.

خلاصة القول إن العالم المعاصر في حاجة إلى إعادة بناء، على أساس الاعتراف بمبدأ التعددية. وفي هذا الصدد أرى أن بلدان العالم الثالث ومناطقه تحتاج إلى الأخذ بمبدأ إخضاع علاقاتها الخارجية لحاجات تنميتها الداخلية وليس العكس أي التكيف بمعنى تكيف التنمية الداخلية لما تسمح به الظروف الدولية السائدة. وأعتقد أن هذا المفهوم لفك الروابط الذي أدعو إليه لا يمت بصلة لا إلى مفهوم الأوتاركية ـ الاكتفاء الذاتي بالانغلاق ـ ولا إلى مفهوم الابتعاد عن التقسيم العالمي للعمل المفروض من خلال التهميش لبعض مناطق العالم الثالث.

لنعد الآن إلى ايديولوجيا العالمية المؤسسة على مبدأ توسع السوق الرأسمالية. لا شك في أن العالمية ليست بالظاهرة الجديدة إذ إنها بدأت منذ خمسة قرون عندما تم اكتشاف امريكا. إلا أن العالمية هذه دخلت فعلاً في مرحلة كيفية جديدة منذ أربعين عاماً نتيجة التكثيف الذي طرأ على شبكة المبادلات والمواصلات من مختلف الأنواع، وكذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل التدمير الحربية التي بلغت حد القدرة على تخريب البيئة والأرض كلها وإبادة الانسانية بأسرها.

إن العالمية فرضت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية من خلال نظرية مزدوجة متكاملة الجزأين. فكان الرأي السائد في البلدان المتقدمة أن السياسة التدخلية الكينزية قد نجحت في ضمان نمو مستمر لصالح الجميع فمحت التقلبات الظرفية وخفضت مستوى البطالة إلى حده الأدنى. وكان هذا الإنجاز قد بدا معجزة فعلاً إذ إنه اقترن بانفتاح خارجي متزايد لدرجة أن ذكرى الأيام التي اتسمت بالتناقض بين مقتضيات السياسات الوطنية من جهة، واستمرار التوسع العالمي من الجهة الأخرى. إن ذكرى تلك الأيام قد هجرت الأذهان.

أما في البلدان النامية فكانت أيديولوجيا التنمية لعصر باندونغ (من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٥) قد اقيمت على العقيدة بإمكانية التوافق بين ضمان الهيمنة الوطنية على عملية التنمية، وبين الاستفادة من مزايا الانفتاح على التقسيم العالمي للعمل. ومعنى هذه النظرية المزدوجة هو أن نقاش الأحكام ـ التي اختلفت كثيراً أو قليلاً ـ كان يدور في فلك قبول المبادىء العامة المشار إليها. أما البلدان الاشتراكية، فكانت ـ في هذه الظروف ـ قد كبلت ضمن نظرية ثالثة تقوم على الرفض المبدئي لمفهوم التبعية المتبادلة. إلا أن التفكك الذي طرأ هناك بالتدريج على الدولة السلطوية واقتصادها الأوتاركي المنغلق على نفسه قد فتح آفاق الأمل في تطور افترض بدوره الانفتاح الخارجي.

لا ريب أن أزمة الرأسمالية قد أنهت فعلاً أوهام الكينزية وأيديولوجيا التنمية. وكذلك لا ريب، أيضاً، أن أزمة الاشتراكية لم تجد بعد حلها النهائي. إلا أن الصراع الذي خلقته هذه الأزمة المزدوجة قد استدعى هجوماً محافظاً تحت راية «الليبرالية الجديدة»، المقتصرة على اللجوء إلى معجزة العلاج الذي يجدي في جميع الظروف وهو «الاعتماد على آليات السوق»! على أن الاستمرار في السياسات التي تستلهم هذه النظرية الدغمائية لا بد من أن يؤدي إلى تدهور خطير للأوضاع، بل يؤدي إلى عكس هدف تلك السياسات أي إلى تفكك النظام العالمي والعودة إلى اصطدامات عنيفة بين مختلف المصالح الوطنية مع فقدان السيطرة على تطور الحوادث.

وأود بيان صحة هذه المقولة من خلال تناول أمثلة من مختلف مناطق العالم.

في مناطق الأطراف نصف المصنعة يواجه نمط التنمية المتبع إلى الآن تحديات حاسمة، فلقد قام هذا النمط للتنمية على أساس توزيع غير متكافىء للدخل، وذلك بصفة متزايدة لدرجة أن الانجازات الاقتصادية للبلدان نصف المصنعة قد أورثت مشاكل اجتماعية مرعبة للنظام الديمقراطي الحديث النشأة في بعضها. وأمام أنظمة الحكم في تلك البلدان الخيار بين أمرين لا ثالث لهما. فإما أن تشرع في إصلاحات تقدمية تواجه حاجات المجتمع، وفي هذه الحالة سوف يتعين عليها التصدي للقوى التي تدافع عن طلبات التوسع العالمي لرأس المال (عقلانية السوق العالمية) وإما أنها تتجنب فعل ذلك وتكتفي بـ «التكيُّف» كما يقال. وفي هذه الفرضية لن تدوم الديمقراطية بل تنهار قبل أن تكون قد أرست جذوراً في المجتمع. ولنا أمثلة واضحة على هذا الإحراج في أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي.

أما بالنسبة إلى مناطق العالم الثالث «المهمشة» التي تكون ما يسمى «العالم الرابع» فإنني أزعم أن الأوضاع أكثر سوءاً. على أن «العالم الرابع» ليس ظاهرة جديدة، لأن التوسع الرأسمالي قد أنتج في كل مرحلة استقطاباً على صعيد عالمي؛ ثم أدى إلى تهميش تلك المناطق في الأطراف التي فقدت دورها ـ بعد أن كانت أحياناً قد أدّت دوراً أساسياً بارزاً في مراحل سابقة لتطور النظام. ومن أمثلة هذا التطور الخطير تاريخ جزر الكريب وشمال شرق البرازيل التي كانت محل «المعجزة الاقتصادية» في مرحلة المركنتيلية ثم أصبحت من بين أفقر الأقاليم

للنظام الرأسمالي العالمي فيما بعد. واليوم نجد افريقيا بأجمعها، ومنها بعض البلدان العربية، مهددة بمصير مشابه. فالقارة متخصصة في الانتاج الزراعي على نمط توسعي لا بد من أن يؤدي بالضرورة إلى انهاك خصوبة الأراضي الزراعية. هذا بينما تعمل الثورة التقانية الراهنة على توفير بعض الخامات التي تخصصت افريقيا في انتاجها. فالنتيجة هي أن القارة تعاني تهميشاً يستبعدها من التقسيم العالمي للعمل. فهي قارة تتحمل عملية «فك الروابط» بشكل سلبي مفروض عليها وليس بالشكل الايجابي المطلوب. ومن الواضح في هذه الظروف أن الانفتاح على السوق لن يجدي إذ إن قوى السوق هي المسؤولة عن الكارثة والتهميش! فالعودة إلى أساليب الكولونيالية السافرة التي تقترن بها ممارسات الإحسان هي في واقع الأمر إشهار بإفلاس الحلول الليبرالية.

ليس «حل السوق» غير ملائم فقط بالنسبة إلى العالم الثالث، بل تنطبق صحة مقولتي على العالم الاشتراكي كما تنطبق على مراكز الرأسمالية نفسها.

لقد بدأت البلدان الاشتراكية ـ الاتحاد السوفياتي والصين ـ في اتخاذ مجموعة اصلاحات أساسية سوف تعطي بلا شك لكل من السوق والانفتاح على الخارج دوراً هاماً لا يقارن بما كان عليه سابقاً. إلا أن الإشكالية الخاصة بهذه البلدان لها وجهان يستحيل الفصل بينهما، وهما الحاجة إلى دمقرطة المجتمع من جهة، وضمان الهيمنة الوطنية على عملية الانفتاح الخارجي من الجهة الأخرى. ومن يتبع عن كثب ما يحدث في هذه البلدان، وما يكتب فيها، وما يدور من نقاشات حامية حول هذه الخيارات، يعلم أن الآراء السائدة هناك تدرك تماماً أن حل هذه المشكلة المزدوجة لن يقتصر مطلقاً على «العلاج الليبرالي».

لنتوجه الآن إلى المركز الرأسمالي نفسه، ولنضرب مثلاً في هذا الصدد بالمشاكل الأساسية التي تواجهها السوق الأوروبية المشتركة. إلى الآن اقتصر بناء أوروبا الموحدة على اتخاذ خطوات تلازم التوسع التدريجي للسوق المشتركة. هذا وكانت ظروف رواج الخمسينات والستينات قد ساعدت على انجاز التكيف الاجتماعي لهذا التطور دون أن تعوقه عقبات صارمة. على أن انقلاب الأوضاع في ظروف الأزمة الهيكلية الراهنة قد جعل استمرار التكيف عسيراً. فثمة أقاليم وقطاعات انتاج بكليتها لن تستطيع أن تنجز بنجاح التحول الضروري لمواجهة ازدياد المنافسة. فلا بد من أن تتفاقم هذه التناقضات فتصبح غير قابلة للتحمل سياسياً واجتماعياً لدرجة أن هناك خطراً حقيقياً في تفجر مشروع الوحدة الأوروبية نفسه، كما تشير إلى ذلك دلائل عديدة ظهرت في السنوات الأخيرة. العلاج واضح: يقتضي أن تلازم سياسة اجتماعية تقدمية مشتركة عملية توسع السوق في اطار شامل يتطلع إلى تخطيط عمليات التحول للقطاعات المختلفة.

تختلف إذاً التحالفات الاجتماعية التي تحدد مضمون استراتيجيات التنمية المطلوبة باختلاف الظروف. ففي الغرب لا شك في أن الخطوات التقدمية لن تفقد التحالف الاجتماعي المهيمن طابعه «البورجوازي». فهو طابع له جذور تاريخية عميقة نتج من تطور

ضمن لهذه المجتمعات تنمية متقدمة تفوق انجازات غيرها من أوجه كثيرة. هذا القول لا يعني استحالة حدوث تطور اجتماعي تقدمي محتمل يفتح مجالاً جديداً للنزعة الاشتراكية في داخل هذه المجتمعات. أما في بلدان الشرق الاشتراكي فإن التغيرات المطلوبة تدعو إلى تحرير المجتمع من تحكم الدولة المطلق بحيث تنطلق جدلية التناقضات بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية دون القيود التي تفرضها الأوضاع السائدة في الوقت الحالي.

وإذا كان تطور التحالفات الاجتماعية المطلوب في الغرب المتقدم والشرق الاشتراكي هو في مبدئه تطور تدريجي يتم على أساس احترام جوهر المجتمع الحالي فإن الأمر يختلف بالنسبة إلى العالم الثالث. فالعالم الثالث في حاجة إلى تغيرات ثورية في معظم الأحيان. ذلك لأن التحالف الاجتماعي السائد يقوم على هيمنة بورجوازية كومبرادورية الطابع، ثم عاجزة عن اتمام الدور التي أتت البورجوازية من أجله في ظروف أخرى - أي إنماء قوى الانتاج. إذ من المستحيل أن يتطور الوضع حتى يكسب هذا التحالف طابعاً وطنياً شعبياً، كما هو مطلوب.

وفي جميع الحالات - سواء أكان التطور تدريجياً أم ثورياً - نرى أن التحالفات الاجتماعية المطلوبة لكي تلازم إعادة بناء النظام العالمي على أساس مبدأ التعددية هي تحالفات ذات مضمون شعبي (ولا أقول اشتراكي) ووطني (على أساس قطري أو قومي أو إقليمي) إذاً، لا يمكن أن يقتصر المشروع الاجتماعي المناسب على استراتيجيات تستدرج من عقلانية آليات السوق. على أن الحاجة الموضوعية بأن يحل هذا النوع من التحالفات محل التحالفات السائدة إنما هي حاجة ماسة في الجنوب أكثر مما هي عليه في الغرب والشرق.

لا بد من أن إعادة بناء للنظام - أي «بيريسترويكا» إذا استخدمنا التعبير الروسي الذي أدخله غورباتشيف - تفرض نفسها على جميع أقسام العالم المعاصر. أما رفض هذه الضرورة والانطواء ضمن الخطاب الليبرالي في مواجهة أزمة العالم المعاصر، فلا بد من أن يؤدي إلى نتائج في منتهى الخطورة. إذ إن الشعوب التي أهدرت آمالها لا بد من أن تقوم بردود فعل تتسم باللاعقلانية وأن تلجأ - نتيجة يأسها - إلى وسائل التعصب العنصري أو القومي أو الديني بمختلف أشكالها. وهي جميعاً ردود فعل تدل على العجز التاريخي.

كان هناك أمل أن تخلق الأزمة الراهنة ظروفاً مناسبة لتقدم الفكر الناقد أي ذلك الفكر الذي يرفض الدغمائية بمختلف أشكالها. إلا أن هذا لم يحدث إلى الآن على الأقل. ولعل لهذا الوضع أسباباً عديدة منها ضيق آفاق علم الاقتصاد الأكاديمي والتشوهات التي تطبع ممارسات رجال الادارة و«أهل القرار»، وتجعلهم مفتقرين إلى الشجاعة المطلوبة. ونحن نأمل أن تصبح الانتلجنسيا التقدمية الملتزمة قادرة مبدئياً على إدراك هذه الحاجات أكثر من رجال الادارة والاقتصاد.

يبدو لنا أن التعددية التي ندعو إليها هنا هي الأساس الوحيد الذي يمكن عليه اعادة بناء اسمية شعبية، ينعكس فيها الطابع العالمي الضروري لمنظومة القيم الملائمة لحاجات العصر. أما الليبرالية الجديدة فلا تعدو كونها طوباوية ماضوية رجعية خطيرة.

٢ ـ بحث د. جورج قرم

يقدم لنا بحث د. جورج قرم في بضع صفحات وصفاً وتحليلاً لامعين اجماليين ودقيقين في الوقت نفسه للتطور العجيب (ذي الطابع الانقلابي على حسب تعبير المؤلف) الذي طرأ على اقتصادات العالم الثالث خلال الثمانينات، والذي أدى إلى إلغاء المكاسب التي كانت حصلت عليها البلدان النامية (بخاصة المصدرة للنفط) خلال السبعينات.

ويركز الباحث على أربع مجموعات من الظواهر الدالة هي: التجارة الدولية، حيازة الأرصدة النقدية الدولية، وضع المديونية الخارجية ومعدلات نمو الناتج القومي، فيلاحظ أن التطور في هذه المجالات جميعاً لم يكن متجانساً، إذ إن هناك تبايناً واضحاً قد ظهر بين تطور أمريكا اللاتينية والوطن العربي وافريقيا من جانب، وتطور بلدان آسيا الشرقية والجنوبية (بخاصة الصين وتايوان وكوريا والهند) من الجانب الآخر. فالمجموعة الأولى عانت بشكل عام انخفاضاً ملحوظاً في معدلات النمو وانخفاضاً موازياً لحصتها في التجارة الدولية وتراكم مديونية خانقة، بينما الدول الآسيوية المذكورة لم تعرف تطورات سلبية مماثلة.

أعتقد أن هذا الوصف ـ السليم في رأيي ـ يثير عدداً من التساؤلات لم يقدم د. قرم اجابات عنها بشكل صريح ـ ولو أن بعض الإجابات مطروحة ضمنياً ـ الأمر الذي يترتب عليه شيء من الالتباس في تقويم مغزى هذه التطورات المقارنة وبالتالي في نوعية الحلول المقترحة.

ولعل أهم هذه التساؤلات هي الآتية:

أولاً: هل يصح اعتبار أن نقطة التحول الدالة في تطور النظام الاقتصادي العالمي قد حدثت عام ١٩٨٠ برئاسة ريغان وتغلب السياسة «النقدوية»؟ أم أن الأفيد اعتبار أن ذلك الانعطاف حدث عام ١٩٧١ حينما ألغيت تحويلية الدولار؟ أقصد هنا: أي الظاهرتين أكثر أهمية: الأزمة العالمية للرأسمالية (وأقول إنها ترجع إلى أوائل السبعينات أي قبل تعديل سعر النفط عام ١٩٧٣) أم الانقلاب الذي طرأ في السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة والذي يرجع فعلاً إلى أوائل الثمانينات؟

أقول إن الأزمة بدأت فعلاً منذ أواخر الستينات حينما أخذت معدلات النمو الاستثمار ـ خاصة في القطاعات المنتجة ـ في التقلص في جميع المراكز المتقدمة، بينما أخذ الاستثمار في المضاربة المالية ـ منذ ذلك الوقت ـ يحل محل الاستثمار المنتج، وأخذت معدلات نمو الاستثمار المالي تفوق معدلات النمو الحقيقي.

الأزمة هي مرحلة إعادة تكوين النظام، أي مرحلة تغيرات كيفية في جميع الميادين. وبما أن النظام الرأسمالي نظام عالمي، وليس مجموعة نظم وطنية مستقلة بعضها عن بعض فإن ميدان التناقضات والمعارك لا يقتصر على الميادين الوطنية المختلفة، بل يشمل أيضاً الميدان الدولي. فيحاول رأس المال الاحتكاري استخدام ظروف الأزمة لإعادة تنظيم النظم

الاقتصادية الوطنية حسب مصالحه الخاصة، الأمر الذي يعني بالنسبة إلى البلدان النامية إنهاء التجارب «الوطنية» التي ظهرت ونمت خلال مرحلة الرواج السابقة على الأزمة. وكل هذه التطورات ترجع إلى أوائل السبعينات لا الثمانينات.

ثانياً: ما هو وضع «الحقبة النفطية» (من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٣) في هذا التاريخ؟ على عكس رأي شائع، أميل شخصياً إلى عدم إعطاء أهمية فائقة للتقلبات التي طرأت على أسعار النفط، ذلك من زاوية تطور النظام العالمي ككل، ولو أن ما حدث فعلاً في الوطن العربي خلال هذه الحقبة هو هام بالطبع بالنسبة إليه. على أن التطورات السلبية التي تجسمت في الوطن العربي تجد جذورها في الطابع السياسي الاجتماعي للتكوينات العربية بحيث أن «أوهام حقبة النفط» أدّت فقط دور المظهر الذي يعجل ويكرس تطوراً سلبياً سابقاً.

وهنا ينبغي أن نتذكر ما كان يكتب عام ١٩٧٣، وفي الأعوام التالية مباشرة. كان يقال من جانب إن الأزمة هي «أزمة نفط»، ومن الجانب الآخر، إن تعديل أسعار الخامات (والنفط أولها) من شأنه أن يأتي بـ «حل» مشكلة التخلف. فكان الرأي الضمني وراء هذه الأوهام أن التخلف هو مشكلة مال وأن مزيداً من الاندماج في النظام العالمي مرحب به!

ثالثاً: ما هو وضع مشروع «النظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذا الإطار؟ هنا أيضاً أميل إلى اعتبار أن هذا المشروع لم يكن حلاً للمشكلة الأساسية، فهو مشروع طالب بمزيد من الاندماج العالمي. ولو بشروط أفضل. وألفت النظر هنا إلى الملاحظة التي جاء بها د. قرم وهي أن البلدان العربية واللاتينية كانت في صدارة المعركة من أجل انجاز المشروع، بينما الدول الآسيوية لم تعلق عليه أهمية مماثلة.

رابعاً: ما هي المكاسب التي تنازل عنها العالم الثالث خلال الثمانينات؟ أي بصفة أساسية تلك المكاسب التي أنجزها بعض البلدان النامية خلال السبعينات (خاصة الدول النفطية)؟ أم هي المكاسب التي كانت قد تحققت في مرحلة سابقة، خلال الستينات، أي خلال حقبة مد الحركة الوطنية، والتي أخذت في التآكل منذ أواخر الستينات وليس منذ أوائل الثمانينات؟

إذاً، ما هي النتائج التي حققتها الحركة الوطنية خلال مرحلة مدها؟ أقصد هنا ذلك المشروع الذي كان مؤتمر باندونغ (عام ١٩٥٥) تعبيراً عنه. علماً بأن هذا المشروع كان ينظر إلى التنمية في إطار منهج التبعية المتبادلة، وليس من خلال «فك الروابط» (وهو مفهوم سوف أرجع إليه فيما بعد). كانت ظروف الرواج الذي صحب توسع رأس المال في المرحلة السابقة على الأزمة (أي قبل عام ١٩٧٠) قد ساعدت فعلاً على تبلور هذا المشروع. أما اليوم فلا يمكن تجاهل نواقص المحاولات الوطنية التي انقلبت بمجرد انتهاء مرحلة الظروف المؤاتية. وهناك أمام أعيننا أدلة قاطعة على هذه النواقص: الأزمة الغذائية، الدين الخارجي، التبعية التقانية المتزايدة، الضعف أمام الاعتداءات العسكرية، تغلغل أنماط استهلاك مؤدية إلى التبذير، التأثير السلبي في ميدان الثقافة والايديولوجيا اليومية. وتشير هذه الوقائع (ظهرت

جذورها قبل الثمانينات) إلى الحدود التاريخية لهذه المحاولات وطابعها البورجوازي الوطني، الأمر الذي جعل المشروع مستحيلاً تاريخياً.

أدت الأزمة إلى فضح وهن (خور) هذه التجارب ثم قابليتها للانقلاب، وذلك سواء في الميدان الاقتصادي (مع ظهور عجز في ميزان المدفوعات وزيادة الدين الخارجي) أو في الميدان السياسي (مع تدهور أو زوال الاسناد الشعبي). ويرجع ذلك الوهن أصلاً إلى الحدود الطبقية للمشروع. فالأزمة الحالية تخلق فرصاً لإفشال هذه التجارب وإثبات عدم إمكانها التاريخي أي عدم واقعية ميول بورجوازيات الجنوب «الوطنية» وضرورة استسلامها في آخر الأمر لمقتضيات التدويل.

ولا ريب في أن تتابع محاولات تبلور الدولة البورجوازية الوطنية، ثم افشال هذه المحاولات وتدميرها وإعادة كومبرادورية المجتمعات في الأطراف ليس أمراً جديداً. على عكس ذلك، كان هذا التتابع صفة مميزة لتاريخ الأطراف منذ البدء.

وهنا يقف مثال مصر، حيث تتابعت محاولات محمد علي ثم الخديوي اسماعيل ثم البورجوازية الوفدية الليبرالية ثم الناصرية. ولكن ليس هذا هو المثال الوحيد. إذ إني أرى تناسباً بين فترات ازدهار عام لهذه المحاولات وبين فترات الرواج الطويل في التوسع الرأسمالي، وكذلك تناسباً بين فترات فشلها وعودة الكومبرادورية وبين فترات الأزمات الطويلة.

إن فشل المشروع البورجوازي الوطني هذا يثير بدوره تساؤلاً أساسياً حول طابع البورجوازية في العالم الثالث. هناك فعلاً فرق جوهري بين ظروف ظهور بورجوازيات العالم الثالث وظروف ظهور البورجوازيات في الغرب المتقدم وفي اليابان. فالأخيرة ظهرت في عصر كان يسمح بتبلورها كقوة وطنية من خلال تصفية الاقطاع واندماجها في الوقت نفسه في النظام الدولي. أي لم يكن هناك تناقض بين تبلور بورجوازية محلية وانخراطها في النظام الرأسمالي العالمي كمشاركة متساوية. هذا بخلاف ظروف ظهور بورجوازيات الأطراف التي نشأت في عصر كان قد ظهر تناقض فيه بين تبلور بورجوازيات جديدة كمشاركة متساوية وبين انخراطها في النظام الدولي. وهذا هو مضمون مفهوم كمبرادورية بورجوازيات الأطراف.

ومنذ ذلك الوقت أخذت دينامية الأجور (وعوائد العمل بشكل عام) تتجه اتجاهات مختلفة في المراكز والأطراف. فبينما أخذ الأجر في المراكز يرتفع بمعدل موازٍ لمعدل نمو الانتاجية، ظل عائد العمل في الأطراف ثابتاً أو يكاد. وفرض هذا الاختلاف في الأطراف شكلاً من التنمية المشوهة كما خلق ظروف التبادل الدولي غير المتكافىء.

على هذا الأساس، يمكن القول إن البورجوازية الوطنية هي التي نجحت في السيطرة على شروط المتراكم وهي:

ـ السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل (التي تفترض انتاج غذائي بالكميات والأسعار المطلوبة لاستغلال الأيدي العاملة الأجيرة في القطاع الرأسمالي).

- السيطرة على أسواق السلع الداخلية، وإلى حد ما النجاح في المنافسة الدولية.

- السيطرة على الأسواق النقدية والمالية.

- السيطرة على تقانات الانتاج المعمول بها.

وهي جميعاً شروط ناقصة في أطراف النظام العالمي بحيث يمكن القول إن بورجوازيات العالم الثالث لم تصل إلى مرحلة التكوين كبورجوازيات وطنية ـ طبعاً حاولت هذه البورجوازيات أن ترتقي إلى هذا المستوى ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل وتلتها عودة الكومبرادورية.

إن مبادرة مشروع «النظام الاقتصادي العالمي الجديدة» تجد مكانها في هذا الإطار، فلم تعد هذه المبادرة أن تكون في جوهرها محاولة من قبل بورجوازيات الأطراف للخروج من المأزق من خلال تعديل شروط الاندماج العالمي في صالحها هي. هكذا اقترح هذا المشروع تقسيماً عالمياً للعمل، من شأنه أن يساعد على اتمام مرحلة جديدة لتصنيع العالم الثالث الموجه للتصدير إلى المراكز المتقدمة. وهذا التقسيم المقترح يتماشى إذاً مع منطق الميزات المقارنة، إذ إن الصادرات المقترحة تستفيد أساساً من ميزة الأجور المنخفضة، وأحياناً غزارة الموارد الطبيعية الرخيصة.

والغريب هو أن الدول الآسيوية المذكورة في بحث د. قرم أنجزت فعلاً نوعاً من الاندماج في النظام العالمي طبقاً لمبادىء «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» (دون أن تطالب بذلك!)، بينما الدول التي قادت المعركة من أجل المشروع لم تحقق شيئاً مماثلاً!

وهذا التباين، بالتحديد، يؤدي بنا إلى التساؤل الخامس التالي:

خامساً: ما هي إذاً العبرة التي يمكن استخراجها من «الاستثناء الآسيوي» المذكور؟ هل أثبتت هذه التجارب «الناجحة» الطابع الايجابي للاندماج في النظام العالمي كما يقال؟ أم العكس هو الأقرب إلى الصحيح؟ بعبارة أخرى: أتعني هذه التجارب الآسيوية أن هناك حالات أطراف تمر حالياً بمرحلة الانتقال إلى التبلور كمراكز جديدة، بحيث أن النجاح (أو الفشل) في التنمية هو أمر يتوقف بصفة أساسية على «العوامل الداخلية» المؤاتية أو غير المؤاتية.

ينقصنا هنا المجال للخوض في هذه المشكلة المعقدة (وهو موضوع سبق أن تناولت نقاشه في أماكن أخرى). هنا، أود أن أبدي ملاحظتين سريعتين فقط:

الملاحظة الأولى، وهي ذات طابع عام: هل يمكن اعتبار التصنيع التصديري المؤسس على انخفاض الأجور مرحلة أولى يجب أن تليها مرحلة ارتفاع عوائد العمل؟

لقد مرت التنمية الرأسمالية في الغرب المتقدم في مرحلتين: ففي المرحلة الأولى تحالف رأس المال مع الفلاحين من أجل عزل الطبقة العاملة الناشئة (والثورية عندئذ). ورغم

انخفاض الأجور فإن هذا التحالف قد أعطى للتنمية طابع الانغلاق على الذات. فقد ارتفعت دخول الفلاحين المستفيدين من هذا التحالف، الأمر الذي فتح سوقاً أساسيّة لمنتوجات الصناعة الجديدة لكل من الاستهلاك والاستثمار في تحديث الزراعة، حيث واجهت حاجات طلب الطبقة العاملة من الغذاء الذي كان يمثل النصيب الأكبر من انفاق الأجور، ثم في المرحلة الثانية شمل التحالف اجتماعي الطبقة العاملة نفسها (وذلك لمواجهة صراع طبقي آخر على صعيد عالمي، ضد شعوب الأطراف) وتمثل هذا التحالف في المعادلة «فوردية» (نسبة إلى (Ford) أي نظام عمل يضمن انتاجية مرتفعة) ورفاهية (أي اتباع سياسات تضمن زيادة موازية للأجور والانتاجية).

وليس التصنيع الجديد في العالم الثالث المعاصر تكراراً لهذا التاريخ. فإن شدة الاستغلال الاستعماري (وهو شرط التحالف الاشتراكي الديمقراطي في المراكز) تحول دون امكان تحالف البورجوازية المحلية مع الفلاحين كما أنها ـ بالأولى ـ تمنع تحالفها مع الطبقة العاملة، إذ إن الاستغلال الاستعماري يلحق الضرر بكل من فلاحي وعمال الأطراف وبذلك يخلق ظروفاً موضوعية مؤاتية لتحالفهم هم، بينما يعزل البورجوازية، ثم يجعلها جبانة تلجأ إلى حماية الاستعمار.

نجد إذاً مشكلة العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية مكانها هنا. فمفاد ما سبق عرضه هو أن العوامل الخارجية (أي آليات النظام على صعيد العالمي) لا تخلق ظروفاً موافقة لتبلور المشروع البورجوازي الوطني في الأطراف، ثم لا يصح القول إن غياب هذا التبلور يرجع إلى عوامل داخلية حالت دون امكان «استغلال الفرص التي يقدمها الانخراط في النظام العالمي» كما يقال. بل على عكس ذلك تقف هذه العوامل الخارجية عقبة في سبيل التبلور على نمط ما حدث في المراكز.

أليست تلك هي العبرة الواضحة التي يثبتها التاريخ؟ فقد استطاعت المانيا في القرن السابق أن «تلحق» ببريطانيا في مدة قصيرة (عقدين أو ثلاثة). ولنتساءل الآن: ما هو طول المدة التي تحتاج البرازيل إليها لتلحق بالولايات المتحدة؟

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن نعتبر أن البلدان «نصف المصنعة» تمثل الأطراف الحقيقية الرئيسة المستقبلية أي الأطراف التي سوف تحتل مكانها في تقسيم عالمي مستقبلي للعمل سوف يكون الشكل غير المتكافىء الجديد! ولا أرى أن هذه البلدان تستحق أن تعتبر «نصف أطراف» (Semi-Peripheries) في سبيل «اللحاق» كما يقال.

الملاحظة الثانية تخص خصوصيات كل من مختلف الأحوال «الاستثنائية» المتعددة. فأوضاع الصين وكوريا الشمالية تختلف تماماً عن أوضاع الحالات الأخرى نتيجة الطابع «الاشتراكي» لنظام هذين القطرين. وكذلك لا يصح اعتبار تجارب كوريا الجنوبية وتايوان والهند على أنها مماثلة في الأساس.

لا ريب في أن تجربة الهند قد اتسمت بصفات مميزة عن تجربة البرازيل مثلاً. فقد تم

«تمويل» اقتصاد البرازيل من خلال الانـدماج المـالي أكثر منـه من خلال التجـارة. فلم تعتمد «المعجزة البرازيلية» على التصنيع التصديري بل قامت على أسـاس طلب داخلي مشـوه بشكل متزايد صحب تفاقم التفاوت في توزيع الدخل. ولذلك تواجه اليوم الـديمقراطيـة البرازيليـة الحديثة النشأة تحدياً حاسماً. فإذا فرضت القوى الشعبية إصلاحات جذرية ترمي إلى تعـديل توزيع الدخل، لا شك أن البرازيل سوف يصطدم بمنطق الاندماج العالمي ـ خاصة فيما يتعلق بمصير الدين الخارجي.

أما علاقة الهند بالنظام العالمي فهي علاقة مختلفة تماماً، فقد كانت استراتيجيات التنمية في عصري نهرو ثم انديرا غـاندي تقـوم على ممـارسات «نصف فـك الروابط» التي لم تتجسم فقط في رقابة شديدة على التجارة والتحويلات المالية والتقانية بل شملت اقامة منظومـة أسعار داخلية (أقصد الأسعار النسبية للغذاء مقارنـة بأسعـار المنتوجـات الصناعيـة) مستقلة إلى حد كبير عن منظومة الأسعار السائدة في السوق العالمية. وترجع انجازات الهند بالتحديد إلى هـذه الاستقلالية عن معايير الرشدية الاقتصادية السائـدة عالميـاً. على أن السلطة ظلت تعبيـراً عن تحالف ثلاثي شمل رأس المال الصناعي وطبقة المزارعين الرأسماليين وبيروقـراطية الـدولة. وهي جميعـاً قوى تضغط الآن في اتجـاه «الانفتـاح» بمعنى التخـلي عن ممـارسـات «نصف فـك الارتباط». وإذا نجحت هذه القوى في فرض نظرتها (ويبدو أن حكم راجيف غاندي قد بـدأ يتنازل فعلاً عن هذه الممارسات) فيحتمل أن يؤدي تفاقم التفاوت في تـوزيع الـدخل المترتب على هذا التحول (وهو الهدف منه بالتحديد) إلى افتتاح مرحلة أزمة اجتـماعية متعمقـة. هناك أدلة عديدة تشير إلى ذلك.

وكذلك لا شك في أن تجربة كوريا الجنوبية وتايوان تحتل مكـانـاً خـاصاً مميـزاً عن جميع التجـارب الأخرى في الأطـراف الرأسـمالية. وتـرجع هـذه الخصوصيـة إلى أن التنمية تمت في هذين القطرين على أساس توزيع للدخل أقل تفاوتاً منه في جميع الأحوال اخرى (وتجسم هذا الأمـر في الاصلاحـات الزراعيـة وفي السياسـات «التقشفية» بـالنسبـة إلى دخـول الـطبقـات الوسطى). أليست هذه الخصوصية ناتجاً سياسيـاً للخوف من منـافسة النمـوذج الاشتراكي في كوريا الشمالية والصين؟ أعتقد أن هذا العنصر السياسي الخاص والاستثنائي فعـلاً (بل أقـول إن جوهر الطابع الاستثنـائي لهاتـين التجربتـين يوجـد بالتحـديد في هـذا العنصر) قد سمـح لكوريا وتايوان أن تخرجا عن الإطار الذي يفرضه البنك الدولي على جميع البلدان الأخرى في العالم الثالث.

فهناك خطابان متناقضان في صدد سياسة كوريا. أولهما خطاب البنك الدولي الموجه إلى العالم الثالث، وثانيهما خطاب خاص «للاستخدام الداخلي» في إطار الغرب المتقدم. فالدعاية حول كوريا تركز على مجمـوعة ظـواهر لا تمت للمـوضوع بصلة. فتـدعي أن هناك ربـطاً بين معدل النمو المرتفع المحقق و«الانفتاح» الواسع على الخـارج. بل تـدعي أن سر النجاح هـو بالذات في هذا الانفتاح. وفي هذا الإطار تقارن الاستراتيجيا الموجهة نحو الـدخل المـزعومـة (ويعتبر أن التصنيع الاحـلالي هو نمـوذج لهذه الاسـتراتيجيا) مـع الاستراتيجيـا «المحركـة من

الخارج» التي تعتبر «أفضل». إن هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله. ذلك لأن التنمية المتمحورة حول الذات ليست مرادفاً لاستراتيجيا الاحلال محل الواردات. فإذا كانت تجربة كوريا مهمة فيرجع ذلك إلى أنها لم تكن ما يدعي البنك الدولي أنها كانت. فكان دور الدول هنا مركزياً، يفوق دور «المخطط الحكم» الذي يوفق بين مصالح متنوعة محلية وأجنبية. لقد كان تدخل الدولة مهماً لدرجة أن الفصل بين الدول وبين رأس المال الاحتكاري المحلي (الشيكول Chaecols) إنما هو فصل مستحيل. وإذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في استغلال فرص السوق العالمية فقد كان ذلك ناتجاً من هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!

ونصل هنا إلى المشكلة الحقيقية وهي معرفة ما إذا كانت كوريا الجنوبية و (تايوان) قد أنجزت التبلور البورجوازي الوطني. أترك الأمر عند هذا الحد، مكتفياً بالقول إن الاستثناء دائماً موجود في التاريخ!

لن أطول في موضوع الحلول التي اقترحهاد. قرم في بحثه؛ ومفادها، أساساً، مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة (مع اصلاح القطاع «اللاشكلي») وجمع الادخار المحلي والقيام بإصلاح ضريبي وأخيراً تحديد النسل.

أعتقد أن هذه الحلول المرحلية هي فعلاً في رأيي أهم الخطوات التي ينبغي أن نبدأ بها. أضيف فقط أن اصلاح القطاع «اللاشكلي» يفترض انخراطه في سياسة عامة مختلفة تماماً في جوهرها عن سياسات «الانفتاح» الحالية. ففي الظروف الراهنة لا يعدو كون هذا القطاع ذيلاً للقطاع الرأسمالي الذي يستغله أشد الاستغلال (وينقصنا هنا المجال لنقاش هذا الموضوع بالتحديد) كما أضيف أن الاصلاح الزراعي لا يزال عنصراً أساسياً في حالات عديدة.

أود إذاً أن أطرح هذه الحلول المرحلية فقط في إطار آفاق تطلعية لاستراتيجيا تبدو لي سليمة. ونقطة الانطلاق هنا هي الإدراك أن البديل للسلسلة اللامتناهية من «المحاولات» الوطنية التي يليها كل مرة الاخفاق ثم عودة الكومبرادورية يتطلب تخطي ممارسات البورجوازية أي يتطلب تبني اتجاه وطني له مضمون شعبي.

سبق أنني تناولت في مكان آخر موضوع فك الارتباط وهو محور المشكلة. وملخص هذا التحليل هو الآتي: إن فك الارتباط هو الأخذ بمبدأ، وهذا المبدأ هو رفض قبول المعايير الحاكمة في النظام العالمي كمعايير صالحة للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي.

إن تلك المعايير محاكمة في النظام العالمي هي دائماً تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً معيناً. وقد ذهبت إلى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة يحكم مجمل النظام الرأسمالي العالمي، مراكزه وأطرافه. وأعتبر أن هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» أو حول «الربحية» (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار

العالمية). وقد ذهبت إلى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه أن يعيد تكوين عدم التكافؤ. وعلى هذا الأساس اقترح الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، مبدأ يتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وليس الأخذ بمثل هذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلاً المجتمعات الاشتراكية. على أن موضوع هذا التعقيب لا يسمح لنا بالاسترسال في نقاش إشكالية التطور في المجتمعات الاشتراكية المعاصرة. أضيف أن الظروف الراهنة تفرض وضع التطلع الاستراتيجي الموصوف في إطار يعمل حساباً لواقع العالمية. هذا هو ما حاولت أن أفعله في تعقيبي على بحث د. النجار بتقديم مشروع إعادة بناء النظام العالمي على أساس مبدأ تعددية الأقطاب.

رأينا فيما سبق أن الاعتماد على الذات يفترض منظومة معايير لقياس رشادة الخيارات الاقتصادية (وهي في آخر الأمر تتجسم في منظومة أسعار وسلم عوائد عوامل الانتاج) خاصة في الاقتصاد المحلي، تكون مستقلة إلى حد كبير عن منظومة الأسعار وسلم العوائد التي تحكم النظام الرأسمالي العالمي. بعبارة أخرى لا بد من الاعتراف بأن هناك تناقضاً بين مقتضيات تنمية محلية في صالح الشعوب وبين فعل القوانين التي تحكم التوسع الرأسمالي العالمي.

تجد إشكالية الاعتماد الجماعي على الذات مكانها في هذا الإطار. فما قيل عن سمات الاعتماد علَى الذات على صعيد الدولة القطرية ينطبق أيضاً على التعاون جنوب/ جنوب. أقصد أن هناك نظرتين لاستراتيجيا تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان العالم الثالث. فيحتمل أن تكون هذه العلاقات بديلاً ـ ولو جزئياً ـ للعلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، كما يمكن أن تكون ذيلاً لها فقط. في الفرضية الأولى ـ وهي فرضية الاعتماد الجماعي على الذات بالمعنى الصحيح ـ يستحق القول إن التعاون جنوب/ جنوب هي وسيلة لتكريس السياسات الوطنية (القطرية) المعتمدة على الذات هي نفسها.

أما في الفرضية الثانية، فلا تعدو العلاقات جنوب/ جنوب كونها وجهاً من أوجه تعميق الاندماج غير المتكافىء في النظام العالمي، فلا يصح اعتبارها «اعتماداً جماعياً على الذات». وما يقال هنا فيما يتعلق بالعلاقات جنوب/ جنوب بشكل عام يصح أيضاً فيما يخص العلاقات العربية/ العربية.

نشأت فكرة التعاون جنوب/ جنوب في أعقاب مؤتمر باندنغ (عام ١٩٥٥) كتكملة طبيعية لتضامن الشعوب الآسيوية والافريقية في نضالها التحرري. أخذت حركة عدم الانحياز بهذا الخطاب خاصة بعد فشل المفاوضات الجماعية شمال/ جنوب التي تمت في إطار مشروع «النظام الاقتصادي العالمي الجديد» (عام ١٩٧٥ وما بعد). الأمر الذي أحاط الخطاب عن هذا التعاون بكثير من الالتباس إذ إن الدور الذي سبق أن وظف في مشروع «النظام العالمي الجديد» قد وظف بدوره في مشروع التعاون جنوب/ جنوب لدرجة أن جدول أعمال مجموعة الـ ٧٧ (وهي مجموعة دول العالم الثالث في الأمم المتحدة) قد صار صورة طبق الأصل لجدول أعمال المفاوضات شمال/ جنوب!

لقد طرأ فعلاً تطور ملحوظ في مجال المبادلات التجارية بين بلدان العالم الثالث. فبلغ معدل نمو التجارة جنوب/ جنوب ١٦ بالمائة سنوياً منذ منتصف السبعينات وهو أعلى معدل سجل في جميع مجالات التجارة الدولية. كما أن هيكل تكوين هذه التجارة قد أخذ في التحول الكيفي التدريجي حتى شمل صادرات صناعية تمثل الآن ما يقرب من ١٠ بالمائة من مجموع التجارة الدولية في هذه المنتوجات؟ يضاف إلى ذلك أن حوالى ثلث الصادرات الصناعية هذه يخص سلعاً انتاجية، وهي سلع يتجسم فيها نقل تقاني. على أن ٨٠ بالمائة من هذه التجارة يعزى إلى ثمانية أقطار (كوريا وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة والهند والمكسيك والبرازيل والأرجنتين)، ويلاحظ عدم اندراج أي قطر عربي في هذه القائمة.

هل يجب اعتبار هذا التطور خطوة نحو اعتماد جماعي على الذات؟ كلا ـ للأسف. ذلك لأن الجزء الأكبر من هذه التجارة يخص صادرات فروع محلية لشركات متعددة الجنسية (أمريكية ويابانية وأوروبية). كما أن فائض صادرات الدول الثمانية المذكورة في تجارتها مع العالم الثالث يغطي عجز واردات هذه الدول من البلدان المتقدمة، وكأن التطور المذكور في التجارة الدولية قد ساعد على تعميق اندماج الدول نصف المصنعة للعالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي.

لم يظهر بعد تغير كيفي مماثل في مجال تدفقات الأموال. عدا ما ترتب عليه من توظيف فائض أموال دول الأوبيك خلال أعوام الفورة النفطية. علماً بأن معظم هذه الاستثمارات (ومنها أموال عربية وبالأخص خليجية) قد تم في الأسواق المالية الغربية. إلا أن نصيباً منها قد استخدم في دعم برامج معونة مالية لبلدان العالم الثالث الأكثر فقراً حتى صارت هذه التدفقات الرسمية تمثل ما بين ثلث ونصف المساعدات المالية التي يستلمها عدد من الدول الافريقية (في إطار التعاون العربي الافريقي) وما بين ثلثين وثلاثة أرباع المعونات التي يستفيد منها بعض الأقطار العربية التي تعاني عجزاً مالياً هاماً (وذلك في إطار برامج التعاون العربي). علماً أن الجزء الأكبر من هذه المعونات المالية قد استخدم في تغطية العجز الجاري للموازنات الحكومية ولميزان المدفوعات الخارجية. فلم يخصص الا نصيب صغير نسبياً للاستثمارات الانتاجية.

وكذلك نعلم أن هجرة العمل تركزت في الدول النفطية القليلة السكان وغذاها بعض البلدان العربية الأخرى في مرحلة أولى ثم بلدان جنوب وشرق آسيا في مرحلة تالية.

يبدو لي إذاً أن تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية جنوب/ جنوب عامة، وعربية/ عربية خاصة، لا يشير إلى خطوة في اتجاه الاعتماد الجماعي على الذات بل هو وجه من أوجه تعميق الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي. فالاعتماد الجماعي على الذات يفترض أصلاً التحرر ـ على مستوى المجموعة من الدول المعنية وعلى مستوى كل دولة ـ من منطق «تسلط السوق العالمية» ومعايير التنافسية التي تقترن بهذا المنطق، كما يتطلق اقامة منظومة معايير تحكم رشادة الخيارات تكون هي ـ أي هذه المعايير ـ انعكاساً لمقتضيات التنمية الداخلية للمجموعة وللأقطار المكونة لها وبالتالي تكون ملائمة لظروفها المحلية المرحلية.

فيما قيل عن ضرورة إحلال معايير تتماشى مع الظروف المحلية محل المعايير التي تحكم النظام العالمي يصلح لمجموعة أقطار تعطي اهتماماً للتكامل فيما بينها (وهو الاعتماد الجماعي على الذات بالمعنى الصحيح) كما يصلح على المستوى القطري. وللأسف فإن هذا الخيار الاستراتيجي مستبعد في الظروف الراهنة سواء أكان على مستوى الجنوب/ جنوب عامة أم كان على مستوى الوحدة العربية خاصة.

التعقيب ٣

طاهر حمدي كنعان

مقدمة

تتناول الأوراق الثلاث مواضيع يتصل بعضها بالبعض الآخر، ولكن من زوايا وأساليب مختلفة. وفي حين تشترك جميعها في تناول بعض المباحث والأطروحات والأفكار، إلا أنها تختلف في درجات التوكيد التي تمنحها؛ كما أن بعضها ينفرد بمباحث وآراء لا تظهر في الأوراق الأخرى.

١ ـ بحث سعيد النجار

أما د. النجار، فينفرد، بوضوح، بالإطار النظري الذي يتناول من خلاله مفهوم الاعتماد المتبادل، كما ينفرد بالتطرق إلى أساليب القياس التي نتعرف بها إلى أبعاد ظاهرة الاعتماد المتبادل.

وفي منهجية البحث يرجح د. النجار المناحي الوضعية والتحليلية (Positive Analytical) للظاهرة، كما تتبدى في صورتها المعاصرة الراهنة، تاركاً حيزاً ضئيلاً للبعد التاريخي وللبعد السياساتي (Policies) أو القيمي (Normative). فبعد أن يشرح مفهوم الاعتماد المتبادل وأنواعه الرئيسية، وأساليب قياسه، يحلل العوامل المؤثرة فيه، ثم ينتقل إلى تحليل اثر الاعتماد المتبادل في مستوى الأداء في الاقتصاد العالمي. وفي الجزء الأخير والأصغر من بحثه، يتناول د. النجار وضع البلاد النامية ضمن عالم مترابط بوشائج الاعتماد المتبادل. أما الاشارة إلى الواقع العربي فهي ضئيلة لا تتعدى موضعين: الأول أتى في سياق الأرقام القياسية لدرجة الانفتاح، والأرقام القياسية لدرجة التنوع أو التركيز في هيكل الصادرات للبلدان المختلفة؛ أما الموضع الثاني فأتى في سياق بحث استراتيجية المفاوضة بين الدول النامية والدول الصناعية في اطار الاتفاقية الدولية العامة للتجارة والتعرفات (الغات).

ويصعب الاختلاف بصورة عامة، مع أي جانب من جوانب العرض الممتاز الذي وضعه د. النجار بين أيدينا. ولكني نجحت، بعد لأي في العثور على جانب منه أستطيع أن أضبط بشأنه بعض الأفكار وهو الجانب الخاص باستراتيجية الانفتاح الاقتصادي، أو سياسة حفز الصادرات مقابل سياسة الاحلال محل الواردات، الأمر الذي سأتطرق إليه في الجزء الأخير من هذه الملاحظات.

٢ ـ بحث جورج قرم

أما د. قرم فيرجح منهجية للبحث تاريخية سياساتية، مركزاً على التغيرات التي اعترت «السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية»، ومحدداً موضوع بحثه بالإجابة عن تساؤلات تتعلق بتفسير تلك التغيرات لا سيما من حيث فشل الجهود المبذولة لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي وجنوح هذا النظام إلى عهد أقل عدالة «من خلال وقوع عدد كبير من البلدان النامية في شبكات المديونية الخارجية المفرطة وانهيار أسعار المواد الأولية». كما يحدد د. قرم منهجاً للإجابة عن تلك التساؤلات من خلال «اجراء تصنيفات بين البلدان النامية غير تلك المعمول بها في معظم دراسات هيئات الأمم المتحدة، وهذا يقودنا إلى استكشاف تعدد الأوضاع في العالم الثالث، بل التناقض الصارخ بين منطقة وأخرى أو بين قطاعات اقتصادية داخل البلد الواحد». وفي ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية العربية داخل مجموعة البلدان النامية، يرشح د. قرم للإثبات، من خلال بحثه، أطروحة أن تلك الأوضاع «تتميز بشكل عام بالتراجع الحاد وتفاقم المشاكل المالية والاقتصادية وكذلك زيادة البطالة نسبة إلى استمرار سرعة زيادة السكان».

ويخصص د. قرم صدر بحثه لبيان الصورة الاجمالية لتراجع وضع البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي داعماً، بالجداول والأرقام، عرضه لتطورات التجارة الدولية، وللتطورات الخاصة بحيازة الأرصدة النقدية الدولية، ولوضع المديونية الخارجية وتطور نشاط الأسواق المالية الدولية، ولوتائر النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

وما يسترعي الانتباه، الطريقة التي تم بها رسم تلك الصورة، والتي لا تظهر اختلافاً في تصنيفات البلدان العربية والبلدان النامية عن تصنيفات المؤسسات الدولية، بخلاف ما كان المؤلف قد وعدنا به في مستهل بحثه. بل إن البلدان العربية تجد نفسها، في معظم الأحيان، مغمورة ضمن تصنيف «الشرق الأوسط» والمجموعات القارية، وهو ما يشكل انتكاسة عن التصنيف الذي أصبح معيارياً في التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

غير أن ذلك العرض التاريخي الاحصائي يظهر التباين الواضح بين أداء الأقطار النامية الجيد خلال عقد السبعينات، وأدائها المتدني خلال عقد الثمانينات.

وفي القسم الرئيسي الثاني من البحث، يقوم د. قرم بتحليل أسباب ذلك التراجع الذي مسّ أجزاء واسعة من العالم الثالث «بخاصة بعد أن ساد الاعتقاد في السبعينات بأن النظام الاقتصادي الدولي أصبح على وشك تحول جذري يعيد التوازن بين المناطق الفقيرة من العالم والمناطق الغنية والمتطورة صناعياً». يتناول الدكتور قرم تلك الأسباب بشكل عادل ومتوازن ضمن مجموعتين:

المجموعة الأولى: السياسات الخاطئة المعمول بها في الدول النامية والتي أدت إلى تعميق تبعية هذه الدول التقانية والمالية لدول المركز الصناعي.

المجموعة الثانية: سياسات الدول الغربية في تسيير النظام المالي والنقدي العالمي.

وأجد نفسي متفقاً، بصورة عامة، مع ما بيّنه د. قرم ضمن المجموعتين.

٣ ـ بحث فتح الله ولعلو

أما الدكتور فتح الله ولعلو، فيحدد اهتمامه الأساسي في بحثه بأنه «متابعة تطور النظام الاقتصادي العالمي وموضع العالم الثالث والمنطقة العربية ضمن ذلك». ويتخذ لذلك منهجية تاريخية تقسم تلك المتابعة إلى ثلاث حقب:

ـ **الأولى**: ويسميها فترات التوسع، وتغطي الأعوام ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣، ويحدد لها سمة «اتساع اللاتكافؤ في النظام الاقتصادي العالمي».

ـ **الثانية**: وتغطي الأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣، ويعطيها الكاتب عنوان «النظام الاقتصادي العالمي والأزمة».

ـ **الثالثة**: وتغطي الأعوام ما بعد عام ١٩٨٣، ويعطيها الكاتب عنوان «النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومرحلة التقويم الهيكلي».

وفي تناوله التطورات خلال كل حقبة، لا يكتفي الكاتب بإيجاز ملامح التغييرات الاقتصادية بشكل عام، وإنما يبرز بشكل خاص علاقة البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، كما يبرز موقع الوطن العربي في الصورة الكلية. ويضيف إلى ذلك ايجازاً للآراء والأفكار التي سادت الفكر الاقتصادي حول البلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي في كل من المراحل الثلاث المشار إليها.

لكن العرض التاريخي الذي يقدمه الدكتور ولعلو يشتمل على قدر كبير من المضمون السياسي والمضمون الاقتصادي السياسي، وقدر قليل جداً من التحليل الاقتصادي المقنن. وأسلوبه أشبه بالأسلوب المناشيري (Pamphletering) أكثر منه بالأسلوب العلمي الدقيق، رغم سلامة توجهاته وأطروحاته الأساسية وصحتها بشكل عام. ويعطي الأسلوب المذكور الانطباع بتراخي الروح النقدية المتمتعة بالاستعداد لإعادة النظر في المسلمات والأطروحات التي تثبت التجارب والأحداث عدم صحتها أو محدوديتها.

أقول «يعطي الانطباع» وليس «يتصف» بهذه الصفة، لأن هناك مواطن في البحث تنفي هذا الانطباع وتناقضه وتوحي بمواكبة الكاتب لمستجدات الفكر والأحداث. ولعل الموضوع يتعلق بارتخاء في أسلوب التعبير يمكن التدليل عليه ببعض الأمثلة.

ـ **المثل الأول**: اشارة الكاتب في بحثه إلى «محاولة بعض البلدان العربية اتباع استراتيجيات

اقتصادية مستقلة عن التوجهات السائدة التي تدعو إليها مراكز الهيمنة، وذلك عن طريق تأميم المرافق الانتاجية الأساسية.. والدفع بسياسة تنموية تسعى إلى بناء نسيج صناعي وطني مستند بالأساس إلى القطاع العام».

هذه الاشارة تبدو خالية من التحفظ الناقد الذي تستدعيه السلبيات المعروفة الناجمة عن سياسات التأميم والتركيز على دور القطاع العام في التنمية مع مجانبة الديمقراطية في نظام الحكم.

غير أن الكاتب يعود في موضع لاحق من بحثه ليشير إلى عدم نجاح «السياسات الادارية التي اعتمدت الخطاب الاشتراكي والتي أعطت الأولوية للصناعات المصنعة (الجزائر) وتوسيع القطاع العام لأنها انحرفت فأفرزت تسلطاً بيروقراطياً تولد عنه تبذير للموارد المالية فيما أدى هذا النموذج في آخر الأمر إلى ترسيخ التبعية ازاء السوق العالمية مالياً.. وتقانياً.. وغذائياً..».

ـ **المثل الثاني**: اشارة الكاتب إلى اعتبار المبشرين بالمد الليبرالي أن «تحرير التجارة هو العامل الأساسي للدفع بالتنمية عوض أن تبقى هذه الأخيرة تستند إلى الاعانات المالية، شعار «نعم للتجارة لا للاعانة» الذي قال به الرئيس ريغان في آخر لقاء لما يسمى الحوار بين الجنوب والشمال والذي انعقد في كانكون (المكسيك)، وتسرب هذا الاتجاه إلى المؤسسات التمويلية الدولية بخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي». إن صيغة هذه الاشارة مجانبة للدقة لجهة أن البلدان النامية ذاتها، من خلال هيئة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، هي التي بادرت بطرح شعار أولوية اصلاح نظام التبادل التجاري الدولي وأفضلية ذلك على أسلوب الاعانات المالية. كما لا تزال تلك الأقطار تؤكد على ضرورة ازالة الحواجز الحمائية التي تضعها الولايات المتحدة، وغيرها من دول المركز الصناعي، في وجه صادرات البلدان النامية، كما يشير الكاتب نفسه إلى ذلك.

ـ **المثل الثالث**: إشارة الكاتب إلى أن سياسة التقويم الهيكلي التي اتبعتها بلدان العالم الثالث المدينة، ومنها العربية، إنما كانت «بإيعاز من المنظمات التمويلية الدولية» وإلى أن هذه السياسة «كانت لها عواقب وخيمة على المستوى الاجتماعي أساساً تجلى في تفاقم البطالة وتدهور القوة الشرائية وتوسع مظاهر الفقر والتهميش». إن في مثل هذه الاشارة مجانبة للدقة وتجاهلاً للجذور الداخلية لمشاكل البلدان التي عانت أعباء برامج التقويم الهيكلي، وهي أشبه باعتذار المذنب عن ذنبه بالقاء اللوم على وسوسة الشيطان. إضافة إلى ذلك، تجدر الاشارة إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبحا في السنوات الأخيرة يظهران اعتباراً واضحاً للآثار الاجتماعية الناجمة عن برامج التكيف الهيكلي.

في المقابل، نرى أن الكاتب، يتحرر في الجزء الأخير من دراسته، من لغة التعميمات الجارفة ويسجل ملاحظته المهمة عن «اندثار وتقادم التوجهات المذهبية في شكلها الدوغمائي حيث أصبحت عاجزة عن التعامل مع القضايا المطروحة ومعالجة المشاكل الضاغطة وتناقضات التطور المادي والثقافي المجتمعي في البلدان المتطورة، ولم تبق هذه التوجهات تمثل مرجعاً ذا مصداقية ثابتة بالنسبة لتحديد نماذج التنمية في بلدان العالم الثالث».

نلاحظ مما تقدم أن الأوراق الثلاث تتشابه في كونها نوعاً من المسح العام للأدبيات الخاصة بموضوعها، وليست من نوع الأبحاث المركزة على أطروحات بعينها، لذلك، من

الصعوبة بمكان تقويمها والحكم عليها من زاوية نجاحها أو فشلها في إثبات أطروحات البحث، ولا من زاوية أصالتها وابتكارها في معالجة قضايا بعينها؛ ولا من زاوية تحليلها لبدائل السياسات الاقتصادية المتصلة بما تتصدى له من مواضيع، وفائدة ذلك لصانع القرار الاقتصادي استهداء بما هو ايجابي من تلك السياسات، وتفادياً لما هو سلبي وضار.

ولعل المعيار المناسب والصالح للحكم على هذا النوع من الأبحاث هو قيمتها التعليمية أو التثقيفية للقارىء الطالب من ناحية شمول المسح، وتوازنه ودقته، ووضوح عناصره، واتساق العرض، وسلاسة تعبيره. وبهذا المعيار نرى أن دراسة د. النجار تمتاز وتتفوق، دون أن تغمط البحثين الآخرين احتواءهما على جوانب منيرة وومضات مفيدة.

ولقد حفزتنا قراءة الأبحاث الثلاثة على التفكير في الموقف العربي من واقع الاعتماد المتبادل في النظام الاقتصادي العالمي، وبعض القضايا التي تمس ادارة المجموعة العربية وسياساتها لعلاقاتها بذلك النظام.

ـ القضية الأولى هي أنه في أساس واقع الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم، ضمن النظام الاقتصادي الدولي، التضاؤل المتسارع للمسافة الزمنية بين أجزاء العالم بعامل تنوع وسائل النقل والاتصال وكفاءتها، بحيث أصبح العالم بأسره، في الوقت الحاضر، أصغر من قطر صغير واحد عما كان قبل خمسين عاماً. لكن المسافة الزمنية لم تختصر بشكل متجانس ومتناسب بين جميع الأقطار. وفيما بين الأقطار العربية نجد أن هذه المسافة في معظم الحالات هي أكبر من المسافة بين كل قطر عربي بمفرده وهذه الدولة أو تلك من الدول الصناعية المتقدمة. ويزيد من حجم المسافة وبعد الشقة بين الأقطار العربية الجدران والعوازل الاقتصادية التي نشأت واستقرت بل تحجرت، ضمن واقع التجزئة وما تراكم حوله من مصالح قطرية وفئوية ضيقة. ويكفي أن نعود إلى **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لنرى أن الدول الرأسمالية المتقدمة هي مصدر أكثر من ٦٥ بالمائة من الواردات إلى الأقطار العربية، وهي السوق لأكثر من ٦٣ بالمائة من الصادرات العربية، في حين لا يزيد التبادل التجاري في ما بين الأقطار العربية ذاتها عن ٧ بالمائة من جملة كل من الصادرات والواردات العربية.

ـ القضية الثانية هي استحالة فك الارتباط بين اقتصاد أي قطر عربي واللجة الغامرة للنظام الاقتصادي الدولي. مع ذلك يمكن التصرف وحسن السياسة لهذا الارتباط بهدف تغيير طبيعته ومضامينه بحيث:

(أ) يكف عن كونه ارتباطاً قطرياً مباشراً، ويصبح ارتباطاً غير مباشر من خلال تجمع اقتصادي عربي أو اتحاد جمركي عربي.

(ب) يكف عن كونه اندماجاً في النمط الاستهلاكي للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ويتجه إلى التركيز، بصورة حاسمة، على العلاقات التي من شأنها المساعدة في بناء القاعدة الانتاجية والتقانية للأقطار العربية.

إن بناء القاعدة الانتاجية والتقانية المنشودة يقتضي وتائر عالية من الاستثمار في السلع الرأسمالية كما يقتضي يسراً في توفير المواد الخام والسلع الوسيطة. وللحصول على الكميات والأنواع الملائمة من تلك السلع والمواد، لا بد من استيرادها من الخارج إذا أريد لمسار التنمية ألا يستغرق دهوراً طويلة. إذاً، لا بد من سياسة تصدير نشطة حتى يمكن توفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة المطلوبة.

إن واقع الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي بالقدر الذي يحمل في طياته تهديداً حقيقياً لاستقلال البلدان النامية، يتيح بقدر مماثل فرصاً حقيقية وكبيرة للتعجيل في نمو هذه البلدان وبلوغها الحدود الأمامية الراهنة للتقدم الصناعي والتقاني. والتوفيق ممكن، على المستوى العملي كما على المستوى النظري، بين سياسة اقتصادية منفتحة على العالم وبين تجنب للتبعية وصمود في وجه محاولات الهيمنة الامبريالية.

فاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي بهدف التنمية المستقلة ممكنة، ويجب ألا تحمل وزر الانفتاح الاستهلاكي. وما تتضمنه هذه الاستراتيجية، من سياسات لحفز العملية التصديرية، ليس في جوهره انحيازاً ضد سياسة الاحلال محل الواردات، وإنما توجيه العملية الانتاجية إلى قطاعات التصدير وقطاعات الاحلال محل الواردات، بشكل متوازن يعكس وضعاً حيادياً للكلفة بالعملات الأجنبية التي يتحملها انتاج السوق المحلي، مقابل كلفة انتاج السوق الخارجي. ويقتضي هذا أن يكون سعر الصرف الفعال (Rate Effective Exchange) على مستوى لا يؤدي إلى تشجيع الانتاج للسوق المحلي بأكثر مما يشجع الانتاج للسوق الخارجي (التصدير)، وألا تنحاز الموارد الاقتصادية نحو الانتاج للسوق المحلي بشكل مصطنع لا يعكس الأكلاف النسبية للموارد المتاحة[1].

من الجدير بالتأكيد، كذلك، أن استراتيجية الانفتاح الاقتصادي بالمعنى الدقيق المبين أعلاه لا تعني سياسة اطلاق اليد الكامل لقوى السوق وفق مبدأ «أتركه يعمل» (Laissez Faire) وما تعنيه هذه السياسة من غياب دور التدخل والتوجه الحكومي. بل على العكس من ذلك تماماً، إذ إن دور الحكومة التوجيهي، بل القيادي، مطلوب لوضع الحوافز والأطر المؤسسية المناسبة الحائلة دون التشوهات التي يتعرض لها نسق الأسعار ونسق الأكلاف في البلدان النامية. ومن المناسب هنا وضع بعض الكوابح على الحماس الذي يكاد يبلغ درجة الحمى للتيار الذي يعطي دور القطاع الخاص ذلك المفهوم المطلق. ويكفي أن نشير إلى أن الأمثلة الكلاسيكية التقليدية التي تذكر للتدليل على نجاح استراتيجية الانفتاح الاقتصادي هي بالذات أمثلة على نجاح المفهوم المقنن وليس المفهوم المطلق. ففي اليابان ارتبطت هذه الاستراتيجية بالدور الفعال الذي ما برحت الحكومة تقوم به ابتداءً بأوائل النهضة اليابانية الحديثة في عهد ميجي وانتهاءً بالرقابة والسيطرة التي تمارسها وزارة الصناعة والتجارة اليابانية

---

(١) Jagdish Bhagwati, «Outward Orientation, Trade Issues,» in:Carbo Vittorio [et al.], eds., *Growth Oriented Adjustment Programs* (Washington, D.C.: International Monetary Fund; World Bank, 1987).

على حركة التصنيع. وفي كوريا ارتبطت حركة التصنيع بالمبادرات الحكومية، بخاصة في تأسيس شركات التجارة الكبرى التي قادت هذه الحركة.

وبالمفهوم نفسه، لا تعني استراتيجية الانفتاح الاقتصادي فتح الباب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني دون توجيه أو ضوابط، بل على العكس، ينبغي أن يقترن تشجيع الاستثمارات الأجنبية بالحد من النزوع الاستهلاكي ودعم الأنشطة الانتاجية والتصديرية. ولعل من الضمانات التي ترسخ هذه المفاهيم، والتي مارستها الدول الرائدة للاستراتيجية المذكورة، اقامة أنظمة عادلة لتوزيع الدخل والمشاركة الشعبية الواسعة في ثمرات التنمية. ففي كل من اليابان وكوريا ومقاطعة تايوان الصينية، نجد فوارق الدخول، لا سيما بين القطاع الريفي والقطاع الحضري، أقل منها في البلدان النامية الأخرى.

ولقد أثبت العديد من الدراسات الوقائعية (Empirical) الأداء المتميز الذي حققته الاستراتيجية المشار إليها في البلدان النامية التي انتهجت سياسات اقتصادية نابعة من تلك الاستراتيجية. وفي المقابل، أثبتت تلك الدراسات الفشل والأداء المتدنيين في الأحوال التي اتبعت فيها سياسات احلال الواردات المنحازة ضد الأنشطة التصديرية، وذلك ليس بسبب ما تؤدي إليه من تخصيص غير كفوء للموارد فقط، وإنما بسبب ما تستدرجه من أنشطة ساعية إلى الربح الريعي وغير المنتج، ومن مؤشرات مصلحية افسادية على السياسات الاقتصادية، أيضاً. هذا فضلاً عن أن اقتران سياسة منحازة ضد قطاعات التصدير بسياسة انفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية، من شأنه أن يحد من فعالية هذه الاستثمارات ويوجهها إلى أنشطة متدنية في مردودها الاجتماعي.

- أما القضية الثالثة والأخيرة التي نود لو أولاها هذا المؤتمر الكريم ما تستحقه من عناية في ما يتعلق بإدارة المجموعة العربية لعلاقاتها مع النظام الاقتصادي الدولي، فهي ضرورة أن تستند تلك الادارة إلى أكثر من الأفكار والتأملات النظرية، وإلى أكثر من نتائج الدراسات المنفذة في الخارج، وذلك بأن يكون استنادها إلى قاعدة معلوماتية (Data Base) وقاعدة معرفية (Knowledge Base)، مبنية من خلال أبحاث وقائعية أصلية من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع والاحصاء العرب، منصبة على توثيق الارتباطات والتفاعلات الاقتصادية فيما بين الأقطار العربية وتحليلها، وفيما بين هذه الأقطار وسائر بلدان العالم بشكل منهجي وقابل للتحديث باستمرار. ولقد كانت ثمة مبادرات رائدة من هذا القبيل في دراسات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وفي أبحاث مركز دراسات الوحدة العربية لاستشراف المستقبل. ولكن الحاجة قائمة لمأسسة هذه الدراسات من خلال مشروع مستمر على غرار مشروع لينك (Link) في جامعة بنسلفانيا. وقد ترغب المؤسسات العربية التي تصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أو بعضها، أن يكون لها فضل الريادة والمبادرة في رعاية مثل هذا المشروع.

المُدَاخَلات

المحور الأول

الاعتماد المتبادل: تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم

١ ـ محيا زيتون

بالنسبة إلى علاقة التناظر التي ينطوي عليها مفهوم الاعتماد المتبادل في دراسة د. سعيد النجار، أشير إلى أن الاعتماد المتبادل قد يكون مفهوماً حقيقياً فيما يتعلق بالدول الصناعية المتقدمة، حيث ينطوي هذا المفهوم على وجود قوى متناظرة في السوق العالمي تؤثر وتتأثر بعضها في البعض. لكن افتراض مثل هذا التناظر في علاقة الاعتماد المتبادل بين دول العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة يمكن اعتباره مضللاً، ذلك لأن دول العالم الثالث هي الجانب المتلقي للصدمات الخارجية ضمن تلك العلاقة. لذلك، فالمفهوم الأكثر ملاءمة لهذه العلاقة الأحادية هو مفهوم التبعية الذي تفادى د. النجار استخدامه، إلا عند الاشارة إلى غيره من الكتّاب. يضاف إلى ذلك أن المقدرة على التكيف في مواجهة الصدمات الخارجية تختلف في دول العالم الثالث عنها في الدول المتقدمة. فالدول المتقدمة سرعان ما تتكيف، ويتم فيها رد الفعل الكفيل بمواجهة الصدمة واستعادة مكانتها في السوق العالمي. والمثال على ذلك رد فعل الدول الأوروبية تجاه سيطرة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي والغربي، بإنشائها السوق الأوروبية المشتركة. كذلك رد فعل الدول الصناعية على الطفرة في أسعار النفط إذ سرعان ما تغلبت هذه الدول على الأثر السلبي الناجم عن ارتفاع تلك الأسعار، وردّت الصفعة غير المقصودة بأضعاف أمثالها.

أما دول العالم الثالث فهي بطبيعة اقتصاداتها الضعيفة وأنظمتها التابعة غير قادرة على التكيّف من أجل احداث رد الفعل الحاسم للصدمات الخارجية. بل إن رد فعلها قد يؤدي إلى تزايد مشاكلها الاقتصادية تعقيداً، وتعميق تبعيتها للاقتصاد الغربي. وحتى في الفترات التاريخية الوجيزة التي حدثت فيها صدمات خارجية ايجابية نجد دول العالم الثالث لا تتكيف ازاءها على نحو يدعم موقفها من الاقتصاد العالمي. فالفوائض التي نتجت من ارتفاع أسعار

النفط، مثلاً، لم توظف بشكل منتج ولم يخطط لاستخدامها بما يؤدي إلى منافع طويلة الأجل داخلياً، أو بما يدعم مكانة الدول المعنية عالمياً؛ بل على العكس، فإن السياسات التي اتبعتها معظم هذه الدول ـ كما أشار د. جورج قرم ـ كانت تؤدي إلى مزيد من الاختلالات الداخلية والانكشاف تجاه الاقتصاد العالمي.

٢ ـ محمد محمود الامام

أتساءل عما إذا كانت ظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة حديثة، أم أنها صيغة جديدة لظاهرة عاشها العالم منذ ظهور النظام الرأسمالي العالمي؛ كما أتساءل عما إذا كنا بصدد ظاهرة تفرضها طبيعة المتغيرات الاقتصادية، أم أننا إزاء دعوة لها دعاتها، وفي هذه الحالة من هم الدعاة؟ وما هي أهدافهم منها؟

إن الدراسات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر ـ كما أشارت د. محيا زيتون ـ تؤكد على دور التجارة الدولية كمحرك للنمو (Engine of Growth) كما قال روبرتسون. وكانت ترجمة هذا تقسيماً دولياً للعمل، تخصصت بموجبه دول المركز (بريطانيا لفترة طويلة) في القطاع الصناعي، وتخصصت دول التخوم في القطاعات الأولية. ونظراً إلى اقتران هذا بالاستعمار المباشر، فإن هذا التقسيم أدى إلى ظهور مناطق متكاملة، يضم كل منها إحدى دول المركز ومستعمراتها التي حجب التعامل معها عن باقي دول المركز وكذلك عن التخوم. ومع اتساع نطاق المركز خلال النصف الأول من القرن الحالي خاصة بانضمام الولايات المتحدة والمانيا وغيرهما إليه، حدث قدر أكبر من الاتساع في علاقات المركز. وحدث تطور في الاعتماد المتبادل نتيجة تزايد التكامل الأفقي بين الدول الصناعية ذاتها، وغذّاه النظام النقدي السائد والفكر الاقتصادي الحاكم للسياسات المعمول بها في تلك الفترة. وتجلت قوة الروابط المترتبة على ذلك خلال الثلاثينات، حين صدّرت الولايات المتحدة أزمتها إلى أوروبا ومنها إلى باقي العالم. وظل شبح الحرب الاقتصادية ماثلاً في الأذهان خلال الأربعينات لتقوى موجة الدعاوى إلى احلال التعاون الدولي محل سياسات الإفقار المتبادل.

ومع بدء ثورة التقانة الثالثة، وما صحبها من تغير في مكونات الانتاج الصناعي، وبدء الحديث عن الدخول في عصر ما بعد المواد، نظراً إلى دخول العملية الصناعية في تركيب المواد الأولية ـ كما أشار الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ـ فإن العلاقات بين الدول الصناعية في المركز، وبينها وبين دول العالم الثالث بدأت تأخذ منحى جديداً. ولم يعد الاعتماد المتبادل هو تلك العلاقة الخطية بين دول الشمال ودول الجنوب، أو العلاقات التوافقية بين الدول الصناعية، بل أصبح الجزء الغالب منه هو علاقات تشابكية لتكامل أفقي ورأسي بين دول المركز، على نحو يستبعد شيئاً فشيئاً دول الجنوب ويكاد يضعها في مرحلة استغناء عنها. إذاً، من حيث كون الاعتماد المتبادل ظاهرة ذات طبيعة تقنية مجردة ـ على حد قول الدكتور سمير المقدسي ـ فإنه يمثل تطوراً جديداً ما زال في بدايته.

ويذكرنا د. فتح الله ولعلو في دراسته بأننا أمام عالم تتعدد أقطابه، وكلها من بين

الدول الصناعية. وسوف تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في العقدين القادمين طبيعة التوازنات التي ستنشأ بين هذه القوى. والأهم من ذلك أن هذه التعددية يصحبها، في الوقت نفسه، تكتلات اقليمية، بينما يتراجع العالم الثالث إلى كيانات منعزلة بعضها عن البعض الآخر ومتزايدة في اندماجها في المركز، بل تشتتها بين أعضائه.

أما إذا نظرنا إلى الاعتماد المتبادل كدعوة، أو استراتيجية، فإننا يجب أن نتذكر أن هناك ثلاث دعاوى مصاحبة. **الأولى** تطالب العالم الثالث بالاعتماد الجماعي على النفس، أي تصحيح الوضع المترتب على الاعتماد المتبادل العالمي بإنشاء اعتماد متبادل للعالم الثالث أقدر على التعامل مع الاعتماد المتبادل لدول المركز؛ وتدعو **الثانية** إلى اقامة تكتلات اقليمية من خلال التكامل الاقليمي، وهي دعوة وجدت صداها في العالم المتقدم، وسعت إليها ـ دون نجاح يذكر ـ مجموعات من دول العالم الثالث؛ أما الدعوة **الثالثة** فتطالب دول العالم الثالث بالاندماج مباشرة في النظام الرأسمالي العالمي، مدللة على جدوى ذلك بنجاحات حققها عدد محدود من الدول الصناعية الوسيطة.

ولم يكن من الغريب أن يطلق جون كنيدي دعوته إلى الاعتماد المتبادل عام ١٩٦٢، وهو تاريخ يتفق مع حدثين مهمين: **الأول** هو تبلور التوجه الاقتصادي الاستقلالي لمجموعة عدم الانحياز، ويعني سحباً لأرضية يقف عليها العالم الرأسمالي، وتعزيزاً للأرضية التي كان يحاصر فيها المعسكر الاشتراكي؛ والثاني اتضاح بوادر نجاح الجماعة الأوروبية وتصاعد الدعوة في أوروبا إلى مواجهة التحدي الأمريكي. وكانت الولايات المتحدة تتصدى بهذه الدعوة إلى ما يمكن أن تواجهه من عزلة. وقد تجددت الدعوة إلى الاعتماد المتبادل خلال السبعينات، عندما ظهر مؤشر أسعار النفط كنذير بأن تسترد الدول المنتجة للمواد الأولية جانباً من نصيبها من الدخل العالمي، بخاصة بعد أن أشارت النماذج العالمية التي أطلقها نادي روما إلى احتمال تعرّض القاعدة المادية العالمية للنفاد. ومع تصاعد موجة التضخم الركودي كان لا بد من اعادة توزيع الموارد لمصلحة دول المركز على حساب التخوم، حتى يمكن تمويل البطالة الكبيرة والمستمرة.

٣ ـ مهدي الحافظ

أنوّه بأهمية موضوع الاعتماد المتبادل لا سيما للمعنيين بالعلوم الاقتصادية وقضايا التنمية في العالم الثالث، وبالجهد الفكري المتميز الذي بذله د. النجار في إعداد بحثه الذي يثير مجموعة من التساؤلات، ويستدعي تبادلاً للرأي ومناقشة صريحة لبعض الموضوعات، ابتداء بتناول مفهوم الاعتماد المتبادل وجذوره، على نحو يتيح الاقتراب الأدق من دلالات هذه الظاهرة الاقتصادية المعاصرة وآثارها، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية.

ليس الاعتماد المتبادل ظاهرة جديدة في الحياة الاقتصادية، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنشوء تقسيم العمل، أو ربما يكون الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل وجهين لحقيقة واحدة. فتقسيم العمل منذ نشأته سواء في اطار الوحدات الاقتصادية الصغيرة أو انفصال المدينة عن

القرية (الـريف) أو في زيادة التخصص بنشـوء قطاعـات اقتصاديـة (الزراعـة والصناعـة. . . الـخ)، أو في إطار نشـوء الاقتصـاد القطـري والاقليمي الـدولي. . هـذا التقسيم قـد أمـلى ضرورة مـوضوعيـة هي الاعتماد المتبـادل بين أطـراف العمليـة الاقتصـاديـة كـإطـار للتعـاون الاقتصادي أو التبادل التجاري نظراً إلى تـوزع الموارد الـطبيعية ومصـادر الطاقـة والتفاوت في المستويات الصناعية بين أجزاء العالم.

واتخـذ هذا الاطـار العام، أي الاعتـماد المتبادل، محتـوى وخواص مختلفـة تبعاً لشروط التبادل القائم عـبر التاريـخ. وفي عالمنـا الراهن، ومنـذ قرون، انـطوى الاعتماد المتبـادل على ظاهرة معروفة هي التبعية ـ تبعية البلدان النامية أو التخوم (الأطراف) لبلدان المركز (القلب) البلدان الرأسمالية المتقدمة. وهي امتداد لظاهرة العلاقة الكـولونيـالية التي كـانت سائـدة بين الـطرفـين حتى ظفـرت بلدان الجنـوب بـاستقـلالهـا السيـاسي ولكنهـا ظلت تعـاني التبعيـة الاقتصادية.

فبلدان القلب أو المركز ما زالت تسعى إلى حيازة حاجاتها من المواد الأوليـة والطاقـة، ولو بدرجات متفاوتـة، من بلدان الجنوب وتفـرض شروط تبادل تجـاري غير عـادلة، أي أنها شروط ذات طـابع استغـلالي. والواقـع أن ظاهـرة الاستغلال هـذه رافقت التطور التـاريخي لعمليـة الاعتماد المتبـادل في المجتمع الانسـاني، حتى يمكن القول ان تقسيم العمـل ذاته كـان ينطوي منذ نشأته على امكانية ظهور التفاوتات الطبقية وانقسـام المجتمع إلى طبقـات وفئات، نتيجة توالد مصادر ملكية المنتوجات ووسائلها.

لذا فالمشكلة لا تكمن في الاعتماد المتبادل ذاته باعتبـاره اطاراً لعمليـة التبادل التجـاري والعلاقات الاقتصادية، وإنما في محتوى الاعتماد المتبادل وخـواصه وآليـاته. ومـا نراه الآن هـو اتصاف هذه الظاهرة بطابع غـير متكافىء بـالنسبة إلى بلدان العـالم الثالث، الأمـر الذي بـرر المطالبة بإصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية في السبعينات والدعوة إلى اقامة نظام اقتصـادي دولي جديد. والغرض منه ازالة حالة الغبن والجور في شروط التبـادل وتمكين البلدان النـامية من التصرف بمواردها الوطنية بعيداً عن الاستغلال الأجنبي.

غير أن هذه الدعوة إلى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أخذت تتراجع وتخفت، نتيجة عوامل دوليـة أهمها تقلص دور مجمـوعة البلدان النـامية وانحسـار نفوذهـا، وتراجـع البلدان الاشتراكية، وتعاظم دور الشركات متعدية الجنسية. لذا، تجري المبالغـة الآن في التأكيـد على الاعتماد المتبادل وتصويره كأنه بديل لإصلاح النظام الاقتصادي الدولي. والـواقع أن الاعتـماد المتبـادل يبقى، دوماً، حـاجة مـوضوعيـة لترسيـخ العلاقـات الاقتصاديـة بـين بلدان العـالم، ولتستمر الحاجة إلى إرسائه على أسس متكافئة وضمان مصالح متوازنة بين هذه البلدان. وحتى الدعوة إلى فـك الارتباط (الانفكـاك، الانسلاخ Delinking) لا يمكن اعتبـارها تقـدم بديـلاً سلبيـاً دائماً لـلاعتماد المتبـادل القائم عـلى التكافؤ، بـل هو إجراء آستثنائي للرد عـلى ظـاهـرة السيطرة الخارجية والاستغلال الأجنبي وسيادة شروط تبادل جائرة، أي هو سياسـة في التنمية هدفها التحصن بوجه العوامل الخارجية.

والأمر الطبيعي هو قيام اعتماد متبادل متكافىء خال من الاستغلال نظراً إلى حاجة المجموعات البشرية، على اختلاف مواقعها، إلى تبادل المنافع في ما بينها، المستند إلى تنوع الموارد وتوزعها في العالم. هذا اضافة إلى تزايد الأخطار المتعلقة بالبيئة (الايكولوجيا)، على مصير البشرية ككل والتي تتطلب التعاون وتوحيد الجهود لمواجهة هذه التحديات.

٤ ـ جلال أمين

في ما يخص تعريف الاعتماد المتبادل ألاحظ أن د. النجار يقدم في الفقرة الأولى من بحثه تعريفاً مقبولاً للاعتماد المتبادل وهو «وجود تأثير من كل من الطرفين في الآخر»، ولكنه يقول بعد ذلك مباشرة أن هذا أقرب إلى الانطباع منه إلى التعريف، ويقترح تعريفاً آخر للاعتماد المتبادل وهو درجة التعرض (Vulnerability) للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي. إن هذا التعريف يصعب قبوله لأنه يتكلم عن تأثير في اتجاه واحد فقط، بينما اصطلاح الاعتماد المتبادل (Interdependence) لا بد من أن يفهم بمعنى وجود تأثير في اتجاهين، وإلا فقد الاصطلاح كل مغزاه. فإذا قلنا إن هناك اعتماداً متبادلاً بين دولتين (أ) و(ب) نقصد أن (أ) تؤثر في (ب)، و(ب) تؤثر في (أ)؛ بينما التعريف الذي يقدمه د. النجار يشير فقط إلى درجة تأثر دولة ما بما يحدث في العالم الخارجي. وأضاف:

إن بحث د. النجار لم يتطرق إلى بيان العلاقة بين مفهوم الاعتماد المتبادل ومفهوم التبعية، وقد كان هذا ضرورياً، في نظري، لأن فكرة الاعتماد المتبادل قد نشأت، كبديل لفكرة التبعية بغرض التأكيد على أن علاقة التبعية هي علاقة تبادلية وليست ذات اتجاه واحد. ويبدو لي أن الفكرتين غير متناقضتين ولا تنفي إحداهما الأخرى. فمن الممكن القول، مثلاً، أن هناك اعتماداً متبادلاً بين مصر والولايات المتحدة، والقول في الوقت نفسه ان مصر تابعة للولايات المتحدة وليس العكس بمعنى أن تأثر مصر بما يحدث في الولايات المتحدة أو بما تفعله الولايات المتحدة أكثر بكثير من تأثر الولايات المتحدة بما يحدث في مصر أو بما تفعله مصر.

كما أنني أميل إلى اعتبار فكرة التبعية أكثر أهمية وفائدة بكثير من فكرة الاعتماد المتبادل التي تكاد تكون فكرة بديهية تتحقق بمجرد أن تقوم أية علاقة اقتصادية بين دولة وأخرى. بينما التبعية قد توجد أو لا توجد. وفكرة الاعتماد المتبادل فكرة هلامية عديمة الطعم واللون والرائحة لا يعرف المرء ما إذا كان عليه أن يبتهج بزيادتها أو نقصانها، بينما التبعية تشير على الفور موقفاً سلبياً، ومن ثم فهي أكبر مغزى من حيث استدعاؤها السياسة الاقتصادية. بل لعل الأمر أسوأ في الحقيقة من هذا، إذ إن فكرة الاعتماد المتبادل تؤدي إلى طمس الحقائق والتغطية عليها بدلاً من الكشف عنها وتوضيحها (ولعل هذا هو السبب في ظهور هذه الفكرة ابتداء). والأمر هنا يشبه الحالة الآتية: فلنتصور أباً مستبداً لا يسمح لأولاده البالغين بأي درجة من الاستقلال في التصرف بحيث يضطرون إلى الرجوع إليه في كل صغيرة وكبيرة. من الممكن وصف حالة الأولاد في هذه الحالة بالتبعية، اشارة إلى أن الوضع غير صحي ويحتاج إلى علاج أو تدخل. ولكن قد يجيء شخص ليقول إنه على الرغم من كل شيء فإن الأب

يعتمد على الأولاد، بدرجة أو بأخرى، كما يعتمدون هم عليه، فالعلاقة بين الأب والأولاد هي، إذاً، علاقة اعتماد متبادل. قد يكون هذا الوصف صحيحاً، أيضاً، ولكننا إذا اقتصرنا على استخدامه دون استخدام فكرة التبعية نكون قد طمسنا الحقائق بدلاً من أن نزيدها وضوحاً.

٥ ـ محمد سيد أحمد

أطرح للمناقشة عدداً من النقاط المتعلقة بالمفاهيم، منطلقاً من أن كون موضوع الندوة هو الاعتماد المتبادل بين الدول، فهو ينطوي على العناصر الأساسية التالية:

إن كل دولة هي «وحدة» أو «جزء مكوّن» من النظام العالمي، أي أنها جزء من كل. والاعتماد المتبادل هو بين جزأين. أي أن للاعتماد المتبادل قدراً من «التشابك» أو «التداخل» بين هذين الجزأين، في حين أن العملية تشكل «كلاً». ولا تكون الدولتان متساويتين أو متكافئتين، في أغلب الأحوال، فنكون عندئذ بصدد علاقة غير متكافئة ولا تناظر فيها.

ويمكن القول بوجه عام إن عملية «الاعتماد المتبادل» تقوم على فكرتين جوهريتين: علاقة «الكل» بـ «الجزء»، وقضية التناظر أو عدم التناظر.

إن العلاقة بين الجزء والكل تكشف البعد الهيكلي البنيوي للعملية، بينما يكسبها ما لها من أوجه عدم تناظر بعدها التاريخي.

إن الدولة (الدولة/ الأمة) في النظام الدولي القائم، تشكل «الوحدة» الأساسية أي تشكل (بذاتها) إلى حد بعيد «كلاً». ونحن في طور انتقال إلى نظام دولي تجري فيه أوجه تداخل واندماج عديدة بحيث يصبح «الكل» الأساسي هو «النظام العالمي» ذاته. وبهذا المعنى ننتقل من «كل» صغير هو الدولة/ الأمة إلى «كل» كبير هو النظام العالمي. والاعتماد المتبادل تعبير عن مرحلة انتقالية بينهما، أي أن للعملية تاريخاً.

يقول بعضنا إن هذا التحول لا مناص غير أن نسايره؛ وغيرنا يقول إنه يتعين أن نرفضه لأنه ليس لمصلحته؛ يقول البعض الآخر إنه لا مفر من التسليم بأنه تحول يتحقق لأسباب موضوعية، إنما يمكننا أن نتدخل في العملية التاريخية لنصححه. وربما كان لأوجه عدم التناظر دور كبير في تمكيننا من التدخل والتصحيح. وأوجه عدم التناظر عديدة:

ـ لا تناظر بين «الجزء» و «الكل». فـ «الكل» يمثل «نظاماً مغلقاً» (Closed System)، بينما يعبّر «الجزء» عن نظام مفتوح (Open System)؛ «الكل» يلتفت إلى ما هو داخله (Internally Oriented)، و «الجزء» يلتفت إلى ما هو خارجه (Externally Oriented).

ـ لا تناظر بين الشرق والغرب في الاعتماد المتبادل الذي يمكن اعتباره «أفقياً» بينهما، فالشرق والغرب مختلفان «نوعياً»، ولا تناظر بين الشمال والجنوب في الاعتماد المتبادل الذي يمكن اعتباره «رأسياً» فيهما، فهما «كمّاً» لا يتكافآن.

ولا يتعين علينا أن نتصور أن كل أوجه عدم التناظر هذه هي بالضرورة لغير مصلحتنا كجنوب، وكعرب.

هناك على سبيل المثال حقيقة الثورة التقانية المعاصرة التي تزيد الفجوة عمقاً بين الشمال والجنوب، ثم تعتبر عنصر عدم تكافؤ وعدم تناظر لغير مصلحتنا.

غير أن الثورة التقانية المعاصرة لها مردودات عكسية على الأرض وعلى ما يوصف بالقضية البيئية (الايكولوجية). وهذا التأثير المتنوع والمتباين الأبعاد للايكولوجيا على مختلف مكونات كوكبنا ليس بالضرورة عنصر عدم تناظر لغير مصلحتنا.

علينا أن نعرف كيف نستفيد من الأثار السلبية للتقانة على البيئة، وكيف نتعامل مع تلك السلبيات بما يحقق الفائدة لنا.

هل نطالب العالم المتقدم، مثلاً، بتعويض لما تتحمله من أضرار ايكولوجية بسبب ثورته التقانية؟

هذا مجرد سؤال. والقضايا المماثلة عديدة.

٦ - ابراهيم العيسوي

أعلّق على تعريف د. النجار للاعتماد المتبادل وعلى الجديد بشأن هذه الظاهرة بما يلي:

في ما يتعلق بالتعريف، لست مرتاحاً للربط بين الصدمات والاعتماد المتبادل. فتعريف الاعتماد المتبادل بأنه زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة في العالم الخارجي، يركز على ما ليس، بالضرورة، جزءاً لا يتجزأ من الاعتماد المتبادل، إذا فهمنا الأخير بأنه يعني التشابك بين اقتصادات الدول المختلفة وقيام تأثيرات متبادلة بين مستويات الأداء فيها. إن الصدمات ليست دليلاً على وجود اعتماد متبادل، كما أن غياب الصدمات لا يعني غياب الاعتماد المتبادل. وإنما الصدمات قد تساعدنا على تعميق ادراكنا بوجود اعتماد متبادل. فالاعتماد المتبادل حقيقة قائمة في جسم الانسان، ولكن إدراك الانسان وجود هذا الاعتماد المتبادل في جسمه يتزايد عندما يتعرض لأزمة قلبية أو لفشل كلوي، أو ما إلى ذلك من الصدمات.

من جهة أخرى، فقد استبعد د. النجار حركات رؤوس الأموال المرتبطة بالمضاربة على أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، باعتبار أنها لا تعبّر عن اعتماد متبادل. وهذا صحيح ولكن يجب أن تدخل في الحسبان بمفهوم الصدمة الذي تبنّاه د. النجار، والذي لا أوافق عليه. ويبدو لي أن التعريف الانطباعي الذي جاء في بداية بحثه هو الأقرب إلى الدقة وهو وجود آثار متبادلة في الاتجاهين بين طرفي العلاقة بحيث يكون كلاهما تابعاً ومتبوعاً في الوقت نفسه. غير أن العلاقة يجب أن تفهم بمعنى أكثر تركيباً، أي بمعنى أنها شبكة علاقات بين أطراف متعددة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به.

ورغم أن هذا التعريف يمكن أن يتسع ليشمل علاقات الاعتماد المتبادل المتكافئة وغير المتكافئة، فإنني أفضل أن نحتفظ بلفظ التبعية لما يشير إليه البعض على أنه اعتماد متبادل غير متكافىء، فذلك أدنى إلى منع الالتباس.

وفي ما يتعلق بالجديد في ظاهرة الاعتماد المتبادل، من الملاحظ أن الاعتماد المتبادل كان دائماً موجوداً. أما د. النجار فيقول إنها ليست ظاهرة جديدة تماماً، وتسجل أن الجديد هو شدة الظاهرة أو كثافتها؛ وهذا صحيح ولكنه منحصر داخل جزء من العالم وليس على نطاق العالم كله. فالجديد، في تصوري أنه بفعل التطورات التقانية أو اتخاذ تقسيم العمل أشكالاً تفصيلية (تقسيم عمل على مستوى أجزاء الصناعة، وأجزاء السلعة، وليس على مستوى الصناعة أو السلعة)، صار هناك تعميق أكثر للعلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة وترابطات عضوية أكثر بينها. ويمكن أن نقول القول نفسه عن مجموعة الدول الاشتراكية، وإلى حد ما عن العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول. أما العالم الثالث فيزداد تهميشاً، ويواجه بخطر الاستغناء عنه من جانب المتقدمين. فهذا واضح من التطور التقاني في مجال إحلال المواد المصنعة محل المواد الأولية الطبيعية التي تمثل الصادرات الأساسية لدول العالم الثالث. كما أنه واضح من انحصار أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات ونحو ثلثي التدفقات الرأسمالية داخل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة. وهذا يعني أن هذه الدول أصبحت أقل تعرضاً للصدمات التي تأتي من خارجها، من ذي قبل، بينما أصبحت أكثر اعتماداً على بعضها من ذي قبل. وهذا يوضح، مرة أخرى، أن ظاهرة العالمية تمس بعض أجزاء من العالم وليس كل أجزائه، ومن المهم جداً التمييز بين التعرّض للصدمات وزيادة الاعتماد المتبادل.

٧ ـ سنان الشبيبي

يمكنني أن أصف بحث د. النجار بالشمولية في عرضه لمفهوم الاعتماد المتبادل من الناحيتين التجارية والمالية. فهو قدّم لنا الكثير من المعلومات التحليلية، ثم عرض النقاط التالية فيما يتعلق بالجانب التحليلي للبحث:

أ ـ يقدم د. النجار تعريفاً لمفهوم الاعتماد المتبادل على أنه زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية النابعة من العالم الخارجي. ودرجة التعرض هي، بلا شك، انعكاس للمبادلات «الصافية» مالياً وتجارياً مع العالم الخارجي. فدرجة اعتماد البلد المعني على الصادرات والواردات أو على «ميزانه التجاري» تعكس، في الحقيقة، اعتماد البلد المعني على القرض أو الاعانة التي يستلمها، واعتماد العالم الخارجي على تسديد هذا القرض. ولا شك أن هذه العلاقات «الصافية» تعني، كما يبين د. النجار، أن مستوى الأداء الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يتوقف فقط على ما يحدث داخله، وإنما على ما يحدث في البلدان الأخرى المرتبطة معه بعلاقات تجارية ومالية.

ب ـ من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي يؤطر فيه الاعتماد المتبادل درجة التعرض للصدمات الخارجية، فهو يحدد عبء تصحيح الخلل في الميزان التجاري نتيجة لتلك

الصـدمـات، أيضـاً. وينصرف ذلـك إلى كـل من أسلوبي التصحيـح وهمـا التكيف (Adjustment) والتمويل (Financing). وينصرف التكيف، بالطبع، إلى الميزان التجاري، وضمنه الخدمـات غير المتصلة بعـوامل الانتـاج (Balance of Trade and Non-Factor Services)، أما التمويل فينصرف إلى الميزان الرأسمالي وضمنه الاحتياطي. ولا شك في أن امكانية التكيف عن طريق زيادة الصـادرات تتوقف على مدى التغلغل في السوق العالمية، الأمر الذي يتضمن نوعاً من الاعتماد المتبادل بين القطر المعني والعالم الخارجي. وإذا لم تتوافر الامكانيـة للتكيف عن طريق الصادرات فالأسلوب الوحيد المتاح هو تقليل الاستيرادات وما يتضمنه ذلك من نتائج غير مرغوبة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما التمويل فهو يستتبع الاعتماد المالي على الأقطار الأخرى والمؤسسات المالية الرسمية والسوق المالية ككل. على هـذا الأساس، فـإن تصحيح الخلل في هـذه الحالـة يندرج ضمن المعيار المالي للاعتماد المتبادل الذي طرحه د. النجار.

ج ـ يميز د. النجار بين ثلاثة أنواع للاعتماد المتبادل حيث تتضمن هذه الأنواع، ضمن ما تتضمن، الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب والذي يتصف بعدم التناظر لأن اعتماد الثاني على الأول أكبر من اعتماد الأول على الثاني. ويرجع ذلك، بالطبع، إلى كون حصة الشمال في التجارة الدولية أكبر بكثير من حصة الجنوب، الأمر الـذي يجعل الشمال أكثر تحكماً في نسب التبادل التجاري. كما أن الشمال هـو الذي يملك رؤوس الأموال، بل هـو الذي يقـدر على جذبها وتعبئتها، الأمر الذي يجعله أكثر تحكماً بهذه التدفقات وبأسعار الفائدة الدولية. هـذا، في الـوقت الذي لا تنفي هـذه الحقائق وجـود الاعتماد المتبـادل فإنها تضفي عليه صفة عـدم التكافؤ. وهذا يعني أن الشمال «مثل الجنوب» قد يتعرض لصدمة خارجية، إلا أن امكانات التصحيح وأعباءه تختلف كثيراً بينهما.

فحين تعرّض الشمال، مثلاً، لصـدمة ارتفـاع أسعار النفط عـام ١٩٧٣ اتخذ تصحيح الخلل في الميـزان التجاري طـريق التمويـل عن طريق تـدويـر (Recycling) جـانب كبير من العوائد النفطية إلى البنـوك التجاريـة والمؤسسات المالية المختلفـة في الأقطار الغـربية، بحيث شكلت هذه الأموال قدرة كبيرة على الاقراض إلى الأقطار النامية غير النفطية. وهـذا يعني أن التصحيح في هذه الأقطار الأخيرة اتخذ شكل التمويل، أيضاً. وهذا يعني، في حقيقـة الأمر، أن كلاً من الأقطار المتقدمة والنامية غير النفطيـة تمكنت بشكل أو بـآخر، من التصـدي لأزمة النفط الأولى بحيث لم يتأثر النمو في الأولى ولم تتأثر القابلية الاستيرادية للأخـيرة. كان ذلـك صحيحاً، إلى حد مـا، خلال الأزمـة الثانيـة لأسعار النفط عـام ١٩٧٩ حيث تمكنت الأقطار المتقدمة من التصحيح، ولو بشكل لم يمنع من حدوث ركود اقتصادي في بداية الثمانينات. أما الأقطار النامية غير النفطية فقد استمرت بالاستدانة بعد ذلك ولكن لفترة قصـيرة جداً ولـدت بعدها أزمة الديون عام ١٩٨٢ والتي يرجع أساسها إلى الاقتراض السهل في فترة السبعينات.

وفي الوقت الذي جابه الشمال صدمة نسب التبادل التجاري بشكل مرضٍ إلى حد ما، لم يزل الجنوب يعاني صدمة أسعار الفائدة وأزمـة الديـون التي أدت إلى ركود اقتصـادي فيه،

بحيث ذهبت نسبة كبيرة من عوائد الصادرات فيه إلى خدمة الديون والتدفق السالب للموارد. بعبارة أخرى إن صدمة أسعار الفائدة وأزمة الديون عطلتا دور الصادرات كماكنة للنمو (Engine for Growth). فبدلاً من أن تكون القوة الشرائية للصادرات أساساً لطاقة استيرادية أصبحت أساساً لطاقة خدمة الدين.

فالعالم، إذاً، تمكن من الاستجابة لأزمة النفط، إلا أن الجنوب لا يزال يعاني أزمة الدين. ففي الوقت الذي اتصفت الأولى بأنها وقتية أو عابرة، يبدو أن الثانية تتسم بالديمومة ثم أصبحت مسؤولة عن اعاقة النمو في الأقطار النامية.

ولقد تميز عقد الثمانينات بتعرض الأقطار النفطية نفسها إلى صدمة خارجية، تنصرف إلى انهيار حجم صادرات النفط ونسب التبادل التجاري، نتيجة الركود الاقتصادي في الدول الصناعية في بداية الثمانينات، وزيادة فائض انتاج النفط من قبل أقطار الأوبك وظهور دول نفطية أخرى. كما أن بعض الأقطار النفطية تندرج نفسها ضمن الأقطار المدينة الكبرى في العالم. وفي حقيقة الأمر، إن التصحيح في بعض الأقطار العربية النفطية لمجابهة انخفاض حجم الصادرات النفطية يتخذ، أساساً، طابع التكيف. وينصرف هذا التكيف بشكل خاص نحو ضغط الاستيرادات وتعويق عملية التنمية، حيث طبيعة الأشياء المتمثلة في التركيبة الاقتصادية في هذه الأقطار تعني استحالة التكيف عن طريق رفع الصادرات غير النفطية نظراً إلى ضآلتها. بعبارة أخرى، فإنه في الوقت الذي قد تستطيع بعض الأقطار النامية (من غير العربية) التكيف عن طريق زيادة صادراتها وليس خفض استيراداتها فقط، لا تتمكن الأقطار العربية النفطية من ذلك بسبب:

١ ـ إن الصدمة الخارجية تنصرف إلى انخفاض الطلب على النفط الخام بشكل حاد، وانخفاض حجم الصادرات النفطية.

٢ ـ إن الصادرات غير النفطية ليست مؤهلة للقيام بدور تكيفي بسبب ضآلتها، وعلى هذا فإن السبيل الوحيد هو خفض الاستيرادات. ولا شك في أن بعض الأقطار لجأت إلى التمويل عن طريق اللجوء إلى احتياطياتها، إلا أن ذلك يؤثر سلباً في الأجيال المقبلة وفي العوائد المتأتية من هذه الاحتياطيات.

وبالطبع، فإن الأقطار النفطية المدينة عليها أن تجابه الصدمات الخارجية المتعلقة بنسب التبادل التجاري وأسعار الفائدة، في الوقت الذي لا تستطيع معه هذه الأقطار التخلص من خفض الواردات كأسلوب للتكيف، إلا أنها تملك اقتصاداً أكثر تنوعاً يسمح باستخدام الصادرات غير النفطية، إلى حد ما، في التكيف، كما أن التمويل المتاح لها لايكمن باحتياطياتها إنما بلجوئها إلى الاقتراض الذي اتسم بالركود في عقد الثمانينات.

٨ ـ ابراهيم سعد الدين عبد الله

ألاحظ أنه، من خلال النقاش الواسع الذي تم، جرى نوع من عدم التمييز بين:

وجود، أو عدم وجود، ظاهرة الاعتماد المتبادل من ناحية؛ وقبول، أو عدم القبول، بالاندماج في السوق العالمي طبقاً للشروط الحالية السائدة.

أود في هذا المجال أن أشير إلى أن ظاهرة الاعتماد المتبادل ظاهرة حقيقية موجودة، بغض النظر عن مدى قبولنا أو عدم قبولنا هذه الحقيقة. وتتكثف هذه الظاهرة وتزداد تعمقاً بحكم عدد من الأمور التي أشار إليها د. النجار والتي تتعلق بمدى تحرر التجارة، وزيادة التدفقات المالية بين الدول، والتطورات العلمية والتقانية المستمرة. كما تعود، إلى انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر وانتهاء السيطرة الاحادية لبعض دول المركز على بعض الدول المتخلفة، وما ترتب على ذلك من زيادة العلاقات والتشابك بين اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة من ناحية، وبينها وبين مجموع الدول النامية من ناحية أخرى، ونتيجة لسعي الدول النامية لتحقيق تقدم اقتصادي، أيضاً. كما تعود، إضافة إلى ذلك، إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وما يرتبط بذلك من تقسيم العمل الداخلي في إطار تلك الشركات، وزيادة التبادل الداخلي الذي يأخذ شكل التجارة الخارجية للدول التي تتوطن فيها مصانع تتخصص في صناعة الأجزاء المكونة لمنتوجات صناعية معينة.

إن هذا التكثيف في العلاقة بين الدول وزيادة تأثر الداخل بالخارج ينطبقان على الدول النامية وعلى العلاقة بين الدول المتقدمة. وهنالك تأثير لأوضاع الدول النامية في الدول الصناعية أيضاً. من هنا، يمكن اعتبار الاعتماد المتبادل ظاهرة عامة يمكن التمييز في اطارها بين اعتماد متبادل هو أقرب إلى التناظر، واعتماد متبادل بعيد كل البعد عن التناظر، كذلك الذي يقوم بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية، والذي يمكن أن يعتبر نوعاً من الاعتماد المتبادل المختلف نوعياً وهو ما نعبّر عنه بالتبعية.

إن وجود هذه الظاهرة لا يعني بالضرورة الترحيب بها، أو الترحيب بالاندماج في اطار السوق الدولي على أساس الشروط الحالية. فهناك أسباب كثيرة لعدم الترحيب المذكور، لأن هذا الاندماج لا يؤدي، كما أشار د. سمير أمين بحق، إلى انتهاء الاستقطاب بل ربما يؤدي إلى زيادته. كما أن هذا الاندماج لا يؤدي إلى الوفاء بحاجات القوى الشعبية الأساسية وهو أمر يجب أن تستهدفه أي عملية تنمية ذات توجه تقدمي. من هنا، يأتي السعي إلى طرح استراتيجيات بديلة للتنمية، مثل فك الارتباط، أو الانسلاخ الاختياري، أو الاعتماد الجماعي على النفس، أو غير ذلك.

المشكلة الحقيقية التي نواجهها، في هذا الشأن، هي عدم وضوح هذه الاستراتيجيات وضوحاً كافياً، وأنها لم تزل أقرب إلى الشعارات ولم تزل الأليات اللازمة لتحقيقها غير واضحة.

وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى حقيقة أننا نركز كثيراً على أهمية تغيير العلاقات الخارجية لتحقيق شروط الانغلاق والنمو. وقد يكون ذلك صحيحاً. بل قد يعتبر مثل هذا التغيير من الشروط الضرورية لكنه ليس من الشروط الكافية. إذ يمكن حدوث فك الارتباط

مع عدم حدوث النمو لأن الظروف الداخلية لا تسمح بمثل هذا الانطلاق. وأعطي، في هذا الإطار، مثال حالة بورما حيث لم يؤد فك الارتباط إلى تنمية تفي بحاجات الجماهير. ما أود التأكيد عليه هنا هو أن الشروط الداخلية للتنمية لا تقل أهمية عن تعديل الشروط الخارجية.

٩ ـ حازم البيلاوي

في تعليقي على فكرة الاعتماد المتبادل، أعرب عن اتفاقي الكامل مع ما جاء في بحث د. النجار، ومع ما ذهب إليه د. ابراهيم سعد الدين في تعليقه، من حيث وجوب التمييز بين أمرين: **الأول** وجود ظاهرة الاعتماد المتبادل ذاتها؛ **والثاني** هو ما نوصي به إزاءها من سياسات سواء بقبول الاندماج في النظام العالمي بشكله الحالي أو محاولة تعديل شروط التعامل معه. وأشير، هنا، إلى أن الموضوع المعروض يتعلق بالأمر الأول، وهو رصد الظاهرة.

إن ما يسمى ظاهرة الاعتماد المتبادل لا يعدو التعبير عما يلحق العلاقات الاقتصادية من تطور نحو نوع من الاقتصاد العالمي يتجاوز العلاقات الاقتصادية الجزئية بين الدول. وينبغي أن ينظر إلى هذا التطور في سياقه التاريخي، حيث ننتقل من وحدات اقتصادية تغلب عليها الوحدة الوطنية أو السياسية (الدولة) إلى وحدة اقتصادية أشمل هي العالم، مع ما يترتب على ذلك من تآكل لفكرة الحدود السياسية والاقليمية. وبطبيعة الأحوال فإن هذا التطور لم يستكمل بعد مراحله كافة. فالاقتصاد الوطني لا يزال قائماً وقوياً، ولكن الاقتصاد العالمي بدأ يبرز بمزيد من الفاعلية. وقد مرّ الاقتصاد الوطني بشيء من هذا، حيث تم اندماج الاقتصاد الوطني على مراحل انتهت بظهور الاقتصاد الوطني نتيجة للاندماج بين مختلف القطاعات والمناطق، بدرجات متفاوتة من الاندماج والتبعية والاعتماد المتبادل. فلم يتم اندماج الاقتصاد الوطني مرة واحدة ولا بشكل متماثل. وما يحدث الآن، على مستوى العالم، ظاهرة مماثلة. فالأوضاع الحالية تمثل، إلى حد بعيد، مرحلة انتقالية بين نظام اقتصادي يقوم على أساس الاقتصاد الوطني لكل دولة مع علاقات بين الدول، وبين ظهور اقتصاد عالمي تزداد أجزاؤه ترابطاً واعتماداً متبادلاً. وفي هذا التطور تظهر أشكال الاعتماد المتبادل على نحو متغير من منطقة إلى أخرى، ومن قطاعات إلى غيرها، ومن فترة إلى أخرى. ومع ذلك، يبدو ـ كما يؤكد بحث د. النجار ـ أن التطور يتجه إلى مزيد من هذا الاعتماد المتبادل وظهور فكرة الاقتصاد العالمي. إنما ينبغي الاعتراف بأن الاقتصاد العالمي لم يصبح بعد حقيقة قائمة، بقدر ما هو اتجاه إلى المستقبل. وبالمثل، فإن الدولة والاقتصاد الوطني لا يزالان حقيقة لا جدال فيها، مع تزايد اعتمادهما على الخارج، وتناقص حدود حريتهما في الحركة أمام المتغيرات الخارجية.

وينبغي أن ننظر إلى هذا التطور في العلاقات الاقتصادية وتآكل فكرة الحدود السياسية، في ضوء ما يحدث من تطورات مقابلة في الجهاز الانتاجي وفي التنظيم المالي. وهي تطورات تؤكد بدورها تآكل فكرة الحدود السياسية وتعاظم أهمية العلاقات اللامادية والتي

تنبو، بطبيعتها، الخضوع لمقتضيات الاقتصاد الوطني والحدود السياسية. فالإنتاج قد أصبح عالمياً، ليس من حيث انتشار الأسواق في مختلف أجزاء المعمورة واتساع حجم التجارة الدولية فقط، وإنما من حيث توزع العملية الانتاجية نفسها بين عدة مراحل موزعة على مختلف الأجزاء. فانتاج سلعة كاملة الصنع أصبح استثناء أكثر منه القاعدة، والغالب على الانتاج هو التخصص في انتاج مكونات الانتاج ومستلزماته، وهي تتوزع على مختلف أجزاء المعمورة. وقد أصبح أمراً بالغ الغرابة أن نتحدث عن سلعة وطنية واحدة، فكل سلعة ـ أياً ما كانت ـ تتضمن بالضرورة عناصر أجنبية في شكل مكونات ومستلزمات للانتاج، أو مواد أولية أو عناصر للنقل، أو غير ذلك. وقلّ أن نجد سلعة واحدة ـ في أي مكان من العالم ـ يمكن أن يصدق عليها أنها صنعت بالكامل في بلد واحد. ويستوي في ذلك أكثر الدول تقدماً وأقلها تطوراً. وقد ترتب على ذلك أن قلّ نمط التجارة «سلع كاملة مقابل سلع كاملة» وهو النمط السائد في القرن الماضي، وأصبح النمط الأغلب للتجارة الدولية هو تبادل مكونات وعناصر الانتاج، أكثر منها تبادلاً في سلع كاملة الصنع. كذلك ارتبط هذا التطور بتآكل أهمية الموارد الطبيعية في تحديد قيمة السلعة، وزادت، على العكس، القيمة المضافة الناشئة من العمل، بخاصة العمل المرتبط بالتقدم التقني والعلمي. وقد ساعد تناقص أهمية الموارد الطبيعية في الانتاج على تجاوز أهمية المكان في الانتاج، ثم تمتع الانتاج بمرونة أكبر في الانتقال من مكان إلى آخر وفقاً لتوافر الظروف الانتاجية الأخرى. وفي الوقت نفسه، زاد دور المواد الأولية المصنعة (Man-Made)، الأمر الذي زاد من تحرير الانتاج من عبودية المكان. كذلك زادت أهمية الحزمات من الانتاج، وهي بطبيعتها أكثر قدرة وحرية على الحركة والتنقل، وأقل خضوعاً لسطوة الدولة وحدودها السياسية. وفي الوقت ذاته أدت فورة الاتصالات والمعلومات إلى توسيع آفاق النشاط الاقتصادي، ولم تعد الدولة تمثل الإطار الوحيد للنشاط الاقتصادي.

وقد انعكس هذا بشكل كبير على الأدوات المالية التي بدأت تتحرر تماماً من القيود المادية، لتصبح نوعاً من الرمز ينفر من كل الحدود السياسية. ولعل أخطر التطورات هو ما لحق بالنقود، فهذه لم تعد نقوداً سلعية أو حتى ورقية، بل تحولت إلى نقود الكترونية تفيد من ثورة المعلومات والاتصالات، ومن ثم لا تكاد تعرف مكاناً. وفي الوقت نفسه، ظهرت المؤسسات المالية المتعددة الجنسية التي تجاوزت الحدود السياسية، مثل ظواهر «اليوروماركت» التي تتداول فيها حجوم من النقد والمعاملات تتجاوز ما يخضع لسلطان الدولة الاقتصادي. كذلك، تفجرت الأسواق المالية وجرى تداول الأسهم والأوراق المالية المتعددة في مختلف الأسواق، بحيث لم يعد من السهل تحديد مصدر المدخرات أو الاستثمارات فضلاً عن سرعة انتقالها من مكان إلى آخر قبل أن تلحظها العين. وهكذا، ظهر نوع من الاقتصاد الرمزي اللامادي، وهو بطبيعته يتخطى الحدود السياسية كافة.

في ظل هذه التطورات بدأت بوادر الاقتصاد العالمي تفرض نفسها. لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد الوطني قد زال أو أصبح في سبيل الزوال. كل ما في الأمر أن عناصر الاقتصاد

العالمي التي أفلتت من قبضة الاقتصاد الوطني هي في تزايد مستمر رغم أن الاقتصاد الوطني لا يزال الحقيقة الأساسية، ورغم ما يتمتع به، بفضل التطورات التقانية والمالية ذاتها، من قدرات متزايدة، فإنه لا يمكن انكار حقيقة تزايد أهمية الاعتبارات العالمية، أو تزايد أهمية فكرة الاعتماد المتبادل.

ولعل هذا يتفق، إلى حد بعيد، مع التوجهات العامة لتطور البشرية. فرغم أني لا أميل إلى التعميمات التاريخية المبالغ بها، فيمكن القول إن تاريخ البشرية كله يتجه في مسارين، الأول مزيد من السيطرة والتلاؤم مع الطبيعة؛ والثاني مزيد من الوحدة والتقارب بين أفراد البشر.

١٠ ـ عثمان محمد عثمان

أعلق على نظرية الاعتماد المتبادل موضحاً أن الحديث عن الاعتماد المتبادل ينطوي على افتراضين ضمنيين، يقوم **الأول** على قبول مبدأ حرية التجارة؛ أما الافتراض **الثاني** فيتضمن معنى تجانس البنيان الداخلي للمجتمع (والاقتصاد).

وإذا كان تناول معظم المتحدثين لمسألة الاعتماد المتبادل، باعتبارها علاقة بين الدول والأطراف الخارجية، يميل إلى التركيز على التبادل التجاري مع لمس خفيف لانتقال عناصر الانتاج تنخفض فيه نبرة الحديث عن انتقال العمالة بالتحديد (ربما باستثناء تعقيب د. سمير أمين)، فهناك تجاهل شبه تام، عند تحديد مضمون الاعتماد المتبادل أو مؤشرات قياسه، للأوضاع الداخلية في الدولة المعنية.

ولا يخفى أن الفرض الأول الضمني (أو الصريح) يستفيد من الاقتناع المبدئي بأن العزلة ضارة، فضلاً عن كونها غير ممكنة، ليصل إلى استنتاج عام صاغته نظرية التجارة الدولية التقليدية بأن حرية التجارة هي أفضل آلية للعلاقات بين الأطراف الداخلة في التبادل. ومنه يتفرع استنتاج ايمائي بأن بلدان العالم الثالث تستطيع أن تستفيد بالكامل، إذا فتحت نفسها للتبادل الخارجي بغير قيود، وأبدت قدرة وافرة للتكيف مع الصدمات الخارجية التي توحي مقولة الاعتماد المتبادل بأنها متبادلة، أيضاً.

ويقتضي الحصول على المنافع الكامنة في حرية التجارة ـ حسبما يذهب أنصارها ـ ضرورة تمسك البلد النامي بآلية السوق والاستجابة لمؤشرات الأسعار العالمية. نحن، إذاً، أمام بناء نظري متكامل. وقد تعرض عدد كبير ممن سبقوني في الحديث بالنقد لجوانب مختلفة من هذا الإطار النظري والواقع الذي يحكمه أيضاً. ولكن يبقى السؤال: هل في الاعتماد المتبادل مخرج للبلاد النامية من وضع التبعية الذي لا خلاف حوله، إذا استثنينا من يدّعون بأن الاستقطاب القائم بين التخلف والتقدم هو أمر طبيعي، فضلاً عن كونه عادلاً؟

وقد يطرح ذلك التساؤل حول مسألة التصنيع التصديري، وما إذا كان القبول بحرية التجارة سيؤدي تلقائياً وحتماً ـ في ظل آليات الاعتماد المتبادل ـ إلى نجاح دول العالم الثالث في

الدخول إلى عالم التصنيع للتصدير؟ ولماذا لم يتحقق ذلك من قبل؟ هل لأن هذه البلدان قد اختارت طوعاً استراتيجية الاحلال، أم لأن ترك التنمية للتلقائية والحرية التجارة لم يكن ليحقق أي تصنيع أصلاً؟ (ولا ينطوي تساؤلي عن تحيز مسبق للتصنيع للإحلال، إذ أعتقد أننا نقع في مأزق منهجي عندما نضع التصنيع للإحلال في مواجهة تصادمية مع التصنيع التصديري).

وربما ينقل هذا الاختيار، على هذا النحو الحديث إلى الافتراض الثاني، وهو افتراض تجانس البنيان الداخلي للمجتمع (والاقتصاد). فهناك البديهية المتصوّرة بأنه إذا كان التبادل الخارجي في مصلحة جميع الأطراف، ومنها الدولة الطرف في هذا التبادل، فإن هذه المصلحة وهذه الفائدة تفترضان أنهما تنتقلان إلى جميع الأطراف في داخل المجتمع: على مستوى القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي، وكذلك على مستوى القوى الاجتماعية (أطراف العملية الانتاجية).

وكما يشوب الفرض الأول كثير من المآخذ، فاعتقادي أن الثاني ليس أحسن منه حظاً. ومن المهم، في رأيي، لفهم مدى الاعتماد المتبادل وقياسه وتمييزه عن حالة التبعية أن نأخذ في الحسبان درجة التكامل الداخلي في الاقتصاد والمجتمع. فالوهن الداخلي المتمثل في هشاشة البنيان الاقتصادي، بمعنى عدم اكتمال (واندماج) العملية الانتاجية، وفي استقطاب البنيان الاجتماعي يمثل عنصراً أساساً في تحديد قدرة البلد على أن يكون طرفاً في عملية اعتماد متبادل، أم لا يكون. وإلا كيف نميز بين علاقة النمسا بفرنسا، وكوريا بالولايات المتحدة، ومصر بالمانيا؟ إن هذا التكامل الداخلي للاقتصاد والمجتمع يساعد على تحديد رد الفعل للصدمات الخارجية؛ إنه ماص الصدمات.

ولعل هذا يفسر امكانية أو تلكؤ تحقيق الاصلاح الاقتصادي المحتم، بغض النظر عن الاتفاق، أو الاختلاف، مع صندوق النقد الدولي. فالسياسة الداخلية محكومة، من ناحية، بالقيود الخارجية الضاغطة، والتشوهات الداخلية الحادة التي تحول دون الوصول إلى تفاهم اجتماعي حول تقديم تنازلات متبادلة يكون العبء الأساسي فيها على ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي.

١١ ـ فؤاد بسيسو

أشيد بجهود إقامة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وأوجّه التحية إلى المشاركين، وأعبّر عن أملي في أن تكون الجمعية بمثابة منتدى اقتصادي عربي علمي مستقل عن سطوة التوجهات السياسية، وأن تنجح في تشخيص مشاكلنا وتصميم النمط المناسب لعلاقاتنا الاقتصادية بالدائرة الدولية. وأنتقل إلى تحليل مسألة الاعتماد المتبادل بين الأقطار النامية والدائرة الدولية.

أؤيد ما ذهب إليه د. ابراهيم سعد الدين في إشارته إلى أن «الاعتماد المتبادل» هو

ظاهرة موجودة، أما اعتبارها تعكس حالة من التبعية، أو العلاقة المتكافئة، فتلك مسألة أخرى تخضع لتشخيص طبيعة هذه العلاقة. من هنا، فإذا أردنا أن نقوّم مسار العلاقة الاقتصادية العربية بالدائرة الدولية ينبغي أن نعود إلى البيت العربي كأساس لتحديد أهداف التنمية العربية، وأولوياتها وسياساتها، وطبيعة المشروعات المنسجمة مع أهدافها، سواء على المستوى القطري أو القومي. في ضوء ذلك، يجري تصميم وتحديد طبيعة وحدود العلاقات المرغوبة بالدائرة الدولية والمحققة لمصلحة الاقتصاد الوطني.

وفي سبيل الحكم على طبيعة العلاقة الاقتصادية بالدائرة الدولية، أود الإشارة إلى أحد المؤشرات التي يمكننا الاحتكام إليها في هذا الحكم، وفي تصميم نمط التنمية المرغوب، إضافة إلى نمط العلاقات المرغوب بالدائرة الدولية. يعرف هذا المؤشر بمؤشر التنمية الخلاقة (Development Creation)، التي تساهم حركتها في إقامة قاعدة (Platform) الاندفاع الذاتي للنمو، وتنتهي إلى قيادة الاقتصاد الوطني بمجمله نحو سلسلة من عمليات التوليد الذاتي للنمو الاقتصادي (Self-Sustained Economic Growth). ويقابل هذا المؤشر، في وجهه الايجابي، مؤشر آخر يعكس الوجه السلبي للتوجهات الاقتصادية والانمائية. إنه التنمية النازفة (Development Diversion or Bleeding). ومما يجدر ذكره أن أول من استعمل هذين المؤشرين الاقتصادي دوزر (Doser) الذي استعارها من نظرية التكامل الاقتصادي التي احتكمت إليها في تقويم آثار النظام التكاملي المتبع، من زاوية تأثيراته التجارية. تلك النظرية التي انبثقت من فكر فاينر (Viner) عندما احتكم إلى مؤشر خلق التجارة (Trade Creation)، ومؤشر تحول التجارة (Diversion) في تقويم آثار النظام التكاملي المتبع، والحكم على نتائجه. وقد عرف دوزر هذين المؤشرين (التنمية ذاتية التوليد والتنمية النازفة) في وجهيهما التنمويين الجديدين، كما يلي:

قد تؤدي ترتيبات الاتحاد الجمركي إلى تحقيق التنمية خارج منطقة الاتحاد. عندها تكون تلك الترتيبات قد أدت إلى عملية تحويل للتنمية أو استنزالها [تعبيرنا]. وإذا ما أدت تلك الترتيبات إلى آثار بنّاءة في التنمية في الدول الأعضاء، يؤدي المنهاج التعاوني المتبع إلى خلق التنمية.

وقد استخدم هذا المؤشر من قبل دوزر، وجرى تطويره من قبل العديد من الاقتصاديين الذين بلور فياتسوس (Viatsos) توجههم الاقتصادي في رفض مناهج التعاون الاقتصادي القائمة على أساس التوجه التجاري (Trade-Oriented Approach)، والاعتقاد بجدوى مشاريع التعاون الاقتصادي القائمة على أساس التوجه التنموي (Development-Oriented Approach) والتي من شأنها أن تضمن خلق قاعدة التوليد الذاتي للنمو في البلدان الأعضاء(*).

(*) فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية، ط ٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وفي هـذا المجال أود أن أستـذكر مـا أشار إليـه د. اسماعيـل صبري عبـد الله عنـدمـا شخص طبيعة العلاقـات الاقتصاديـة المصرية ـ الـدولية بـأنها لا تنسجم ومصلحة الاقتصـاد المصري. وأود التأكيد على أن هذا الحكم يندرج على أشكـال العلاقـة الاقتصاديـة العربيـة ـ الدولية كافة، بمعنى أن حصاد التنمية العـربية السلبـي وإجهـاض منجزاتهـا يعكس، في أحد أسبابه الرئيسية، استنزاف التنمية العربية لمصلحة الاقتصاد الدولي، وإلى أن يتم تصميم نمط العلاقة الاقتصادية العربية ـ الدولية المرغوب، وفق تحليل أهداف التنميـة العربيـة وأولويـاتها وسياساتها ومشاريعهـا، وتحديـد حدود الخـطر في هذه العـلاقة وفق مـا سبقت اشارتي إليـه، وتوجيه هذه العلاقـة وفق متطلبـات نتائـج هذا التحليـل واتخاذه أسـاساً للحكم، إلى أن يتم ذلـك أستطيـع الادعاء بـأن نمط العلاقـة الاقتصاديـة العـربيـة ـ الـدوليـة لا يحقق المصلحـة الاقتصادية العربية.

١٢ ـ مصباح العريبي

أعلق على دراسة د. سعيد النجار مؤكداً قبولي لهـا تحليلاً ونتـائج، مضيفـاً على سبيـل التوضيح والاستيضاح الملاحظات التالية:

هناك بعض الارتباك في تحـديد معنى الاعتـماد المتبادل، إذ أتفق مـع بعض الملاحـظات التي قيلت عن وجود أكثر من مفهوم في الورقة للاعتـماد المتبادل. ومـا جرى قيـاسه أقـرب أن يكـون الاعتماد غـير المتبادل أو التبعيـة، كما يسميهـا البعض، مع تحفـظي على استعـمال هذه الكلمة المحملة قيمياً.

وربما كان مصدر هذا القلق في فهم الاعتماد المتبادل محاولة تأكيد المساواة في التأثـير بين الأطراف المشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية. فإذا كـانت العلاقـة بين طـرفين أحـدهما أكثر تأثيراً في الآخر، لا يكـون الاعتماد متبـادلاً. ويقل كلما قـل تأثـير أحد الـطرفين، إلى أن يتحول إلى تأثير أحادي الاتجاه وهنا يسميه البعض التبعية. ولا يستقيم مفهوم الاعتماد المتبادل مع الإصرار على تساوي وتقارب تأثير الأطراف المختلفة.

فـالتأثـير يختلف، **أولاً**، باختـلاف حجـوم اقتصـادات الأطراف المختلفـة. فحتى بـين الدول الصناعية لا يتساوى تأثير الولايات المتحـدة ـ ولا حتى يتقارب ـ من تـأثير فـرنسا، ولا يعني ذلك أن العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة علاقة تبعية.

ثانياً، إن الدول النامية، فرادى كما في مجموعها، مؤثر ظـاهر في العـلاقات الاقتصـادية الدولية سـواء بصادراتهـا وعرضهـا للسلع والخدمـات، أو بدخـولها الســوق الماليـة الدوليـة. وصحيح أن تأثيرها في اتجاه الدول الصناعية أقل من استقبالها لتأثـير الدول الصنـاعية فيهـا، ولكن ذلك لا يفسر الا بمحدودية حجوم اقتصاداتها وانفتاحها عـلى الاقتصاد الـدولي. وتزداد أهمية هذا الدور بتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي وسيـادة ظروف دوليـة خاصـة، كتلك التي صاحبت تصحيح أسعار النفط.

كما أن الاعتماد المتبادل لا يتحدد في ميدان واحد فيمكن القول إن الاعتماد المتبادل يتشعب ليشمل:

١ ـ الاعتماد المتبادل التجاري بمعنى أهمية اعتماد الدول بعضها على بعض في ميادين تبادل السلع والخدمات وهو ميدان التجارة الدولية.

٢ ـ الاعتماد المتبادل المالي والنقدي، فالنظام المالي الدولي يتجه نحو الشمول والعمومية وتتوحد الأسواق المالية في الدول النامية وتندمج في السوق المالية الدولية، بخاصة بعد دخول العالم الثالث هذه الأسواق كمقرض وربما كان أوضح مثل على الاعتماد المتبادل تقارب السياسات النقدية وتوحيد النظام النقدي الدولي. فالعملات المستعملة في تسوية المعاملات الدولية واحدة، وأسعار الصرف وتغيراتها تنعكس على كل المعاملات الدولية.

٣ ـ الاعتماد المتبادل القطاعي بمعنى العلاقة التي تربط بين قطاعات واحدة في اقتصادات مختلفة، ففيها قطاعات صناعية وأخرى زراعية وخدمات، بحيث أصبح الانتاج في قطاع محدد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتاجية القطاع نفسه في اقتصادات أخرى.

٤ ـ التجارة بين الصناعات (Interindustry Trade)، وقد زاد اعتماد بعض الصناعات على المدخلات الوسيطة أو أجزاء تصنع في اقتصاد خارجي. وقد زادت معدلات هذا التبادل وأصبح من المعهود والمقبول أن تعتمد الصناعة الأمريكية على أجزاء تنتج في اليابان، أو أن تشترك أكثر من دولة أوروبية في صناعة سيارة أو طائرة. والاعتماد المتبادل بهذا المعنى واقع تزداد أهميته كل يوم ولا سبيل إلى الجدال فيه.

المحور الثاني

منهج القياس لظاهرة الاعتماد المتبادل

١ ـ جلال أمين

إن المقاييس والمؤشرات التي استخدمها د. النجار لقياس درجة الاعتماد المتبادل قد تصلح لقياس درجة انفتاح دولة ما، على العالم الخارجي، ولكنها لا تقيس درجة الاعتماد المتبادل بينها وبين العالم الخارجي. فالمقياس الأول، وهو نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، قد يكشف لنا درجة اعتماد الدولة على السوق الخارجية في تصريف منتوجاتها، ولكنه لا يبين مدى اعتماد الدول الخارجية على هذه الدولة.

أما المؤشر الثاني، وهو درجة تنوع الصادرات فقد يقيس بالفعل درجة تعرض الدول للصدمات الخارجية، ولكنه لا يقيس درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي كما أنه بلا شك لا يقيس درجة اعتماد العالم الخارجي على الدولة محل البحث.

وهناك أيضاً مؤشرات أخرى لم يذكرها البحث، وقد لا تكون أقل دلالة على درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي من المؤشرات المذكورة في البحث. مثال ذلك درجة الاعتماد على الاستيراد في توفير سلعة استراتيجية، كاعتماد البلدان العربية على استيراد الغذاء مثلاً أو اعتماد اليابان على استيراد النفط العربي. وهناك، أيضاً، مدى تمركز الاستيراد في دولة مصدرة واحدة أو عدد من الدول ـ أو مدى تمركز التصدير في دولة مستوردة واحدة أو عدد صغير من الدول.

٢ ـ محمد سعيد النابلسي

ما أود إبرازه هو تلك النقاط التي تتعلق بالأسلوب المقترح من قبل د. النجار لقياس مفهوم الاعتماد المتبادل. فالأسلوب المقترح يبرز عنصر «درجة التعرض للصدمات الخارجية» كعنصر أساسي جداً في هذه الصيغة. ولقياس هذا العنصر فإن د. النجار يعتمد على قياس

صادرات أي قطر، ودرجة اعتماد ذلك القطر في صادراته على الخارج، ومن ثم تكرير أو تنقية (Refinement) هذا المدخل بقياس درجة التنوع والتركيز في الصادرات، إضافة إلى عامل تدفق رؤوس الأموال «غير الحارة».

لقد أحسن د. النجار وأجاد عندما بدأ تحليله بتعريف الاعتماد المتبادل ودرجة معياره، أي قياس عمق الاعتماد المتبادل. وقد زوّدنا بحثه بمعلومات هامة في هذا المجال. ولكني أختلف معه في أسلوب اشتقاق الصيغة المقترحة. فهو يعتمد مثلاً الصادرات دون الواردات لقياس الاعتماد المتبادل. ولكن الحقيقة أن إدخال الواردات في الصيغة يعطي المفهوم توازناً أفضل، كما يعطي صورة أفضل عن مدى التشابك والترابط بين أعضاء المجموعة الدولية. وإدخال هذا العامل لا يؤدي بالضرورة إلى إظهار تصاعد في درجة اعتماد البلدان النامية على الدول الصناعية، ثم العودة إلى مفهوم «التبعية» الذي حاول د. النجار الابتعاد عنه، لأن اعتماد الدول الصناعية على استيراد المواد الأولية هو أمر هام جداً في الواقع (ولا سيما النفط). ومن هنا فإن الاستيراد لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار، وإن كان هذا العامل يجب أن يصحح بدرجة التركيز والتنوع في الاستيراد.

بعد ذلك، فإن قياس الاعتماد المتبادل يجب أن يجرد تماماً من الايحاءات الخاصة به (Undertones) وبالتالي فإن استعمال كلمة «التشابك» أو «الترابط» أفضل بكثير من استعمال تعبير التبعية أو الاعتماد المتبادل.

ومهما كان الأمر، فإن أداة القياس التي ابتدعها د. النجار، مهما كانت عيوبها، تظهر بشكل جليّ أن ازدياد درجة الاعتماد المتبادل بين دول المجموعة العالمية، لم يؤدّ إلى نتائج أكثر ايجابية لجهة تحسّن ظروف الأداء الاقتصادي في دول العالم الثالث. ثم إن العالم الثالث لربما تأثر سلباً مع تزايد درجة الاعتماد المتبادل العالمية. وهذا يبدو لنا في الواقع كاستنتاج واضح لا يحتاج كثيراً إلى أدوات قياس لاثباته.

٣ - ابراهيم العيسوي

إني لأبدي تحفظي على منهج القياس الذي اقترحه د. النجار، إذ من الصعب قبول المقاييس الثلاثة التي ذكرها د. النجار على أنها مقاييس معبرة تعبيراً كافياً عن ظاهرة الاعتماد المتبادل. فمن ناحية، يصعب الوقوف على معنى «التبادلية» في المقياس. مثلاً: التبادل بين من ومن عندما نتحدث عن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي؟ إنه تبادل بين دولة ما وبقية العالم. وهذا تحديد غير مفيد. ذلك أن العلاقة بين دولة ما وبقية العالم قد تتركز في علاقة بين هذه الدولة ودولة كبرى أو تجمع اقليمي معين. وعموماً فإن المؤشرات وحيدة الاتجاه طالما بقي الطرف المقابل للدولة مجهولاً، بينما نحن في حاجة إلى مؤشرات تكشف عن التشابك بين أطراف عديدة على النحو الذي نصادفه على مستوى القطر الواحد في جداول المدخلات والمخرجات.

من ناحية ثانية، كان من المفيد لإبراز معنى الاعتماد المتبادل ومضمونه ادخال ثلاثة

عوامل أخرى اضافة إلى ما ذكره د. النجار وهي: درجة الاعتماد على الواردات (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي)، ودرجة التركز (أو التنوع) الجغرافي للصادرات، ودرجة التركز (أو التنوع) الجغرافي للواردات.

والحديث عن التركز الجغرافي للصادرات (أو الواردات) يوضح الفرق بين الاعتماد المتبادل والتعرض للصدمات. فزيادة التمركز تعني زيادة احتمال تعرض الدولة للصدمات الخارجية. ومن جهة أخرى فإن انخفاض التركز (أي زيادة التنوع) تعني زيادة الاعتماد المتبادل حيث تتسع شبكة علاقات الدولة مع أطراف كثيرة في الخارج.

٤ ـ سنان الشبيبي

ما أراه جديراً بالمناقشة هو تلك المنهجية التي طرحها د. النجار لقياس الاعتماد المتبادل، والمتمثلة في قياسها تجارياً بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومالياً «بنسبة العجز في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي».

لا شك في أن هاتين النسبتين تحددان مدى الحصيلة (Gain) أو الخسارة (Loss) نتيجة التعرُّض للصدمات الخارجية وأثر هذه الصدمات في الاقتصاد المعني. بعبارة أخرى نحن نعرف أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي، كان أثر الصدمة التجارية أكبر، كما أنه كلما ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي، كان أثر الصدمة المالية أكبر. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يستكمل قياس هاتين النسبتين بقياس أثر الصدمات نفسها. وهذا يعني أن ينصرف الأمر إلى قياس أثر الصدمات التجارية، وهي:

أ ـ التغير في نسب التبادل التجاري، وقد يكون هذا التغير كبيراً (ارتفاع أسعار النفط في سنة ١٩٧٣، ١٩٧٩ وانهيارها في سنة ١٩٨٦).

ب ـ التغير في حجم التبادل التجاري، قد يكون هذا التغير، هو الآخر، كبيراً في بعض السنين.

كما ينصرف الأمر إلى قياس أثر الصدمات المالية وهي:

ـ التغير في دخل الفائدة الصافي (Net Interest Income) إذ تتم تجزئة ذلك إلى التغير في أسعار الفائدة والتغير في رصيد الدين (Stock of Debt).

ـ التغير في التدفقات المالية السنوية، إذ قد تقوم المصارف الدائنة بتقليل أو حتى وقف إقراضها.

وفي رأيي أن تعميم قياس الاعتماد المتبادل ليشمل قياس أثر الصدمات الآنفة الذكر ينسجم مع التعريف الذي طرحه الدكتور النجار لمفهوم الاعتماد المتبادل. ومن ناحية أخرى فإن قياس أثر الصدمات المالية والتجارية يبين مدى التشابك بين الاعتمادين المالي والتجاري أو القدرة التعويضية بينهما، فمثلاً قد تتحسن فجأة شروط التبادل التجاري، الأمر الذي يوفر

للقطر المعني فائضاً مفاجئاً ولكن في الوقت نفسه قد ترتفع أسعار الفائدة، فيذهب الفائض التجاري لمقابلة زيادة مدفوعات الفائدة، والأمثلة على ذلك كثيرة خاصة بين الأقطار المدينة.

٥ - ميرفت بدوي

إن الاختلاف والتمايز في منهج القياس يختلف باختلاف ثلاثة تعاريف للاعتماد المتبادل أوردها د. النجار وهي كما يلي:

الأول، الاعتماد المتبادل بمعنى التشابك الماكرو - اقتصادي والذي يكون بين أجزاء العالم المختلفة، وقد يكون بين أعضاء الشمال، كما يحدث بين أعضاء المجموعة الأوروبية، أو بين أوروبا وأمريكا، أو بين اليابان وأمريكا. . . الخ، وتقوم علاقة الاعتماد المتبادل في هذه الحالة على أساس نوع من التكافؤ في التعامل. ويتصل بهذا المعنى ظاهرة أن السياسات النقدية والمالية تؤثر في العالم أجمع، وبخاصة الدول الكبرى، فضلاً عن السياسات التقانية ذات التأثير الكبير جداً أيضاً، لأنها تحدد علاقات الانتاج وطرائقه في كافة البلدان.

الثاني، الاعتماد المتبادل بمعنى اعتماد الجنوب على الشمال أو تبعية الجنوب للشمال، وإذا كان د. النجار آثر ألا يستخدم كلمة التبعية فإن ذلك لا يغير من الأمر شيئاً.

الثالث، هو التعريف البيئي (الايكولوجي) للاعتماد المتبادل، والذي سمّاه د. النجار بالخارجيات، (Externalities) والذي ينتج من تأثير عدد من التطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية والتقانية في العالم تؤدي إلى تشابك أكثر بين العالم وإلى عالمية المنظومة البيئية (Glo-bality of the Eco-System). وفي هذه الحالة ينظر إلى المنظومة البيئية على أنها منظومة متكاملة ومغلقة.

عند معالجته لمشكلة القياس لجأ د. النجار إلى التعريف الثاني الخاص بالاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب، لأن كل ما جاء في قياسه لهذه الظاهرة ينسحب فقط على ظاهرة التبعية (Dependence) المتعلقة بتعرض مجموعة من البلدان لصدمات، سواء أكانت سالبة أم موجبة. وحتى فيما يتعلق بظاهرة التبعية آثر د. النجار ألاّ يقيس إلا شيئاً واحداً وهو العلاقات الخارجية بمقاربة أشبه بمقاربة ميركانتالية (Mercantalistic)، فحصر القياس بمدى التجارة الخارجية ومدى انسياب رؤوس الأموال، وحتى في هذا حدد الانسياب فقط فيما يسد الثغرة بين الإدخار والاستثمار.

فإذا كنا بصدد قياس الظاهرة الأولى، أي **التشابك الماكرو - اقتصادي**، فهناك أسس للقياس مختلفة تماماً. في امكاننا، مثلاً، أن ننظر في حلقات الانتاج كيف تتم وما هي حلقات الانتاج التي يختص بها كل بلد، وما هي البلدان التي تشارك في انتاج كل سلعة معينة من السلع، فهذا هو ما يوضح إلى حد ما التشابك الماكرو - اقتصادي في التقانة. أما إذا أردنا أن نقيس التشابك في السياسة النقدية والمالية بمعنى قياس دورات القرارات المتتابعة الخاصة

بالسياسات النقدية والمالية المتخذة في بلد معين وتأثيرها في البلدان الأخرى، فهذا يتطلب منهجاً آخر في القياس.

وأما إذا كنا بصدد قياس الظاهرة الثانية، وهي الاعتماد المتبادل بمعنى تبعية الجنوب للشمال، فإضافة إلى العلاقات التجارية والمعاملات الخارجية، هناك التأثير الداخلي في عدد من الأمور، مثل النواحي العلمية والمفاهيمية والأخلاقية والثقافية وغيرها من الأمور التي بالإمكان قياس التبعية من خلالها، بأكثر مما يقيسها التبادل التجاري. وحتى فيما يتعلق بالتبادل التجاري ينبغي أن تدخل الواردات في القياس، وليس فقط الصادرات. كما يمكن، أيضاً، دراسة السلع الوسيطة والسلع التقانية، وكذلك الخدمات مثل خدمات بيوت الخبرة الهندسية وكل ما هو خاص بالمقاولات وغيرها من الخدمات التي قد تكون أهم من السلع.

٦ ـ مصباح العريبي

أبدي الملاحظة التالية حول مؤشر التعرض (Vulnerability) الذي استعمله د. النجار لتحديد معنى الاعتماد المتبادل:

التعرض للصدمات ليس مؤشراً كافياً في اعتقادي. فكل الدول تتعرض لـ «الصدمات» مع التحفظ المشار إليه في بحث د. النجار حول استعمال كلمة صدمات. ولكن المهم كما أعتقد هو قدرتها على التكيف لامتصاص هذه الصدمات والتحولات البطيئة الأخرى والتي لا يمكن وصفها بأنها صدمة. وربما كان قياس القدرة على التكيف أجدى من مجرد التعرض. فالدول المتقدمة تتعرض للصدمات مثلها مثل البلدان النامية وما الصدمة النفطية عنا ببعيدة، ولكن تنوع اقتصادات هذه الدول وامكاناتها المالية والتقانية تمكنها من التكيف لامتصاص هذه الصدمات بينما تعجز الدول النامية عن عملية التكيف هذه. فإذا كان التكيف كاملاً بمعنى امتصاص الصدمات امتصاصاً كاملاً، فالقدرة هنا تكون تامة وتنخفض تدريجياً مع فشل الاقتصاد الجزئي أو الكلي في امتصاص الصدمات.

٧ ـ محيا زيتون

إنني أعلق على المقياس المستخدم في دراسة د. النجار لمدى التعرض للصدمات الخارجية، وهو نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، ثم إدخال مدى تنوع الصادرات لتعديل هذا المقياس. وأعتقد أن هناك عاملين آخرين يمكن أن يؤثرا في درجة التعرّض للصدمات. الأول هو مدى التنوع الجغرافي للصادرات، فنحن أمام مجموعتين رئيستين من الدول الصناعية، دول صناعية غربية ذات اقتصاد رأسمالي يتسم بالتقلبات الاقتصادية المعروفة، ودول صناعية اشتراكية تخضع اقتصاداتها للتخطيط الاقتصادي. وفي الحالة الأخيرة تقوم اقتصادات التجارة والدفع بدور أكثر أهمية، وتقلّل إلى حد كبير من مخاطر تقلبات السوق العالمي.

أما العامل الثاني فيتعلق بطبيعة القوى المسيطرة على قطاع التصدير، هل هي قوى أجنبية، أساساً، أم قوى وطنية؟ فإذا كان استغلال النفط، مثلاً، تتحكم فيه في المقام الأول شركات أجنبية كبرى، فهذه يمكن أن تزيد من ارتباط اقتصاد البلدان النامية باقتصادات متقدمة بعينها وليس بالسوق العالمي ككل. ويكثف هذا من درجة انكشاف الاقتصاد الوطني ودرجة تبعيته للخارج.

المحور الثالث

السياسة الاقتصادية والتنموية لمقاومة سلبيات الاعتماد المتبادل وللتحرر من التبعية

١ - اسماعيل صبري عبد الله

أشار د. النجار إلى موضعين للخلاف: موضع يتعلق بما قاله، وموضع يتعلق بما سكت عنه.

الأمر الأول الذي آخذه على ما قاله هو أنه وقع فيما سماه شومبيتر (The Recardien Vice)، والمقصود هو الهبوط فجأة من تحليل عميق وشامل إلى وصفة عملية محدودة جداً، بمعنى أن تكون خلاصة التحليل القيم الذي تقدم به هي أن يوصينا بالتصنيع التصديري، أعتقد أنه يظلم نفسه بذلك. وأنا أرفض هذه التوصية لأسباب كثيرة، أولها أنه في ضوء معرفتي وتجربتي بما يحدث في كثير من دول العالم الثالث، أؤمن تماماً بأنه لا توجد استراتيجية واحدة للتنمية صالحة لكل زمان ومكان، وأن لكل بلد ظروفه، وأن التنمية ظاهرة معقدة متعددة المداخل، إذ إنها لا تقوم على تعظيم متغير واحد، وإنما على وضع أمثل بين زيادات في متغيرات كثيرة. ومن الناحية العملية يعرف د. النجار أن البرازيل ومعظم دول أمريكا اللاتينية انتقلت من سياسة التصنيع الإحلالي إلى سياسة التصنيع التصديري خلال فترة السبعينات كلها. وهنا يقف المرء أمام النموذج البرازيلي، الذي كان من قبل أوائل الثمانينات المثل الأعلى للدول المصنعة حديثاً، والذي يستحي الناس من ذكره الآن. ما الذي حدث للبرازيل. البرازيل تصورت سياسة ناجحة، وهي أنها كانت تفترض في الوقت الذي كان سعر الفائدة الحقيقي فيه سلبياً على الأقل مساوياً لصفر، لكي تبني صناعات تصديرية، وتسدد الدين من صادراتها إلى الدول الصناعية. ولم ينتقد البنك الدولي ولم تنتقد أي جهة في الشمال المسلك البرازيلي، بل كان الحوار التقليدي أنهم يعتبرونه المثل للنجاح، ونحن نذكر الديكتاتورية العسكرية، والأشخاص المختفين، ومجموعات القتل... الخ. الآن، المشكلة الأساسية أمام البرازيل ليست في حجم الدين فقط، ولكن في أنها تواجه إجراءات

لتعويق صادراتها إلى الدول الصناعية، والأمر المعروف، والذي يشغل منظمة الغات (GATT) حالياً، ود. النجار يعرف هذا، هو زيادة الموجة الحمائية بين الدول الصناعية الكبرى، وأن البرازيل زادت كميات الصادرات ولم تزد قيمتها فيما يتعلق بالمواد الأولية، وعجزت عن تصدير ما هو فائض عن الاستهلاك المحلي من المنتوجات الصناعية. فيحسن أن نتأمل هذا وننظر فيه.

الأمر الذي سكت عنه د. النجار، هو أن آليات السوق كما نعرف، تهدد المنتج الحدي بالتصفية عند أي تراجع للنشاط الاقتصادي. وأنا أزعم أن معظم دول العالم الثالث في السوق الدولية في موقف المنتج الحدي، لأنهم يدخلون هذه الساحة فرادى، وليس كمجموعة لها استراتيجيات مشتركة، أو سياسات عامة تلتزم بها. فأي بلد من بلدان العالم الثالث، ولو كانت البرازيل، أو الهند، هي في النظام الدولي منتج حدي، وهي عند أي تراجع (في النشاط الاقتصادي العالمي) تصفى. وان هذا الكلام ليس نظرياً. فالعالم لم يفعل شيئاً لوقف انهيار الدولة اللبنانية. ولم يفعل شيئاً لاختفاء الدولة التشادية، ولا يفعل شيئاً للإبقاء على دولة سري لانكا التي في طريقها إلى الذوبان. فعجلة التقدم تسحق كما سحقت في الماضي من يصيبهم الضعف. وهذا ينقلني إلى النقطة الأخيرة من مداخلتي، وهي تتصل بما قاله سمير أمين عن فك الارتباط والذي أفضل أن أسميه ـ كما قال مهدي الحافظ ـ الانسلاخ الذي أصفه عادة بأنه انسلاخ انتقائي. الحجة الأساسية هنا ليست اختياراً في الواقع، لأن وضعي أنا كمصر في النظام العالمي، وضع فُرض علي، ولم أحكمه بمصالحيْ الخاصة وبمصالح التنمية المصرية. ففي بدايته كان وضعاً موروثاً من الفترة الكولونيالية. وفي نهايته وضع فرضته آليات النظام العالمي وفرضته أيضاً سياسات الحكومة المصرية، لأنني أرفض النظريات التآمرية في مسيرة العالم. ليس هناك مجموعة شياطين جالسين وراء كمبيوترات ضخمة جداً يبحثون في أفضل الوسائل لقتل الشعب المصري من الجوع. هذه الصورة غير موجودة، ويجب أن نستبعدها. الصورة الثانية ـ وأستميح الزملاء عذراً في استخدام هذا التعبير ـ هي أنه ليس في العلاقات الدولية حالات اغتصاب، وإنما فيها حالات إغواء أو إغراء؛ والفرق بين الحالتين، أنه في حالة الاستجابة للإغراء أو الوقوع في الإغواء، المعتدي والضحية مسؤولان. فكل بلدان العالم الثالث مسؤولة عما يحدث فيها، لم تكن في عزلة كاملة ولم تستطع شيئاً. وأذكر للدكتور النجار، المرة الوحيدة، التي كانت أمريكا عاجزة عن أن تتخذ قراراً من دون العالم الثالث، وهو قرار الاستغناء عن الذهب من صندوق النقد الدولي (De-monetization of Gold). هذا القرار كان يلزمه ٨٥ بالمائة من القوة التصويتية. وكان يستحيل على أمريكا أن تمرره بمفردها. ولا حتى مع الخمس الكبار، أو السبع الكبار، كان يصل إلى ٨٥ بالمائة. وحصلت أمريكا على موافقة البلدان النامية بلقمة عيش، بوعد أن عائد بيع الرصيد الذهبي لصندوق النقد الدولي سيخصص لمنح قروض اضافية لبلدان العالم الثالث. وفي القانون يقولون إن القانون لا يحمي ذا الغفلة، وفي الاقتصاد أيضاً نحن لا نحمي ذا الغفلة. إن العلاقات الخارجية كما الداخلية لأي اقتصاد تحتاج إلى عملية

اصلاحات بنيوية أو (Restructuring). وأنا لا يمكن أن أتعامل مع ما تفرضه السوق المالية عليّ، كمعطيات لا يمكن أن أؤثر فيها. قد يكون أثري أنا كدولة واحدة محدوداً. ولكن لو تكاثرت الأمثلة لأمكن إصلاح بعض قواعد اللعبة.

وحتى أكون منصفاً، كما يهمني سياسياً، ينبغي أن أؤكد على سلامة الاستنتاج بأن كراهية أو محبة صندوق النقد الدولي لا يجوز أن تكون ذريعة للحكومات للتخلف عن مهمتها الرئيسة في الاصلاح الاقتصادي. وأنا أفضل تعبير الاصلاح الاقتصادي على تعبير التكيف. لأن «يتكيف» تعني التكيف تجاه شيء خارجي. والصورة التي تنتقل إلينا هي أن واشنطن تفعل ما تشاء وما على الآخرين إلا أن يتكيفوا ويضبطوا ايقاعهم على الايقاع الذي حدده المايسترو الأمريكي. أما تعبير الاصلاح الاقتصادي فهو ينبيء بأن ثمة خللاً في الداخل وهناك واجب سياسي ووطني في إصلاح هذا الخلل. وأريد أن أقول في هذا الصدد إني مع كثير من الزملاء فيما يتعلق بمصر بالذات نادي منذ عام ١٩٨٢ بضرورة وضع سياسة تقشف وطنية متفق عليها داخلياً. لأن مصر بقيت ١٥ سنة تنفق أكثر مما تنتج. ولا بد من تسوية الحساب. وفي التسوية لا مفر من التقشف. وإنما القضية هي من يتقشف؟ أهم الخمس من أصحاب الدخول الذين يحصلون على ٥ بالمائة من الدخل القومي، أم الخمس الآخر الذي يحصل على ٤٨,٥ بالمائة من الدخل القومي؟ هذه هي القضية. والقضية الثانية هي أن يتم ذلك بإجراءات ديمقراطية وبمناقشة وبمحاولة إيجاد تفاهم وطني حول مثل هذه السياسة.

٢ ـ محمد محمود الامام

أشير إلى أن الدعوة إلى الاعتماد المتبادل هي دعوة متغيرة في أذهان المنادين بها، وأن التغير ليس له صلة كبيرة بالتغير في الظاهرة ذاتها. وبين هذا وذاك يظل العالم الثالث (ومن بينه المنطقة العربية) مستبعداً من جوهر الحوار. ثم إن قضية التعريف تنتهي إلى ظاهرة أخرى غير ما نحن بصدده.

لعل هذا هو السبب في أن ينتهي د. النجار إلى تحبيذ سياسة التصنيع للتصدير، وكأنه بذلك أصدر حكماً قيمياً ضمنياً بأن الاعتماد المتبادل بالمفهوم الذي ينطوي عليه مقياس التصدير يفضي بالضرورة إلى الإيصاء بالتصدير. والسؤال هو: في أي القطاعات يتيسر للأقطار النامية أن تتوسع في التصدير؟ هل تعود إلى القطاعات الأولية التي ثبت أنها في تراجع مستمر، بعد أن فشلت في انقاذها من التخلف؟ أم إلى القطاعات النهائية التي تضعف قدرتها على المنافسة فيها؟ أم إلى القطاعات الوسيطة وهي الأكثف استخداماً للتقانة بحكم أنها هي القطاعات التي ركزت عليها الثورة التقانية الحالية؟

إن القضية ليست هي مواجهة بين التصنيع للإحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير. فالقضية الحقيقية التي تواجه الكثير من البلدان النامية هي أنها تفتقد الروابط الداخلية فيما بينها بقدر قوة روابطها بدول المركز. والحالات التي نجحت في التوسع في التصدير بدأت في الواقع بالإحلال محل الواردات ثم اتجهت إلى استكمال مقومات اقتصادها

الداخلي قبل أن تتجه إلى التصدير، أي أنها مرت بمرحلة تولى الطلب المحلي قيادة اقتصادها وتكامل حلقات اقتصادها الداخلي.

٣ - توفيق كسبار

ألاحظ أن المسألة المطروحة أمام المؤتمر هي الاعتماد المتبادل وتأثيره في عملية التصنيع والنمو. كما ألاحظ أن الأبحاث الثلاثة وإن بدت ذات منطلقات مختلفة إلا أن لها قواسم مشتركة. فهي تركز، بشكل أو بآخر، على التأثير الأساسي للسوق وآليته على عملية النمو: أسعار المواد الأولية، أسعار الفوائد، أسعار القطع، شروط التبادل، التحولات والتحويلات، الكمية، المديونية. . . الخ.

أما الحلول المطروحة فهي أولاً التصحيح البنيوي من دون تحديد ماهية هذا التصحيح والمجال الذي يجب أن يحصل فيه. أما الحل العملي المطروح فعلياً، فهو الاختيار ما بين سياسة التصنيع التصديري وسياسة إحلال الواردات. ولدي حول ذلك ملاحظتان:

الملاحظة الأولى هي أن هاتين السياستين اللتين تعتمدان على السوق أساساً لا تشكلان حلين مختلفين فعلياً فقد تبين لبعض الدول التي اعتمدت سياسة احلال الواردات أنها صارت في نهاية المطاف - ولا تزال - تعتمد بقوة على الواردات، خصوصاً واردات السلع الرأسمالية، (Capital Goods)، وأذكر في هذا المجال دولة المكسيك. وهذا يظهر أن المشكلة الأساسية ليست في طرح المشاكل على أنها خيار بين هاتين السياستين.

الملاحظة الثانية تتعلق بالنظرة إلى العلاقات الاقتصادية الدولية على أنها علاقات تبعية، وعلى أن الحل يكمن في سياسة فك ارتباط اقتصادي (De- Linking)، وإن كان الدكتور سمير أمين قد أوضح، وعن حق، أن هذه السياسة لا تعني بالضرورة انقطاعاً تاماً عن العلاقات الاقتصادية الدولية. هنا، وبغض النظر عن صلاحية هذه السياسة وجدواها أود أن أذكر مسألة قد تنشأ بفعل اتباع هكذا سياسة. وهذه المسألة أو الخطر يكمن في أن بعض أصحاب هذه النظرية يلقون تبعة وأصل مشكلة التخلف على الغير مع تجنب النظر في المشاكل أو المعوقات الداخلية البحتة لعملية الديمقراطية والنمو. وهكذا يمكن نشوء قوى غير ديمقراطية أو متجمدة سياسياً قد تعزل بلادها، تحت شعار مناوأة التبعية، عن العالم وعن عملية الديمقراطية والنمو الاقتصادي. ويمكن ذكر كمبوديا وألبانيا في هذا المجال.

ونحن نرى هنا أن المسألة ليست فعلياً في القطع أو في الإبقاء على العلاقات الاقتصادية الخارجية. إنما المسألة هي لمصلحة من تبقى، أو تقطع هذه العلاقات، أي من المستفيد في هذه السياسة، في حالة الاستفادة، ومن يتحمل الخسارة الناتجة منها في حالة الخسارة.

أخيراً أود طرح مسألة أعتقد بأهميتها للواقع العربي. إن المشكلة الأساسية المطروحة أمام عملية النمو ليست في مجال الاعتماد المتبادل أو التكامل الاقتصادي بل هي في طبيعة التركيبة الاجتماعية التي عليها دفع عملية النمو من دون إلغاء الديمقراطية. المسألة هي أن

أكثرية بلدان العالم الثالث يوجد فيها جنباً إلى جنب نظاما السوق الحرة والاقتصاد الموجه، الأول أساساً في قطاع الخدمات والثاني في قطاع الصناعات الثقيلة. إلا أنه يبدو أن هذه البلدان تحصد مساوىء كلا النظامين وليس منافعهما. ونحن نقر بصعوبة تعايش هذين النظامين الاقتصاديين وبأن على هذه الدول أن تختار بينهما عاجلاً أم آجلاً.

٤ ـ حازم الببلاوي

فيما يتعلّق بسياسات التصنيع أشير إلى موضوعين:

الأول يتعلق بالصناعات الصغيرة. إذ يبدو أن الانطباع السائد هو أن هذه الصناعات لا تعدو أن تكون صناعات حرفية، ثم أنها تمثل صورة من آثار الماضي. ولكن الحقيقة أن التطور الصناعي الحديث وكما حابى الصناعات الكبيرة، فإنه في الوقت نفسه قد شجع إنشاء العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تستخدم أحدث فنون المعرفة. والصناعات الصغيرة ـ في جزء غير قليل منها ـ صناعات متطورة بل بالغة التطور. وهي في كثير من الأحوال أكثر قدرة وكفاءة من الصناعات الكبيرة. وأفضل دليل على ذلك الأهمية التي تحتلها هذه الصناعات في اليابان وايطاليا. ولعل من أهم العوامل التي وفرت لإيطاليا قدراً كبيراً من التماسك الاقتصادي هو تمتعها بقطاع كبير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

الثاني يتعلق بما أثير حول سياسات إحلال الواردات ومقابلتها بسياسات تشجيع الصادرات. فهو يتفق مع ما قيل بأن هذه المقابلة كثيراً ما تكون غير صحيحة أو قد تؤدي إلى نتائج غير سليمة. فالصناعات التصديرية تعتمد، أساساً، على وجود سوق محلي وقاعدة وطنية، ولكنها بالنظر إلى تمتعها بالمزايا النسبية تكون قادرة على فتح الأسواق من الخارج والمنافسة فيها. ولعل أخطر ما يتعلق بسياسات الاحلال محل الواردات، هو ما يرتبط بها من سياسات كثيراً ما تهدر الكفاءة الاقتصادية، وبخاصة التوسع في سياسات الحماية غير المبررة والدعم لقطاعات لا تتمتع فيها الدولة بأية ميزة نسبية. أما القول بأن هناك صناعات كاملة للتصدير فقط، فهو أمر يمثل الاستثناء وليس القاعدة، ولا يكاد يتحقق إلا في الأحوال التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ساحقة، كما هو الحال بالنسبة لإنتاج عدد من الموارد الطبيعية ـ النفط، المعادن، السلع الزراعية ـ أو عندما تتخصص الدولة في انتاج بعض مكونات الانتاج ضمن سلسلة من مراحل الانتاج للشركات متعددة الجنسيات أفادت من اليد العاملة الرخيصة أو من ظروف المكان. وفي هذه الحالة الأخيرة فإن الصناعة التصديرية لا تعدو أن تكون امتداداً جغرافياً لصناعة قائمة في الخارج. وقل أن تترتب عليها آثار في بقية الاقتصاد الوطني غير توفير موارد للنقد الأجنبي. ولكن باستثناء هذه الصور الاستثنائية، فإن الصناعة التصديرية هي صناعة تعمل، أساساً، للسوق المحلية وفي الوقت نفسه تتمكن من التصدير إلى الخارج. وبذلك، وفي أغلب الأحوال، تكون الصناعة التصديرية هي أيضاً صناعة للإحلال محل الواردات.

٥ ـ محيا زيتون

أعلّق في مداخلتي الأولى على أبعاد السياسة التنموية لنظريات التجارة الخارجية بما يلي:

من النقاط التي يجب ألّا تغفل، والتي يمكن أن نخرج بها مما ورد في بحثي د. النجار ود. قرم، هي أن العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبلدان العالم الثالث تخرج تماماً عن نطاق نظريات التجارة الخارجية التقليدية، وما تنطوي عليه من أن حرية التجارة تعد عاملاً محركاً للنمو الاقتصادي، وأنها تعمل على تساوي عوائد الانتاج في البلدان المختلفة، وأنها من خلال الميزة النسبية تساهم في تنمية قطاعات الاقتصاد القومي.

إنما الأمر يخرج من هذا النطاق المثالي المحدد بالنظرية ليكشف عن دور سافر وخطير لتدخل الحكومات عن طريق السياسات العامة. وهنا تصبح الحكومات الأقوى والأكثر نفوذاً في الاقتصاد الدولي هي الأقدر على رسم السياسات التي تحقق مصالحها.

وكما اتضح فإن الجهود تبذل لا لتحقيق مبدأ حرية التجارة على مستوى العالم، بل تحريرها فقط فيما بين الدول المتقدمة. هذا بينما ترسم السياسات من أجل وضع مختلف العراقيل أمام التجارة من بلدان العالم الثالث، من وضع عقبات أمام صادرات هذه الدول، إلى منح الحوافز لصادرات الدول المتقدمة، إلى اتخاذ سياسات التعاون الاقتصادي وغيرها من سبل التدخل التي تتنافس مع مبدأ حرية التجارة. وليس أدل على ذلك مما ذكره د. النجار ود. قرم وهو أن أحد الأسباب الرئيسة للمديونية هو زيادة السيولة الدولية والتي نتجت أساساً من محاولة الولايات المتحدة سد العجز في ميزانها الجاري عن طريق إغراق الأسواق المالية بالدولار.

وهذه السياسة لها مدلول هام يتمثل في تبعية بلدان العالم الثالث الكاملة للاقتصادات الغربية والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة. فعندما تتوافر السيولة وتفيض الأموال ترسم السياسات العامة من أجل توجيه هذه الأموال كقروض مرتفعة العائد لبلدان العالم الثالث. بينما حكومات هذه البلدان تتلقى هذه القروض دون سياسة واعية لاستخدامها أو تخطيط محكم لكيفية سدادها بل قد تتخذ هذه القروض كوسيلة لفرض حالة من الانتعاش الظاهري وغير الحقيقي لكي تدعم حكومات هذه البلدان موقفها تجاه شعوبها.

نخرج من ذلك، إذاً، بأن التبعية لا تتمثل فقط في العلاقات التجارية والمالية غير المتكافئة، ولكن الأكثر خطورة هو تصدير استراتيجيات ونماذج للتنمية غير الملائمة بل ونظريات اقتصادية تبتعد كل البعد عن واقع بلدان العالم الثالث وتدرّس في جامعاتنا العربية.

وأخيراً بالنسبة لموضوع التصنيع الاحلالي والتصديري فقد أنهى د. النجار دراسته بعد ما عرضه من حقائق دامغة كأن المشكلة تتلخص فقط في التفضيل بين التصنيع التصديري أو

الاحلالي. وقد حبذ الاتجاه للتصنيع التصديري وذلك دون مبررات كافية أنه بإمكان بلدان العالم الثالث مجتمعة أن تتجه للتصنيع التصديري وأن تستحوذ على نسبة أعلى من أسواق الدول المتقدمة. وبطبيعة الحال هذه نتيجة منطقية للافتراض الذي بدأ به الدراسة. وهو أن الصادرات هي العنصر الحاكم في العلاقات الدولية وفي التنمية لكن المشكلة ليست في الواقع مجرد تشجيع صادرات أو الاحلال محل الواردات، فالتبعية للخارج قد تتحقق في كلتا الحالتين. ولكن الأهم هو مدى وعي بلدان العالم الثالث بالمخاطر التي تحيط بها في تعاملها مع العالم المتقدم ومدى قدرة هذه البلدان على اتخاذ السياسات واستراتيجيات التنمية والتعاون فيما بينها بما يضمن سيطرتها على مواردها والتخطيط لاستغلالها بما يحقق أقصى فائدة جماعية وذلك في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.

٦ ـ جلال أمين

يردّ د. النجار على القائلين: إن نجاح مجموعة من الدول في جنوب شرقي آسيا في زيادة صادرات الصناعة إلى الدول الصناعية المتقدمة لا يعني بالضرورة نجاح كل البلدان النامية إذا اتبعت كلها الاستراتيجية نفسها في الوقت عينه، يرد عليهم بقوله إن هذا الرأي محل نظر كبير إذ إنه على الرغم من النمو الكبير للصادرات الصناعية من البلدان النامية فإنها ما زالت تحتل نسبة ضئيلة جداً من الاستهلاك الظاهر في الدول الصناعية الرئيسة، فهي ما زالت أقل من ٢ بالمائة في اليابان ونحو ٣ بالمائة في الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الشرقية. وملاحظتي هي أن العبرة ليست بنسبة اجمالي الصادرات الصناعية إلى اجمالي الاستهلاك في الدول الصناعية المتقدمة، بل بنسبة الصادرات من سلع معينة إلى الاستهلاك من هذه السلع دون غيرها. فهذه النسبة الأخيرة هي التي يتحدد على أساسها ما إذا كانت الدول المستوردة سوف تتدخل أو لا تتدخل لحماية منتجيها، والراجح أننا إذا قصرنا النظر على هذه النسبة الأخيرة لوجدنا أن احتمال تكرار تجربة دول جنوب شرقي آسيا هو أقل بكثير مما يظن د. النجار.

٧ ـ محمد سعيد النابلسي

أشير إلى أن د. النجار لم يفسر كيف يمكن لبلدان العالم الثالث أن تسخّر ظاهرة ازدياد الاعتماد المتبادل لمصلحتها، أو أن تدخل عليها التصحيحات الضرورية لتخدم مصالح جميع دول المجموعة العالمية بصورة أكثر توازناً وتكافؤاً.

ولا نجد في جعبة د. النجار أكثر من الوصفة المعروفة القائمة على التصنيع التصديري التي تميز التطور الاقتصادي السريع في بعض دول الشرق الأقصى (النمور الأربعة) ودول لاتينية كالبرازيل. ومع مشاركتي بتقدير أهمية هذه التجربة الهامة وامكانية محاكاتها في كثير من بلدان العالم النامي، إلا أنها بالتأكيد لا تصلح كوصفة عامة لجميع البلدان النامية. فالواقع أن معظم الدول النامية تعتمد حتى الآن فكرة تصدير المواد الأولية. ومن الواضح أن هذه المجموعة هي التي ما زالت تشكل جوهر المشكلة الانمائية في العالم.

ولا بد من التذكير أن تجربة البلدان العربية في السبعينات بالنسبة لتصدير النفط، هي تجربة هامة تشير إلى أن مجموعة البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية، ما زالت تجربة واعدة، على الرغم من ادراكنا خصوصية هذه التجربة (بسبب خصوصية مادة النفط) وعلى الرغم من ادراكنا أن البلدان العربية هي التي أساءت داخلياً استغلال نتائج هذه التجربة لمصلحتها. وعلى ذلك فإن البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية ما زالت أمامها فرصة هامة جداً لاتباع استراتيجيات أفضل وصولاً إلى تحسين مستوى أدائها بحيث تحصل على نتائج لا تقل عن نتائج التصنيع التصديري. وبالتالي فهناك إمكانات أفضل بكثير مما هو قائم حالياً لتسخير عملية ازدياد الاعتماد المتبادل لمصلحة مجموعة البلدان النامية.

٨ ـ مصباح العريبي

لم أر أن هناك تعارضاً أو مواجهة بين التصنيع التصديري والتصنيع الاحلالي. فالتصنيع الاحلالي الناجح لا بد من أن ينتهي إلى تصنيع تصديري. بل أن التصنيع الاحلالي مرحلة أولى في استراتيجية متكاملة للتصنيع. وكلنا يذكر قاعدة لندر (Linder) في الصادرات، وأهمية السوق المحلية لانتاج السلع ثم تصديرها على أساس أنها تعكس مستويات وأذواقاً سائدة في البلد المصدر.

٨ ـ ميرفت بدوي

أود أن أتناول موضوع تكامل السوق المالية وكيف تزيد حساسية السوق المحلية للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبية، وبالذات كيف يكون لهذه آثار هامة في السياسة النقدية.

فبالنسبة لموضوع الحساسية، يبدو لي أن الأهمية النسبية لقناة سعر الفائدة تنخفض بالمقارنة بقناة سعر الصرف مع تقدم التكامل المالي فيما بين دول العالم. من ثم، فبإمكان التغيرات في السياسة النقدية المحلية أو الأجنبية أن تؤدي إلى تغيرات قصيرة الأجل في سعر الصرف أكثر مما تؤدي إلى تغيرات في سعر الفائدة وذلك في حالة كون الاقتصادات أكثر تكاملاً، حيث يتحول أثر السياسة النقدية إلى القطاعات التي هي أكثر حساسية بسعر الفائدة، وتختلف أهمية هذا التحول من بلد إلى آخر. فإذا أخذنا اقتصاداً من الاقتصادات المنفتحة مثلاً، نجد أن تأثير السياسة النقدية على أسعار الفائدة هو المسار الرئيس للتأثير. أما إذا كانت الاقتصادات غير منفتحة فنجد أن أسعار الصرف هي المسار الرئيس للتأثير.

١٠ ـ محمد علي الخضيري

أ ـ للكلمة شحنتان، أولاهما عاطفية لا تصلح مادة للنقاش، وثانيتهما عقلية يتسع فيها مجال الاتفاق والاختلاف، ألا يمكن لنا أن ننجح بمصطلح «الاعتماد المتبادل» نحو الحيدة فيصبح وصفاً لواقع نحسُّه؟ ثم ينفصل بعد هذا رد الفعل عن الظاهرة نفسها؟ مجرد أمل! . . .

ب ـ اختلفت دول العالم الأولى تلك الناجحة في محاربتها للتضخم، من حيث الوسيلة. وما أحسب أن رفع سعر الفائدة كان هو السلاح الوحيد. فلا بد من أن نذكر سلاح توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء في أمريكا ريغان (الحرب على الفقراء كثورة مضادة لحرب جونسون على الفقر)، وكذلك اعادة توزيع الثروة من العامة إلى الخاصة في بريطانيا تاتشر)، بل يكاد الأمر يتعدى النطاق المحلي إلى العالمي حيث مولت ادارة ريغان الأمريكية عجز ميزانيتها المتفاقم عن طريق الاقتراض ممن تحول ظروفهم السياسية دونهم ودون اتخاذ القرار الذي يحتمه الحساب الاقتصادي والذي لم يكن ليعرض عند أسعار الفائدة المنخفضة هذه.

ج ـ تلك المعجزات الاقتصادية ـ وأشار الكثيرون إلى كوريا الجنوبية وفورموزا ـ هي أمور قديمة سبقتها إلى الوجود معجزات ألمانيا واليابان «فرصة متاحة ثم منتهزة»، ففي ألمانيا واليابان حطمت البنية الأساسية وحطمت أجيالاً من رأس المال العتيد، فأتيح التمويل، وحل محل القديم الهالك أحدث الجديد، وفتحت أسواق على مصاريعها فامتصت الانتاج، ولم تكن هناك مصروفات عسكرية تذكر. كررت أمريكا واليابان النمط نفسه (عدا التدمير إذ لم يكن هناك ما يدمر) مع فورموزا وكوريا الجنوبية. أيحق لنا أن نتوقع استمرار العون والاستيعاب إذا تغيرت الدول؟ إذا كان الجواب بالنفي فعلينا أن نتحفظ على سياسة الانتاج للتصدير كسياسة مثلى وحيدة.

د ـ يفترض الاقتصاديون، قديمهم وحديثهم، يسارهم ويمينهم، أن السلوك الاقتصادي للفرد يصدر عن اختيار لا اجبار، مخير لا مسير، وينفرد اليمينيون بافتراض ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾[1] دون افتراض ﴿وأن سعيه سوف يرى﴾[2] ذلك أن يدهم الخفية تعمل للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بشرط الاستقلالية بمعنى غياب الخارجيات (Externalities) ولقد أبدع د. النجار بأن شخص بعض آثار الاعتماد المتبادل على أنها «خارجيات» حيث يعتمد حصاد السياسة الاقتصادية لبلد ما على ما تتخذه بلاد أخرى من سياسات. وأضيف هنا الاشارة إلى أن هذا التشخيص هو من بديهيات «فشل السوق»، ومن ثم يؤدي بنا إلى عدم التفاؤل فيما يتعلق بالتوفيق بين مصلحة العالم ومصلحة كل بلد على حدة. ملاحظة فرعية أخيرة هي أن تحليل ديناميات سوق النقد قد ورث من نظرية النقود إهمالها للمخزون (Stock) وتركيزها المطلق على التدفقات (Flows) مما أدى بالنظريتين إلى الوقوع في تناقضات مع الواقع.

١١ ـ هبة حندوسة

لي ثلاث ملاحظات حول ما أصفه بأحد أهم النتائج التي توصل إليها د. النجار في بحثه القيّم والتي اتفق معها، وهي دعوة البلدان النامية إلى الانتقال من مرحلة النمو المبني

(١) القرآن الكريم، «سورة النجم،» الآية ٣٩.
(٢) المصدر نفسه، الآية ٤٠.

على أساس استراتيجية التصنيع من أجل احلال الواردات، وتبني استراتيجية التصنيع من أجل التصدير معتبرة تعليقها تحليلاً اضافياً لما جاء في البحث.

الملاحظة الأولى هي أن امكانية نقل تجربة الدول المعجزة التي أشار إليها د. النجار إلى بلدان نامية أخرى والتي قطعت شوطاً في عملية تصنيع ليست مهمة صعبة، شرط أن تكون السياسات الكلية للاقتصاد القومي مناسبة. وبمعنى آخر فهناك ضرورة للتمييز بين مجموعة سياسات التجارة الخارجية مثل السياسة الحمائية، وسعر الصرف، وحوافز التصدير من ناحية، ومجموعة السياسات الكلية الداخلية من ناحية أخرى، والتي ينبغي الاهتمام بها أيضاً مثل سياسات الاستثمار والتوظيف والأسعار وتدعيم المؤسسات التنموية في مجالات التقانة والتمويل والتسويق.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بإبراز مزايا استراتيجية التصنيع من أجل التصدير بالمقارنة بتلك الخاصة بالتصنيع من أجل إحلال الواردات. وتتركز مزايا الاستراتيجية الأولى في قوة الدفع التي توفرها لعملية النمو بسبب عمق الارتباط بين عملية التصدير والميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة، ومن ثم تعاظم عملية التراكم للفوائض التي تتحقق، وكذلك تعاظم معدل نمو التوظيف والدخل، وتعاظم معدل نمو انتاجية عوامل الانتاج.

وهناك أيضاً ميزة الاستراتيجية المطروحة في كسر حاجز ندرة العملة الأجنبية التي تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية خصوصاً عند استمرار اتباع استراتيجية انتاج بدائل الواردات لفترة طويلة. كذلك ينفرد أسلوب التصنيع التصديري بكسر حاجز ضيق حدود السوق المحلي الذي يعمل على تقييد معدل نمو الانتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن التزايد في عملية التصدير للسلع الصناعية لا يعني زيادة تعرض أو تبعية البلدان النامية، وذلك بسبب الانخفاض الموازي الذي يطرأ على درجة التركيز في تشكيلة السلع المصدرة، وهو كما أبرز د. سعيد النجار من أهم المعايير في قياس ارتباط الدولة النامية بالسوق العالمي.

١٢ ـ فؤاد بسيسو

ما أريد التعليق عليه هو موضوع السياسات المقترحة لصياغة استراتيجية تتناسب مع مبدأ الاستفادة القصوى من الدائرة الدولية، والدعوة إلى الاستفادة من تجربة الانجاز التنموي للدول الأسيوية والتي اعتمدت على سياسة التصنيع التصديري، والهجوم على سياسة احلال الواردات.

لذا، أرجو التحذير من استدراجنا إلى بريق النجاحات التنموية المتحققة في التجارب الأسيوية، خصوصاً أننا كاقتصاديين عرب (وهذا من قبيل النقد الذاتي) نسرع في التقاط التجارب والدعوة إلى تطبيقها دون تشخيص متعمق لأسباب النجاح وظروفه الموضوعية من ناحية، ودون تشخيص متعمق لظروفنا العربية ومتطلبات تنميتنا.

وحول هذه النقطة أود التذكير بما ذكره أحد الأخوة الباحثين من أن نجاحات التجربة الانمائية الآسيوية، خاصة في اليابان وكوريا ارتبطت بوجود فرص تمكنت هذه الدول من حسن استغلالها، إضافة إلى عدم انعزال عملية نجاحها عن سياساتها الداخلية التي ارتبطت بتخفيض الفجوة في مستويات الدخل بين الفقراء والأغنياء وبين الريف والمدن.

ومع الأخذ في الاعتبار عدم تأييدي للحكم على فشل جميع التجارب المتعلقة بسياسة إحلال الواردات فإنني أود الاستشهاد بالتجربة الجارية في فلسطين المحتلة، والمتعلقة بنمط العلاقة بين اقتصاد مسيطر عليه واقتصاد مسيطر قام بتصميم نمط علاقته (وأقصد بذلك الاقتصاد الاسرائيلي) مع اقتصاديات فلسطين المحتلة بحيث يسعى لاستنزاف أسواقها التي باتت تسجل الترتيب الثاني في الأهمية للصادرات الاسرائيلية العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وأقصد بذلك سعي انتفاضة الحجر الفلسطيني إلى تصميم نظام اقتصادي يقوم على تحقيق التنمية المستقلة عن الاقتصاد الاسرائيلي واتخذت محوراً لها سياسة الاحلال محل الواردات من اسرائيل، ونجحت إلى حد كبير وحتى الآن في تقليص بل مقاطعة الواردات من اسرائيل، خاصة في ميادين صناعة المنسوجات والملابس والأغذية المحفوظة والمشروبات والدخان وغيرها، وبذلك فقد قوّضت الانتفاضة من خلال هذه السياسة أحد أركان السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على الأراضي المحتلة.

وهذه التجربة تستحق المتابعة والدراسة، لأنها ذات صلة بالتبعية العربية، ومن خلال الاعتماد الاستهلاكي الكثيف على الواردات من الدائرة الدولية المسيطرة، خصوصاً أننا نعاني في أقطارنا العربية العديد من أشكال السيطرة، التي تختلف عن مظاهر الاحتلال العسكري الاسرائيلي المباشر لفلسطين المحتلة.

وختاماً، أود التأكيد على أن نجاح الانتفاضة في تصميمها للنظام الاقتصادي والانمائي المستقل عن الاقتصاد الاسرائيلي ارتبط بتوفيره ارادة وطنية لم تنحصر في ممارستها لمقاومة الاحتلال في الممارسة السياسية للنفوذ الصهيوني المسيطر، وإنما امتدت لتشمل الممارسة الاقتصادية، وهذا العامل هو في منتهى الأهمية في بلورة برامجنا التنموية العربية، وفي تصميمنا لنمط علاقاتنا التنموية مع الدائرة الدولية.

١٣ ـ ابراهيم سعد الدين عبد الله

سأناقش قضية التصنيع من أجل الاحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير. وإني لأؤكّد ما ذهب إليه د. اسماعيل صبري عبد الله من أنه ليس هناك استراتيجية صالحة لكل زمان ومكان. هناك دول بنت صناعات من أجل التصدير واجهت عقبات رئيسة في الأسواق، ومنها على سبيل المثال السعودية وبلدان الخليج العربي ككل التي واجه دخول صناعاتها البتروكيميائية للأسواق عقبات شديدة. وإذا كانت كوريا، مثلاً قد نجحت فلا بد

من أن نتعرف على ماهية الشروط التي توفرت وأدت إلى نجاح استخدام التصدير كقاطرة للتنمية.

من ناحية أخرى، لا أعتقد أن التصنيع الاحلالي والتصنيع من أجل التصدير هما أمران ينفي أحدهما الآخر. ولا أجد ما يبرِّر أيضاً الدفاع المطلق عن أيهما في مواجهة الآخر، وإن كنت أتفق مع ضرورة التحذير من الحماية المبالغ فيها لبعض الصناعات التي تحل محل الواردات، ومن أخطاء الانتقاء في حالة بعض المشروعات من مثل صناعة السيارات أو الثلاجات في مصر وما أدت إليه من زيادة الاعتماد على الخارج وليس العكس.

أخيراً أشير إلى ما أوضحه د. النجار من زيادة تدفقات رأس المال بين الدول. وأتساءل في هذا المجال عن العلاقة بين تلك الظاهرة وسيطرة الشركات دولية النشاط ودورها وسياستها في جمع مدخرات العالم الثالث واعادة تخصيصها واستثمارها عن طريق السوق الدولية وعن تأثير ذلك على زيادة كثافة الظاهرة من ناحية وعلى قدرة البلاد على التحكم في الفائض الذي ينشأ فيها من ناحية أخرى.

١٤ ـ عباس النصراوي

أريد التعليق على السياسات التنموية من منطلق تجربة البلدان الآسيوية الأربعة (سنغافورة وهونغ كونغ وكوريا وتايوان) بما يلي:

لقد قيل الكثير عن نجاح التنمية في هذه البلدان الأربعة خلال النصف الثاني من هذا القرن وأهمية هذا النجاح بالنسبة إلى البلدان النامية. وبإمكان المراقب أن يغفل أهمية خبرة سنغافورة وهونغ كونغ بسبب التدفق الضخم لرأس المال المتعدد الجنسية للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن مجموع سكان هاتين المدينتين يقل عن عشرة ملايين وأن مجموع الناتج القومي الاجمالي فيهما لا يشكل حصة أكثر أهمية في الناتج القومي الاجمالي للعالم الثالث. وهكذا يصعب كثيراً قبولُ ما، عن هاتين المدينتين بأنهما نموذج للتنمية الرأسمالية الناجحة.

وماذا عن كوريا وتايوان؟ إن هذين البلدين لديهما بدورهما حصة صغيرة من سكان العالم الثالث، قرابة ١,٥ في المائة، وحصة أصغر من ناتجه القومي الاجمالي، حوالى ٠,٥ في المائة. ولكن يمكن أن يقال هنا أكثر مما قلنا في الحالة السابقة. إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي هنا لا يعزى إلى تعاليم الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إنه يضرب بجذوره في خبرة هذين البلدين الفريدة كمستعمرتين في فترة ما قبل الحرب. فاليابان في البداية كانت ترمي إلى قيام مستعمرتيها بالدور التقليدي لتوريد المواد الأولية، ولكنها قررت في الثلاثينات تحويل اقتصاداتهما إلى ملحقين صناعيين لاقتصاد اليابان خدمة لنزعاتها العسكرية والتوسعية في المحيط الهادىء. وهكذا فإنه مع اقتراب الثلاثينات من نهايتها كان القطاع الصناعي يستأثر بقرابة نصف ناتج تايوان وقرابة ثلث ناتج كوريا، كما أن البنية الأساسية التي تقوم عليها الصناعة كانت بدورها عالية التطور. وجدير بالذكر أيضاً أن

اقتصاديات كل من هذين البلدين استفادت من القطاع الزراعي المتقدم نسبياً ومن انتشار التعليم.

وفي فترة ما بعد الحرب كان النمو الاقتصادي يجد عوناً كبيراً من التدفق الهائل لرأس المال الأمريكي، في إطار الحرب الباردة، وهو التدفق الذي كان مسؤولاً عما يقرب من ٤٠ بالمائة من التكوين المحلي الاجمالي لرأس المال في تايوان، وقرابة ٥٠ بالمائة من مثيله في كوريا، في الخمسينات وأوائل الستينات. وقد كان هناك انخفاض في المعونة الأمريكية في الستينات، ولكن الزيادة التي ولدتها حرب فيتنام في الطلب على صادرات هذين البلدين كانت أكثر من أن توازن هذا الانخفاض. وإذا كانت التنمية الرأسمالية الموجهة نحو التصدير قد حققت شيئاً لمصلحة تايوان وكوريا، فإنها فعلت ذلك بسبب ظروف تاريخية خاصة وفريدة جداً.

المحور الرابع

تعليقات على نقاط محددة

١ ـ جلال أمين

أبدي الملاحظة التالية على ما ورد في الجزء الأول من بحث د. جورج قرم بشأن ما سماه «تراجع وضع البلدان النامية» في الثمانينات، وكيف أن كل المكاسب التي حققتها الدول النامية في تقسيم العمل الدولي في السبعينات قد فقدت كلها في الثمانينات.

يقدم البحث عدداً من المؤشرات للتدليل على هذا التراجع: انخفاض حصة الدول النامية في التجارة الدولية؛ انخفاض حصتها في حيازة الأرصدة النقدية الدولية؛ نمو المديونية الخارجية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وملاحظتي أن معظم المؤشرات الرقمية التي يوردها البحث للدلالة على تراجع وضع البلدان النامية إنما تعكس في الأساس انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات، دون أن تدل بالضرورة على ضعف الأداء الحقيقي للدول النامية أو على تراجع في هيكل النشاط الاقتصادي لهذه الدول. بعبارة أخرى، إن معظم المؤشرات الرقمية التي يوردها البحث لا تعني أكثر كثيراً من الإشارة إلى انخفاض أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية.

فانخفاض حصة الدول النامية في مجمل التجارة الدولية (من ٢٨ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٧ بالمائة عام ١٩٨٧) يعود في الأساس إلى هذا الانخفاض في أسعار المواد الأولية. وقل مثل ذلك عن انخفاض حصة البلدان النامية في حيازة الأرصدة النقدية الدولية، وزيادة المديونية الخارجية، وتراجع معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول. وقل مثل ذلك أيضاً عن ارتفاع نصيب اسرائيل من مجمل صادرات منطقة الشرق الأوسط (من ٢,٥ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ٩ بالمائة عام ١٩٨٧)، الذي قد يكون سببه الأساسي، أيضاً، أن أسعار الصادرات الاسرائيلية لم تصادف الانخفاض نفسه الذي تعرضت له أسعار صادرات البلدان العربية.

بـل إن بعض الظواهـر الايجابيـة تعود إلى السبب نفسـه، كالـزيادة الكبـيرة في نصيب الصادرات الصناعيـة من اجمالي صـادرات الدول النـامية (من ١٩ بـالمائـة عام ١٩٨٠ إلى ٤٨ بالمائـة عام ١٩٨٧)، إذ تعـود هذه الـزيادة إلى أن أسعـار الصادرات الصنـاعية زادت بشـدة بالمقابلة بأسعار الصادرات من المواد الأولية.

قد تظهر أهمية هذه الملاحـظة في افتراض أنـه لو حـدث فجأة في بـداية التسعينـات أن ارتفعت أسعار المـواد الأولية بشدة، لسبب أو لآخـر، فإن كـل هذه المؤشرات سـوف تظهـر تحسناً في أحوال الدول النامية، رغم أن الأداء الاقتصادي الداخلي قد يبقى على ما هو عليه. يبـدو، إذاً، أننا بحـاجة إلى مؤشرات أخـرى غير هـذه لتوضيـح التطورات التي لحقت بـأداء الدول النامية خلال الثمانينات.

٢ ـ عثمان محمد عثمان

أبدي الملاحظة التالية على مـا ذكره د. جـورج قرم بشـأن الانقلاب في أوضـاع الوطن العربي الذي يعاني، في رأيي، اختناقاً مالياً خطيراً:

أرى وجوب تبيان خطورة أزمة الغذاء التي لا يخفف منها أو يعقـدها، الـوفرة المـالية أو الضيق المـالي، إذ لها قـدر كبير من الاستقـلالية، ولا بـد من التعرّف إلى حـدودها وامكـانية مـواجهتها في المستقبـل. إلى جانب ذلـك، هناك مسـألة المـوارد (أو بمعنى أدق تدبـير المـوارد وحسن استخـدامهـا، بـاستثنـاء النفط)، وإلى أي حـد سيحكم أوضـاع الـوطن العـربي في المستقبـل قصور مـوارده الطبيعيـة، مثل الميـاه، ومـوارده البشريـة، في اتجـاه زيـادة المهـارات والكفاءات وتنويعها؟

٣ ـ محمد محمود الامام

أبدي الملاحظة التاليـة حول مـا خلص إليه د. فـتح الله ولعلو في بحثه من اعتبـار أن «المقاربة الجهوية للعمل الوحـدوي والمتمثلة في مجالس التعـاون الاقتصادي الثـلاثة التي أنشئت مؤخـراً، تندرج ضمن حركية جهوية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول المتطورة».

إن أياً من التجمعات الثلاثة لا يكاد يشكل جـزءاً من اقتصاد دولـة متطورة تسعى إلى الانخـراط في تجمع تكـاملي. بـل إن الوطن العـربي، في جملتـه، قد لا يتجـاوز في قـدراتـه الاقتصادية واحـدة من تلك الدول. ويبـدو أن د. ولعلو يؤيد قيـام هذه التجمعـات الجزئيـة دون مناقشة أوضاع البلدان العربية غير المنضمة إليها، أو التكامل العربي الكلي. ويتضح من مقترحاته أنه يرى تمايزاً بين مصالح كل من هذه التجمعات ومشاكلها. فالمغرب العربي يسعى إلى تحسين وضعه تجاه السوق الأوروبية المشتركـة، بخاصـة بعد انضـمام دول الجنوب إليهـا، بينما يسعى التجمع الخليجي إلى تحسين وضع صناعة الهيدروكربونات تجاه السوق الأوروبيـة المشتركة ودول صناعية أخرى. والسؤال هنا: هـل نحن أمام ظـواهر مختلفـة تبرر قيـام تجمع تكاملي لكل منها، أم أنها جميعاً جوانب لظاهرة واحدة هي عدم التكافؤ الذي أفرزه ما يسمى

الاعتماد المتبادل، بصوره المختلفة؟ ألا يكون من الأفضل أن تتجمع البلدان العربية كلها لتواجه هذه الظاهرة بقدر أكبر من الفاعلية؟ إن ما طالب به د. ولعلو بربط المشروع التنموي القطري (الذي ثبت فشله) بالمشروع الوحدوي، يقتضي التخلص من افرازات المشروع القطري، وأن يقوم المشروع الوحدوي، ليس بتعزيز ومحاولة انجاح مشاريع التنمية القطرية التي ربطت اقتصادات البلدان العربية بالدول الصناعية فحسب، وإنما بانتهاج منهج تنموي خاص يصحح العلاقات الداخلية والخارجية عما سببه الاعتماد المتبادل الذي فرضته مصالح الدول الصناعية.

٤ ـ ابراهيم سعد الدين عبد الله

أشيد بجهد د. ولعلو فيما يتعلق بالعرض التاريخي لتطورات العلاقات الاقتصادية الدولية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنني أبدي تساؤلاً حول ما أورده الباحث عن المستقبل، بخاصة قوله إن ترسيخ عالمية النشاط الاقتصادي قد جعل السياسات الظرفية، المالية والنقدية والاستخدامية، عاجزة داخل اطار الدولة ـ الأمة عن تخطي الصعوبات والاختناقات، على عكس ما كان في الخمسينات والستينات.

أشير في هذا المجال إلى أنني أوافق على أن التطورات في اتجاه العالمية أضعفت فعالية السياسات المشار إليها. ولكن أعترض على القول إنها أصبحت عاجزة عن التأثير تماماً. لذلك، أشير إلى ما أورده الباحث نفسه من ضرورة مراجعة البلدان العربية أسس استراتيجياتها؛ في إطار تحكيم بين امكانات اقتصادها وطموحاتها ومقتضيات السوق العالمية. ألا يتطلب حدوث ذلك استخدام الأدوات الاقتصادية التي قال د. ولعلو إنها أصبحت عاجزة. لعلني أحظى بإجابة.

٥ ـ مصباح العريبي

أشيد ببحث د. ولعلو وأصفه بالممتاز والممتع كونه توصيفاً تحليلياً جيداً لحقب ثلاث من تفاعل العلاقات الاقتصادية الدولية، ودور العالم الثالث في هذه العلاقات، خصوصاً دور الوطن العربي في حوار الشمال والجنوب، والدعوة إلى خلق نظام اقتصادي جديد.

يحلل البحث تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى التاريخ الحالي، ولكنه يقف، فجأة، دون ترقب نتائج ثابتة لمستقبل هذه العلاقات وتحديد دور الوطن العربي المستقبلي، وانعكاس هذه العلاقات وتطوراتها على مستوى التنمية الاقتصادية، والحراك الاجتماعي، والأنظمة السياسية العربية. وأعتقد أن ترتيب بعض النتائج للتغيرات المتوقعة في العلاقات العربية ـ العربية، والعلاقات العربية بدول العالم الثالث، والعلاقات بالعالم المتقدم يعطي البحث بعداً تفسيرياً مهماً، ويهيء للقارىء الوصول إلى توصيات للسياسات الاقتصادية المستقبلية في الوطن العربي.

إن ظهور السوق الأوروبية المشتركة وتطويرها إلى سوق موحدة عام ١٩٩٢، وكذلك

ظهور كتل اقليمية لتقاسم النفوذ الاقتصادي الدولي، يحتمان النظر إلى التطورات الاقتصادية في البلدان العربية بدقة وإحساس عميقين بأهمية هذه التطورات وانعكاساتها على المستقبل الاقتصادي للبلدان العربية. وبالفعل، يشير البحث إلى بداية تحركات سياسية واقتصادية عربية، رداً على ما تفرضه هذه الأوضاع الديناميسة الجديدة. وآمل أن يطور هذا الجزء من البحث لينظر إلى تطور هذه التحركات مستقبلاً.

المحور الخامس

مداخلات عامة

١ ـ عبد الله القويز

ألاحظ أن بعض الأبحاث، وعلى الأخص بحث د. فتح الله ولعلو، فاضل بين الاعتماد المتبادل والتبعية وخرج باستنتاج مفاده أن ما يسود حالياً هو التبعية، ثم نادى بفك الارتباط. والحقيقة أن هذا الاستنتاج لا يتلاءم والأوضاع السائدة في بعض البلدان النامية على الأقل، وعلى الأخص الدول الأعضاء في مجلس التعاون العربي الخليجي، حيث تصدر هذه الدول النفط ومنتوجاته والبتروكيميائيات إلى الدول الصناعية، وتستثمر ما لديها من فائض في الأسواق المالية للدول الصناعية، وتستورد منها التقانة وجميع ما تحتاجه لبرامجها التنموية؛ ففك الارتباط غير وارد وليس في مصلحة أحد.

كذلك ألاحظ أن الأبحاث الثلاثة ركزت بشكل رئيسي على الاحصاءات التجارية لبرهنة وجهات نظرها. ولا شك أن في ذلك نقصاً، فالخدمات بدأت تؤدي، أحياناً، دوراً أكبر من حركة السلع في النشاط الاقتصادي الدولي.

حتى لو حصرنا تركيزنا، لبرهنة الاعتماد الاقليمي المتبادل داخل منطقة ما، على التجارة، فينبغي أن نفرق بين التجارة بالسلع المنتجة محلياً وبين اعادة التصدير. وهذه النقطة أغفلها د. النجار عند حديثه عن دولة الامارات العربية المتحدة.

لا شك في أن هناك ازدياداً في حركة التجارة الدولية حسبما ركزت الأبحاث الثلاثة، لكن الملاحظ أن التكامل الدولي في مجال الأسواق المالية هو الآن أكبر بكثير من الترابط (أو الاعتماد المتبادل) الناشىء عن حركة السلع. لذا، فإن قياس الاعتماد المتبادل على المستويين الاقليمي والدولي يجب أن يبرز هذا الجانب أكثر مما تم تناوله حتى الآن.

وعلى افتراض أن هناك سوء عدالة في التعامل بين مجموعة الدول النامية ومجموعة

الدول الصناعية فإن الأوراق التفاوضية التي كانت تحت تصرف الدول النامية في السبعينات وأوائل الثمانينات، والتي تمثلت في قوة منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، قد تغيرت حالياً إلى نوع آخر تمثل في المدنية الدولية.

في أحد البحوث التي قدمت وبشكل أكبر في التعليقات التي أبديت أثير موضوع العلاقة بين توزيع الدخل والنمو، الأمر الذي أظهر كأن عدالة توزيع الدخل هي من ضروريات تحقيق معدلات عالية للنمو. ولا شك في أن هناك بحوثاً كثيرة عملت في هذا الجانب أثبتت غالبيتها أن هناك علاقة مشابهة لحذوة الفرس (U-Shape) بين مستويات التنمية وتوزيع الدخل في العديد من الدول التي تمت دراستها، ومنها بعض دول شرق آسيا.

وأود أن أتطرق إلى خصائص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما أملته هذه الخصائص من استراتيجيات للتنمية، فأشير إلى أن السمات الاقتصادية لدول هذا المجلس تتلخص بما يلي:

أ ـ تعتمد حياة كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على انتاج وتصدير مورد طبيعي واحد قابل للنضوب، هو النفط، وعلى استيراد معظم حاجاتها من السوق الدولي.

ب ـ في فترة تاريخية معينة طلب إلى هذه الدول أن تلبي طلباً عالمياً متزايداً على النفط، بما فاق الطاقات الاستيعابية لاقتصادها. وأدى ذلك إلى وجود فوائض من السيولة النقدية تم ايداعها في السوق المالية العالمية. وتحولت هذه الأموال إلى رهينة معرضة لتقلبات العملة وتقلبات أسعار الفائدة وغير ذلك من المخاطر. وقد أدى تراكم هذه الأموال، في فترة قصيرة، إلى زيادة التطلعات في أذهان الناس، في الداخل والخارج، إلى طلب المزيد دائماً وبصورة لا يمكن تلبيتها في أوقات ضعف الطلب على النفط أو هبوطِ أسعاره.

ج ـ فيما عدا النفط، تعاني كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نقصاً في الموارد الطبيعية ذات القيمة التجارية والحيوية، بما في ذلك مورد لا يستغنى عنه وهو الماء.

د ـ رغم أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشغل مساحات جغرافية شاسعة إلا أنها قليلة الكثافة السكانية ولا تقتصر هذه القلة على العدد المجرد للسكان ولكن على العمالة الماهرة، أيضاً.

هـ ـ نظراً إلى أن دول مجلس التعاون تعتبر حديثة التجربة في مجال التنمية الحافل بالتعقيدات، فقد كانت تفتقر إلى القاعدة التقانية.

و ـ رغم أن متوسط دخل الفرد يعتبر عالياً، بصفة عامة، فإن حجم السوق صغير بسبب قلة حجم الكثافة السكانية.

ز ـ معظم دول المجلس حديث الاستقلال، لذلك فإن عامل السيادة له أهمية حيوية.

ح ـ تعيش دول المجلس في منطقة «ساخنة» حافلة بالتقلبات، لذلك فإن قضية الأمن تحتل المقام الأول من اهتماماتها.

من واقع هذه السمات العامة لإقتصاديات دول المجلس، عمدت هذه الدول إلى تحديد أولوياتها الاقتصادية ورسم سياساتها ووضع برامجها على الوجه التالي:

(١) تم وضع برامج لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، تناولت توزيعاً للدخول المتأتية من عائدات النفط، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية لهم على مختلف المستويات، بما في ذلك التعليم المهني والجامعي والتدريب الفني والنشاطات الثقافية والشبابية.

(٢) انشاء الهياكل الأساسية من الصفر تقريباً، مثل المدارس والمستشفيات والاتصالات والطرق والموانىء والمطارات والكهرباء وغير ذلك، وفق أعلى المواصفات العالمية.

(٣) استغلال ما تتمتع به دول المجلس من مزايا نسبية، حيث أنشأت صناعات قائمة على استغلال الطاقة الرخيصة المتوافرة فيها، وموجهة إلى السوق العالمية. إلا أن ذلك وضع هذه الدول وجهاً لوجه أمام الاجراءات الحمائية التي تفرضها الدول الصناعية، والتي يتطلب التعامل معها مهارات فنية ومتابعات يومية لم تكن دول المجلس مهيأة، فنياً وادارياً، للتعامل معها. ولا شك في أن أسواق الدول النامية تشكل مجالاً خصباً للتعاون بين دول المجلس وبقية الدول النامية، إلا أن الملاحظ أن عدداً من الاجراءات الادارية، وحجم السوق أحياناً، يحد من النمو الطبيعي لهذه العلاقات.

(٤) الاستثمار في السوق المالية الدولية، أو الاستثمار المباشر في الدول الصديقة.

(٥) تشجيع القطاع الخاص على أخذ موقع الصدارة في النشاط الاقتصادي والقيام بدوره الطبيعي في تحقيق التنمية. ونتيجة لسياسات دول المجلس الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص، نجد أن حصته قد زادت من أقل من ٣٠ بالمائة من اجمالي الناتج القومي، إلى أكثر من ٦٠ بالمائة في خلال عشرة أعوام فقط.

(٦) بناء المؤسسات الادارية والقانونية.

(٧) توسيع نطاق السوق، من خلال القضاء على عوائق حركة المواطنين ورؤوس الأموال والسلع بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٨) نقل التقانة عبر مشروعات مشتركة بين دول مجلس التعاون والدول والمؤسسات التي تملك ناصية هذه التقانة.

(٩) الدخول الجماعي في اتفاقيات تعاقدية مع أبرز الشركاء التجاريين.

٢ ـ جاسم السعدون

أقدم ملاحظات عامة على موضوع المؤتمر مستمدة من قراءة ما توافر من بحوثه، وتتعلق هذه الملاحظات بتوضيح الأهمية النسبية لمكونات الموضوع. وفي تقديري أن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يفترض أن تركز جل اهتمامها على الواقع العربي من خلال فهم

متغيرات مفهوم الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي. فالتخفيف من الأثر السلبي للاعتماد غير المتوازن أدى إلى خلق تكتلات اقتصادية، كما يتوقع أن يحدث في أوروبا خلال العقد القادم وربما آسيا بعدها، ووعي السوفيات بأهمية التفوق الاقتصادي. ومن وحي هذه التحولات ينبغي العمل على التنظير لصيغة عربية قابلة للتنفيذ من خلال تحليل الواقع العربي. هنا يظهر دور الباحثين العرب. ويبدو أنه قد لا يحدث من خلال ما كتب، ولا من سياق النقاش في الجلسة الأولى.

ورغم اتفاق الجميع على ضرورة التجمع العربي وأهميته، فإن مسار الأحداث باستقراء التاريخ والواقع يوحي بأن هناك تباعداً وانشقاقاً. فالتبادل البيني في التجارة العربية المنظورة يضعها في آخر المراتب بعد الكتل الاقتصادية الثلاث. ولا يبدو الحال أفضل كثيراً للصادرات غير المنظورة، إذ تأتي في المرتبة الثالثة، وربما تخلفت إلى الرابعة بعد انفتاح الصين ومؤخراً الاتحاد السوفياتي. وهذا ينسحب على حركة رأس المال أيضاً، إذا استثنينا الاستثمارات السياسية أو ذات الدافع أو الحافز السياسي. وهذا يفترض أن يفقد الكلامُ عن المواجهة بتجمع عربي معظمَ المصداقية ما دمنا نتكلم عن الواقع كما هو.

إذاً، في الوقت الذي لا تقدم الأبحاث البديل أو المؤشرات له، ولا يعكس الواقع العربي ما يمكّن من الافتراض بأن التجمع لمواجهة انحراف الاعتماد المتبادل أمر ممكن، لا بد من أن تساهم جهود البحث في تحليل الواقع العربي وإيجاد مخارج المواجهة. ولو جاز الاجتهاد في تحديد مناطق البحث الضرورية لايجاد تلك المخارج، لأمكن تلخيصها بالآتي:

أ ـ مشكلة القرار الإداري على المستوى القطري أو الاقليمي أو القومي، والمشكلة هي بالتحديد مشكلة من هم في سلطة اتخاذ القرار. فما جمع بين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا هو الوعي والولاء والاخلاص لهدف عام ومصالح حقيقية لمجموع البشر فيها، رغم التنازلات عن بعض عناصر السيادة. والعكس صحيح في المنطقة العربية، فعدم الوعي وعدم الولاء والاخلاص وعدم الشعور بالشرعية والاستقرار يعطي موازين مختلفة في الموازنة بين الهدف العام والهدف الخاص. وتهدر الموارد بالتبعية في قضايا الأمن لحماية السلطة وليس الأمن العام، وهدرت على مشروعات لإفادة، أو بتوجيه، بعض المتسلطين بدلاً من البحث عن أولويات أفضل. وتسارعت عملية تصدير رأس المال رغم تفاقم العجز، نتيجة عدم الاستقرار وتردي الأداء الاقتصادي وانعكاس ذلك على العملات المحلية. والانفصال بين الإرادة والقرار والهدف العام في الوطن العربي يستحق أن يفرد له جهد بحثي يكسبه زخماً لإضفاء المشروعية والاستقرار على سلطة اتخاذ القرار، ويربط بين ارادتها والهدف العام أو جهود التنمية الحقيقية.

ب ـ بما أن الأوضاع تتردى، رغم جهود البحاثة، لا بد من نقد الذات، أيضاً، والقول أن الأبحاث لم تؤدّ دورها، لأنها لو كانت غير ذلك لانعكست بشكل أو بآخر على خلق القناعة والضغط في اتجاه ارادة واعية، من أجل نمط تنمية أفضل على المستوى القطري،

ودفع التجمع باتجاه ايجابي بدلاً من التنافر العربي. ومهما كانت قدرة الباحث على فهم حركة المتغيرات في العالم، فإن جهوده لا تثمر محلياً لغيره ما لم يوظف هذا الفهم في خدمة الواقع العملي، وتبسيط هذا المفهوم حتى يسهل تبنيه. والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية يجب ألا تكرر تجارب معظم الندوات والمنتديات العربية، وألا تكون الندوة أو المؤتمر هدفاً بحد ذاته، بقدر ما يكون الهدف الانجاز المطلوب منه. ويمكن أن تتولى الجمعية البحث في الأمور التالية على سبيل المثال:

(١) دراسة نتاج الماضي وتحديد نواحي النجاح والفشل، من أجل عملية بناء رأسي على الصالح من التجارب، أو استنباط منهج جديد في العمل البحثي.

(٢) دراسة تجارب بعض أعضائها وعرضها وتحليلها؛ ذلك البعض الذي شارك برغبة أو عدمها في سلطة اتخاذ القرار، لتقريب صورة الواقع لتجربة الباحثين الجدد وتهذيب جهود البحث باختصار الوقت اللازم لفهم واقع الحال. ولا بد من البحث في قضية اختلاف قناعات الباحث: بين قناعاته وهو يتكلم كباحث، وممارساته أو تنازله عن قناعاته وهو في السلطة. ورغم أنها قضية تبدو شخصية، فإنها ظاهرة أصبحت تفقد الباحثين الكثير من مصداقيتهم. وهذا يأخذ صفة التعميم، الأمر الذي يتطلب الانتقائية في العضوية وطلب المشاركة في البحث.

ج ـ وهناك أيضاً عامة الناس الذين يبدو أن سلطة اتخاذ القرار فقدت القدرة على احتوائهم أو ارضائهم، ولم يستطع البحاثة اقناعهم. وكما أن دورهم يتطور نحو السلبية والتطرف على المستوى القطري، هناك أيضاً مقاومة واعية، أو غير واعية، لتأييد تكوين تجمع عربي، أو تشجيعه. ومراجعة الذات ونمط وطبيعة أشكال الاتصال وقنواته ومادته تصلح مادة بحث لإعطاء جهد الباحثين مصداقية وفاعلية.

وبشكل موجز، لقد قدمت الأبحاث والمناقشات فهماً جيداً لمصطلح الاعتماد المتبادل، والمرور على بعض تجارب الغير. لكن رغم أهمية ذلك، فإن البحث الأصيل لا يكتفي بإثراء الحوار الفكري بين البحاثة ويفيدهم شخصياً بالدرجة الأولى، فإنه لا بد من أن يساهم كثيراً في حل مشكلة التردي في حقبة من الزمن تبدو، بحكم الأهمية الموقتة، للنفط.

وأخيراً تُظلم الديمقراطية كثيراً عندما تقدم على أنها حل للوضع القائم. فالديمقراطية قضية مهمة وضرورية في عملية صناعة الانسان عماد التنمية، ولكن نتائجها قد تتطلب جيلاً كاملاً حتى تظهر. فعندما يقال إن الديمقراطية لم تحل مشكلات السودان أو مصر فهذا لا يعني أن الديمقراطية حكمها حكم الدكتاتورية أو الحكم الفردي، ولكن لأننا لا نلجأ إليها في الوطن العربي إلا بعد خراب البصرة ـ كما يقولون ـ أي بعد فوات الأوان، ولأننا نقدمها على أن فيها حلاً لمعاناة الانسان اليومية.

المحــور السّــادس

رُدودُ البــاحثِيــنَ

١ ـ سعيد النجار

أبـدأ بـالتعبـير عن تقـديـري العميق للتعليقـات والمنـاقشـات التي دارت حـول بحثي «الاعتماد المتبادل». كما ذكرت في تقديمي لهذه الورقة في أول الجلسة انني عندما بدأت الكتـابة عن هــذا المــوضــوع وجــدت نفسي في أرض مجهــولــة. وقــد يبــدو ذلــك غــريبــاً نظراً لكثرة مـا كتب عن الاعتماد المتبـادل. ولكن الواقـع أن هذه الـظاهرة تعني أشيـاء مختلفة لكل شخص، ولو أن رئيس هـذه الجلسة طلب من كـل واحد منـا أن يكتب عن الاعتماد المتبـادل لوجدنا المفارقة الشديدة بين مفهوم كل منا لهذه الظاهرة وما ينطوي تحتها من موضوعات ومـا تنتهي إليه من توصيات. هل هذه إدانة لعلم الاقتصـاد حيث يسمح بمثـل هذا التنـوع إن لم يكن التناقض بين مفهـوم كل منـا لهذه الظاهرة؟ لا أعتقـد ذلك لأنـه كما ذكـرت في الورقـة المعروضة عليكم أننا نعرف على وجه التقريب ماذا نقصـد بالاعتـماد المتبادل. نعـرف أن هذه الظاهرة تعني التأثير المتبادل بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد العالمي، وتعني شيئاً من التلاحم أو التقـارب بين هـذه الأجزاء وهي في ذلـك تختلف عن التبعية الاقتصـاديـة التي كـانت ميـزت العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة سابقة. والمشكلة الحقيقية تبـدأ عندمـا نحاول إعـطاء مدلول محدد يمكن قياسه إلى هذه الظاهرة. ماذا نعني عندمـا نقول إن درجـة الاعتماد المتبـادل قد زادت بين بلدين أو مجموعتين من البلاد؟ هل يمكن اخضاع تلك المقولـة للقياس الكمّي؟ هنا تبدأ المشكلة وتتفـرق بنا السبـل. لذلـك أخذت عـلى عاتقي أن أتصـدى لمشكلة القياس حيث أنني شعرت أنه بغير ذلك يكون كلامنا غير خاضع لمعايير الصحة والبطلان. وإذا كانت محاولتي المتواضعة قد أثـارت التفكير في هـذا الموضـوع وأسفرت عن ردود فعـل متباينـة فإنني أكون قد حققت ما سعيت إليه.

غير أن إحدى الثمرات الطيبة التي حصلت عليها من إعـداد هذه الـورقة أنها أجـبرتني

على قراءة ما كتبه ـ أو بعض ما كتبه ـ الدكتور سمير أمين. فقد علمت في وقت مبكر أن الاختيار وقع عليه مع الدكتور سمير مقدسي للتعقيب على ورقتي وأنا أعرف أن الدكتور سمير أمين ذو باع طويل في نظرية التبعية الاقتصادية وهي وثيقة الاتصال بفكرة الاعتماد المتبادل. غير أن الفرصة لم تكن قد أتيحت لي قبل ذلك للقراءة الممعنة المتمهلة لمساهماته الضخمة في هذا المجال. وقد أتاحت لي هذه الورقة أن أتمتع بقراءة بعض الكتب والأبحاث التي قام بها عبر فترة طويلة من الزمان. ولست في حاجة إلى القول إنني أختلف جوهرياً مع الدكتور سمير أمين ولكن ذلك لم يمنعني من الشعور بالثراء الفكري بعد قراءته، كذلك لم يمنعني في تقديري لهذا المجهود الضخم الذي بذله وما زال يبذله دفاعاً عن الطبقات المغلوبة على أمرها.

ومع اختلافي مع الدكتور سمير أمين في المنطلقات الفكرية إلا أنني أؤكد له أنني ـ مع توجهاتي الليبرالية والنيوكلاسيكية ـ لست أقل منه حرصاً على مصلحة المستضعفين في الأرض.

لقد قال الدكتور سمير أمين في بداية تعليقه إننا ننتمي إلى مدرستين فكريتين تقف كل منهما على طرف نقيض من الأخرى. وهذا صحيح. ولا شك في أن الأمانة الفكرية تقتضي منا تقرير ذلك منذ البداية. وهو خلاف ليس بالجديد. فهو يرجع إلى باكورة علم الاقتصاد. ومن الخطأ أن نصفه بأنه مجرد خلاف ايديولوجي. لأننا متى قلنا ذلك انتهى كل مجال للنقاش العلمي. فهو في حقيقة الأمر أعمق من ذلك أو قل إنه غير ذلك؛ فهو يتعلق بموضوع علم الاقتصاد وحدوده وطبيعة التعميمات الاقتصادية. فالدكتور سمير أمين ينتمي إلى المدرسة التاريخية الماركسية التي تتمتع بجرأة كبيرة في تقرير التعميمات عن حركة التاريخ وعلاقة الطبقات وكيف ينهار النظام الاجتماعي الاقتصادي وينبثق نظام آخر محله. وهي كلها تعميمات قد تكون ممتعة وقد تنطوي على خيال رائع ولكنها غير قابلة للإثبات أو النفي. وهي بهذا المعنى تقف على طرف نقيض من المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية التي أنتمي إليها. فإن منهاجية علم الاقتصاد تؤدي دوراً كبيراً في تحديد الخط الفاصل بين ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به في مثل هذه التعميمات. فهي تسمح فقط بالتعميمات التي يمكن إثباتها أو نفيها بالطريقة الاستنباطية أو الاستقرائية. أما ما لا يرد عليه الاثبات، فهو من قبيل الرجم بالغيب أو المضاربة الفكرية.

هل معنى ذلك أن ما يقوله الدكتور سمير أمين يخرج عن الدائرة العلمية؟ من وجهة نظري الخاصة وبناء على فهمي لمنهاجية علم الاقتصاد فإنني أرفض الكثير من مقولاته على أنها تتجاوز الدائرة العلمية. ولكنه طبعاً يأخذ بمعيار آخر في تعريفه لعلم الاقتصاد ومسؤولية العالم الاجتماعي.

غير أن الخلاف في منطلقات علم الاقتصاد ومنهاجيته لا يكفي لتفسير الكثير مما ذكره المعقبون على ورقتي. هناك نوع آخر من الخلاف وهو يدور حول معنى الألفاظ التي نستخدمها. **إن بداية العلم ـ أي علم ـ تتمثل في التحديد الدقيق لمدلول الكلمات.** بغير ذلك

لا يمكن أن يقف البحث العلمي على قدميه. ولعل هذ هو الفارق الأساسي بين طالب الحقيقة ورجل السياسة؛ فالأول لا يخطو خطوة دون تحديد لمدلول الألفاظ التي يستخدمها. أما الثاني فإن حياته السياسية تتوقف على إعطاء مدلولات مختلفة - بل متناقضة - للكلمة نفسها بحيث يستطيع استخدمها بالمعنى الذي يحقق مصلحته أو يقضي على مصلحة غريمه. وقد راعني في المناقشة التي دارت حول ورقتي التسيب الكبير في تحديد مدلول الألفاظ. ولو أننا كنا أكثر تحديداً لوجدنا أن الدائرة التي نتفق عليها تزيد كثيراً عن الدائرة التي نختلف فيها. وإليك الأمثلة الآتية. جاء في كلمة الدكتور اسماعيل صبري عبد الله عبارة «الانسلاخ الانتقائي» وفي مداخلة الدكتور سمير أمين عبارة «الانسلاخ» دون وصف «الانتقائي» وفي مداخلة عدد كبير من المتكلمين ألفاظ «التبعية الاقتصادية» و «الاعتماد الجماعي على الذات». والآن ما الفرق بين «الانسلاخ الانتقائي» و «الانسلاخ» فقط، وبين «التبعية الاقتصادية» و «الاعتماد المتبادل»، أو بين «الاعتماد المتبادل» و «الاعتماد الجماعي على الذات»؟ من المؤكد أننا لو عنينا ببيان الفروق بين هذه المصطلحات لوجدنا أننا نتفق على الكثير.

مسألة أخرى تتعلق بما أسميه «استبداد الكلمة» (Tyranny of Words)، فقد ذهب البعض إلى أن العلاقة بين البلدان المتقدمة والبلاد النامية، أو بين الشمال والجنوب، إنما هي علاقة تبعية وليست علاقة اعتماد متبادل؛ وذلك، في نظرهم، على عكس العلاقة بين البلاد المتقدمة بعضها ببعض، والتي يمكن أن توصف بأنها علاقة اعتماد متبادل. كذلك ذهب البعض إلى أن العلاقة بين المركز (Centre) والحافة (Periphery) تقوم على استغلال المركز للحافة وأن الحافة لا يمكن أن تتطور اقتصادياً لأن العلاقة بينها وبين المركز علاقة «غير متبادلة». والآن لا بد من أن نقف قليلاً عند هذه الكلمات «البلاد المتقدمة»، «البلاد النامية»، «الشمال»، «الجنوب»، «المركز»، «الحافة». هذه الكلمات تتردد في حياتنا اليومية بحيث أصبح التسليم بها حقيقة لا يرقى إليها أدنى شك. لقد أصبحنا عبيداً لهذه المصطلحات. ومع ذلك فهي مجموعات مضللة. لقد نسينا أننا اخترعنا هذه المجموعات المنطقية لأغراض سياسية، وأن هذه المجموعات التي تحرك تفكيرنا وتدفعنا نحو تعميمات معينة لا وجود لها في العالم الخارجي هي أوهام منطقية في أذهاننا وليس لها مقابل في عالم الواقع. ذلك أن الوجود في عالم الواقع يفترض قدراً من التجانس بين أفراد كل مجموعة، وقدراً من الاختلاف بين أفرادها وأفراد المجموعات الأخرى بحيث يجوز التصنيف المنطقي ويجوز بالتالي عمل تعميمات تصدق على أفراد كل مجموعة، وهذا لا وجود له في عالم الواقع. ايطاليا واسبانيا مثلاً ينتميان إلى مجموعة البلاد المتقدمة أو بلاد الشمال أو بلاد المركز في حين أن غانا وتشاد والبرازيل والهند تنتمي إلى البلاد النامية أو بلاد الجنوب أو الحافة. ماذا تقول لنا التصنيفات التي نسير عليها؟ تقول لنا إن العلاقة بين تشاد من ناحية وايطاليا واسبانيا من ناحية أخرى هي علاقة تبعية اقتصادية تقوم على استغلال المركز (أي ايطاليا واسبانيا) أي (تشاد أو غانا). أما العلاقة فيما بين تشاد والبرازيل أو الهند فهي ليست علاقة تبعية ولا استغلال فيها لأن جميع أفراد المجموعة ينتمون إلى البلاد النامية أو إلى الجنوب أو إلى الحافة. هل هناك هراء أكثر من ذلك؟ هل هناك أي سبب موضوعي يدعونا إلى الاعتقاد بأن العلاقة التجارية أو المالية بين

تشاد وايطاليا سوف تعود على تشاد بالضرر في حين أن علاقتها بالهند أو البرازيل تعود عليها بالنفع؟ هل هناك أي سبب موضوعي يدعونا إلى الاعتقاد بأن الشركات الهندية أو البرازيلية أكثر عطفاً على غانا وأكثر رعاية لمصالح شعبها من الشركات الأمريكية أو الاسبانية أو الايطالية؟ حقيقة الأمر أن عالم الواقع لا يعرف هذه التصنيفات ولكنه يعرف أن بلاد العالم تختلف في مستويات التطور وأننا نستطيع أن نرتب تلك البلاد ترتيباً تنازلياً تبعاً لأي معيار من معايير التطور الاقتصادي؛ وأن الفرق بين أي بلد والبلد الذي يليه مثل الفرق بين الألوان في الطيف الشمسي، وأن العلاقة بين أي بلد وآخر في هذا الطيف لا تخضع بالضرورة للتعميمات المتولدة من التصنيفات المألوفة. وليس معنى ذلك أن هذه التصنيفات لا جدوى منها، ولكن لا يجوز أن ننسى أنها تصنيفات سياسية قد تفيد في الحصول على مزايا تفاوضية من البلاد الغنية. أما من الناحية العلمية فهي ذات قيمة محدودة للغاية.

اني اتفق مع أولئك الذين يرون وجوب التفرقة بين الاعتماد المتبادل كحقيقة واقعة وبين ما إذا كانت الظاهرة مرغوباً فيها أو غير مرغوب فيها. فالاعتماد المتبادل حقيقة موضوعية ودرجة الاعتماد المتبادل تتزايد مع مضي الوقت لعوامل تقانية واقتصادية لا يمكن مقاومتها. وينبغي علينا أن نميز بين هذه الحقيقة وبين السياسات الاقتصادية التي نوصي بها في عالم الاعتماد المتبادل. قد نختلف على التوصيات ولكن لا خلاف على الحقيقة.

أثار بعض المعقبين تساؤلات عن نقاط عديدة وردت في البحث. هناك من أبدى الشك في سلامة تعريفي للاعتماد المتبادل على أنه درجة التعرض للصدمات الخارجية. كذلك أبديت بعض التحفظات على المعايير المختلفة التي استخدمتها في قياس درجة الاعتماد المتبادل.

للرد على هذه الشكوك والتحفظات قد يكون من الملائم أن أوضح العملية التفكيرية التي أفضت بي إلى هذه التعريفات وهذه المؤشرات. فمن ناحية التعريف فإن نقطة البداية عندي تتمثل في أن صانع السياسة الاقتصادية في أي بلد من البلدان يأخذ بعين الاعتبار تأثير السياسة التي يتبعها في الاقتصاد الوطني، ولكنه لا يأخذ في الحسبان تأثيرها في العالم الخارجي. فإذا لجأت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً إلى خفض قيمة الدولار بالنسبة للمارك الألماني أو الين الياباني فإن صانع السياسة الأمريكية ينظر إلى تأثير ذلك في خفض العجز في ميزان معاملاته التجارية. وإذا رفع سعر الفائدة فإن اهتمامه ينصب على تأثير ذلك في ميزان التدفقات الرأسمالية أو معدل التضخم في الاقتصاد الأمريكي. وأغلب الظن أن الولايات المتحدة لا يعنيها كثيراً تأثير هذه السياسات في العالم الخارجي. غير أن العالم الخارجي يتعرض لصدمات اقتصادية بسبب مثل هذه التغييرات في السياسة الأمريكية. فإن تحسين ميزان المعاملات الجارية الأمريكي قد يكون على حساب إحداث عجز في ميزان المعاملات للبلاد الأخرى المتعاملة معها. ويصدق ذلك على ما يحدث من تغييرات في السياسات الاقتصادية لليابان أو المجموعة الأوروبية. فصانع السياسة الياباني يأخذ بعين الاعتبار

مصلحة الاقتصاد الياباني ولا يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات السياسة التي يتبعها في العالم الخارجي. وكذلك الحال بالنسبة لأي بلد آخر. بعبارة أخرى فإن آثار السياسات الاقتصادية تتسرب إلى العالم الخارجي. وهذا التسرب يمثل الصدمات الواردة من الخارج. وقد ازدادت أهمية هذا التسرب للعالم الخارجي على أثر النمو الكبير في العلاقات التجارية والمالية التي تربط بلاد العالم بعضها ببعض. ومن هنا كان تعريف الاعتماد المتبادل بأنه درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية.

أشار بعض المعقبين إلى أنه لا يجوز الاقتصار على نسبة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي وانه ينبغي أن نضيف الواردات إلى الصادرات. وهذا في نظري غير سليم، لأننا نتكلم عن انتقال الصدمات الخارجية من بلد إلى آخر. وهذا الانتقال يتم بصفة أساسية عبر الصادرات. طبيعي أن الواردات من وجهة نظر بلد معين هي صادرات من وجهة نظر بلد آخر. فإذا اعتبرنا العالم في مجموعة وركزنا النظر على القنوات التي تنتقل خلالها الصدمات الخارجية فإننا نجد أنها تتم عن طريق التدفقات من حيث أنها صادرات. وإذا نظرنا إلى التدفقات التجارية من وجهة نظر بلد معين فإن تدفق الصادرات من هذا البلد غير تدفق الواردات إليه. وفي هذه الحالة فإن تحليلنا للإعتماد المتبادل يقوم على افتراض ضمني وهو أن صادرات أي بلد من البلاد تعتمد بصفة أساسية على مستوى الطلب في العالم الخارجي وأن وارداتها تعتمد بصفة أساسية على مستوى الطلب في داخلها. ومن ثم فإن أي تغيير في سياسة العالم الخارجي تنتقل آثاره عن طريق صادرات البلد وليس عن طريق وارداته.

أشار البعض إلى أهمية التوزيع الجغرافي للصادرات فإذا كانت صادرات أي بلد من البلاد مركزة في سوق تصدير واحد أو عدد محدود من أسواق التصدير فإنها تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية من بلد تكون صادراته موزعة جغرافياً على عدد كبير من أسواق التصدير. ومن هنا يرى البعض أنه لا يجوز الاقتصار على درجة التركيز والتنوع في هيكل الصادرات ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار درجة التركيز والتنوع في هيكل الأسواق. والواقع أن تفكيري سار في هذا الاتجاه في إحدى مراحل البحث، ولكني عدلت عن ذلك. والسبب في ذلك أن هناك فرقاً واضحاً في الهيكل السلعي للصادرات بين بلد وآخر، وأن هذا الفرق يمكن قياسه والتعبير عنه برقم قياسي. وهذا هو ما يفعله الانكتاد. أما في حالة تركز أو تنوع أسواق التصدير فالمسألة مختلفة. ذلك أن الحالة العادية لأي بلد من البلاد هي أن تكون صادراته موزعة على عدد كبير من الأسواق. وأن ما عسى أن يكون هناك من فروق في هذا الصدد فإنه ليس بالضخامة التي يمكن التعبير عنها برقم قياسي. ومن ثم نجد أن الأنكتاد لا ينشر رقماً قياسياً عن مدى التركيز والتنوع في أسواق التصدير.

وأخيراً فإن جزءاً كبيراً من المناقشة دار حول التصنيع الاحلالي والتصنيع التصديري. وإنني أتفق مع الذين قالوا إن المسألة التي تواجه أي بلد من البلدان ليست الاختيار بين التصنيع الاحلالي والتصنيع التصديري. فقد ذكرت في البحث أن مرحلة التصنيع الاحلالي

لا مفر منها. والراجح أنه لا يمكن بناء صناعات تصدير ناجحة دون أن تكون قد مرت قبل ذلك بمرحلة التنافس مع الواردات. والمسألة هي نقطة التحول من التوجه نحو السوق الداخلي إلى التوجه نحو سوق التصدير، ونوعية الحوافز التي تعطى لقطاع التصدير والقطاع المنافس للواردات، ومدى عزلة الاقتصاد المحلي عن السوق الدولية. كذلك ليس معنى التصنيع التصديري بالضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة. والمهم أن تكون السياسة التجارية محايدة فيما بين الصادرات والواردات. ذلك أن استراتيجية التصنيع الاحلالي تقترن بدرجة عالية من حماية الصناعة الوطنية سواء عن طريق القيود التعريفية أو غير التعريفية التي تفرض على الواردات. ويترتب على ذلك أن درجة الارباحية في الصناعات المنافسة للواردات تزيد بطريقة مصطنعة عن مستوى ارباحيتها في قطاع التصدير. بعبارة أخرى فإن التصنيع الاحلالي ينطوي على تحيز ضد الصادرات. والمهم هو إزالة هذا التحيز بحيث تتوجه الموارد نحو أي القطاعين بناء على الارباحية الحقيقية وليس الارباحية المتعلقة. ولا يعني ذلك بالضرورة إزالة كل حماية للواردات. وقد يقتضي مبدأ «الثاني الأفضل» (Second Best) إعطاء دعم للصناعات التصديرية بحيث أن نمط توزيع الموارد بين القطاعين يكون هو النمط نفسه الذي كان يسود لو أن هناك حرية للتجارة.

٢ - جورج قرم

يبدو من الملاحظات القيمة لاخواني الدكتور جلال أمين، والدكتور ابراهيم سعد الدين أن الجهد الاحصائي في الدراسة ربما لم يفهم على وجه كامل. وبعد ذلك سأعود لأجيب على الدكتورة محيا بالنسبة لاستراتيجية التنمية في الوطن العربي. وسأعرج في طريقي على قضايا النماذج التنموية والأساليب التنموية التي أعتقد أنها مهمة للغاية. وأيضاً سأتابع نهج الدكتور سعيد النجار، أنه لا يمكن قبول التعميمات أو إعطاء الأحكام المطلقة في هذا الموضوع. أنا أعتقد أننا لم نعد إلى قواعدنا سالمين إذ قارنا وضعنا الآن مع الوضع سنة ١٩٦٣. والجداول الاحصائية الموجودة في الدراسة تبين ذلك. لقد تراجعنا كثيراً، ووقعنا في فئة جديدة من التصنيف بالنسبة لدول العالم الثالث، أسميتها «الدول الواقعة في الاختناق المالي». أعتقد أنه في المستقبل وحتى في القرن المقبل إذا استمر الأمر على هذا المنوال فإن العالم الثالث سينقسم إلى قسمين. وقد انقسم الآن فعلاً إلى قسمين على الأقل: دول العالم الثالث التي تعاني من الاختناق المالي ومعظم البلدان العربية داخلة في هذه المجموعة، ودول لا تعاني منه. وقد كان بودي أن تبين الجداول التي وضعتها تحت تصرفكم بجلاء أن المنطقة الآسيوية ككل بما فيها النمور الأربعة هي خارج التخبط الذي تعاني منه أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا. الصين حمت نفسها، والهند حمت نفسها. واضافة إلى الدول الأربعة التي نذكرها أود أن أذكر أن دولة تايلاند تتقدم بسرعة هائلة، وأن ماليزيا، وهي دولة كبيرة جداً، تتقدم أيضاً، وأن اندونيسيا لما تزل تستمر دون الوقوع في اعادة جدولة الديون... الخ. فهناك أكثر من نصف سكان العالم خارج دول العالم الثالث التي ننتمي إليها كعرب والتي تتخبط في الاختناق المالي. وأود هنا أن أشير، ولو بسرعة، إلى أننا عندما

كنا في الجامعة كان الأساتذة الكبار في الاقتصاد يقولون لنا انتبهوا في المستقبل فالمجاعات والمشاكل والمصائب ستأتي من الصين والهند بينما أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا بمواردها الطبيعية الضخمة ستلحق بعِداد الدول الصناعية. وماذا نشهد اليوم؟ إن الصين والهند ومعظم مناطق آسيا لا تواجه مشاكل مجاعة. ونحن في افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية نتخبط في العجز الغذائي، وفي التبعية التقانية الشاملة وفي تدني حصّتنا من الانتاج الدولي.

ومن هذا المنظور أعتقد أن مفهوم العالم الثالث اليوم يجب أن يعاد النظر إليه، لأن الأوضاع أصبحت تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث يصعب تناول العالم كوحدة إجمالية لها قضايا مشتركة كما كان الحال إلى حد ما في الستينات والسبعينات. وأيضاً داخل كل دولة من العالم الثالث هناك فوارق شاسعة، القطاع الحديث له بعض المواقع البرّاقة في البرازيل والمكسيك، والصناعات الحديثة تتقدم حتى في الالكترونيات، بينما نرى أن شرائح كبيرة من المجتمع تتهمش وتقع في أوضاع معيشية مأساوية وهذا أيضاً هو حال الأقطار العربية وافريقيا.

ومن هذا المنظور أيضاً أود أن أتوقف قليلاً عند قضايا النماذج التنموية. أعتقد أننا لا نزال نرى النماذج الثنائية بين الرأسمالية والاشتراكية. وأيضاً تعابير الرأسمالية والاشتراكية فيها اختلاف بين النماذج الفرعية والأوضاع تجعلنا لا يمكن أن نتحدث بالشكل المطلق عن الاشتراكية والرأسمالية. وأنا أعتقد، نتيجة قراءاتي حول النماذج التاريخية، أن هناك نوعين من النماذج، نموذج نسميه «تهميش»، أي النموذج الذي من خلاله تتهمش فئات واسعة من السكان من جراء عملية التحديث والتحول الصناعي، ونموذج «اندماجي أو استيعابي»، أي النموذج الذي من خلاله يندمج كافة المجتمع في عملية التحديث أو عملية التحويل من اقتصاد تقليدي أو بدائي أو زراعي إلى اقتصاد حديث. النموذج التهميشي هو نموذج الثورة الصناعية في انكلترا، النموذج الأوروبي. وإلى الآن يُعمَل به، فنرى الآن أوروبا ووضعها، الثورة الالكترونية تهمش الآن ٢٠ مليون نسمة في أوروبا. ومع كل الامكانات المالية والمادية المتوافرة في أوروبا، هناك ٢٠ مليون فرد يعيشون خارج أي معايير تأمين المستوى الأدنى من الحياة اللائقة حتى أتت فرنسا لتعطيَ الدخل الأدنى للاندماج.. وهو ألفا فرنك في الشهر، الأمر الذي سمح لأوروبا أن لا تقع في المشاكل التي نحن نتخبط فيها. فعندما عرفت أوروبا الانفجار السكاني أيام الثورة الصناعية كان لها مصب لفائض السكان عندها، كان لها أمريكا والاستعمار، واستراليا... الخ، فلم تعانِ مثلما نعاني نحن الآن من الانفجار السكاني. والنموذج الاندماجي يجب أن نقسمه إلى فئتين، فئة ترى الاندماج من خلال إمساك الدولة المركزية بزمام الأمور في كافة ميادين التنمية لإجراء عملية التحويل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث، وروسيا البولشفية والستالينية هي النموذج الذي يتبادر فوراً إلى الذهن.

أما النموذج الآخر الذي أود أن ألفت الانتباه إليه، وأعتقد أن الأدب الاقتصادي العربي لم ينتبه إليه ولم تكتب الدراسات فيه، هو النموذج الياباني وهو أيضاً إلى حد ما نموذج

المانيا في القرن التاسع عشر. المانيا واليابان تأخرتا كثيراً عن اللحاق بالثورة الصناعية فقامت الدولة في الحقيقة في التجربتين بتوظيف كافة طاقات المجتمع التقليدي بتركيبه الاجتماعي التقليدي في التنافس الاقتصادي المحلي. وقد يكون النموذج الياباني أكثر بلاغة ودلالة. فمثلاً تحول الاقطاع الياباني العسكري التقليدي إلى اقطاع اقتصادي، وتحول الاقطاعيون العسكريون إلى اقطاعيين اقتصاديين يتبارون بين بعضهم البعض لكي يأخذوا بالبلد إلى الدرجة المطلوبة من الاستقلال الاقتصادي ومن عدم الوقوع في التبعية الاقتصادية الخارجية. والمسار التنموي الياباني حتى اليوم هو وليد تجربة القرن الماضي. ينشأ الفرد الياباني العادي وعمره ١٦ أو ٢٠ سنة، يدخل إلى مؤسسة انتاجية ويمضي كافة حياته وكأنه في إقطاع حتى يتقاعد في عمر الـ ٦٠ أو الـ ٦٥ سنة، والمؤسسة الانتاجية تتكفل بالفرد. وعندما تتغير الظروف الاقتصادية فالمؤسسة هي التي تتكيف وفق الظروف الجديدة، وهي التي تنشىء أنشطة اقتصادية جديدة؛ وقد تقفل فروعاً من الأنشطة لكنها تفتح فروعاً أخرى، وهي التي تتكفل بإعادة تأهيل عمالها... الخ.

وأعتقد أن هذه هي القدوة من النموذج الياباني، اضافة إلى ما أسميه هنا «الانفتاح الانتقائي فعليّاً تجاه الغرب»، أي انفتاح في مجالات معينة مبرمجة وبخاصة في ميدان اختيار التقانيات المناسبة، التقانيات التي يمكن أن يسيطر عليها ويطورها فيها بعد العمال اليابانيون أنفسهم. أعتقد أننا، كعرب، إذا أخذنا بالمنظار التاريخي تجربة محمد علي في بداية القرن الماضي وهي تسبق تجربة اليابان في التصنيع بنصف قرن تقريباً. فنحن ننفتح بطريقة مفرطة، وعندما نقوم بالحماية، نضع الحواجز وغيرها إنما الانفتاح غير انتقائي، الخيارات التقانية هي في نهاية الأمر متروكة للخبرة الأجنبية. وهناك لا يزال تواطؤ بين الفئات التجارية المحلية وبين جهاز الدولة لكي تستفيد من خيارات تقانية سيئة أو غير مناسبة لعملية توطين وتراكم التقانة المحلية، ومن هذا المنظار أعتقد أنه لا بد من أن نأخذ من هذا النموذج الشرقي الآسيوي اليوم. لأن النموذج الياباني يتعمم تدريجياً في كل من كوريا وتايلاند... إلخ، بينما نحن في أمريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الأوسط نتبع النموذج التهميشي وهو النموذج الأوروبي وليس لدينا الامكانات لكي نستوعب الانفجار السكاني، أو أن نعيد التوازن في هذا الموضوع. هذه بعض التأملات السريعة التي كنت أود أن أبديها في هذا الموضوع.

يبدو لي طبعاً أن السبعينات كانت بطبيعة الحال هي خداع النفس. وأعتقد وأود أن أنصف الكثير من الاقتصاديين العرب الموجودين هنا، وأنا منهم، الذين دقّوا ناقوس الخطر منذ اللحظات الأولى في عهد الازدهار النفطي، بخاصة من النمط التبذيري في استعمال العوائد النفطية. وأرجو ألّا نفهم من كلام د. جلال أو كلام الأخ د. ابراهيم أنه كانت هناك حتمية. إنّ الإزدهار النفطي كان فترة عابرة. وكان محتماً على البلدان العربية أن تعود وتتراجع وتأخذ محلها اللاتكافؤ في تقسيم العمل الدولي. أود أن أقول لا، كانت هناك فرصة أضعناها. لقد حدث انتقال قدرة شرائية ضخمة، وقمنا بتوظيف الأموال بالمليارات في كل من البلدان العربية بفضل تداول الريع النفطي عن طريق المساعدات والقروض...

الـخ . ونحن نعلم مثلاً أن الكثير من المشاريـع التي تمت في السودان قـد أضرّت بالاقتصـاد السـوداني، المشاريـع الجنونيـة التي نسميهـا الفيلـة البيضـاء التي وصلت تكـاليفهـا أضعـاف التكاليف الأصولية دون مردود مكافيء.

ما الذي يمكن أن يكون مستقبلاً استراتيجية عـربية تنمـوية؟ الـورقة سعت إلى إعـطاء بعض الملامح . طبعاً ليس عندي أجوبة قاطعة. ولست صاحب نموذج. أعتقد أن لكل قـطر ظروفه ومميزاته ولا يمكن تعميم أي نموذج في هذا الموضوع. إنما من اجتهاداتي وتجاربي يبدو لي أن القضيـة ليست قضيـة نقـل ملكيـة من القـطاع العـام إلى القـطاع الخـاص. قضيـة الـ (Privatization) ليست في محلهـا تمامـاً. أو إذا قلنا لا بـد من تعـديـل بنيـوي، تصحيـح بنيـوي، فهذا التصحيـح يجب أن يشمـل كـلاً من القـطاع العـام والقـطاع الخـاص. فليس القصور كله في القطاع العام إنما كثير من القصور في القطاع الخاص، خصوصاً في بلداننـا أو في البلدان الافريقية أو في بلدان أمريكا اللاتينية. فالقطاع الخاص هو في وضع طفيلي في كثير من الأحيان، وسيط بين الشركات متعدية الجنسية والجهاز الحكومي، وهـو يؤدي إلى زيادة في التكاليف. وفي كثير من الأحيـان أيضاً يسـاهم في عملية سـوء اختيار التقنيـات والتقانيـات. وأود هنا أن أشير كما ذكرت في الـدراسة إلى تـراكم المعلومات والخبرة التي أصبحت لنا نحن الاقتصاديين العرب. اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا قامت بندوات ومؤتمرات حول قضايا نقل التقـانة في الـوطن العـربي. الـدكتـور زحـلان قـام بعـطاء كبـير أيضـاً. وبتحليـل تصرفـات الاقتصادات العربيـة تجاه الشركـات المتعديـة الجنسية. . . إلـخ تبـرز قضيـة الاختيار التقـاني مهمة جداً، ولكن إلى الآن لم نر جهازاً حكومياً عربياً يهتم بهذا الموضوع، ويطرحـه بالشكـل الـواضح أمـام الاختصاصيـين الفنيين والـرأي العام. . . إلـخ. فـالاختيـار التقني، والتقـاني السيىء الرديء، المخطىء، هو الذي سبب الإهدار المالي خلال عقود طويلة.

فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة، أنا من المؤمنين بها؛ نعم. وأعتقد أنـه في حالـة مصر لولا المشروعات الصغيرة التي مولت من أمـوال المهاجـرين في أقطار الخليـج العربي، لكـانت حالة البطالة أشد بكثير مما هي عليه الآن. وهنا أعتقد أنه في جو الاختناق المالي الذي سنستمر نعيشه مستقبلاً، لا بد من دراسة تأمين تكافؤ الفرص أمام المشروع الكبير والمشروع الصغير. المشروع الصغـير أعني به المشروع الحِرَفي الصغير الـذي يحتاج إلى آلـة أو أي وسيلة انتاجيـة أخـرى ربمـا تكلف ألفاً أو ألفي دولار لكنهـا ليست متـوافـرة في البـلد، ولا يتـمكـن المشروع من الحصول على النقد الكافي لاقامته. أعتقد أن هذه قضية أساسيـة وكل تجـربتي في الميدان المالي هو أنه كلما كـان المبلغ كبيراً كلما أمكن الحصـول عليه. نتكلم عن ٢٠٠ مليـون دولار نحصـل عليها، نتكلم عن مليـاري دولار نحصل عليها، إنمـا نتكلم عن خمسة آلاف دولار للحرفي أو للمزارع فهي غير متوافرة، أو متوافرة بشروط لا يمكن أن يوفي بهـا الحرفي أو المزارع الصغير. أعتقـد أن هذه قضيـة أساسيـة. فالـطاقات الانتـاجية في الشرائـح المحدودة الدخل ما زالت كبيرة. كما أن الطاقة الانتاجية هي أيضاً في دول كثـيرة في القطاع العـام، لو تم ترشيد نشاطات القطاع العام.

٣ ـ فتح الله ولعلو

لا بد من التعبير عن صعوبة الحديث بعد مداخلة سعيد النجار الجيدة والمفيدة رغم عدم اتفاقي معه في كل الأمور. وأعتقد أن هذه التدخلات لا يمكن إلا أن ترفع من مستوى النقاش وسط الاقتصاديين العرب. وأشكر بدوري كل الزملاء والزميلات الذين تدخلوا في هذا النقاش سواء بالنسبة لورقتي أو للأوراق الأخرى، وأعتقد أن النقاش الذي حصل اليوم مفيد بالنسبة لعلاقة الوطن العربي بالنظام الاقتصادي العالمي، خصوصاً أننا لا نزال نعيش مرحلة جزر بالنسبة لتوزيع العمل الدولي بعد مرحلة المد الجزئي المتعلق أساساً بالنفط، وهو مفيد كذلك لأن البلاد المتطورة بعد الانكماش الذي عرفته في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات تتجه الآن إلى توسع اقتصادي رغم المشاكل التي نعرفها. ثم هناك الآن نقاش حول المديونية.

أود سيدي الرئيس أن أثير خمس نقاط أساسية:

أولاً: أريد بدوري أن أتدخل حول هذه المجابهة التي حدثت اليوم وهي جيدة، بين مفهوم **الاعتماد المتبادل** كما دافع عنه أو قدمه الدكتور سعيد النجار، ومفهوم **فك الارتباط** كما قدمه الدكتور سمير أمين. أنا شخصياً أعتقد بأنه لا بد أن نعترف بعالمية التصرفات الاقتصادية. وإن الحياة الاقتصادية اليوم هي ناتجة من تأثير عنصر وطني وعنصر عالمي، وتداخل تأثيرين لا يمكن ألاّ يعترف بهما، ولكن لنتحدث عن الاعتماد المتبادل. لا بد أولاً وقبل كل شيء أن نبدأ من أن الحديث ينطلق من واقع التبعية، التبعية المتراكمة عبر عدة قرون. وانطلاقاً من الشعور بضرورة تجاوز هذه التبعية يمكن طرح قضية الاعتماد المتبادل، على أساس أنه يمكن العمل على أن هذا الاعتماد المتبادل أو التأثير المتبادل يجب أن يكون ايجابياً. فكما في أواخر الخمسينات نادى الوطن العربي بالحياد الايجابي، يمكن أن ينادي الآن ربما بالاعتماد المتبادل الايجابي. بالنسبة لفك الارتباط أو الانسلاخ أو. . . إلخ. أنا شخصياً أود أن أعترف بفكر وعطاء الدكتور سمير أمين، وأن أعترف في الوقت ذاته بأن لي موقفاً يتسم بالازدواجية، أولاً لي تقدير كبير جداً لكل ما كتبه الدكتور سمير أمين، وأعتقد أنه من الناحية العلمية أعطى الكثير، لقد كان من أبرز المدافعين عن العالم الثالث الذين ربما لا يعرفون في الوطن العربي بقدر ما يعرفون خارجه. وهذا العطاء شيء نفتخر به دائماً. النقطة التي تجعلني في بعض الأحيان أقدم نوعاً من المحاذير هو أن خطاب سمير أمين في بعض الأحيان يؤدي في الاستعمال إلى نوع من المغالاة، ومعنى ذلك، انني بقدر ما أدعو بكل وضوح إلى نوع من الانسلاخ الانتقائي، بقدر ما أود التأكيد على أن عبارة الانسلاخ وحدها، قد تؤدي إلى نوع من المغالاة، لأن القطيعة لا يمكن أن تتصور أبداً. أنا أعرف أن الدكتور سمير أمين قال بترك المنظور السلفي، وبأننا لا يمكن أن نرجع إلى روبنسون كروزو، ولكن الخطاب السياسي الذي يخرج من هذا التحليل والذي يعبر عنه بالانسلاخ قد يكون غير واقعي. فبقدر ما نلتزم نحن كمثقفين عرب بمجتمعاتنا ونريد أن نغير الكثير في داخل هذه المجتمعات، لا نستطيع أن نقوم بهذا التغيير بالقطيعة مع هذه المجتمعات، بل بالحضور

مع كل التركيبات (البنى) السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نسعى إلى تغييرها. كذلك على المستوى العالمي، نحن الآن جزء من هذا العالم، ونريد أن نغيره. نحن لسنا مطمئنين لهذا العالم، ولكننا نريد أن نغيره، فيجب أن نكون حاضرين من أجل التغيير. أما المنظور الآخر، والمتمثل ربما في قراءة مبالغة لأدبيات سمير أمين، فقد يؤدي إلى القطيعة، الشيء الذي لا يمكن أن يقبل. إن الذي يجب أن يتم في البلدان العربية هو السعي وإحداث التغييرات الضرورية من خلال التنمية، ومن خلال التغييرات السياسية. وهنا أطرح قضية الديمقراطية، لأن الديمقراطية هي الآن سلاح لتقوية الموقع التفاوضي عالمياً بالنسبة لبلداننا. أعتقد بأن الذي يجب أن نسعى إليه هو الوصول إلى أكبر قدر من استقلال القرار.

النقطة الثانية هي استراتيجية ما العمل وقضية التصنيع التصديري. أعتقد أننا إذا أخذنا قضية التصنيع التصديري كحل وحيد، وهذا شيء لا يمكن... لا يكفي أبداً. أنا لا أستصغره ولكنني أرفض استعظامه، وربما يفرض نفسه إذا بقيت السياسة الاقتصادية قطرية، هذا شيء طبيعي. أعتقد أن المغرب بلدي، الآن كما أرى، لا يمكن أن تكون فيه حركية اقتصادية من دون الدفع للتصدير، مع العلم بأن أوروبا وهي العميل الأول لنا سواء بالنسبة للصادرات الفلاحية أو الصادرات الصناعية تعمل على خلق الكثير من العراقيل وهي عراقيل ستزيد، ومع العلم أن التصنيع التصديري وحده يؤدي إلى نسيج اجتماعي معين لا يكون دائماً إيجابياً.

ومع العلم، كما قيل من قبل، انه يجب أن نحلّل قضية التصنيع التصديري بكثير من الحذر، فهناك التصنيع التصديري الذي يستعمل اليد العاملة وقوة العمل أو الذي يعمل على تثمين الموارد الأولية... الخ. النتائج قد تختلف. عوضاً عن ذلك أعتقد أنه يجب الدفع باستراتيجية تتسم بتعدد الواجهات، أي بنوع من التوازن كما تحدثت عنه في ورقتي، وبنوع من التحكيم بين السوق الداخلي والسوق الخارجي، وأعتقد أن أي بلد عربي في إطار قطري، لا يمكن أن يتحمل أو أن يقوم بهذه العملية. تعدد الواجهات يعني استعمال امكانية القطر، واستعمال امكانية القومية الجهوية (التجمع الاقليمي) أو التجمع على مستوى الوطن العربي في الوقت نفسه، وأعتقد في هذا المجال أن قضية الديمقراطية وقضية اللحم كليهما مهم. هناك عملية تراكم بطبيعة الحال، الديمقراطية لا تأتي بين يوم وليلة، كذلك انتاج اللحم والتراكم الاقتصادي لا يأتي بين يوم وليلة، ولكن يجب على الأقل أن نبدأ، أو يجب ألا نتأخر.

ثالثاً: أعتقد من الناحية الاقتصادية المحضة أن المستقبل يتطلب أيضاً تعدد الواجهات، من الناحية القطاعية، بمعنى الاعتماد على القطاعين معاً، أي تساكن القطاع العام مع القطاع الخاص. القطاع العام ضروري لبلداننا ويجب ألّا يصبح مهمّشاً، والقطاع الخاص أيضاً له مكانه في إطار تعاقدي مجتمعي بينهما، وكذلك كلاهما مع المجتمع، حتى يمكن بطبيعة الحال التغلب على الانحراف، سواء الانحراف (الليبرالي) أو (الاداري). ولا بد بطبيعة الحال أن نأخذ في الاعتبار ما يحدث حالياً في الاتحاد السوفياتي، وكذلك ما يحدث حالياً في الصين

الشعبية. لا يمكن أن نستخف بما يحدث في هذين البلدين اللذين قاما بتجارب في كثير من الأحيان وقع الاهتمام بها. بالنسبة لقضية النمور الأربعة أعتقد أنه يجب أن نستفيد مما حدث، ولكن مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات هذه النمور الأربعة، التي عاشت ثلاث مراحل، المرحلة الأولى والثانية لا تهمني، المرحلة الثالثة هي التي تهمني. في الواقع النمور الأربعة فيها بلدان، مدينتان، ولكن المهم المرحلة الأولى المتمثلة في استعمال اليد العاملة بكثافة وفي إطار استغلال اجتماعي معين مع وجود دولة قوية. ولكن قوة الدولة هذه، وكذلك سير السوق كان نتيجة لوجود المساعدة الأمريكية لمعطيات جيو ـ سياسية ارتبطت مع الحرب الباردة في أواخر الأربعينات كما نعرف، ثم بعد ذلك في أوائل السبعينات جاءت المرحلة الثانية بالنسبة لكوريا الجنوبية حين ترسخت مكانتها في الوقت الذي دخلت فيه بلدان العالم الثالث الأخرى غير المنتجة للنفط في مأزق كبير، فاستطاعت أن تدخل إلى مرحلة ثانية باستعمال الامكانية التي خلقت خلال الـ ١٥ سنة السابقة، خصوصاً بالنسبة للسوق الداخلي، نتيجة التحول في المجال الزراعي، ولكني أعتقد أن الأساس هو المستقبل، كما أعتقد بأن هذه البلدان ليس لها أي امكانية للتطور إلا إذا دخلت اطاراً جهوياً، وهذا ما تعمل له الآن، للدخول في اطار جهوي بقيادة اليابان وبارتباط مع كل المجالات المحيطة بها، ومنها كذلك، إلى حد ما، الارتباط أو الالتقاء مع الاقتصاد الصيني. في هذا الإطار فإن للصين الشعبية طموحات مشروعة لاسترجاع مكاو وهونغ كونغ في وقت قريب، وكذلك للدفع في اتجاه استخدام بعض المناطق الحرة الصناعية. ولكن يجب ألا ننسى هنا أن هذا الانفتاح مرتبط بحضور المطلب الديمقراطي في هذه المناطق، فكوريا الجنوبية لا يمكن أن تستمر في ظل حكم الجنرالات. وما يحدث حالياً من احداث يبين ذلك.

رابعاً: بالنسبة لقضية المستقبل وأعتقد بأننا سنتحدث عن ذلك مطوّلاً في الغد، أنا قلت بأن عالمية الاقتصاد تؤدي حالياً إلى جهوية الاقتصاد من خلال ظهور الأقطاب الجهوية الكبرى، ونحن مفروض علينا الآن في العالم الثالث، وفي الوطن العربي أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار، فأوروبا التي هي عميلنا الأول الآن عندها سياسة متوسطية سواء فيما يتعلق بغرب البحر الأبيض المتوسط أو بشرقه. الوطن العربي ليس له سياسة متوسطية، في حين أن البحر الأبيض المتوسط هو عربي ـ أوروبي. وهذه نقطة أساسية لا بد أن نتنبه إليها. هناك بطبيعة الحال المداخلة المفيدة من قبل الدكتور محمد محمود الإمام حول التوجه الجهوي الجديد الذي أعتبر نفسي من المؤيدين له على الرغم من كل شيء. أؤيده لأن فيه شيئاً جديداً، لماذا هذا التحول؟ أعرف بالأساس التجربة المغاربية، وهي التي أعرفها أكثر، ولكن أعتقد بأن التوجه الجديد هو ناتج من ثلاث محددات، أولها الشعور بفشل على ثلاثة مستويات، الفشل السياسي أي فشل الخط السياسي في أقطارنا وهذا الفشل مطروح من خلال أحداث تشرين الأول/ اكتوبر في الجزائر، ومن خلال ما يحدث في المغرب، ومن خلال ما يحدث في كل البلدان، وفي الأردن أخيراً. كذلك المسؤولون شعروا حالياً بعبث متابعة الصراعات الاقليمية، وهذا شيء مفيد. فقضية الصحراء مثلاً، إذا وصلنا إلى أنه لا يمكن للجزائر أن

تتغلب على المغرب، ولا يمكن للمغرب أن يتغلب على الجزائر فهذا شيء مفيد جداً. وإذا بدأنا من الآن فلنبدأ. ثم النقطة الثالثة محدودية الاستراتيجية الاقتصادية في الاطار القطري سواء بالنسبة للاستراتيجية الانفتاحية في اتجاه أوروبا، المغرب مثلاً، أو الاستراتيجيات التي أرادت أن تكون داخلية مثل الجزائر. لا بأس إذا بدأنا سنلتقي، ونرجع إلى أوروبا في سنة ١٩٥٨، أوروبا بدأت بمجموعتين اثنتين، أولاً المجموعة الأوروبية الاقتصادية كان فيها ست دول، ثانياً سبع دول أسسوا في الوقت نفسه منطقة التبادل الحر ومنهم انكلترا وايرلندا وغيرهما. وفيما بعد مع السنوات التقوا، ولكن من خلال تداخل اقتصاداتهم. فأعتقد أنه لا بأس بأن نبدأ، وآمل غداً أن نرجع إلى النقاش مطوّلاً حول هذه القضية.

النقطة الخامسة قضية التقويم البنيوي أو التصحيح البنيوي، أعتقد كإقتصاديين لا يمكن إلا أن نقول نعم للضبط الاقتصادي، نعم للعقلانية الاقتصادية، هذا شيء لا يمكن أن يرفضه من يكون عنده تكوين اقتصادي. على الأقل نحن كإقتصاديين في العلوم الاجتماعية مكلفون بطرح هذه القضايا على أساس أن السوسيولوجيين أو آخرين يمكن أن يطرحوا قضايا أخرى. ولكن هذا الضبط أو التقويم البنيوي، نسميه نحن في المغرب العربي التقويم البنيوي أو التصحيح، يحدث في العالم كله. إنما في البلدان الرأسمالية المتطورة، أعتقد أنه يحدث على أساس نوع من المصداقية، أي على أساس أنه ناتج من ارادة داخلية؛ ثانياً في إطار تراض اجتماعي. أما في البلدان العربية فإن سياسة التقويم البنيوية تأتي مقررة من الخارج ومن دون وجود تراض اجتماعي. أعتقد أن التراضي الاجتماعي شيء أساسي حتى نعرف من سيتحمل عبء التقويم لأنه يوجد عبء بطبيعة الحال. هذا التراضي ضروري، أنا لا أهاجم صندوق النقد الدولي في حد ذاته. أعتقد أنه جزء من المركب التمويلي الذي تؤدي فيه الولايات المتحدة دوراً أساسياً، وقد بينت ذلك بإيجاز في ورقتي، ولكن أقول اليوم أنه حتى المؤسسات التمويلية الدولية أخذت تتراجع، حتى الولايات المتحدة نفسها اضطرت من خلال برنامج (Bradly)، وهو آخر برنامج بالنسبة لقضية المديونية، أن تطرح برنامجاً جديداً بعد احداث الشارع في فنزويلا مثلاً...

بالنسبة للدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله، أنا في الواقع قلت حقيقة إن السياسات الظرفية أصبحت الآن عاجزة أو غير قادرة، ولكن الذي كنت أعنيه في هذه الفقرة وهو مرتبط بالبداية، كنت أعني بذلك الدول المتطورة، فللدول المتطورة الآن سياسات منسقة فيما بينها، سياسة الاستخدام أو السياسة المالية أو السياسة النقدية، وهي ليست سياسات وطنية أو قطرية. ميتران يجتمع كل ستة أشهر مع كول، ومجموعة السبعة يجتمعون كل ستة أشهر. وفي بروكسل يحددون القنوات الأساسية لسياسة معينة. فإذا كانت الدول المتطورة ذاتها غير قادرة على التحكم المستقل في سياساتها القطرية، فإننا إزاء العالم لا نستطيع وحدنا بطبيعة الحال الاعتماد على السياسات القطرية، مع الاعتبار أنه لا بد أن نهتم بالاعتبارات الوطنية والخصوصيات. شخصياً أريد أن أرجع لقضية الوحدة غداً بعد تدخل الدكتور محمد محمود الامام.

القسم الثاني

التكامل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس

الفصل الرابع

التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي

محمد محمود الامام (*)

«إن العملية الاجتماعية هي من دون ريب كل واحد لا يتجزأ»(١).
جوزيف شمبيتر

مقدمة

يثير الحديث عن التكامل الاقتصادي تساؤلاً مبدئياً عما إذا كان هذا التكامل يمثل ظاهرة منفصلة عن غيره من أنواع التكامل. وحتى يمكن الاجابة عن هذا التساؤل علينا أن ندرس، أولاً، موقع التكامل من الصيغ البديلة لتنظيم العلاقات الدولية، والمناهج المختلفة لتحقيقه، ومن ثم بيان موقع التكامل الاقتصادي منها، والتعاريف المختلفة له. من جهة أخرى، فإن الحديث عن الأساس النظري لهذا التكامل لا يعني عرض ما يعرف بنظرية التكامل، بل يقودنا إلى البحث في النظرية الاقتصادية عن تلك الفصول التي تستمد منها نظريات التكامل. وسوف نجد أن الفكر التقليدي بني على نظرية التجارة الدولية، وهو ما يتطلب تمعناً في هذه النظرية، وما إذا كانت تشكل أساساً سليماً لما نحن بصدده. وإذا كانت البدايات التجريبية قد انطلقت من هذا المفهوم، فإن تطور التجارب يشير إلى أننا بحاجة إلى فصول أخرى من النظرية الاقتصادية. على أن معظم الدراسات التي تعرضت للتجربة العربية تشير إلى حقيقتين: **الأولى** أن الوطن العربي يتمتع بخصائص فريدة كانت حرية بأن تجعله نموذجاً رائداً للتكامل؛ **والثانية** أن غالبية تجارب الدول النامية تعرضت للفشل، وأن التجربة العربية أحرزت قصب السبق في فشلها رغم تلك الخصائص، ويتطلب هذا وقفة تأمل في الأسباب الداعية إلى ذلك، وفي مدى ملاءمة الأسس النظرية المطبقة.

(*) مستشار اقتصادي ووزير تخطيط سابق ـ مصر.

(١) انظر: Joseph Alois Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle*, translated by Redverse Opie, 3rd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1934), p. 3.

التكامل كإحدى صيغ تطوير العلاقات الدولية

شهد القرن الحالي عدداً من التطورات التي استوجبت اعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية. فتعاقب حربين عالميتين خلال ربع قرن وما ترتب عليهما من دمار، قوّى الدعاوى التي تستهدف دعم قواعد السلام. كذلك، حدث تطور كبير في البيئة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب اتساع نطاق النظام الاشتراكي خارج حدود الاتحاد السوفياتي، واستكمال معظم المستعمرات السابقة استقلالها، وانضمامها إلى باقي دول العالم الثالث في السعي إلى التنمية، وما يتطلبه ذلك من كسر الاسار الذي يربطها بالمركز الرأسمالي. ومع تنامي خطى الثورة التقانية تزايدت كثافة الاتصالات الاجتماعية والثقافية والمادية، وتعاظمت أبعاد ظاهرة تدويل الانتاج وآثارها وتباعدت مستويات النمو رغم كل الجهود التي بذلت من أجل تقريبها. وفي مواجهة هذه التطورات ظهرت ثلاثة أنواع من الدعاوى:

(١) الدعوى الأولى هي «الاعتماد المتبادل» الذي نادى به جون كينيدي (فيلادلفيا، عام ١٩٦٢) كمحاولة لكسر حدة التصدي لهيمنة الرأسمالية العالمية. وقد كرر غورباتشيف (موسكو، عام ١٩٨٥) هذه الدعوى ولكن بغرض تحقيق تعاون عالمي من أجل التصدي لمشاكل تهدد المجتمع العالمي في مجموعه.

(٢) الثانية هي التعاون بين مجموعات الدول المنتمية إلى كل من العوالم الثلاثة. فقد سعت الدول الرأسمالية إلى ايجاد منابر يتم فيها تنسيق سياساتها تجاه قضايا ذات أهمية لاستقرارها الاقتصادي والأمني، بينما عمدت الدول الاشتراكية إلى تنسيق شؤونها السياسية والأمنية. أما البلدان النامية فقد شكلت مجموعة عدم الانحياز التي برزت اهتماماتها الاقتصادية في الستينات، ثم سعت من خلال مجموعة السبعة والسبعين إلى تنسيق مواقفها الدولية منذ السبعينات. غير أن الدعوى التي بدأت تكتسب وزناً متزايداً كانت تعاون الجنوب/ الجنوب. بل إن البعض يميل إلى تفضيلها على التجمعات الاقليمية.

(٣) أما الدعوى الثالثة فتطمح إلى تجاوز التعاون على قضايا ذات أهميات مشتركة، والتحول بالتجمع الذي يضم الأطراف المعنية إلى وضع أقرب ما يكون إلى الاندماج في كيان واحد. وتعظم فرص هذا التحول بين الدول المتقاربة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بل جغرافياً. وهذا التوجه يعرف بالتكامل الاقليمي الذي يشكل موضوع بحثنا.

عناصر التكامل الاقليمي

إذا كان التكامل يتجاوز صوَر التعاون التي تنطوي عليها الصيغ الأخرى أو تلك المستهدفة من النظم والأجهزة الدولية العاملة على المستوى العالمي، فإنه يتطلب توافر عدد من الشروط:

(أ) تعدد الأطراف، أي تعدد الارادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها بعضاً إلى حالة التجمع في كيان أوثق ارتباطاً. هذه الأطراف هي دول أي كيانات سياسية، فللتكامل بعده السياسي، إن لم يكن سياسياً في المقام الأول؛ وبما أن الاختيار يتم بتراضي الأطراف المعنية فإن التكامل لا يشمل حالات الضم بالقوة، والتي جعلت من المستعمرات كيانات وثيقة الارتباط بالمركز إلى درجة تفوق أحياناً ما تحققه التكاملات الاقليمية في أجل محدود.

(ب) تغير أسس التنظيم المجتمعي لهذه الأطراف، وهو ينطوي على فرضين أساسيين: **الأول** فرض الامكان (Feasibility) أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم (Values)، تجعل التوجه إليه أمراً ممكناً؛ **والثاني** هو فرض الوضوح التوجهي (Normative)، بمعنى وجود رغبة في احداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل.

(ج) ويتم التغير بعمل يشارك فيه الفاعلون (Actors) وهم الفئات والنخب الاجتماعية القطرية، كما أنه يعني تعديلاً للقواعد التي تحكم عملية اتخاذ القرارات (Decision-making Process) من حيث التغير في موقع السلطة المركزية من القطر إلى الاقليم، ومن حيث مواقف الفاعلين المختلفين منها، وتقديراتهم لمغزى التغيرات بالنسبة إلى مصالحها وتشكيل علاقاتهم الداخلية وعبر القطرية.

(د) الحافز الذي يدفع باتجاه التكامل، أي المنافع التي تعود على الأطراف المعنية. وترتبط هذه في الإطار التحليلي الاستاتيكي بالرفاهة (Welfare). غير أن الاهتمام تحول مؤخراً إلى التنمية، سواء من حيث تسريع معدلاتها أو تحقيق تقارب بين مستوياتها.

(هـ) وإذا كان التكامل يمثل **حالة** منشودة، فإن دراسته تتطلب التعرّض للعملية التي يتم بها الانتقال إلى تلك الحالة النهائية، وهي عادة عملية طويلة الأجل. ويتطلب هذا ادخال الزمن بصورة جوهرية في تحليلها، وهو ما يؤكد الصفة الدينامية للتحليل. فإذا صح اعتبارها عملية متعددة المراحل، فإن هذا يتطلب معالجتها بتحليل التطور على نحو ما سنبين فيما بعد.

البعد الاقتصادي للتكامل الاقليمي

يتضح مما سبق أن التكامل الاقليمي يتجاوز البعد الاقتصادي، الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان من الممكن الحديث عن تكامل اقتصادي كأمر قائم بذاته. ويمكن التمييز بين وجهات نظر ثلاث هي:

(١) النظر إلى التكامل كأنواع يخضع كل منها للتحليل العلمي للمجال المناظر، بحيث يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي بمعزل عن الأنواع الأخرى. وتصدق هذه النظرة، بوجه خاص، في حالة اقامة دولة اتحادية (بفعل سياسي) حيث تنشأ حالة اتحاد اقتصادي. وفي هذه

الحالة تكون الأدوات النظرية المطلوبة هي تلك التي تلزم لمعالجة القضايا الاقتصادية المعنية للدولة الاتحادية وإدارة شؤونها، أي لرسم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

(٢) اعتبار التكامل الاقتصادي واحداً من جوانب عملية اقليمية واحدة، يتداخل معها. وتصبح مهمة التحليل النظري الاقتصادي معالجة تطور الأبعاد الاقتصادية، مع أخذ تداخلاتها مع الجوانب الأخرى في الاعتبار.

(٣) اعتبار التكامل الاقتصادي بمثابة مرحلة من مراحل التكامل الاقليمي، يمكن تحليله بمعزل عن الجوانب الأخرى التي يعتبر بعضها شروطاً أولية أو نتائج نهائية له. وهذه هي الحالة التي تعتبر تكاملاً اقتصادياً، يصل إلى مستويات متقدمة ليطلق قوى الحركة نحو الجوانب السياسية للتكامل الاقليمي.

مناهج معالجة التكامل الاقليمي

بالمقابل توجد مناهج ثلاثة لمعالجة التكامل الاقليمي[٢]:

١ - **المنهج الاتحادي الفدرالي** (Federalist Approach). وبموجبه ينتقل التجمع الاقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه. ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره، بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية المشار إليها في البند (١) من الفقرة السابقة، وفقاً لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية[٣]. ويحظى الفرع الحديث (نسبياً) المعروف بالتحليل الاقليمي (Regional Analysis) بأهمية خاصة، إذ إنه يعالج مشكلة التنمية الصناعية والتوطن الصناعي بين المناطق المختلفة بما يؤدي إلى رفع متوسط الدخل[٤]. ويكون لقضية عدالة التوزيع وزن خاص بالنسبة إلى استمرارية قبول الأطراف المعنية صيغة الدولة الاتحادية كبديل للدولة القطرية.

٢ - **المنهج التعاملي** (Transactionalist Approach) وأساسه تعدد الاتصالات كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما. وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

(٢) انظر: Michael Hodges, ed., *European Integration* (Middlesex; Harmondsworth, Eng.: Penguin Books Ltd., 1972), pp. 12-28.

(٣) من الدراسات التي عنيت بهذا الجانب، الدراسة التي أجراها مركز دراسات التنمية لمنظمة (OECD). انظر على وجه الخصوص معالجة حالات دول اتحادية في:

F. Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries* (Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development, Development Centre, 1969), pp. 78-99.

(٤) انظر: Walter Isard, *Methods of Regional Analysis* (New York: MIT Press, 1975), p.413.

والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلمياً إلى مجتمع آمن (Security Community) يأخذ في رأي أهم دعاة هذا المنهج، وهو كارل دويتش، أحد شكلين[5]: المجتمع الموحد الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر، أو المجتمع التعددي الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشىء مؤسسات لبعض أوجه التعاون. فالعبرة ليست في الأطر المؤسسية بل في وجود شعور بالجماعية. وفي دراسة تناولت ثماني وثلاثين حالة سبق أن قام فيها تكامل، طبق دويتش وآخرون[6] اختبارات على أربع عشرة ظاهرة تعبر عن التكامل، فوجد أن بعضها ضروري مثل مشاطرة القيم الأساسية والاستجابات المتبادلة، بينما تبدو بعض العوامل الأخرى كوحدة اللغة، مساعدة ولكنها ليست بذات ضرورة مطلقة. وما يسترعي الانتباه اعتبارهم أن متانة العلاقات الاقتصادية شرط مساعد ولكنه ليس بالضروري. ومع ذلك علينا أن نذكر أن من أهم مشاكل الدول النامية توثق علاقاتها الاقتصادية بدول المركز.

٣ ـ **المنهج الوظيفي الحديث** (Neo-Functionalist Approach) كان ديفيد ميتراني[7] من أهم دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت بين الحربين والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الاتحاد على دفعات (Federalism by Instalments) إذا ما ابتدأ بالتعاون في مجالات ذات طبيعة فنية، ونقل وظائفها من الدولة القطرية إلى منظمات دولية يديرها فنيون (كالسيطرة على النقل الجوي ومكافحة الأمراض). ويؤدي نجاح هذه المنظمات إلى تخفيف حماس الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نعرات وطنية تهدد (في رأيه) السلام، الأمر الذي يسهل ايكال مزيد من المهام إلى منظمات مماثلة، إلى أن يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية. غير أن تباين القيم بسبب اختلاف الحضارات وتمايز البيئات السياسية يجعل الحلول الفنية، بما تتضمنه من تخصيص موارد نادرة تتزاحم عليها حاجات متنافسة، لا تنعزل عن الاختيارات السياسية وما تنطوي عليه من استخدام للقوة (Power). وبالتالي لا يمكن الفصل بين القوة والرفاهة[8].

---

(٥) انظر: Karl Wolfgang Deutsch, *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement* (Garden City, N.Y.: Doubleday and Co., 1954), and Jack E. Vincent, *A Handbook of International Relations* (Woodbury, N.Y.: Barron's Educational Series Inc., 1969), pp. 133-134.

(٦) انظر: Karl Wolfgang Deutsch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, N.J. :Princeton University Press, 1957).

(٧) انظر: David Mitrany, *A Working Peace System* (London: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1943).

(٨) يرى الفيلسوف المعروف Bertrand Russel أن «علم الاقتصاد كعلم منفصل يكون غير واقعي ومضلل إذا اتخذ كمرشد للواقع العملي، فهو مجرد عنصر ـ وإن كان لا جدال في أنه عنصر شديد الأهمية ـ في دراسة أشمل، في علم القوة». ويؤدي تركيز الاقتصاديين الكلاسيك على علاقات السوق، وما تعنيه من قواعد بالنسبة للسلوك «الرشيد»، وما يترتب على ذلك من تدفقات اقتصادية، إلى تجاهل أن السلوك في السوق هو نوع خاص من العلاقات الاجتماعية التي تحتاج إلى تجاوز العلاقات المنطقية إلى التعمق في علاقات السببية. ويعني=

ولذا تخلت المدرسة الوظيفية الحديثة عن هذه النظرة العالمية، وحدد دعاتها شروطاً لكي تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهة والتكامل معاً، لخصها أرنست هاس[٩] في الآتي:

ـ أن تكون محددة وظيفياً، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية. وإذا كانت البداية في مجالات فنية، فإن الفاعلين لا يجدون ضرورة لتسييسها حتى تتزايد الأدوات المتاحة لهم لأدائها.

ـ أن يكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.

ـ ولا بد من أن تكون الدول ذاتها أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضارياً لضمان امكان التوصل إلى اجماع حول الأهداف والوسائل.

ـ بحكم الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي يتكون من نخب وفئات اجتماعية متنافسة، يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية متشابهة المصالح عبر الحدود، واعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري. فيتحول الفاعلون السياسيون المنتمون إلى أطر وطنية مستقلة بولاءاتهم وطموحاتهم وأنشطتهم السياسية، نحو المركز الجديد للتجمع الأكبر، بما يتيح لمؤسساته اكتساب سلطان أكبر على دولهم وتزايد إدراكهم بأن وجود مؤسسة اقليمية فوق وطنية سوف يشبع مصالحهم بكفاءة أكبر.

بناء عليه تكون المنظمات الاقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية. وإذا نجح تعميق شعور الفاعلين الوطنيين بأفضلية تحقيق مصالحهم بإيكال القرار بشأنها إلى السلطة فوق الوطنية، تزايد احتمال أن يمتدوا بالعملية التكاملية إلى مجالات جديدة. هذا ما يطلق عليه الأثر الانسيابي (Spill-over) الذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الحديث. فالتكامل عملية متعددة المراحل يدفع انجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أكثر اثارة للجدل، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيزه بسلطة لها قدرة اجراء اختيارات سياسية. ويمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي كمرحلة تؤدي إلى جوانب أخرى للتكامل الاقليمي. ومع ذلك فإن المنهج الوظيفي الحديث يتسع أيضاً ليشمل التكامل (الاقتصادي) القطاعي كمدخل يمكن أن يؤدي تراكمه إلى تشجيع الحركة نحو التكامل الاقتصادي الشامل. ولكن

= هذا أن ينتقل التحليل من نظرية القيمة إلى تحليل القوة. لذا يرى عدد من الاقتصاديين ان إدراج عنصر القوة في التحليل الاقتصادي هو الذي يكفل بتوسيع نطاق علم الاقتصاد ليصبح علماً مجتمعياً بمعنى الكلمة. انظر مثلاً:

H. Albert, «The Neglect of Sociology in Economic Science,» in: Kurt Wilhalm Rothschild, ed., *Power in Economics: Selected Readings* (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books Ltd., 1971).

(٩) انظر: Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,» *International Organization,* vol. 24 (1970).

هذه الدعوى تواجه انتقادات عديدة[10]. ويفضل أنصار المنهج الاتحادي الاسراع بالدخول في الوحدة الاقتصادية الكلية خشية أن يؤدي البدء بالأيسر إلى التراخي في بذل الجهد من أجل اجتياز الخطوات الأصعب، وهو ما تشهد به معظم تجارب تجمعات الدول النامية.

وهكذا، فالمنهج الاتحادي يعتبر التكامل «حالة»، وهو لا يمثل نظرية بالمعنى الدقيق بل هو «استراتيجية» تتبعها مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تحقيق الوحدة، بما في ذلك الوحدة الاقتصادية. أما المنهج التعاملي فيسعى لتحفيز الرغبة في تحقيق مزيد من التقارب عن طريق تراكم المعاملات المشتركة، بحيث يشجع النجاح في الأمور ذات الطبيعة الفنية على الانتقال إلى الأمور ذات الأبعاد السياسية والأكثر عرضة للخلاف. أما المنهج الوظيفي فيعتبر التكامل هو الآخر عملية، ولكنه يميل إلى اكسابها نمطية معينة تجعل من «المرحلية» صفة أساسية. وتعزو دراسة حديثة تتناول الجوانب الاجتماعية للتكامل الاقتصادي العربي إلى قوى الدفع المجتمعية المختلفة دوراً في تسيير عملية التكامل[11]، وهي قوة العنف (استخدام الوسائل العسكرية) وقوة المصلحة وتبادل المنافع، وقوة الانتماء الرمزية (أي عوامل التقارب في القيم والطموحات). ثم تؤكد تلك الدراسة على ما توصل إليه ارنست هاس ومجموعة من علماء الاجتماع والسياسة عام ١٩٧٠ بعد دراسة استمرت خمسة عشر عاماً[12] من مقولات تذكرنا بما ظهر منذ عام ١٩٥٦ باسم مراحل النمو للكاتب روستو[13]، بحيث يتم التمييز بين

---

(١٠) انظر مثلاً ملحق الفصل الأول من:

Bela A. Balassa, *The Theory of Economic Integration* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1961).

أو بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، عبدالرحمن شبل حسن ومحمد الجبالي، سلسلة اخترنا لك؛ ١٨٨ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ٢٦ - ٢٨، ومحمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٩٦ - ١٠٠.

(١١) انظر لسعد الدين ابراهيم: «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، الأعداد ١ - ٦ (نيسان/ ابريل - ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦)؛ ص ٢٤ - ٢٥؛ «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» **دراسات عربية**، السنة ٢، العدد ٨ (حزيران/ يونيو ١٩٧٢)، ص ٣٢ - ٣٥، وشقير، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٧ - ٧٥٨.

(١٢) استند سعد الدين ابراهيم في: شقير، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٧، إلى دراسة:

Hass, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing».

(١٣) قام Rostow في عام ١٩٥٦ (أي قبل ظهور الدراسة المشار إليها في الهامش السابق بخمسة عشر عاماً)، بتحديد ثلاث مراحل للنمو: أولاها يتم تكوين الشروط اللازمة للإنطلاق ومدتها قرن من الزمان، والثانية تشهد الإنطلاق نحو النمو بالدفع الذاتي، فيما يشبه ما حدث خلال الثورة الصناعية، ومدتها عقدان أو ثلاثة، ويصبح النمو بعد ذلك في المرحلة الثالثة طبيعياً وأقرب إلى التلقائية. انظر:

Walt Whitman Rostow, «The Take-Off into Self-Sustained Growth,» *Economic Journal*, vol. 66 (March 1956), and in: A.N. Agrawala and S. P. Singh, eds., *The Economics of Underdevelopment* (Oxford: Oxford University Press, 1958) .

ثم عاد في عام ١٩٦٠، فعدّل المراحل إلى خمس، وهي المراحل الخمس نفسها المقترحة للتكامل الاقتصادي. =

خمس مراحل: **المرحلة التمهيدية؛ مرحلة البداية؛ مرحلة الانطلاق؛ مرحلة الدفع الذاتي، مرحلة نهائية.** وتستند الدعوى الأساسية لهذه المقولة إلى أن التعاقب يتطلب بلوغ كل مرحلة مستوى يؤهل الانتقال إلى ما بعدها، ويحدث بالطرف الذي يتراجع عن اكمال المسيرة خسائر تمنع هذا التراجع. كما أن محاولة تجاوز المراحل والقفز عليها تخل بالمسار وبإمكانية تحقيق منافعه، الأمر الذي يعيد إلى الذهن ما أثير من انتقادات حول مقولة روستو بشأن تعاقب مراحل عملية النمو بما يشبه الحتمية التاريخية.

أسس المعالجة النظرية

تسأل النظرية عن معالجة الجانب الوضعي (Positive) الذي يتناول الظواهر موضع الدراسة بصورتها العامة دون تأثر بالاعتبارات الذاتية للباحث، لكي تقدم وصفاً لتلك الظواهر وتفسيراً لما يحكمها من عوامل وعلاقات، ومن ثم تزود الباحث بالقدرة على التنبؤ بتغيراتها وفقاً لتغيرات تلك العوامل. غير أن المعالجة النظرية للتكامل تثير قضيتين أساسيتين: **الأولى** أنه عبارة عن اختيار توجهي (Normative)، أي أنه يمثل استراتيجية تنطوي على عدد من السياسات، ومن ثم هو يقع في نطاق التطبيق لا النظرية. ومع ذلك فإن التطبيق ليس في الواقع إلا تطبيقاً لنظرية معينة، ومن ثم يحق لنا الحديث عن «أساس نظري» يستند إليه هذا التطبيق. بل إن المنهج الذي تستخلص به قواعده لا يختلف عن المنهج الذي تستمد به النظرية ذاتها، فكما أثبت تنبرغن[١٤] هو المنهج نفسه ولكنه يستخدم في الاتجاه العكسي، فكلاهما يسعى إلى البحث عن نهاية عظمى (أو صغرى) لأمر ما[١٥]. وبينما يمكن في معرض التحليل النظري صياغة نظرية عامة تستمد من المنطق الرياضي وتحدد الشروط اللازمة والكافية معاً لوجود هذه النهايات وكذلك لاستقرارها[١٦]، فإن مهمة السياسة الاقتصادية هي

= انظر:

Walt Whitman Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1960).

(١٤) انظر: Jan Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy,* 2nd ed. (Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1955), p. 14.

(١٥) تصل الرغبة في التجريد حد عدم مناقشة كنه الشيء الذي يراد تعظيمه التزاماً بالحيادية وبعدم التحيز إلى ما يسمى «الكائن الاقتصادي»، فيقول Stigler مثلاً انه لا يهم ماذا يعظم المستهلك طالما أنه يقوم بتعظيم شيء ما: «فلن يؤثر في صياغة نظرية المستهلك بأي شكل من الأشكال، ما إذا كان الفرد يعظم الثروة أو التقوى أو إبادة المترغين أو محيط خصره»! واتخذ هذا سنداً للتدليل على صحة منهج التحليل الحدي الذي تقوم عليه نظرية المستهلك. غير أنه حذف هذه العبارة من الطبعة الثانية من كتابه:

George Joseph Stigler, *The Theory of Price* (New York: Macmillan, 1946), 2nd rev. ed. (1954), p. 64.

(١٦) أشار Samuelson إلى أن التجريد يساعد على التعميم وهو ما يمكّن من مراعاة الشروط (الرياضية) اللازمة لسلامة تحليل التوازن العام، ولبيان العلاقة بين التحليل الاستاتيكي المقارن والتحليل الديناميي وما يظهره من شروط للتوازن واستقراره. انظر: =

رعاية «المصلحة العامة أياً كان المعنى المقصودة به»، لذا فإن عناصرها تستمد من شروط تعظيم قيمة دالة منفعة جماعية (Ophelimity Function)(١٧) وتشمل سياسات كيفية وأخرى كمية. وبناء عليه فإن التكامل الاقتصادي ينطوي على سياسات كيفية تتبعها ليس فقط سياسات كمية، بل سياسات كيفية أخرى أيضاً، تتعلق بأسلوب إدارة التجمع التكاملي ذاته. ومعنى هذا أن التكامل ينظر إليه كحالة وكعملية في آن واحد.

أما القضية الثانية فتنشأ من تداخل الأبعاد الأخرى للتكامل بالأبعاد الاقتصادية. فكما يذكر د. شقير(١٨)، تشير دراسة التكامل إلى «تعقيد فكرة» التكامل الاقتصادي وعمليته حيث لا تقتصران من حيث دوافعهما وطبيعتها وآثارهما على الجانب الاقتصادي وحده، ولكنهما تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية واجتماعية وتاريخية وجغرا - سياسية، فضلاً عن كونهما تجريان، بحسب كل حالة، في إطار نظم وظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هي الأخرى، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة هذه الجوانب جميعاً لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية التكامل الاقتصادي. وإذا كانت عملية رسم السياسة الاقتصادية تعتمد على دالة معينة للمنفعة الجماعية، فإن القاعدة العامة التي تحكم مسار العملية التكاملية هي أن تحقيق النهاية العظمى لهذه الدالة في مرحلة معينة يؤدي إلى تغيير فيها، حيث أنه يدفع باتجاه اختيارات جديدة، سواء لمراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، أو لمراحل من الأنواع الأخرى للتكامل، لا سيما السياسي. ويعني هذا أن ما يعتبره التحليل الاقتصادي من قبيل المعطيات، لا بد من أن ينظر إليه على أنه من المتغيرات، لأنه رغم اعتباره من المعالم أو من قبيل المتغيرات الخارجية فإنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون من المتغيرات السياسية أو الاجتماعية. وإذا كان الأمر يقتضي مرور بعض الوقت حتى يمكن لهذه الظواهر أن تتغير في قيمها، فإن هذا لا يعني مجرد معاملة التكامل بأسلوب دينامي، بل علينا أن نتناوله بأدوات التطور أو التطوير الاقتصادي (Economic Development) بالمعنى الذي استخدمه شمبيتر(١٩)

Paul Anthony Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1948). =

(١٧) انظر: Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy*, p. 1.

فقد استخدم اصطلاحاً دخيلاً على اللغة الانكليزية وهو (Ophelimity) ويبدو أنه يناظر المصطلح الذي استخدمه Pareto وهو (Ophelimite). انظر:

Vilfredo Pareto, *Manuel d'économie politique*, traduit par Alfred Bonnet, 2ème ed., 2 vols. (Paris: R. Pichon, 1963).

(١٨) انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، الفصل ١، ص ٨٢.

(١٩) انظر: Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle*, p. xi, and chap. 2, pp. 64-66.

وقد استخدم لفظ (Development) بدلاً من «العملية الديناميكية» التي استخدمها في طبعة سابقة لكتابه، استجابة لما أكده Frisch من أن التحليل الديناميكي يدخل فيه الزمن بصورة عضوية، ويقوم على أساس فكرة التوازن الذي هو جوهر النظرية التقليدية، بينما المطلوب هو شرح الكيفية التي تنتقل بها الحياة الاقتصادية من =

حيث اعتبر أنه ذلك الذي يترتب على حدوث تغيرات تلقائية انقطاعية (Spontaneous and Discontinuous) في الحياة الاقتصادية (أو فيما سماه التدفق الدائري) ذات حجم كبير ومؤثر بصورة دائمة تجعل التوازن الجديد غير مستمد من سابقه. وعلينا تبين كيفية دخول الزمن في قضية التكامل، ليس فقط بالنسبة إلى المتغيرات الاقتصادية، بل فيما يتعلق بموقف النخب الاجتماعية أيضاً من تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لمصلحة الجماعة المتكاملة، ومن تحقيق أهداف سياسية واقتصادية محددة تعود بالنفع على الدولة والجماعة المتكاملة معاً. ويلاحظ أن المصطلح الانكليزي لا يقتصر على مفهوم «التطور» لأنه يقبل التعدي بحيث يشمل الفعل العمدي وهو «التطوير». أي أن دخول الزمن لا يعني أن يكون الزمن مسؤولاً بمفرده عن التغيير، بل للإرادة الانسانية دور مهم، وعلى التحليل النظري أن يعطينا التفسير الكافي لها، وهو ما يتطلب في الواقع وجود علم مجتمعي شمولي، ما زلنا بحاجة إليه.

تعريف التكامل الاقتصادي

تذهب النظرية التقليدية إلى أن التكامل الاقتصادي يأخذ أشكالاً متعددة تمثل درجات مختلفة منه، لخصها الكاتب المعروف **بيلا بالاسا**[٢٠] على النحو الآتي: الشكل الأول هو **التكامل التجاري** الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ويضيف الثاني أسواق عناصر الانتاج ليقود إلى **السوق المشتركة**؛ ويتجاوز الثالث الأسواق إلى تكامل السياسات وصولاً إلى **اتحاد اقتصادي**. والأغلب معاملة هذه الأشكال كمراحل تنتهي إلى الوحدة الاقتصادية. ويستند منطق المرحلية إلى اعتبارين: **الأول** مدى الجهد اللازم للنهوض بأعباء كل مرحلة، **والثاني** النفع الذي يعود من كل مرحلة ويبرر تحمل مزيد من الأعباء بسبب ما تفرضه المراحل المتقدمة. وقد دعا هذا الكاتب تنبرغن[٢١] إلى التمييز بين التكامل السلبي والتكامل الايجابي، حيث يتطلب الثاني اجراءات عمدية لا تُقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة. غير أن الموقف من المرحلة النهائية للتكامل يتباين. فالبعض يرى[٢٢] أن التكامل الاقتصادي هو «ترتيب بين دول ذات سيادة يستهدف توزيعاً للموارد في ضوء مجمل الطلبين

= طور إلى طور، دون أن يفترض هذا تتابعاً حتمياً يوحي بتفسير تاريخي للحياة الاقتصادية. ويلاحظ أن الفعل (To Develop) هو فعل لازم ومتعدٍ في آن واحد. أي أن المصطلح يعني التطور والتطوير معاً. انظر:

Ragnar Frisch: «On the Notion of Equilibrium and Disequilibrium,» *Review of Economic Studies*, vol. 3 (February 1936), and «Propagation Problems and Impulses Problems in Dynamic Economics,» in: Gustav Cassel, *Economic Essays in Honour of Gustav Cassel* (London: [n.pb.], 1933), pp. 171-205.

(٢٠) انظر: بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ص ١٤.

(٢١) انظر: Jan Tinbergen, *International Economic Integration*, 2nd ed. (Amsterdam: Elsevier Publishing Company, 1954), p. 122.

(٢٢) انظر: Raymond F. Mikesell, «Economic Integration of Sovereign States: Some Fundamental Problems,» in: J. H. Williams, *Money, Trade and Economic Growth: In Honor of John Henry Williams* (New York: Macmillan, 1951), p. 77.

الاستهلاكي والاستثماري، يماثل ذلك الذي كان يمكن أن يحدث لو أن هذه الدول تجمعت في وحدة سياسية واقتصادية واحدة. وأي إجراء يقصر عن الاتحاد السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يحقق سوى نجاح جزئي».

من ناحية أخرى، يكتفي البعض بصفة التدرج دون تمييز بين مراحل محددة، فيعرف التكامل للدول النامية بأنه «عملية يتم بمقتضاها السير قدماً في ازالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر»[٢٣] ويضيف بيندر[٢٤] إلى هذا تنسيق السياسات في المراحل الأولى أيضاً «فالتكامل الاقتصادي يشمل كلاً من ازالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية».

وقد أخذ الكاتب المجري فاجدا على هذا التعريف كونه غير محدد. لذا ميّز[٢٥] بين نوعين من التكامل التجاري، أولهما «التكامل من خلال السوق» (Market Integration)، الذي يكفل امكان تداول المنتوجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق. والثاني هو «التكامل بالانتاج والتنمية» (Production and Development Integration)، الذي يتم بواسطته رفع مستوى الفروع التي لا يمكن لها أن تبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الاقليمي، مع تخطيط انتاجها على هذا المستوى الأخير، وهو ما ينطبق، في رأيه، على جميع الاقتصادات أياً كان نظامها أو درجة تقدمها. غير أن القضية في هذه التعاريف جميعاً أنها تعطي حكماً قيمياً بأفضلية الانتقال إلى حالات أعلى من الترابط بين أعضاء التجمع، وكأن كبر الحجم بحد ذاته أمر مفضل، بغض النظر عما يفعله التجمع الأكبر بالاقتصاد الاقليمي. ولو طبقنا أسلوب تنبرغن الخاص بعملية رسم السياسة الاقتصادية، لوجدنا أن الطبيعة الاستهدافية للتكامل في اطار النظام الرأسمالي[٢٦] تفرض إدخال تعديلات على السياسات القطرية حتى يمكن الوصول إلى الحد الأقصى للرفاهة دون أدنى تدخل من أي مؤسسات تعسفية ذات طبيعة قطرية، وبخاصة القيود على التجارة وذلك في حدود المعطيات التقنية والنفسية، مع السماح بتغيرات في المعطيات المؤسسية، وبخاصة أدوات السياسة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن تنبرغن يطالب باتخاذ عدد من الاجراءات الايجابية نظراً إلى أنه من الخطأ المبالغة في التعويل على قدرة المنافسة الحرة وعلى استعداد عالم اليوم للعب مباراة المنافسة الحرة في جميع الظروف، فإن الاجراءات المذكورة تعني، في الواقع، العمل الايجابي على ازالة العوائق من أمام التجارة وعلى تعزيز ظروف المنافسة الحرة. والواقع أن هذا الاستنتاج يترتب بالضرورة على مفهومه لنظرية السياسة الاقتصادية بأنها تطبيق النظرية

---

(٢٣) انظر: Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries,* p. 11.

(٢٤) انظر: John Pinder, «Positive Integration and Negative Integration,» *World Today* (March 1968), p. 90.

(٢٥) انظر: Irme Vajda, «Integration, Economic Union and the National States,» in: Irme Vajda and Milhaly Simai, eds., *Foreign Trade in a Planned Economy* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 35.

(٢٦) انظر: Jan Tinbergen, «On the Theory of Economic Integration,» in: *Les Cahiers de Bruges* ([n.p.]: Bruges Quarterly, 1952), p. 290, and L.H. Klassen, L.M. Koyck and J.H. Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers* (Amsterdam: North - Holland Pub. Company, 1959), pp. 138-139.

الاقتصادية في الاتجاه العكسي. فمفهوم الرفاهية الاقتصادية ارتبط في التحليل النظري بالتحليل الستاتيكي (المقارن) القائم على افتراض المنافسة الحرة. والقول بأن السياسة تطبيق لمنهج التحليل ولكن باتجاه عكسي يقودنا إلى فروض النظرية كشروط ضرورية لبلوغ النهاية العظمى للرفاهة. من جهة أخرى، فإن ما أدرجه تنبرغن ضمن المعطيات يكاد يفرض علينا التزاماً مسبقاً بقبول ثبات عرض عوامل الانتاج وبقاء التنظيمات الاجتماعية على حالها. ويقصر التكامل الاقتصادي على ما يندرج تحت عنوان السياسات الاقتصادية، كيفية كانت أم كمية. وأهم ما في هذا التعريف إيلاؤه عناية لمضمون عمل التجمع التكاملي وليس لصورته فقط.

ويؤكد تعريف **التكامل الاشتراكي** على المضمون حيث يعتبر أنه: «عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع ومنتظم من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات الدول الأعضاء في المجلس (سيف)، لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي، والتقريب والمساواة المطّردين لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفاعلية للاقتصادات الوطنية، واقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع الاقتصاد والعلوم والتقنية، وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها، وتحسين العلاقات السلعية/ النقدية»[٢٧].

وهكذا فإن التعريف الاشتراكي للتكامل لا ينظر إلى توحيد اقتصادات الدول الأعضاء (أو ما يسمى توحيد السوق)، بل يركز على احداث تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات التبادلية فيما بينها، وتطوير أدوات إدارة تلك العلاقات. ولهذا التعريف ثلاثة أركان:

- ادراج قضية التنمية المتكافئة (التي كانت الصخرة التي تحطمت عليها معظم الجهود التكاملية للعالم الثالث) بصفة عضوية في عملية التكامل.

- استبدال معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الاقليم، ففيه تأكيد على احترام استقلال الدول وتفادٍ للتوجه نحو اقامة دولة تقع في اقليم معين، أو الاقتراب من حالة الدولة الواحدة.

- التوجه نحو نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل، كبديل للنظام القائم على الفكر الرأسمالي الذي يسعى إلى الامتداد بنطاق السوق من الدولة إلى الاقليم.

وبعبارة أخرى فإن التجمع الاشتراكي لا يمثل تكاملاً (اقليمياً) بالمعنى التقليدي، بل هو في الواقع محاولة لاحلال نظام جديد لتقسيم العمل يلغي ما ترتب على تقسيم العمل الرأسمالي من تفاوت في النمو، ويسمح بالتطور المستمر نحو مستويات أعلى من التنمية في ظل التكافؤ.

---

(٢٧) انظر: **الموسوعة الاقتصادية السوفيتية** (موسكو: [د. ن.]، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ٣٣، و

Ewa Ruminska, *The CMEA: Integration of Planned Economies* (Warszawa: Research Institute for Developing Countries, 1982), p. 29.

وهذا التعريف مأخوذ من التعريف الوارد في: «البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق أشكال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي،» الصادر في ١٩٧١/٧/٢٩، عن السيف (الكوميكون).

وكنتيجة لعرض تجارب التكامل المختلفة قام د. فؤاد مرسي[٢٨] بوضع مفهوم يسعى إلى الشمول. فالتكامل، باعتباره من قبيل العلاقات بين الدول وهي امتداد للعلاقات الانتاجية ذات الطبيعة الأولية والتي تتوقف على ماهية قوى الانتاج، هو في جوهره «عملية التعاون الاقتصادي الشامل البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الانتاجية، والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الانتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات انتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الانتاجية»[٢٩]. والجوهر الاجتماعي والاقتصادي للتكامل، سواء من حيث أشكاله ونتائجه يتحدد بطبيعة النظام الاجتماعي الذي يخدمه. ومن ثم فهناك تكامل رأسمالي وآخر اشتراكي، وبينهما نوع من التكامل فيما بين الاقتصادات النامية. ونظراً إلى أن الاقتصاد المتخلف يعاني عدم استكمال تكامله القومي، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما ينصاع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوّه، تكون نقطة البدء معالجة تخلف مستوى القوى الانتاجية بالعمل على تنميتها، ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل وتحقيق التكامل القومي الذي يتم أساساً بالتصنيع. فالهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس تحرير التجارة في ذاته، وإنما التنمية الاقتصادية المعجلة من خلال اقامة سوق بحجم كافٍ يسمح باقامة قاعدة صناعية متنوعة، لأن المسألة الملحة هي ضيق السوق القومية وعدم كفاية الموارد القومية لإقامة صناعات أساسية[٣٠]. وهذه الاعتبارات هي ما دعا د. شقير إلى الحديث عن «التكامل الانمائي» و«الانماء التكاملي»[٣١] وإن كان من المهم التمييز بين هاتين العمليتين كما سنوضح فيما بعد.

التجارة الدولية والتكامل

أدّت التجارة الدولية دوراً مهماً في نظرية التكامل وتطبيقاته:

- ففي الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تعتبر محور العملية التكاملية حيث تمثل الامتداد الطبيعي لنطاق السوق من القطر إلى التجمع الاقليمي.

- وكانت للتجارة الدولية أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الاشتراكية بسبب الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها عليها بخاصة في عهد ستالين[٣٢]. ومحاولة هذه الدول

---

(٢٨) انظر: فؤاد مرسي، التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (عمّان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٣)، ص ٢٥٥ - ٢٧٠.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٣٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ و٢٧٠.

(٣١) انظر: شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ج ١، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٣٢) في أواخر عام ١٩٤٧ فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير السلع الحربية والاستراتيجية إلى الدول الاشتراكية، وتبعتها في ذلك الدول الغربية الأخرى بحظر السلع التي تهدد أمنها أو المدنية التي يسهل تحويلها إلى الاستخدام الحربي. ومع تصاعد احتمالات الصدام الدولي إبان الأزمة الكورية، أنشئت في عام ١٩٥٠ لجنة تنسيق للمجموعة الاستشارية (COCOM) ضمّت ١٥ دولة غربية في أعضاء حلف الأطلنطي (عدا ايرلندا) واليابان. كما صدر في عام ١٩٥١ قانون باتل الأمريكي الذي صعّد عملية الحظر.

تعديل هيكل تبادلها التجاري بما يتماشى وما سعت إليه من تغيرات جذرية في بناها الانتاجية، ومع التوجه نحو اعادة تقسيم العمل الاشتراكي أصبحت التجارة الدولية الأداة المكملة لا الموجهة للتكامل.

ـ أما الدول النامية فكان عليها أن تحقق انسلاخاً من التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي اقترن به تخلفها، وأن تتجه بنسبة أكبر من تجارتها الخارجية إلى التجمع التكاملي الذي يضمها. بل يرى البعض ضرورة أن يكون التوجه الأساسي نحو التبادل بين دول العالم الثالث في مجموعها.

وهكذا تظهر التجارة الدولية على نحو أو آخر في التجمعات التكاملية المختلفة، بل إن مدى تطور التجارة البينية يستدل منه، عادة، على مدى النجاح في تحقيق التكامل. من ذلك مثلاً أن استمرار انخفاض نسبة هذا التبادل بين دول المجموعة العربية يتخذ كمؤشر على عجزها عن تحقيق التكامل. وكما رأينا من قبل تكون البداية بالتكامل التجاري، ولكن الاختلاف هو في المنهج: من خلال السوق لتتولى قواه وما يتمخض عنها من تجارة تعديل هياكل الانتاج، أو من خلال تنسيق الانتاج لتتحقق بتوسعه القاعدة التي تقوم التجارة على أساسها. لذا، فإننا نتلمس الأساس النظري للتكامل في نظرية التجارة الدولية.

نظرية التجارة الدولية

لسنا هنا في معرض الدخول في تفاصيل نظرية التجارة الدولية(٣٣) أو قواعد تقسيم العمل، غير أن البداية التي جاء بها آدم سميث في نظرته للتجارة الدولية، باعتبارها مكملاً للاقتصاد المحلي من ناحيتين، لا يزال لها صداها(٣٤):

ـ فهي تمكّن «الدولة من تصريف ذلك الجزء الفائض من انتاج الأرض والعمل الذي لا يجد له طلباً

---

(٣٣) انظر مثلاً: فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩). وبالنسبة لتطور النظرية الكلاسيكية انظر:

Frank William Taussig, *International Trade* (New York: Macmillan, 1927), and Jacob Viner, *Studies in the Theory of International Trade* (New York; London: Harper, 1937).

في تطبيق أساليب التحليل المطوّرة، انظر:

Gottfried Von Harberler, *The Theory of International Trade with its Application to Commercial Policy,* translated from the 1933 German ed. by Alfred Stonier and Frederic Benham ([n.p.]: William Hodge and Co. Ltd., 1936).

ولمتابعة تطورات النظرية، انظر:

Lloyd A. Metzler, «The Theory of International Trade,» in: Howard Sylvester Ellis, ed., *A Survey of Contemporary Economics* (Philadelphia: Blakiston, 1948), and J. Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade.» in: Norman S. Buchanan, ed., *Surveys of Economic Theory* (New York: Macmillan, 1965), vol. 2: *Growth and Development.*

(٣٤) انظر: Adam Smith, *Wealth of Nations* ([n.p.: n.pb., n.d.]), vol. 1, p. 413.

ومشار إليه في: عوض، المصدر نفسه، ص ٥٧.

فيها، وتحصل لها في مقابله على شيء آخر يتوفر الطلب عليه. فهي إذن تخلق قيمة للفائض (عديم القيمة) باستبدال شيء آخر به يشبع جزءاً من احتياجات الأفراد فيها، ويمنحها مزيداً من المتعة».

- «وبفضل التجارة الدولية فإن ضيق السوق لا يقف عقبة في وجه بلوغ تقسيم العمل في أي فرع من فروع الصناعة مداه الكامل».

والواقع أن دافع ايجاد منفذ لمنتوجات الطاقات الانتاجية العاطلة ما زال يمثل واحداً من أهم الدوافع للاهتمام بالبعد التجاري للتكامل. أما البعد الثاني فيقوم على مبدأ **اتساع السوق** وارتباطه بتقسيم العمل، بمعنى بلوغ حجم السوق حداً يسمح للطلاب بالوصول بالأنشطة الانتاجية المتخصصة إلى المستوى الذي يجعل الانتاج اقتصادياً. ويلاحظ أن آدم سميث بنى نظريته على المزايا المطلقة، كما أن صياغته لها تفترض أن ما يتوافر لكل قطر من عناصر انتاجية يصلح لتحقيق التوظيف الكامل لكل منها لو أن ظروف الطلب عدلت عن طريق تيسير التبادل التجاري. فالتوظف الكامل هو الأساس، أما التبادل التجاري فمهمته زيادة قيمة الناتج الكلي لهذا التوظف. ويتبع هذا فرض ضمني آخر هو أن العبرة بانتقال السلع وليس بعناصر الانتاج.

ويرجع الفضل إلى ريكاردو[٣٥] في ترسيخ النظرة العكسية، أي بيان أثر العلاقات الخارجية في الاقتصاد القطري، واعتماد التكاليف النسبية كأساليب استناداً إلى نظرية القيمة بالعمل. وتلاه جون ستيوارت ميل[٣٦] الذي أعاد الصياغة وفقاً للمزايا النسبية أي انتاجية العمل، وعلى أساس المقايضة بين الطلب المتبادل (Reciprocal Demand) التي تحدد القيم بتساوي جانبي الصادرات والواردات. ويذهب قدر أكبر من النفع من هذا التبادل إلى الدولة التي يكون الطلب على صادراتها أقل مرونة من طلبها على الواردات. وكان من الطبيعي أن تأخذ هذه النظرية عن نظرية القيمة بالعمل فروضها، بما في ذلك أن التكاليف الحقيقية تتحدد بالعمل المباشر وغير المباشر، وأن جميع وحدات العمل متجانسة، وأن العمل قابل للانتقال داخل الدولة الواحدة ولكنه غير قابل للانتقال بين الدول. ويعرف نموذج ريكاردو بأنه نموذج ٢ × ٢ × ١ لأنه يعالج دولتين وسلعتين وعنصراً واحداً تختلف انتاجيته بين الدولتين حتى بعد الدخول في التجارة، الأمر الذي يعني اختلاف دول الانتاج بينهما وان اتسمت بثبات غلة النطاق لضمان بقاء شروط المنافسة. وفي غيبة تكاليف النقل، تميل كل دولة إلى التخصص في تلك السلعة التي تكون تكلفة العمل النسبية فيها أقل، بغض النظر

---

(٣٥) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (London: John Murray, 1817), chap. 7.

وعن تأثره بالفكر البريطاني (لصداقته للاقتصادي مالتوس)، أكثر من الفكر الأوروبي، رغم أصله الهولندي، انظر:

Hugh B. Killough and Lucy W. Killough, *Economics of International Trade,* 2nd ed. (New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1948), p. 102.

(٣٦) انظر: John Stuart Mill, *Principles of Political Economy with Some of their Applications to Social Philosophy* (London: Ashley ed., 1909), book 3, chap. 17.

عن حجم الدولتين ومغزاه لحجم الانتاج. ويلاحظ أن النظرية تفترض أن السلع المتبادلة هي سلع نهائية (استهلاكية) وأن ظروف الطلب عليها وأذواق المستهلكين تتماثل في الدولتين المعنيتين. كذلك تفترض النظرية التوظف الكامل قبل التبادل الخارجي وبعده، الأمر الذي يعني ثبات الدخل الكلي الحقيقي، مقاساً بتكلفة العمل.

تطور نظرية التجارة الدولية

على الرغم من تعدد الانتقادات لنظرية ريكاردو فإن التعديلات الأساسية التي أدخلت عليها انصبت على استعادة شروط سلامة منطقها. ويذكر في هذا الصدد محاولات هابرلر(٣٧) تطبيق أساليب التحليل المطورة عليها، بما في ذلك نظرية العرض والطلب وفائضا المنتج والمستهلك، ونظرية التوازن الجزئي، ونظرية التوازن العام. كما تمكن من اسقاط شرط الاعتماد على نظرية القيمة بالعمل مستعيضاً عنها بتكلفة الفرصة المضاعة التي أدخلتها المدرسة النمساوية، وهو ما تطلب استبقاء شرط التوظف الكامل. وأدخل سعر الصرف وحركة الذهب كأدوات لاستعادة التوازن بين الدولتين عن طريق تعديل الأسعار والأجور. واستطاع تعميم النظرية لأكثر من دولتين ولأكثر من سلعتين. وقام ساملسون(٣٨) بتقديم اثبات أكثر دقة لتحليل التوازن العام محتفظاً بفرض ثبات الغلة ضماناً لشروط المنافسة الكاملة. غير أن التركيز كان على الجانب التوجهي أي منافع التجارة (أي أفضلية شيء من التجارة ولو مقيداً عن اللاتجارة) وليس على الجانب الوضعي أي نمط التجارة.

غير أن المحاولة الرئيسية التي أدت إلى ظهور مدرسة جديدة (المدرسة السويدية) بدأها الاقتصادي السويدي ايلي هكشير(٣٩) وطورها تلميذه أولين(٤٠)، ثم أكسبها

---

(٣٧) انظر: Von Harberler, *The Theory of International Trade with its Application to Commercial Policy,* chaps. 10 and 12.

(٣٨) انظر: Paul A. Samuelson: «Welfare Economics and International Trade,» *American Economic Review,* vol. 28 (June 1938); «The Gains from International Trade,» *Canadian Journal of Economics and Political Science,* vol. 5 (May 1939), pp. 195-205, and in: Howard Sylvester Ellis and L.A. Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade* (London: George Allen and Unwin, 1950), pp. 239-255.

(٣٩) Eli F. Heckscher, «Utrikeshandelns Verkan pa Inkomstfordelingen,» *Economisk Tidskrift,* vol. 2 (1919), pp. 1-32, translated in: Svend Laursen «The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income,» in: Ellis and Metzler, eds., Ibid., pp. 272-300, being translation of: Heckscher.

(٤٠) أعدّ أولين (Ohlin) في عام ١٩٢٤ دراسة لنيل الدكتوراه متتلمذاً على هكشير، انظر:
Bertil Gotthard Ohlin, «Handelns Teori,» (Ph.D. Dissertation, Stockholm, 1924).
ويشير Williams في:
John Henry Williams: «The Theory of International Trade Reconsidered,» *Economic Journal,* vol. 39 (June 1929), pp. 195-209, and *Post-War Monetary Plans and other Essays* (Oxford: Basel Blackwell, 1949).
إلى أن أولين قد طوّر أفكاره خلال زيارته لهارفارد عام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ وضمّنها كتابه المعروف:

ساملسون(٤١) تدقيقاً في صياغتها. ولذلك تعرف باسم الثلاثة معاً H.O.S. Model وهي نموذج ٢ × ٢ × ٢ لأنها تفترض، في أدق صورها، دولتين وسلعتين وعنصرين انتاجيين. ونظراً إلى أن وجود أكثر من عنصر ينطوي على احتمال الاستعاضة بينهما، فإن الصياغة الرياضية التي أتى بها ساملسون اشترطت «قوة كثافة العناصر» حتى لا تتعرض الكثافة النسبية لأي من العنصرين إلى الانقلاب من منطقة في دالة الانتاج إلى منطقة أخرى. وهنا أيضاً يفترض عدم الانتقالية حتى يكون هناك مغزى للحديث عن مزايا نسبية عائدة إلى اختلاف حيازات الدول من العناصر المختلفة. غير أن تنبرغن(٤٢) وجد أنه إذا تساوى عدد العناصر مع عدد المنتوجات، أياً كان عدد الدول، فإنه يمكن أن تتساوى عائداتها في الدول المختلفة حيث تكون مستقلة عن الندرات النسبية لها، وهي الأمر الوحيد الذي يفترض اختلافه من دولة لأخرى. فإذا كان عدد العناصر أقل من عدد المنتوجات يكون التخصص ضرورياً، ولكن هذا لا يبرر تساوي أسعار عناصر الانتاج. فإذا تجاوز عدد العناصر عدد المنتوجات فإن أسعارها لا تتحدد بصفة مستقلة عن ندراتها النسبية، ومن ثم لا تتساوى بين الدول. كذلك فإن التخصص يمكن أن يحدث إذا ما تساوى عدد العناصر وعدد المنتوجات، وهو يتوقف على مدى الفروق بين الوفورات النسبية للعناصر والاختلافات بين دوال الانتاج، أي على الفروق بين كثافة الأرض أو كثافة العمل في الأنشطة المختلفة. من جهة أخرى فإن ادخال صفات الطلب في التحليل بافتراض تفاوت أذواق المستهلكين يمكن أن يؤدي إلى تأثر التبادل التجاري بالعلاقة بين الطلب والعرض من السلع وليس بمدى كثافة العناصر المختلفة في انتاجها فقط. واتجه الاهتمام إلى ادخال خرائط السواء المجتمعية في تحليل التجارة الدولية(٤٣) وبيان العلاقة بينها وبين الدوال الفردية، سواء بافتراض أنها ترتيبية كما فعل ساملسون(٤٤) أو قياسية كما فعل ميد(٤٥)، وكان لهذا الأمر أهميته بالنسبة إلى المفاضلة بين السياسات التجارية والدخلية.

= Bertil Gotthard Ohlin, *Interregional and International Trade,* Harvard Economic Studies; vol. 39 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1933).

(٤١) انظر: Paul A.Samuelson: «International Trade and Equalisation of Factor Prices,» *Economic Journal,* vol. 58 (June 1948), pp. 163-184, and «International Factor-Price Equalisation once Again,» *Economic Journal,* vol. 59 (1949), pp. 181-197.

(٤٢) انظر: Jan Tinbergen, «The Equalization of Factor Prices Between Free-Trade Areas,» in: Klassen, Koyck and Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers,* pp. 122-123.

(٤٣) يعزى استخدام منحنيات السواء المجتمعية، وكذلك «صندوق إدجورث» إلى:
Francis Ysidro Edgeworth, *Papers Relating to Political Economy* (London: [n.pb.], 1925); Wassily W. Leontief: «The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trade,» *Quarterly Journal of Economy,* vol. 47 (May 1933), pp. 493-503, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade,* pp. 229-238.

(٤٤) انظر: Paul A. Samuelson: «Social Indifference Curves,» *Quarterly Journal of Economy,* vol. 70 (February 1956), pp. 1-22, and «The Gains from International Trade once Again,» *Canadian Journal of Economics and Political Science,* vol. 72 (December 1962).

(٤٥) انظر: James Edward Mead, *Trade and Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1955), vol. 2: *The Theory of International Economic Policy,* and *Mathematical Supplement.*
انظر ايضا الإشارة إليها في: Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade,» p.210.

غير أن المشكلة هي عدم واقعية فروض النظرية ذاتها. فالمشاهدات تكذب فرض عدم انتقالية العمل ورأس المال التي كان لها شأن كبير في تعمير العالم الجديد وفي افقار كثير من دول العالم الثالث. وإذا صح ما تذهب إليه النظرية من اتجاه أسعار عناصر الانتاج إلى التساوي عبر الحدود، ومن تماثل دوال الانتاج لكل سلعة، فهذا يعني انتاج كل سلعة بكثافة العناصر المختلفة نفسها رغم اتجاه كل دولة إلى التخصص في السلع التي تكثف استخدام العنصر الأوفر مادياً. وتؤدي ظاهرة توطن الطلب(٤٦) في ظل وجود تكاليف النقل إلى تفضيل استهلاك السلع المنتجة محلياً. يضاف إلى ذلك المشكلة المعروفة باسم «معضلة ليونتيف» الذي وجد(٤٧) أنه رغم ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل في الولايات المتحدة فإن تخصصها في التبادل الدولي يقوم على السلع كثيفة العمل. وتبع ذلك دراسات تطبيقية عديدة، تقابل بين الدول أو بين مناطق الدولة الواحدة، تباينت في نتائجها(٤٨). ومع ذلك تظل القضية الأساسية قائمة، وهي أنه إذا صح ما تذهب إليه النظرية من أن الرفاهة أعلى نتيجة للتخصص والتبادل عنها في غيابها، فإن هذا يتناول الأمر من زاوية التحليل الستاتيكي المقارن. وتظل هناك حاجة إلى التعرف إلى الآثار طويلة الأجل في النمو الاقتصادي.

التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

دفع التطور الكبير الذي شهده القرن التاسع عشر، مع التوسع الكبير في الأسواق،

---

(٤٦) انظر: Ragnar Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy,» in: Howard Sylvester Ellis and Henry Christopher Wallich, eds., *Economic Development for Latin America* (London: Macmillan, 1961), p. 253.

وقد استند في مقولته إلى ما جاء في:

Paul A. Samuelson: «The Transfer Problem and Transport Costs: The Terms of Trade when Impediments are Absent,» *Economic Journal,* vol. 62, no. 246 (June 1952), pp. 278-304, and «The Transfer Problem and Transport Cost II: Analysis of Effects of Trade Impediments,» *Economic Journal,* vol. 64, no. 254 (June 1954), pp. 264-289.

(٤٧) انظر: Wassily W. Leontief: «Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-Examined,» *Proc. Amer. Philosophical Society,* vol. 97 (September 1953), pp. 332-349; «Factor Proportions and the Structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis,» *Review of Economics and Statistics,* vol. 38 (November 1956), pp. 386-407, and Stefan Valavanis - Vail, «Leontief's Scarce Factor Paradox,» *Journal of Political Economy,* vol. 62 (December 1954), pp. 523-528.

(٤٨) انظر: Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade,» pp. 179-181.

حيث أشار إلى ما جاء في:

Mashira Tatemato and Shinichi Ichimura, «Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of Japan,» *Review of Economics and Statistics,* vol. 41 (November 1959).

انظر أيضاً اختبار هذه الظاهرة في الدولة الواحدة في:

John R. Moroney and James M. Walker: «A Regional Test of Heckshér Ohlin Hypothesis,» *Journal of Political Economy,* vol. 74 (1966), pp. 573-586, and in: Lionel Needleman, ed., *Regional Analysis: Selected Readings* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1968), pp. 252-273.

مارشال، مثلاً، إلى رؤية(٤٩) أن العوامل التي تحدد تقدم الدول تقع في نطاق دراسة التجارة الدولية. واشتهر عن روبرتسون(٥٠) قوله إن التجارة «محرك النمو» (Engine of Growth). وإذا اتفق هذا مع ما شهده العالم الحديث من نمو، فإن حدوث النمو في دول المركز، لا سيما بريطانيا، واقترانه بالتخلف في المستعمرات الواقعة في العالم القديم، بحاجة إلى تفسير. والملاحظ أن الدول الاستعمارية ربطت مستعمراتها بها عن طريق بنية ارتكازية متجهة إلى التكامل الخارجي معها وليس إلى الداخل. كما أنها أقحمت أساليب انتاجية كثيفة رأس المال، لا سيما في قطاعات التعدين، بسبب وفرة المواد الأولية الطبيعية، بغض النظر عن المزايا النسبية في العوامل الانتاجية الأخرى. وظلت هذه القطاعات المتطورة مرتبطة بالمركز دون تفاعل مع الاقتصادات الوطنية، الأمر الذي أضفى على تلك الاقتصادات صفة الازدواجية. من جهة أخرى، شهد القرن التاسع عشر دعاوى قوية لحماية الصناعة المحلية حتى تقف على قدميها، من أهمها دعوى الكسندر هاميلتون(٥١) في مجلس النواب الأمريكي عام ١٧٩١ ودعوى فريدريك ليست(٥٢) في المانيا في منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت هذه الدعاوى تغلب التوجه إلى السوق المحلية لا العالمية، فإنها بتأكيدها على فكرة النمو (أي ارتفاع الدخل) تتخلص من إسار فرض التوظف الكامل، وتتيح مجالاً لارتفاع القدرة على الاستيراد مع ارتفاع الدخل، أي أنها تؤكد انعكاس النمو ذاته على توسع التجارة، لا العكس. وثبت هذا التأكيد من التمييز الذي أجراه عدد من الكتاب مثل ميردال(٥٣) بين أثرين للتجارة الدولية، أحدهما انتشاري (Spread Effects)، والثاني انحساري (Backwash)، نتيجة تحيز التجارة نحو المناطق الأكثر تقدماً، ليس فقط بين الدول حتى النامية منها، بل داخل الدولة الواحدة أيضاً. ويرجع جانب من الآثار الانحسارية في الدول النامية إلى العلاقات الثنائية القسرية التي فرضها عليها الاستعمار لربطها به. وانتهى ميردال إلى ضرورة معالجة المثالب التي تتعرض لها النظرية في معالجتها للتنمية وربط التجارة الدولية بها:

- الدعوى لتغليب قوى السوق على التخطيط لموضوعيتها، هي دعوى تغليب أدوات نظام اقتصادي متخلف لا تستطيع أن تكون أكثر منه رشداً.

(٤٩) انظر: Alfred Marshall, *Principles of Economics* (New York: Macmillan, 1947), pp. 270 and 668-669.

(٥٠) انظر: D.H. Robertson: «The Future of International Trade,» *Economic Journal*, vol. 48 (March 1938), pp. 1-14, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade*, pp. 497-513.

(٥١) انظر: Alexander Hamilton: *Report on Manufactures Submitted to the House of Representatives* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1913), and in: Killough, *Economics of International Trade*, pp. 228-237.

(٥٢) انظر: Friedrich List, «Das Nationale System der Politischen Okonomie,» in: Killough, Ibid., p. 237.

(٥٣) انظر: Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Under-Developed Regions* (London: Gerald Duckworth, 1957).

- رغم وجاهة نظريات المزايا النسبية فإن أسواق الدول النامية لا تكون سوى جزء بسيط من الأسواق الكلية، وبالتالي لا تقف منتوجاتها في وجه الواردات المنافسة دون حماية.

- الآثار غير المباشرة لصناعة معينة قد تكون أهم كثيراً من مجرد ربحيتها.

- نظراً إلى أن النظرية الاقتصادية لم تصمم بقصد معالجة قضية التنمية، فإنها تدعي أن التجارة تؤدي إلى تقليص التباينات. بينما هي في الواقع تعمل على افقار الدول المتخلفة نتيجة العملية التراكمية المسماة «السببية الدائرية».

- تقوم النظرية على فلسفة توافق المصالح، وهو ما يرضي من خرجوا من الحياة بحظ وافر دون أن يقدم حلولاً لمن لم يجنوا منها سوى التخلف.

- تكتسب فكرة التوازن المقتبسة من العلوم الطبيعية قيمة موضوعية غير أصلية، كما يشهد الركود والتراجع الذي يصيب المناطق المتخلفة؛ كما أن استقرار التوازن تنفيه مواصفات كثير من الحالات التي تأتي بها النظرية ذاتها.

- وتميز النظرية بين ما هو اقتصادي وما هو غير ذلك يجعلها تتجاهل عوامل هي في صميم قضية التخلف. فعلى الرغم من تحمس فاينر[٥٤] للنظرية الكلاسيكية، انتقد ما ادعاه هكشير وأولين من أن الهبات من العناصر الانتاجية محددة سلفاً. فمثل هذا القول ينفي القدرة على إحداث التنمية، ويتعارض مع كون هذه الهبات محصلة عوامل تاريخية تتعرض للتغير من خلال عملية تنمية الموارد[٥٥].

وانتهى ميردال إلى القول[٥٦] «إن التحليل الاقتصادي، إذا أراد أن يصبح واقعياً عليه أن يأخذ في حسبانه كل الأمور ذات العلاقة. وعلى النظرية الاقتصادية العامة أن تصبح نظرية اجتماعية». والواقع أن تحليل أوضاع الدول المتخلفة في علاقاتها الدولية بدول المركز الرأسمالي يؤكد الصلة الوثيقة بين تخلفها وظاهرة «التبادل اللامتكافىء» (Non-Equitable Exchange)[٥٧] التي تدحض وهم التنمية من خلال تحرير التبادل التجاري في اطار الانخراط في تقسيم العمل الدولي الذي

---

(٥٤) انظر: Jacob Viner, *International Trade and Economic Development: Lectures Delivered at the National University of Brazil* (Oxford: Clarendon Press, 1953).

(٥٥) انظر: محمد محمود الامام، «تخصيص أم تنمية الموارد،» ورقة قدمت إلى: اتحاد الاقتصاديين العرب، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع المنعقد بالكويت في ٢٠ - ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٣ (الكويت: مطابع دار الطليعة، [د ت.])، ج ٣، و Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy,» p. 236.

(٥٦) انظر: Myrdal, *Economic Theory and Under-Developed Regions.*

(٥٧) انظر: سمير أمين، التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد الهادي (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤)، حيث ناقش كتاب التبادل غير المتكافىء لأرجيري ايمانويل، انظر أيضاً: Ignacy Sachs, *Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries,* translated from the Polish by Karol Jakubowicz (Bombay: Asia Publishing House, 1965), chap. 2, pp. 23-38 especially pp. 34-35.

تهيمن عليه الرأسمالية العالمية. فالتخصص الصناعي يصطحب عادة بظاهرة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية، وهو ما يؤدي إلى تحويل موارد من العالم الثالث إلى العالم الصناعي بخاصة مع ارتفاع مرونة استيراد الدول المتخلفة من الدول الصناعية، مقابل انخفاض مرونة استيراد الأخيرة منها لسببين. فمرونة الطلب على المنتوجات الاستهلاكية الأولية تنخفض بارتفاع الدخل بفعل قانون انجل. وكذلك يعمل التطور التقاني ضد المواد الأولية الانتاجية التي تعمل الدول الصناعية على الاستعاضة عنها ببدائل معقدة التصنيع[٥٨]. ويترتب على كل ما تقدم اتساع فجوة التبادل وتزايد المديونية وهو ما له أثر طويل الأجل في التنمية. وكما لاحظ نيركسه[٥٩] أن التجارة الدولية قد أفرزت نمواً معوجاً (Lopsided) في الدول المتخلفة. وقبل الحديث عن اعادة تقسيم العمل على المستوى الدولي، لا بد من تقويم أسس تقسيم العمل على المستوى القطري تحقيقاً للانسيابية الداخلية التي تمكّن الاقتصاد الوطني من التعامل الكفء على المستوى الدولي. ويتطلب هذا اعلاء القيمة الاجتماعية للنشاط الخلاق وللوظيفة الادارية المتطورة، واتباع أسلوب علمي في الادارة يحقق ترابطاً بين مختلف الوحدات الاجتماعية والقطاعات الانتاجية. وتشير تجارب الدول النامية التي تطورت بسرعة نحو التصدير (كدول جنوب شرق آسيا) إلى أنها انتقلت من مرحلة الاحلال محل الواردات إلى مرحلة تولي نمو الطلب المحلي قيادة عملية التنمية قبل أن تتحول إلى التصدير. لذلك، فإن ارتفاع قدرة اقليم تكاملي على تعزيز موقفه تجاه الاقتصاد العالمي يتطلب توفير متطلبات التكامل على الصعيدين القطري والاقليمي.

وإذا كانت الصادرات تحدث أثراً ايجابياً في الاقتصادات المتقدمة من خلال مضاعف التصدير، فإن من شروط هذا وجود حد أدنى من التكامل الداخلي حتى لا تتبخر حلقاته المتتالية من خلال التسربات المختلفة التي يتزايد أثرها كلما ارتفع الميل إلى الاستيراد. والأثر الأهم للتجارة في الدول النامية ليس تأثير مضاعف التصدير في النشاط الاقتصادي بقدر ما هو زيادة القدرة على تمويل الواردات اللازمة للتنمية المتوازية داخلياً[٦٠]. ولا يكفي، لهذا، الاعتماد على جهاز السعر لأنه على حد قول نيركسه[٦١] يسير بسرعة التوقع، كما يجري

---

(٥٨) انظر مثلاً: A. J. Brown, «Industrial Efficiency and National Advantages,» in: *Applied Economics: Aspects of the World Economy in War and Peace* (London: Allen and Unwin, 1947), chap. 5, pp. 137-186; Gottfried Von Harberler: «Some Factors Affecting the Future of International Trade and International Economic Policy,» in: Seymour Harris, ed., *Economic Reconstruction* ([n.p.]: McGraw-Hill Book Comp. Inc., 1945), chap. 18, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade.*

ويلاحظ أنه بعد اشارته، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ إلى أثر العامل التقاني عاد فأكد ما يترتب على تطور وسائل النقل من تحسين لظروف التبادل الدولي.

(٥٩) انظر: Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy».

(٦٠) نستخدم تعبير «النمو المتوازي» للدلالة على (Growth Balanced)، بدلاً من «المتوازن» الذي يستخدم بمعنى (Equilibrium) لأن التوازن يفترض تحققه في كل الأحوال.

(٦١) انظر: Nurkse, Ibid., p. 245.

استخدامه بافتراض معلومية الموارد وثبات الهيكل بينما تقضي التنمية بتغييرهما(٦٢). وحتى إذا نجحت الدولة في رفع كفاءة صناعاتها التصديرية مع استمرار ضعف علاقتها بباقي الاقتصاد الوطني فقد يقود هذا إلى قبول سعر صرف مرتفع لعملتها يحد من قدرتها على الدخول في صناعات تصديرية أخرى أقل ربحية (وهي ما تتعرض له الدول النفطية)، كما أن ما يترتب عليها من مدخرات لا يتجه إلى قطاعات انتاجية محلية، بل غالباً ما يذهب في مضاربات عقارية أو ينزح إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة(٦٣). وأخيراً، فإن تركيز نظرية التجارة الدولية على تبادل السلع الاستهلاكية النهائية يجعلها تعجز عن معالجة مضاعف الاستيراد الذي ترجع أهميته إلى اعتماد قدر مهم من النشاط الانتاجي على الواردات من السلع الوسيطة، كما أنه يكتسب بعداً زمنياً بسبب توقف طاقات الانتاج المستقبلة على الواردات من السلع الرأسمالية. لذا، فإن لنقص الاستيراد بسبب محدودية موارد النقد الأجنبي آثاره المضاعفة في الانتاج المحلي في الحاضر والمستقبل.

نظرية الاتحادات الجمركية

رغم الحديث عن «نظرية التكامل» فالجانب الأكبر من دراسات آثار التكامل في الفكر الغربي انصب على ما يعرف بنظرية الاتحاد الجمركي(٦٤) باعتباره الصورة التي كانت معروفة من قبل، والتي كانت تمثل درجة عالية من الترابط الاقتصادي حينما كانت الرسوم الجمركية المصدر الأساسي للايرادات العامة، فكان الاتحاد الجمركي يعتبر اتحاداً مالياً في الوقت نفسه. ويبرر الجهد المبذول في دراسة الاتحاد الجمركي (أي ازالة كل القيود على التجارة البينية وفرض تعريفة واجراءات أخرى موحدة على التبادل مع الخارج) بأنه مطلوب للانطلاق منه إلى دراسة المراحل الأكثر تقدماً من التكامل(٦٥) وإذا كانت الاتحادات الجمركية تعنى بالعوائق التجارية التمييزية بين المواقع الجغرافية فإنها تمثل في الواقع تطبيقاً لنظرية التعريفة التجارية

---

(٦٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦، و

Maurice Bye, «The Role of Capital in Economic Development,» in: Ellis and Wallich, eds., *Economic Development for Latin America,* chap. 5, pp. 110-138.

(٦٣) يشير Myrdal إلى أنه رغم كون معامل رأس المال يبلغ في مصر ٢ : ١ فإن أرباح مصدري القطن المصري تتجه إلى العقارات بمعامل ٨ : ١. انظر:

Gunnar Myrdal, *Development and Underdevelopment: A Note on the Mechanism of National and International Economic Equality,* 50th Commemoration Lecture (Cairo: National Bank of Egypt, 1956).

كما يشير Bye إلى أنه حتى في أوقات الاستقرار السياسي، اتجهت مدخرات المستعمرات الفرنسية إلى فرنسا. انظر:

Bye, Ibid., p. 120.

(٦٤) انظر مثلاً: Richard G. Lipsey, «The Theory of Customs Union: A General Survey,» *Economic Journal,* vol. 70 (September 1960), pp. 496-513.

(٦٥) انظر: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها،** ج ١، ص ٨٦ ـ ٨٧. والواقع أن الايرادات الجمركية كانت أهم مصدر للايرادات العامة، مما يجعل للاتحاد الجمركي أهمية كبيرة من حيث الاقتراب بأعضائه إلى الوحدة.

المثلى، وتنطلق من منطق نظرية التجارة الدولية القائلة إن تحرير التجارة على المستوى العالمي هو الذي يحقق أقصى قدر من الرفاهة للعالم. وبما أنها تنطوي على تحرير جزئي فإنها تمثل بديلاً تالياً من الأفضلية (Second Best)، بل تضارباً في المنطق. فلو أن حرية التجارة هي الطريق إلى تعظيم الرفاهة فلماذا التوقف بها عند حدود الاقليم؟ وإذا كانت الحماية مطلوبة فلماذا تتجاوز القطر إلى الاقليم؟ وحتى يكون للتعريفة (المشتركة) مغزى، قام فاينر بتطوير النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية(٦٦)، مستبقياً أهم فروضها، أي ثبات تكاليف الانتاج ومعلومية نمط الطلب، وتحقق انتقالية عناصر الانتاج داخل الدولة وانعدامها بينها. وافترض عدم الجمع بين الانتاج والاستيراد. وخلص إلى أن أثر الاتحاد الجمركي في الرفاهة هو محصلة أثرين:

(أ) **أثر انشائي** (Trade Creation) تستعيد به إحدى الدول الأعضاء ميزة نسبية كانت تضيعها العوائق الجمركية السائدة قبل قيام الاتحاد. ولذلك، تقوم بانتاج سلع وتصديرها إلى باقي الأعضاء بدلاً من أن يقوموا هم بانتاج حاجاتهم منها بتكلفة أعلى، فـ«تنشأ» تجارة يكون أثرها حميداً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد.

(ب) **أثر تحويلي** (Trade Diversion) وتتحول فيه التجارة من منتج خارج الاتحاد إلى آخر داخله أعلى منه تكلفة ولكنه يكتسب ميزة حماية التعريفة المشتركة، وهذا الأثر سلبي لأنه ينتقل بالتبادل من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة. والأثر الصافي للاتحاد الجمركي هو محصلة هذين الأثرين، الأمر الذي يثير قضية التعريفة الخارجية المثلى. والواقع أنه لو تحول الاتحاد الجمركي إلى دولة واحدة (كتوحد المانيا بعد انشاء الزولفرين في القرن الماضي) لتحولت التجارة البينية إلى تجارة داخلية وتحققت فرص انتقالية عناصر الانتاج، فتختفي فرصة خلق التجارة ولا يبقى سوى الأثر التحويلي إن وجد. من جهة أخرى، فإن فكرة تحويل التجارة تفترض، ضمناً، بلوغ التوظف الكامل قبل قيام الاتحاد الجمركي. غير أن جزءاً مهماً من منافع الدول النامية من التكامل مرجعه اتاحة فرصة لتشغيل عناصر انتاجية متاحة ومتعطلة، ومن ثم فتكلفة فرصتها المضاعة هي الصفر. كذلك، فإن الوقوف عند حد صناعات معينة تتغير أوضاعها نتيجة للتكامل يتجاهل الآثار الكلية، المباشرة وغير المباشرة، التي تساهم في تطوير مستوى كفاءة النشاط الاقتصادي بوجه عام. وتعددت محاولات تعديل نموذج فاينر للتأكيد على صحته. ومن بينها ادراج عمليات الاستعاضة في التحليل مع التمييز بين جانبين للأثر الانشائي(٦٧): **الأول** هو الوفر المترتب على احلال الاستيراد الأرخص من

---

(٦٦) انظر: Jacob Viner, *The Customs Union Issue,* Carnegie Endowment for International Peace, Studies in the Administration Law and Organization; no. 10 (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950), pp. 43-55.

(٦٧) انظر: James Edward Meade, *The Theory of Customs Unions* (Amsterdam: North Holland Publishing Co., 1955), pp. 37-66 and 107-115; Lipsey, «The Theory of Customs Union: A General Survey,» and Nils Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries,» in: Hodges, ed., *European Integration,* pp. 151-184.

داخل الاقليم محل الانتاج المحلي، وهو الأثر الانتاجي. أما الثاني فهو أثر استهلاكي يمثل خفض تكلفة الاستهلاك بإحلال استيراد من داخل الاقليم محل استيراد من خارجه، مضافة إليه الرسوم الجمركية وتقابله الخسارة المترتبة على الأثر التحويلي. وواضح أن فرص ظهور الأثر الانشائي تعظم إذا كانت الاقتصادات متنافسة أصلاً، لأنها لو كانت متتامة (Complementary) فالتبادل يتم حتى قبل قيام الاتحاد الجمركي. ولكن اعادة تقسيم العمل تعني في الواقع ايقاف صناعات محلية مقابل توسع صناعات أخرى (أكثر كفاءة منها) وترك الأولى إلى دول أعضاء أخرى. ولا يشير التحليل النظري إلى الخسائر المترتبة على ذلك ومغزاها بالنسبة إلى تعطل موارد يفترض ضمناً أن تتحول (دون تكلفة) إلى صناعات أخرى يتم التخصص فيها (لأن عناصر الانتاج تنتقل داخلياً لا خارجياً). من جهة أخرى، إذا حدث التخصص وإعادة تقسيم العمل، تحولت دول الاقليم إلى حالة تتام وتوقفت آثار التكامل الايجابية. أما الآثار التحويلية فتتضاءل احتمالاتها كلما انخفض مستوى التعريفة الخارجية المشتركة. كذلك، تؤدي إزالة التعريفة الداخلية إلى زيادة احتمالات الأثر الانشائي كلما كانت تلك التعريفة مرتفعة، ما لم تتدخل تكاليف النقل لتنشىء جداراً بينياً غير جمركي.

على أن خلاصة الأثر التحويلي ليست سلبية بالضرورة إذا نحن صححنا تحليل فاينر بادخال عامل الإحلال في جانب الاستهلاك[68]. فالتحول من المنتج الأقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة يؤدي فعلاً إلى تدهور نسب التبادل ومن ثم إلى خسارة. غير أن ظاهرة الاحلال المترتبة على الانتقال على منحنيات السواء المجتمعية بين السلعتين المحلية والمستوردة قد تنتهي إلى أثر ايجابي يفوق السلبي. ومن هنا كانت أهمية إدخال مرونات العرض والطلب[69] ومنحنيات مارشال للعرض التبادلي[70] في تحليل النتائج العملية للاتحاد الجمركي، وعدم الحكم سلفاً على جدوى هذا الاتحاد. ويعني هذا، فيما يعنيه، أن المنافع التي يمكن أن تعود على أحد أعضاء الاتحاد قد تفوق ما يحصل عليه أعضاء آخرون، كما أنه على الرغم من تزايد احتمالات الآثار الايجابية باتساع نطاق الاتحاد، فالآثار الفعلية تتوقف على المرونات النسبية، وهذه بدورها تتأثر بأنماط التبادل ووسائطه قبل قيام الاتحاد. كذلك، يمكن أن تختلف المرونات طويلة الأجل عن المرونات قصيرة الأجل؛ وهذا ما يؤكد أهمية الأبعاد الزمنية لعملية التكامل.

(٦٨) انظر: Richard G. Lipsey, «The Theory of Customs Union: Trade Diversion and Welfare,» *Economica*, vol. 24 (February 1957), pp. 40-46.

(٦٩) انظر: Tinbergen, «Customs Unions: Influence of their Size on their Effect,» in: Klassen, Kyock and Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers*, pp. 163-164.

(٧٠) انظر: Jaroslav Vanek, *International Trade: Theory and Economic Policy* (Illinois: Richard D. Irwin Inc., 1962).

مشار إليه في:

M.C. Vaish and Sudama Singh, *International Economics*, 3rd ed. (New Delhi: Oxford and IBH Publ. Co., [n.d.]), pp. 304-306.

الأبعاد الزمنية للاتحاد الجمركي

تعتبر آثار الاتحاد الجمركي بالنسبة إلى تعديل الهياكل الانتاجية (الصناعية) بما يساعد على زيادة التخصص الصناعي مع تحقيق قدر أعلى من الكفاءة هي أهم الدواعي إليه. وتقوم على مبدأ اتساع السوق الذي يدرج ضمن ما يسمى الاعتبارات الدينامية للتكامل، ولو أن العبرة فيه ليست بالتتابع الزمني بل بطول الفترة اللازمة لظهور هذه الآثار. وهنا تختلف طبيعة الفروض والآثار عما يساق بالنسبة إلى الدعاوى القائمة لاعادة تقسيم العمل من المنظور التجاري. ومن أهم أركان هذا المبدأ اتاحة فرصة أكبر لاستغلال وفورات النطاق (Economic of Scale) حيث ثبت وجود ارتباط وثيق بين حجم السوق والانتاجية[٧١]. فإلى جانب الاستغلال الأفضل في الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، تتزايد فرص تحسين الاستفادة من العناصر عالية التخصص (بما في ذلك بعض فئات العمل) والوصول بها إلى مراحل أعلى للتشغيل. ويعني هذا، ضمناً أن الانتاج يكون موجهاً أساساً إلى سوق التجمع التكاملي وليس إلى التصدير الخارجي. ومع ذلك، فإن اتساع السوق يمكن أن يجعله جاذباً لمنتجين من خارج الاقليم يتجاوزون بكفاءة انتاجهم الجدار الجمركي للاقليم. كما أن اتساع السوق يعتبر من شروط نجاح كثير من الصناعات المتطورة تقانياً، نظراً إلى أن معظم هذه الصناعات يمثل مراحل جديدة في تدويل العملية الانتاجية، ويعتمد على ما يوفره التكامل من تقليص للمخاطر السياسية ومن انسياب للمعلومات المطلوبة لقطاع الأعمال[٧٢]. غير أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها النظرية هي سيادة المنافسة، الأمر الذي يتطلب أن يتجاوز نطاق التجمع النطاق المناظر للحد الأدنى من الحجم الفني إلى ذلك المناظر للحد الأدنى من الحجم الاقتصادي[٧٣]، ويصبح على التجمع أو يوجد توازناً بين الرغبة في تحقيق مزيد من التركز في وحدات الانتاج وبين الحاجة إلى الاقتراب قدر الامكان من شروط المنافسة الكاملة. غير أن من مبررات التركيز زيادة القدرة على تخصيص موارد أنسب للبحث والتطوير، علماً بأن نتائج التطوير تميل، عادة، إلى تأكيد أهمية زيادة الحجم وإلى خلق ظروف أنسب لسيادة المنافسة الاحتكارية. فالهدف النهائي ليس مجرد اعادة توزيع صناعات قائمة في ظل توظيف كامل طيلة الوقت، كما توحي بذلك أسس النظريات التقليدية التي تتحدث عن اعادة تخصيص الموارد. بل إن التجمعات التكاملية تسعى إلى خلق مناخ أفضل للاستثمار، سواء بارتفاع الدخل فالمدخرات، أو باجتذاب رؤوس أموال خارجية وما يصحب بعضها من تقنيات متطورة. غير أن هذا يتجاوز نطاق الاتحاد الجمركي ويتطلب تنسيقاً لعدد من

---

(٧١) انظر مثلاً: Fritz Machlup, *A History of Thought on Economic Integration* (New York: Columbia University; Macmillan, 1977), pp. 87-88.

(٧٢) انظر: Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries,» p. 176.

(٧٣) انظر: Tibor Scitovsky, «International Trade and Economic Integration as a Means of Overcoming the Disadvantages of a Small Nation,» in: Edward Austin Gossage Robinson, *Economic Consequences of the Size of Nations* (London: [n.pb.], 1963), pp. 282-290.

السياسات الاقتصادية، بل إن بعض هذه السياسات يلزم من أجل تحقيق هذا الاتحاد؛ وهو ما يندرج تحت ما سماه تنبرغن الاجراءات الايجابية، ويشمل[٧٤]:

(١) إلى جانب التعريفة الخارجية المشتركة والسياسة التجارية الخارجية، هناك تنسيق الضرائب غير المباشرة والاعانات (بما في ذلك تثبيت أسعار السلع الزراعية)، وترتيبات تسوية المدفوعات، أيضاً.

(٢) ضمان عدم تنصُّل الحكومات من بعض القواعد اللازمة لتسيير الاتحاد الجمركي، وهو ما يتطلب وجود سلطة فوق ـ وطنية ومساهمات شعبية جماهيرية.

(٣) الاجراءات اللازمة للمحافظة على شروط المنافسة الحرة، بما في ذلك ما يلزم لمواجهة الآثار الانحسارية للتكامل وتلافي الآثار السلبية لتراجع صناعات ضامرة، من عواقب اقتصادية واجتماعية واقليمية. وهو ما يدرج تحت عنوان اعادة الهيكلة التي تتجاوز الاستجابات المباشرة لقوى السوق.

(٤) تشجيع الاندماجات عبر الحدود بين وحدات مترابطة داخل أعضاء الاتحاد تماشياً وتدويل العملية الانتاجية، دون اخلال بحرية المنافسة. ويلاحظ أن هذا ينشىء نوعاً مختلفاً من تقسيم العمل يختلف عن التخصيص الذي دعت إليه النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

يضاف إلى ما تقدم ضرورة تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات النقدية وتفادي الاختلالات التي تستتبع، عادة، قيوداً على التبادل الخارجي تكون ضحيته المعاملات البينية توفيراً للموارد اللازمة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي. غير أن الدول الأعضاء في التكامل ترى ضرورة للاحتفاظ بقدر من الاستقلالية في سياساتها النقدية حتى يمكن أن تواجه جانباً من الآثار الانحسارية للتكامل التي يعظم وقعها في البداية، فتعدل سعر الصرف مثلاً بما يعوض جانباً من فقدان الحماية مع ازالة القيود الجمركية. كما تواجه بها الآثار التي تترتب على تغيرات معدلات التضخم ومستوى التوظف. والجدير بالذكر أن التقييمات النقدية (Expost) التي أجريت على الاتحادات الجمركية تشير إلى أن آثارها لا تتجاوز في معظم الأحوال ١ بالمائة من الناتج القومي[٧٥].

---

(٧٤) انظر: Tinbergen, «On the Theory of Economic Integration,» pp. 146-150.

(٧٥) انظر: Dennis Swan, *The Economics of the Common Market*, 2nd ed. (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1972), p. 37.

ويشير Lundgren إلى ما توقعه Sitovsky ، من أن الأثر الصافي على اوروبا الغربية من إنشاء الجماعة الأوروبية هو بحدود ٠,٠٥ بالمائة من ناتجها القومي. كما يشير إلى ما توصل إليه Johnson من أن حصيلة بريطانيا من تحرير تجارتها مع أوروبا لا يتوقع لها أن تبلغ ١ بالمائة، بينما لا يتجاوز الأثر للدول الست الأعضاء الأصليين في الجماعة ٠,٥ بالمائة. انظر:

Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries»; Tibor Scitovsky, *Economic Theory and Western European Integration*, Standford Studies in History, Economics =

انتقال عناصر الانتاج

من المعلوم أن مرحلة السوق المشتركة التي تلي مرحلة الاتحاد الجمركي تعني اضافة انتقالية عناصر الانتاج بين أعضاء الاتحاد إلى انتقالية المنتوجات. وإذا كانت نظرية الاتحاد الجمركي تستند إلى تفاوت المزايا النسبية، فإن افتراض انتقالية عناصر الانتاج يلغي الأساس الذي يتحدد بموجبه توطن الصناعات في ظل التخصص الانتاجي الذي يعززه التكامل التجاري. ولذلك تتوارى قواعد التوطن المكاني وتبرز متطلبات التقسيم الموضوعي للعمل كما عرفه آدم سميث. فإذا كانت النظرية التجارية تقود إلى تساوي أسعار عناصر الانتاج بمجرد تحرير انتقالية المنتوجات، فإن صحتها تنفي الحاجة إلى انتقالية عناصر الانتاج. من جهة أخرى، إذا صح أن الدولة الواحدة، وفقاً لتلك النظرية، تتوافر فيها انتقالية تامة لجميع عناصر الانتاج، فإن قضية التوطن الصناعي تظل بحاجة إلى أساس نظري يفسرها، كما يلزم وجود تفسير مقنع للتفاوتات الاقليمية داخل حدود الدولة الواحدة. ولا يعني تحقق الانتقالية الغاء تلك التفاوتات، إذ إنها، على العكس، تؤدي إلى فقدان مناطق الركود لأكثر العناصر دينامية، كما أن الانتقال يصحبه مزيد من الركود لأنه يعني، في الوقت نفسه، انتقالاً لمستهلكين يؤدي إلى انكماش في الطلب. ولعل هذا هو السبب في أن المنظرين للتكامل توقفوا عند حد نظرية الاتحاد الجمركية كما وضعتها النظرية الاقتصادية، ولم يتناولوا المراحل الأخرى إلا من حيث بيان متطلبات كل منها(٧٦). وبعبارة أخرى، فإن الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل كان نظرية التجارة الدولية، التي اتضح من عرضها أنها لا تصح إلا ضمن شروط تجعلها محدودة المغزى، ليس فقط بالنسبة إلى التكامل الاقليمي، بل إلى تفسير التجارة الدولية ذاتها. فإذا تجاوزنا مراحل التكامل التجاري إلى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي،

---

and Political Science; 16 (Stanford, Calif.: Stanford University Press; London: Allen and Unwin, 1958), and Harry G. Johnson, «The Gains from Free Trade with Europe,» *Manchester School of Economic and Social Studies,* vol. 26, no. 3 (1958). =

وقدّر Balassa كسب الدول الصناعية من إنشاء منطقة حرة لأعضاء حلف الأطلنطي (NAFTA) بحدود ٠,٩ بالمائة، انظر:

Bela Balassa, *Trade Liberalization among Industrial Countries: Objectives and Alternatives* (New York: McGraw Hill, 1967).

وأشار Kahnert إلى ما أورده Green من أن ثلاثة أرباع الكسب الذي يعود على جماعة شرقي افريقيا والبالغ حوالى ١ ـ ٢ بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي، يعود إلى الخدمات المشتركة. انظر:

Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries,* p. 20, and Reginald Herbold Green, «East African Economic Integration: Benefits, Costs, Priorities,» revised version of a paper presented at: East African Community Seminar on Integration and Regional Development Planning, Nairobi, 1972.

(٧٦) نجد مثلاً أن كاتباً مثل Swan في دراسته لاقتصاديات السوق المشتركة، يستعرض الأدبيات المتعلقة بالاتحاد الجمركي ثم يكتفي بمناقشة القضايا العملية للجوانب الأخرى للجماعة الأوروبية، انظر:

Swan, Ibid.

ومع ذلك، فإن Alexander يذكر في مقدمته لكتاب Swan، ص ١٠، أن المؤلف يعتبر حجة في شؤون الجماعة، وأنه يقوم بتوظيف النظرية الاقتصادية في شرح تطورها.

تـراجع الأسـاس النظري الاقتصـادي إلى حد كبـير. فالأمـر في هذه المـراحل يتجـاوز قضية التبادل التجاري وما ينطوي عليه من تخصص وتوزيع عمل مكـاني، ليصبح هـو كل مـا يمت إلى ادارة شؤون الاقتصاد الكلي، وما يرتبط بذلك من سياسات واجـراءات تأخـذ في حسبانها تعدد مراكز اتخاذ القرار، واحتمالات تباين دوال المنافع الاجتماعيـة ورؤيتها للمصالـح الـذاتية المشتركة. ومن ثم تتعدد الأسس النظريـة وتختلف باختـلاف القضايـا ذات الأولويـة في تجمع بعينه وفي فترة زمنيـة بذاتهـا. ويقودنـا هذا إلى منـاقشة حصيلة التجـارب العملية في الأنـواع الثلاثة للتجمعات الاقليمية(٧٧).

التجارب العملية لتجمعات الدول الصناعية

ارتبطت تجارب الدول الصناعية الغربية بظهور النظرية التقليديـة للتكامـل الاقتصادي وتطورها، وبالتوجه السياسي الهادف إلى تفادي الصراعات الدموية التي كانت سمة بارزة من سمات المجتمع الأوروبي. وبالتركيـز على منهـج التكامـل من خلال السـوق، وفوق كـل هذا وذاك بـالقدر الكبـير من النجاح الـذي استطاعت تحقيقـه، بحيث فـرضت نفسهـا كنمـوذج يحتذى، ظناً بأن المنهج الذي سارت عليه كفيل بـالنجاح بغض النـظر عن الظروف التـاريخية التي أحاطت بتطبيقه. ويلاحظ في هذه التجربـة أنها استمدت أصـولها من الفكـر الاقتصادي السائد خلال القرن التاسع عشر، ولذلك برزت صيغة الاتحاد الجمركي كـأساس علمي، في وقت كان ينظر فيه إلى التجارة الدولية كمحرك للنمو. وسيطر نموذج الزولفرين وما أعقبه من سيولة اتحاد المانيا على الفكـر المتوسم في التكـامل الاقتصـادي مدخـلاً فعالاً من أجـل تحقيق (حلم) الوحدة السياسية، وهو ما يعني تغلب المنهج الوظيفي على المنهج الاتحـادي الذي دعـا إليـه العديـد من مفكري أوروبـا. وقد تعـددت المحاولات الأوروبيـة، وأدت فيها مجمـوعـة البنيلوكس دوراً رائداً، حيث عاودت، أثناء الحرب العالمية الثانية، محاولة اقامة الاتحـاد الذي سعت إليه عام ١٩٣٣، فتصدت لها بريطانيا والولايـات المتحدة بـدعوى أن التـدرج في منح التخفيضات الجمركية يتعارض ومبدأ «الدولة الأولى بالرعايـة». وفي بدايـة الخمسينات نجـح المنهج الوظيفي القـطاعي في قطاعي الفحم والصلب لـرغبة الأطـراف المعنية في عـدم انفراد ألمانيا بالسيطرة على مواردها في هذين القـطاعين الأسـاسيين، الأمـر الذي مهـد لفكرة وجـود سلطة اقليمية فوق ـ وطنية ولاقامة جهاز تحكيم اقليمي. وكـان هناك اتجـاه للمضي في الاتجاه القـطاعي، كما أوشـك المجتمع الأوروبي عـلى اقامـة تجمع دفـاعي يسيطر عـلى الصنـاعـات الحربية. ووجهت عناية خاصة للطاقة، لا سيما الطاقة الذرية، ثم دفعت مجموعة البنيلوكس بـاتجاه التكـامل الاقتصـادي الشامـل، بينما تـزعمت بريـطانيا والـدول وثيقة الارتبـاط بها أو

---

(٧٧) حول نشأة التجمعات الاقليمية المختلفة وهياكلها التنظيمية، انظر:

International Monetary Fund (IMF), *Directory of Regional Economic Organizations and Inter-governmental Commodity Organization* (Several Issues) (Washington, D.C.: IMF, [n.d.]), and M.A.G. Van Meerhaeghe, *International Economic Institutions*, 2nd ed. ([n.p.]: Longman Group Ltd., 1971).

الحريصة على حيادها، التوجه المتوقف عند اقامة منطقة تجارة حرة صناعية. فقد أرادت بريطانيا الاحتفاظ بالروابط التي فرضتها مع مستعمراتها السابقة من خلال الكومنولث، مستفيدة بذلك من مصدر رخيص للمواد الأولية وسوق واسعة لمنتوجاتها، دون تقيد بفرض تعريفة مشتركة تفقدها هذه المزايا. وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة قد بدأت بست دول وانتهت بضعفي هذا العدد، فإنها، مع المتبقي من منطقة التجارة الحرة، تشكل منطقة حرة متسعة من خلال الاتفاقية التجارية بين المجموعتين. وإذا كانت الجماعة الأوروبية قد نجحت في اختصار فترة الاثني عشر عاماً المحددة لاقامة الاتحاد الجمركي، الأمر الذي قوى الأمل في استمرارها، فإن التجربة تحفل بدروس ذات مغزى:

(١) ظل للبعد السياسي (توحيد أوروبا) وزنه الذي جعل الجماعة تجتاز العديد من الصعاب التي اعترضت طريقها.

(٢) إن قدراً من تنسيق السياسات كان ضرورياً منذ البداية، بخاصة بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة والتقدم الذي سبق بالنسبة إلى نشأة الجماعة في شكل اتحاد للمدفوعات وما تلاه من تنسيق نقدي، والأهم من كل ذلك تمتع لجنة الجماعة بصبغة فوق ـ وطنية منذ البداية.

(٣) كذلك أدى وجود محكمة عدل إلى الفصل في نزاعات بين الدول ووحدات الانتاج، بخاصة في الحالات التي أدى اندماج بعضها إلى اكتساب وضع مسيطر (Dominant Position) يهدد حرية المنافسة.

(٤) حدث تحول بعد الحرب العالمية في اتجاه الاستثمارات الخارجية بين أوروبا وأمريكا، جعل الدول الأوروبية تسعى إلى مواجهة «التحدي الأمريكي» في كل من الادارة والتطوير التقاني[٧٨]، ثم إلى مواجهة التحدي الياباني. وأصبحت قضية اتساع السوق وايجاد تجمع يشكل «كتلة حرجة» (Critical Mass) من أهم مطالب رجال الأعمال الذين يرغبون في مواجهة المنافسة العالمية[٧٩] ورفع الكفاءة وتحسين امكانات الاستثمار. لذلك، ساد الاهتمام بتحقيق اندماجات (Mergers) عبر الحدود، أكثر من تعميق التخصص على النحو الذي ينفي الجمع بين الانتاج والاستيراد للسلعة نفسها إذا أدى «خلق التجارة» إلى تخصص دولة بعينها فيها.

(٥) وحتى يتحقق التكامل (التجاري) بفعل قوى السوق كان على الجماعة أن ترعى شروط المنافسة الحرة. ومع ذلك، انصبّ هذا في المقام الأول على القطاعات الصناعية. أما الزراعة فقد لقيت معاملة خاصة، حيث ينتهي تركها لقوى السوق إلى انخفاض دخل

---

(٧٨) قام Schreiber بمناقشة التحدي الأمريكي، فارتبط هذا المصطلح باسمه، انظر:
Jean Jacques Servan-Schreiber, *Le Défi américain* (Paris: Denoël, 1967).

(٧٩) انظر: Sigfried Mann, «Five Points for Europe,» *European Affairs*, no. 2 (Summer 1988), p. 28.

المزارعين عن الصناعيين، وهو ما يتجسد بشكل أوضح في العلاقات بين الدول النامية (الزراعية) والدول المتقدمة (الصناعية) إذا ترك الأمر لقوى السوق المطلقة.

(٦) ويتجلى التناقض في منطق تغليب قوى السوق بالنسبة إلى قطاع النقل. فقد تضمنت معاهدة الجماعة وضع سياسة مشتركة للنقل تستهدف تنسيق أسعار خدمة النقل، حتى لا تستخدم هذه الأسعار كوسيلة للتمييز بين المنتجين للسلع المنقولة. بينما رأى البعض أن أسعار خدمات النقل يجب أن تتحدد، بدورها، وفقاً لقوى السوق دون تدخل. وهكذا، حدث تعارض بين لجنة الجماعة ومجلس وزرائها فيما سمي جدلية التحرير أو التوفيق[٨٠] (Liberalization Harmonization Dilemma) وعلى الرغم من تأييد محكمة العدل الأوروبية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥ للجنة في اتهامها المجلس بتعديل نص من نصوص المعاهدة، فإن هذا لم يثن الدول عن تفضيل التحرير على التنسيق.

(٧) وإذا كانت الجماعة قد بادرت إلى ازالة العوائق التعريفية والقيود الكمية على التبادل البيني فإن «القيود الفنية» ظلت تؤدي دوراً مهماً، بحيث أصبحت ازالتها من أهم خطوات الانتقال إلى السوق الموحدة عام ١٩٩٢.

(٨) وقد خطت الجماعة خطوات سريعة منذ البداية لتوفير حرية انتقال اليد العاملة، بينما ظلت تشكو من القيود على انتقال رؤوس الأموال. غير أن حرية ممارسة النشاط لا تزال حتى الآن في بداية الطريق، بخاصة مع تفاوت الأنظمة التعليمية وقواعد الالتحاق بالمهن المختلفة وشروطه.

(٩) دار في البداية حوار حول امكانية اتباع منهج تخطيطي للتكامل[٨١] ثم اتضح أن هناك حاجة للاتفاق على سياسات اقتصادية متوسطة الأجل، وادخال عنصر من عناصر التخطيط يتم بموجبه توجيه الموارد نحو المناطق الأقل نمواً، وإعداد ما يلزم لذلك من توقعات للنشاط الاقتصادي تستطيع الجماعة برمجة أعمالها وفقاً لها. غير أن أنصار الحرية الاقتصادية التامة، لا سيما في المانيا[٨٢]، عارضوا ذلك بشدة باعتبار أن التوقعات التفضيلية يمكن أن تؤثر في قرارات المنتجين. ومع ذلك فإن تعرض عدد من الصناعات للضمور (كالصلب والمنسوجات وبناء السفن) وتهيؤ الفرص لصناعات أخرى متطورة تقانياً للتطور السريع لو أمكن مساندتها بالبحث والتطوير المناسبين، جعل من الضروري تدخل السلطات الرسمية، وعلى رأسها اللجنة، لتأخذ اجراءات بشأن اعادة الهيكلة (Restructuring) بدلاً من مجرد التكليف الهيكلي (Structural Adjustment)، وهو ما انعكس على أمرين: الأول توجيه مزيد

---

(٨٠) انظر: EC, *Twelfth General Report on the Activities of the European Communities, 1978* (Brus.: [n.pb.], 1979), pp. 192-193.

(٨١) انظر مثلاً: Charles P. Kindleberger, «European Economic Integration,» in: Williams: *Money, Trade and Economic Growth: In Honor of John Henry Williams*.

(٨٢) كان من أشد المعارضين الاقتصادي لودفيغ ايرهارد، ممثل المدرسة الليبرالية الألمانية، انظر: Swan, *The Economics of the Common Market,* pp. 155-159.

من الموارد للصناديق الهيكلية (الاجتماعية والاقليمية) لإعادة توجيه الموارد (البشرية) والمناطق المضارة، والثاني هو التعاون الاقليمي في مشروعات البحث والتطوير على المستوى الحكومي. وتظل قضية صيغة نقل ناتج البحث إلى وحدات قطاع الأعمال بحاجة إلى حل.

(١٠) على أن قضية الوصول إلى وحدة نقدية (باعتبارها مرحلة متقدمة من مراحل التكامل) موضع جدل. فمدرسة النقوديين تطالب بالانتقال مباشرة إلى تثبيت أسعار الصرف البينية وتحقيق انسيابية تامة لرؤوس الأموال، بينما ترفض مدرسة الاقتصاديين التخلي تماماً عن السيطرة القطرية على السياسات النقدية للتحكم في عوامل التضخم وتحقيق تقارب في مستويات الأسعار والأجور بين الدول الأعضاء وما يعنيه ذلك من ضرورة رفع وتقريب معدلات الانتاجية، فهذه أمور تلزم لضمان التوافق بين التدفقات الاقتصادية المختلفة على نحو يجعل للتنسيق النقدي مغزى مقبولاً.

تجربة المجموعة الاشتراكية

أشرنا من قبل إلى أن تجربة الدول الاشتراكية تجاوزت نطاق التكامل بمعناه الدقيق. والواقع أن التجربة متماشية، في تطورها، وتطور أوضاع وظروف أعضائها. ففي البداية كان الشاغل الأساسي مواجهة محاولة الولايات المتحدة توجيه شؤون أوروبا الاقتصادية. ولم يكن الهدف التكامل بمعناه التقليدي، بل تبادل المعونة بغض النظر عن النظام الاقتصادي. وفتح المجلس «السيف» (أو ما يطلق عليه اسم «الكوميكون») لعضوية جميع الدول الأوروبية من أجل «التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني»[٨٣]. وكانت القاعدة التي يقوم عليها التعاون تقريب مستويات النمو بين الدول الأعضاء، حيث كانت معظم دول المجموعة متخلفة ومرتبطة اقتصادياً بالدول الرأسمالية الغربية. لذلك ساهم الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية، في تزويد باقي أعضاء الجماعة بكل ما يلزم للدخول في فروع صناعية جديدة وتوفير ما يلزم لهم من عناصر متخصصة وخبرات، دون مقابل. وهكذا تفادت المنظومة الاشتراكية، منذ البداية، واحدة من أهم عقبات التكامل الاقليمي، أي اتجاه التباين القائم بين مستويات نمو الأعضاء إلى التزايد عبر الزمن، وعمدت إلى تقليصه. وحافظت على هذه القاعدة عند انضمام أعضاء جدد، يكونون في الغالب أكثر تخلفاً، واعتبرتها أحد أركان تعريف التكامل الاشتراكي، كما رأينا من قبل. وقد أدركت الجماعة الأوروبية عندما وسعت حدودها في الثمانينات لتشمل دول الجنوب، هذا الأمر الذي أملته اعتبارات سياسية خاصة. لذلك، ظهر ضمن أهداف مرحلة التحول إلى السوق الموحدة هدف زيادة التماسك أو

(٨٣) كان من أهم انجازات الدورة الثانية للسيف (٢٧ ـ ١٩٤٩/٨/٢٥) التي عقدت في صوفيا (بلغاريا) ادخال الاتفاقات التجارية طويلة الأجل أي لخمس سنوات هي أجل الخطط الاقتصادية؛ وإقرار ما سمي بمبادىء صوفيا للتعاون العلمي والتقني، والتي تنص على تبادل الأساليب الفنية والتقنية دون مقابل (سوف يتحمل الطرف المستفيد نفقات الشحن والاستنساخ... الخ)، انظر مثلاً:
Ruminska, *The CMEA: Integration of Planned Economies*, p. 26.

التجانس (Cohesion). ففي الدولة الواحدة تقوم الحكومة المركزية بمسؤولياتها تجاه التقارب الاقليمي من خلال عمليات اعادة توزيع الدخل، واتخاذ ما يلزم لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى المناطق الأقل تقدماً، بعيداً عن قوى السوق. أما على المستوى الاقليمي فإنه لا يكفي أن تكون للجهاز التكاملي سلطة فوق وطنية، بل لا بد من اتفاق على أهمية اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية. وتتزايد أهمية هذا الاتفاق في الحالات التي لا يكون للجهاز الاقليمي سلطة فوق ـ وطنية، إذ لا بد من أن تقدر الدول الأكثر تقدماً الأهمية الخاصة لتقدم الدول الأقل تقدماً. وقد ساعد على ذلك أن الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما المانيا الديمقراطية، أدركا أهمية هذه القاعدة من الوجهة السياسية، بينما تعرضت تشيكوسلوفاكيا لمشاكل بسبب محاولتها تغليب علاقاتها الخارجية على البينية. كذلك قضى هذا التوجه بتزايد الاعتماد على الاتحاد السوفياتي كمصدر للمواد الأولية والطاقة، وهو ما نفى عن العلاقات الجديدة شبهة الاستغلال الذي تميزت به العلاقات الرأسمالية. ولكنه انتهى، في الوقت نفسه، إلى استنفاد سريع لقاعدة المواد الأولية، وتهدد التجمع الاشتراكي بأن يتحول إلى الاقتصاد مرتفع التكلفة. ونتج هذا من أمرين هما عدم تطوير العلاقات السلعية/ النقدية، والموقف من قضية الاكتفاء الذاتي والتخصصي.

وقد أشارت الموسوعة الاقتصادية السوفياتية[84] إلى أن «قانون النفقات النسبية الذي طرحه ريكاردو ذو مضمون عقلاني من حيث الأساس. وهو يسمح بتحديد تخصص هذا البلد أو ذاك على أساس قانون القيمة». غير أن الفكر الاشتراكي رفض التطور الكلاسيكي لنظرية ريكاردو، تمسكاً بنظرية القيمة بالعمل التي يصعب استخدامها في القياسات عبر الحدود. وكان التعديل الرئيسي الذي أدخل على نظرية ريكاردو ادخال عوامل دينامية تأخذ في اعتبارها أثر التوسع المصاحب للتخصص في خفض تكاليف الانتاج وزيادة العائد من التكامل الاقليمي[85] ليس من خلال التطوير المباشر لقوى السوق، بل عن طريق «المجمعات الوطنية» أي هياكل الانتاج المادي التي تشكل السوق بالنسبة إليها منظومة من العلاقات الثانوية، سواء على المستوى القطري أو على الصعيد الدولي. ولذلك جرى التمييز بين ثلاثة أنواع من التخصص[86]:

---

(٨٤) انظر: أ.م. تروملاكوفا، **الموسوعة الاقتصادية السوفيتية** (موسكو: [د.ت.]، ١٩٧٥)، ج ٤، ص ٢٧.

(٨٥) انظر: أ.ت. بوجالوف: **البلاد الاشتراكية في التقسيم الدولي للعمل**، ط ٢ (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ١٨١، و ١٩١ ـ ١٩٨؛ **التخلص الانتاجي الدولي: قضايا الفاعلية**، مترجَم من البلغارية إلى الروسية (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١٣١ ـ ١٨٢؛ **التخصص والتعاون الانتاجي لبلاد سيف** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٢)، ص ١٧٠ ـ ١٨٣؛ أ.م. تروملاكوفا: **فاعلية الانتاج في بلاد سيف الأوروبية** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ١٠٠ ـ ١٠٧، ونظاما **الاقتصاد العالميان: الوحدة المتناقضة** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد محمود الامام، «التكامل والتنسيق الصناعي: تجارب مقارنة والتجربة العربية،» دراسة معدّة للعرض على مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، تونس، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

- التخصص في الموضوع، أي في فروع صناعية معينة، بحيث جرى تنسيق في صناعات معينة كالآلات والأجهزة اللاسلكية والالكترونية، والمعدنيات والكيميائيات، والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

- التخصص التقاني، بحيث تجري مراحل صناعية معينة في المناطق المتمتعة بمزايا نسبية فيها، لتنقل المنتوجات بعد ذلك إلى مواطن أخرى لاستكمال تصنيعها.

- التخصص في القطع والأجزاء، وهو أهم الأنواع إذ يعني تعاوناً مباشراً يرفع درجة الاعتماد المتبادل بين المنتجين.

من جهة أخرى سادت في البداية توجهات نحو الاكتفاء الذاتي على أساس أنها الطريق إلى التنمية بالدفع الذاتي (Self-Sustained Growth)، وهو ما أثار تساؤلاً حول الهدف من التعاون الاقليمي. وبدأ التحول نحو التنمية بالدفع المتبادل (Interdependent Growth) أو ما يمكن تسميته الاعتماد الجماعي على النفس. ومع ذلك ظهر تيار فكري يتهم هذا الأسلوب بأنه انطوائي، إذ يميل إلى توسيع نطاق الاكتفاء الذاتي من القطر إلى الاقليم بينما يتطلب التقدم التقاني اتباع سياسة صناعية هجومية لاانطوائية، وهو ما يعني التعامل مع العالم أجمع بدلاً من التركيز على التبادل البيني[٨٧].

ويعتبر التجمع الاشتراكي نموذج المدخل الانتاجي للتكامل. ولكن هذا لا يعني الوصول إلى حد وضع خطة اقليمية مشتركة، لأن الخطة قرار سيادي، ولا يحصل الجهاز التكاملي على وضع سيادي فوق الدول. وفي البداية كان التعاون يتركز على التفاوض حول تلبية حاجات الخطط من الواردات وترجمة هذا التفاوض إلى معاهدات تجارية ثنائية، دون أن يوجد حتى جهاز يضمن تنفيذ هذه المعاهدات أو يحكم بعواقب التخلي عما تفرضه من التزامات. واتضحت مع الوقت جدوى التنسيق المسبق بين الخطط، وهو تنسيق ينصب على مجالات التماس فيما بينها. ثم برزت أهمية البعد الزمني، وأفضلية العمل المشترك من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل ذات أهمية مشتركة، ووضع برامج طويلة الأجل لكل منها. وبانقضاء المرحلة الأساسية لتقريب مستويات النمو انتقل التطبيق الاشتراكي عام ١٩٦٢ إلى اقرار «المبادىء الأساسية لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي»، التي تم بموجبها تحقيق توازن بين المصالح القطرية والمصلحة الاقليمية، من خلال نظرة شاملة إلى الترابط الاقتصادي بين دول الاقليم. ولم يكن لهذا أن يحدث لو ظلت النظرة محصورة في نطاق الصناعات الاستهلاكية على النحو الذي افترضته النظرية، ولم تتسع لتشمل الصناعات الانتاجية وفقاً للتقسيم

---

(٨٧) يقول الاقتصادي المجري Inotai:

«Collection self-reliance may lead to collective underdevelopment».

انظر:

Andras Inotai, *Regional Integration in the New World Environment* (Budapest: Akademiai Kaido, 1986), p. 255.

الثلاثي المشار إليه سابقاً. وتم صقل هذه التوجهات عام ١٩٧١ بـ «البرنامج الشامل لمتابعة تعميق وتحسين وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي»، الذي حدد مفهوم التكامل الاشتراكي الذي ذكرناه من قبل. غير أن أسس هذا البرنامج تظل محكومة بنظام التخطيط القطري وبقواعد تحديد العلاقات السلعية/ النقدية. ومع التوجه المتزايد إلى تدويل العملية الانتاجية وما يتبعها من تشكيل لعمليات التخصص، تتزايد أهمية العلاقات المباشرة بين الوحدات الانتاجية، داخل الحدود القطرية وعبرها. وسوف يكون لتطوير نظام التخطيط من الإفراط في المركزية أثره في نظام التكامل. من جهة أخرى، لا تمثل عملية انتقال عناصر الانتاج عبر الحدود مرحلة قائمة بذاتها في الفكر الاشتراكي. فانتقال رأس المال تحكمه قواعد التعاون من أجل تقريب مستويات النمو، بينما انتقال اليد العاملة لا يقصد به تصحيح انحرافات سوق العمل، بل يقتصر على ما يلزم لتبادل المعرفة التقنية. على أن الشعور يتزايد بأهمية «تنسيق السياسات» بالمفهوم الذي تعنيه هذه السياسات في المجتمعات الاشتراكية، وليس بمفهوم احلال السلطة الاقليمية محل السلطات القطرية بما ينشىء وحدة اقتصادية كحالة نهائية للتكامل. غير أن محاولة تسوية المدفوعات البينية لم تكلل بالنجاح، رغم استخدام الروبل الحسابي القابل للتحويل، لأن الأرصدة لم تكن قابلة للصرف، الأمر الذي كان يلزم الدول ذات الرصيد الايجابي للتعامل البيني بتقديم ائتمان للدول المدينة، وهو ما كان يحرمها من موارد لازمة للتوازن الخارجي. لذا، يمكن القول إن عدم قابلية الصرف حد من التعامل البيني، وقوى النزعة القائلة بالتوجه نحو التبادل العالمي. وكما حدث في الجماعة الأوروبية، اتجهت المنظومة الاشتراكية، مؤخراً، إلى وضع برنامج مشترك لتوير التقانة(٨٨).

حصيلة تجارب دول العالم الثالث

يكاد يكون هناك اجماع على أن تجارب دول العالم الثالث للتكامل الاقليمي قد تعرضت جميعاً للفشل، أياً كانت مداخلها إلى التكامل وأهدافها منه(٨٩). بل إن بعض الأقاليم كانت تمثل اتحادات جمركية أو أسواقاً مشتركة في ظل الاستعمار، يتمتع بعضها بخدمات مشتركة (للنقل بوجه خاص) أو بوحدة نقدية، أو كان يمثل ولاية واحدة، فإذا بعوامل الفرقة تعصف بمحاولات التكامل التي سعت إليها بعد الاستقلال وتقضي على ما كان قائماً (كما تشهد بذلك تجربة شرق افريقيا بوجه خاص). وقد تأثرت معظم هذه التجارب

---

(٨٨) انظر: البرنامج الشامل للتقدم العلمي التكنيكي للبلاد أعضاء سيف حتى سنة ٢٠٠٠ (موسكو: [د. ن.]، ١٩٨٦).

(٨٩) انظر مثلاً: Arthur Hazlewood, ed.: *African Integration and Disintegration: Case Studies in Economic and Political Union* (London: Oxford University Press, 1967), and *Economic Integration: The East African Experience* (London: Heinemann, 1975); Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries;* Germanico Salgado Penaherrera, «Viable Integration and the Economic Cooperation Problems of the Developing World,» *Journal of Development Planning,* no. 13 (1978), and Miguel S. Winoczek, ed., *Latin American Economic Integration: Experiences and Prospect* (New York: Praeger, 1966).

بالنظرية الكلاسيكية، معتمدة على قوى السوق وما تفرزه من مبادلات تجارية لدفع عجلة التنمية فيها، فإذا بالآثار الانحسارية تقود إلى خلافات بينها، وتغذي النزاعات السياسية بينها. والواقع أن المدخل التجاري القائم على قوى السوق أدى إلى تكرار عمليات الاستقطاب التي حدثت بين العالم الصناعي والعالم الثالث، وبين دول هذا الأخير. فاستفادت كينيا، مثلاً، من توسع صناعاتها على حساب جارتيها أوغندا وتنزانيا، ولم تفلح محاولات تعويضها مالياً لأن كلاً منهما أمل في استفادة صناعاته من السوق الاقليمية. بالمثل، باءت محاولة أمريكا اللاتينية لمجرد اقامة منطقة تجارة حرة بالفشل. فبدلاً من أن تضع جدولاً مسبقاً لتخفيض القيود التجارية، جعلت هذا الجدول يمثل سلسلة من المفاوضات، نجحت أولاها لأنها كانت على الأمور التي يتوافر اتفاق بشأنها. ولكن ما أن جرى الانتقال إلى المجالات التي تمس فئات اجتماعية قائمة حتى بدأ التفاوض يتعثر ثم يتوقف. وكان المستفيد الأساسي هو الثلاثة الكبار (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) الذين كانوا غير متحمسين لتوسيع السوق إذ وجدوا في أسواقهم الذاتية ما يكفي، دون خشية المنافسة من قبل الجارات الأضعف. وحاولت الدول المتوسطة الحجم ادخال نوع من التنسيق الانتاجي، فعارضوه بدعوى أنه يمثل تدخلاً في قوى السوق. وانتهى الأمر بقيام مجموعة دول الأنديز بتكوين تجمعها الخاص ضمن التجمع الأكبر، حتى تشكل فيما بينها تكتلاً له وزن يعادل أياً من الدول الثلاث الكبرى، وتقوم باتباع منهج تنسيقي، كان يعتبر، عند نشأته في أواخر الستينات، رائداً وواعداً، ولو أنه انتهى إلى طريق مسدود(٩٠). وكان السبب في تعثره تباين وجهات نظر فئات المصالح، ومحاولة عابرات الجنسيات تغذية هذا التباين(٩١). ويكمن جوهر المشكلة في أن مد النظرية الكلاسيكية، على استقامتها، يقود إلى استخلاص أن على الدول النامية إذا أرادت أن تقيم اتحاداً جمركياً أن تقيمه مع بعض الدول الصناعية(٩٢). وعلى الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على نظرية التكامل (التجاري) عالجت بعض نواحي القصور، بما في ذلك السماح بتوسع التجارة وادخال امكانات الاحلال وآثار نسب التبادل، فقد ظلت قاصرة عن معالجة التعديلات الهيكلية التي تلزم لدفع عجلة التنمية، ومراعاة الأبعاد الأخرى للتخصص عدا

---

(٩٠) انظر مثلاً حول الآمال التي كانت معقودة على هذا التجمع:

Carlos F. Diaz-Alejandro, «The Andean Common Market: Gestation and Outlook,» in: R.S. Eckaus and Rosenstein Rodan, eds., *Analysis of Development Problems* ([n.p.]: North Holland Pub. Company, [n.d.]), pp. 293-326.

وحول ما آل إليه بعد مضي عشرين عاماً، انظر:

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *New Forms of Industrial Cooperation and Investment Policies in Regional Arrangements* (Vienna: UNIDO, 1988).

(٩١) Constantine V. Vaitsos: «Crisis in Regional Economic Cooperation (Integration) among Developing Countries: A Survey,» in: *World Development,* vol. 6 (1978), and «The Role of International Enterprises in Latin American Economic Integration Efforts: Who Integrates, and with Whom, How, and for Whose Benefit,» (UNCTAD/ST/ECDC/19; 611/1983).

(٩٢) انظر: P. Robson, *Economic Integration in Africa* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 32-33.

التخصص بين الفروع، وهو ما يشمل التخصص في الأنشطة (التخصص التقاني) والتخصص في السلع (القطع والأجزاء). كذلك أدى المنظور التجاري (حتى ذلك المبني على تنسيق الانتاج) إلى التمحور حول قضية التخصص بين أعضاء التجمع التكاملي، ولم يتناول الأبعاد الدينامية لتنويع الموارد وللقرارات الاستثمارية والوفورات الخارجية... الخ. وجميع هذه العوامل تتعلق بالعلاقات الممكنة مستقبلاً (Potential) بين دول تستهدف إحداث تنمية تكسر حركة التطور التلقائي للمحددات الأساسية للنمو. ويشير بعض التجارب (أمريكا الوسطى) إلى أن محاولة الاسراع في تحرير التجارة البينية أدى إلى احباط الجهود التي يراد بذلها من أجل إقامة صناعات تكاملية. وعلى الجانب الأخر، وجد بعض التجمعات (بخاصة في آسيا) أن التعاون البسيط في مشروعات مشتركة أو تكاملية، سواء تم على أساس المشروعات منفردة أو في شكل حزم يتيح فرصاً لجميع أعضاء التجمع في آن واحد، إلا أنه يعجز عن اقامة قاعدة متنامية للتكامل. من جهة أخرى، لا يؤدي التركيز على التخصص القطري، في اطار السوق الاقليمية، إلى تعزيز الروابط، إذ تميل الدول الأعضاء إلى تكرار المشروعات المفترض تخصيصها لدول بعينها، رغم عدم تبرير السوق الاقليمية لها. ويعني هذا النوع من المشروعات محاولة اعطاء أفضلية للمشروعات كبيرة الحجم التي تعتمد على ترابط الأسواق لا ترابط الانتاج، ودون مراعاة لحاجة التنمية المشتركة إلى مرحلة يتم فيها تصويب الهياكل الانتاجية القطرية وتقريب مستويات النمو، بحيث يصبح جميع الأعضاء قادرين على المساهمة في النشاط التكاملي والاستفادة من عدالة توزيع منافعه وأعبائه.

ويلاحظ أن جانباً كبيراً من الجهود التكاملية كان يستنفد في تطوير البنى الارتكازية وتحقيق ترابط أكبر بينها، وهو أمر واجب، وإن كانت أعباؤه تدفع باتجاه محاولة الدخول في الجوانب الأخرى للتكامل قبل التهيؤ الملائم لها. من جهة أخرى، فإن كثيراً من الأقاليم النامية كان يسعى إلى تشجيع وفود رؤوس أموال أجنبية. وعلى الرغم من أن المجموعة الأندية قد تأهبت لتلافي الآثار السلبية لوفوده بشكل غير مخطط، فإن تعثر تنسيق الانتاج جعل الدول الأعضاء تخفف القيود المشتركة عليه إلى حد تجميد كثير من بنود معاهدة الجماعة في هذا الشأن. أما انتقال اليد العاملة فكان من بين الأمور محدودة الشأن وإن كانت الهجرات غير المنظمة واجهت بعض التجمعات بمشاكل تحولت إلى خلافات سياسية حادة. وعلى الرغم من أن بعض تجمعات الدول النامية بدأت باتحاد نقدي (منذ عهد الاستعمار)، فإن هذا لم يجنبها الفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي، بل قام بعضها بإنهائه[٩٣]، فأصبح على المنظرين للتكامل بين الدول النامية أن يعالجوا عدداً من القضايا الرئيسية:

ـ عدالة توزيع المنافع وتلافي الآثار الانحسارية للتكامل.

---

(٩٣) انظر: رتان بهاتيا، «تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا،» في: لبيب شقير، «مقدمة تحليلية،» ص ١٣ ـ ٣٣، في: مرسي، **التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة**، ص ٤٢٥ ـ ٤٦٠.

- ربط مراحل التكامل بمراحل التنمية، وفقاً لأوضاع كل تجمع وظروفه ونمط علاقاته الخارجية الابتدائية.

- النظرة بعيدة المدى للتطورات اللازمة لتحقيق الفائدة من التطور الدينامي للعملية التكاملية، وهو يعني نوعاً من التخطيط المشترك.

- ربط خطوات التكامل التجاري بمتطلبات النهوض بالتكامل الانتاجي.

- توحيد المواقف تجاه العالم الخارجي، بخاصة في قضايا الموارد الرأسمالية والتقانة وتعديل العلاقات المؤثرة في نسب التبادل.

- مراعاة مواقف الفاعلين الاقتصاديين والتطور الذي يطرأ على الفئات الاجتماعية ذات المصالح، وعلاقاتها فيما بينها بفئات خارجية.

التجارب العربية(٩٤)

بدأت التجربة العربية بإقامة جامعة الدول العربية كجهاز تنظم فيه العلاقات البينية بين أقطار حصلت على استقلالها حديثاً. وكانت المجالات الاقتصادية تمثل أحد جوانب تلك العلاقات. لذلك، فإن العمل المشترك ظل طوال العقد الأول من نشأة الجامعة منصباً على التعاون بين الحكومات الأعضاء، وكانت أداته المجلس الاقتصادي المنشأ في ظل معاهدة الدفاع المشترك. لذا، كان من الطبيعي أن يتجه التفكير إلى ازالة القيود على التدفقات الاقتصادية بين الأقطار الأعضاء، وأن يتم ذلك بواسطة اتفاقات دولية، تتكرر مع تعدد المجالات وعند اجراء تعديلات على أي منها، وهو ما جعل خطى التعاون تتباطأ وتتوقف. ومع ذلك طرحت اللجنة السياسية للجامعة قضية الوحدة الاقتصادية ولكنها تخلت عنها. وجاءت صياغة اتفاقية الوحدة متأثرة بالصيغة التي اقترحتها سوريا على لبنان بعد تعثر اتحادهما الجمركي، ورفضها لبنان بحجة المساس بالسيادة. وجاهد لبنان من أجل التوقف عند مرحلة تحرير التجارة، أو الاتحاد الجمركي على أقصى تقدير. ومع ذلك فإن اتفاقية الوحدة وأعمال مجلس الوحدة (منذ عام ١٩٦٠ أيام كان مجلساً مؤقتاً) تضمنتا التنسيق القطاعي والاقتصادي العام والعمل على تنسيق السياسات والتوصل إلى وحدة نقدية. ومع ذلك عجز المجلس عن استكمال مرحلة تحرير التجارة، وتحول إلى طرق أبواب الأدوات الأخرى للوحدة الاقتصادية، وإلى محاولة استكمال عضويته بضم الأقطار العربية التي حققت استقلالها، دون وضع برنامج لتقريب مستويات النمو، وهو ما أدى إلى تزايد التباين بفعل اختلاف العوامل التي أثرت في الأقطار العربية، لا سيما خلال الحقبة النفطية. وقد ازداد هذا التباين باشتداد التفاوت في نسب عناصر الانتاج، وهو ما جعل انتقال عناصر الانتاج يتم بشكل أقرب إلى العفوية بدلاً من أن يكون مرحلة على الطريق إلى وحدة اقتصادية. بل لعل المشاكل التي صاحبت انتقال

---

(٩٤) حول تطور التجربة العربية وتقويمها، انظر مثلاً: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، والإمام، «التكامل والتنسيق الصناعي: تجارب مقاربة والتجربة العربية».

رؤوس الأموال (التي تميزت المنطقة العربية على باقي مناطق العالم الثالث بتوافرها) أدت إلى تجنب الحديث عن الوحدة والاكتفاء بما يسمى العمل المشترك. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتنسيق الخطط لم يكلل المدخل الانتاجي بالنجاح. وبرزت المشروعات المشتركة كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال العربية بدلاً من أن تكون أدوات دعم للتنمية القطرية أو التكامل الاقليمي. ثم جاءت المجالس الاقليمية كتأكيد للتباين في توجهات مجموعات من الأقطار تتقارب أعضاء كل منها جغرافياً واقتصادياً، سواء من حيث مستويات النمو والدخل أو من حيث الهياكل الانتاجية وأنماط العلاقات الخارجية، وكذلك في النظم السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن التجمعات الاقليمية تشير إلى أنها قاعدة انطلاق نحو اقامة وحدة عربية (اقتصادية أو شاملة) فإن أياً منها لم يبين الطريق الذي سيسلكه لتحقيق ذلك. من جهة أخرى، تنص اتفاقات هذه التجمعات على أساليب تكاملية لا تختلف عما أوردته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وإن لم تتعرض إلى مراحل تحقيق كل منها، تاركة الأمر للمجالس المشرفة عليها. ويلاحظ أن الأقاليم الثلاثة تتقارب أعضاء كل منها من حيث الندرة النسبية للعناصر الانتاجية، ومن ثم تتحول الحركة السابقة إلى علاقات بين الأقاليم أكثر منها داخلها. وبدلاً من أن تصحح الخطأ الذي تردد انتقاده، وهو الاعتماد على التجارة (وقوى السوق) كمدخل للتكامل، فإنها تقف بشكل مبهم ازاء تنسيق الانتاج. بل إن النص الذي تضمنته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بتحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن وضع خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، نسخة النص الوارد في ميثاق العمل الاقتصادي القومي (الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر نفسه، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠) الذي أشار إلى «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك». وعند عرض مشروع خطة العمل المشترك رفضها المجلس الاقتصادي واكتفى بطلب تنفيذ مشروعات مشتركة للأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه أقرت اتفاقيتان لتيسير وتنمية التبادل التجاري البيني ولاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. ويبدو أن السبب الأساسي في كل هذا هو تجنب كل ما يبدو أنه يمس السيادة الوطنية القطرية. وواضح أن «ذريعة السيادة الوطنية» تعني، ضمناً، أن التكامل لا يقصد له أن يتم إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية. فيظل المبدأ القائم هو ما لا يتجاوز الاجراءات السلبية للتكامل، وهو ما أثبتت التجارب (بما فيها التجربة العربية) فشله. وتشير البيانات المتاحة إلى أن حجم المشروعات العربية المشتركة أكبر (نسبياً) منها في أي اقليم آخر، ولكنها لم تحقق تقدماً واضحاً نحو مزيد من التكامل أو التنمية.

خاتمة

قامت النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي على أساس تحرير التدفقات الاقتصادية (منتوجات وعوامل انتاج). وانصبّ معظم التحليل النظري على فكرة الاتحادات الجمركية، ولذا كان الأساس النظري هو نظرية التجارة الدولية، وبوجه خاص نظرية التعريفة المثلى.

وقد حظي التبادل التجاري البيني باهتمام جميع التجمعات الاقليمية لأسباب مختلفة: فهو الأساس في المنهج التقليدي الذي اتبعته الدول الصناعية، وهو أيضاً الأساس في بدء ظهور تجمع الدول الاشتراكية لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب عليها، ثم كان الأساس في تجمعات الدول النامية بسبب اعتمادها النظرية الكلاسيكية الحديثة، اضافة إلى رغبتها في تحقيق قدر من فك الارتباط الذي فرضه المركز الرأسمالي عليها. غير أن الاختلاف الأساسي كان في نقطة البدء. فالنظرية الكلاسيكية تجعل تحرير التجارة مدخلاً يحرك النمو ويزيد من القدرات الانتاجية، بينما ظهر رأي مغاير يجعل الأساس هو التعاون على توسيع الطاقات الانتاجية ثم العمل على تحقيق ما يلزم لذلك من تبادل تجاري. وقد أدى عرض نظرية التجارة الدولية وتطورها منذ صاغ ريكاردو قاعدة التكاليف النسبية إلى أن هذهالنظرية لا تصح إلا تحت افتراضات معينة، غالباً ما لا تتوافر عملياً، ومن ثم هناك حاجة إلى مراجعة النظريات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتجارة.

من جهة أخرى، يحتاج الربط المنطقي بين التكامل والتنمية إلى تطوير نظرية التنمية وادخال التكامل بضمنها صراحة. والمشاهد أن تجمعات الدول النامية التي اعتمدت تنسيق الانتاج (بخاصة الصناعي) كأساس يقوم عليه التكامل تعرضت لضغوط فئات المصالح، كما أن السرعة التي حاولت بها المضي في تحرير التجارة أدت إلى فقدان الحماس لتنسيق الانتاج، وهو ما أعقبه تعثر عملية التحرير ذاتها. وساهم التحرير في ظهور الآثار الانحسارية التي جعلت العلاقات بين أعضاء التجمع التكاملي تصبح تكراراً للعلاقات التي قامت بين هذه الدول والمراكز الرأسمالية. كذلك، عملت عابرات الجنسية على النفاذ إلى التجمعات التكاملية لكي تسخرها لمصلحتها، مستغلة حاجة الدول النامية إلى رؤوس الأموال وإلى المعرفة التقنية. لذلك، ظهرت قضية العدالة في توزيع المنافع والأعباء كعامل أدى إلى تفسخ معظم تجمعات الدول النامية. وقد أدركت المنظومة الاشتراكية هذه الحقيقة مبكراً فبدأ تعاونها بمحاولة تقريب مستويات النمو، أو ما يمكن اعتباره «انماء تكاملياً». وبعد أن اطمأنت إلى هذا الجانب تحولت إلى ما يسمى «التكامل الانمائي» القائم على تقسيم عمل اشتراكي. ومن المهم التمييز بين هذين النوعين، بخاصة في الدول النامية لأن الانماء التكاملي يتطلب احداث تعديلات هيكلية على اقتصادات الدول الأعضاء، يحقق التكامل الداخلي لكل منها ويقلص المسافات الاقتصادية فيما بينها. وقد كان لتقارب الدول الصناعية مغزاه بالنسبة إلى التوجه مباشرة إلى التكامل من مدخله التجاري. وإذا كانت النظرية تميز بين الآثار الانشائية والتحويلية للتجارة، ومن ثم تدعو إلى فرض الجدار الجمركي عند حدوده الدنيا، فإنها تجاهلت تكلفة الأثر الانشائي، كما افترضت وجود توظيف كامل، وهو أمر لا يتحقق في الحياة العملية. ومن ثم ينادي بعض الكتاب بالاهتمام بأثر توسع التبادل التجاري، المرتبط بنمو الاقتصادات وتنوع أنشطتها، وتحقيق مستويات أعلى لتوظيف موارد كانت أصلاً معطلة.

الفصل الخامس
الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات مع التركيز على الواقع العربي

يوسف صايغ (*)

مدخل: في المفاهيم

تعترض الباحث أكثر من عقبة في بحث موضوع «الاعتماد على النفس» كاستراتيجية مفضلة في عملية التنمية في بلدان العالم الثالث. فهناك، أولاً، تعيين مضمون «الاعتماد على النفس» كمفهوم، واحتمال سوء تفسيره أو الضبابية في تفسيره. وهناك، ثانياً، شحة الأدبيات التي تدور حول المفهوم من حيث مضمونه ومقوماته وآلياته وكيفية تجسيده في التحرك الانمائي المجتمعي. وهناك ثالثاً، التداخل - وإن كان جزئياً - بين هذا المفهوم من جهة ومفاهيم أخرى أبرزها التكامل الاقتصادي، والاعتماد المتبادل على المستوى الدولي، وصعوبة التوفيق بين الالتفات إلى موجبات نظرية المزايا المقارنة في التجارة الخارجية من جهة، وانتهاج مسار الاعتماد على النفس من جهة أخرى. فمن الضروري، إذاً، محاولة تجاوز هذه العقبات بتخصيص القدر الجائز من الفقرات لتناولها عقبة بعد الأخرى.

١ - فيما لا يتضمنه المفهوم، وما ينبغي أن يتضمنه

لعل أول ما يجب تسجيله بالنسبة لمضمون مقولة أو مفهوم الاعتماد على النفس، هو ما لا يعنيه هذا المفهوم. فهو لا يعني مثلاً ذلك الموقف الذي وجد روبنسون كروزو نفسه في مواجهته وحيداً في جزيرة، مما أوجب على كروزو الاعتماد الكلي على نفسه في جميع شؤون حياته. فليس البحث معنياً بأفراد قذفتهم الأمواج منفردين إلى جزر نائية ومتباعدة. والمضمون أيضاً لا يعني اضطرار قبائل أو قرى معزولة إلى الاعتماد المغرق على نفسها في تدبر الغذاء والكساء لأفرادها وانتاج جميع ما يضعه هؤلاء في مجرى التداول فيما بينهم. وهو كذلك لا يعني «الاكتفاء الذاتي» (الأوتاركية) الذي قد تضطر إليه بعض البلدان نتيجة حصار

(*) مستشار اقتصادي وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

عسكري أو فقدان القطع الأجنبي الضروري للاستيراد، أو قد يختاره بلد ما لنفسه كسياسة تجارية دون أن تنبثق هذه السياسة عن فلسفة إنمائية مرحلية متعمدة، تعد بمزيد من الانفتاح والتفاعل مع العالم الخارجي لاحقاً متى تهيأت لها ظروف أفضل.

إلا أننا عندما نجيء ـ بالمقابل ـ إلى استكشاف ما يعنيه مفهوم الاعتماد على النفس كما نتناوله في هذا البحث نجد أنفسنا أمام صعوبة تفوق تلك التي تتصل بالتعرف إلى ما لا يعنيه هذا المفهوم. وهنا تتداخل العقبة الأولى ـ عقبة المضمون ـ بالثانية أي شحة الأدبيات التي تتناول الاعتماد على النفس، خصوصاً الكتب منها[1]. ذلك أن الباحث المعني بتحديد المفهوم لا يجد أمامه إلّا عدداً قليلاً جداً من المراجع الملائمة (لا تبلغ عشرة كتب)، مما يضطر معه إلى صياغة التحديد الذي يراه ملائماً لفهمه لمقولة الاعتماد على النفس ومنسجماً معه[2]. وهذا ما فعله الكاتب الحالي في كتاب له قيد النشر ثم في هذا 'البحث[3]. لذلك سننطلق في هذا «المدخل» من تقديم تحديد نراه صالحاً لأغراض البحث تحليلياً، ولأغراض مسيرة التنمية عملانياً.

من المفيد أن أبدأ بالإشارة إلى الأرضية الفكرية ـ التاريخية التي تفسر منشأ منحى الاعتماد على النفس ومفهومه. وأعتقد في هذا الصدد أن ما أتى به الاقتصادي العربي البارز اسماعيل صبري عبد الله يعرض قضية التبرير الفكري لبروز استراتيجية الاعتماد على النفس بأفضل ما يكون عليه الايجاز والإحاطة بالموضوع، إذ يقول:

وفي هذا المقام، نجد في أدبيات التنمية الحديثة توصيفاً لما يجب أن تكون عليه التنمية حتى تستحق وصف المستقلة. ففي مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية ظهرت فكرة **الاعتماد على النفس**. وفي مواجهة انشطار الاقتصاد إلى شطر «حديث» مرتبط عضوياً بالشركات متعدية الجنسية، وشطر «تقليدي» ظهرت فكرة التوجه الداخلي للتنمية أو ما يسمى **تنمية متمحورة حول الذات** (Self-Centered) وفي مواجهة اثراء الأقلية وتهميش الأغلبية ظهرت الدعوة **للوفاء بالاحتياجات الأساسية**. وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الاستنفاد، ظهر الحديث عن **التنمية البيئية** (Eco-Development)، وفي مواجهة

---

(١) راجع الباحث سجلّ محتويات المكتبات الاقتصادية في كليات جامعة اكسفورد خلال عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ الذي قضاه هناك كأستاذ زائر، ثم سجلّ محتويات مكتبة «انكتاد» في جنيف الغنية بالكتب والبحوث التي تدور حول التنمية، وأخيراً محتويات مكتبة «معهد الدراسات الانمائية» أيضاً في جنيف، فلم يجد إلّا بضعة كتب (دون العشرة) تتناول الاعتماد على النفس، مقابل مئات من الكتب والبحوث حول التبعية.

(٢) تظهر هذه الضرورة من خلال اجتهادات الكتّاب القلائل الذين تناولوا مفهوم الاعتماد على النفس، بحيث يحاول كل منهم صياغة تعريفه الخاص به. بالنسبة للكتّاب العرب، انظر: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٣) الكتاب المشار إليه أعد بالانكليزية بعنوان:

Elusive Development: From Dependence to Self Reliance.

أما الترجمة العربية فستكون بعنوان: **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد.**

طغيان الحكام اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة. وفي مواجهة الانهيار بأحدث تقانة ظهر مفهوم التقانة الملائمة. وفي مواجهة التبعية الناشئة عن الاعتماد على استيراد تقنيات الانتاج برزت أهمية بناء قاعدة علمية وتقانة وطنية. وفي مواجهة الاندفاع في محاكاة الغرب برز الشعور بضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية. وفي مواجهة قوى النظام العالمي التي تعمّق التبعية طالب الكثيرون بالانسلاخ الانتقائي (Selective Delinking) عن ذلك النظام.

وقد انتهيت بعد الكثير من القراءة وإعمال الفكر إلى التعريف الآتي: **التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس**[4].

سبق صياغة هذا التعريف عدة صياغات اتسمت بكثير من التعميم واللهجة الطوباوية. وسجّل أبرزها في «بيان أروشا» (Arusha) عام ١٩٦٧، و «بيان كوكويوك» (Cocoyoc) عام ١٩٧٤، و «بيان مراكش» عام ١٩٧٧[5]، و «تقرير ندوة بغواش» (Pugwash) عام ١٩٧٧[6]. ثم جاء يوهان غالتونغ (ورفيقاه) في الكتاب الذي حرروه، والصادر في عام ١٩٨٠ ليضيفوا «تنويعات» إلى التعميم الذي سبقت الإشارة إليه، بتناول بعض ما يتصل بمبررات الاعتماد على النفس وممارسته. ولعل المساهمة الخاصة بغالتونغ في هذا السياق تتمثل في تعرفه إلى ثلاث عشرة ميزة لاستراتيجية الاعتماد على النفس[7]. على أن التكوين الاجتماعي المرجعي، أو الوحدة السياسية المرجعية التي يسوق غالتونغ طرحها للاعتماد على النفس في إطارها هي البلد الواحد على الأكثر بل المنطقة الواحدة داخل بلد ما، حيث يتناول استراتيجية الاعتماد على النفس أحياناً على المستوى الاقتصادي الكلي، وأحياناً أخرى على المستوى الجزئي. ويظل الاعتماد الجماعي على النفس خارج إطاره التحليلي.

أنتقل هنا إلى طرح تصوري للمواصفات اللائقة بهذه الاستراتيجية، إذا كان لها أن تُعتمد في الوطن العربي وأن تكون واعدة بتحريك عملية التنمية المتمحورة حول الذات المستهدفة مصلحة الجماهير الشعبية وخدمة التطلعات المجتمعية في تطوير قدرة علمية وتقانية ذاتية وتحقيق أداء اقتصادي مرضٍ ومتصاعد ورفاه ذي قاعدة واسعة، إلى جانب تعزيز

---

(٤) اسماعيل صبري عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ص ٢٥ ـ ٥٦، والاقتباس، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٥) نصوص البيانات والتقرير المشار إليها ترد في «ملاحق» الكتاب التالي:

Johan Galtung, Peter O'Brien and Roy Prieswerk, eds., *Self-Reliance: A Strategy for Development* (London: Bogle - L'Ouverture Publications Ltd., 1980).

(٦) المصدر نفسه، في ٢٠ بحثا توزّعت بين المفاهيم والايديولوجيات، والقطاعات، والأقطار، ولاعتبارات العملية المتصلة بالامكانات الواقعية لانتهاج استراتيجية الاعتماد على النفس في التنمية.

(٧) Johan Galtung, «Self-Reliance: Concepts, Practice and Rationale,» in: Ibid., pp. 26-36.

الكرامة والحقوق الانسانية. ففي رأيي ينبغي أن تتوافر تسع مواصفات متداخلة لفكرة الاعتماد على النفس والاستراتيجية التي تحركه، لكي يكون معنى هذا الاعتماد مقبولاً وذا دلالة بالنسبة للتنمية المستهدفة. أما المواصفات فإنني أوجزها فيما يلي:

أ ـ أهم المواصفات اطلاقاً وجود موقف مجتمعي بوجوب تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي (والسياسي كأساس لذلك) إلى المدى المستطاع، وصياغة السياسات العامة بحيث تنسجم مع الاستقلالية المستهدفة.

ب ـ ضرورة أن تتخلص مجتمعات العالم الثالث من فلسفة ومحتوى النموذج الانمائي النيوكلاسيكي الاقتصادي والاجتماعي «الذي يقدم مثالاً واحداً للتنمية هو المثال الصناعي الغربي ويضع التغريب بالتالي وعاء للتنمية»[8].

ج ـ في الإطار العربي تحديداً، ضرورة «إيجاد التمازج والتفاعل الملائمين بين الأصالة (أو التراث)، والمعاصرة (أو الحداثة)، بحيث يحافظ على المبادىء الخلقية والقيم الأساسية في التراث، وفي الوقت ذاته تتيسر المرونة في بلورة الأفكار والمفاهيم، وفي استنباط المؤسسات وصيغ التنظيم وقوانين العمل وأدواته المتلائمة مع تراكم ونمو التجربة العربية... عبر القرون».

د ـ الإدراك المتزن والسليم لمعنى التبعية ودلالاتها، خصوصاً في المرحلة الراهنة، بعد أن حدثت تبدلات في الآليات، وفي الأنساق التقانية، التي تمكّن العالم الصناعي من الاستمرار في فرض قدر كبير من التبعية على المنطقة العربية (وسواها من مناطق).

هـ ـ ضرورة تطوير المفاهيم والمواقف والمسارات الملائمة لأوضاع المنطقة العربية، ووضع الأولويات الانمائية التي تخدم مصلحة الأقطار العربية والوطن العربي ككل، والانطلاق بعملية تصحيح للبنى السياسية والاجتماعية العربية، إلى جانب البنى الاقتصادية.

و ـ الاعتماد إلى الحد الأقصى على الطاقات والمعطيات العربية (من قائمة واحتمالية يمكن تعزيزها وتوسيعها)، البشرية والمادية والمالية والمؤسسية. وتنطلق هذه المواصفة أساساً من ضرورة أن تتمحور عملية التنمية العربية حول الذات وأن تتحرك بدينامية ذاتية وتسعى لاستخدام الطاقات والمعطيات الذاتية إلى القدر المستطاع، قبل أن يصار إلى اللجوء إلى الموارد والقدرات غير العربية.

ز ـ وانطلاقاً من المواصفة السابقة واستتماماً لها، ضرورة تسريع الاندماج الاقتصادي

---

(٨) يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٠٧ ـ ٩٣٠، حيث يورد الباحث في ورقته ما يراه كمقومات للتنمية المستقلة (أي بالاعتماد على النفس)، مما يعدده في البحث الحالي. وبالنسبة للتغريب، انظر:
Howard J. Wiarda, «Toward a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World,» *Journal of Developing Areas*, vol. 17, no. 4 (July 1984).

العربي، عبر التعاون فالتنسيق فالتكامل، لأن أي مسار إنمائي عربي قطري لا يقدر بمفرده على دفع عملية التنمية بالزخم الذي يوفره لها المسار القومي إذ تتضافر الجهود القطرية وتتكامل في إطار عربي - شمولي - هذا ناهيك عن المقاربة القومية للأمن القطري والقومي.

ح - تصميم المجتمع على استهداف التنمية المعتمدة على النفس بشكل رشيد ونيّر، وبخطوات متدرجة تفرضها الحقائق العربية في تفاعلها مع الطموحات العربية. ويتضمن هذا التصميم السعي لتصحيح التشوهات التي يعانيها نمط التنمية السائد، والإفادة من التجارب ذات الصلة والدلالة في المناطق الأخرى من العالم الثالث وفي البلدان الصناعية (من شرقية وغربية)، والإفادة من النتاج الفكري ذي الصلة.

ط - المواصفة التاسعة والأخيرة، ضرورة أن تتضمن التنمية المستهدفة بُعداً سياسياً وحضارياً يتمثل باحترام حقوق الانسان وإتاحة الفرصة الصادقة للمواطنين للمشاركة في صنع القرار، على أساس أن هذا البعد كفيل بأن يتم في ظله اعتماد المسار الانمائي ذي التوجه السليم صوب مصلحة المجتمع، وكفيل بألاّ ينحرف هذا المسار عن خطه الصحيح. كما أنه ينبغي أن تتضمن التنمية المستهدفة بُعداً اجتماعياً يتمثل بتضييق فجوة توزيع الدخل والثروة والفرص، وبتوفير الخدمات العامة وتسهيلات الضمان الصحي والاجتماعي اللازمة للمواطنين إذا ما أريد منهم الالتزام بأعباء التنمية وجهودها[٩].

٢ - في التداخل بين المفهوم ومفاهيم أخرى

أشارت الفقرة الأولى في هذا «المدخل» إلى ثلاث عقبات تعترض الباحث في موضوع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس، وتناول المبحث السابق بعد ذلك اثنتين من هذه العقبات هما مضمون هذا المفهوم، وشحة المراجع التي تتناوله. بقيت العقبة الثالثة التي نتناولها في المبحث الحالي وهي تتصل بالتداخل والعلاقة بين المفهوم ومفاهيم أخرى هي، تحديداً، التكامل، والاعتماد المتبادل على المستوى العالمي، ونظرية المزايا المقارنة في تضاربها الظاهري مع الاعتماد على النفس فكرة وممارسة.

لعل المبحث السابق الذي تناول ما يتضمنه مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس قد دلل أن هذا المفهوم يختلف عن مفهوم التكامل اختلافاً بيّناً، وذلك لأن التكامل عملية و/ أو حالة تتشابك أو تتداخل فيها مؤسسات وعمليات انتاجية وتوزيعية، أو موارد وطاقات، بحيث يعوِّض فيها ما هو متاح لبلد ما عما يعوزه بلد آخر، وتتضافر فيها المعطيات (من مؤسسات وعمليات وموارد وطاقات) بشكل يرفع من معطيات وقدرات البلدين. ومن الواضح أن مفهوم التكامل إذاً لا يتمتع بالمواصفات التي يتمتع بها مفهوم الاعتماد على النفس. وفي

---

(٩) عالج الكاتب الحالي علاقة التفاعل بين التنمية من جهة، والوحدة القومية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. انظر: يوسف صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ٦ - ١٩.

الـواقع فـإن الاعتماد القـطري على النفس قـد يتعارض مـع التكامـل، لأن الأول يشدد عـلى اللجوء قدر الامكان إلى المعطيات الذاتية للقطر الـواحد، في حين يشدد الثـاني على جـدوى وضرورة الانـطلاق من إسار القـطر الواحـد للإفـادة من معطيـات القطر الآخـر (أو الأقـطار لأخرى) حيث تمتد شبكة التكامل.

وإذا نـظر إلى القضية من زاويـة أخرى لصـح القول إن الاعتـماد الجماعي عـلى النفس يفـترض (ويشمل) حكـماً التكامـل كحجـر أسـاسي في بنيتـه ـ في حـين أن التكـامـل لا يعني بـالضرورة الانطلاق بعمليـة التنمية، سـواء أكانت تتحـرك بفضل اسـتراتيجية الاعتـماد على النفس أو على العكس بفضل اسـتراتيجية الانـدماج المتعمـد بالنـظام الرأسـمالي. فقد يكـون التكامل غاية في نفسه دون أن يستهدف بالضرورة تنمية ذات دلالة.

أما التمييز بين الاعتماد الجماعي على النفس داخل منطقة أو مجموعة دول مـا، كـالمنطقـة العربية مثلاً، وبين الاعتماد المتبادل على المستوى الدولي، فأساسه كون الأول يهدف إلى تحقيق عملية و/ أو حالة «تكافل» جماعي (إذا جـاز التعبير)، أو عمليـة تمحور حـول الذات داخـل المنطقة أو المجمـوعة المعنيـة، بالتـمايز عن عمليـة و/ أو حالـة الاعتماد المتبـادل داخل النـظام الاقتصادي العالمي. والفكرة الكامنة خلف هذا التمايز هي أن الاعتماد المتبادل الصـادق، أي الذي يعكس قدراً مقبولاً من التكافؤ ويوفر شروطاً عادلة لكلا طرفي التبادل (مهما كان محتوى هـذا التبـادل من سلع وخـدمـات وصيـغ تعـاون أو مشـاركـة)، لا يمكن أن يتحقق في ظـل الـظروف الحاكمـة في عالمنـا المعاصر، مـا دام أحد الـطرفين بلداً أو مجمـوعـة بلدان ضعيفـة وعاجزة عن تحقيق شروط عادلة للتبادل في مواجهة بلدان صناعيـة متقدمـة وقويـة أو شركات عملاقة متعدية الجنسية.

وهكذا لا يجوز توقع صيرورة الاعتماد المتبـادل اعتماداً متبـادلاً بصدق ـ أو بقـدر مقبول من التكافؤ في شروط التبادل ومن دون إجحاف مخلّ بحق الـطرف الضعيف ـ قبل أن يتحقق قـدر مُرض من الاعتـماد الجماعي عـلى النفس يتيح للطرف الآخـذ باسـتراتيجية الاعتـماد على النفس أن يـطور قدراتـه الذاتيـة إلى مدى ملمـوس، ويصحح مـوقعه في نمط تـوزيع العمـل الدولي أولاً بحيث يستطيع بعدئذ أن يندمـج في شبكة الاعتـماد المتبادل عـلى المستوى الـدولي ويضمن لنفسه شروط تبادل مقبولة داخل هذه الشبكة. والاستنتاج الفرعي من هذا التحليـل هو أن الاندماج المبتسر بشبكة الاعتماد المتبادل العالمية أي قبل الانطلاق إلى مـدى ملموس في عمليـة التنمية بـالاعتماد عـلى النفس، من شأنـه أن يؤذي هذه العمليـة ويحكم على مسـارها بالتشوه والبطء. لأن اندماجاً كهذا يشكل عرقلة استبـاقية لتلبيـة شروط الاعتماد عـلى النفس وتـوفير مقـوماتـه وآلياتـه. فدخـول الشبكة لا يصبـح مقبولاً ومفيـداً إذاً إلا إذا سبقـه نضـج الظروف المؤهلة لاندماج مرض، أي الاندفاع شوطاً مقبولاً في عملية التنمية المتمحورة حـول الذات.

أخيـراً بالنسبـة للمفاهيم، ينبغي تنـاول نظريـة المزايـا المقـارنـة في مـواجهتهـا لمقـولـة

واستراتيجية الاعتماد على النفس. فالمزايا المقارنة كنظرية مجردة لا داعي للتنكر لها ولرفضها في ذاتها، لأن المنطق الذي يحكمها سليم. غير أن المواجهة بينها وبين مقولة الاعتماد على النفس تنشأ من إصرار الآخذين بالنظرية على جعلها الاعتبار الحاكم في التبادل التجاري بين البلدان دون التفات لمسألة ضرورة، وامكان، تعديل تكوين المزايا المقارنة بين فترة زمنية وأخرى أو بين مرحلة انمائية وأخرى. بمعنى آخر فإن البلدان النامية التي تسعى للأخذ باستراتيجية الاعتماد على النفس وتجد نفسها قادرة ـ بفضل نمط المزايا المقارنة القائم في وقت أو مرحلة ما ـ محكومة بتصدير مجموعة من السلع والخدمات قد ترى أن من مصلحتها تبديل محتوياتها. أي أن هذه البلدان قد ترى من الواجب تبديل نمط المزايا المقارنة ليوفر لمصلحتها خدمة أفضل. وهكذا تلجأ للتنمية بالاعتماد على النفس في محاولة منها لتبديل معطيات اقتصادية وتقانية معينة بحيث تتبدل بالتالي المزايا المقارنة الناجمة عن انتاج سلع وخدمات معينة.

المواجهة إذاً، ليست في أساسها الأخذ أو عدم الأخذ بنظرية المزايا المقارنة في ذاتها، وإنما هي الأخذ بنمط هذه المزايا كمعطى لا حاجة أو لا سبيل لتبديله حتى لو جاء مخالفاً لمصلحة البلدان النامية المعنية (وهو قرار يقوم على موقف سكوني)، مقابل الإصرار على السعي من أجل تبديل النمط في خدمة مصلحة البلدان المعنية (وهو موقف حركي). فصحيح أن نمط المزايا المقارنة في تبدل مستمر بفعل التبدلات في التقانة والمهارات وإتاحة الموارد في العالم، غير أن المقصود في السياق الحالي إحداث تبدلات متعمدة وهادفة، لا مجرد الرضوخ للتبدلات التلقائية التي تتلقاها البلدان النامية من البلدان الصناعية المتقدمة والقوية. وأخيراً، فإن مقولة الاعتماد على النفس لا يقصد بها تعطيل أثر المزايا المقارنة في التجارة الخارجية، وإنما تعزيز أثرها بعد تصحيح نمط المزايا الحاسم.

أولاً: هل تقادمت استراتيجية الاعتماد على النفس قبل أن تختبر بشكل سليم؟

الاشكالية الأساسية في اقتراح تبنّي استراتيجية الاعتماد على النفس ـ سواء أكانت الوحدة السياسية المرجعية دولة بمفردها أو مجموعة دول تجمعها أواصر قوية وثيقة الصلة بالشأن الانمائي، حيث يكون المستهدف هو الاعتماد الجماعي على النفس ـ تكمن في تنازع مدرستين خارج إطار الفكر الاشتراكي، تقوم كل منهما على ايديولوجية مستقلة وتتمتع بنسق تحليلي متكامل، وتجهد كل منهما للتدليل على سلامة منطلقاتها واستنتاجاتها ودعم مسيرة التاريخ السياسي ـ الاقتصادي لدعواها.

المدرسة الأولى هي النيوكلاسيكية الاقتصادية (بما يمتد تحتها من سوسيولوجيا تنسجم معها) التي عادت منذ عقد أو اثنين من السنين تتمدد وتجتذب مزيداً من المؤيدين، مفكرين ورجال أعمال وسياسيين، وأصبحت تشكّل تياراً قوياً تتسع حدوده لتشمل مجموعة دول التعاون الاقتصادي والانماء (OECD) في «الشمال» وعدداً كبيراً من دول «الجنوب» على

الطرف الآخر. وقد شدّت اهتمامات دول الجنوب المعنية النجاحات الاقتصادية في دول الشمال على الرغم مما مرت هذه به من متاعب وأزمات اقتصادية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. أما مجموعة البلدان الاشتراكية التي تعتمد التخطيط المركزي آلية أساسية في جهدها الانمائي، والتي كانت حتى سنوات قليلة خلت تمثّل فريقاً دولياً يتميز فلسفة اجتماعية ونسقاً اقتصادياً، فقد أخذت هي الأخرى تغازل البلدان الصناعية المتقدمة التي تعتمد نسق «اقتصاد السوق» غزلاً فكرياً وتطبيقياً ملحاً، ينبىء باحتمال حدوث تبدلات عميقة في الفلسفة والنسق المسيطرين في بلدان التخطيط المركزي منذ عدة عقود من الزمن، وكذلك باحتمال تكثيف درجة مشاركة المجموعة الأخيرة من البلدان في عملية «الاعتماد المتبادل» في الاقتصاد العالمي. على أن هذا القسم من البحث سيقتصر على المجابهة الفكرية بين النيوكلاسيكية الاقتصادية من جهة واستراتيجية الاعتماد على النفس التي تعتمدها (أو تسعى إلى اعتمادها) بعض البلدان الأقل نمواً، دون العودة إلى المناحي الفكرية الجديدة في بلدان المنظومة الاشتراكية.

ولما كان مضمون النسق التحليلي النيوكلاسيكي معروفاً لدينا جميعاً في هذه الندوة، فلن أعيد إلى الأذهان منه إلا ما كان متصلاً مباشرة بموضوع هذا البحث ويتلخص هذا في أن مفتاح التنمية هو تحوُّل البلدان الأقل نمواً إلى الرأسمالية فلسفة ونسقاً وسياسة اقتصادية، والاندماج بالنظام الرأسمالي العالمي الأبعاد، وهكذا اتخاذ موقع في النمط العالمي لتوزيع العمل الذي تتسارع درجة التخصص في إطاره، ثم انخراط البلدان الأقل نمواً في شبكة علاقات «الاعتماد المتبادل» التي تربط معاً بشكل خاص بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، وبلدان الجنوب الساعية إلى التصنيع والتي تتبنى فلسفة «اقتصاد السوق» ونسقه.

تركز النيوكلاسيكية على مسألتين جوهريتين في السياق الحالي: **أولاهما** أن قوى السوق - في جانبي العرض والطلب بالنسبة للسلع والخدمات - هي الوحيدة القادرة بكفاءة على تحريك الاقتصاد العالمي واقتصاد الوحدات المندمجة فيه باتجاه التوزيع الأمثل للأدوار الانتاجية (والتوزيعية) ولعناصر الانتاج ومدخلاته ولأسواق التصريف، وكذلك للمردود الذي تحصل عليه البلدان (والصناعات والمنشآت) المنخرطة في شبكة الاقتصاد العالمي وعناصر الانتاج في كل منها. إنها «اليد الخفية» أولاً وآخراً، التي بفضلها يتحدد من ينتج ماذا، ولمن، وبأي كلفة انتاج، ومن يشتري ماذا، ومن أين، وبأية أسعار، وما هو بالتالي مردود كل من عناصر الانتاج. وفي محصلة الأمر، إنها اليد الخفية التي تفتح باب التنمية أمام البلدان الأقل نمواً.

ولكي يتم تسهيل مهمة اقتصاد السوق، توضع في خدمته القوى والتسهيلات المالية الضخمة، والتقانة ذات القدرة والاتساع والحركة المذهلة، والمؤسسات الصناعية الكبرى المتعدية الجنسية، والإعلام، ومعاهد العلم والبحث. وفوق هذا كله توضع السياسة والدبلوماسية في الخدمة أيضاً، عبر تطبيق مبادىء وأساليب الاقتصاد «الريغاني - التاتشري»، واللجوء إلى ليِّ الأذرع بفضل تعيين شروط القروض الانمائية «الميسّرة»، من أجل إضعاف دور الدولة الاقتصادي المباشر وتسريع تفكيك القطاع العام في بلدان الجنوب وتحويل

صناعاته ومنشآته إلى القطاع الخاص. أما لجوء هذه البلدان إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل النجدة واتقاء لضغوط البلدان الصناعية الرأسمالية، فإنه لا يستدرج سوى تأكيد هاتين المؤسستين للفلسفة والنسق المسيطرين في البلدان المشار إليها(١٠).

المسألة الجوهرية الثانية التي تركز النيوكلاسيكية عليها هي أن آلية التنمية المركزية في النسق الاقتصادي الاجتماعي الذي تعتمده وتدعمه هي التجارة الخارجية المنطلقة بفضل تمتع المصدّرين «بمزايا مقارنة أو نسبية» لصادراتهم، وتوجيه اقتصادات البلدان الأقل نمواً أساساً صوب التصنيع الهادف إلى التصدير ما أن تنجح هذه البلدان في خلق أو استغلال مزايا مقارنة لبعض منتجاتها. فبفضل التجارة الخارجية تتحرك اليد الخفية ثم يتحقق نمط توزيع الموارد والمخصصات الاستثمارية والسلع والخدمات، ومردود عناصر الانتاج، على النحو الأمثل، وتنطلق عملية التنمية المستهدفة(١١).

يستتبع ما سبق ذكره من توصيف لمضمون المدرسة النيوكلاسيكية الانمائي، أن رؤيتها للانماء والسياسات الواجبة الاعتماد في السعي الانمائي هي رؤية لا تنطلق صراحة وإرادياً من قيم معتمدة مسبقاً مثل تلبية حاجات بلدان العالم الثالث كأولوية عليا، وتضييق فجوة التوزيع، ومعالجة الفقر والبطالة وضيق فرص العمل، والحد من الاستهلاك الظهوري، وما إلى ذلك من أمور مرغوبة لكثرة ما ترزح تحته البلدان الأقل نمواً من أعراض مرضيّة نتيجة عدم اعتماد هذه القيم. بعبارة أخرى، فإن هذه المدرسة لا تملك توجهاً تنموياً قيمياً ومعيارياً داخلي التوجه والتركيز، بل على العكس، فإن التوجه السائد في إطارها خارجي التركيز والاهتمام، بحيث تترك المشكلات المجتمعية التي تعانيها أكثرية جماهير البلدان الأقل نمواً لليد الخفية تعالجها (أو لا تعالجها) بشكل آلي بموجب القوانين اللاشخصية لآلية قوى السوق وما تولّده، من آثار انتاجية وتوزيعية في الإطار العالمي.

يتضح من هذا أن المدرسة النيوكلاسيكية تضغط باستمرار لتحجيم دور الدولة المباشر

(١٠) انظر كمثال بارز على ما يرد في النص بالنسبة لتوجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من حيث التركيز على ضرورة الانفتاح على الخارج واستهداف التنمية عبر قطاع التجارة الخارجية:
«Industrialization and Foreign Trade,» in: World Bank, *World Development Report, 1987* (Washington, D.C.: The Bank, 1987), part 2, pp. 38-170.

(١١) بالنسبة للموقف النيوكلاسيكي النظري من دور التجارة الخارجية في التنمية، هناك كتب عديدة تركز على هذا الدور، من أبرزها:
Jacob Viner, *International Trade and Economic Development: Lectures Delivered at the National University of Brazil* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1952); Gottfried Von Harberler, *The Theory of International Trade* (London: William Hodge and Company, 1954); Harry Gordon Johnson: *International Trade and Economic Growth: Studies in Pure Theory* (London: Allen and Unwin, 1958), and *Money, Trade and Economic Growth: Survey Lectures in Economic Theory* (London: Allen and Unwin, 1962); Charles Pool Kindleberger, *Foreign Trade and the National Economy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1962), and Ian Malcom David Little, *Economic Development Theory, Politics and International Relations* (U.S.A.: Twentieth Century Fund, 1982).

في الاقتصاد وبصورة خاصة دور القطاع العام والتخطيط المركزي، فتحكم على اتساع هذا الدور بأنه يمثل توجهاً اشتراكياً إن لم يشكّل تحولاً اشتراكياً بالكامل: ولذلك فهو ميدان من قادة البلدان الصناعية المتقدمة. وينطلق مبرر التحجيم عملياً من التأكيد على محدودية دور الدولة والقطاع العام في البلدان الأخيرة، وما أدى إليه ذلك من نجاح النسق الاقتصادي المسيطر (أي اقتصاد السوق) في تحقيق انجازات اقتصادية لم يحققها أي نسق آخر في التاريخ مهما كانت تسميته أو سمته. وبالطبع فإن القادة الفكريين للنيوكلاسيكية قلما يعترفون بأن محدودية دور الدولة المباشر في الاقتصاد ودور القطاع العام المشارك في البلدان الصناعية المتقدمة كما يشاهد الآن، يسمح به تعاظم دور آليات القطاع الخاص في النظام الرأسمالي العالمي في الاقتصادات الوطنية وعلى المستوى الدولي، في الحقول المالية والصناعية والتقانية والتوزيعية. يضاف إلى ذلك أن البلدان الصناعية المتقدمة تنطلق من قاعدة تاريخية كان للدولة فيها دور نشيط، وكذلك من قاعدة اقتصادية قوية نمت عبر أجيال من التراكم والنضوج الرأسمالي والأداء المرتفع والموارد الوافرة، في ظل سلطات سياسية وطنية الموقع جمعت لنفسها عبر الأجيال سلطاناً ونفوذاً دوليي الاتساع بفضل امتدادها الاستعماري.

المدرسة الثانية، نستطيع بالمقابل أن ندعوها المدرسة القومية التقدمية، ويبرر هذه التسمية التوصيف الذي يلائمها بالنسبة للفلسفة والقيم التي تقوم المدرسة عليها وللنسق للاقتصادى - الاجتماعي - السياسي الذي ينسجم مع تطلعاتها (أو ادعاءاتها على الأقل)، ومع سعي مفكريها وكتابها وقيادييها المعنيين بالشأن العام لاعتماد استراتيجية الاعتماد على النفس منهجاً للتنمية التي يستهدفون. ولئن كانت هذه المدرسة تعاني من ضمور صفوف مؤيديها فيما يسمى ببلدان «العالم الثالث» (نتيجة شيء من الإشباع في تقبّل مقولة التبعية ومن التحلل من بعض عناصرها - وهي مقولة جاءت تفسر التخلف فاستدرجت مقولة الاعتماد على النفس على أنها العلاج الجذري للتبعية)، وتعاني هجمة المدرسة النيوكلاسيكية حاملة بيارق النجاحات الاقتصادية البراقة في البلدان الصناعية المتقدمة، وكذلك في عدد من بلدان العالم الثالث نفسه في أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا[١٢]. إلا أنها (أي المدرسة القومية التقدمية

---

(١٢) من أشد المؤيدين حماساً لقدرة النموذج النيوكلاسيكي على إيصال البلدان المتخلفة إلى التنمية إذا هي اعتمدت النظام الرأسمالي، الكتّاب التالية أسماؤهم وعناوين كتبهم المعنية:

Peter Tamas Bauer: *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1981), and *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984); Deepak Lal: *The Poverty of «Development Economics»*, 2nd ed. (West Sussex: Institute of Economic Affairs, 1984), and «The Misconceptions of «Development Economics»,» *Finance and Development*, vol. 22, no. 2 (June 1985).

لكن المفارقة الضخمة هي أن يقوم كاتب ماركسي بإبراز قدرة النموذج الرأسمالي على تنمية البلدان المتخلفة (وهو يركز على مجموعة من أربعة بلدان في جنوب شرق آسيا يركز عليها Bauer، المشار إليه قبلاً). انظر:

Bill Warren: «Imperialism and Capitalist Industrialization,» *New Left Review*, no. 81 (September - October 1973), and *Imperialism: Pioneer of Capitalism*, edited by John Sender (London: Verso, 1985).

القائلة بالاعتماد على النفس) لا تزال ضمير الفقراء والعاطلين عن العمل والمحرومين، وضمير المجتمعات المتطلعة إلى اكتساب قدرة انتاجية وتقانية ذاتية الاندفاع والتوجه، والمتطلعة إلى اشباع الحاجات الأساسية لجماهيرها ثم الانطلاق نحو تلبية مطالب ثقافية واجتماعية واقتصادية تتخطى الحاجات الأساسية نوعية وتنوعاً.

ولأن مؤيدي المدرسة التي نحن بصددها يرون أن واقعهم تحكمه الرأسمالية العالمية بآلياتها القوية المتنوعة ضمن إطار قوى السوق، التي يقول الادعاء إنها تلقائية الفعل وقادرة على انتاج النمط الأمثل من توزيع العمل واقتسام الأدوار دولياً، فإنهم يرون وجوب اتخاذ موقف إرادي متعمد تحدده وتحكمه مصالح المجتمع وحاجته لتنمية داخلية التوجه أولاً، تستوحي قيماً اجتماعية معيارية، من أجل محاولة تعديل نمط توزيع العمل الدولي. وبهذا يسعون لأن يكون لبلدانهم دور من اختيارها غير مفروض عليها بفعل قوى السوق: دور تنتجه «اليد الظاهرة»[13] للمجتمع والدولة، لا «اليد الخفية» لقوى السوق. وهكذا فمع أن المدرسة القومية التقدمية تشكل مزيجاً من النسق النيوكلاسيكي مع قدر من التوجيه المركزي والتخطيط وتعديلات أخرى بنيوية (مثل اعتماد نظام اقتصادي مختلط يشترك فيه القطاعان العام والخاص) إلا انها تنطلق من مواقف قيمية وأولويات مختلفة عن تلك التي ينطلق منها النسق النيوكلاسيكي.

يتبع ذلك منطقياً، إذاً، تركيز المدرسة الثانية على التنمية الذاتية التوجه والدينامية، وعلى استهداف مصلحة أوسع الجماهير في الإفادة من ثمار التنمية، وعلى إعطاء دور انمائي توجيهي ومشارك بشكل فعال للدولة عبر القطاع العام، من أجل إجراء تصحيحات بنيوية جذرية في الاقتصاد قبل قبول الاندماج الكثيف في نمط توزيع العمل الدولي (الذي إن أدى إلى التنمية المنشودة فمصادفة). وقد نجم عن هذا كله أن التشديد المركزي في البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية في اعتمادها سياسات انمائية تلح على التصنيع كمركز الثقل فيها، كان على السياسات الاحلالية أي على إنشاء صناعات تنتج سلعاً تحل محل المستوردات على اعتبار أن هذا المسار هو الأكثر ملاءمة لقدرات البلدان النامية في إطلاق عملية التصنيع. وقد مورست هذه السياسات بدرجات مختلفة من الإصرار والاستمرارية والرشاد، ورافقها محاولات للانغلاق عن السوق العالمية والتحكم المتشدد بتحركات التجارة الخارجية والعملات الأجنبية، وبسياسات التسعير في الأسواق الوطنية.

على أن سجلّ الانجاز في معظم الحالات جاء مخيباً للتطلعات والآمال. وفي رأي الكاتب، فإن الخيبة لا تعود إلى خلل جوهري في بنية «قضية» الاعتماد على النفس في التنمية

---

(١٣) بالنسبة لمصطلح «اليد الظاهرة» الذي أطلقه الكاتب الحالي في مقابل مصطلح «اليد الخفية»، انظر:
Yussif A. Sayigh, «Development: The Visible or the Invisible Hand?» *World Politics*, vol. 1, no. 4 (July 1961).

المتمحورة حول الذات أو الداخلية التوجه والدينامية، وفي التصنيع، وإنما إلى مجموعة من العوامل الأخرى، أبرزها تخبط السياسات المعتمدة، والإفراط في التوجه الاحلالي فيها، ووهن الارادة السياسية التي تتحكم ببلورة السياسات الاقتصادية وبآليات وأسلوب تنفيذها، وترجرج وتشوش الرؤية الانمائية والأهداف المتبناة في سبيل تجسيدها، وكثرة المنافذ التي كان يسهل عبرها التهرب من فعل السياسات والاجراءات الاقتصادية المعتمدة، خاصة تواطؤ المصالح الداخلية القليلة الاكتراث بالشأن الاقتصادي الوطني العام، والضالعة مع قوى السوق العالمية العملاقة العاملة على تشويه البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لغاياتها الخاصة. ولا ريب في أن حداثة عهد البلدان النامية المعنية بـ «الادارة» السياسية والاجتماعية للاستقلال وللعمل الانمائي شكلت عاملاً أساسياً في اقتراف الأخطاء التي سبقت الاشارة إليها في هذه الفقرة.

لن يتناول البحث الحالي هذه المجموعة الكبيرة من أسباب الفشل والإحباط. إلا أن ما يعنينا مباشرة منها هو أمران جديران فيما نعتقد بالتسجيل وبالتأمل المتعمق. الأول هو أن وضع سياسة الاحلال في قلب بؤرة تركيز السياسات التصنيعية الانمائية كثيراً ما كان ذريعة، أو سبباً، لإنشاء صناعات ذات حظ قليل بالنجاح في مدى زمني وبدعم حمائي معقول ومقبول. فجاءت محاولات التصنيع في قسم يذكر منها منافية للمنطق الاقتصادي والتقاني، مرتفعة الكلفة جداً على حساب المستهلك والمجتمع ككل. والأمر الثاني هو الإفراط في التركيز على التصنيع ذاته كقلب عملية الانماء، بشكل لا يبرره التوقع الاقتصادي الرشيد، ثم إهمال التنمية الزراعية وتحميل القطاع الريفي أعباء وأكلاف إضاعة قسم يذكر من مردوده من الانتاج الزراعي والعملات الأجنبية الناجمة عن تصدير السلع الزراعية، مما وجِّه إلى الاستخدام في ذلك القسم من عملية التصنيع الذي لم تثبت نجاعته.

فإذا صح ادعاؤنا بأن تضافر هذين الأمرين أحدث تشويهاً جسيماً في البنية الاقتصادية (وكذلك الاجتماعية) في عدد كبير من البلدان الأقل نمواً وآذى العملية الانمائية في الصميم، كان الدرس الواجب استخلاصه أن الخلل الذي يمكن التعرف إليه في تجربة البلدان النامية التي ادعت الانتماء للنسق التحليلي للمدرسة القومية التقدمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان خللاً في فهم راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار لمهمتهم الانمائية، وفي تعيين حجم جرعات تطبيق هذه السياسات، لا في النسق التحليلي ذاته لهذه المدرسة. أي أنه لم يكن خللاً لا يمكن تحاشيه على أساس أنه ينبثق من قلب النسق التحليلي بشكل منطقي وشبه حتمي فلا مجال للتخلص من فعله، وإنما كان خللاً في سلامة الرؤية الانمائية المعتمدة، وحدود السياسات المرسومة لتجسيد هذه الرؤية، وفي ممارسة هذه السياسات.

يصح الادعاء، لاحقاً، أن رؤية أكثر تفحصاً وتمييزاً للصناعات القابلة للحياة المنتقاة للإنشاء، والاهتمام بالصناعات ذات القدرة والقابلية العالية للتصدير، إلى جانب الصناعات الاحلالية؛ ومزيداً من العقلانية والواقعية في رسم سياسات تهدف لتنمية ذات توجه صناعي وزراعي متوازن؛ وتطويراً لقاعدة العلم والتقانة على نحو مواز؛ وتعبئة واستخداماً حكيماً

لقـدرات القوى العـاملة، كان من الضروري أن تشكـل أعمدة في بنيـة السياسـات، وكـان بإمكانها معاً أن تظل ضمن النسق التحليـلي للمدرسـة القوميـة التقدميـة، وأن تخلق «حقائق جديدة» في بنية الاقتصاد وقدرته على الأداء. وفي محصلة الأمر كـان هذا سيسمـح للاقتصـاد ضمن شروط سياسية/ اجتماعية ستتناولها في القسمين الأخيرين من البحث بأن يتحرك لاتخاذ موقع جديد مختلف عما سبقه في نمط توزيع العمل الدولي، ثم يسمح له بعدئذ بأن ينخرط في شبكة الاعتماد المتبادل عن جدارة، لا أن تظل مقولة الاعتماد المتبادل بالنسبة له تغـطية لتبـادل مغرق في عدم التكافؤ، ينطوي في أحد طرفيـه على تبعيـة مفرطـة وذليلة، وفي الطرف الآخـر على سيطرة كاسحة واستعلائية ومذلّة.

على أنه إذا كان لاستراتيجية الاعتماد على النفس في عملية تنمية البلدان الأقل نمـواً أن تحظى بقدر ملموس من المصداقية لدى ذكر النفر من مفكري البلدان الغربية المتقدمة صناعياً القـادرين على التحـرر الوافي من إسـار ايديـولوجيـة «اقتصاد السـوق واليد الخفيـة» كمحرك للتنمية، فلا بد لمضمون هذه الاستراتيجية من أن يخضع لعدد من أوجه التكيف الجوهرية في المرحلة التاريخيـة الراهنـة وذلك لسببين: **الأول** أن مقولـة التبعية، التي كـانت قيد التـداول الواسع في الأقطار الناميـة في العقود الثـلاثة المنصرمـة كأكـثر التفسيرات التـاريخية والتحليليـة ملاءمة ومقبولية لحالة التخلف، والتي جاءت فكرة الاعتماد على النفس انـطلاقاً منهـا لتعالـج التبعية والتخلف معاً، أصبحت (أي مقولة التبعية) أقل قبولاً من ذي قبل حتى لدى عدد من المفكرين في حقول العلوم الاجتماعية والتاريخ في البلدان النـامية. ومـع أن هؤلاء لا يزالـون يعـترفون بقـدرة مقولـة التبعية عـلى تفسير التخلف تـاريخياً، إلا أنهم أصبحـوا يعتقدون بـأن تطورات كثيرة تحققت مؤخراً في إطار الاستقلال السياسي للبلدان النـامية، كـان من شأنها أن تجعل المقولة أقل دلالة من ذي قبل وأكثر حاجة لتعديلات ذات شأن.

ولعل أبرز التطورات في هذا السياق التي تحظى باشارات متكـررة في أدبيات التنميـة، نجاح عدد من البلدان النامية في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية في اطلاق عملية تصنيع مزدهرة ومتقـدمة نسبيـاً لم تكن متوقعـة قبل عقـود قليلة من الزمن[١٤]. وتلزم الإشارة هنا إلى تشرذم «العالم الثالث» بعد بروز البلدان الحديثة التصنيـع المذكـورة لتوهـا وصيرورة مصـطلح «العـالم الثالث» نفسـه أقل التصـاقـاً بـالـواقـع الاقتصـادي[١٥] (يضـاف إلى هـذا التـطورات

---

(١٤) انظر الهامش رقم (١١) السابق، بالنسبة إلى استخدام تجربة البلدان المشار إليها في جنوب شـرق آسيا وأمريكا اللاتينية كدليل على صواب موقف المدرسة النيوكلاسيكية من قضية التنمية عبر الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي.

(١٥) بالنسبة إلى الرأي القائل بأن مفهوم «العالم الثالث» لم يعد ذا دلالة بعد بروز عدة بلدان كانت تعتبر عالم ثالثية في العقود الثلاثة الماضية، وانتقالها إلى مصاف «البلدان الحديثة التصنيع»، ذات القـدرة التكنولـوجية المرتفعة، انظر:

Nigel Harris, *The End of the Third World: Newly Industrializing Countries and the Decline of an Ideology* (London: I.B. Tauris and Co. Ltd., 1986).

الضخمة في البلدان الاشتراكية، من فكرية أخذت بالتبلور الواضح وبنيوية تكاثرت مؤشرات حدوثها، وهي ذات دلالة مباشرة لامتداد وتعمق درجة مقبولية النسق الاقتصادي النيوكلاسيكي في البلدان النامية على حساب التوجه التقدمي بالمواصفات التي سبق تسجيلها). ومهما قيل في تفسير عملية التصنيع في بلدان نامية مثل كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة، والبرازيل والمكسيك، وتركيا - ناهيك عن الهند - وفي بلدان أوروبية غربية كانت متخلفة عن أقرانها، مثل اسبانيا واليونان والبرتغال - مهما قيل بالنسبة للعملية ونسب إليها من نقاط ضعف، ومهما رؤي فيها من تناقض بين القول بالتبعية (بالنسبة للبلدان الآسيوية واللاتينية المعنية) من جهة، والتطور الرأسمالي المتحقق من جهة أخرى، إلا أنها دون ريب أضعفت مكانة مقولة التبعية كتفسير للتخلف. وانطلاقاً من ذلك، وبالنتيجة، ضعُف أو انكشف الاصرار على استراتيجية الاعتماد على النفس على أنه المسار الواجب اعتماده نحو التنمية والخلاص من التبعية.

أما السبب الثاني الذي يوجب التكيف في الفكر القومي التقدمي بالنسبة لاستراتيجية التنمية في المرحلة التاريخية الراهنة، فهو ضرورة اثبات قدرة المجتمع الذي يتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس بشكل سليم وملتزم وبإصرار، على اطلاق عملية التنمية. ولأن هذا الإثبات يصعب تحقيقه بشكل واف بالعودة إلى التجربة التي مرت بها البلدان النامية منذ الخمسينات من القرن الحالي (أي عبر الاستقراء التاريخي)، يصبح من الضروري أن نتبين هذه القدرة بفضل «الافتراض الاستباقي أو الاستدلالي» بمعنى (Deduction) الذي يتناول المقومات والآليات الواجب توافرها لعملية التنمية بالاعتماد على النفس، ويعتمد منطق التحليل والتصور أساساً للتوقع. وبما أن المقومات اللازمة تتنوع وتقع في مجالات اقتصادية واجتماعية/ ثقافية وسياسية، وهي لا تتوافر لجميع البلدان بشكل متساوٍ، فمن الضروري أن يصار إلى اختيار بلدان محددة لإجراء التفحص، بالنسبة إليها بالذات. وهكذا سيتناول البحث في القسمين اللاحقين المقومات اللازمة للتنمية بالاعتماد على النفس في الوطن العربي تحديداً، ثم الآليات اللازمة لانطلاق هذه التنمية.

يبقى أن الانتقال إلى المقومات والآليات يبرره الجواب الضمني على التساؤل الذي جاء في عنوان القسم الحالي، ومؤداه الاهتمام بمعرفة فيما إذا كانت استراتيجية الاعتماد على النفس تصلح كمسار سليم نحو التنمية في بلدان العالم الثالث بشكل يرضي تطلعات شعوب هذه البلدان، وفيما إذا كانت الاستراتيجية المذكورة قد تقادمت قبل أن يتاح للعالم الثالث اختبار فاعليتها ومصداقيتها بشكل سليم وواف. وفي غياب القدرة على استنباط الجواب من التجربة العملية، يدعي الباحث أن التأمل والتحليل عبر الافتراض الاستباقي الاستدلالي يتجهان إلى التأكيد أن الجواب بالإيجاب. فلا بروز البلدان الحديثة التصنيع التي عددناها في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية يظهر بطلان الادعاء بتوقع فاعلية ومصداقية الاستراتيجية، ولا فشل البلدان التي ادعت اعتماد هذه الاستراتيجية في الانطلاق الانمائي الملموس يظهر بطلان القضية ما دامت رؤية هذه البلدان الأخيرة وسياساتها ومساراتها الانمائية

مشوشة ومشوهة في معظم الحالات، وعلى هذا التشويش والتشويه تقع مسؤولية الفشل.

فما دامت استراتيجية الاعتماد على النفس، في رأينا، واعدة للمستقبل ولا تزال الآمال معقودة عليها بحق في إطار «النسق القومي التقدمي»، تصبح المهمة الفكرية التالية هي التعرف إلى مقومات التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس في السياق العربي. وهو ما سيكون موضوع القسم التالي.

ثانياً: مقومات التنمية العربية بالاعتماد الجماعي على النفس

يتناول هذا القسم من البحث السؤال: هل يمكن في الواقع تحقيق التنمية العربية بالاعتماد الجماعي على النفس، وما هي المعايير الصالحة للاستخدام في الحكم على مدى هذه الامكانية؟ ويحدد «وظيفة» هذا القسم التناقض المشاهد في الوطن العربي بين الوضع التنموي الحالي المتّسم بوجود «جيوب» متباعدة من التنمية لا يجمع بينها رباط موحّد، وتشوُّه التنمية بشكل عام، على الرغم من بعض أوجه التحسن الأكيد في قوى الانتاج ومن تحويل احجام ضخمة نسبياً من الموارد للاستثمار. ويزيد الأمر سوءاً ويجعله مدعاة للقلق العميق أن الحالة الراهنة تنذر ليس فقط بالاستمرار بل بتعمق المشكلات واشتدادها وبازدياد التشوه. فالتزايد السريع والشاهق في العائدات النفطية في سنوات «الفورة» ١٩٧٣/٧٤ - ١٩٨١/٨٢ أدى إلى الاعتقاد الخاطىء بأن المال «يشتري التنمية» كما أدى إلى هدر مخيف للموارد بعيداً عن الاستخدام المنتج والدائم الأثر.

وفي حين ظهر منذ ١٩٨٢ بعض التنبّه إلى ضرورة إصلاح السياسات النفطية، لم يتحقق وعي مواز لضرورة اصلاح الرؤية والسياسات الانمائية ككل. ولم تتسع دائرة الادراك لحقيقة وأسباب الأزمة التنموية القائمة إذ ظلت محصورة بعدد محدود من المفكرين وعلماء الاجتماع والمربين والمحللين الصحافيين ونفر قليل جداً من صانعي القرار. أما جمهرة المسكين بعملية صنع القرار واتخاذه، فظلوا إما غير واعين للأزمة في إطارها الواسع، وفي جذورها الثقافية والسياسية والبنيوية، أو (وهو أشد خطورة) غير معنيين بذلك. وهكذا لم تخاطب «شبكة القيادة الانمائية» الأزمة بالتفكير المتعمق اللازم لفهم طبيعتها وأسبابها ولوصف علاج ملائم لها، ولم يتبلور في المنطقة العربية أكثر من اهتمام هامشي وسطحي بالتنمية الشاملة بالاعتماد الجماعي على النفس، وأساساً بانتاج توافق واسع حول ضرورة مقاومة التبعية والخروج من إسارها.

حري بنا إذاً، أن نتوقف هنا لنتعرف إلى مقومات التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، ونحاول الحكم على توافرها في المنطقة العربية وقدرتها على خلق البيئة الملائمة لهذه التنمية. واعتبار المنطقة العربية ككل اطاراً لتحرك المقومات وفعلها - وهو ضروري عند التركيز على جماعية الاعتماد على النفس - يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في

مجموعات اقليمية صغيرة إذ يعوّض المتاح منها في موقع ما العجز في موقع آخر، إذا تكيف الإطار السياسي والاداري بالشكل الملائم ليسّر حركة عوامل الانتاج فيها بين الأقطار أي داخل المنطقة كوحدة اقتصادية، أو على الأقل داخل مجموعة ما من الأقطار تستطيع بفضل توافر المقومات لديها أن تغدو «نواة الاعتماد الجماعي الانمائي على النفس».

أتعرّف في هذا السياق إلى سبعة من المقومات.

١ ـ حجم السوق العربية

يتكون هذا الحجم من عنصرين: المبادلات التجارية بين الأقطار داخل المنطقة (وهي تشكل جزءاً من التجارة الخارجية لكل من الأقطار في الوضع الراهن)، والمبادلات بين هذه الأقطار وبلدان أخرى غير عربية. وقد شهد مجموع العنصرين (صادرات وواردات معاً) ارتفاعاً شاهقاً خلال العقد النفطي (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) بحيث بلغ في ذروته مبلغ ٣٧٩,٧ مليار دولار عام ١٩٨١ متفوقاً بذلك على مجموع الناتج الاجمالي المحلي للوطن العربي لنفس العام الذي بلغ ٣٧٨,٣ ملياراً[١٦]. ولا يخفى أن حجم التجارة الخارجية يعكس إلى مدى بعيد حركة الصادرات النفطية وما تؤدي هذه إليه بالنسبة لحركة الواردات كذلك. وفي عام ١٩٨٠، بلغت الصادرات النفطية، في ذروتها، مبلغ ٢١٧,٦ مليار دولار، ولكنها انخفضت بالتتالي في الأعوام اللاحقة حتى بلغت ٥٤,٨ مليار دولار لعام ١٩٨٦[١٧].

يلاحظ هنا أن حجم قطاع التجارة الخارجية، حتى في عام ١٩٨٦، كان يعكس تبعية مفرطة للعالم الصناعي الخارجي، بالنسبة للصادرات والواردات. ويدلّل على مدى تردّي هذه الحالة المرضيّة. إن واردات عام ١٩٨٦ مثلاً، مع أنها كانت دون نظيرتها بكثير في عام ١٩٨٠ أو ١٩٨١، إلا أنها بلغت حوالى ضعفي ونصف جملة العائدات النفطية لذلك العام[١٨]، مما اضطر الأقطار المصدرة للنفط إلى اغلاق الفجوة بالسحب الكثيف على احتياطيها المالي الموجود في الأسواق المالية الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن قسماً كبيراً من الواردات كان يتألف من سلع وخدمات استهلاكية إما يمكن انتاجها محلياً أو يمكن الاستغناء عن أنواع منها. وبالرغم من هبوط قيمة الواردات والصادرات، ففي عام ١٩٨٥ ظلت قيمة التجارة الخارجية منسوبة للفرد تزيد بمقدار ٤٤ بالمائة عن القيمة الوسطية للفرد في العالم ككل (١,١٧٣ مقابل ٨١٦ دولاراً)[١٩]. وجدير بالذكر أن نصيب التجارة البينية العربية متواضع جداً (بالمقارنة

---

(١٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٢**، تحرير صندوق النقد العربي، جدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ١٤٨ في: «الملاحق: الجداول الاحصائية».

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**، تحرير صندوق النقد العربي، جدول رقم (٦ ـ ٢)، ص ٣٤٢.

(١٨) المصدر نفسه، جدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ٢٩٤.

(١٩) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1987 Supplement* (New York: United Nations, 1988), Tables (1-1) and (1-2), pp. 2-11 for trade, and Table (6-1), p. 414 for population.

بالتجارة العربية ـ الأجنبية)، أو نحو ٦,٩ بالمائة من جملة الصادرات و٧,٨ بالمائة من جملة الواردات في عام ١٩٨٥[٢٠]. وهكذا يتوجب أخذ جانبي الصورة بالاعتبار عند تناول حجم السوق العربية الاجمالية.

هناك الكثير مما تمكن اضافته بالنسبة للمقوِّم الأول الذي نحن بصدده، لو سمح المجال بذلك. على أن ما يعنينا ويجب التشديد عليه هنا هو وجود مجال رحب للتنمية العربية من أجل تلبية حاجات السوق العربية، وهذا المجال يدلّل عليه لا حجم الواردات الضخم وامكانات الاحلال الواسعة فحسب، وإنما أيضاً توافر نصيب كبير من الموارد والقدرات الضرورية لتوسيع وتحسين الطاقة الانتاجية إلى مدى بعيد، إذا تم اعتماد استراتيجية ونهج الاعتماد على النفس برشدانية وتصميم منبثقين عن إرادة سياسية ذات توجه ملائم.

٢ ـ اتجاهات التجارة العربية الخارجية وتركيبها

تُبرز دراسة التجارة العربية الخارجية تركيزاً شديداً في الاتجاه الجغرافي للصادرات، إذ كان يذهب ٦٣ بالمائة منها في عام ١٩٨٥ إلى البلدان الغربية الصناعية المتقدمة (واليابان)، وتركيزاً أشد قليلاً بالنسبة للواردات، حيث كان يرد نحو ٦٦ بالمائة منها من هذه المجموعة نفسها من البلدان[٢١]. ولهذا التركيز دلالة واضحة (وإن تباينت شدته بين بلد وآخر) بالنسبة لكثافة اعتماد المنطقة العربية على الغرب الصناعي، بحيث يصح القول إن العقد النفطي (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) شهد مزيداً من اندماج اقتصاد المنطقة العربية باقتصاد الغرب الصناعي، في حين ظل اندماج اقتصادات الأقطار العربية فيما بينها داخل المنطقة العربية ـ مقاساً بنسبة التجارة البينية إلى مجموع التجارة الخارجية ـ دون تبدل يذكر (بل ان نسبة الواردات البينية إلى مجموع الواردات انخفضت في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات عما كانت عليه في السبعينات)[٢٢]. أما الجانب الأخير من الصورة، أي التبادل الخارجي مع البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث (عدا العربية)، فقد انخفض قليلاً بين النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، نتيجة هبوط الصادرات العربية من النفط الخام، في حين ارتفع هذا التبادل قليلاً بالنسبة للواردات. أما معظم الارتفاع في الواردات فكان مع بلدان العالم الثالث غير العربية.

لا ريب في أن درجة الاندماج في اقتصاد العالم الصناعي المتقدم لا تقاس فقط بمعيار

---

(٢٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، جدول رقم (١١ ـ ٣)، ص ٤١٠.

(٢١) المصدر نفسه، جدول رقم (١١ ـ ٧) و(١١ ـ ٨)، ص ٤١٥ و٤١٦ على التوالي.

(٢٢) المصدر نفسه، الجدولان المشار إليهما بالمقارنة مع: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد، ١٩٨٠ ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٠)، جدول رقم (٩ ـ ٧)، ص ١٧٩.

كثافة التبادل التجاري معه، وإنما كذلك بمعيار كثافة الاعتماد التقاني عليه، والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجال الاتصالات والاعلام. وتزداد خطورة هذا الاعتماد المفرط وضوحاً حين نذكر أن الصادرات (التي لا ينظر إليها عادة كدليل اعتماد وتبعية بل على أنها تعكس اعتماد الأسواق الخارجية على أسواق التصدير) تتألف في المقام الأهم من النفط الخام، في وقت تشتدّ فيه محاولات الغرب الصناعي للتخفيف من اضطراره لاستيراد النفط العربي. ويدل موقع النفط الخام الرئيسي في تركيب الصادرات على ضعف أداء الاقتصاد العربي بشكل عام ومحدودية التنوع فيه ثم رحابة مجال التنويع وتحسين نوعية الانتاج، خاصة إذا اعتمدت سياسة الاعتماد على النفس على المستوى القومي.

أما بالنسبة للواردات، فلئن كانت حصة السلع والخدمات الاستهلاكية (خاصة الكمالية والترفية منها) مرتفعة، وكذلك حصة السلع والخدمات لأغراض ترسملية، إلا أن قدراً يذكر من الواردات الاستهلاكية (من سلع وخدمات) يمكن الاستغناء عنه والتضحية به في سبيل توفير مزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج. وكذلك فإن قدراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن انتاجه في المنطقة العربية لو تم تبنّي سياسة الاعتماد الجماعي على النفس والعمل المشترك والتكامل الانتاجي. وأبرز زمرة من الواردات الاستهلاكية الضرورية والجديرة بإشارة خاصة في هذا السياق هي المواد الغذائية. وأخيراً، فإن عدداً كبيراً من السلع الترسملية يقع انتاجه ضمن قدرة الاقتصادات العربية من قائمة، واحتمالية مع جهد يمكن بذله. وتشمل هذه المجموعة بشكل خاص صناعات التشييد والبناء بفروعها المتعددة، والمعدات والتجهيزات، والنقل، والكيميائيات والبتروكيميائيات، إذ يمكن انتاج عدد كبير من منتجاتها الضرورية لأغراض الاستثمار في المنطقة العربية نفسها، أيضاً إذا اعتمدت السياسات القومية اللازمة.

أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية بشكل عام فتشكل قضية تستحق إشارة خاصة تتصل بثلاث مسائل. الأولى، إن انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي يؤدي في ذاته لخفض الحاجة لنصيب يذكر من هذه الواردات. الثانية، إن سياسة انتاجية مشتركة تيسر تحقيق قدر ملموس من الاحلال الانتاجي في هذا المجال. والثالثة، إن اعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية الحقيقية ستؤدي على الأرجح في ذاتها إلى خفض الضرورات والموازنات الدفاعية، ما دامت ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حالياً غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية، وحماية أمنها من التهديد الخارجي.

٣ ـ قاعدة الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي

هذا المقوم ذو أهمية بديهية وصلة بنمو وتنمية أي اقتصاد، سواء أكانت القاعدة تمثل موارد مكتشفة ومستغلة وأداء محققاً، أو موارد يمكن اكتشافها واستغلالها ضمن المعطيات المتاحة من تقانية ومالية وبشرية ومؤسسية (خاصة في القطاع الحكومي والعام)، أو كانت أداء

يمكن رفع مستواه بشكل ملموس ضمن هـذه المعطيـات كذلـك. ويبرز بـين عدد من المـوارد العربية الطبيعية النفط (والغاز) العربي. ففي هذا السياق يصح القول إن هذا المورد ظل حتى نهاية عام ١٩٧٣ يساهم أساساً (وبتواضـع) كمورد مـالي فحسب في عملية التنميـة، بفضل تمكين البلدان المصدرة للنفط والغاز من توجيه موارد مـالية صـوب الانفاق الـترسملي في البنى الاقتصـادية والاجتـماعية. ولم يصبـح النفط «قطاعـاً قائـداً» في عملية التنميـة إلا بعد إجـراء تصحيحـات ملموسـة في أسعاره خـلال السبعينات. ولكن حتى في هـذه الفـترة ظـل الـدور القيـادي للنفط محدوداً بمقـاييس توسيـع وتعميق القدرة الاقتصـادية الـدائمـة الأثـر والمتسمـة بسلامة الأولويات والرشاد.

على أنه لا بد من التأكيد أن حسن استخدام المـورد النفطي العـربي كمقوم في التنميـة بالاعتماد على النفس ـ شأنه في ذلك شـأن الموارد الأخـرى ـ يتطلب وجـود ارتباط سببي وثيق بينه وبين نوعية الادارة السياسية للاقتصاد وتـوجهها وتصميمهـا الانمائي، وتنـظيم مؤسسـاتهـا وآلياتها من أجل فاعلية الأداء.

فإذا انتقلنا إلى الإشارة إلى المياه والأرض الزراعية كجزء من الموارد الطبيعية، لوجدنا ـ دون الدخول في تفاصيل تناولها عدد كبير من الاخصائيين والمؤسسات المتخصصة ـ ان القدرة الاحتمالية للمتاح من المياه والأرض في توفير معظم ما يحتـاجه المـائتا مليـون عربي من الغـذاء والمحاصيل الصناعية (ومن المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية) قـدرة مرتفعـة تفوق بكثـير مستوى أداء ما هو متاح حالياً. ولئن حمل نقص التسهيلات الزراعية على أنواعهـا، ووسائـل تخـزين المياه والـري والتصريف، وضعف البرامـج التدريبيـة، مسؤولية كبـيرة في تدني الأداء الزراعي جداً، فالمسؤولية الحقيقية تقع خلف ذلك كله على سياسات تطوير الميـاه والزراعـة، والادارة السيـاسية والاقتصـادية، والاطـار القانـوني والمؤسسي، ومناهـج التعليم والتدريب، ومؤسسات البحث العلمي.

يبقى أخيراً أن الإفادة المثلى من الموارد العربية الـطبيعية ممـا ذكرنـاه وسواه من مـوارد، ورفع مستوى الأداء الاقتصـادي العربي بحيث تشكـل قاعـدة الموارد والأداء مقـوماً مؤثـراً في اسـتراتيجية الاعتـماد الجماعي عـلى النفس، لا يمكن أن تتحقق إلا بفضـل إحـداث تكـامـل اقتصادي صادق وفعال بين الأقطار العربية في تطويـر واستخدام المـوارد من قطريـة ومشتركـة والمشاركة في توفير متطلبات رفع الأداء الاقتصادي.

٤ ـ توافر تقانة ومهارات ملائمة

لا ريب في أن مـا تم اكتسابـه من تقانـة (تكنولـوجيا) ومهـارات تقنيـة (وادارـيـة) في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية جدير بـالتسجيل، خـاصة بـالنسبة لمصر ولبنـان والعراق والجـزائر وتـونس والأردن وسوريـا. وكـذلـك فـإن مستـوى التعليم الأكـاديمي، في مـراحله الثلاث، ارتفع وتنوعت حقول الاختصاص في المرحلتين الثانوية والجامعية. وقد تجسد مـا تم

اكتسابه في القدرات البشرية كما في الجوانب الأخرى من «التقانة الطرية»، وكذلك في السلع الترسملية أو «التقانة الصلبة».

على أن القدرة المكتسبة لا تزال بعيدة عن أن تكون وافية إلى مدى مرض، والسياسات المعتمدة للتصحيح وللتطور لا تزال مشوشة وقاصرة عن أغراضها المعلنة. ولقد فهم المسؤولون مسألة «نقل التقانة» فهماً حرفياً ولفظياً، فاندفعوا «يشترون» التقانة بأسرع كثيراً مما اندفعوا في تطوير التمكّن من فهمها واكتساب القدرة على استخدامها ومن ثم توطينها والمساهمة بتطويرها لتلائم الحاجات والمعطيات المتطورة. وقد بلغ الإنفاق على استيراد التقانة من صلبة وطريّة عشرات مليارات الدولارات سنوياً في فترة الاندفاع الاستيرادي، في حين كان بالامكان بناء قاعدة علمية ـ بحثية وهندسية/ تطبيقية تسرّع عمليات الاكتساب والتوطين والمساهمة الأصيلة، ثم توفّر الكثير من سلع وخدمات الانتاج اللازمة للصناعات التي قامت و/ أو اتسعت وتنوعت منتجاتها (كالبتروكيميائيات والبناء وشبكات البنى التحتية). فقد أتيح للمنطقة العربية فرصة لتطوير عدة صناعات ترسملية احلالية (لانتاج السلع والخدمات الانتاجية المتصلة بها) كانت تسمح ـ لو أنها أقيمت ـ بدفع عملية التصنيع قدماً وبالاقتصاد بموارد مالية ذات شأن يمكن تحويلها إلى الاستخدام في أوجه أخرى مبرّرة. وهنا أيضاً فإن التحديد السليم للمسألة، على المستويين القطري والقومي ـ كان سيسمح، لو أنه تم بالتخطيط السليم، بتصحيح جانب من عدم وفاء القدرة التقانية المتاحة بما يُتوقّع من طاقتها وذلك على المستويين المذكورين، وكان سيعمل على دعم مسيرة التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس.

٥ ـ توافر قدرة ريادية وافية

للوظيفة الريادية، بحق، موقع مركزي في عملية النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون للوظيفة كما يؤديها رجال الأعمال، وللقطاع الاقتصادي الخاص الذي يحتضنها موقع مركزي كذلك في عملية التنمية التي هي أكثر دلالة وتعقيداً من النمو، متى تضافرت دوافع الربحية والحسّ الاجتماعي وفرص التثمير من جهة، مع البنى التحتية والسياسات والتسهيلات والأطر الحاضنة للنشاط الاقتصادي مما تقع مسؤولية توفيره على السلطة السيادية، من جهة أخرى. على أن القطاع العام يتمتع هو أيضاً بقدرة مميزة على توفير دينامية ريادية فعالة تصب نتائجها في عملية التنمية، خاصة في إطار النسق السياسي والاجتماعي الذي تتحرك استراتيجية الاعتماد على النفس ضمنه. ويلاحظ أن دور القطاع العام في توفير قدرة ريادية في إنشاء المشاريع وإطلاق البرامج ذات الأهداف والمضامين الانمائية والاجتماعية، إلى جانب مضامينها ودلالاتها الاقتصادية، كان موضع تشكيك ممن يعتنقون ايديولوجيا النسق النيوكلاسيكي ومبادئه على اعتبار أن دور الدولة ككل ينبغي أن يقتصر على توفير الإطار العام للنشاط الاقتصادي.

يحدد أنصار النسق الأخير هذا الإطار إيجابياً على أنه يتضمن القوانين الاقتصادية،

والأمن والنظام والاستقرار، وتوفير الفرص للعمل والاستثمار عبر الخدمات الاجتماعية كالتعليم والتدريب والصحة، وإقامة المؤسسات الاقتصادية الإطارية كالمصرف المركزي، وعناصر البنية التحتية كنظم الاتصالات والري وما إليها. ويحددون الإطار سلبياً على أنه لا يتضمن النشاط الاقتصادي المباشر في إنشاء الصناعات والمشاريع الاقتصادية وامتلاكها وإدارتها ـ ربما باستثناء صناعة السلاح. (لكن حتى صناعة السلاح، وكذلك شبكات الهاتف والسكك الحديدية والكهرباء وما إليها من عناصر البنية التحتية، أصبحت اليوم تخضع لعملية تحويل واسعة إلى القطاع الخاص بمعنى (Privatization) في بريطانيا، وكانت صناعة السلاح والشبكات ضمن القطاع الخاص من ذي قبل في الولايات المتحدة). والملاحظ أن الفلسفة الاقتصادية السائدة حالياً في البلدين المذكورين وكذلك في عدة أقطار أوروبية غربية، تشدد على تكثيف عملية نقل المنشآت الانتاجية الواقعة ضمن نشاط القطاع العام، إلى القطاع الخاص.

إضافة إلى المنحى السائد كما أشرنا لتوّنا فإن البلدان الغربية الصناعية، على الأخص الولايات المتحدة، وإلى جانبها البنك الدولي، تضغط بقوة على بلدان العالم الثالث التي تطلب معونات اقتصادية بشروط ميسّرة لتجري التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ولتعمل على تهميش دور القطاع العام الاقتصادي بسرعة، وبشكل عام على الانتظام في صفوف الآخذين بالنسق الاقتصادي/ الاجتماعي النيوكلاسيكي.

ومهما يكن من أمر فإن المنطقة العربية ـ وقد تأثرت «بالحملة التبشيرية» (الابتزازية في الواقع) المندفعة حالياً، من أجل اعتماد النسق النيوكلاسيكي والانتقال إلى حالة الاعتماد الكثيف (إن لم يكن الكلي) على القطاع الخاص ـ لا تزال تتيح للقطاع العام مجال ممارسة نشاط اقتصادي مباشر، وإن يكن هذا المجال لا يشهد التوسع الذي مرّ به في الستينات والسبعينات وإنما ـ على العكس ـ أخذ يشهد تقلصاً واضحاً. فقد كان من الطبيعي أن ينهض القطاع العام العربي بدور اقتصادي واسع النطاق خلال عقد السبعينات حيث توافرت للمنطقة العربية موارد مالية ضخمة خلال فترة زمنية قصيرة، مما أوجب على الحكومات المعنية تحمل مسؤولية انشاء البنى التحتية الواقية وعدد من الصناعات الكبيرة، خاصة تلك المتصلة بقطاع النفط والغاز. وهنا حمل القطاع العام وظيفة ريادية متسعة الأبعاد والنشاط. والجدير تسجيله هنا هو أن إجراء توزيع متوازن بين دوري القطاع العام والخاص مهمة صعبة ولكنها ممكنة، إذ يمكن اجراء التوزيع في ضوء معايير الكفاءة والمصلحة المجتمعية وطبيعة البرامج والمشروعات المعنية.

أخيراً، فإن القدرات الريادية الخاصة تتوافر بكثافة في لبنان، ويلي هذا القطر مصر وإلى مدى أقل الأردن وسوريا. أما بلدان المغرب العربي فتشكو من ضآلة المتاح من هذه القدرات بسبب احتكار المستعمرين السابقين للنشاط الريادي حتى عهد الاستقلال منذ ثلاثة عقود ونيّف، مما لم يتح المجال لتمرّس القطاع الوطني الخاص به. على أن نمط توزّع الموارد الريادية المتاحة قطرياً في المنطقة العربية قد تبدل نتيجة التبدلات في النظام السياسي

والاقتصادي منذ أواخر الخمسينات في عدد من الأقطار مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا. ثم خسرت بعض الأقطار جزءاً ملموساً من مجموعاتها الريادية ممن هاجروا إما إلى بلدان عربية أخرى أو إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، بل إلى قارات أخرى كذلك. أما الهجرة الداخلية فلا تشكل خسارة على المستوى القومي.

٦ ـ توافر الموارد الذاتية لتكوين رأس المال الثابت والتراكم الرأسمالي

تتباين قدرة كل من الأقطار العربية على الوفاء بحاجته الذاتية للموارد المدخرة، من أجل تكوين رأس المال والتراكم الرأسمالي، تبايناً واسعاً. فهناك أقطار ذات سعة مالية وافرة (في شكل عملات أجنبية) وأخرى ـ على النقيض ـ تعاني عسراً شديداً بل تقع تحت مديونية قاسية دون أن تكون لديها القدرة في المستقبل القريب على تضييق فجوة الموارد. فإذا نظرنا إلى المنطقة العربية ككل لوجدنا أنها كانت تتمتع بأرصدة مالية في الخارج ضخمة نسبياً بلغت في ذروتها مبلغ ٣٧٤ مليار دولار بنهاية عام ١٩٨٢[٢٣]. وبلغ صافي «فائض الاستيراد» الاجمالي للمنطقة ككل، أي انخفاض الصادرات دون الواردات ٣٧,٤ مليار دولار لعام ١٩٨٦، بعد أن كان ١٠,٩ مليار لعام ١٩٨٥ و٣,٦ مليارات فقط لعام ١٩٨٤[٢٤].

أتاح الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة العربية ككل الوافر نسبياً (بلغ ٣٨٧,٤ مليار دولار لعام ١٩٨٦) توجيه موارد ذات شأن للاستثمار، ظلت تربو على ١١٦ مليار دولار حتى في عام ١٩٨٦ الذي شهد انخفاضاً حاداً في العائدات النفطية العربية، وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم تهبط نسبة الاستثمار إلى الناتج الاجمالي للمنطقة ككل عن ٣٠ بالمائة[٢٥]. على أن هذه الاحصائيات وتلك المتعلقة بالأرصدة المالية في الخارج (حتى بعد تقلصها بدءاً بعام ١٩٨٣)، وضآلة العجز في حساب القطاع الخارجي ـ تعجز جميعها عن إخفاء حالة العسر الشديد لدى عدد كبير من الأقطار العربية، وهو عسر حاولت «أقطار اليسر» مداواته ببعض المساعدات الاقتصادية إما من موازناتها العامة أو من صناديقها الانمائية. على أن توجه نسبة مرموقة من الموارد المالية الذاتية من أقطار اليسر إلى أقطار العسر ظل أملاً بعيد المنال ودعوة يرددها الوحدويون العرب دون تجاوب قوي. نستنتج من هذا أن هناك طاقة مرموقة لتوجيه موارد مالية ذات شأن للاستثمار الانمائي إذا توافرت السياسات الحكيمة لاستخدام الموارد

---

(٢٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م (الكويت: المنظمة، ١٩٨٤)، ص ٧٨.

(٢٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، النسخة الأولية، جدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ٢٩٤ لعام ١٩٨٦، وجدول رقم (٢ ـ ٤)، ص ٢٩٦ لعام ١٩٨٥، و التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، جدول رقم (٢ ـ ٤) ، ص ٢٤٠ لعام ١٩٨٤. الجدير بالذكر أن فائض الاستيراد (أي العجز في القطاع الخارجي) بدأ يظهر بعد عام ١٩٨٣ وكان قبل ذلك في سنوات تصاعد الأسعار الاسمية فائض تصدير (أي ان القطاع الخارجي كان يسجل فائضاً).

(٢٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧، النسخة الأولية، جدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ٢٩٤.

بشكل منتج في كل من مجموعتي الأقطار المشار إليهـا، وقبل ذلـك إرادة التعاون والتكـامل، ضمن إطار الاعتماد الجماعي على النفس.

٧ ـ توافر «شبكة قيادية» ذات توجه انمائي قومي سليم

لا ريب في أن مسـألة القيـادة ودورها في انتهـاج استراتيجيـة الاعتـماد عـلى النفس من قطري أو جماعي تشكل عنصراً مركزياً ـ لعله العنصر المركـزي ـ في الآليات. عـلى أن القيادة تشكل في الوقت ذاته عنصراً مـركزيـاً ـ لعله أيضاً العنصر المـركزي ـ في المقـومات. والقيـادة المعنية هنا يشترط فيها أن تكون ذات حس اجتماعي قوي ورغبة في استهداف التنمية السليمة بالاعتماد على النفس.

مرت الأقطار العربية منذ الاستقلال خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بتجارب إنمائية مختلفة، برزت فيها تجربة بعض الأقطار ـ كمصر والجزائر، وكـذلك العـراق ـ على أنها تمثـل توجّهـاً ارادياً صـوب الاعتماد القـطري على النفس. غـير أن جميـع التجـارب أصـابهـا الانتكاس بسبب تمازج عدة عوامل أبرزها: قطرية السعي، وتشوش الرؤية الانمـائية، وعـدم سـلامة بعض السيـاسات المعتمـدة، والانشغال بـاهتمامـات ومتـاعب داخليـة أو خـارجيـة، وتقليص ان لم نقـل إلغاء المشـاركة السيـاسية الشعبيـة الواسعـة الضـرورية لـلالتزام بـالجهـد التنموي، ونشاط قـوى خارجيـة غربيـة في إجهاض المحـاولات. واليوم يصعب عـلى المحلل الذي يبحث الموضوع أن يعثر على القيادة السياسية في أي قطر عربـي التي تتمتع بالمـواصفات اللازمة للنهوض بمحاولة التنمية بالاعتماد على النفس قطرياً، وترغب بصـدق وبفاعليـة مقنعة في انتهـاج استراتيجيـة اعتماد جمـاعي على النفس لـلانـطلاق بعملية التنميـة. فلئن تضمنت «شبكة القيادة» (وهي تسمية أطلقها على المجموعات القيادية الفاعلة في الميادين غير السياسية إلى جانب السياسية، كالقيادات الاقتصادية والتعاونية والنقابية والاعلامية والتربوية والحـزبية) عناصر ذات توجه إنمائي سليم من النـوع المنشود في السيـاق الحالي، تـظل القدرة عـلى صنع القـرار واتخاذه مـع ذلك، متمـركزة في القيـادة السياسيـة التي لا تتمتـع (بشكـل شبـه كـلي) بالمواصفات المطلوبة للنهوض بالتنمية المستهدفة، وتـظل تنفر من الاعتـماد على قـاعدة واسعـة من المشاركة الشعبية السياسية.

هـذا الحكم لا يعني إقفال ملف القضيـة عـلى استنتـاج سلبي قـاس، إذ تـظل هنـاك فسحة أمل في إمكان تبديل القيادات الفاعلة المعارضة للسعي صوب التنمية المطلوبة بالاعتماد على النفس، أو غير المكترثة به، أو ـ إذا أمكن ـ حملها على تبديل مواقفها. وتظل هنـاك أيضاً فسحة أمل في تطوير شبكة قيادية قومية للغرض نفسه، تتألف من المفكـرين قوميـي التـوجه في مختلف مواقعهم السياسية والتربوية والنقابية والاقتصادية، الـذين يمكن أن يشكل تـأثيرهم قوة ضاغطة في مؤتمرات القمة العربية وأوساط مجالس جامعة الدول العربية وقيادات المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة. على أننا سنعود إلى تناول المسـألة المـطروحة في القسم التـالي من الورقة المخصص لبحث آليات الاعتماد الجماعي على النفس.

خلاصة

في ختام هذا القسم من البحث، حيث حاولت تحديد المقومات التي أراها ضرورية لانتهاج استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس في خدمة التنمية العربية، يبقى من الواجب أن أخرج باستنتاجات محددة تتصل بالتقييم العام أولاً لمدى توافر هذه المقومات، وثانياً لما يترتب على هذا التقييم بالنسبة لاحتمالات انطلاق التنمية المنشودة بجهد عربي جماعي. أما التقييم فلا أجد صيغة لتسجيل نتائجه أكثر إيجازاً من المنظومة التالية التي كنت قد وضعتها قبلاً[٢٦]، من أجل قياس مدى توافر كل من المقومات السبعة في الأقطار العربية. ويلاحظ أن الأقطار صنفت في خمس مجموعات بموجب تصنيف التقرير الاقتصادي العربي الموحّد. ووضعت خمس درجات لكل من المقومات هي: منخفض، منخفض إلى متوسط، متوسط، متوسط إلى مرتفع، مرتفع. وقد تحاشيت محاولة التكمية الرقمية أولاً لصعوبتها القصوى (إن لم نقل استحالتها)، وثانياً للالتفاف حول ما يسمى «الدقة الرقمية في غير موضعها» أي (Mis-placed Concreteness). وتعود الدرجات المسجلة لكل مقوِّم ولكل بلد إلى ما أرى أنه الوضع السائد منذ منتصف السبعينات وحتى الآن.

لعل عدداً من الاستنتاجات المتصلة بالمقوِّمات منفردة قد برز خلال البحث السابق في هذا القسم. أما الاستنتاجات العامة التي يمكن استخلاصها من التمعن بالمنظومة فألخصها في النقاط التالية:

١ ـ مع أن حجم السوق العربية ككل كبير ويشكل حافزاً للاعتماد العربي الجماعي على النفس، إلا أن حجم السوق الداخلية في الأقطار منفردة غير واف في نفسه لأغراض الاعتماد القطري على النفس ـ إلا في مصر حيث درجة التوافر مرتفعة وفي السعودية حيث هي متوسطة إلى مرتفعة.

٢ ـ تعاني جميع أقطار الوطن العربي من انخفاض درجة وفاء المقوم، المتصل باتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها، بحاجات الاعتماد الجماعي (وبالأولى القطري) على النفس. وهذا يشير إلى رحابة فرص إعادة توجيه نمط التجارة الخارجية وجهةً وتركيباً، وكذلك اعادة توجيه نمط الانتاج العربي الذي يؤثر مباشرة في اتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها.

٣ ـ مع تباين مدى توافر كل من المقومات ١ ـ ٦ (حسب الترقيم الوارد في المنظومة) إلا أنها معاً وبالتكامل توحي بقدرة عربية مرضية بشكل عام لانتهاج مسار الاعتماد الجماعي على النفس. أما المقوم الحرج والحاسم الذي من دونه تظل المقومات الستة المشار إليها عاجزة عن أن تيسر انطلاق التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، فهو السابع، أي «توافر قيادة ذات توجّه إنمائي تسعى لتحقيق الاعتماد على النفس». فلئن كانت درجة توافر هذا المقوم مقبولة قبلاً في الجزائر

---

(٢٦) ترد المنظومة في الفصل الرابع من كتاب للباحث الحالي أشير إليه، انظر:
Elusive Development: From Dependence to Self-Reliance.

وتونس ومصر وسوريا والأردن والعراق، بالنسبة للاعتماد القطري على النفس، إلا أن توافر المقوم بالنسبة للاعتماد الجماعي على النفس ليست مرضية إلى المدى نفسه. ويزيد من ضعف هذا المقوم انخفاض درجة المشاركة السياسية الشعبية الواسعة وبالتالي ضعف قدرة الجماهير على ممارسة الضغط على القيادات السياسية من أجل انتهاج مسار الاعتماد الجماعي على النفس في السعي إلى تنمية ذات بعد قومي فاعل.

٤ ـ أخيراً، فإن انتهاج هذا المسار ممكن على مستوى الوطن العربي ككل، وكذلك على نطاق أضيق إذا تضافرت ستة أقطار معاً، بشكل وثيق وصادق ضمن آلية سياسية فاعلة، في انتهاج المسار، هي: مصر، السعودية، الأردن، لبنان، سوريا، العراق (وأسميها «نواة الاعتماد الجماعي على النفس في الوطن العربي»)، طبعاً إذا توافرت العزيمة على انتهاج المسار المشار إليه بثبات ورشدانية، داخل «شبكة القيادة» الواسعة، وخاصة داخل حلقة القيادة السياسية في الشبكة. يبقى أن الاهتمام البالغ بالاعتماد الجماعي على النفس ليس بديلاً على الاطلاق عن جهود التنمية الوطنية (القطرية) فدينامية كل منهما تدعم الأخرى وتدفع مسارها إلى الأمام.

ثالثاً: آليات الاعتماد العربي الجماعي على النفس

انطلاقاً من دلالة المفهوم المركّب والمتعدد الأبعاد للتنمية السليمة، أو «الطيبة» كما يسميها الاقتصادي العربي البارز اسماعيل صبري عبد الله(٢٧)، ومن فهمنا لمضمون مقولة «الاعتماد على النفس» كما حُدد في القسم الأول من هذا البحث، ومن ضرورة اعتماد المجتمع القومي التقدمي لاستراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس مساراً نحو هذه التنمية (وهو الحاضن الصالح لها)، وانطلاقاً من هوية ودلالة مقومات هذا الاعتماد التي جرى التعرّف إليها في القسم الثاني والتي اعتبرت أساسية لإمكان تحرك الاستراتيجية المعنية: يتضح أننا أمام عنصر مركزي هام من عناصر المشروع القومي الحضاري الذي ينشده القوميون التقدميون العرب. من هنا فإن آليات الاعتماد العربي الجماعي على النفس لا بد لها من أن تكون متشعبة تمتد لتشمل مضامين ولتولد آثاراً سياسية واجتماعية وثقافية وتنظيمية، إلى جانب المضامين والآثار الاقتصادية. كما أنه لا بد أن تُفهم «الآليات» على أنها أوسع وأكثر شمولية من مفهوم «البنى المؤسسية» بمعناها التقليدي المألوف مما له صلة وثيقة بالتخطيط والتوجيه الاقتصادي والسياسات والآليات الجزئية المحدودة، الفاعلة في عمليات التمويل والانتاج والتوزيع وأنماطها.

إذا كان التحول المجتمعي المستهدف بهذا الاتساع والعمق، فهذا حتماً يعني أن القوى

---

(٢٧) استخدم اسماعيل صبري عبد الله مصطلح «التنمية الطيبة» مقابل «التنمية الخبيثة» في المبحث (أولاً) من: عبد الله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل».

الاجتماعية العربية التي تقبض حالياً على أزمة السلطة المركزية لا ترغب، ولا تستطيع إن هي رغبت، أن ترقى إلى مستوى العمل التنموي المطلوب عبر مسار الاعتماد الجماعي على النفس ـ وذلك لأسباب عميقة عدة لا أخالني بحاجة إلى تناولها. فالمجتمع العربي، والاقتصاد أحد أعمدته الرئيسية، بحاجة إلى تحول بنيوي و «إعادة تركيب» أي إلى «بيريسترويكا» عربية. وقد يتطلب هذا التحول بعضاً مما سمّاه شومبيتر في سياق آخر «التدمير الخلاّق»(٢٨) وإن كان التدمير اللازم في السياق الحالي رمزياً لا حرفياً. وهكذا، ففي تناول هذا القسم الأخير من البحث لآليات الاعتماد العربي الجماعي على النفس، سيصار إلى الإشارة ـ وإن بإيجاز شديد ـ إلى زمرتين من الآليات: الأولى، وأدعوها «الآليات الإطارية»، تقوم على قاعدة اجتماعية واسعة وتعمل على تكوين المناخ والبيئة الملائمين للاعتماد المستهدف. وينبثق عن هذه القاعدة ما سميته «شبكة الآليات القيادية» التي يتألف نسيجها من القيادات الاقتصادية والتربوية والنقابية والاعلامية (المعلوماتية) والاجتماعية والحزبية، إلى جانب القيادة السياسية الرسمية في حلقاتها الفاعلة، والأحزاب والحركات السياسية. أما الزمرة الثانية فتشمل عناصر «البنى المؤسسية» ذات الهوية والصفة القانونية المحددة، المعنية بحكم وظيفتها، أو القادرة بحكم سلطاتها، على توجيه المسار الإنمائي ليتحرك بهدي استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس.

١ ـ الآليات الإطارية

أولى الآليات الإطارية الضرورية لاعتماد هذه الاستراتيجية هي التكوين السياسي المرجعي الحاضن لها (أو القادر على احتضانها في الأساس). وفي السياق الحالي فإن هذا التكوين هو صيغة من صيغ التضافر والتكامل العربي الفاعل. ولكي يكون فاعلاً، لا بد له أولاً وأساساً، من أن ينطلق من وجود أو تبلور تصميم لدى مجموعات وقيادات ذات عزم على تحقيق تنمية سليمة بالاعتماد الجماعي على النفس، في نطاق عربي أكثر من قطري وإن لم يكن بالضرورة ومنذ الانطلاق متضمناً للأقطار العربية جمعاء. فالشرط الضروري هنا هو أن تتوافر، للوفاء بالمهمة، قوى التغيير الاجتماعية، في مختلف مناحي الحياة العربية، وفي مختلف الأقطار ذات التوجه الانمائي المنسجم مع التنمية المستهدفة بالاستراتيجية التي نحن بصددها. ولا بد، ثانياً، من وجود صيغة دستورية/ مؤسسية ما، تنتظم ضمنها جهود الأقطار المعنية المكوّنة للتكوين السياسي المرجعي، بحيث تكون التوجهات والسياسات والآليات ذات العلاقة (من إلزامية وتأشيرية) قادرة على الفعل الهادف والمؤثر.

---

(٢٨) يبتكر المؤلف مصطلح «التدمير الخلاّق» ويوضح طبيعته ودلالته، في حديثه عن دور الرائد الاقتصادي. انظر:

Joseph Alois Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle,* translated by Redverse Opie, 3rd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949).

كيف تتشكل عناصر هذه الآلية الشمولية؟ في اعتقادي إن عناصرها تتألف أولاً من قدرة الجماهير على انتزاع حقها بالمشاركة السياسية الواسعة وممارسة الديمقراطية بحرية كجزء من حقوق الإنسان الطبيعية، متى قامت كشرط مسبق حالة نضالية فاعلة يطلقها الوعي بأهمية هذه الحقوق والمشاركة. وهنا تنهض الانتلجنسيا (بالمعنى المتشدد للكلمة) ـ تدعمها الطليعة العربية الواسعة التي تتألف من مئات الألوف بل الملايين من المثقفين المسيّسين المتحركين بمعنى (Activists) الذين تمكن تعبئتهم في قنوات تنظيمية كالأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ـ تنهض بدور مركزي في خلق قاعدة واسعة من المعرفة بأخطار التبعية والتخلف، وبمزايا التنمية والاعتماد على النفس كجزء من المشروع الحضاري القومي وكعامل أساسي في خدمة مصلحة الجماهير العربية والمجتمع ككل.

العنصر الثاني في الآلية الشمولية هو شبكة الآليات القيادية الفاعلة في مختلف الأقطار العربية التي يتضمنها التكوين السياسي المرجعي المستهدف، وذات التوجه التكاملي والوحدوي (أي المعنية في خطابها السياسي والاجتماعي والاقتصادي بتحقيق قدر ذي دلالة من الوحدة وإن بالتدرج جغرافياً ووظائفياً) وتتضمن هذه الشبكة في نسيجها حلقات متعددة كما سبقت الإشارة.

أما العنصر الثالث والأخير في السياق الحالي فهو تفاعل العنصرين السابقين وأثر هذا التفاعل في بلورة سياسات قطرية ذات توجه ومضمون وحدوي من شأنه أن يمهد لقيام التكوين المرجعي (القومي أو الإقليمي أي شبه القومي) المشار إليه، ومن شأنه بعد قيام هذا التكوين أن يحمل سلطاته على إحاطة سياساته القومية (أو شبه القومية) بالمؤسسات الضرورية لترجمة السياسات إلى حقائق تنموية على الأرض.

وهنا تبرز أهمية آليات ومؤسسات التخطيط القومي (أو على الأقل التخطيط لقطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك في شقيه الالزامي والتأشيري) وسواها من آليات. على أننا وقد بدأنا الآن نمس دائرة أو زمرة الآليات المؤسسية بالمعنى المحدد للكلمة، فلنتناولها على الفور.

٢ ـ الآليات المؤسسية بالمعنى المحدد للمصلح

تتعدد هذه الآليات بتنوع وظائفها واختلاف مواقعها في صياغة القرار المتصل بتوجه الاقتصاد صوب الاعتماد على النفس وصنعه ومن ثم اتخاذه، وذلك ضمن الآليات الإطارية الحاضنة لها التي تعمل على نطاق المجتمع بأكمله. وتنقسم الآليات المؤسسية بالمعنى المحدد للمصطلح بين زمرة قطرية الموقع وان كانت قادرة على التأثير في التوجه صوب الاعتماد الجماعي على النفس، وأخرى قائمة حالياً أو يمكن أن تقوم على مستوى المنطقة العربية ككل أو بعض أقاليمها.

أما زمرة الآليات القطرية الموقع فتتألف من مختلف الآليات المعنية بالمهام الانمائية

شريطة أن تفهم مهامها وتحددها (أو تحدد لها) على أنها ينبغي أن تُفسح في مجال استقلالية القرار الاقتصادي العربي والاعتماد الجماعي على النفس. وبالتأكيد فإن عدداً من هذه الآليات، أبرزها أجهزة التخطيط والخطط الانمائية القطرية، يتبنى و/ أو يتضمن أهدافاً قومية الأبعاد ويتحدث عن وجوب الانسجام والتنسيق مع الخطط القطرية الأخرى. غير أن الواقع يختلف تماماً. فالسياسات المحددة والبرامج والمشروعات تظل ـ عملياً ـ قطرية بشكل يكاد يكون كلياً. وكذلك فإن عدداً آخر من الآليات القطرية كبرامج الأحزاب السياسية وبعض الحركات الاجتماعية ذات الخطاب الانمائي يتحدث عن قومية أهدافه ومهامه، إلا أن العمل الفعلي في الأحزاب والحركات المعنية يظل محصوراً بحدود قطرية ويظل التركيز على الاعتماد على النفس ـ متى وجد ـ قطريّ الأبعاد.

إذاً، فإن ما يعنينا عملياً (إلى أن يتبدل التوجه القطري جذرياً) بالنسبة للاعتماد الجماعي على النفس هو زمرة الآليات ذات التكوين القومي (أو على الأقل الاقليمي الذي يتوسط التكوين القطري من جهة والقومي من جهة أخرى)، وذات الاهتمام المركزي بالتنمية القومية ضمن صيغ التعاون أو التكامل أو الاندماج فيما بين الأقطار. فما هي الآليات القائمة التي ينطبق عليها هذا التوصيف؟ وما هي الآليات الضرورية ولكن غير القائمة والتي ينبغي تكوينها؟ سنتناول هذه الزمرة بإيجاز شديد يوجبه ضيق المجال.

الآلية السياسية الرئيسية القائمة فعلياً على المستوى العربي هي في الواقع مجموعة آليات، تتسلسل نزولاً من مؤتمرات القمة العربية. وكان أبرزها وأشدها صلة بموضوع الانماء والاعتماد الجماعي على النفس والتكامل والتخطيط القومي (وإن ضمن حدود القطاع الاقتصادي العربي المشترك) المؤتمر الحادي عشر المنعقد في عمان، الأردن، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠[٢٩]. وهناك جامعة الدول العربية وأمانتها العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجالس الوزارية الأخرى ذات الوظائف الاقتصادية (كالزراعة والصناعة والمال. . . الخ)، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمات القومية المتخصصة والاتحادات النوعية، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وعدد كبير من البرامج والمشروعات المشتركة بقطع النظر عن عدد الأقطار المشاركة في كل منها. ولئن كانت هذه المجموعة من الآليات الرسمية لا تقوم بدور انمائي فاعل وملموس على المستوى القومي (أو الاقليمي) ولا تجسد عملياً الاهتمام الرسمي اللفظي بالاعتماد على النفس الذي يتكرر في الكثير من وثائقها ـ حرفياً

---

(٢٩) يتضح هذا من مراجعة الوثائق التالية: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية، **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، ٣ مج، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ ـ ٣ ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، مج ١: **الورقة الرئيسية**؛ مج ٢: **العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج**، ومج ٣: **قضايا اقتصادية عربية**. وقد نشرت جامعة الدول العربية هذه المجلدات الثلاثة وهي تتضمن مجموعة الأوراق/ الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عُقد في عمّان، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.

بوضوح أو بالإشارة الغامضة ـ إلا أنها ذات قدرة احتمالية كامنة على ممارسة دور قـوي وفاعـل إذا توافرت الإرادة السياسية التي تتحكم بسياساتها وسلوكها وبراجمها وأعطتها الضوء الأخضر إلى جانب الموازنات والقيادات اللائقة.

أمـا على المستـوى الاقليمي فأبـرز التجمعات ثـلاثة هي: مجلس تعـاون دول الخليـج العربية، الذي هو أقـدم التجمعات الاقليميـة عهداً، ولكنـه حتى الآن لم يدلـل على فـاعلية دوره الانمـائي على مستـوى التجمع ولا بـالتركيـز بشكـل خـاص عـلى اسـتراتيجيـة الاعتـماد (الاقليمي) على النفس في المسار الانمائي. يبقى تجمعان آخران هما مجلس التعاون العربي (في المشرق)، واتحاد المغرب العربي، وقد أعلن عن قيامهما رسمياً خلال أسبوع واحد في منتصف شهـر شباط/ فـبراير ١٩٨٩. ثم فمن السـابق لأوانه جـداً التحدث عن الأثـر الانمـائي لأي منهما، وعن دلالة أهدافهما الاقتصادية لنهج الاعتماد (الاقليمي) على النفس.

لا بد من الاعتراف بأن اقتراح إقامة آليات رسمية أخـرى إلى جانب مـا هو قـائم على المستويين القومي والاقليمي لا يعدو أن يكون مشروعاً قلقاً تلف نتائجه الشكوك إن لم نقـل التساؤلات السـاخرة، ما دامت الارادة السياسية في الانطلاق بمسيرة التنمية السـليمة بـالاعتماد الجماعي على النفس لم تتبلور بعد بشكل فاعل وصـادق وبتصميم وثبات. ولن يكـون نصيب ما يمكن أن يقترح من آليات جديدة أفضل من نصيب ما هو قائم بالنسبـة للفاعليـة والجدوى والمصداقية ما لم تتبدل الإرادة السياسية الحاكمة والحاضنة والمحركة للآليات تبـدلاً جذريـاً في الاتجاه الصحيح.

فإذا أخذ تبدل كهذا في الصيرورة يصبح من الضروري تكوين آليات قومية جـديدة في مجالات محددة ذات صلة بالتنمية المستهدفة في هذا البحث، أبرزها خمسة:

١ ـ التخطيط القومي وإن توجيهياً وتأشيرياً عند الانطلاق.

٢ ـ اكتساب القدرة التقانية وتوطينها واستهداف تطويرها بمـا يرافق ذلـك من جهد قـومي لتنميـة المـوارد البشريـة وتـدريب القـوى العـاملة ومن تـطويـر لمؤسسـات البحث العلمي والتطبيقات الهندسية.

٣ ـ استكشـاف مجالات الاستثمار التي تمكّن الاقتصـاد العـربي من تصحيـح بنيتـه بحيث تتلاءم مع أغراض الانتاج والتجارة الخارجية، وتخدم استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس ضمن نمط من التوزيع الملائم بالنسبة للأقطار والموارد (من بشرية وماليـة وماديـة)، بما يـرافق ذلك من استكشاف للحوافز الملائمة لتطوير نمط التوزيع المنشود.

٤ ـ صياغة السياسات الملائمة للتوجه الانمائي المستهدف، وتشمل هذه الأخيرة ما يتصـل بتوزيع الأدوار والمهام بين القطاع الرسمي المشترك الذي يعتبر بالنسبة لمضمونه قطاعـاً عامـاً، والقطاع الخاص، ويتمكين كل منهما من النهوض بواجباته بكفاءة وفي ضوء معايير ومؤشرات

تسمح بالتشديد على المصلحة المجتمعية دون أن تحرم القطاع الخاص من ديناميته ومرونته ومن حوافز الأربحية.

٥ ـ وأخيراً، استكمال المنظمات القومية المتخصصة والاتحادات النوعية، والبرامج والمشروعات المشتركة، ذات الأولوية والتي لا يتضمنها ما هو قائم من آليات رسمية، وتمكينها من التجهيز البشري والمالي الضروري لرفع فاعليتها.

أما بالنسبة لآليات القطاع الخاص، فمن الضروري تشجيع الآليات القائمة كالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والبرامج والشركات والمشروعات الخاصة المشتركة، والمجالس المتخصصة للجامعات ودور البحث، والاتحادات النقابية والمهنية، وما إليها. غير أنه يظل من الضروري فوق كل هذا أن يتمكن المناضلون والمفكرون القوميون الملتزمون، والقياديون في مختلف تكوينات «شبكة القيادة الانمائية» ذات الخطاب الانمائي القومي، من ممارسة قدرتهم الضاغطة لدفع عملية التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس. وهي قدرة لا تمكن ممارستها إلا عبر الحرية والمشاركة السياسية الصادقة.

خاتمة

وتظل هنالك مع ذلك كله تساؤلات متعددة تقلق العربي الملتزم قومياً. فهل يتحرك المجتمع العربي بما يتيح تحقيق ما هو مستهدف في السياق الحالي؟ وهل سيكون بالامكان إحداث التحول الحضاري الضخم الضروري لصيرورة المشروع القومي حقيقة واقعة وقابلة للصمود؟ وهل سينتهي المحلل، وصانع السياسة، ومنفذها، وأخيراً المجتمع بأكمله، بما هو أفضل من التنمية المشوهة ثمرة لآمالهم وتطلعاتهم؟ لا يستطيع الباحث الحالي أن يخرج باليقين في محصلة التساؤل. إلا أنه يرى في توق الملايين العربية ـ وبالأخص الشبان والشابات بينهم ـ لحقوق الانسان والديمقراطية والكرامة، وللتنمية الطيبة الصادقة، محركاً جباراً لإحداث التحول السياسي والاجتماعي اللازم للاستجابة لهذا التوق.

ولعل الأمل والتطلع الذي يمكن ايلاؤه ثقة جيل القلق والاحباط الحالي يكمن في محاولة جيل الغد النهوض بما قصر آباؤهم وأمهاتهم في النهوض به، مضطرين أو متعمدين. ولعل جيل الغد سيرفض أن يرث المصير المظلم الذي سيسلّمه اياه الحاضر الرديء، وسيناضل بصلابة من أجل ميراث أفضل.

الفصل السادس
التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية

عبداللطيف بن أشنهو (*)

مقدمة

أحاول في هذا البحث عرض بعض التأملات الشخصية في الدروس التي يمكن تعلمها من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية. وهذه الدروس في الحقيقة بسيطة ويمكن إيجازها في العبارات التالية: إن بناء كيان اقتصادي متكامل يتطلب سلطة سياسية مستقرة، وإحساساً عميقاً بالواقعية والتقدمية، ولكنه يتطلب أيضاً فهماً واضحاً لتحقيق توازن المصالح. وتصور ذلك الخطوات الثلاث التالية:

ـ الجزء الأول من هذه المساهمة مكرس لتحليل مقارن للهياكل الاقتصادية يكون عوناً لنا على تفهم فكرة السلطة السياسية المستقرة.

ـ الجزء الثاني مكرس لتحليل العمليات الملموسة يساعدنا على تفهم فكرة توازن المصالح ومعنى الواقعية.

ـ الجزء الثالث يتناول عمليات التفاوض، ويساعدنا على تفهم فكرة الواقعية والتقدمية.

أولاً: التحليل الاقتصادي للهياكل الاقتصادية عند نقطة البدء

أود، بدايةً، التأكيد على أهمية بعض السمات المميزة الأساسية للاقتصادات الأوروبية عشية معاهدة السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٨، وسيعطينا ذلك في المقابل بعض الفروق الملحوظة عن الوضع في إقليم المغرب الآن.

(*) مدير قسم العلوم الاقتصادية والاجتماعية في اليونسكو.

وقد كانت هذه السمات المميزة على النحو التالي، وكان يفترض، من الناحية النظرية على الأقل، أنها تدعم تعاوناً واسع النطاق.

ـ في عام ١٩٥٨ كانت البلدان الأوروبية الستة، وهي فرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرغ وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بلداناً صناعية يشغل انتاجها المصنّع حصة كبيرة في انتاجها القومي الاجمالي. هذا الانتاج المصنع كان يشتمل على مقدار كبير نسبياً من المعدات الصناعية ومستلزمات النقل. وكانت توجد في هذا الميدان درجة معينة من المنافسة بين البلدان المختلفة، ولكن حتى في ذلك الوقت كان كثيرون من الكتاب يؤيدون الرأي القائل إن جمهورية المانيا الاتحادية تسبق غيرها بالفعل في صناعة المعدات، وكذلك في الصناعة التي كانت ناشئة في ذلك الوقت، وهي صناعة الحاسبات الالكترونية.

ـ في ميدان الزراعة كان واضحاً أن فرنسا تسبق كثيراً البلدان الأخرى، ومن بينها ايطاليا، من حيث انتاج الحبوب وكذلك الألبان ومنتوجاتها. وكان من المتوقع أن يستطيع الانتاج الزراعي المحتمل على مستوى البلدان الستة تغطية ما هو أكثر من الطلب المحلي على نحو أن المسألة المطروحة كانت تصدير الفوائض إلى بلدان خارج الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى ولو بأسعار إغراق، على حين أن الإعانات المقدمة إلى الفلاحين كان ينبغي أن تغطيها الميزانية المشتركة.

ـ هذا الكيان الناشىء كان على جانب الطلب فيما يتعلق بمنتوجات الطاقة. فالنفط كان لا يزال رخيصاً جداً عند نهاية الخمسينات وبداية الستينات، أما برامج الطاقة النووية فكانت لا تزال هامشية. ومهد ذلك الطريق أمام سياسة مشتركة لاستيراد الطاقة من خارج الكيان (السوق المشتركة)، بل ان فرنسا، في ذلك الوقت، كانت تسيطر على كل انتاج الجزائر تقريباً من النفط.

ـ كانت تلك هي فترة «نقص الدولار»، وهو ما كان يعني بالنسبة لكل بلد السعي إلى التقليل من الدفع بالدولار عن طريق اتفاقات الدفع المختلفة والاتفاقات التعويضية بين الشركاء. وكان هذا «النقص في الدولار» يرجع أساساً إلى وضع القارة التقاني المتخلف كونياً، مما يعني أن واردات المعدات والدراية الفنية كانت أساساً من الولايات المتحدة.

ـ من بين البلدان الستة كانت فرنسا في ذلك الوقت لا تزال مركز الامبراطورية الفرنسية، وعلى الرغم من ظهور حركات تحرير مختلفة، فإن المراقبين كانوا يعتقدون أن هذه البلدان غير الأوروبية يمكن بشكل أو بآخر أن تصبح شركاء بعد الاستقلال. ومن الناحية الأخرى كان من المفترض أن تستفيد فرنسا، وشريكاتها، من أية امكانية ميسرة للحصول على الطاقة والمواد الخام في هذه البلدان.

وأخيراً، فإنه لدى مناقشة التجربة الأوروبية وأسسها السياسية ينبغي أن يؤخذ في الحسبان مجمل الخلفية السياسية والثقافية.

ومن أجل الإحالة اليسيرة إلى التجربة الأوروبية في هذا الميدان ينبغي للمرء أن يضع نصب عينيه اتجاهين متناقضين. أولهما أنه لم تكن هناك تاريخياً وحدة ثقافية في أوروبا.

وبصرف النظر عن الثقافات اليومية وتغاير الخواص اللغوية، فإننا نستطيع التعرف إلى منظورات مختلفة ونهج شديدة التنوع إزاء الظاهرة المجتمعية نفسها في ميداني المعرفة وحقائق الثقافة. وهذا التفتت الثقافي له أسباب كثيرة عميقة الجذور، كان من بينها بوضوح الطرق المختلفة التي اتبعت في بناء الدولة القومية. ولا يزال باستطاعة المرء التعرف إلى تيارات فكرية مختلفة في مختلف العلوم الاجتماعية وإلى أطر مختلفة للحضارة، إلا أن عملية التقارب لا تزال بطيئة جداً. ومن ناحية أخرى فقد كان للحروب البالغة العنف التي حدثت بين البلدان المختلفة خلال القرون الثلاثة الماضية وبلغت ذروتها في الحربين العالميتين، دور رئيسي في فكرة الجماعة الأوروبية بعد فشل جماعة الدفاع الأوروبي التي لم تكن شديدة الواقعية. كما أن الحروب وما تقتضيه من خسائر بشرية فادحة أدت، في هذه العملية التاريخية، إلى التهميش الفعلي للأجنحة السياسية القومية المتطرفة. وهنا وهناك، لا تزال مجموعات صغيرة ترفض الكيان الاقتصادي الأوروبي، بل تحارب ضده، بحجة أن ذلك يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى التهميش السياسي للكيان القومي. وحتى إذا كان لدى قادة الأحزاب السياسية الذين يتناوبون السلطة بعض التحفظ فيما يعني أوروبا (مثال ذلك الشعار اليساري فرنسا بلدي، أوروبا مستقبلي)، فإنه لا توجد أية قوى انفصالية هامة في البلدان المختلفة، على الأقل من الزاوية الاقتصادية. وقد أوضح الرئيس الفرنسي مؤخراً أنه ينبغي تعزيز أوروبا بإضافة عنصر اجتماعي جديد في هياكلها.

في ضوء هذه السمات المميزة الرئيسية طرح المتخصصون في الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأسئلة الثلاثة التالية:

١ ـ ماذا يمكن أن يكون عليه توزيع المكاسب بين البلدان المختلفة في عملية التكامل الاقتصادي؟ من المسلم به على النطاق العام أن فرنسا، وبدرجة أقل ايطاليا، يمكنها الاستفادة من توسيع الأسواق أمام المنتوجات الزراعية. وكان من المتوقع أيضاً أن تستطيع المانيا الغربية، وبدرجة أقل هولندا، الاستفادة من توسيع المنافذ أمام المنتوجات الصناعية. أما البلدان الأصغر حجماً فكان من المفترض أن تكسب من خلال توسيع قطاع الخدمات. وكان باستطاعة ايطاليا أيضاً ارسال أعداد كبيرة من العمال إلى البلدان الأخرى والاستفادة من الأموال المخصصة لتنمية جنوب ايطاليا.

٢ ـ وأثيرت، أيضاً، شكوك حول ما إذا كانت مشكلات موازين المدفوعات يمكن التغلب عليها بسهولة أكبر بالتفضيلات فيما بينها والقاء العبء على الآخرين من خلال تجارة متبادلة ذات قدر معين من الحمائية بالنسبة لجميع أنواع البضائع. كان ذلك هو المفهوم الكامل للتعريفات الخارجية المشتركة في وقت يتزايد فيه تحرير التجارة على مستوى العالم. وكانت فكرة وجود درجة معينة من العزلة عن القوى الخارجية تلقى القبول.

٣ ـ وأخيراً أثير السؤال المتعلق بما إذا كانت المنافسة المتوقعة مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى خارج أوروبا ستمضي لصالح تعزيز السوق الأوروبية المشتركة أو ضده، وقد عرض كثير من الاقتصاديين الأوجه المتعددة للسياسة الاقتصادية لأوروبا.

وكما سنرى فيما بعد، فإن الرواية المحددة مختلفة بعض الشيء عما كان يؤمل فيه أصلاً مع بعض النجاحات وكثير من أوجه القصور.

لنعد إلى الوحدة المغاربية، ونبدأ بالعوامل الثقافية والسياسية. وإذا ما نظرنا في التاريخ البعيد نجد أن اقليم المغرب قد استفاد بلا ريب من وحدة ثقافية شديدة التجانس والتماسك. وقد كان لكيان المغرب دائماً معنى يتجاوز التجمعات دون الاقليمية غير المستقرة والدول السياسية. وإذا نظر المرء إلى الحياة الفكرية بجذورها وآثارها الاجتماعية، يكون باستطاعته أن يتعرف حتى القرن التاسع عشر إلى «سوق فكرية مشتركة» حقيقية. وكان المفكرون البارزون في مختلف الميادين معروفين على المستوى الاقليمي، وكان لهم تأثير اقليمي؛ كما أن نشر المعرفة بين المتعلمين، الذين كانوا كثراً، كان يتبع بلا جدال القنوات الاقليمية نفسها مع درجة معينة من التخصص في الأنشطة الفكرية. وهذه الوحدة الفكرية مضت بعيداً إلى ما وراء المرجعية الدينية المتيسِّرة. وكان الناس والأفكار ينتقلون من مكان إلى آخر، يعلّمون ويتعلمون في آن واحد، حسبما هو مدون في الكثير من يوميات الأسفار. ومن المعروف جيداً أن الحكومات المحلية كانت في أغلب الأحوال مكونة من شخصيات بارزة قادمة من مناطق مختلفة، ومن بينها شخصيات من البربر واليهود. ومن سوء الطالع أن الحياة الثقافية وعملية التعلم اللتين كانتا تتسمان بالحيوية الشديدة، قد وصلتا إلى نهايتهما بحلول منتصف القرن الثامن عشر وبالتحديد مع التغلغل الفرنسي في المنطقة، وبهذا بدأت عملية تفتيت ثقافي وافقار معرفي. وثمة أسباب كثيرة تكمن خلف هذه الظاهرة، السبب الأول هو بلا جدال التردّي العميق للحالة التربوية في المنطقة. وإذا أخذنا الجزائر كمثال، لوجدنا أن نصف السكان الذكور في عام ١٨٣٠ كانوا ملمين بالقراءة والكتابة، ويستطيعون بطريقة أو بأخرى الحصول على شيء يقرأونه، كما أن أولئك الذين كانوا يعرفون بالوجهاء المحليين كانوا يحاطون علماً بالأمور من خلال مكتبات تطوير المعرفة في المنطقة. ثم إن ازدياد الأمية، وبخاصة في الجزائر، بسبب الوضع السياسي الخاص الذي أدى بطبيعة الحال إلى تدهور سريع للمعرفة الاجتماعية، ومن ثم لصميم عناصر ما كان يسمى في ذلك الوقت الثقافة المغربية، وكانت حركات التحرر موجهة بصورة طبيعية نحو تعزيز المفهوم الوطني، وأدت بقدر معين إلى تعميق هذه الفجوة بين الثقافات المحلية. وإلى جانب ذلك فإن الجهود المتكررة التي بذلت لتطوير تدريس اللغة العربية في الأنظمة التعليمية لم تنجح حتى الآن في أن تعيد، بالمعنى الإيجابي للكلمة، تنشيط الثقافة المغربية السابقة و/ أو في أن تخلق ثقافة جديدة.

وتنبغي الإشارة هنا إلى عامل سياسي ناشيء، هو أن قادة المغرب السياسيين يزدادون اقتناعاً، شأنهم شأن الأوروبيين، بأن عدم الاستقرار السياسي والحروب لا تعدو كونها لغطاً بلا معنى. كما أن «التوترات» الاقليمية، والدروس المستخلصة من الحرب العراقية/ الايرانية المروعة والعقيمة، قد جذبت انتباههم إلى ضرورة التعاون الاقتصادي بوصفه خطوة أولى نحو التوحيد السياسي.

ومن الواضح أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في اقليم المغرب تختلف تماماً عن مثيلاتها في أوروبا في عام ١٩٥٨. **وترتبط عملية البداية في التكامل بعملية تنمية أكثر من ارتباطها بتعزيز اقتصادات متكاملة فعلاً التماساً لوفورات الحجم والزيادات في الانتاجية.**

- فمستوى التصنيع في هذه البلدان منخفض بعض الشيء على الرغم من السياسات الاقتصادية التي طبقت في الأعوام العشرين الماضية. والجزائر تسبق غيرها من بلدان الاقليم بدرجة كبيرة من حيث القيمة الصناعية المطلقة. وإذا نظرنا إلى هيكل التصنيع وجدنا أن مظاهر الخلل ترجع أساساً إلى الانخفاض الشديد لحصة صناعة المعدات وكذلك لعنصر التقانات الجديدة. وعلى الرغم من ذلك فإن مستوى الانتاج، وكذلك الخبرة المتراكمة في ميدان المنتوجات الوسيطة في جميع البلدان، يتميزان بجودة لا بأس بها ويسمحان بدرجة معينة من التعاون في مجالي التجارة والتقانة.

- والوضع الزراعي صعب. فالإقليم يستورد قرابة ٦٠ بالمائة من حاجاته من الحبوب، حتى على الرغم من أن المغرب وتونس تحققان تقدماً طيباً في تصدير الخُضَر والفواكه، ويعني ذلك أن السياسة الزراعية المشتركة ينبغي أن تعتمد في الأساس على احلال واردات الحبوب، وفي ظل ظروف معينة على تشجيع تصدير فوائض الخُضَر والفواكه. وينبغي عدم الاستهانة بضرورة وجود فهم واضح لحتمية أن تكون التوجهات الرئيسية من نصيب الزراعة لخدمة هذين الغرضين الرئيسيين، مع الأخذ بعين الاعتبار المزايا المقارنة والتكاليف الحقيقية للانتاج. وسنعود مرة أخرى إلى هذا الجانب الاستراتيجي.

- ووضع الطاقة مختلف بطبيعة الحال اختلافاً تاماً. والجزائر مصدر كبير للطاقة، شأنها شأن ليبيا. ومن الناحية الأخرى، فإن موريتانيا والمغرب وتونس، هي من مستوردي الطاقة، حتى وإن يكن الميزان يتحسن في حالة تونس، فقد أصبح هذا البلد على جانب الفائض بالنسبة للنفط وعلى جانب العجز بالنسبة للغاز.

- و «نقص الدولار» بالمعنى الواسع لنقص العملات الأجنبية ذو أبعاد ضخمة. ولأسباب تختلف من بلد إلى آخر، أدت التطورات في معدلات التبادل التجاري، وكذلك عملية المديونية إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، كما أدت في بلدين من البلدان الخمسة إلى اتفاقات لإعادة الجدولة. وحالة الأمور هذه تفسح بطبيعة الحال مجالاً معيناً للمناورة من أجل التعاون الشامل في الاقليم في صورة اتفاقات تجارية، وكذلك في ميدان التعاون المالي بجوانبه المختلفة. وفي هذا السياق يجب أن يؤخذ في الاعتبار النقص الشامل في رأس المال والفائض في اليد العاملة.

وبوجه عام ينبغي أن نضع في اعتبارنا الجوانب التالية لهذا التعاون في المغرب: **فالتعاون لازم في كل من الانتاج والتجارة في ميدان التنمية الصناعية، وبصفة خاصة في تنمية صناعة المعدات والبحث العلمي. كما أن التعاون موضع ترحيب شديد في ميدان البحوث الزراعية وتطبيقاتها الأساسية في ميداني انتاج الحبوب ومكافحة الحشرات.** وفي هذا السياق

تمس الحاجة، أيضا، إلى تعريف واضح للأهداف والوسائل، وكذلك إلى اتفاقات التوطين. ويمكن للطاقة أن تظهر منذ البداية الأولى كأداة ايجابية للتعاون. وفي ضوء توافر مرافق انتاجية كبيرة في الجزائر وليبيا، قد يبدو لأول وهلة أنه من الأمور الايجابية تنظيم قدر معين من تعزيز التحركات التجارية لصالح التجارة فيما بين بلدان المغرب إلى جانب تجارة هذه البلدان مع البلدان الأخرى خارج اقليم المغرب، وذلك بغية تمويل التجارة في المنتوجات غير النفطية في الحاضر والمستقبل. ونظراً للوضع الراهن لأسواق اليد العاملة، يجب أن تكون هناك تأملات واضحة قبل اتخاذ الاجراءات العملية.

ثانياً: التطور الملموس لعمليات التعاون الأوروبية ودروس برسم المغرب

إذا عدنا إلى القصة الملموسة لتعاون الجماعة الاقتصادية الأوروبية، يتعين علينا أن ندخل في الحسبان الصعاب الرئيسية التي نشأت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، والتي لا تزال تعرقل مجمل عملية التعاون الاقتصادي والسياسي بشكل جزئي، حتى وإن لم يكن يرى فيها أي محلل جاد أخطاراً حقيقية.

وتنشأ الصعوبة الأولى من التوزيع الحقيقي للمكاسب بين البلدان المختلفة. وحتى إذا كان كل بلد قد حقق كسباً من توسيع الأسواق أمام منتوجاته المحددة بفضل معدلات النمو في الأنظمة الفرعية المختلفة، فسرعان ما أصبح واضحاً أن مكاسب البعض كانت أكبر من مكاسب الآخرين. والحقيقة أن جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي كانت هياكلها الانتاجية أكثر دينامية وذات توجه ملائم نحو الطلب الدولي الجديد، قد جنت أعظم منفعة من المشروع الصناعي العالمي كما يبدو من تراكم فوائضها التجارية في أوروبا؛ كما أن صناعة المعدات فيها كانت تغطي بمعدلات متزايدة جانباً كبيراً من السوق الأوروبية، وكان للأرباح المرتبطة بهذا التوسع تأثير ارتجاعي ايجابي على إمكانات ومنجزات البحث والتطوير. واليوم يحدث في الصناعة تغيير تقاني سريع جداً إلى جانب استثمارات ضخمة تدعمها الحكومة في ميادين مختلفة مثل أجهزة الروبوط ومكنات القطع والتشكيل التي يتم التحكم فيها رقمياً والأنظمة التي تعمل بالحاسبات الالكترونية. ولم يقل أحد قط إن جمهورية المانيا الاتحادية يجب أن تقصر انتاجها الصناعي على هذه الفروع بحيث تسمح لشركائها بأن تكون لهم حصة عادلة في الانتاج العالمي. وهنا تم قبول مفهوم المزايا المقارنة بمعناه الكلي مع نتائجه التراكمية، وكان مفهوماً أن المانيا الغربية ينبغي لها، في مجالات أخرى، أن تسمح لشركائها بالتمتع بما يرتبط بذلك من منافع.

ومن سوء الطالع أن الوضع في الزراعة قد تطور على نحو مختلف. من ذلك أن فرنسا كان لديها بلا شك مزية مقارنة في البداية بفضل مواردها الطبيعية والتغير التقاني السريع جداً، والناشيء عن بحوث زراعية عالية الكفاءة وانتشار منتوجاتها. وعلى الرغم من ذلك

فقد طرحت منذ البداية الأولى الحجة القائلة بأن الانتاج الزراعي يجب أن يقتصر على حاجات الجماعة الاقتصادية الأوروبية نظراً لحقيقة أن تمويل تصدير الفوائض كان يقتطع باستمرار من ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. غير أنه جنباً إلى جنب مع هذه الحجة العالمية تم كأمر واقع قبول أن تواصل ألمانيا الغربية، وكذلك هولندا، اللتان كانت مزاياهما المقارنة في الزراعة أقل ملاءمة، انتاجهما الزراعي لأسباب اجتماعية وكذلك لأسباب سياسية. وفي هذا السياق فإنه على ضوء المرونتين السعرية والدخلية للانتاج الزراعي، وكذلك تطور الغلة، هبطت القوة العاملة الزراعية في فرنسا من ٢٠ إلى ٧ في المائة، وظل دخل الفرد ثابتاً لهذه الـ ٧ في المائة، وقد يحدث نتيجة لعوامل غامضة أن تلجأ فرنسا إلى استيراد الألبان والزبد.

وكانت النتيجة الاجمالية لهذه الاختلالات في الهياكل الانتاجية والسياسات هي تراكم فائض تجاري بالنسبة إلى ألمانيا الغربية وعجز تجاري بالنسبة إلى فرنسا وايطاليا كشريكين كبيرين. ولم تكن المبادلات التجارية تلقى احتراماً حقيقياً. وكانت الأزمة الفرنسية ـ الألمانية تلوح في الأفق.

والصعوبة الثانية نشأت عن الوضع المالي للجماعة. وبصرف النظر عن الميزانية اللازمة لتغطية البنية الأساسية الادارية فإن الصعاب المالية كانت ولا تزال مرتبطة بتمويل السياسة الزراعية المشتركة وبتمويل ما يسمى «تكييفات الهياكل الصناعية». . وفي هذين الميدانين سرعان ما أصبح واضحاً أن الأزمة يتعين تمويلها من جانب ألمانيا الغربية وهولندا لمصلحة فرنسا وايطاليا، نظراً لأن الدولتين الأخيرتين لديهما الانتاج الزراعي الأكثر أهمية والهياكل الصناعية الأقل كفاءة. بل إن المشكلة ازدادت تعقيداً مع دخول بريطانيا العظمى إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. فهذه الدولة بوصفها رئيسة للكومنولث اعتادت أن يكون لها شركاؤها التجاريون الخاصون بها، لا سيما في المنتوجات الزراعية، وكانت مهيأة بدرجة أكبر للتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة. وفي هذه الظروف أخذت المتاعب تلاحق المفهوم الكامل للحمائية المشتركة الذي يعتبر القاعدة التي تقوم عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد أجريت في بروكسل مفاوضات مالية متكررة لا تتوقف لتغطية فاتورة السياسة الزراعية، وكانت بريطانيا العظمى وألمانيا الغربية عازفتين بدرجة أو بأخرى عن تقديم عون أكبر في هذا الميدان.

وترتبط الصعوبة الثالثة بما يسمى عملية «توسيع» الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكانت هذه المشكلة أقل مأساوية عندما أدرج على جدول الأعمال انضمام بريطانيا العظمى وايسلندا والدانمرك إلى الجماعة. ذلك أنه في ضوء الهياكل الانتاجية لهذه البلدان وتكاليف اليد العاملة فيها، وكذلك تقاليدها وقوتها الادارية والمالية، كان من المقبول أساساً أن تنضم إلى الجماعة دون إثارة مشكلات كثيرة، بل المساهمة في حل المشكلات المبكرة. وكان انضمامها إلى الجماعة ينظر إليه من الناحية السياسية على أنه خطوة ايجابية في تحطيم الندية الألمانية الفرنسية.

وكان الوضع مختلفاً تماماً عند انضمام اليونان واسبانيا والبرتغال وتقدم تركيا بطلب للانضمام. وكانت هناك بوضوح صعاب ترتبط بالهياكل الاقتصادية المتأخرة لهذه البلدان، باستثناء اسبانيا التي تمكنت بالفعل من تحديد صناعتها بفضل التدفق السريع لرأس المال الأمريكي. وبالنسبة إلى اليونان والبرتغال ليس واضحاً على الاطلاق ما إذا كانت عضويتاهما ستعودان عليهما بمنفعة جدية. وكانت المشكلة الأخرى هي آثار هذا الانضمام على الشركاء التجاريين السابقين للجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما في اقليم المغرب، وأيضاً في بلدان جنوب شرق آسيا. وهنا مرة أخرى كان يتعين التوصل إلى صفقة يعطى بمقتضاها مزيد من المكاسب للقادمين الجدد دون إلحاق الضرر بأولئك الذين كانوا يستفيدون من العلاقات التجارية السابقة. وهذه المشكلة ما زالت دون حل، وتعارض المغرب وكذلك تونس هذا التوسيع لأوروبا بقدر ما يؤثر في صادراتهما إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وتكمن الصعوبة الأخيرة في العلاقات غير المستقرة القائمة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة. وواقع الحال هو أن التضامن السياسي الذي يوجد بين سائر أعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة، وكذلك القيود الدفاعية، يمكن أن تتعارض مع سياسة اقتصادية أصيلة ومتماسكة فيما يتعلق بالولايات المتحدة.

وثمة مثالان واضحان في هذا الصدد. أولهما أن الولايات المتحدة كانت تكافح دائماً ضد السياسة الزراعية الأوروبية لكونها تحد ليس فقط من صادراتها إلى أوروبا، ولكن أيضاً إلى البلدان الأخرى بسبب ما يسمى «الاغراق الزراعي» الأوروبي في إطار أسواق عالمية مشبعة أكثر مما ينبغي بأشياء يمكن أن تتغير في الأعوام المقبلة، على الأقل بالنسبة للقمح. والمثال الثاني هو في ميدان التقانة. فالاستمرار الطبيعي لعملية بناء أوروبا هو الدخول في مساهمات أوروبية مشتركة في مشروعات تقانية كبيرة، مثال ذلك في ميدان علم الطيران والاتصالات البعيدة وتقانة الفضاء. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت منذ ذلك الوقت فإنه يبدو أن الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وعضو أو آخر في الجماعة الاقتصادية الأوروبية كثيراً جداً ما تقف حجر عثرة في طريق قيام تعاون أوروبي أصيل في هذه الميادين. وفي الفترة الأخيرة رفض شركاء أوروبيون كثيرون شراء الطائرة الفرنسية «رافيل» وفضلوا عليها الطائرة الأمريكية.

والآن لنتناول الوضع في اقليم المغرب. إذا نظرنا إلى الجوانب الاقتصادية أولاً، فقد قيل فيما سبق إن مستويات وهياكل التنمية الصناعية والاقتصادية تترك مجالاً لاتخاذ خطوات ايجابية في مجال التعاون، ولكن يمكن أن تؤدي، إن لم تدرس بجدية، إلى اختلالات ضارة ببناء الاقتصادات المختلفة. وبمعنى ما فإن ضعف اقليم المغرب نفسه في الصناعة والزراعة يمكن اعتباره وسيلة ايجابية لبناء فروع متخصصة جيدة في البلدان المختلفة. ذلك أن مفهوم المزايا المقارنة يجب أن ينظر إليه بمعنى دينامي، وينبغي وضع مجموعة كاملة من المعايير لتوطين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ففي صناعات معينة وكذلك في البحوث العلمية والتقانية توجد

بوضوح وفورات الحجم التي ينبغي أن تمهد الطريق أمام نهج شامل ازاء بعض التحديات الملحة التي تواجه الاقليم، مثل المشكلة الغذائية والتقانيات الجديدة وأنظمة الاتصالات والاتصالات البعيدة. . . الخ. غير أن الأمر الهام هنا هو تحديد الأدوار النسبية للسوق وللتخطيط في التوجه الشامل للاقتصادات، وفي هذا الشأن يمكن أن يقال الكثير.

والصعوبة الثانية، من الزاوية الاقتصادية، يمكن أن تظهر عند النظر إلى الوضع المالي للإقليم. والندرة موجودة لفترة طويلة. وبغية تفادي تبديد الموارد أياً كانت ينبغي أن يكون لدى الاقليم مفهوم واضح للمسؤولية المحاسبية. فالفوائض المالية في بلد ما، إن وجدت ينبغي ألا ينظر إليها على أنها في الأساس مصدر للانفاق دون معرفة النتيجة الواضحة لذلك على الطاقات الانتاجية للاقليم بعوامل ارتجاعية. ويجب أن نضع في اعتبارنا التاريخ المأساوي نفسه لمديونية بلدان العالم الثالث، بما في ذلك بعض بلدان المغرب. إن النهج الشامل للجميع ازاء الانفاق العام أو سياسات الاستثمار أو الاعانات داخل البلدان أو فيما بينها ينبغي التخلي عنه تماماً لما له من تأثير ضار على اختيار الاستثمار وكذلك على الدور السلبي للبيروقراطيات المحلية. كما أن التعاون الاقتصادي يجب أن يقوم، كما نرى من التجربة الأوروبية، في اطار شامل يشكله الساسة والمخططون، ولكن يجب أن يوضع وأن ينفذ على مستوى الشركات نفسها حتى يمكن تجنب ما كان يوجد في الماضي من ازدواج.

والتحدي الثالث الذي لا بد من أن تواجهه الوحدة المغاربية هو تحديد استراتيجية شاملة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية. وينبغي أن نتفهم في عناية التطور الأخير للاقتصاد العالمي ولمكان أوروبا بشكل يمكن اقليم المغرب من تحديد سياسة اقليمية جديدة وديناميـة. إن الجهات الفاعلة والاستراتيجيات في منطقة البحر المتوسط تتنوع الآن وتتغير، وستكون تكلفة أي خطأ استراتيجي فادحة. وفي هذا السياق ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الماضية لكل بلد، والتخلي عن سياسة الصفحة البيضاء (المجردة من المعرفة والتجربة) لأنها غير واقعية ومستحيلة.

والشرط التالي الذي يتعين الوفاء به من أجل اقامة تعاون اقتصادي ايجابي هو الاستقرار. وقد تقدمت أوروبا بوتيرة بطيئة للغاية ولا يزال أمامها الكثير الذي ينبغي عمله. وكان لهذا النهج التصاعدي ضرورته بسبب عوامل كثيرة متناقضة، ولكنه حدث على الرغم من ذلك بفضل وجود درجة عالية من استقرار المفهوم نفسه. وخلال الاجتماعات المتعددة لرؤساء دول الجماعة الأوروبية كانت المفاوضات عسيرة جداً، وكثيراً ما جاءت النتائج هشة للغاية، غير أنه لم يتطرق قط، إلى ذهن أحد، شجب المشروع الأوروبي الشامل، كما أن البيانات الختامية لهذه الاجتماعات كانت ايجابية دائماً من الناحية السياسية حتى وان تكن جوفاء من الناحية التقنية، وذلك عامل بالغ الأهمية بالنسبة إلى تقدم التعاون الأوروبي، وسيكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الوحدة المغاربية.

وفي هذا الإقليم أصبحت الأسواق السياسية، وكذلك الثقافية، مفتتة أساساً بسبب

طبيعة حركات التحرر الوطني نفسها وتكوين النخب السياسية في البلدان المختلفة. بل ان هذا التجزؤ للسوق الفكرية قد ازداد سوءاً مع المشكلات السياسية المختلفة التي حدثت في الاقليم لكونها أثارت عقبات تقنية أمام تجمع المفكرين في الميادين المختلفة وكذلك أمام امتزاج السكان. ولما كانت فكرة الدولة القومية قد حوربت بضراوة شديدة على أيدي الحكم الاستعماري، فإنه يتعين احياؤها من جديد، وإن يكن من الأرجح على حساب التفاهم الاقليمي الثقافي والسياسي. وتلك بالتأكيد واحدة من المشكلات الأساسية التي لا بد لنا من مواجهتها لبناء الوحدة المغاربية، غير أنه في ضوء الوضع الديمغرافي للإقليم ينبغي أن نحذر الإغراق في التشاؤم. كذلك ينبغي مكافحة الذاتية لأنها يمكن أن ترتفع بمستوى التطلعات دون تحقيق النتائج الكفيلة بتلبيتها.

ثالثاً: الدروس المستفادة من عمليات التفاوض

إن بناء متحد اقتصادي يتطلب عملية تفاوض طويلة ودائمة، وكثيراً جداً ما تكون مضنية، حول السياسات والبرامج والمشروعات. وتستغرق هذه العملية وقتاً، وتشتمل على جهات فاعلة مختلفة. وهذه الجهات الفاعلة تستخدم عادة أساليب التفاوض وتقنياته، ويجري اخضاع العملية نفسها لبعض قواعد اللعبة التي يمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكنها موجودة في كل فترة زمنية.

١ ـ الجهات الفاعلة

تبين التجربة الأوروبية أن الجهات الفاعلة شديدة التنوع وان اجراءاتها تكون بوجه عام متممة لبعضها بعضاً. ونبدأ بالقول إن وجود البيروقراطيات الأوروبية كان عاملاً ايجابياً. ولـ «اللجنة» بموظفيها البالغ عددهم ١٨٠٠٠ موظف أربع مزايا:

ـ يأتي في مقدمتها بوضوح فهم أفضل لمشكلات الاقليم يتجاوز كثيراً ما تستطيع الأجهزة الوطنية إنجازه. وقد تحقق نوع معين من وفورات الحجم في انتاج المعرفة.

ـ المزية الثانية هي أنه عندما تكون هذه البيروقراطيات مكونة على نحو سليم، كما كانت الحال في بروكسل، فإنها يمكن أن تقوم بدور محاسبي لصالح كل دولة عضو، نظراً للافتراض الأساسي بأنه يوجد لدى كل موظف وطني فكرة واضحة عن مصالحه الوطنية جنباً إلى جنب مع التزامه الأوروبي. وفي بروكسل يعرف ذلك جيداً على أنه أثر تدفق عكسي. وبالنسبة إلى اقليم المغرب تعتبر قواعد اللعبة هذه أفضل بالتأكيد من التحيزات الذاتية التي يمكن أن تسفر عن قوى دافعة ايجابية جداً ولكن يمكن أن تؤدي أيضاً إلى عوائق قاسية.

ـ المزية الثالثة لبيروقراطيات ذات حجم مقبول هي أنها تجعل أعضاءها يألفون فكرة التقدم، كما تجعل الرأي العام حساساً حيال حالات التقدم والقصور في المشروع الشامل، ومن ثم تخلق ثقافة معينة خاصة بها، كما هي الحال عادة في أية مؤسسة من هذا النوع.

- المزية الأخيرة لخلق جهاز اداري مستقل هي خلق هيئة يكون باستطاعتها تذكير الشركاء المختلفين باحترام قواعد اللعبة. ومن الناحية الأخرى تقوم هذه الهيئة بدور ايجابي لأن وجودها نفسه يعطي السلطات الوطنية «كبش فداء» لبيع أفكار جديدة للرأي العام، بل لأن تحصل على صفح عن أخطائها.

والجهات الفاعلة أو الفاعلون الآخرون هم الخبراء الوطنيون والوزراء الوطنيون ومجلس الوزراء، وقد قام هؤلاء في الحقيقة بأدوار مختلفة: فالخبراء كثيراً جداً ما اقتصر دورهم على التفاوض المضني حول الجوانب التقنية للتكامل مع الجماعة الأوروبية. وقد أقروا نوعاً من اللغة والتفاهم المشتركين بشأن الشؤون التقنية مع موظفي «اللجنة». وهذه العملية الخفية ذات الأهمية العظمى في تمهيد الطريق أمام تفاوض أكثر أهمية، كثيراً جداً ما تكون مرتبطة بقضايا مثل التوحيد القياسي والضوابط الانتاجية والمعايير الصناعية والاجراءات وهلم جرا.

ويكون الوزراء الوطنيون مسؤولين عن المفاوضات المرتبطة بالقضايا القطاعية مثل السياسة الزراعية أو سياسة الطاقة... الخ. وكثيراً ما نجح هؤلاء الوزراء عن طريق التحرك ببطء شديد. وتبين القصة الكاملة للسياسة الزراعية أنه على الرغم من الضغط الفرنسي فإن النتائج كانت تتحرك ببطء شديد. وفي قطاعات أخرى مثل النقل والاتصالات البعيدة ما زالت النتائج هامشية. ويحاول بعض البلدان بوضوح ألا تمضي بعيداً بالقدر الذي تريده البلدان الأخرى. وتعتبر مشكلة القطارات الشديدة السرعة (TGV) مثالاً شهيراً على ذلك.

ويقوم مجلس الوزراء بطبيعة الحال بدور كيفي لا ريب فيه. وهنا من المفترض أن يتولى رؤساء الدول ووزراء الخارجية التفاوض حول المشكلات السياسية الداخلية أو المبادىء التوجيهية للسياسة الخارجية، وأن يتخذوا قرارات ذات طبيعة شمولية. ويمكننا أن نتذكر المناقشة التي دارت لفترة طويلة على مستوى مجلس الوزراء حول انضمام بريطانيا العظمى إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والتي تكررت تماماً تقريباً عندما أصبحت اسبانيا والبرتغال مرشحتين للانضمام. وكما هو معروف فإن رئاسة المجلس تكون على أساس التعاقب. ويستفيد كل بلد من فترة رئاسته في اتخاذ مبادرات جديدة، وعند الضرورة في وضع استراتيجيته الخاصة بشأن القضايا الجارية. ويكون مبدأ التعاقب هذا مفيداً بقدر ما يحافظ على قوة دفع معينة في عملية التفاوض وفي التقدم.

وهذا التنوع في الجهات الفاعلة ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لدى مناقشة الترتيبات المؤسسية لاقليم المغرب. وحتى إذا لم يكن من الضروري دائماً تكرار كل شيء تم في أوروبا، فإنه من المفيد على الرغم من ذلك تبيان أن تنوع الجهات الفاعلة له مزايا كثيرة بغية خلق نوع من ثقافة مشتركة جديدة وادخار صانعي القرار على أعلى مستوى للقضايا السياسية البالغة الأهمية. كما أن حقيقة وجود «اللجنة» نفسها يعد أيضاً أداة للمرحلة التالية من التكامل السياسي.

٢ ـ أساليب التفاوض وتقنياته

ثمة عامل بالغ الأهمية لتحقيق مفاوضات فعالة هو أنه توجد على المستوى القومي قواعد جيدة للمعلومات عن الحقائق والمعطيات والظواهر التي يجري التفاوض حولها. وكان هناك في كثير من الأحيان احساس بأن عدم وجود بيانات احصائية، أو وجود تصور في البيانات في مختلف الميادين يعتبر عقبة أمام الفهم الواضح للوضع وتحديد سياسات مترابطة منطقياً. وقد يكون من المغري التلاعب بأرقام زائفة، ولكن النتيجة ستكون سلبية لأنها تخلق على الفور مناخاً من عدم الثقة. وتبين التجربة الأوروبية، أيضاً، أن عملية التفاوض قد أرغمت كل بلد عضو على تحضير بيانات أفضل وعلى أن يكون لديه فهم أكثر وضوحاً لاجراءاته الوطنية الخاصة. وهناك مثال معروف جيداً: هو المعرفة الأفضل كثيراً التي اكتسبتها فرنسا عن أدوات سياستها الزراعية، والمعرفة الأفضل عن مداخيل الفلاحين ومصاريفهم. وقد طورت «اللجنة» أيضاً درجة معينة من الاتقان في أدواتها لقياس النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وفي عرض الأرقام الخاصة بالعمالة والتجارة الخارجية.

وبفضل هذه المعرفة التقنية المشتركة تمكنت الجماعة الاقتصادية الأوروبية من تكوين احساس معين بالواقعية. كما أن قصة نجاح عملية التفاوض مهدت بالفعل الطريق أمام المرحلة التالية، ولكنها أوضحت أيضاً الصعاب التي يتعين تجنبها عند مناقشة الأمور الأكثر تعقيداً، وحتى في هذا السياق لم تكن «اللجنة» موفقة دائماً. ومن الأمثلة حول ذلك أن قصة نجاح طائرة «الإيرباص» قد دفعت «اللجنة» إلى البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بانتاج طائرة مقاتلة أوروبية، ولكن هنا كان الاخفاق الكامل.

٣ ـ قواعد اللعبة

من الهام جداً تحديد مرحلتين فيما يتعلق بقواعد اللعبة وعملية صنع القرار في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ففي البداية كان مفهوماً بوضوح أن مشروع الجماعة هو في الأساس اقتراح فرنسي ـ الماني. وقد كانت العوامل السياسية، وكذلك العوامل الاقتصادية، تمضي لصالح قاعدة الأغلبية في اتخاذ القرار، ولكنه من الناحية الواقعية اتفق على أن القرارات ينبغي أن تتخذ بتوافق الآراء بغية تجنب التهميش ومن ثم احباط البلدان الصغيرة التي كانت ذات أهمية كبيرة للمفهوم الأوروبي نفسه. وقد أقرت قاعدة توافق الآراء واحترمت لفترة زمنية طويلة جداً، بيد أن قاعدة الأغلبية حلت محلها مؤخراً. وفي ضوء حقيقة أن أوروبا قد أصبحت الآن ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها، فقد أصبح من الأيسر، بل من المقبول سياسياً، تغيير قواعد اللعبة من أجل الإسراع بالعملية العالمية.

وبالنسبة إلى اقليم المغرب ليس من الواقعي أبداً البدء باقرار قاعدة الأغلبية نظراً لعدم التجانس عند تاريخ البداية، ولضرورة توسيع المناقشة لأسباب سياسية واضحة.

وثمة قاعدة ضمنية أخرى من قواعد اللعبة أقرت واحترمت تتعلق بالتوقيت الذي

اعتمد لمختلف نقاط جدول الأعمال. وقد اتفق على أن تكون النقاط الأولى في جدول الأعمال ذات طبيعة تكفل وجود روح تعاون من جانب جميع الأطراف، وتترك للاجتماعات وعمليات صنع القرار في المستقبل تلك النقاط التي تكون لها بوضوح طبيعة مستمرة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أنه حتى الآن، وبعد ثلاثين عاماً من التعاون الأوروبي، ما زال من العسير على أي من رعايا أحد البلدان أن يستقر في بلد آخر من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حتى إذا كانت هذه الظاهرة تجري موازنتها بالاستعمال المشترك لجواز السفر نفسه بما لذلك من أثر رمزي . . .

وتبين قواعد اللعبة هذه درجة معينة من الواقعية في بناء الجماعة الأوروبية. فالسياسات الاقتصادية القومية ما زالت موجودة، وليس هناك من ينازع الحقوق القومية في تنظيم أسعار الفائدة أو حوافز الاستثمار. وعلى الرغم من ذلك فإن تطور قواعد اللعبة هو في حد ذاته علامة واضحة على التقدم الذي تم احرازه. وبدءاً بالمفاوضات الثنائية بين البلدان فإن العملية قد أدت إلى صنع القرار بطريقة جماعية فيما بين اثني عشر بلداً ما زالت إلى حد معين شديدة الاختلاف من الناحية الثقافية. ويمكن أن يتبين من ذلك أنه في حالة اقليم المغرب فإن استعمال لغة مشتركة ووجود تراث تاريخي مشترك يمكن أن ينظر إليهما على أنهما عاملان ايجابيان للغاية على أساس الافتراض بأنه يجب أن تتقرر منذ البداية درجة معينة من الواقعية والحرفية.

وأختم هذه العجالة بالاستشهاد بشاعر فرنسي مشهور هو رينيه كار: «الحلم آلة لتشويش الحاضر». وكذلك بسيمون ڤيل، وهي واحدة من أبرز المتحدثين الأوروبيين: «الطريق ليس هو الصعوبة وإنما الصعوبة يجب أن تكون الطريق» ولنخلط هاتين الفكرتين لصالح المغرب.

التعـقيبات

التعقيب ١

إبراهيم العيسوي

مقدمة

يتناول هذا التعقيب ثلاثة بحوث قُدِّمت إلى المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وهي:

١ ـ بحث د. محمد محمود الامام وعنوانه: التكامل الاقتصادي ـ الأساس النظري والتجارب الاقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي.

٢ ـ بحث د. يوسف صايغ، وعنوانه: الاعتماد الجماعي على النفس ـ المقومات والآليات مع تركيز على الواقع العربي.

٣ ـ بحث د. عبد اللطيف بن آشنهو، وعنوانه: التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية.

ولما كان الغرض من هذا التعقيب هو أن يكون قائمة للحوار في موضوعات هذه البحوث، ولما كانت هذه الموضوعات متعددة تعدداً يتعذر معه تناولها على سبيل الحصر، فسوف تكون مهمتي مقصورة على انتقاء عدد من هذه الموضوعات، وإثارة بعض القضايا وبلورة بعض الاشكالات والتساؤلات حولها، فضلاً عن تقديم بعض الاقتراحات والتصورات بشأنها. وذلك بهدف الحفز على مواصلة البحث وتعميق الفهم لقضايا الاعتماد الذاتي الجماعي والتكامل الاقتصادي الاقليمي التي ما زال الكثير من جوانبها بكراً، لم يظفر من جانب الاقتصاديين العرب إلا بالقليل من النشاط الفكري البناء.

وسوف يركز تعقيبي على النقاط الخمس التالية:

أ ـ في تعريف ومواصفات الاعتماد الذاتي (= الاعتماد على النفس) ومفهوم الدولة في النظرية الاقتصادية.

ب ـ الجماعية والاعتماد الذاتي القطري وعبر القطري والعلاقة مع التكامل الاقليمي.

ج ـ معايير إعادة تقسيم العمل والبرهنة على أفضلية التنمية بالاعتماد الذاتي الجماعي.

د ـ حول مقومات التنمية العربية بالاعتماد الذاتي الجماعي ومدى توافرها.

هـ ـ خبرات التكامل الاقليمي وبعض القضايا الجديرة باهتمام أكبر من الاقتصاديين العرب.

ولا أجدني في حاجة لاتباع التقليد المعتاد في مثل هذه المناسبات، وهو البدء بالإشادة بالبحوث موضوع التعقيب وتقريظ كتابها. فهذا أمر مفروغ منه لمن كان سجلهم العلمي حافلاً بالدراسات الرائدة والأبحاث القيمة والخبرات الثمينة مثل أصحاب هذه البحوث.

أولاً: في تعريف ومواصفات الاعتماد الذاتي ومفهوم الدولة في النظرية الاقتصادية

ثمة حاجة تزداد إلحاحاً يوماً بعد يوم لبلورة مفهوم الاعتماد على النفس وتحديد محتوى الاستراتيجية التنموية التي تتبنى هذا المفهوم، وبيان مختلف الشروط التي يلزم توافرها لتطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح على المستوى القطري والمستوى الاقليمي. فقد مضى وقت غير قصير جرى فيه صراع فكري وسياسي من أجل تقديم هذا المفهوم والاستراتيجية التنموية المستندة إليه، في مواجهة المفاهيم والاستراتيجيات التنموية الأخرى وكبديل لها. ولم يعد يكفي بعد اجتياز مرحلة اكتساب الشرعية وانتزاع شهادة ميلاد للاعتماد على النفس كاستراتيجية تنموية، أن يقتصر الأمر على رفع شعار الاعتماد على النفس، أو ترديد أفكار عامة بشأنه. وبالقطع لم يعد يكفي تعريف الاعتماد على النفس بأسلوب النفي أو المخالفة، كالقول إن الاعتماد على النفس لا يعني العزلة عن النظام الاقتصادي الدولي، وأنه لا يعني الاكتفاء الذاتي. وبالقطع أيضاً لم تعد تكفي المقولات العمومية أو التجريدية عن استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس، كما لم يعد يشفي الغليل رصد قائمة بالينبغيات. وإنما أصبح من المهم التقدم بتحديدات أكثر ايجابية لمفهوم الاعتماد على النفس، وصياغات لمحتوى الاستراتيجية التنموية المستندة إليه فيها قدر أقل من «ينبغي، ولا بد»، وقدر أكثر من «بما أن.. إذاً».

وقد سعى بحث د. صايغ إلى السير في هذا الاتجاه، إذ حاول التوصل إلى تحديد أكثر دقة لما ينبغي أن يتضمنه مفهوم الاعتماد على النفس، وما ينبغي أن يستبعد منه، مع بيان لأوجه الاتفاق أو الاختلاف بينه وبين عدد من المفاهيم ذات الصلة. كذلك حاول البحث أن يضع استراتيجية الاعتماد على النفس في مواجهة فكرية مع النظرية النيوكلاسيكية بغية مزيد من التأصيل النظري. وقدّم البحث قائمة بما يعتبره «مواصفات لائقة» باستراتيجية الاعتماد على النفس، كما قدّم قائمة أخرى بما يعتبره «مقومات» للتنمية العربية بالاعتماد الجماعي على النفس، وعرض تقييماً لمدى توافر هذه المقومات في الأقطار العربية. وأخيراً، وعلى سبيل

الانتقال من التجريدات النظرية إلى التجسيدات العملية، قدم البحث تصوراً لما يعتبره آليات ضرورية للاعتماد الجماعي العربي على النفس.

يبدأ البحث بتعريف فكرة الاعتماد على النفس نافياً أنها تعني الاعتماد الكلي على النفس أو الاكتفاء أو الأوتاركية. ومع التسليم بصحة هذه المقولة السلبية، إلا أنه من الواجب الإشارة إلى أن هذه هي القاعدة العامة المرغوب فيها، وأن على الدولة التي تأخذ باستراتيجية التنمية المعتمدة على النفس أن تضع في الحسبان احتمال أن تعيش ولو لفترة مؤقتة في عزلة عن الاقتصاد العالمي وفي حالة اكتفاء ذاتي. فقد يفرض عليها ذلك كرد فعل انتقامي من جانب القوى الدولية صاحبة المصلحة في استمرار الدولة النامية المعنية في الدوران في فلك التبعية. أي أن ستار العزلة قد يفرض على الدولة التي تقرر السير على طريق التنمية المعتمدة على النفس، ليس انطلاقاً من متطلبات خاصة بهذا الطريق، وإنما كردّ فعل خارجي لهذا القرار. وهذا أمر ينبغي التحسب له، مهما كان احتمال وقوعه صغيراً.

ثم ينتقل بحث د. صايغ بعد ذلك إلى ما يبدو أنه محاولة لتقديم تعريف ايجابي للتنمية المعتمدة على النفس، وذلك من خلال رصد تسع «مواصفات لائقة» بفكرة «الاعتماد على النفس والاستراتيجية التي تحركه». والظاهر من تأمل هذه المواصفات التسع أنها لا تشكل في مجموعها وصفاً أو تحديداً للاعتماد على النفس كاستراتيجية تنموية. فبعض هذه المواصفات تمثل شروطاً مسبقة للأخذ بهذه الاستراتيجية، مثل المواصفة رقم (١) الخاصة بوجود «موقف مجتمعي بوجوب تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي (والسياسي كأساس لذلك)»، ومثل المواصفة رقم (٢) التي تتطلب توافر الوعي بأن ثمة بديلاً أفضل «للنموذج الانمائي النيوكلاسيكي الاقتصادي والاجتماعي»، ومثل جزء من المواصفة رقم (٣) التي تنص على «ضرورة إيجاد النماذج والتفاعل الملائمين بين الأصالة (أو التراث) والمعاصرة (أو الحداثة)»، ومثل المواصفة رقم (٤) التي تتصل بوجوب «الادراك المتزن والسليم لمعنى التبعية ودلالاتها». ومثل المواصفة رقم (٥) التي تنص على «ضرورة تطوير المفاهيم والمواقف والمسارات الملائمة لأوضاع المنطقة العربية، ووضع الأولويات الانمائية التي تخدم مصلحة الأقطار العربية والوطن العربي ككل». ومن جهة أخرى، تشير بعض المواصفات إلى أسلوب تطبيق الاستراتيجية، مثل المواصفة رقم (٧) التي يفهم منها وجوب أو تحبيذ التدرج في الوصول إلى الاندماج الاقتصادي، من خلال «التعاون فالتنسيق فالتكامل»، ومثل المواصفة رقم (٨) التي توصي بأن يستهدف المجتمع التنمية المعتمدة على النفس (المفترض تعريفها) «بشكل رشيد ونير وبخطوات متدرجة». أما بقية المواصفات فإنها توضح خصائص الاستراتيجية أو ما يتعين عمله عند تطبيقها، مثل تصحيح البنى السياسية والاجتماعية العربية إلى جانب البنى الاقتصادية (ولا يجد القارىء افصاحاً عن مضمون هذا التصحيح ووجهته) المنصوص عليه في المواصفة رقم (٥)، ومثل ضرورة أن تتضمن التنمية المستهدفة أبعاد المشاركة واحترام حقوق الانسان وتقريب الفوارق في الفرص والدخل والثروة وما إلى ذلك مما جاء في المواصفة (٩)، ومثل «الاعتماد إلى الحد الأقصى على الطاقات والمعطيات العربية (من قائمة واحتمالية يمكن تعزيزها وتوسيعها) البشرية والمادية والمالية والمؤسسية» على نحو ما جاء في المواصفة رقم (٦).

وربما تكون المواصفة رقم (٦) هي أقرب المواصفات المعطاة لتحديد مفهوم الاعتماد على النفس والاستراتيجية التنموية المستندة إليه. فالاعتماد على النفس بالنسبة لأية وحدة اتخاذ قرارات هو قيمة أو موقف ينطوي على اعتبار الموارد الخاصة بتلك الوحدة الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها[1]. ويوضح البحث أن مواصفة «الاعتماد إلى الحد الأقصى على الطاقات والمعطيات العربية» تنطلق من «ضرورة أن تتمحور عملية التنمية العربية حول الذات وأن تتحرك بدينامية ذاتية وتسعى لاستخدام الطاقات والمعطيات الذاتية إلى القدر المستطاع (لاحظ دائرية التفسير)، قبل أن يصار إلى اللجوء إلى الموارد والقدرات غير العربية». ومن الواضح أن وحدة اتخاذ القرارات (وحدة الاعتماد على النفس) المعنية هنا هي الوطن العربي في مجموعه، وليس أي قطر من أقطاره وربما يكون من المقبول أن نتوقع أن يؤدي الاعتماد إلى أقصى حد مستطاع على الموارد المتاحة لمجمل الوطن العربي إلى أن تتمحور التنمية العربية حول ذاتها. ولكن هذه النقطة تثير تساؤلاً حول ما إذا كان الاعتماد إلى أقصى حد على الطاقات والمعطيات الذاتية لأية وحدة اتخاذ قرارات أو لأي كيان يضمن أن تكون التنمية متمحورة حول نفسها، ومن ثم مستقلة؟

إن تمحور اقتصاد ما على ذاته يعني ـ طبقاً لرأي د. سمير أمين ـ اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي، وليس العكس. أي أنه يعني السيطرة الوطنية على عملية التراكم، وهو ما يضمن أن تنشأ للتنمية آليات ذاتية تكفل لها الاستمرار[2]. وتمحور الاقتصاد أو التنمية حول الذات غير ممكن إلا إذا توافر لوحدة اتخاذ القرارات حد أدنى من حجم ودرجة تنوع الموارد والطاقات التي تمتلكها هذه الوحدة. ولن يغني عن هذا الشرط المادي توافر الإرادة السياسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

فالاعتماد على النفس، أو الاعتماد الذاتي، وتمحور التنمية حول ذاتها غير ممكنين لا في حالة المجتمعات المحلية داخل القطر الواحد، ولا في حالة الأقطار الصغيرة الفقيرة في الموارد المادية و/ أو البشرية أو التي لا تتسم بتنوع كاف في هذه الموارد. بل إن الاعتماد على النفس وتمحور التنمية حول نفسها قد لا يكونان متيسرين إذا اجتمعت إرادة عدد من الأقطار على تحقيقها جماعياً، طالما أن تجمع الأقطار لا ينطوي على حجم كاف من الموارد ودرجة معقولة من التنوع فيها. والمثال على ذلك في وطننا العربي هو التجمع الخليجي (مجلس التعاون الخليجي)، فاجتماع عدة دول صغيرة من حيث عدد السكان وفقيرة من حيث درجة تنوع الموارد بل كميتها فيما عدا النفط، وضعيفة من حيث انخفاض مستوى تطورها وهشاشة

---

(١) انظر: أنيس الرحمن، «تعبئة الاعتماد الوطني على الذات،» في: انريك اوتيزا [وآخرون]، **الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥)، ص ٦٥ ـ ٨٧.

(٢) انظر: سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ورقة قدِّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٤٩ ـ ١٩٦.

هياكلها الاقتصادية، لا يوفر كياناً جماعياً يقدر على تخطي القيود التي كانت قائمة في وجه الاعتماد الذاتي على مستوى كل قطر على حدة[3].

لاحظ أن مفهوم الموارد هو مفهوم دينامي أو نسبي. فالموارد المحدودة في إطار تنظيم اجتماعي معين قد لا تبقى كذلك في إطار تنظيم اجتماعي آخر يساعد على تجنب العديد من أسباب ضياع الموارد وتبديدها. كذلك فإن بعض الموارد قد تظل مستبعدة من نطاق الاستخدام بحكم النسق السعري السائد في تنظيم اجتماعي معين، ولكنها قد تدخل في حيز الاستعمال إذا ما أدى تغير التنظيم الاجتماعي إلى نسق سعري مغاير. وهذه قضية سنعود إليها فيما بعد.

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر حول مدى عمومية استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس. فمن الواضح أن هذه الاستراتيجية لا تنطبق تلقائياً على أية وحدة اتخاذ قرارات، حتى إذا توافرت لديها الارادة السياسية الملائمة. وإنما يلزم أن تمثل تلك الوحدة كياناً كبيراً بدرجة كافية وتتصف بدرجة ملائمة من وفرة الموارد وتنوعها. ولكن هل هذا الشرط خاص باستراتيجية التنمية المعتمدة على النفس وحدها؟ في ظني أن هذا الشرط يمكن أن ينطبق على معظم الاستراتيجية البديلة أيضاً. فاستراتيجية انتاج بدائل الواردات (المعروفة باسم احلال الواردات) يفترض لنجاحها افتراضات مشابهة من حيث الحجم والتنوع. وهذا ما يفسر نجاحها في أقطار كبيرة كالاتحاد السوفياتي والصين وربما الهند، وتعثرها في معظم بلدان العالم الثالث التي تتسم بصغر الحجم. ويمكن أن يقال مثل ذلك عن استراتيجية الانتاج للتصدير التي لا يتيسر تطبيقها بنجاح في دول صغيرة إلا إذا ارتبطت بوشائج قوية مع الشركات متعدية الجنسية للمساعدة في عمليات التصنيع المحلي والتسويق الخارجي، وإلا إذا اندمجت في نظام معين لتقسيم العمل الدولي يضمن لها فتح أسواق كافية في الخارج. بل قد يكون من الضروري في بعض الحالات الارتباط بعلاقات خاصة ببعض المراكز الرأسمالية ذات النفوذ الاقتصادي العالمي الكبير، مثلاً كوريا الجنوبية في علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة واليابان[4]. أي أن امكانية تطبيق هذه الاستراتيجية بنجاح في قطر صغير قد لا تتيسر إلا في مقابل التبعية الاقتصادية والسياسية لذلك القطر. وعموماً فإن استراتيجية الانتاج للتصدير، تفترض أصلاً أن الكيان الاقتصادي ذا الدلالة بالنسبة لها هو السوق العالمي، لا السوق المحلي.

---

(٣) انظر: محمد محمود الامام، «التخطيط التكاملي على المستوى الشامل،» ورقة قدّمت إلى: مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي، دبي، فبراير ١٩٨٧ ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٨)، ص ٥١ - ١٠٢.

(٤) لاحظ أن كوريا الجنوبية ليست دولة صغيرة جداً (٤١ مليون نسمة في عام ١٩٨٥) بالمقارنة بهونغ كونغ (٥ مليون) أو سنغابور (٣ مليون). حول تجربة كوريا انظر: هبة حندوسة، «ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك التعقيبات والمناقشات، ص ٣٦٥ - ٤١١.

والواقع أن هذا الموضوع يثير قضية مفهوم الدولة في النظرية الاقتصادية. فالظاهر هنا هو أحد أمرين. أولهما، أن الدولة المفترضة في عالم الاقتصاد هي دولة كبيرة نسبياً. انها دولة من حجم انكلترا أو فرنسا أو المانيا أو النمسا أو الولايات المتحدة، وهي الدول التي عاش فيها معظم من ساهموا في تطوير علم الاقتصاد بشقيه الرأسمالي والاشتراكي. ولن يكون من الغريب أن يتأثر مفهومهم للحجم المفترض للدولة بحجوم هذه الدول. وفي هذه الحالة يوجد سوق محلي واسع يضمن، بالاشتراك مع عوامل أخرى، تحقيق حد أدنى من التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني، ومن ثم يسمح باطراد تقسيم العمل فيه وارتفاع انتاجيته، ويقيه من المخاطر التي يتعرض لها إذا ما سعى للاندماج في السوق العالمي قبل ذلك (مثلما يحدث للبلدان النامية). وثانيهما، أنه حتى عندما تكون الدولة صغيرة فإن افتراض حرية التجارة يحول دون وقوف ضيق السوق عقبة أمام اطراد تقسيم العمل في أي فرع من فروع الصناعة فيها، حيث تتكفل التجارة الخارجية بتوسيع نطاق السوق. وهذا يعكس خبرة الدول الأوروبية الصغيرة التي نمت فيما يبدو بهذه الطريقة وتطورت فيها هياكل صناعية متنامية أو متكاملة بشكل تلقائي. ولعل السبب في ذلك أن التجارة الخارجية التي دخلت فيها لم تكن تنطوي على استغلال من جانب شركائها الأوروبيين، حيث أغناهم استغلال المستعمرات عن استغلال بعضهم بعضاً.

أي إن قضية التكامل الداخلي للاقتصاد التي عُني بها د. فؤاد مرسي (انظر الاقتباس في بحث د. الامام)، وألقى عليها د. الإمام مزيداً من الأضواء قد عولجت فيما يبدو بالنسبة لهذه الأقطار الأوروبية الصغيرة من خلال عملية تكامل تلقائي سمحت بها التجارة الخارجية غير الاستغلالية فيما بينها وبين بقية الأقطار الأوروبية. ولعله مما يثير التأمل أنه مع انحسار الاستعمار واشتداد ساعد حركات التحرر الوطني، اشتد أيضاً ساعد الحركات التكاملية الأوروبية وأخذ التكامل في التحول من عملية تلقائية إلى عملية ارادية أو توجهية حسب تعبير د. الامام. وربما كان ذلك جزءاً من عملية تكيف لأوضاع ما بعد نهاية الاستعمار التقليدي، واعادة ترتيب العلاقات مع العالم الثالث مع استمرار استغلاله بأساليب جديدة.

والمشكلة بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية هو أن لا هذا الفرض ولا ذاك متحقق فيها، فلا هي دول كبيرة، ولا أسواق العالم مفتوحة أمامها. وبذلك يبقى ضيق السوق عقبة حقيقية تحول دون خروجها من التخلف وإنجاز المهمة التاريخية المتمثلة في التكامل الداخلي للاقتصاد. وتبدو مهمة التكامل الداخلي غير ممكنة إلا من خلال تجمع اقليمي، أي على مستوى الاقليم لا على مستوى القطر. وإذا صح ذلك يكون من الصعب قبول ما ذهب إليه بحث د. الامام من أن «المطلوب قبل الحديث عن اعادة تقسيم العمل على المستوى الدولي، البحث أولاً في تقويم أسس تقسيم العمل على الصعيد القطري، بحيث تتحقق الانسيابية الداخلية التي تهيء للاقتصاد الوطني قدرة على التعامل الكفء على المستوى الدولي»، وأن «ارتفاع قدرة اقليم تكاملي على تعزيز موقفه تجاه الاقتصاد العالمي يتطلب توفير متطلبات التكامل على الصعيدين القطري والاقليمي». فاشتراط التكامل الداخلي ليس فقط على مستوى الاقليم، بل على مستوى القطر كذلك، يبدو مستحيل التحقيق في معظم البلدان النامية صغيرة الحجم. فمهما ذهب بنا جموح الخيال،

يصعب على المرء أن يتصور تكاملاً اقتصادياً داخلياً، ومن ثم تمحوراً ذاتياً للتنمية، في بلاد في حجم قطر أو جيبوتي أو الغابون.

ويبدو أن الافتراضات الضمنية للنظرية الاقتصادية بشأن الدولة لا تتوقف عند مجرد حجم الموارد وسعة السوق المحلي. فالظاهر أن الدولة المفترضة تمتلك قدراً من الموارد المتنوعة التي تكفل قيام هيكل اقتصادي متكامل من جهة، وتسمح بإعادة تخصيص الموارد ومن ثم تغير دور الدولة في تقسيم العمل الدولي عندما تدعو الظروف إلى ذلك من جهة أخرى. كذلك يبدو أن الدولة المفترضة ليست دولة «ناشئة» اقتصادياً وتقانياً، وإنما هي دولة «ناضجة» أو على أقل تقدير «بالغة». بمعنى أن لديها صناعات قامت على أساس عناصر الانتاج المتوافرة للدولة (حيث يفترض عدم قدرة العناصر على التنقل بين الدول)، ولديها قدرة على الابتكار التقاني. واتساع السوق (محلياً أو من خلال التكامل التلقائي أو العمدي) مطلوب فقط لتمكين الدولة من اغتنام وفورات الحجم الكبير للانتاج وتحويل الابتكارات إلى تقانة قابلة للاستخدام التجاري. وأخيراً يفترض أن الدولة تتصف بالاستقلال وتتمتع بالاستقرار السياسي، ومن ثم يخرج من نطاق التحليل تلك الأوضاع التي تخضع فيها قرارات الدولة لمصالح أجنبية(حالة التبعية)، وتلك الحالات التي تتميز بعدم الاستقرار السياسي (وإلا يتحول كثير من الثوابت والمعلمات إلى متغيرات وينهار كثير من التحليلات الاقتصادية). ومن الواضح أن هذه المواصفات غير قائمة بالنسبة إلى العدد الأكبر من بلدان العالم الثالث. وهو ما يستوجب مراجعة كثير من مقولات ونتائج النظرية الاقتصادية، خصوصاً في مجالي التجارة الخارجية والتنمية.

ثانياً: الجماعية والاعتماد الذاتي القطري وعبر القطري والعلاقة مع التكامل الاقليمي

إذا كان الاعتماد الذاتي يعني - بشكل عام - الاعتماد إلى أقصى حد ممكن على الطاقات الذاتية، واعتبار هذه الطاقات هي الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف الكيان الاقتصادي المعني، وهو كيان لا بد من أن يتوافر فيه حد أدنى من المواصفات، وعلى رأسها الحجم والتنوع في الموارد، فما المقصود بالاعتماد الجماعي على النفس؟ هل المقصود هو قيام أي شكل من أشكال التعاون بين دولة ودول أخرى أو بين الدول الداخلة في إقليم أو تجمع معين، أو فيما بين بلدان العالم الثالث جميعاً؟ وإذا كان ذلك كذلك، وحيث أن ثمة أشكالاً للتعاون قائمة فعلاً بين هذه الدول، فما الجديد في مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس؟ هل هو مجرد اسم جديد لظاهرة ليست جديدة؟ ومن جهة أخرى، ما هي العلاقة بين الاعتماد الذاتي القطري والاعتماد الذاتي الجماعي أو عبر القطري؟ وما هي العلاقة بين الاعتماد الذاتي القطري وعبر القطري، وبين التكامل الاقتصادي الاقليمي؟

والواقع أن البعد الجماعي أساسي في أي استراتيجية للاعتماد الذاتي، حتى إذا كنا نتحدث عن الاعتماد الذاتي على مستوى قطري أو دون قطري (مجتمع محلي أو اقليم داخل

الدولة)، وهو أمر بديهي إذا كنا نتحدث عن الاعتماد الذاتي على مستوى عبر أو فوق قطري (فيما بين مجموعة أقطار). والجماعية توجد في قلب فكرة الاعتماد على النفس كمفهوم تعبوي أي لتعبئة الجماهير المحرومة من أجل مقاومة الظلم والاستغلال وإشراكهم في عملية تنمية تتحرر فيها الطاقات والقدرات الابداعية الكامنة لديهم. والمقصود بالجماعية أن تكون نقيضاً للفردية (أو العصامية) الاستغلالية، أي التي تسمح للنمو الفردي باستغلال الآخرين وفي انعزال عن أهداف مشتركة تجمعهم. إن وجود الجماعية في قلب فكرة الاعتماد على النفس يعني أن وحدة اتخاذ القرارات ذات الدلالة هي وحدة جماعية بالضرورة. فالاعتماد على النفس هو اعتماد جماعي بمعنى وجود رابطة قوية بين أعضاء الوحدة الجماعية تدفعهم للعمل معاً ـ من خلال أنشطة فردية أو مشتركة ـ لتحقيق مصالح أو أهداف مشتركة. والمهم في هذه الحالة أن يتكامل السعي الفردي مع السعي الجماعي نحو الأهداف المشتركة للوحدة الجماعية، وأن يصبح العمل من أجل المصالح الجماعية كأنه سعي من أجل مصالح فردية. وهكذا فالجماعة تستوعب النوازع الفردية ولا تستبعدها، وتوظف الفردية غير الاستغلالية ولا تنفيها[٥].

إنه من المهم جداً إدراك هذا البعد الجماعي لفكرة الاعتماد الذاتي على أي مستوى أو لأي وحدة اتخاذ قرارات، رغم أنه أصبح من المتواضع عليه الإشارة إلى صفة الجماعية عندما نتحدث عن وجوب التعاون الاقليمي أو التعاون بين بلدان العالم الثالث من أجل تحقيق التنمية المعتمدة على النفس. ولكن الاعتماد الجماعي سيكون مجرد اسم جديد لظاهرة ليست جديدة تماماً إذا قصد به أي شكل من أشكال التعاون بين البلدان النامية. وفي اعتقادي أن مصطلح الاعتماد الجماعي كمكون أساسي لاستراتيجية الاعتماد على النفس يجب أن يحتفظ به لما هو أكثر من معنى غامض مثل التعاون. إنه يعني استخدام موارد وطاقات الوحدة الجماعية كوسيلة أساسية لتحقيق أهداف مشتركة لها. وهو ما يقتضي وجود رؤية مشتركة تجاه التنمية والاقتصاد الدولي واستراتيجية موحدة للخروج من التخلف والتخلص من التبعية، ومن ثم التوصل إلى اتفاق على اعادة تقسيم العمل فيما بين أعضاء الوحدة الجماعية من جهة وفيما بينهم وبين بقية العالم من جهة أخرى، بما يحقق تطوير الهياكل الانتاجية لكل الأعضاء ويضمن التحرك نحو أهداف مشتركة لهم. وإذا قبلنا هذه الصياغة، فإننا نقبل ضمناً أن مفهوم الاعتماد الجماعي بين أقطار متعددة ينطوي بالضرورة على فكرة أن يشملهم كحالة نهائية نسق محدد، وأن تتوزع أدوارهم داخل هذا النسق بما يحقق الأهداف المشتركة لهذا النسق، وبذلك يمكن أن تتميز فكرة الاعتماد الجماعي على النفس بين بلدان العالم الثالث (أو مجموعات اقليمية داخلة) عن سائر الجهود التعاونية المعروفة بينهم، والتي لا تؤدي إلى قيام فكرة النسق الجديد الذي يضمهم، وفكرة تقسيم العمل الجديد فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين بقية العالم من جهة أخرى.

---

(٥) اعتمدت في صياغة هذه الفقرة على الأفكار الواردة في: الرحمن، «تعبئة الاعتماد الوطني على الذات،» ص ٦٩ ـ ٧٢.

وليس معنى ما سبق أن الاعتماد الجماعي على مستوى مجموعة أقطار يعني القفز فوراً إلى حالة الاندماج الاقتصادي الكامل. فهذا أمر غير عملي. وفي الغالب، إن وصول الاعتماد الجماعي عبر القطري إلى أقصاه سوف يتطلب فترة زمنية طويلة، وسوف يتضمن التدرج والمرور بمراحل متعددة، ولا بأس في ذلك طالما أن التدرج يتم وفقاً لخطوات محسوبة تؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف المستمدة من الرؤية المشتركة والاستراتيجية العليا للتجمع الاقليمي.

ويتصل بما تقدم أن نتساءل عن حقيقة العلاقة بين الاعتماد الجماعي عبر القطري أو الاقليمي والتكامل الاقتصادي الاقليمي. فهل يمكن قبول ما ذهب إليه د. صايغ في بحثه من أن الاعتماد الجماعي الاقليمي «يفترض (ويشمل) حكماً التكامل كحجر أساسي في بنيته»؟ في اعتقادي أننا إذا قبلنا أن الاعتماد الجماعي الاقليمي ينطوي على ما هو أكثر من الأشكال البسيطة للتعاون بين الدول (كمجرد التبادل التجاري أو الدخول في اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف للتجارة والدفع)، وأنه ينطوي ـ كحالة نهائية ـ على فكرة النسق الذي يحتضن الأقطار التي تقبل الدخول في رابطة جماعية، حيث يتحدد لكل منهم دور في إطار الاستراتيجية الحاكمة لهذه الرابطة، فمن الجائز اعتبار الاعتماد الجماعي الاقليمي مرادفاً للتكامل الاقليمي. فالأخير ينطوي في نظر البعض على تكثيف وتوثيق العلاقات الانتاجية المتبادلة، وعلى تعزيز التكامل الانتاجي بين دول الاقليم، وعلى تحقيق ربط قوي بين الهيكل الانتاجي للاقليم واحتياجات السكان فيه، وعلى تعزيز قدرة بلدان الاقليم على السيطرة على وسائل الانتاج فيه[٦].

والمفهوم من بحث د. الإمام أن التكامل يشمل الأنواع الأكثر تقدماً من التعاون الاقتصادي بين الدول، أي تلك الأنواع التي تنطوي على درجات متفاوتة ومتزايدة من الربط العضوي والاعتماد المتبادل بين اقتصادات هذه الدول (مثل إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي أو اندماج اقتصادي). وكل ما هو دون ذلك من أشكال التعاون بين الدول، يخرج عن تعريف التكامل. وجلي أن اشتراط درجة ما من درجات الربط العضوي والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات، مع التصاعد إلى درجات أعلى عبر الزمن، يصل بنا إلى تعريف للتكامل يناظر ما سبق اقتراحه كتعريف للاعتماد الذاتي الجماعي. فكلا التعريفين يشتمل على فكرة النسق (كحالة نهائية). ذلك أن النسق ما هو إلا مجموعة من الروابط العضوية وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الأقطار المعنية. وهكذا فالتطابق بين المفهومين قائم بالنظر إلى القضايا الاقتصادية، كما أنه من الممكن قيامه بالنسبة لغيرها من

---

(٦) انظر: كونستانتين فيتسوس، «التكامل الاقليمي زائداً تكامل الشركات، وفي مقابلة استعراض دوافع الشركات عبر الوطنية في عمليات التعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية، وسلوكها في هذه العمليات وآثارها عليها،» في: اوتيزا [وآخرون]، الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، ص ١٩٣ ـ ٢٦٦.

القضايا كقضايا الدفاع والثقافة والاتصالات وما إليها، باعتبار أن التكامل الاقتصادي هو جزء من مفهوم أوسع للتكامل أو بعد من أبعاده المتعددة.

وفي إطار هذا الفهم لمعنى الاعتماد الجماعي على النفس، فقد وجدت صعوبة في فهم ما رمى إليه بحث د. صايغ من أن مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس «يختلف اختلافاً بيناً عن مفهوم التكامل الذي حدده بأنه «عملية و/ أو حالة تتشابك أو تتداخل فيها مؤسسات وعمليات انتاجية وتوزيعية، أو موارد وطاقات، بحيث يعوض فيها ما هو متاح لبلد ما عما يعوزه بلد آخر، وتتضافر فيها المعطيات (من مؤسسات وموارد وطاقات) بشكل يرفع من معطيات وقدرات البلدين».

فإضافةً إلى المناقشة السابقة، «لا يمكن فصل موضوع التكامل عن موضوع التنمية الحقيقية للأقطار المختلفة، ولذلك فإنه يمكن الحديث عن الانماء التكاملي أو التكامل الانمائي» تعبيراً عن هذا الارتباط، كما يقول د. لبيب شقير (مقتبس في بحث د. الامام).

وثمة نقطة أخرى تتعلق بالعلاقة بين التنمية القطرية والتكامل أو الاعتماد الجماعي على النفس. إذا كان من الصحيح ما ذهب إليه بحث د. صايغ من أن «الاعتماد القطري على النفس قد يتعارض مع التكامل»، فليس من الواضح ما قرره البحث من أن دينامية التنمية القطرية ودينامية الاعتماد الجماعي على النفس تدعم كل منهما الأخرى وتدفع مسارها إلى الأمام. فهذه العلاقة التعاونية بين الاثنتين غير مضمونة، وما لم تتم التنمية القطرية على هدي من الأهداف المشتركة للوحدة الجماعية فيمكن أن تنشأ تعارضات ضارة بين التنمية القطرية والاعتماد الجماعي الاقليمي على النفس. خذ مثلاً على ذلك سياسة انتاج النفط. ففي سياق تنمية قطرية معتمدة على النفس يمكن أن يستمر كل قطر عربي قادر على انتاج النفط في الانتاج وربما التصدير، بغض النظر عن التكلفة المقارنة للانتاج عبر الأقطار. أما إذا كان الأساس في التنمية هو الاعتماد الجماعي الاقليمي على النفس، فقد تستهدف الوحدة الجماعية الأكبر تحقيق كفاءة أعلى في الانتاج وترشيد سياسات الاستخراج. وقد يقتضي ذلك (بمفهوم اعادة توزيع الأدوار الانتاجية) وقف أو خفض انتاج النفط من الآبار ذات التكلفة المرتفعة والعائد الأقل في بعض الأقطار، وربما الانتاج من الآبار ذات التكلفة الأقل والعائد الأعلى في الأقطار الأخرى المنتجة للنفط. فقد يتوقف الانتاج مثلاً في بلاد مثل مصر وتونس وسوريا ويتم تأجيل عملية تطوير حقول النفط في جنوب السودان واليمن[7]. ويمكن أن يقال الكلام ذاته عن انتاج القمح أيضاً، فقد يكون من الحكمة بمنظور الاعتماد الجماعي الاقليمي وقف الانتاج في السعودية وتخفيضه في مصر، مع التوسع في الانتاج في العراق والسودان.. بينما قد تستمر كل هذه الأقطار في الانتاج في حالة الاعتماد القطري على النفس. وبطبيعة الحال، فإن الأخذ بمفهوم إعادة توزيع الأدوار الانتاجية بين أعضاء الوحدة الجماعية الاقليمية سوف يطرح

---

(٧) هذا ما تضمنه سيناريو الوحدة (المشهد الثالث) في: خير الدين حسيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٦٩.

قضية مدى ضرورة تعويض الأقطار التي يتوقف فيها الانتاج أو يقل، والكيفية أو المعايير التي يتم بواسطتها تقدير هذا التعويض.

إن التنمية القطرية، حتى إذا تمت في إطار تكاملي، تختلف عن التنمية الجماعية التي تستهدي فيها الأقطار باستراتيجية قومية للتنمية. ومن المفيد في هذا الصدد أن نستعيد ذلك التمييز الهام، الذي ذكره د. الامام في دراسة سابقة، بين استراتيجية تنموية قطرية وإن راعت متطلبات التكامل واستراتيجية تنموية قومية. إن الفرق يكمن في نوع العلاقات التي يجري التركيز عليها ونوع العلاقات الأخرى التي تشتق منها. ففي الأولى (القطرية) يتم التركيز على العلاقات والموازنات القطرية وتؤخذ الاعتبارات التكاملية في شكل متمم، أما الثانية (القومية) فإن متطلبات التكامل ومسيرته تعتبر هي الأساس، وهذه تمثل علاقات خارجية لها انعكاسات داخلية. ومن ثم يجري حساب تلك الانعكاسات وتقييمها في ضوء الاعتبارات القطرية. ويضرب د. الامام مثلاً على هذه التفرقة له مغزاه العميق، وهو المشروعات المشتركة «فالنظرة القطرية تقوم على أساس تقييم القطر لاحتياجاته وامكاناته في استضافة مشروعات مشتركة أو المساهمة فيها، ويجري اتباع سياسات تعزز ذلك. أما النظرة القومية فتنطلق مما يحتاجه العمل المشترك من مشروعات لتحقيق أهداف ذات طبيعة اقليمية تحسب منها الفوائد التي يمكن أن يجنيها كل قطر ومقدار المساهمات المطلوبة منه ونوعها. ومن ثم يجري توزيع تلك المشروعات وفقاً لتوازن المنافع والأعباء، وبما يتفق ومتطلبات تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاقليم»[٨].

ثالثاً: معايير اعادة تقسيم العمل والبرهنة على أفضلية التنمية بالاعتماد الذاتي الجماعي

إذا سلمنا بأن الاعتماد الذاتي الجماعي أو التكامل يتضمن بالضرورة إعادة تقسيم للعمل فيما بين أعضاء الوحدة الجماعية الاقليمية من جهة، وفيما بينهم وبين العالم الخارجي من جهة ثانية، فإن ذلك يطرح فوراً قضية المعايير التي ينبغي الاستناد إليها، أو على الأقل الاسترشاد بها، في الوصول إلى تقسيم للعمل يحقق أهداف استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس.

ويدعونا ذلك إلى الرجوع إلى نظرية التجارة الدولية، وفكرة المزايا النسبية أو المقارنة. لقد قرر د. صايغ (دون تقديم حيثيات) أن نظرية المزايا المقارنة «كنظرية مجردة لا داعي للتنكر لها ولرفضها في ذاتها، لأن المنطق الذي يحكمها سليم». غير أن التحليل المستفيض الذي قدمه د. الامام لافتراضات ونتائج نظرية التجارة الدولية يجعل من الصعب قبول استنتاج د. صايغ. فأغلب الافتراضات التي تقوم عليها النظرية تفتقر إلى الواقعية (مثل الافتراضات الخاصة بعدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل عبر الدول، وتماثل ظروف الطلب والتوظف الكامل لجميع عناصر الانتاج في الدول الداخلة في التجارة). وموضوع التبادل بين الدول هو سلع أكثر منها خدمات (من ثم لم يكن وارداً الحديث، مثلاً، عن التجارة في التقانة)، والسلع هي

---

(٨) الامام، «التخطيط التكاملي على المستوى الشامل،» ص ٩٦.

سلع استهلاكية أكثر منها سلع وسيطة أو رأسمالية (مما قد يغير كثيراً من النتائج الخاصة بآثار مضاعف التجارة الخارجية). والنظرية تعجز عن تفسير المشاهدات العملية مثل ارتفاع نسبة الصادرات الأمريكية الكثيفة للعمل وليس لرأس المال الأكثر وفرة لديها، وارتفاع الكثافة للعمل في صادرات اليابان المتجهة للدول الصناعية وارتفاع الكثافة لرأس المال في صادراتها المتجهة إلى البلدان النامية، ومثل اتجاه الفوارق بين الدول في عوائد عناصر الانتاج ومعدلات النمو الاقتصادي للاتساع (بدلاً من التلاشي كما يستفاد من النظرية).

ومن جهة أخرى، فإنه إذا لم تكن المشكلة في المزايا المقارنة كنظرية، فإن المواجهة بينها وبين مقولة الاعتماد على النفس تنشأ في رأي د. صايغ - وهو رأي سديد - «من إصرار الآخذين بالنظرية على جعلها الاعتبار الحاكم في التبادل التجاري بين البلدين **دون التفات لمسألة ضرورة، وإمكان، تعديل تكوين المزايا المقارنة بين فترة زمنية وأخرى أو بين مرحلة انمائية وأخرى**». ومن هنا يصبح المقصود من مقولة الاعتماد على النفس ليس تعطيل ما قد يكون للمزايا المقارنة من أثر في التجارة الخارجية، وإنما تعزيز هذا الأثر «**بعد تصحيح نمط المزايا القائم**». فما لم يتم البدء بهذا التصحيح، تصبح المزايا المقارنة ذريعة لتكريس تقسيم العمل الحالي، ولفرض انتاج وتصدير مجموعة من السلع والخدمات على البلدان النامية ليست بالضرورة في مصلحتها. ومن ثم فقد تأخذ هذه الدول بالتنمية المعتمدة على النفس كما يقول د. صايغ، «في محاولة منها لتبديل معطيات اقتصادية وتكنولوجية معينة بحيث تتبدل بالتالي المزايا المقارنة الناجمة عن انتاج سلع وخدمات معينة».

وهذا المطلب يدعونا إلى طرح قضية المعايير التي يمكن الاستناد إليها في إعادة تقسيم العمل قطرياً وجماعياً إزاء بقية العالم. فنمط المزايا المقارنة الحالي مرتبط بهيكل الأسعار العالمية المتحقق في ظل انقسام العالم إلى مراكز متقدمة وأطراف متخلفة. ومن ثم فلن يكون مثل هذا الهيكل أو النسق السعري ملائماً لإعادة تقسيم العمل المستهدفة من جانب الأطراف المتخلفة. وفي هذا الصدد نحيل إلى ما قاله د. سمير أمين من أن فك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي يقتضي رفض المعايير الحاكمة في النظام العالمي كمعايير للترشيد الاقتصادي قطرياً (أو داخل وحدة جمعية اقليمية). «فهذه المعايير هي دائماً تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً - اجتماعياً معيناً. وقد ذهبنا إلى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة بحكم مجموع النظام الرأسمالي العالمي أي مراكزه وأطرافه. واعتبرنا هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» (للخيار بين الانتاج المحلي أو الاستيراد)، أو حول الربحية (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار العالمية) وقد ذهبنا إلى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه أن يعيد تكوين عدم التكافؤ (. . . بين المراكز والأطراف). وعلى هذا الأساس اقترحنا الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، مبدأ يتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وليس الأخذ بهذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلاً المجتمعات الاشتراكية. . .»[٩].

ولكن هذا يطرح على الاقتصاديين قضية تحديد ماهية النسق السعري البديل الأكثر

---

(٩) أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية،» ص ١٦٧.

ملاءمة لتحقيق إعادة توزيع الأدوار الانتاجية فيما بين أقطار التجمع الاقليمي من جهة، وفيما بينهم وبين بقية العالم من جهة أخرى. إن اختلالات الأسعار والتكاليف والأجور أصبحت من السمات المميزة لاقتصادات العالم الثالث. ومن الواضح مما تقدم أن اعادة ترتيب العلاقات السعرية على نمط الأسعار العالمية أمر غير مرغوب فيه من وجهة نظر التنمية المستقلة. ولذا يصبح المطلوب توفير نمط أو نسق سعري مختلف يساعد على تحريك الاقتصاد نحو أهداف التنمية المستقلة. وفي حالة ما تكون الوحدة محل الاعتبار هي تجمع اقليمي، تصبح هذه القضية أكثر تعقيداً بالنظر إلى الفوارق السعرية والداخلية السائدة، والاختلافات في أسعار الصرف، وتباين الأخيرة ما بين رسمية وشبه رسمية وغير رسمية.

أضف إلى ما تقدم أن قضية النسق السعري الملائم مهمة من زاوية أخرى، وهي زاوية حساب المنافع والمضار التي تصيب الأقطار الداخلية في التجمع الاقليمي بدرجات متفاوتة. وليس من الصعب تصور أن المنافع الصافية من تجمع اقليمي معين قد تبدو ضئيلة أو كبيرة ـ سواء من منظور كل قطر على حدة أو من منظور الاقليم نفسه ـ بحسب أسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف المستخدمة في حسابات هذه المنافع. إن النسق السعري المختلف عن النسق العالمي مطلوب ليس فقط للحيلولة دون تكريس تقسيم العمل الحالي بين الاقليم وبقية العالم ولكنه مطلوب أيضاً للحيلولة دون تكريس تقسيم العمل الحالي داخل الاقليم نفسه، أي لمنع عملية الاستقطاب التي يمكن أن تحدث بسبب تمتع بعض الأقطار داخل الاقليم بمزايا نسبية أو مقارنة أفضل من غيرها. فعلى المستوى الاقليمي، كما على المستوى الدولي، المطلوب هو اعتبار الأقطار الأضعف أو الأقل تقدماً أقطاراً أولى بالرعاية لتصحيح أوضاعها واكسابها مزايا نسبية لم تكن تمتلكها أو ليس من الممكن أن تحصل عليها في غيبة التجمع الاقليمي.

وربما يكون إهمال قضية النسق السعري الملائم وراء مصاعب إثبات أن التعاون أو الاندماج أفضل من التجربة الحالية للوطن العربي ـ حيث القدرة على إطلاق عملية التنمية. والحق كما يقول د. صايغ في بحثه أن التطورات الحديثة، وبخاصة «نجاح عدد من البلدان النامية في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية في اطلاق عملية تصنيع مزدهرة ومتقدمة نسبياً» تمثل تحدياً لمقولات استحالة أو حتى صعوبة التقدم في ظل التبعية، وتفرض على أنصار التنمية المعتمدة على النفس أن يتقدموا ببراهين قوية على «قدرة المجتمع الذي يتبنى استراتيجية الاعتماد على النفس بشكل سليم وملتزم وبإصرار، على اطلاق عملية التنمية». غير أنه لا يكفي في هذا الصدد الاستناد إلى منطق استراتيجية التنمية المستقلة واتساقها الداخلي. وربما كانت دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي التي أتمها مركز دراسات الوحدة العربية وسبق الإشارة إليها محاولة لتقديم برهان أقوى من ذلك المستند إلى «الافتراض الاستباقي أو الاستدلالي» الذي اعتمد د. صايغ عليه.

غير أن الصعوبات المنهجية، ومنها تلك الخاصة بالنسق السعري الملائم، ما زالت جمة وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتقديم برهان أكثر قوة على مصداقية وعود التنمية المعتمدة على

النفس. فمقارنة سيناريو التعاون والتنسيق بسيناريـو التجزئـة في دراسة الاستشراف لا تقـدم دليلاً ناصعاً على أفضلية التنسيق العربي. إذ تشير الأوضاع المقـارنة في نهايـة فترة الاستشراف (سنة ٢٠١٥) إلى أن درجة الانكشاف الاقتصادي أقل قليلاً في سيناريو التعاون من سيناريـو التجزئة (٤٢ مقابل ٤٩ بالمائـة)، وأن نصيب الصناعـة في النـاتج المحلي للوطن العـربي أعلى بفارق ليس كبيراً في سيناريو التعاون (٢٢ مقابل ١٨ بالمـائة في سينـاريو التجـزئة). ولكن في الوقت نفسه تقع نسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات (من ١٤ بالمائة في سيناريو التجزئة إلى ١٦ بالمائة في سيناريو التعاون)، ولا يسجل معدل النمو السنوي في النـاتج المحـلي للوطن العربي ارتفاعاً يذكر (من ٤ بالمائة في سيناريو التجزئة إلى ٥ بالمائة في سيناريو التعاون). ولكن المثير للتأمل حقاً هو أن التجمعات الأربعة الاقليمية المعروفة في سينـاريو التعـاون، وكذلـك جميع الأقطار العربية يتحسن وضعها عبر فترة الاستشراف كلها بدلالة معدل نمو الدخل الفردي فيما عدا ثمانية أقطار يسوء وضعها في ظل التعاون مقـارنةً بحـالة التجـزئة (أي التنميـة القطريـة) وهي السعودية والكويت وقطر وعمان وليبيا والعراق واليمن العربية وجيبوتي. وهـو ما يـطرح قضية الدافع المتصور لدى مثل هذه الدول للانخراط في سلك التعـاون الاقليمي العربي، في حالة قبول مثل هذه النتيجة.

وإذا انتقلنا إلى سيناريـو الوحـدة حيث يتحول الـوطن العربي إلى دولـة ولايات عـربية متحدة، فليس من السـهل مقارنة أوضاع الدول فيه بأوضاعها في سينـاريو التجـزئة وسينـاريو التعاون أو التنسيق، حيث ان الوحدة السياسية المستخدمة في التحليل هي دولة الوحـدة التي تذوب فيها الأقـطار والتجمعات الاقليميـة العربيـة. ولكن مما يبعث عـلى الابتهاج أن وضـع الوطن العربي يتحسن كثيراً في هذا البديل حيث تقل درجة الانكشاف الاقتصادي (٢٣ بالمائة مقابل ٤٢ بالمائة في سيناريو التعاون)، وتقل نسبة خـدمة الـدين الخارجي إلى النـاتج المحـلي الاجمالي العربي (١٣ بالمائة مقابل ٦٦ بالمائة في سيناريو التعاون)، بينما يـرتفع نصيب الـزراعة في النـاتج المحـلي الاجمالي العـربي (١٢ مقابـل ٨ بالمـائة) ونصيب الصنـاعة (٢٥ مقـابل ٢٢ بالمائة)، وكذلك يرتفع معدل نمـو النـاتـج نفسه (٧ مقـابل ٥ بـالمائـة)، علماً بأن عـدد سكان الوطن العربي وعرض العمل فيـه سيكون أعـلى في هذا السينـاريو مقـارنة بسينـاريو التعـاون وسيناريو التجزئة في فترة المقارنة (سنة ٢٠١٥). ونظراً لأن بعض هذه النتائج هي افتراضات أو استهدافات، يصبح من الوارد التساؤل - ضمن أمور أخرى - عن النسق السعري الكفيـل بتحقيق بعض هذه النتائج أو الأهداف المفترضة[١٠] ومن جهة أخرى، فإن تحسن وضع الوطن العـربي في مجموعـه قد لا يعني الكثـير بالنسبـة لأي قطر من أقـطاره. ويبقى من المهم تقديم برهان أكثر إقناعاً بالمصلحة المشتركـة لجميع الأقـطار في التكامـل العربي، وبيـان أن أحداً لن يضار منه، أو على الأقل سيتم تعويض من يقع عليه الضرر بصورة أو أخرى يمكن قبولها.

---

(١٠) حسيب [وآخرون]، مستقبل الأمة العربية: التحديـات... والخيارات: التقـرير النهـائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مواضع متفرقة.

وبفرض أن مشكلة النسق السعري الملائم قد وجدت حلاً مرضياً، فإن قضية تقسيم العمل بين الدول أعضاء التجمع الاقليمي تظل مطروحة. ويأتي الاشكال حسبما يبين بحث د. الامام من أن حرية انتقال عناصر الانتاج هي إحدى الخطوات أو المراحل في عملية التكامل لكن نظرية المزايا المقارنة في التجارة الخارجية تفترض عدم قدرة عناصر الانتاج على الانتقال فيما بين الدول، وإن كان ذلك الانتقال جائزاً داخل الدولة الواحدة. ويؤدي السماح بانتقال عناصر الانتاج بين الدول إلى فقدان الأساس الذي تقوم عليه النظرية، ويصبح من المتعين البحث عن معيار مختلف لتقسيم العمل بين الدول التي ترتضي الدخول في تكامل أو اعتماد جماعي اقليمي. وهذا أيضاً أحد التحديات النظرية التي يتعين على الاقتصاديين المعنيين بشؤون التكامل مواجهتها.

رابعاً: حول مقومات التنمية العربية بالاعتماد الذاتي الجماعي ومدى توافرها

إذا فهمنا «مقومات» بمعنى شروط قيام أو تحقق، فإن بعض ما ورد في القسم الثاني من بحث د. صايغ في شأن «مقومات التنمية العربية بالاعتماد الجماعي على النفس» يكتنفه قدر غير قليل من الغموض ويعاني أحياناً من دائرية في التعريف أو من اتسام الصياغة بمستوى عالٍ من التجديد.

مثلاً: ما الذي يمكن أن نعلمه عن طبيعة ومواصفات القيادة السياسية المطلوبة لتبني وتنفيذ الاستراتيجية المقصودة عندما يقال لنا إن «القيادة المعنية هنا يشترط فيها أن تكون ذات حس اجتماعي قوي ورغبة في استهداف التنمية السليمة بالاعتماد على النفس». إن موضوع القيادة المطلوبة يقتضي بطبيعة الحال التعرف إلى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تطبيق هذه الاستراتيجية وقدرتها على الاستيلاء على سلطة الدولة، وهذا الأمر غير منفصل عن طبيعة النظام الاجتماعي المؤهل لتطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة على النفس. وعندما يقال لنا إن الوظيفة الريادية في عملية التنمية يمكن أن يؤديها رجال الأعمال أو القطاع الخاص «متى تضافرت دوافع الربحية والحس الاجتماعي... مع البنى التحتية والسياسات والتسهيلات... مما تقع مسؤولية توفيره على السلطة السياسية»، أو يمكن أن يؤديها القطاع العام «الذي يتمتع هو أيضا بقدرة مميزة على توفير دينامية ريادية فعالة تصب نتائجها في عملية التنمية، خاصة في إطار النسق السياسي والاجتماعي الذي تتحول استراتيجية الاعتماد على النفس ضمنه». عندما يقال ذلك، ونحن لم نخطر أصلاً بماهية هذا النسق السياسي والاجتماعي، ولا نعلم شيئاً عن امكانية وجود تلك الطائفة المتميزة من رجال الأعمال الذين تتوافر لديهم دوافع الربحية والحس الاجتماعي في آن واحد، ولا ندري عن أي نسق اجتماعي يتحدث البحث عندما يوصي بإجراء «توزيع متوازن بين دوري القطاع العام والخاص»، فإن قدراً غير قليل من الغموض ينشأ حول الإطار الاجتماعي والسياسي المقصود توافره لتطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة جماعياً على النفس، وعلاقته بكل من الاطار الرأسمالي والإطار الاشتراكي.

وربما يكون من المفيد عند تناول مقومات أو شروط التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات أن نميز بين شروط الابتداء وشروط الاستمرار في تطبيق تلك الاستراتيجية التنموية. وهذا ما حاولت تقديمه في دراسة عن آليات التبعية في الوطن العربي[11]. وقد حددت شروط الابتداء، أو اقتحام حاجز التبعية، بأنها توافر الارادة السياسية والقيادة الشعبية الملائمة وتحرير الموارد الطبيعية من السيطرة الأجنبية وبسط السيادة الوطنية عليها، واخضاع حد أدنى من القمم الحاكمة للاقتصاد الوطني لسيطرة الدولة، وتنويع أطراف التعامل الخارجي للدولة. أما شروط الاستمرار أو التواصل في الحركة صوب التنمية المستقلة فهي تتضمن بروز دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين التقدميين في تحالف القوى الوطنية الساعية للخروج من إسار التبعية وإرساء دعائم الاستقلال، وسيطرتهم على استعمال السلطة السياسية للدولة، واتاحة أوسع الفرص للمشاركة الشعبية وإزالة القيود التي تباعد بين الجماهير والعمل العام في صوره السياسية وغير السياسية، وتوجيه التنمية نحو الداخل بالتركيز على الوفاء بالحاجات الأساسية للسواد الأعظم من الشعب والدعم المستمر لعملية الانسلاخ الانتقائي من فلك النظام الرأسمالي العالمي، وتوسيع قاعدة الموارد البشرية والمادية المتاحة للتنمية ولتمويلها ذاتياً.

أما فيما يتعلق بتقييم مدى توافر المقومات التي اعتبرها د. صايغ «ضرورية لانتهاج استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس في خدمة التنمية العربية»، فمن الملاحظ أن التقييم قد تفادى عملية **القياس الكمي** «أولاً لصعوبتها القصوى (إن لم نقل استحالتها)، وثانياً للالتفاف حول ما يسمى الدقة الرقمية في غير موضعها». وبطبيعة الحال، فإن التقييم الوارد في الجدول المرافق لبحث د. صايغ لم ينشأ من فراغ، ولا يقوم في كل عناصره على انطباعات ذاتية. فلا شك في أن وراءه خبرة الكاتب الواسعة بأوضاع الوطن العربي ولا شك في أن عناصر عديدة منه تستند إلى تقديرات كمية مضمرة مثل حجم السوق واتجاهات وتركيب التجارة الخارجية وقاعدة الموارد الطبيعية ومدى توافر القدرات التقانية والمهارات البشرية، ومدى توافر الموارد من أجل التكوين الرأسمالي، أي أن خمسة من العناصر السبعة يمكن اخضاعها إلى درجة كبيرة للقياس الكمي. وكان من المستحسن لأغراض المناقشة أن توضح أسانيد التقييم على الأقل بالنسبة لهذه العناصر اعتماداً على ما هو متاح من معلومات.

ومع التسليم بأن مهمة «التكمية» أو القياس تعترضها صعوبات كثيرة، فإنني لا أميل إلى ما ذهب إليه د. صايغ من استبعاد كامل لها «لصعوبتها القصوى (إن لم نقل استحالتها)» وخبرتنا في دراسة التبعية المشار إليها آنفاً، والتي تتضمن قياسات مقارنة لأوضاع التبعية في ثلاثة أقطار عربية هي مصر والجزائر والسعودية، تشهد بإمكانية القياس المفيد لكثير من جوانب هذه الظاهرة. والعديد من الصعوبات المتصلة بالبيانات أو المنهج هي صعوبات آنية

---

(١١) دراسة لم تنشر بعد، أجريت في إطار مشروع المستقبلات العربية البديلة، بالتعاون مع اسماعيل صبري عبد الله وابراهيم سعد الدين عبد الله.

وليست مطلقة. ومن المرجح أنه عندما تنشط الأجهزة الاحصائية في جمع بيانات أكثر وأفضل عن بعض الجوانب التي جرى العرف على عدم الالتفات لقياسها أو جمع معلومات عنها، وعندما تتجه الجهود البحثية إلى مثل هذه المناطق المهملة، فإن هناك الكثير الذي يتوقع انجازه في قياس أوضاع التبعية والاستقلال. وهنا مجال خصب للبحث يتعين على الاقتصاديين وغيرهم التوجه إليه.

وليس من الواضح في الحكم على مدى توافر بعض المقومات ما إذا كانت الموارد موضع التقييم هي الموارد الحالية أو الممكنة أو المحتملة في ظل تطورات تقانية أو اجتماعية/ سياسية معينة. وفي غياب بيانات اضافية من الصعب قبول الاستنتاجات المستندة إلى التقييم الوارد في الجدول المذكور عن القدرة العربية الجماعية أو الاقليمية على انتهاج مسار التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس، باستثناء الاستنتاج الخاص بالمقوم السابع (غياب قيادة ذات توجه انمائي تسعى لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس)، وهو فعلاً المقوم الحرج والحاسم الذي في غيابه تظل المقومات الأخرى غير ذات فاعلية، بفرض تحققها بدرجة مرضية.

خامساً: خبرات التكامل الاقليمي وبعض القضايا الجديرة باهتمام أكبر من الاقتصاديين العرب

واضح من بحث د. الامام وبحث د. بن آشنهو أن محاولات التكامل في الأقطار العربية، والبلدان النامية عموماً، تبدأ من أرضية أصعب كثيراً من تلك التي انطلقت منها محاولات التكامل في الدول الأكثر تقدماً، في غرب أوروبا وشرقها. فقد بدأت خطوات التكامل في الحالة الأخيرة باقتصادات متطورة زراعياً وصناعياً، بينها درجة من التنافس في بعض المجالات ودرجة أكبر نسبياً من التكامل أو التتام في مجالات أخرى، مع فوارق معتدلة في مستويات التطور الاقتصادي ومستويات الدخل الفردي. وحتى عندما كانت هناك فوارق كبيرة، كما في حالة الكوميكون، فقد سعت العملية التكاملية من البداية لتضييقها (من خلال ما يطلق عليه د. الامام الانماء التكاملي). وعموماً كان موضوع التكامل منفصلاً إلى حد كبير عن موضوع التنمية، من حيث أن التكامل بدأ من وضع تقدم نسبي، لا من وضع تخلف كما هو الحال في البلدان النامية. وفي الوطن العربي لا تتشابه البلدان فقط من حيث انخفاض مستوى تطورها وتخلف الزراعة والصناعة بها (من ثم تزداد فيها مجالات التنافس عن مجالات التكامل أو التتام)، بل يضاف إلى ذلك اتساع الفوارق على نحو هائل في مستويات الدخل الفردي تحت تأثير الظاهرة النفطية، وضخامة الفوارق في حجوم البلدان وقدراتها الذاتية. ومن اللافت للنظر أن الفوارق تزداد اتساعاً بمرور الوقت[١٢]. وكل ذلك يزيد الأمور تعقيداً ويعرقل العمل التكاملي حتى في أشكاله المتواضعة.

---

(١٢) عبد الرازق حسن، أحمد سعيد نوفل ومحمد الرميحي، العمل الاقتصادي العربي المشترك: معوقاته وجوانبه السياسية والاعلامية، الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٦/١٩٨٧ =

إن هذا يضع على عاتق التكامل أو الاعتماد الذاتي الجماعي مهام مختلفة في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة. حيث المهمة الأساسية هي تغيير وتطوير الهياكل الاقتصادية وإحداث تنمية في الحالة الأولى، بينما هي في الحالة الثانية «تعزيز اقتصادات متكاملة فعلاً التماساً لوفورات الحجم والزيادة في الانتاجية»، كما يقول د. بن آشنهو، فضلاً عن الدخول في مجالات جديدة بعد تكوين «كتلة حرجة» تساعدها على الصمود في وجه المنافسة العالمية، كما يشير إلى ذلك بعض الدراسات المذكورة في بحث د. الامام.

ومع سلامة تحديد المهمة الملقاة على عاتق العملية التكاملية في البلدان النامية، يبقى السؤال مطروحاً حول أسباب الفشل المتكرر لمحاولات التكامل في البلدان النامية عموماً، والعربية خصوصاً . إن الأسباب السبعة التي جاءت في ختام بحث د. الامام، وكذلك الاستنتاجات المستخلصة من تقييم خبرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في بحث د. بن آشنهو، يمكن اختزالها إلى سببين رئيسيين:

١ ـ غياب أساس نظري متين للتكامل، ثم التخبط في التطبيق

ويشمل الأساس النظري هنا معايير توزيع أو توطين الأنشطة الاقتصادية وأسلوب توزيع المنافع والأعباء بين الدول الأعضاء في المشروع التكاملي. ويصل بنا د. الامام إلى نتيجة خطيرة وصحيحة، وهي أن الخطأ ليس في التطبيق ولا في اختيار النظرية الملائمة بل إن الخطأ قد يكون في النظرية ذاتها. وهو ما يلقي على الاقتصاديين مهمة البحث ليس فقط عن نظرية للتكامل، بل عليهم أيضاً أن يبحثوا عن نظرية للتجارة الخارجية تتجاوز للحالات الخاصة التي توضع لها من الفروض ما يلوي النتائج لكي تتفق مع مقولات نظرية عامة تشهد الوقائع على بطلانها . ولعل هذا النداء يجد الاستجابة الملائمة في مشروعاتنا البحثية وفي موضوعات الرسائل الجامعية. ومن الواضح أن علينا أن نخرج من سجن نظريات لم تصمم أصلاً من منظورنا الخاص ولم توضع تحت الحاح مشكلات التنمية في أقطار يفتقر الكثير منها إلى مقومات الاستمرار كدول مستقلة، وأن نبدأ في صياغة أساس نظري جديد وابتداع معايير جديدة للعلاقات الاقليمية والدولية.

٢ ـ ضعف أو غياب الارادة السياسية لتحقيق التكامل

ويعود ذلك الضعف أو الغياب إلى حداثة عهد الكثير من البلدان النامية بالاستقلال، وتطلعها إلى تأكيد ذاتها، ومن ثم ضعف استعدادها للتنازل عن بعض سلطاتها لصالح سلطة

= (قبرص: دار الشباب، ١٩٨٨). انظر دراسة عبد الرازق حسن، حيث يلحظ ازدياد التفاوتات في مستويات النمو بالمقارنة بالوضع عند قيام الجامعة العربية، وحين يسجل ارتفاع النسبة بين أقل وأعلى دخل فردي من ١ : ٩٠ في عام ١٩٦٠ إلى ١ : ١٨٩ في عام ١٩٨٥، وارتفاع نصيب أقطار الخليج العربي في الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي من ١٦ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٤٢,٦ بالمائة عام ١٩٨٥، في الوقت الذي هبط نصيب الدول الست الأقل نمواً من ١٠,٤ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٢,٥ بالمائة عام ١٩٨٥. انظر ص ٢٦ ـ ٢٨.

فوق قطرية. وهو ما يغذي النزعة القطرية طبقاً للأوراق موضوع التعقيب.

وهناك عوامل أخرى تغذي النزعات القطرية في الوطن العربي، وتضعف الارادة السياسية للتكامل العربي. منها ما أحدثته الأوضاع النفطية بعد عام ١٩٧٣ من فوارق ضخمة في توزيع الثروة والدخل بين الأقطار العربية. ومنها تراجع الفكر القومي أو الوحدوي العربي منذ هزيمة عام ١٩٦٧، مع تصاعد النبرة العدائية تجاه العمل العربي المشترك من جانب السلطات الحاكمة في بعض الأقطار العربية. ومنها تعارض مصالح بعض القوى الاجتماعية ذات التأثير السياسي في أقطارها مع ظهور كيان اقتصادي تكاملي عربي. وهو تعارض قد يكون حقيقياً في بعض الأحوال، وقد يكون متوهماً في أحوال أخرى. ومنها غياب ضغوط شعبية كافية على السلطات القطرية من أجل السير في طريق التكامل، بالنظر إلى غياب الديمقراطية أو ضيق مساحتها في معظم الأقطار العربية، وبافتراض أن للجماهير في كل قطر عربي مصلحة أساسية في التكامل وأنها تدرك هذه المصالح إدراكاً كافياً. وهو أمر قابل للجدل. ومنها وجود مؤثرات أو ضغوط خارجية تغذي النوازع القطرية، لوجود قوى خارجية مستفيدة من وضع التجزئة الحالي اقتصادياً وسياسياً، وليس من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي أي قيام كيان عربي أقل اعتماداً على العالم الرأسمالي في التقانة والسلاح والغذاء والمنتوجات الصناعية والتمويل.

ويمكن القول إن التبعية السياسية (والاقتصادية طبعاً) لمعظم الأقطار العربية، وما تعنيه من غياب سلطة سياسية مستقلة، تشكل عقبة حقيقية أمام تكون إرادة سياسية للتحرك نحو التكامل[13]. ولكنها من جهة أخرى قد تعمل ـ شأنها شأن معظم العقبات الأخرى ـ على تبلور قوى سياسية مضادة وتدفع على التحرك صوب إعادة توزيع للسلطة القطرية في اتجاه محابٍ للتنمية المستقلة والتكامل العربي. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه الضغوط الخارجية ليست، ولم تكن، غائبة في حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية. فكما يذكرنا د. بن آشنهو، ان الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وعضو أو آخر في الجماعة كثيراً ما تقف حجر عثرة في طريق قيام تعاون أوروبي أصيل في بعض الميادين كما أن علاقات التضامن السياسي والتحالف العسكري بين أعضاء الجماعة والولايات المتحدة يمكن أن تتعارض مع قيام الجماعة ببلورة «سياسة اقتصادية أصيلة ومتماسكة» تجاه الولايات المتحدة.

أما ما يقال عن التباينات الايديولوجية أو اختلاف النظم السياسية بين الأقطار العربية كعقبة في وجه العمل التكاملي، فمن الواضح أن التجمعين التكامليين الناجحين في غرب أوروبا وشرق أوروبا يؤكدان أهمية التقارب في النظم السياسية وايديولوجيتها، أو على الأقل غياب تضارب حاد فيما بينها. ولكن من الصعب التعلل بهذا العامل كعقبة في طريق العمل التكاملي العربي، على الأقل في عقدي السبعينات والثمانينات، فالاختلافات الحالية ـ كما يقول

(١٣) حول مشاكل ومعوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك انظر دراسة: عبد الرازق حسن، وأحمد سعيد نوفل، في: المصدر نفسه.

د. عبد الرازق حسن هي «اختلافات كمية وليست نوعية، وإن بدت أحياناً غير ذلك»، والمهم هو «أن يكون هناك حد أدنى للتفاهم لتحقيق مصلحة مشتركة يرتضيها الجميع في فترة معينة. ومن الممكن أن يتغير مسار هذه المصلحة في فترة أخرى لتغير الظروف»[١٤].

وهذا يعود بنا إلى القضية الجوهرية وهي ركن المصلحة المشتركة في العمل التكاملي، فهذه القضية هي التي تربط في الواقع بين السببين الرئيسيين لفشل جهود التكامل العربي، وهما غياب الأساس النظري للتكامل (بما يتضمنه من عدم تبلور معايير لإعادة تقسيم العمل وتوطين الأنشطة وتوزيع المنافع والتكاليف بين الأقطار)، وغياب الارادة السياسية في الأقطار العربية لتحقيق التكامل (للأسباب المذكورة أعلاه). فالإرادة مرتبطة بتوافر المصلحة، وإثبات المصلحة مرتبط بوضوح، أو بالأحرى بوجود، الأساس النظري.

وترجع صعوبة إثبات المصلحة المشتركة في التكامل العربي، ضمن أسباب أخرى، إلى الفوارق الشاسعة في الدخل والثروة بين الأقطار العربية (مع تركز الثروة المالية في أقطار صغيرة يفتقر كثير منها إلى مقومات الاستمرار، بل قد تعتبر التنمية القطرية في البعض منها أمراً محل نظر من جانب السلطة القطرية لضآلة عدد مواطني القطر المحتمل استفادتهم منها). غير أن مشكلة توزيع الدخل والثروة بين الأقطار هي مشكلة لها ما يناظرها على المستوى القطري. ولكن ما يحل أو يعد بحل المشكلة على مستوى القطر الواحد هو وجود سلطة سياسية تتولى مهمة اعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات. أما على المستوى عبر القطري أو القومي، فلا توجد مثل هذه السلطة. ومن جهة أخرى، فليس من المتوقع أن تفلح مخاوف الثورة من جانب الأقطار الفقيرة على الأقطار الغنية (كما يحدث في حالة الثورات الوطنية)، أو نوازع التكافل العربي أو الاسلامي في دفع الأقطار العربية الغنية إلى اعادة توزيع طوعية لدخلها وثروتها لمصلحة الأقطار الفقيرة.

وإذا كانت اعادة توزيع الدخل والثروة فيما بين الأقطار العربية مستبعدة (خارج حدود المساعدات التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة دخول الأقطار الغنية)، يصبح لا مفر هناك من الالتجاء إلى حسابات المصالح، والفهم الواقعي لتوازن المصالح. وهو ما يعود بنا مرة أخرى إلى وجوب الاهتمام بالأساس النظري للتكامل، ووجوب توجيه مزيد من الجهود البحثية للأسس التي يمكن الاستناد إليها والمعايير التي يمكن استخدامها في اعادة تقسيم العمل فيما بين الأقطار التي يضمها مشروع للتكامل، وفيما بين الاقليم التكاملي وبقية العالم، وكذلك قواعد حساب المنافع والمضار التي تترتب على التكامل، وطرق تعويض الأطراف المتضررة. وكل ذلك متصل بقضية النسق السعري الملائم لتحقيق أهداف التنمية المعتمدة على النفس التي تكررت الإشارة إليها في هذا التعقيب.

ومن المهم أن نتذكر أن الاهتمام بحسابات المصالح وتوازنات المصالح كان من أسباب التقدم في المسيرة التكاملية للجماعة الاقتصادية الأوروبية. ومع أن الظروف التي بدأ منها

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

العمل التكاملي كانت أفضل من حيث غياب فوارق صارخة في مستويات النمو والدخل، إلا أن هـذا النجاح لم يكن من اليسـير تحقيقه، وتـطلب في كثير من الأحـوال مفاوضـات طـويلة ومضنية، واقتضى عمل تنازلات وصفقات لأسباب اجتماعية وسياسية، كما يقول لنا بحث د. بن آشنهـو. وفي كل الأحـوال، لم يكن النجاح كـاملاً، ومـا زال التفاوت في نصيب الأقـطار المختلفة من منافع التكامـل وتكاليفـه يسبب مصاعب غـير هينة. والـدرس الهام هنـا هو أن الأسس النظرية وحسابات المصـالح الاقتصـادية ـ عـلى أهميتها الكبـيرة ـ تبقى في نهاية الأمـر بمثابة خلفية عامـة يستند إليهـا في حسم قضايـا التكامـل وما يثـيره من نزاعـات سواء داخـل الإقليم التكاملي أو بينه وبين الأقطار والأقاليم والقوى الأخرى. فحسم هذه القضايا وتسويـة هذه النزاعات تتدخـل فيه بقـوة الاعتبارات الاجتـماعية والسيـاسية والعسكـرية، إلى جـانب اعتبارات المصالح الاقتصادية.

التعقيب ٢

عباس النصراوي

يتناول د. يوسف صايغ في دراسته «الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات، مع تركيز على الواقع العربي»، موضوعاً خطيراً ومفاهيم مترابطة ليست ذات صلة بالوطن العربي المعاصر فحسب، انما تشكل أهمية بالغة بالنسبة إلى مستقبله أيضاً. والحقيقة أنه يمكن القول، دون مبالغة، أن الأمة العربية ستدفع ثمناً باهظاً إذا أغفل واضعو السياسات استراتيجية التنمية، وأساسها الاعتماد الجماعي على النفس. فتلك الاستراتيجية تجمع، دون مخاطر، بين مزايا التكامل الاقتصادي والاستقلال النسبي عن النظام الاقتصادي الدولي، وتعطي المشاركين فيها درجة من قوة المساومة لا تتيسر لأي من المشاركين في الاقتصاد العالمي، كل على حدة. وثمة ثمن ينبغي دفعه؛ ففي مقابل هذه المزايا سيتعين اتخاذ قرارات اقتصادية في اطار لا بد من أن يتجاوز الحدود الضيقة لمصالح بلد واحد أو عدد صغير من البلدان (إقليم)، وأن يشمل الوطن العربي بأسره. وهنا تكمن المشكلة. وإذا أريد للسياسات الاقتصادية لبلد واحد (المالية والتجارية والنقدية والصناعية والزراعية والانمائية) أن تتجاوز حدوده، فينبغي عندئذ لأعضاء مجموعة الاعتماد الجماعي على النفس التخلي عن بعض الامتيازات المرتبطة بسيادة الدولة. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت البلدان العربية تستطيع تكييف حدود سياداتها من أجل المصلحة المشتركة للمجموعة، نجد كاتبنا البارز في صراع بين تفاؤله من جانب، وإحساسه بالواقعية التاريخية، من الجانب الآخر.

وبعد أن يقدم د. صايغ إطاراً مفاهيمياً لاستراتيجية الاعتماد على النفس يخلص، عن حق، إلى أن الحكمة التقليدية للنموذج الكلاسيكي الجديد لا تتوافق مع تطلعات العالم الثالث ورفاهته. وقد أخفقت المحاولات الرامية إلى اقامة صناعات لاحلال الواردات. وذلك لعدة أسباب، لم يكن أقلها شأناً التناقض الذي تنطوي عليه الرغبة في الاستقلال عن نظام اقتصادي دولي كان يتعين الاعتماد عليه لتوريد المدخلات اللازمة للصناعات الجديدة، وكذلك من أجل الأسواق اللازمة لمنتوجات المصانع الجديدة. وثمة عامل يحد من آفاق

الاحلال الناجح للواردات لا يلقى ما يستحقه من اهتمام، ولكن كاتبنا يشير إليه. إنه دور نمط توزيع الدخل واندماج شرائح الدخل الأعلى في العالم الثالث في النظام الدولي. وكانت المشكلة، مع احلال الواردات، هي اتجاه إلى المحاكاة بدلاً من الابتكار، إذ إنه كان يتجه إلى ادامة أنماط معينة من الاستهلاك المستورد ليس في مقدور الجماهير الوصول إليها.

وقد قيل الكثير عن رواية نجاح الرأسمالية في العالم الثالث فيما يسمى البلدان المصنعة حديثاً، وبخاصة كوريا الجنوبية أو تايوان أو هونغ كونغ أو سنغافورة أو بلدان معينة في أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل والأرجنتين. وأود هنا أن أقول شيئاً عن هذا النجاح المزعوم.

وفيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية فإن نجاحها المتصور في الستينات قد تحول مع حلول الثمانينات إلى فقر ومظالم مذهلة في توزيع الدخل، وعدم استقرار سياسي في الداخل، وديون، وخضوع لشروط صندوق النقد الدولي. وعلى أساس هذا السجل الكئيب يكون من العسير للغاية أن نخلص، كما فعل د. صايغ، إلى أن أداء هذه البلدان كان يتجه إلى إضعاف القوة التفسيرية لنظريات التبعية. وعلى نقيض ذلك، تتجه خبرة بلدان أمريكا اللاتينية إلى تأكيد كم كان النموذج الكلاسيكي الجديد عتيقاً وبالياً. وكم كان منبتّ الصلة بالظروف الخاصة بالعالم الثالث.

ولكن ماذا عن البلدان الآسيوية؟ لكي تكون البداية جيدة يمكن للمرء أن يغفل في يسر مدى أهمية خبرة سنغافورة وهونغ كونغ، بسبب التدفق الضخم لرأس المال المتعدد الجنسية للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن مجموع سكان هاتين المدينتين يقل عن عشرة ملايين نسمة، وأن مجموع الناتج القومي الاجمالي فيهما لا يشكل حصة أكثر أهمية في الناتج القومي الاجمالي للعالم الثالث. وهكذا، يصعب كثيراً قبول ما يحكى عن هاتين المدينتين من أنهما نموذج للتنمية الرأسمالية الناجحة.

وماذا عن كوريا وتايوان؟ إن لهذين البلدين، بدورهما، حصة صغيرة من سكان العالم الثالث (قرابة ١,٥ بالمائة)، وحصة أصغر من ناتجه القومي الاجمالي (حوالى ٠,٥ بالمائة). ولكن يمكن أن يقال هنا أكثر مما قلناه في الحالة السابقة. إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي هنا لا يعزى إلى تعاليم الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إنه يضرب بجذوره في خبرة هذين البلدين الفريدة كمستعمرتين في فترة ما قبل الحرب. فاليابان كانت ترمي، في البداية، إلى قيام مستعمرتيها بالدور التقليدي لتوريد المواد الأولية، ولكنها قررت في الثلاثينات تحويل اقتصاديها إلى ملحقين صناعيين باقتصاد اليابان خدمة لنزعاتها العسكرية والتوسعية في المحيط الهادىء. وهكذا، فمع اقتراب نهاية الثلاثينات، كان القطاع الصناعي يستأثر بقرابة نصف ناتج تايوان، وقرابة ثلث ناتج كوريا. كما أن البنية الأساسية التي تقوم عليها الصناعة كانت عالية التطور بدورها. وجدير بالذكر أيضاً، أن اقتصادات كل من هذين البلدين استفادت من القطاع الزراعي المتقدم نسبياً ومن انتشار التعليم.

وفي فترة ما بعد الحرب كان النمو الاقتصادي يجد عوناً كبيراً من التدفق الهائل لرأس

المال الأمريكي، في إطار الحرب الباردة، وهي التدفق الـذي كان مسؤولاً عما يقرب من ٤٠ بالمائة من التكوين المحلي الاجمالي لرأس المال في تايوان، وقرابة ٥٠ بالمائة من مثيله في كوريا، في الخمسينات وأوائل الستينات. وشهدت المعونة الأمريكية انخفاضاً في الستينات، ولكن الزيادة التي ولدتها حرب فيتنام في الطلب على صادرات هذين البلدين كانت أكثر من أن توازن هذا الانخفاض. وإذا كانت التنمية الرأسمالية الموجهة نحو التصدير قد حققت شيئاً لمصلحة تايوان وكوريا، فإنها فعلت ذلك بسبب ظروف تاريخية خاصة وفريدة جداً، ثم إن نموذجاً للتنمية كهذا لا يمكن أن يعود بالفائدة على بلدان أخرى.

التنمية العربية، والتكامل الاقتصادي، والاعتماد الجماعي على النفس

يناقش د. صايغ، في اهتمامه بالوطن العربي، معايير الاعتماد على النفس، وتقويمها في سياق الوطن العربي، والآليات التي يلزم بناؤها للمساعدة في عملية الاعتماد على النفس. ولن أناقش هذه المسائل هنا، إذ ان د. صايغ يتناولها في دراسته بوضوح وعناية جديرين بالثناء.

غير أني أود مناقشة بعض أوجه خبرة الوطن العربي في التكامل الاقتصادي على امتداد الأعوام الأربعين الماضية أو نحوها، والدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الخبرة لمصلحة الاعتماد الجماعي على النفس.

بداية، نقول إن من أبرز الثغرات الايديولوجية للقومية العربية هو اغفالها الفعلي للاقتصاد.

وعلى الرغم من أن الاهتمام بالاقتصاد قد تزايد في النصف الثاني من هذا القرن، فإن القومية العربية ما زالت تفتقر إلى محتوى اقتصادي. وكما لاحظ د. صايغ منذ عدة أعوام، فالمفكرون العرب، سواء من كان منهم في مقاعد الحكم أم في صفوف القيادة الفكرية أم في مراكز التوجيه الحزبي والعقائدي، لم يخرجوا حتى الآن بنظام فكري شامل لما يصح أن يكون بالتدقيق المحتوى الاجتماعي - الاقتصادي للقومية العربية[1]. وقد خلص د. محمود عبد الفضيل، في دراسة له عن الفكر الاقتصادي العربي الحديث، إلى أن «المدرسة الاقتصادية العربية» لم تقدم أية مساهمة مبتكرة شبيهة بالمساهمات الصادرة عن «المدرسة الأمريكية اللاتينية» وكذلك «المدرسة الهندية»[2].

وما يبعث على السخرية أن نجاح البلدان العربية المنتجة للنفط في كسب السيطرة على مواردها القومية لم يؤدِ إلى زيادة الاهتمام بالبحث الاقتصادي، بل على النقيض من ذلك يبدو

(١) وردت في: محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

أن الازدهار النفطي قد اكتسح في وفرته، كذلك، نفوذ معظم المفكرين العرب واستقلاليتهم. وبعبارة أخرى، اقترب الفكر الاقتصادي في السبعينات كثيراً من الموقف الرسمي العربي أو موقف المؤسسات. وفي هذا الصدد، خلص د. عبد الفضيل إلى أن معظم ما حفلت به كتابات الاقتصاديين العرب لا يخرج عن كونه مجرد ترديد (أو في أحسن الأحوال اعادة صوغ) للمفاهيم والمقولات السائدة في الوثائق الايديولوجية الرسمية، بل لا يخلو الكثير من هذه الكتابات من مسحة دعائية تحاول اعطاء تبريرات وألبسة نظرية لممارسات قائمة بالفعل(٣).

وهذه الندرة في ما قام به الاقتصاديون العرب من تحليلات اقتصادية، إلى جانب امتيازات البلدان العربية التي تصان في حرص شديد، جعلت من المستحيل تحقيق تكامل اقتصادي حتى عندما كانت الآليات في المكان الصحيح كما سيوضح عرض موجز لبعض تلك الآليات. مثال ذلك أن اتفاقية عام ١٩٤٥ التي أنشئت جامعة الدول العربية بموجبها، قد أنشأت أيضاً داخل الجامعة لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية عهد إليها بمهمة صياغات الاتفاقات والسياسات والتدابير التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي العربي. ومع ذلك، تشتمل اتفاقية الجامعة العربية على نص يسمح للبلد العضو بعدم الالتزام إلا بالاتفاقات التي يصادق عليها. وكان من آثار هذا النص جعل أية اتفاقية عربية شاملة عديمة الجدوى ما لم تكن جميع البلدان الأعضاء قد صادقت على مثل هذه الاتفاقية ومضت في تنفيذ أحكامها.

وعام ١٩٥٠، في أعقاب قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، أقرت الجامعة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أنشىء بموجبها مجلس اقتصادي عربي على المستوى الوزاري، لدعم التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي، بغية رفع المستويات المعيشية في البلدان العربية. وأعقب ذلك عام ١٩٥٧ اقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي لم تكن البلدان الأعضاء قد صادقت عليها حتى عام ١٩٦٤. وجدير بالذكر أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية قد نصّت على حرية انتقال البضائع واليد العاملة ورأس المال، وكذلك على حرية التملك والميراث، وعلى الحق في العمل والإقامة في البلدان العربية. وفي عام ١٩٦٥ أقرت الجامعة اتفاقية أخرى أنشئت بموجبها السوق العربية المشتركة التي لم يصادق عليها غير خمسة من البلدان الأعضاء(٤).

وعلى الرغم من أن الزيادات في أسعار النفط في السبعينات أدت إلى تنقلات واسعة النطاق لليد العاملة والمعونة وتحويلات العمال، فقد حدثت هذه التحولات خارج إطار الجامعة ومؤسساتها. وفضلاً عن ذلك لم يكن هناك أي تنسيق بين خطط التنمية في البلدان العربية، كما أن تلك الخطط لم يكن لها بعد عربي شامل.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٠ - ٩٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٥.

وثمة أسباب ثلاثة على الأقل يمكن أن تفسر اخفاق محاولات الجامعة المتعددة لدفع الاقتصادات العربية نحو شكل ما من أشكال التنسيق. أولها أن الضعف الهيكلي لميثاق الجامعة نفسه، الذي يعطي البلد العضو الخيار في ألا يمتثل لاتفاقات تم التصديق عليها، أدى إلى أن يصبح للتنفيذ وظيفة تصوّر كل بلد على حدة مصالحه الخاصة؛ ثانيهما أن الزيادة الهائلة في ايرادات النفط زوّدت دول النفط بالفرصة والموارد المالية لإبرام اتفاقات مالية واقتصادية ثنائية مع البلدان الأخرى، بصرف النظر عما لذلك من آثار في الأهداف الاقتصادية المشتركة، ثالثها أن الزيادة الحادة في الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصادات العربية المشتركة أدت إلى توقف أية محاولة للتنسيق على رضا بلدان النفط.

وكان من نتائج الزيادة المفاجئة في ايرادات النفط ما صاحبها من انتشار في عدد الوكالات المتخصصة التي أنشئت داخل إطار الجامعة لتيسير التكامل فيما بين البلدان الأعضاء(٥). ومن بين هذه الوكالات: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية؛ منظمة العمل العربية؛ صندوق النقد العربي، والمنظمة العربية لضمان الاستثمار. كما أنشئت، أيضاً، منظمتان أخريان هما: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، والمنظمة العربية للثروة المعدنية(٦).

وكان للدكتور عبد الحسن زلزلة، لدى تقويمه لفعالية جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، الرأي التالي: «ولكن هذه المنجزات لم تكن متكافئة مع الجهد المبذول ولا مع الامكانيات أو الطموحات القومية. والأمر كذلك لأن المنجزات لم تسفر، سواء من منظور موضوعي أو عملي، عن تغيير الأحوال القائمة في العالم العربي، وأخفقت في تشكيل روابط عضوية بين اقتصاداتها. وقد ظل معظم التعاون الاقتصادي العربي هامشياً وغير ذي شأن من حيث آثاره. وفضلاً عن ذلك فإن التعاون الاقتصادي العربي لم ينشأ عن تخطيط إنمائي عربي متكامل، ولم يكن مرتبطاً بخطط وأولويات كل بلد على حدة (وكان يفتقر دائماً إلى بعد عربي شامل من أي نوع). وبدلاً من ذلك كان التعاون العربي يركز على مشروعات وقطاعات غير مرتبطة ببعضها بعضاً، كما كان في غالبية الحالات نتيجة لمبادرات ثانوية اتخذت في اطار التصور المفاهيمي لكل بلد على حدة»(٧).

وبغية التغلب على هذه العيوب قررت الجامعة عام ١٩٧٧ تغيير اسم المجلس الاقتصادي العربي إلى مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية، وإسناد المهام التالية إليه:

---

(٥) استناداً إلى عبد الحسن زلزلة فإن ٦٠ بالمائة من الوكالات المتخصصة التابعة للجامعة العربية قد أنشئت في السبعينات. المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٦) من أجل الإلمام بوصف تفصيلي لهذه الوكالات المتخصصة وغيرها من الوكالات التابعة للجامعة العربية، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة والادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **المنظمات العربية المتخصصة: المعلومات الأساسية ووثائق تأسيس** (تونس: الادارة، ١٩٨٤).

(٧) انظر: زلزلة في: عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ١٣٧. ولهذا التقويم أهمية خاصة إذ إن مصدره هو الأمين المساعد للجامعة للشؤون الاقتصادية الذي يود أن يكون لدى جميع الموظفين الدوليين اتجاه إلى الدماثة في نقد الوكالات التي تستخدمهم.

أ ـ صياغة استراتيجية للعمل العربي المشترك.
ب ـ الاشراف على المنظمات الاقتصادية والاجتماعية العربية المتخصصة.
ج ـ تقويم أداء كل منظمة اقتصادية عربية على مستوى الجامعة.
د ـ صياغة السياسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والعالم[8].

وكان من المفترض أن يتلقى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان العربية دفعة رئيسية في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام ١٩٨٠، الذي صادق على أربع اتفاقيات رئيسية[9]:

١ ـ ميثاق العمل الاقتصادي العربي الشامل.
٢ ـ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.
٣ ـ اتفاقية عقد التنمية العربية المشتركة.
٤ ـ اتفاقية استثمار رأس المال العربي في البلدان العربية.

وفي استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (الاستراتيجية) كان هناك تأكيد على أهداف متعددة مرتبطة بالوحدة الاقتصادية العربية، مثل التكامل الاقتصادي بوصفه خطوة أولى نحو الوحدة الاقتصادية؛ انشاء نظام جديد للعلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية يمكن أن يؤدي إلى تقسيم مرضٍ لليد العاملة داخل الوطن العربي؛ تضييق فجوة الدخل بين البلدان العربية وفي داخلها؛ التعجيل في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة لزيادة الاعتماد القومي العربي على النفس[10]. وبغية تحقيق هذه الأهداف نصت الاستراتيجية، التي كان من المقرر دخولها مرحلة النفاذ في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠، على عدد من السياسات ذات الأولوية لتلك الفترة[11].

وثمة صك آخر صادقت عليه القمة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ يركز على ما يسمى عقد التنمية العربية. وينبغي التأكيد في البداية على أن هذا العقد لم يكن خطة للتنمية بالمعنى التقليدي للتعبير. فلم تكن هناك خطة، مثلما لم تكن هناك أية روابط فيما بين خطط التنمية للبلدان المختلفة. وعند الفحص الدقيق يتبين أن عقد التنمية العربية ليس أكثر من حساب خاص قيمته خمسة مليارات دولار لمدة عشرة أعوام. وقد قسم هذا الحساب الخاص

---

(٨) انظر: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية: **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، ٣ مج، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية؛ ١ ـ ٣ ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، مج ١: **الورقة الرئيسية**؛ مج ٢: **نحو عمل اقتصادي عربي مشترك**، ومج ٣: **قضايا اقتصادية عربية**، وكلها وثائق مقدمة لمؤتمر القمة الحادي عشر، عمّان، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

(٩) برهان الدجاني، «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر،» في: أنور عبد الملك [وآخرون]، **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٩٧ ـ ٢٣٠.

(١٠) انظر: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، المصدر نفسه، مج ١، ص ٧ ـ ١٢.

(١١) من أجل الإلمام بمجمل تلك الأوليات، انظر: المصدر نفسه، مج ١، ص ١٣ ـ ١٥.

إلى شرائح بحيث يحصل على ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من خمسة بلدان نفطية، هي: السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، قطر، والعراق، لمدة عشرة أعوام. وتقرر أن يتولى الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ادارة هذا الحساب الخاص. غير أن القرار النهائي بالإقراض كان حقاً قاصراً على البلدان الخمسة المساهمة(١٢).

وكانت الاتفاقية الثالثة معنية باستثمار رأس المال العربي في البلدان العربية، وقد وضعت لتحل محل ثلاث اتفاقيات سبق التصديق عليها بشأن الموضوع نفسه(١٣). وكانت المهمة المحورية لهذه الاتفاقية أن تكون بمثابة اطار قانوني يوفر الدوافع لانتقال رأس المال من البلدان العربية الغنية إلى تلك الفقيرة(١٤).

وقصد بالاتفاقية الرابعة تيسير انتقال رأس المال العربي من البلدان النفطية، وتوفير حماية معينة له في البلدان المضيفة.

ويشير الإخفاق في تنفيذ هذه الاتفاقيات والأخرى التي سبقتها إلى عجز منظومة البلدان العربية عن التحرك في اتجاه التكامل، وكذلك إلى عدم رغبتها في ذلك. وهناك تفسيرات كثيرة لهذا الاخفاق لن أتناولها هنا، إذ إن المشاركين في هذا المؤتمر على الما بها. غير أني أود أن أبدي رأياً في أثر النفط في التكامل الاقتصادي.

إن من أخطر المعوقات أمام التكامل الاقتصادي الفرق الملحوظ في الدخول القومية للفرد، وهو الفرق الذي نشأ نتيجة لما طرأ على أسعار النفط في السبعينات من زيادات قسمت البلدان العربية إلى بلدان منتجة للنفط وأخرى غير منتجة، مع فوارق كيفية ونوعية ملحوظة في المصالح الاقتصادية والتوجه والنظرة المستقبلية والروابط بالغرب وشركاته المتعددة الجنسية، وبالدرجة الأولى في مسار التنمية الاقتصادية في المستقبل. فالزيادة المفاجئة في أسعار النفط وايراداته، وظهور الفوائض في موازين المدفوعات، يزودان البلدان المنتجة للنفط بالامكانات والمزايا الاقتصادية الكفيلة بتشكيل نتائج المناقشات الدائرة حول القضايا العربية الشاملة، بما في ذلك التكامل الاقتصادي. كما أن القوة الدافعة في سياسات البلدان النفطية تحولت على الفور، ليس إلى الاستفادة من هذه الموارد في تعزيز التكامل الاقتصادي، وإنما إلى تحديد نوعية الآليات التي يلزم اقرارها لإعادة استيعاب فوائض موازين المدفوعات في أسواق رأس المال والأسواق المالية في البلدان الصناعية. والحقيقة أنه كانت هناك انتقالات ضخمة لليد العاملة والموارد المالية بين البلدان النفطية وغير النفطية في أعقاب الزيادات في أسعار النفط في السبعينات. ولا يمكن القول، كما يعتقد بعض الاقتصاديين العرب «ان هذه الحركة

---

(١٢) الدجاني، «الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربية الحادي عشر،» ص ٢٠٩.

(١٣) من أجل الإلمام بمزيد من التفاصيل عن الاتفاقات الثلاثة المعنية، انظر: عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية،» المستقبل العربي، السنة ٥، الأعداد ٤٢ - ٤٤ (آب/ اغسطس - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢)، ص ١٤٧ - ١٦٥.

(١٤) من أجل الإلمام بمعالجة تفصيلية لهذه الاتفاقية، انظر: الدجاني، المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٩.

التي ظهرت منذ ١٩٧٣/١٩٧٤ تعتبر أضخم بكثير من كل ما أمكن تحقيقه في الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ تطبيقاً للاتفاقيات العديدة بين الأقطار العربية»[١٥].

ومن العسير أن نرى كيف يمكن لهذه التدفقات أن تساهم في التكامل الاقتصادي العربي ما لم تكن مخططة أو دائمة.

وبعد أن أصبحت البلدان النفطية الأوعية الرئيسية للأموال على المستويات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف، بات في مقدورها تحديد سرعة العمل فيما يتعلق بآفاق التكامل الاقتصادي العربي. كما أن التأثير الذي كان باستطاعة هذه البلدان أن تمارسه في منظمات من قبيل الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة بفضل مساهماتها ومواردها المالية كان يكفل لأي اجراء اقتصادي عربي مشترك أن يظل محكوماً بالضوابط التي تضعها. وتزودنا قرارات القمة العربية لعام ١٩٨٠، التي أوجزناها فيما سبق، بعلامة واضحة على الافتقار الفعلي إلى الاهتمام الجدي بالوحدة الاقتصادية العربية.

ولدى تناول مسألة التعاون الاقتصادي العربي في عقد السبعينات يبرز في المناقشة اتجاهان للفكر. يميل الاتجاه الأول إلى التأكيد على أهمية الصناديق النفطية العربية والدور الذي تستطيع هذه الصناديق القيام به في ايجاد علاقات اقتصادية أوثق بين البلدان العربية. ونقطة البدء في هذه القضية هي التأكيد على أن الفكر الاقتصادي العربي، في الخمسينات والستينات، فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية كان يفتقر بصورة جلية إلى فهم المشكلات الاقتصادية لكل بلد على حدة. وأدى هذا بدوره إلى استهانة أنصار الوحدة الاقتصادية بالصعاب التي كان يتعين التغلب عليها، بغية تحقيق التكامل الاقتصادي. ومن هذا المنظور أصبحت الصناديق النفطية العربية ذات أهمية محورية من حيث إن توزيعها دون قيود على نطاق الاقليم العربي ينبغي أن تصبح له الأولوية العليا بين أولويات البلدان المصدرة لرأس المال وأولويات البلدان التي تحتاج إلى رأس المال لتنمية اقتصاداتها. ويلي ذلك في الأهمية أي أمر آخر، بما في ذلك الايديولوجيات والاعتبارات السياسية. واستناداً إلى هذا النهج فإن ما ينبغي التأكيد عليه بدلاً من ذلك هو دور القطاع الخاص وأهمية دافع الربح سواء في البلدان المصدرة لرأس المال أو المستوردة له. وقد كانت توقعات أنصار هذا النهج هي أن تستثمر الصناديق العربية في مشروعات مشتركة. ويعتبر نهج المشروعات المشتركة، استناداً إلى أنصاره، أعظم نفعاً من النهج الآخر ازاء التكامل الاقتصادي (مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة)، لأنه يتحاشى المسائل الشائكة (مثل السيادة والفروق السياسية وغيرها من مصادر النزاع)، إذ إن المشروع المشترك ضيق التعريف بحكم طبيعته، ويقتصر على انتاج سلع أو خدمات محددة[١٦].

---

(١٥) انظر: جورج قرم، «ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية العربية وتطور التنمية القومية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٠ (آب/ اغسطس ١٩٨١)، ص ١٤٣ - ١٥٠.

(١٦) عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ص ١٢٠.

وبغية توفير نوع ما من الترشيد «الفكري» العربي الشامل لهذا النهج، شكلت الجامعة العربية عام ١٩٧٧ لجنة خبراء من عشرين عضواً لإعداد ورقة عمل بشأن استراتيجية عمل اقتصادي عربي مشترك. وقدمت اللجنة الورقة المطلوبة في مؤتمر خاص عقد عام ١٩٧٨ تحت رعاية الجامعة واتحاد الاقتصاديين العرب، وحددت هذه الورقة قيوداً متعددة تعوّق العمل الاقتصادي العربي المشترك، من بينها الاصرار على سيادة الدولة؛ سياسات الحماية الجمركية؛ المصالح المالية والتجارية السائدة التي كانت أهميتها في علاقاتها الدولية تفوق أهميتها في روابطها الاقليمية، والمصالح البيروقراطية الراسخة التي كانت تفتقر إلى الالتزام الواجب إزاء الوحدة الاقتصادية العربية. أما وجهة النظر القائلة إن العمل الاقتصادي المشترك ينبغي أن يكون ذا ارتباط بالسوق وأن تكون للقطاع الخاص الغلبة فيه، فيتحداها نهج آخر لا يرى في الحسابات الاقتصادية سوى جانب واحد من العملية الانمائية الشاملة. وقد درس د. اسماعيل صبري عبد الله، لدى التعليق على التقرير نفسه، مفهوم العمل الاقتصادي المشترك بوصفه وسيلة للتوفيق بين حاجات التنمية في كل بلد على حدة ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي. وكان رأيه أن تقرير اللجنة قد أخطأ في التأكيد الزائد على دور النمو الاقتصادي في السير العام للتنمية، وأن من شأن فهم المتطلبات الأوسع للتنمية ازالة أي تناقض بين المصالح الاقليمية والمصالح العربية الشاملة، لأن التنمية تستلزم فك ارتباط علاقات التبعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقانية) بالبلدان الصناعية، والاستعاضة عنها بالاعتماد على النفس. ويخلص د. عبد الله ـ وهو على حق في ذلك ـ إلى أن الخيار الحقيقي الذي يواجه البلدان العربية ليس خياراً بين التنمية في كل بلد على حدة والتنمية العربية الشاملة، وإنما هو خيار بين تبعية متكاملة للنظام الرأسمالي الدولي، والتكامل على قدم المساواة فيما بين البلدان العربية(١٧).

خاتمة

إن أي تفسير لاخفاق المحاولات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى، خلاف هيكل الجامعة العربية وأهمية مفهوم السيادة. واستناداً إلى عبد الحميد براهيمي، توجد عدة عوامل متعددة يمكن أن تفسر المحاولات الفاشلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي(١٨). وقد يكون التناقض بين الهدف المشترك المرغوب فيه (هدف التكامل)، وتعدد مراكز صنع القرار أحد تلك العوامل. ويمكن أن نلمس مثل هذا التناقض في الحالات التي وافقت فيها بلدان عربية معينة على شكل ما للاتحاد السياسي، دون أن تضع في الاعتبار ما إذا كانت اقتصاداتها يكمل بعضها بعضاً بدرجة تكفي

---

(١٧) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك،» في: عبد الملك [وآخرون]، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ص ١٨٩ ـ ١٩٦، بخاصة ص ١٩٥.

(١٨) عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٠٤ ـ ٢٢٣.

للمضي على طريق التكامل الاقتصادي. كما كان من العوامل الأخرى التي ساهمت في اخفاق التكامل الاقتصادي غياب التخطيط القطاعي عبر الوطني فيما بين البلدان العربية. وثمة تفسير ذو صلة في هذا الصدد، فآلية السوق ـ وليس اعادة التنظيم الهيكلية للاقتصادات ـ كان ينظر إليها باعتبارها الأداة المفضلة للتكامل. وتعتبر التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان الصناعية عائقاً آخر أمام التكامل الاقتصادي.

كما أن السعي إلى تحقيق الاعتماد الجماعي على النفس ينبغي أن يبدأ بالمقدمة المنطقية القائلة بأن التكامل الحالي للاقتصادات العربية في النظام الرأسمالي الدولي لا بد من تصفيته أو على الأقل دراسته بغية تغييره. وقد بينت خبرة الاشتراكيين الأوروبيين في هذا العقد (فرنسا، مثلاً) إلى أي مدى كانت اقتصاداتهم غير مستقلة. وهكذا، فما أن أصابت الأزمة الاقتصادية اقتصاداتهم حتى قلبوا مسارهم في العمل، واتخذوا تدابير رأسمالية مثل تعزيز القطاع الخاص، والغاء الضوابط، واعادة توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء، والغاء التأميم. مجمل القول انه إذا أريد لاقتصاد ما أن يكون جزءاً من نظام السوق الرأسمالية فينبغي تسييره وفق مبادىء رأسمالية. فالتحدي الذي تواجهه استراتيجية التنمية، وأساسها الاعتماد على النفس، هو أنه عليها مواجهة مسألة فك الارتباط بالاقتصاد الدولي، وأن يكون باستطاعتها، فضلاً عن ذلك، تحقيق تنمية عريضة الأساس. فالمسألتان مترابطتان وتتطلبان اجابة واحدة هي التحول السياسي والاقتصادي الجذري داخل كل بلد عربي، وفي الإطار الراهن للعلاقات بين الوطن العربي والنظام الاقتصادي الدولي.

يقدم د. محمد محمود الامام، في هذا البحث القيم، عرضاً شاملاً ومهماً للنظريات والتحليلات الاقتصادية التي شكلت أسس النقاش المتعلق بموضوع التكامل الاقتصادي ومنطلقاته.

فبعد أن يعرض المؤلف مناهج معالجة التكامل الاقليمي، محللاً ومنتقداً، يأخذ القارىء خلال جولة حافلة بمحاولات عديدة لتعريف الأشكال المتعددة للتكامل الاقتصادي، والتي تشكل درجات مختلفة من التكامل، ومنها على سبيل المثال منطقة التجارة الحرة؛ الاتحاد الجمركي؛ السوق المشتركة أو الاتحاد الاقتصادي، والوحدة الاقتصادية. وتمثل هذه الأشكال، بشكل أو بآخر، تدرجاً في درجة شمول التكامل: من التكامل السلبي أو التكامل التجاري الذي يستهدف ازالة عوائق التبادل التجاري، إلى التكامل الايجابي الهادف إلى تحقيق سياسات اقتصادية تتجاوز بكثير أمر إزالة عوائق التبادل التجاري. وعلى الرغم من تعدد أشكال التكامل، فإنها ترتكز أولاً وأخيراً على آلية السوق وتطمح إلى إزالة معوقات حريته، الأمر الذي يصح معه تسمية هذا التكامل بتكامل السوق تمييزاً له عن تكامل الانتاج والتنمية ـ التكامل الذي يجب أن يكون هدف البلدان النامية الرامية إلى توحيد سياساتها وأهدافها الاقتصادية.

إن القسم الأكبر من بحث د. الامام خصص في نظرية التجارة الدولية والمراحل التي

مرت بها هذه النظرية، خلال تطورها في القرنين الأخيرين، من آدم سميث إلى ليونتيف. ويجد القارىء، بلا شك، كما وجدت، أنه بحث شامل نجح في الربط بين القسم الأول من الورقة والأقسام الأخيرة منها والمتعلقة بنظرية الاتحاد الجمركي والأبعاد الزمنية لهذا الشكل من الاتحاد.

إلا أن هناك عدداً من النقاط والتأكيدات التي وردت في ورقة د. الامام، أثار بعضها أسئلة، في حين يدعو البعض الآخر إلى النقد.

فعلى سبيل المثال، يقول مؤلفنا بعد أن أدرج تعريف الفكر الاشتراكي للتكامل الاقتصادي، وهو تعريف أكثر منطقاً وشمولية وعمقاً من التكامل الرأسمالي «... ولذا من الصعب الحديث في الإطار الاشتراكي عن تكامل بالمعنى الدقيق للكلمة». هل يعني المؤلف أن التكامل ليس أكثر من حالة خاصة وضيقة لذا يجب رفضه؟ أم أن التكامل لا يعني إلا تكامل السوق أو التكامل الرأسمالي؟ يبدو لي أن الباب هنا مفتوح للتساؤل والتوضيح.

تساؤل آخر يقدم نفسه ويتعلق بتأكيد المؤلف، وأنا أتفق معه، على أن الهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس في تحرير التجارة في ذاته، وإنما التنمية الاقتصادية المعجلة. إن لم يكن الهدف تحرير التجارة فهل يعني ذلك رفض التكامل الرأسمالي أو تكامل السوق، الذي يرتكز في التحليل النهائي على نظرية المزايا النسبية؟ لا أدري كيف نستطيع أن نستمر في الحديث عن التنمية في البلدان النامية ونستمر في الوقت نفسه بالحديث عن نظرية التجارة الدولية ومشتقاتها العديدة.

نقطة مهمة أخرى أثارها المؤلف عندما أكد أن نظريات التجارة ترتكز على التبادل في سلع نهائية وتهمل إجراء معالجة محددة للسلع الوسيطة يجعل تلك النظريات قاصرة عن تقديم تفسير سليم للمشاكل التي تواجه معظم البلدان النامية. إن نظريات التجارة ليست قاصرة بل فاشلة، أيضاً، في تقديم أي تفسير لإغراق أسواق البلدان النامية بمنتوجات زراعية وغذائية، كان من المفروض أن تقوم هي بانتاجها لا باستيرادها من البلدان الرأسمالية، بشكل نجد معه أن التبعية الغذائية قد أصبحت مسألة أمنية ومصيرية.

نقطة أخرى كان بودي أن يوسّع المؤلف مجال معالجته إياها وهي تلك التي تتعلق بمدى امكانية تطبيق التجربة الاشتراكية في التكامل الاشتراكي على البلدان العربية، خصوصاً تلك التي تكون فيها التجارة من وظائف الدولة وترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأهداف خطط التنمية.

وأخيراً وليس آخراً، إن الانتقاد الأهم الذي يجب توجيهه إلى هذه الدراسة هو إهمالها معالجة التجارب العربية في مشاريع التكامل الاقتصادي خلال الأعوام الأربعين الأخيرة. إن هذه التجارب حظيت من المؤلف بأقل من صفحتين من بحث بلغ حجمه ما يقارب مئة صفحة. إن عدم الالتفات إلى خصوصية التجربة العربية، وبصورة خاصة خلال الحقبة النفطية، أمر يدعو إلى الكثير من الحيرة والاستغراب.

أما بحث د. عبد اللطيف بن آشنهو فعلى قصره نجده قد احتوى على عدد كبير من المعلومات والتقويمات الخاصة بتجربة بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وامكانية تطبيق بعض تجارب تلك البلدان الايجابية على احتمالات تشكيل وحدة مغاربية، متجنبين، في الوقت نفسه، المزالق التي عوّقت المجموعة الأوروبية من تحقيق بعض أهدافها في وقت مبكر.

أما امكانية نجاح بناء الوحدة المغاربية فيستلزم بالدرجة الأولى القدرة على التوفيق بين المصالح الاقتصادية المتعارضة، على المستوى الاقليمي (أي بين أعضاء الوحدة) من جانب، والمصالح الاقتصادية المتعارضة في الحدود الاقتصادية للاقليم الواحد من جانب آخر. إن المؤلف يذكرنا في بحثه، بأن التوفيق بين هذه المصالح تطلب جهوداً كثيرة ومفاوضات طويلة استغرقت عشرات السنوات، خصوصاً إذا ما علمنا أن للقطاع الزراعي في عدد من البلدان الأوروبية قوة سياسية لا يمكن لأية حكومة ألا تعطيها ما تتطلبه من الاهتمام.

من النقاط المهمة التي سلط المؤلف الضوء عليها أهمية الأجهزة الادارية والفنية (البيروقراطية)، التي ساعدت خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة على تسهيل الكثير من الانجازات الاقتصادية لدول المجموعة.

على الرغم من أن المؤلف لا يقلل من المصاعب التي ستلاقيها بلدان المغرب، في محاولتها بناء الوحدة الاقتصادية، فإني أود أن أطرح ثلاث نقاط للمناقشة:

النقطة الأولى تتعلق بالتنظيم الاقتصادي والسياسي لدول المغرب؛ فيبدو أن المؤلف افترض أن الأنظمة الاقتصادية القائمة ستبقى، وأنها ستحاول الاقتباس من التجربة الأوروبية. بعبارة أخرى، إن النظام الرأسمالي أو نظام برجوازية الدولة سيقوم بانجاز متطلبات الوحدة المغاربية. هذه نقطة آمل من أ. بن آشنهو أن يوضحها.

النقطة الثانية عبارة عن ملاحظة عامة، ليس لديّ جواب عليها، تتعلق بدور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي. إن نشاطات هذه الشركات وفعالياتها (المالية، الاستثمارية، المصرفية، المضاربة بالعملات... الخ) حدّت، في كثير من الأحيان، من فعالية السياسات المالية والنقدية لعدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الخصوص ـ إن صحت الملاحظة ـ هو مدى امكانات نجاح وحدات اقتصادية بين بلدان العالم في هذه الفترة أو في المستقبل القريب.

النقطة الثالثة والأخيرة تتعلق بعلاقة البلدان المغاربية بالاقتصاد الدولي. فقد كانت دول المجموعة الأوروبية مكتفية ذاتياً، لدرجة كبيرة، عندما قامت بمشروع الاتحاد. حقيقة بلدان المغرب تختلف كثيراً عن ذلك، إذ تتسم اقتصاداتها ـ كما نعلم ـ بدرجة هائلة من التبعية. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: هل تستطيع هذه البلدان السير على طريق الوحدة الصعبة حاملة، في الوقت نفسه، هموم التبعية ومشاقها وقيودها. سؤال آخر ليس لديّ عنه جواب.

المُداخَلات

مُداخَلاتُ الجَلسَةِ الصّبَاحيّةِ

١ ـ محمد سيد أحمد

أود أن أتناول موضوع تداخل المفاهيم. هناك ثلاثة مفاهيم أساسية طرحت أمس (أساساً الاعتماد المتبادل)؛ اليوم يُطرح موضوع التكامل والاعتماد الجماعي على النفس. أولاً، فيما يتعلق بالتطبيقات العملية، هناك مثالان أرى أهمية التركيز عليهما، وهما صورة من صور تأثير التكامل في الاعتماد المتبادل، والصورة العكسية أي تأثير الاعتماد المتبادل في التكامل. فيما يتعلق بالتكامل وتأثيره في الاعتماد المتبادل، الصورة البارزة التي قدمت التكامل أو الاندماج الأوروبي. إن هناك اعتماداً متبادلاً، أردنا أو لم نرد مع العرب، وهي مسألة ستطرح لنا مشاكل كثيرة. أعتقد أن الفجوة ستتسع، في المستقبل القريب، بين أوروبا المندمجة وبين العرب، لأسباب كثيرة، منها التفات جنوب أوروبا إلى باقي أوروبا والابتعاد، من ثم، عن العرب. سيتأكد التمايز في الأسواق، وسيتأكد بالذات فيما يتعلق بمشكلة العمالة لأن أوروبا تعتمد كثيراً على العمالة العربية. وفي إطار عملية ضبط البيت وربطه ستأخذ العمالة من داخل السوق أسبقية على اللجوء إلى العمالة الخارجية، بما يعني قيوداً على العمالة العربية. وأنا أعتقد أن هذا نموذج حي علينا، قبل نهاية هذه الندوة، أن نبحث بعض آثاره فينا. النموذج المقابل هو الاعتماد المتبادل وتأثيره في التكامل الاقتصادي. وربما كانت أبرز صوره على نموذجه الحي الآن هو بيريسترويكا غورباتشيف إزاء التكامل والاندماج الأوروبيين. بعبارة أخرى، قضية التكامل بين شرق وغرب أوروبا وتنفيذ ما يسميه غورباتشيف البيت الأوروبي المشترك. نحن، هنا، بصدد نوعين من التكامل، أي تكامل ـ كما قيل ـ عن طريق السوق، وتكامل بالتخطيط جوهرياً. لكن أيضاً الاستعانة في الاشتراكية ببعض آليات السوق والاستعانة في العالم الغربي ببعض آليات التخطيط، وفي النهاية تداخل بين نوعين من التكامل وتصادم، في

الوقت نفسه، لأنها تقوم على أسس متباينة وقد تكون أحياناً متعارضة. فأنا أعتقد أن هذا نموذج حي، لتأثير الاعتماد المتبادل في التكامل.

إن تعبير الاعتماد المتبادل (Interdependence) أصبح الآن مفتاحاً لدى غورباتشيف. فانطلاقاً من هذا الموقع، هناك مشكلة سنجدها في أوروبا قريباً وهي كيف يتداخل التكاملان المنتميان إلى النظامين الايديولوجيين المتعارضين. النقطة الثالثة بعد ذلك هي إلى حد ما فكرة الاعتماد الأوروبي على الذات؛ فكرة الاندماج الأوروبي؛ الاندماج الأوروبي تعبير عن أمر معين. هو نوع من الاعتماد الجماعي على الذات ازاء تغييرات تجري في العالم الآن، إزاء احتمال أن يتم، مع بداية القرن القادم، انتقال بؤرة الاقتصاد العالمي أو النظام العالمي إلى المحيط الهادىء. بمعنى أن يصبح للمعادلة الأمريكية ـ اليابانية أسبقية على المعادلة الأمريكية ـ الأوروبية. وهناك محاولة من جانب أوروبا لإعادة التوازن لمصلحتها في عملية الاندماج الأوروبي. وحتى هذا العالم المتقدم يجد ما يدعو إليه الاعتماد الجماعي على النفس إزاء تحولات تجري في العالم الغربي، وربما كانت البيريسترويكا حافزاً لمثل هذه التغييرات.

نحن نشاهد، هنا، درجات من الاعتماد الجماعي على النفس في أوروبا. ويطرح ذلك قضية الوطن العربي إزاء هذه التحولات، وقدرته، أو عدم قدرته، على الاعتماد الجماعي على النفس. من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالمقارنة بين المفاهيم، من المفيد توضيح العلاقة بين الاعتماد المتبادل والاعتماد الجماعي على النفس. فالاعتماد المتبادل يكون، طبعاً بين أطراف واضحة التباين؛ في حين يكون الاعتماد الجماعي على النفس بين أطراف واضحة التماثل. ليس معنى هذا، بالضرورة، أنها متماثلة تماماً، أو أن الأخرى متباينة كل التباين. ولكن هذه صفة أساسية في المواجهة. وفي الواقع أن الاعتماد الجماعي على النفس عبارة عن لحظة بين أمرين: الاعتماد الذاتي على النفس والاعتماد العالمي على النفس. الاعتماد الذاتي على النفس هو اعتماد الدولة على نفسها أي الدولة/ الأمة. الاعتماد العالمي على النفس يثير قضية أن البشرية تواجه خطر الفناء، أي أنها تواجه قضية الايكولوجيا (البيئة). بعض آثار التقانة تسبب مشاكل وتطرح قضية الاعتماد المتبادل، وهو النظام العالمي الجديد، الذي لم تتضح معالمه بعد. ومعنى ذلك أن مرحلة الاعتماد الجماعي على النفس هي مرحلة انتقالية بين مفهوم الاعتماد الذاتي على النفس، ومفهوم الاعتماد المتبادل العالمي. وهي سلاح الضعفاء أو الأضعف أساساً. الأقوى ينطلق، أماماً، في اتجاه الاعتماد المتبادل وفي اتجاه التكامل، بينما تلجأ الأطراف الأضعف، عندما تشعر بأن هذا التحول على حسابها، إلى اعتماد جماعي على النفس لتحمي نفسها من هذه التحولات الجارية الآن.

إن ما يحدث في الوطن العربي هو رد فعل للاعتماد الأوروبي الجماعي على النفس؛ اعتماد جزئي على النفس؛ واعتماد في تكتلات جزئية على النفس. إن التكتلات الجزئية تعبير عن عجز، عن أن تصرفاتنا ردود أفعال لأمور تتقرر خارجنا، بدلاً من أن نأخذ المبادرة ونسيطر عليها بما يلبي موقعنا في هذه التحولات.

٢ ـ سمير أمين

أود أن أبدي ملاحظات سريعة، تتعلق بتداخل المفاهيم. أولاً، ملاحظة حول مفهوم الاعتماد على الذات وعلاقته بمفهوم فك الارتباط، بخاصة أن زميلي د. المقدسي طلب مني، مرة، وتكرر هذا الطلب ثانية، أن أوضح مفهوم فك الارتباط وعلاقته بمفهوم الاعتماد على النفس. وأعتقد في الحقيقة، أن مفهوم الاعتماد على النفس، وكذلك مفهوم فك الارتباط، هو مفهوم غير ضبابي كما قال د. يوسف صايغ، للأسف؛ هو مفهوم له مدلول دقيق لا يقل في الدقة عن أي مفهوم آخر في علم الاجتماع والاقتصاد بشكل عام. إن الأمر يتطلب الرجوع إلى قانون القيمة لأنه المحور الأساسي لفهم آليات السوق بشكل عام، سواء أكان على مستوى التكوينات القطرية ـ الوطنية، أم على الصعيد العالمي. قانون القيمة يفترض سوقاً مندمجة تشمل السلع وجميع عوامل الانتاج. أي، بعبارة أخرى، رأس المال والعمل. وهذا هو فعلاً الواقع، على الأقل تاريخياً، بالنسبة إلى التكوينات الرأسمالية المتقدمة، التي تبلورت كتكوينات برجوازية وطنية من خلال التكوين التاريخي. أما السوق العالمية فهي سوق مبتورة بمعنى أنها سوق للسلع، لرأس المال، والتقانات. . . الخ، ولكنها لا تشمل العمل بشكل عام، إلا في حدود ضيقة جداً. ويترتب على هذا الاختلاف بين الأسواق الوطنية ـ القطرية والسوق الرأسمالية العالمية عدة استنتاجات أساسية. أولاً، أن هناك في النظام الرأسمالي العالمي، فعلاً، ميلاً إلى توحيد الأسعار على صعيد عالمي؛ ثانياً، أن السوق العالمية لا تدفع في اتجاه توحيد عائد العمل؛ ثالثاً، أن اختلاف مستويات عوائد العمل من تكوينة إلى تكوينة أخرى هو اختلاف يفوق بكثير الاختلاف في مستويات الانتاجيات؛ رابعاً، أن منظومة الأسعار والأجور الحقيقية الموجودة القائمة فعلاً على الصعيد العالمي، هي هذه المنظومة العالمية للأسعار والدخول التي تنتج الاستقطاب (Pluralization) بشكل أو بآخر. تنوع الاستقطاب واختلف، طبعاً، من مرحلة تاريخية إلى أخرى، ولكنه ظل قائماً منذ بدء النظام الرأسمالي. خامساً، أن المقصود بعمل قانون القيمة عالمياً هو الخضوع لمبدأ هذا المعيار على أنه المعيار الوحيد والأساسي للرشد الاقتصادي؛ سادساً: أن قانون القيمة العالمي يحكم آليات إعادة تكوين الاستقطاب أيضاً، بأشكال مختلفة من مرحلة إلى أخرى، سواء أكان على الصعيد العالمي أم على الصعيد الداخلي، بخاصة في إطار مجتمعات الأطراف. نتوصل من هنا إلى عدة استنتاجات أساسية. الأول أن قانون القيمة العالمي يحمل معنى اجتماعياً وسياسياً مفاده أن الطبقات المستفيدة من التفاوت المتزايد في التوزيع ـ ولنسمّها البرجوازية على الصعيد العالمي بشكل عام ـ تستفيد ولها مصلحة في استمرار الانخراط في التوسع الرأسمالي كما هو الآن. بينما الطبقات الشعبية أو أجزاء كبيرة من الطبقات الشعبية مهمشة، بالضرورة، في عملية التنمية في هذا الإطار من الأصل. أما الاستنتاج الثاني فهو أن التنمية لمصلحة الجماهير الشعبية تفترض من الأصل خياراً سياسياً اجتماعياً مختلفاً، وهو فك الارتباط، بمعنى عدم الخضوع لقانون القيمة العالمي. أعتقد أن هذه النقطة أساسية. لماذا؟ لقد ذكر د. سعيد النجار سابقاً أن السوق العالمية هي الأفضل الثاني، الأفضل هو الاندماج الشامل لكن مدى الاندماج الشامل، بما في ذلك سوق العمل، مستحيل سياسياً وحضارياً في الماضي وفي

الحاضر وفي المستقبل المنظور على الأقل. فلنأخذ بالأفضل الثاني. لكن لا بد من أن ندرك أن المسافة بين الأفضل والأفضل الثاني هي مثل المسافة التي تفصل بين النظام الرأسمالي المثالي بشكل مجرد والرأسمالية القائمة فعلاً، أو بين الرأسمالية القائمة في السويد، مثلاً، وتلك القائمة في رواندا. لا يمكن، إذاً، بل يستحيل، على هذا الأساس، أن نقبل هذا الأفضل الثاني على أنه أساس سياسة التنمية. لا بد من ترك قانون القيمة العالمي ولا بد من رسم سياسات تنمية من الأصل لا تقبل الخضوع لهذا القانون، ما دام هذا القانون هو المسؤول عن الاستقطاب. هذه هي النقطة الأولى.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمقابل البديل لذلك الاستقطاب، وهو عالمية متعددة الأطراف، إذ نستنتج مما سبق: **أولاً**، أن الأخذ بقانون القيمة العالمي لا بد من أن يؤدي إلى استمرار الاستقطاب ولو بأشكال مختلفة بحسب مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي؛ **ثانياً**، أن من يدافع عن قانون القيمة العالمي لا بد من أن يستخدم أسلوب التعميم... وإذا كان د. سعيد النجار... وانا، أيضاً، نكره التعميم، فهل هناك بطل للتعميم في العالم كله أكثر من صندوق النقد الدولي الذي يحاول أن يفرض الوصفة العلاجية نفسها وهي لفظ واحد الذي هو السوق على الجميع سواء كان البرازيل أو رواندا أو الهند، مهما كانت الظروف، ومهما كان اختلاف المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي تواجهها هذه المجتمعات المختلفة تماماً. يبقى أن التعميم هو في طبيعة المذهب الليبرالي. على عكس ذلك، فإننا ندافع عن الأخذ في الاعتبار الخصوصيات، عن طريق رفض قانون القيمة العالمي، ومحاولة أن نحل محله قوانين قيمة محلية ومرحلية، تتناسب في الوقت نفسه، مع الحاجات المرحلية لكل مجتمع أو مجموعة من المجتمعات. ومن ثم فالتعميم ليس ما نفعله بل هو ما يفعله المعسكر الآخر، على أساس من المذهب الليبرالي المبني على التعميم. **ثالثاً**، تنوع الأطراف ليس مسألة جديدة أبداً، الأطراف ليس لها تعريف ايجابي، الأطراف تعرف بالنفي، الأطراف هي المناطق في النظام الرأسمالي العالمي التي لم تتبلور بعد، لأسباب تاريخية، إلى تكوينات وطنية برجوازية، ومن ثم تؤدي الأطراف أدواراً مختلفة دائماً. كل طرف يقوم بدور، أو لا يقوم بدور أصلاً، يبقى مهمشاً. فالتنوع في الأطراف ليس أمراً جديداً اطلاقاً، ولو أن أشكال التنوع في مجموعة الأطراف تتغير من مرحلة تاريخية إلى أخرى، لأن الأدوار تختلف من مرحلة إلى مرحلة. وهذا يؤدي إلى الملاحظة الثالثة حول مراحل تطور النظام العالمي وأشكال الاستقطاب. أنا اقترح هنا الفكرة الآتية:

إن النظام الرأسمالي العالمي مر بثلاث مراحل أساسية، ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى تزايد الاستقطاب، ولم تقل درجة الاستقطاب من مرحلة إلى مرحلة تالية بل زادت. **المرحلة الأولى** في القرن السابع عشر والثامن عشر عندما تأكد الغرب الأوروبي، لأول مرة في التاريخ، من تفوق قوته الحضارية والعلمية والتقانية والعسكرية وثروته على المجتمعات الأخرى القديمة الشرقية المتقدمة سابقاً. **المرحلة الثانية**: مرحلة الاستعمار الكلاسيكي بعد اتمام الثورة الصناعية وتقسيم العالم بين المراكز الاستعمارية المختلفة واقامة التقسيم

الكلاسيكي للعمل بين الدول المصنعة والدول غير المصنعة، وأقول إننا حالياً منذ عشر، أو خمس عشرة أو عشرين سنة، ندخل في مرحلة جديدة لم تتضح مواصفاتها، مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي العالمي. وهنا، وعلى الرغم من خلافي العميق المنهجي مع د. سعيد النجار، فأنا أقرب إليه من كثير من الكلام الذي سمعته أمس عن مستقبل التصنيع. أعتقد أن هناك فعلاً مجالاً واسعاً للتصنيع في العالم الثالث سواء كان احلالياً أو تصديرياً، أو الاثنين معاً، وان انجاز هذا التصنيع سوف يتوقف إلى حد كبير على ظروف داخلية، عوامل داخلية أكثر من أي أمر آخر. إلا أن هذا التصنيع سواء أكان إحلالياً أو تصديرياً، طالما أنه يقوم على قبول قانون القيمة العالمي، لن يؤدي إلا إلى تزايد الاستقطاب بشكل جديد. تزايد الاستقطاب يعني أن البلاد نصف المصنعة، ليست مهيأة على الاطلاق للحاق، ولكن هي في سبيل التحول إلى الأطراف الجديدة. والأطراف المستقبلية ليست أطراف الأمس التي كانت أطرافاً غير مصنعة متخصصة في الزراعة والتعدين وغير ذلك، لكن أطراف المستقبل التي ستكون أطرافاً مصنعة، بينما البلدان التي لن تدخل في التصنيع في هذه المرحلة الثالثة، سوف تكون مهمشة في توزيع العمل المستقبلي. ومن ثم فمفهوم الاستقطاب مستقل تماماً عن مفهوم التصنيع، سواء أكان التصنيع بشكله الإحلالي أو بشكله التصديري.

ما نحتاج إليه، إذا أردنا أن نخفف من ظاهرة الاستقطاب، هو نوع من التصنيع مختلف تماماً، من الأصل، عن التصنيع الاحلالي التقليدي أو التصنيع التصديري التقليدي أيضاً ولو أنه حديث نسبياً، المؤسس في كلا الحالتين على قبول قانون القيمة العالمي؛ وهنا أرجع إلى مفهوم فك الارتباط. صحيح أن العملية تبدأ من اعادة توزيع الدخل، ليست عملية توزيع الدخل بالشكل التقليدي، أي من خلال سياسات ضرائبية، وبعض المعونات هنا وهناك، أو قدر من تدخل الدولة في تحديد الأسعار. لكن قراراً اجتماعياً سياسياً جوهرياً يسمح بأن تدخل الجماهير الشعبية في عملية التنمية من الأصل، بمعنى أن أي تنمية لا يمكن أن تحدث من خلال التهميش، ومن خلال قبول مبادىء تؤدي من نفسها إلى التهميش. إذا استبعدنا هذا الأسلوب، فلا بد إذاً من بناء منظومة معايير لتكون معايير لرشد القرار الاقتصادي طبعاً. هذه المنظومة ستكون منظومة مرحلية، مختلفة من بلد إلى آخر أو من مجموعة بلاد إلى مجموعة أخرى. وهذا هو المضمون الأساسي لما أسميه عالمية متعددة الأطراف.

هناك، طبعاً، شعار كوكب واحد، وطبعاً الجانب الايكولوجي وجوانب أخرى داخلة في هذا المفهوم. كوكب واحد، ولكن بنظم اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، لأننا نواجه مشاكل مختلفة، والمشكلة هي كيف يتم التمفصل بين هذه الأجزاء المختلفة، وبين حاجات عالمية النظام من نواحٍ أخرى. وهنا، عندي اقتراحات ملموسة في ميادين مختلفة. مثلاً، الغاء صندوق النقد الدولي، الغاؤه، وانشاء بديل له، مجموعة مؤسسات عديدة لتسهيل الاندماج النقدي والمالي على مستويات اقليمية، ليست اقليمية بالمعنى الجغرافي البسيط؛ واقامة علاقة بين المؤسسات المختلفة مباشرة. من الذي يقف ضد هذه الفكرة؟ الولايات

المتحدة، لأن صندوق النقد الدولي كما هو يسمح باستمرار الهيمنة الأمريكية على النظام المالي، على الرغم من أن الولايات المتحدة فقدت، فعلاً، الهيمنة الاقتصادية والتقانية التي كانت لها في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة.

٣ ـ مصباح العريبي

من سوء حظي أنني سأتكلم مباشرة بعد د. سمير أمين. لأنني سوف أتحدث من وجهة نظر مختلفة بعض الشيء. ولي ملاحظات على ورقة د. الامام. وكذلك بن آشنهو. ولكنني أبدأ ملاحظاتي الرئيسية على ورقة د. يوسف صايغ. تنصب ملاحظاتي على العلاقة بين ما سماه اليد الخفية واليد الظاهرة. وعلى ما فهمته من سياق الحديث، اليد الخفية يقصد بها نظام السوق، أما اليد الظاهرة فيقصد بها التخطيط المركزي. وأحب أن أؤكد هنا على معنى التخطيط العام المركزي. ذلك لأن أي نشاط اقتصادي في أي نظام من النظم لا بد من أن يسبقه تخطيط. فالمستهلك يخطط ميزانيته والهيئة أو المنشأة تخطط كيفية انتاجها. ومن ثم فكلمة التخطيط كلمة عامة لا يخلو منها أي نظام. ولكن عندما نتحدث عن التخطيط المركزي نفهم من ذلك أن قوى السوق معطلة. وتعطيل قوى السوق يحل محله المحاسبة المركزية في تحديد الانتاج ومدخلاته وأسعاره وناتجه وأسعار هذا الانتاج.

إن نظام السوق هو نظام لتوصيل المعلومات. نظام السوق أفضل وأجود موصل للمعلومات ما بين أطراف العملية الانتاجية من مستهلكين ومنتجين، من عارضين لما لديهم من عوامل انتاج، وللمستهلكين الذين يطلبون السلع في السوق. وليس نظام السوق رأسمالياً أو اشتراكياً أو اسلامياً أو بوذياً. فنظام السوق تبادل معلومات، وبناء على هذه المعلومات تتخذ القرارات الرئيسية في العملية الانتاجية أو في النشاط الاقتصادي، بصورة عامة. وإذا رجعنا، هنا، إلى لينيث أرو في محاضرته النوبلية، نجد أن هناك شعوراً عاماً بأن نظام السوق في صورته المتكاملة التي نعرفها جميعاً، وافتراضاته المختلفة فيما يخص المنافسة الكاملة، نظام عام، وأن توازن الأسعار التنافسية فيه هو نظام كفوء وأمثل، وأن نظام التقنين (Rationing) ـ إذا صح التعبير وصحت الترجمة ـ لا يحقق هذه الأمثلية. بمعنى أن نظام الأسعار الناشىء عن المحاسبات المركزية في أغلب الأحيان يكون نظاماً مشوهاً، ويفقد قدرته على إيصال المعلومات.

وقد أكون متجنياً بعض الشيء إذا قلت إن النظام الاشتراكي، في صورته السوفياتية، وفي مثاله الستاليني بصورة خاصة، ربما وقع في خطأ كبير عندما قضى على نظام السوق. فنظام السوق يمكن أن يكون موصلاً جيداً للمعلومات ما بين عوامل الانتاج المختلفة، ما بين الانتاج في السوق، المشترين، والمستهلكين، وما بين القوى المركزية التي تخطط. وفقدان هذه الصلة وهذا المورد للمعلومات لم تستطع أن تعوضه لا الاجراءات البسيطة ولا المعقدة، ولا حتى الحاسبات الكبيرة الضخمة.

لقد شعرت أن في ورقة د. يوسف صايغ ميلاً أو ربطاً بين ما يسميه الاعتماد الجماعي

على النفس كاستراتيجية تنموية وبين ما يسميه اليد الظاهرة. ويفهم من السياق العام أن هناك تفضيلاً لليد الظاهرة في هذا النظام الاقتصادي أو في هذه الاستراتيجية المقترحة. هذا التفضيل يستبعد قوى السوق ويعطي أولوية لليد الظاهرة. فإذا كانت اليد الظاهرة هي المركزية في التخطيط واليد الخفية هي نظام السوق أو القطاع الخاص إذا صح الاستبدال بين الاثنين، فأنا أعتقد أن الأصل هو نظام السوق، وأن اليد الظاهرة هي اليد المكملة وليست أصيلة في تنظيم الحياة الاقتصادية بمعنى...

تدخل رئيس الجلسة: [«د. العريبي تقبل نقطة معلومات. الحقيقة أن هذا التحليل كله مبني على فهم أن د. يوسف صايغ قصد باليد الظاهرة التخطيط المركزي، وهذا غير صحيح. وأنا سأقرأ عليك العبارة التي وردت في ورقة د. صايغ ليتضح المقصود: «ولهذا يسعون ليكون لبلداننا دور من اختيارها، غير مفروض عليها بفعل قوى السوق، دور اليد الظاهرة للمجتمع والدولة، لا اليد الخفية لقوى السوق وهكذا فمع أن المدرسة القومية التقدمية تشكل مزيجاً من النسق النيوكلاسيكي مع قدر من التوجيه المركزي والتخطيط وتعديلات أخرى بنيوية مثل اعتماد نظام اقتصادي مختلط يشترك فيه القطاعان العام والخاص، إلا أنها تنطلق من مواقف قيمية وأولويات مختلفة عن تلك التي ينطلق منها النسق النيوكلاسيكي»].

[د. العريبي يتابع]: أشكرك على هذه المعلومات، ولكن ذلك لن يغير من فهمي لهذه الورقة، لأن القضية، في أساسها، هي قضية توازن بين الطرفين وأنا سوف أصل إلى هذه النقطة، وهي نقطة: أين يوجد الحد الفاصل ما بين اليد الخفية واليد الظاهرة عند اجتماع اليدين في نظام أو في استراتيجية معينة؟ وشعوري من هذه الورقة أن هناك تفضيلاً وابرازاً لليد الظاهرة على اليد الخفية. أنا أعكس هذا الوضع، وأقول إن اليد الخفية تكون الأصل، وتكون اليد الظاهرة مكملة وملطفة لما هو معروف من الفشل الجزئي أحياناً في اليد الخفية أو في نظام الأسعار. وهناك خارجيات بالتأكيد؛ هناك عدم اتفاق بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الاقتصادية، وهناك سوء في توزيع الدخل سوف أمر عليه، كل هذا يخلق نوعاً من الحساسية أو التناقض بين الطرفين مع افتراض وجود اليدين في وقت واحد.

فالسؤال الذي سأطرحه: أين هي نقطة التوازن بين اليد الظاهرة واليد الخفية؟ لأنني لم أستطع، ولا أعتقد أن أحداً تقدم حتى الآن بمشروع لتنظيم حياة اقتصادية من طرفين: يد ظاهرة ويد خفية أو من قطاع عام وقطاع خاص، على أن يكون هناك توازن معقول بين الطرفين بحيث لا يبلغ أحد الطرفين الآخر. وأن يكون التوازن بحيث تسير الحياة الاقتصادية في مجالها أو في مسارها الطبيعي. كما أن هذا الموضوع يهمل موضوعاً آخر مهماً جداً، وهو موضوع كفاءة الانتاج وعدالة التوزيع، الذي لم يتطرق إليه د. يوسف صايغ مباشرة، وإنما تحدث عن بعض المعطيات التي قد يفهم منها التركيز على معنى العدالة الاجتماعية. في الواقع أن العدالة الاجتماعية ليست موضوعاً اقتصادياً ـ هذا موضوع في مجال آخر، اجتماعي سياسي ولكنها ليست موضوعاً اقتصادياً. ومع ذلك، هناك تبادل ما بين الكفاءة في الانتاج والعدالة في التوزيع ونحن جميعاً نسعى إلى تحقيق الكفاءة الانتاجية، لأن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفاءة الانتاجية.

وإذا أراد البعض ـ كما سبق للدكتور سمير أمين وأغلبية الأخوان ـ التأكيد على معنى مشاركة الجماهير، بمعنى إعطاء نصيب أكبر في توزيع الدخل لطبقات معينة والتركيز على هذا المعنى السياسي، فإنني أعتقد أنه سيكون هناك نوع من المبادلة قائم، إذا صحت كلمة المبادلة لـ (Trade-off)، ما بين الكفاءة والعدالة. وأنا أجد في مقال قديم لهاري جونسون يقول فيه الآتي: «إن التضحية بالكفاءة الانتاجية في سبيل تحقيق بعض العدالة الاجتماعية أمر وارد لدى الدول الصناعية المتطورة». ولكن هاري جونسون ـ وأنا أتفق معه ـ لا يرى معنى لهذا في ظروف التنمية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي. وهذا لا يعني بالتأكيد إعطاء امتيازات التنمية لطبقات معينة، ولكنه تأكيد أنه إذا كان هناك خيار ومبادلة ما بين كفاءة الانتاج وعدالة التوزيع فإنه لا بد من أن تكون هناك، مقدماً، استراتيجية محددة لأسس قبول توزيع محدد أو تضحية أو مبادلة ما بين الاثنين. لأنه لا يمكن أن تتحقق تنمية كاملة وفي الوقت نفسه تتحقق عدالة اجتماعية كاملة. والعدالة الاجتماعية أو عدالة توزيع الدخل، أيضاً موضوع خلافي ما بين الطبقات المختلفة من الناس، وما بين العلماء المختلفين أيضاً. يكفي أن نشير مثلاً إلى رولز وكنتروكول وجاسيش وغيرهم، ومدى اختلاف الآراء وعدم وجود معنى محدد للعدالة، رغم وجود نوع من القبول الاجتماعي أو الاتفاق الاجتماعي على تحقيق توزيع عادل للدخل. ما هو التوزيع؟ وما هي العدالة، هل هي المساواة الكاملة بين جميع الطبقات، بين جميع الأفراد؟ هل هي مساواة نسبية؟ هل الفروق الدخلية يجب أن تكون في حدود معينة؟ كل هذه موضوعات أعتقد أنها تستحق أن تناقش وتستحق أن ينظر إليها في السياق العام لما نسميه استراتيجيات التنمية الاقتصادية. هذه ملاحظات عامة على ورقة د. صايغ.

لي بعض الملاحظات الأخرى المتعلقة بالخلط في المفاهيم. أنا لم أفهم من سياق الورقة ما هو المقصود بالاعتماد الجماعي على النفس أو على الذات. الاعتماد على الذات أفهمه بأن يعتمد الانسان أو البلد على ذاته. ما هو موقع كلمة «جماعي». إن كلمة «جماعي» تفترض مجموعة من الدول؛ فيختلط الأمر، من ثم، مع التكامل الاقتصادي. وهناك في ورقة د. صايغ نفي لأن يكون الاعتماد الجماعي يرتبط أو له معنى التكامل الاقتصادي نفسه. وإنما على كل حال، ما أفهمه من الاعتماد على الذات هو الاعتماد على الامكانات المتاحة لدى دولة ما، ولا اعتقد أن هذه سياسة كافية لأن تؤدي إلى تنمية اقتصادية. ولي ملاحظة عامة، أرجو أن تؤخذ بشيء من اللطف، وهي أن ما قيل عن التنمية المتمحورة حول الذات، أو الانسلاخ الانتقائي، أو الانسلاخ الكلي والتنمية المستقلة، كلها تتجه اتجاهاً واحداً وهو أن ننسلخ عن العالم بطريقة أو بأخرى. أو بمعنى آخر، أن نضع فاصلاً بيننا وبين العالم الذي نعيش فيه. وأتساءل: هل هذه توصيات جادة؟ هل هذه طرق تؤدي فعلاً إلى التنمية الاقتصادية؟ هل هذه الاستراتيجيات والخيارات واقعية ومنطقية أم هي في أغلب الأحيان نظريات طوباوية تتصل بخيالات أكثر مما تتصل بواقع الحياة الذي نعيشه؟ إن هناك دولاً نامية في مثل أوضاعنا، وأقل من امكانات واقعنا، تمكنت من أن تعيش في هذا العالم، وأن تنمو وتتسع تنميتها يوماً بعد يوم. فلماذا نخشى مخالطة العالم؟ لماذا نخلق بيننا وبين هذا العالم جداراً؟ لماذا نحاول أن ننسحب من المشاركة الفعلية في تقويم هذا العالم وفي المشاركة فيه؟

٤ ـ اسماعيل صبري عبد الله

لقد أوضح د. سعيد النجار ما عاناه بين كتب الاقتصاد بحثاً عن تعريف الاعتماد المتبادل. ولا أعتقد أن الرفيق غورباتشيف أضاف أي شيء لمفهوم الاعتماد المتبادل. فهذه القضية مفتوحة. اليوم، د. الامام، وهو من نسميه دائماً الباحث المدقق، خرج بنتيجة مماثلة فيما يتعلق بالتكامل، بأنه ليس هناك نظرية للتكامل. وهذا يعزز ما قلته، أو موقفي الشخصي الذي ذكرته في كلمتي الافتتاحية، وهو شعوري بأننا أمام فراغ نظري. وأن هذا يجب أن يحدونا إلى الجهد والاجتهاد والتفكير والتعلم والابداع النظري، والا يكون سبباً للإحباط. وكان للزميل العزيز فؤاد مرسي تعليق على كلامي هذا. قال لي إن ذلك هو تاريخ الاقتصاديين، كانوا يكتبون عن الأحداث بعد أن تقع. ولم يكتبوا عنها قبل أن تقع أبداً.

ما أريد أن أقوله عن التجربة الأوروبية من زاويتين: كيف نشأت؟ وهل شكلت فعلاً قطباً أوروبياً في مواجهة أمريكا واليابان؟ بالنسبة إلى نشوئها لم تكن هناك نظرية، بل كانت هناك دعوات، كانت هناك أحلام. وأكثر من سمي الحالم الأكبر كان جان مونيه، عندما تبنى الفكرة الأوروبية. أولى المحاولات تمت على طريقتنا العربية أي أنها تتم على مستوى سياسي. فقد نشأ في أواخر الأربعينات ما يسمى المجلس الأوروبي أو مجلس أوروبا، من سبعة أعضاء، ليس له دستور محدد، ثم انتهى إلى جلسات تبادل رأي، وتراجع دوره، طبعاً، بعد ظهور اللجان المختلفة في بروكسل، وإن لم يحل هذا المجلس حتى الآن، وله اجتماعات. وكان يكمله على المستوى البرلماني ما كان يسمى برلمان ستراسبور ، وهي جمعية يبعث إليها كل برلمان أوروبي بعض أعضائه. المحاولة الثانية كانت استخدام فكرة الأمن التي نستخدمها كثيراً في الدعوة إلى الوحدة العربية، على أساس الأمن القومي.

ومن هنا كانت محاولة انشاء جماعة الدفاع الأوروبي (European Defence Community)، وقد اصطدمت هذه الاتفاقية برفض البرلمان الفرنسي لها عام ١٩٥٤. وفي هذه الفترة تراجع البعد الأوروبي في الخطاب النخبوي السائد الذي غدا يعتبر أن فكرة أوروبا هزمت. لكن في الواقع كان هناك فعاليات أو فعاليون اقتصاديون يهمهم جداً توحيد السوق الأوروبية. وهم الآتي ذكرهم. أولاً: الشركات الأمريكية التي نشطت في أوروبا نشاطاً ضخماً في ظل مشروع مارشال وفي فترة اعادة بناء أوروبا. هذه الشركات اعتادت على السوق الأمريكية الواسعة جداً. وكانت تصدم تماماً حينما تواجه حدود دولة لوكسمبرغ أو حتى حدود سويسرا، أو أي حدود من هذا النوع. والأمر الذي يجب ألا ننساه هو التأييد الأمريكي الضخم لفكرة الجماعة الأوروبية في الخمسينات وفي الستينات. يتحفظ الأمريكيون، الآن، ويتساءلون عما إذا كانت أوروبا ستصبح القلعة المحصنة أم لا. ولكن في المراحل الأولى ساعدوا على ذلك كثيراً. المجموعة الثانية من الأطراف ذات المصلحة كانت الشركات الأوروبية الكبرى التي استفادت من اعادة البناء وتعمير أوروبا من جديد لكي ترتب أمور انتاجها على مستوى يتنافس مع الشركات الأمريكية، ومن ثم على مستوى انتاجي كبير. ومن هنا أصبح لها مصلحة في زوال الحواجز الجمركية داخل أوروبا نفسها.

النقطة الثالثة أن جزءاً كبيراً من الرأسماليات الأوروبية نظر بعين الشك إلى الوحدة، أي الشركات التي كان نشاطها محصوراً في السوق المحلية وليست لها امتدادات خارج هذه السوق. إن هذه المشكلة حلّت في مرحلة تالية عن طريق المقاولة من الباطن أو التي جعلت، مثلاً، في عملية تصميم وبناء الطائرة «كونكرد»، اشتراك ٣٠ ألف مصنع أوروبي مختلف، بهذا الشكل كسبت الرأسمالية الأوروبية في مجموعها للفكرة الأوروبية. سمحت الفكرة الأوروبية، أيضاً، بتكوين مشروعات أكبر من طاقة كل بلد على حدة، وأذكر هنا مثالين فقط: الايروسبستيال والطائرة الايرباص التي تنتجها. وذكرت «الكونكرد»، وأذكر الصاروخ الأوروبي «اريان» أيضاً. هذه عمليات كانت أكبر من أن تنهض بها أي من الدول الأوروبية، فاحتاجت إلى أن تتولاها مشروعات مشتركة مملوكة لعدة دول. وقد تلا ذلك عودة الاعتبارات التي استبعدت في البداية وهي الاعتبارات العسكرية والسياسية. الاعتبار السياسي أهم مظهر له انتخاب برلمان أوروبي انتخاباً مباشراً، والذي سمح مثلاً لأنصار البيئة أو المدافعين عن البيئة في أن يمثلوا في هذا البرلمان الجديد، لأنهم حصلوا على أكثر من ٤ بالمائة من الأصوات عبر أوروبا كلها. ولم يكن بإمكانهم أن يفعلوا ذلك في فرنسا ولا في بريطانيا. ولكنها ظهرت على المستوى الأوروبي، وهي بالقطع قوة جديدة. واعتبارات الأمن لم يتم الاتفاق الكامل فيها، لأن فرنسا انسحبت من الجزء العسكري من الحلف الأطلسي. وكان هذا قرار ديغول الذي لم يرجع عنه أحد بعده. ولديها قوة نووية خاصة بها. وبريطانيا موجودة في الحلف، ولكن لديها قوة نووية غير داخلة فيه. ولكن لأن هذا البناء كله كان مرتبطاً بالموقف من الاتحاد السوفياتي، فقد اختلطت اعتبارات الأمن باعتبارات البحث عن السلام، وامكانات تخفيض السلاح... الخ.

الأمر الأخير الذي أود أن أشير إليه هنا، وهو مهم جداً، أن تجربة السنوات العشر الأخيرة أثبتت أن عمالقة أوروبا لا يلتقون معاً، إنما يلتقون مع شركاء من أمريكا أو اليابان. فمثلاً، أكبر مصانع السيارات في أوروبا، وهي «فولكس فاغن» من ناحية، و«رينو» من الناحية الثانية، لم يتحدا، لكن لـ «رينو» نشاطه في الولايات المتحدة، إذ اشترى ربع أسهم شركة «أميركان موتورز». و«فولكس فاغن» لها ارتباطها بفروع أمريكية، أيضاً. إذاً هذا التجمع الذي تم في أوروبا، يتم في اطار الظاهرة الأعم وهي عالمية الاقتصاد وسيطرة الشركات متعدية الجنسية. واجراءات نقل القطاع العام إلى القطاع الخاص التي وضعتها مارغريت تاتشر، كان في رأس الأهداف المطلوبة منها، تمكين هذه الشركات البريطانية من أن تصبح شركات متعدية الجنسية. ففي الأسبوع التالي لبيع (British Telecom) وقّعت الادارة الجديدة اتفاق انتاج مشترك مع «A.T.T. (American Telegraph & Telephone)» ولم تتفق الشركات البريطانية مثلاً مع شركة التليفونات الفرنسية، مع أن الفرنسيين متقدمون جداً من الناحية التقانية في هذه الصناعة.

ما أريد أن أقوله هنا هو، مرة أخرى، عدم صلاحية نموذج السوق الأوروبية المشتركة لكي يطبق كما هو في بلدان العالم الثالث، والأقطار العربية جزء منها. والسبب الأساسي هو

اختفاء الفعاليين الاقتصاديين، أو الفعاليات الاقتصادية، التي من مصلحتها أن تتوحد السوق العربية. إن شركاتنا ـ سواء أكانت قطاعاً عاماً أم قطاعاً خاصاً ـ أكثر ارتباطاً بالسوق العالمية منها بالأسواق العربية. ومن ثم تظل قضية التكامل، أو التوحيد، أو السوق العربية المشتركة، قضية سياسية وفكرية في الأساس، حتى الآن، ولا توجد قوة اقتصادية محددة حتى الآن تدافع عنها، وتتبناها. وأعتقد أن هذه نقطة ضعف شديدة جداً فيما يتعلق بأي مشروعات عربية نتصدر لها.

أريد في النهاية أن أقترح على د. العريبي، أن يضيف إلى قراءاته المتعددة، فيما يتعلق بمشكلة العدالة والكفاءة، كتاباً لمجموعة من الاقتصاديين، كان على رأسهم شنيري، الذي كان الاقتصادي الأول في البنك الدولي وهو كتاب **Growth and Redistribution** وأثبت أن النمو (Growth) يمكن أن يستمر مع اعادة توزيع الدخل.

٥ ـ فؤاد مرسي

أود أن أعود، مرة أخرى، إلى مناقشة المفاهيم المطروحة علينا منذ الأمس. نحن أمام ثلاثة مفاهيم هي: الاعتماد المتبادل، والتكامل، والاعتماد على النفس. وما زالت هذه المفاهيم غامضة غموضاً شديداً، ليس في مستوى هذه المناقشة فقط وانما على مستوى التحليل العلمي حتى الآن. والسبب في ذلك أن هذه الظواهر التي تعود هذه المفاهيم إليها، ما زالت ظواهر حديثة، لم تتأصل بعد، ولم تستكمل دورتها في التحليل والبناء النظري. فمفهوم التكامل، مثلاً، هو أقدم المفاهيم الثلاثة، وهو إنما يرجع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقط. فيما قبل هذه الحرب لم يكن هناك حديث عما يسمى التكامل وإنما كانت هناك نظرية التجارة الدولية. ومن الممكن أن تطرح احتمالات لصور ما من التلاقي في اطار التجارة الدولية. ولكن فكرة التكامل الاقتصادي بين عدد من الدول لم تكن مطروحة بعد، وفي اعتقادي أننا ما زلنا بصدد ظواهر حديثة يجب أن نبذل كل ما لدينا من تفكير من أجل استجلائها وصياغتها صياغة نظرية.

في اعتقادي، أيضاً، أن من يعنيه هذا الأمر في المقام الأول على الأقل بالنسبة إلى مفهومين من المفاهيم الثلاثة هو بلدان العالم الثالث، بلدان العالم النامي بالذات. وعلى علماء العالم الثالث أن يبذلوا أفكارهم من أجل التوصل إلى صياغات نظرية، لأن الصياغة النظرية، حتى بالنسبة إلى الرأسمالية نفسها، لم تُستكمل أجزاؤها بعد، أو أنها عندما طرحت من قبل المؤسسين، ما زالت حتى الآن محل نزاع شديد، على الأقل بالنسبة إلى نظرية النفقات المقابلة، والمزايا النسبية ـ وهي أساس نظرية التجارة الدولية ـ والتبادل الدولي حتى الآن، بل هي نظرية مسلم بها حتى لدى بلدان العالم الاشتراكي نفسه مع تطويرات معينة. لذلك لا أجزع عندما تغمض علينا الأمور بالنسبة إلى هذه المفاهيم، لأنها محتاجة إلى الجهد الفكري والنظري حتى الآن.

من هنا كان ما طرحه علينا د. الامام عرضاً شيقاً جداً، وغنياً جداً، لكل ما هو

موجود من فكر فيما يتعلق بقضية التكامل وقضية التجارة الدولية. وهنا نقطة الضعف الأساسية في هذا العرض الشيق الغني، لأنه اعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي امتداداً لظاهرة التجارة الدولية، ومن ثم اعتبرها ظاهرة خارجية بحتة. وحتى عندما قبل بعض الأفكار التي قالها راحلنا العزيز د. شقير، وقبل، أيضاً، بعض الأفكار التي أبديتها أنا في مناسبات سابقة، وهي تدعو إلى البحث في مجال آخر، غير الظاهرة الخارجية، لم يتوقف عندها لكي يعطيها ما لديها من وزن وأنا أعتبر هذا عيباً أساسياً، ليس عند د. الامام فقط بل د. سعيد النجار أيضاً، الذي أمتعنا بورقة من النادر أن يقرأ المرء مثلها؛ ولكنها بفروضها الكامنة والظاهرة ضد تفكيري وضد منهجي. هو، أيضاً، رد ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى الصدمات الخارجية وأنا أختلف تماماً مع هذا الطرح، ومنهجي أن كل الظواهر الاقتصادية إنما تبدأ من الداخل، وأن نقطة البدء هي في تقسيم العمل الاجتماعي، الذي يجد امتداده فيما بعد في تقسيم العمل الدولي، وأنه إن لم يكتمل تقسيم العمل الاجتماعي على نحو معين ـ كما سأذكر ـ فعندئذ ستتخذ المناقشة في تقسيم العمل الدولي مسالك منحرفة لمصلحة أو ضد. . . وأنا أعتقد أن الرأسمالية أعطتنا اتجاهين منذ بدايتها، والفضل لها في إبراز هذين الاتجاهين.

الاتجاه الأول هو الاتجاه القومي بالتركيز على التنمية الداخلية ومحاولة بناء السوق الداخلية. هذه هي العملية التي تسمى توحيد السوق أو السوق القومية. وذلك باستكمال تقسيم عمل اجتماعي من نوع معين يفضي إلى توحيد هذه السوق، تحت قيادة طبقة معينة.

هذا الاتجاه صاحبه منذ البداية اتجاه آخر كامن، ويظهر بين الحين والآخر، وهو **الاتجاه نحو التدويل**. فهناك اتجاه نحو القومية والتوحيد القومي وبناء السوق القومية الموحدة واتجاه آخر نحو التدويل، على الأقل في حدود ما سمي التجارة الدولية، ثم دعم بنظريات رأس المال وانتقال العمل، أيضاً. وأقول هنا إن علينا أن نتمهل كثيراً في دراسة هذا الاتجاه، لأن ما نشاهده اليوم، هو نمو في الاتجاه الثاني، لا ينفي النمو الحادث في الاتجاه الأول، لكنه نمو بارز جداً، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة في الأساس لتقلص السوق الرأسمالية العالمية لأسباب عديدة، وشحة الموارد الخام المتاحة لها بأسعار رخيصة. فاتجهت اتجاهاً ضخماً نحو الثورة العلمية والتقانية، واستمدت منها عندئذٍ قوة جديدة. بهذا التحول أصبح الاتجاه إلى التدويل في الاقتصاد العالمي اتجاهاً متزايداً. لذلك لا أنظر إلى ظاهرة الاعتماد المتبادل كظاهرة أساسية، وإنما هي ظاهرة سطحية، أو هي ظاهرة نتيجة لظاهرة أخرى أكثر جوهرية، هي ظاهرة التدويل المطّرد للحياة الاقتصادية، التي تتخطى الحدود القومية؛ التدويل المطرد للانتاج؛ التدويل المطرد لرأس المال؛ التدويل المطرد للعمل. وإذا كان بعض الزملاء، مثل د. سمير أمين يعتقد أن العمل لا ينتقل بالسهولة نفسها حتى داخل السوق الأوروبية المشتركة، فأنا أقول إن تدويل العمل يتم بالانتقال إلى العمل وليس بانتقال العمل نفسه، ويتم انتقال الصناعة إلى البلدان وفيرة وكثيفة العمالة من أجل تدويل هذا العمل، وادخاله في الدورة الدولية للانتاج. ومن ثم، فأنا لا أنظر إلى هذه الظواهر كظواهر خارجية، وإنما كظواهر تبدأ من الداخل، وأبني على ذلك نتائج مهمة جداً. فلا يمكن البحث في تكامل

اقتصادي بين دول لم تستكمل تقسيم العمل الاجتماعي الداخلي. ويعترض د. ابراهيم العيسوي على فكرة تقسيم العمل الاجتماعي وهي التنمية، يعني أن يتم تكامل السوق الداخلية. وهناك بلدان صغيرة لا يمكن أن يكون لها سوق متكامل، فأنا لا أنظر إلى الدول التي أسميها أحياناً الدول الشظايا، وأحياناً ثانية أسميها الدولة البئر، أو أسميها الدولة السياحية، أي لا أنظر إلى امارة موناكو وأبني عليها النظرية الاقتصادية. هذه دولة سياحية موجودة كمصدر ضرائب للدولة الفرنسية. لا أنظر إلى هونغ كونغ وأدرس منها، وإنما أنظر إلى وحدات اقتصادية ذات فعالية في الاقتصاد العالمي، فأبني عليها، وتلك استثناء، واستثناء لا يمكن حتى الحديث عنه في الساحة العربية، ففي المدى القومي يجب عدم الكلام عن امارة دبي أو أبو ظبي أو غيرهما، لأن هناك أفقاً قومياً حقيقياً موجوداً. وعندما نتحدث عن النمط السائد في التكامل، وهو نمط السوق، سواء اتخذ شكل الاتحاد الجمركي، أو شكل السوق المشتركة، أو تطور إلى أشكال أخرى أكثر رقياً، فيجب أن يكون ماثلاً في الذهن أن هذا التكامل يجري على أساس أن التكامل الداخلي قد تم من قبل. وأصبح المجال مفتوحاً لإجراء التكامل الخارجي. وإنما عندما تكون هناك بلاد لم تستكمل تكاملها الداخلي بعد، أي لم تقم بتوحيد سوقها بعد، أي لم تقم بالتنمية الضرورية التي تستكمل تقسيم العمل الاجتماعي الداخلي بعد، كيف يمكن أن يقوم معها تكامل خارجي؟ لا بد من الربط بين التكامل الداخلي والتكامل الخارجي في أي نظرية للتكامل. والفصل بينهما يفسد البحث النظري، بخاصة بالنسبة إلى العالم الثالث، والوطن العربي الذي تجمع بينه وشائج قومية.

لهذا عندما أخذنا بنمط السوق في التكامل وبدأنا السوق العربية المشتركة فشلنا. وسنفشل طالما لم نأخذ بالمنهج الذي أتكلم عنه وهو البدء بالتنمية الداخلية، وتكامل السوق الداخلية ووحدتها القومية وتوسيعها. لذا فآفاق التكامل الاقتصادي العربي رهن بأمرين معاً: أن تتم تنمية قطرية (تكامل داخلي، تنمية مستقلة معتمدة على النفس، توحيد السوق الداخلية)، وأن تكون بأفق قومي. إذا تمت كتنمية قطرية فقط (كما حدث في فترة الحقبة النفطية)، فإنها تفضي إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإلى كثير من النزوع إلى التجزئة وعدم التوحيد القومي. إذا أخذنا بالمنظور القومي وحده، وبدأنا نتحدث عن التخطيط المشترك والتنمية المشتركة، فهذا خاطىء لأنه لا يقع على أرضية حقيقية من التكامل الداخلي.

ومن ثم فالتنمية المطلوبة هي التنمية التكاملية أو التكامل التنموي الذي يجمع بين الأمرين معاً. هل هناك طبقة اجتماعية مؤهلة للدفاع عن مثل هذه التنمية التكاملية. ينفي د. عبد الله وجود طبقة؛ ولا توجد طبقة في الإطار الرأسمالي (قوة اجتماعية)، لأن الطبقة الاجتماعية السائدة أو القوى الاجتماعية السائدة في الوطن العربي هي القوى التجارية المالية. وهذه قوى مفتتة للسوق، وغير موحدة لها، لأنها لا تستكمل عملية تقسيم العمل الاجتماعي أبداً. وكان من الممكن للقوى الاجتماعية المؤهلة أن تكون هي القوى الاجتماعية الصناعية الساعية إلى توحيد السوق، لكن هذه القوى كما ذكر د. سمير أمين غير صالحة للقيام بهذا الدور. ولذلك فالعمل التكاملي العربي رهن بقوى اجتماعية أخرى لها المستقبل وليس لها الحاضر أو الماضي.

٦ ـ محمد علي الحضيري

عوّدنا د. محمد محمود الامام على أخذ النظرية الاقتصادية مأخذ الجد، بمعنى الاحترام لا التقديس. فيقضي الاحترام بألّا نطلق القول على عواهنه ارتجالاً بلا بحث؛ ويقضي افتراض عدم العصمة بألا نستبعد احتمال عدم صحة النظريات المتوارثة ونستبعد احتمال عدم وجود هذه النظريات أصلاً، وأضعف الايمان هو اظهار وتفصيل مجموعة الفروض، كامنها وظاهرها، وكذلك القيود التي لا تستقيم نظرية من دونها ولا يتسق تحليل.

وكم أسعدني أن أقرأ بحثه عن التكامل الاقتصادي مثالاً طيباً لما يجب أن يكون عليه البحث، على الرغم من عوامل التعرية التي يفرزها الاشتغال باقتصاديات السياسة وسياسات الاقتصاد. ومع ذلك، أنبه إلى أن ما يلي هو تعليق فني متخصص، أقوله غير شاعر بذنب ولا قاصد توبة، بهدف استدراج نقاشنا نحو الخصوصيات بعيداً عن العموميات.

كيف يمكن تقويم التكامل الاقتصادي؟

لنبدأ من حالة انعدام التكامل. كلما سعينا نحو التكامل زالت قيود. ولنفرض وجود معيار أو معايير لرفاهية اجتماعية، أياً كان هذا المعيار. فمن البديهي أن الحد الأقصى للدالة التي يتضمنها معيار الرفاهة (أو معاييرها) سيكون أعلى (في نظر باريتو) في حالة شيء من التكامل منه في حالة غياب التكامل.

ما قلناه ينطبق على ما تؤول إليه الحال (بعد انتهاء العملية)، ويهمل ما يحدث في أثناء فترة الانتقال. فمن المؤكد أن عملية التكامل ستؤدي إلى ضمور صناعات وإنماء صناعات، الأمر الذي يؤدي إلى اعادة توطين وإلى تجافٍ عن مسارات كانت متتالية قديماً، ويقودنا إلى هجرة منهج التحليل المقارن الموضعي إلى منهج التحليل الحركي المقارن.

ولا أدعو هنا إلى مقابلة مسارين توازنيين، وإنما إلى مقابلة مسارين أمثلين، كل منهما ينجم عن درجة مختلفة من درجات التكامل. ينجم عن تحليل الحساسية الحركي، ويصدر عنه حساب للتكاليف الاجتماعية لخطوة ما من خطوات التكامل. وليس من الضروري أن نعرف شكل معايير الرفاهة المشار إليها حتى نجري التحليل. فإذا شئنا معرفة اتجاهها زيادة أو نقصاناً فيكفينا بعض الافتراضات عن شكلها العام، مثل التحدب والنعومة وما إلى ذلك. أما إذا شئنا نتائج كمية بدلاً من الكيفية فلا بد من دفع التحليل إلى مستويات أعمق، حتى نصل إلى علاقات بين السلوكيات بدلاً من علاقات بين دوال المنفعة التي تشكل خلفية هذه السلوكيات.

أخيراً، أشير إلى أن من الممكن استخدام طريقة تحليل الحساسية الحركي كوسيلة للمفاضلة بين الأشكال المختلفة للتكامل.

٧ ـ محمد سعيد النابلسي

حقيقة، أشعر أنه لا بد من مصارحتكم بقليل من عدم الارتياح بالنسبة إلى عنوان

المؤتمر، لا سيما أن المؤتمر خصص الأمس لموضوع مفهوم الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الاشارة إلى الواقع العربي. إن سبب عدم ارتياحي أنني لم أجد بعد الكثير من مثل هذه الإشارة إلى الواقع العربي، فجاءت الإشارة إليه على كثير من الاستحياء في الأوراق التي بين أيدينا. كنت أتمنى مثلاً لو أن د. النجار أشار إلى امكانية تطوير مفهوم الاعتماد المتبادل، وقياسه وبشكل خاص على الواقع العربي. فكما لاحظنا، يعتمد د. النجار في القياس على التعرض للصدمات، وعلى التصدير، وعلى انتقال رؤوس الأموال إلى حد ما. وفي واقع الوطن العربي، اليوم وخلال العقدين الماضيين، هناك نمو كبير في الاعتماد المتبادل عربياً وإن كان لي تحفظ عندما أتكلم عن التكامل فيما بعد. وواضح أن نمو الاعتماد المتبادل العربي لا علاقة له بالمحيط العربي، فموضوع التكامل جاء عفوياً، واعتمد بشكل خاص أساساً على انتقال الأيدي العاملة العربية، ثم ما صاحب ذلك من انتقال رؤوس الأموال الخاصة والرسمية، في خضم عملية النفط.

كان يمكن أن نطور هذا المفهوم بأخذ هذه النواحي بعين الاعتبار. لنستخرج من بحث د. النجار نوعاً من التفهم الأفضل لنمو الاعتماد المتبادل عربياً. وقد أشار د. طاهر كنعان إلى ذلك عندما ذكر امكانية توجه المؤسسات العربية إلى هذا النوع من القياس والمتابعة المعلوماتية، ونبه إلى ضرورة اهتمام صندوق النقد العربي أو صندوق الانماء العربي، بهذه الناحية، لكي نكون على صورة أفضل دائماً بحركية نمو الاعتماد العربي المتبادل. عندما ننتقل إلى موضوع التكامل نطلع على بحث غني جداً بالنسبة إلى الأساس النظري: بحث إمام النظريين، د. الامام. عالج بحثه مفهوم التكامل عالمياً بشكل واضح جداً. وأغنى أفكارنا بهذا المعنى. ولكن أشار، بطبيعة الحال، إلى بعض الدراسات التكاملية، ولا سيما دراسات د. لبيب التي أغنت المكتبة العربية، بلا شك، في رصدها عملية التكامل العربي. وفي بحثي د. يوسف صايغ ود. جورج قرم اشارات إلى موضوع التكامل العربي، لكن هي اشارات مخصصة لعملية التنمية العربية، التنمية العربية الجماعية، الاعتماد الجماعي... الخ. وقد ركز د. صايغ على شروط العمل العربي الجماعي والاعتماد على النفس... الخ، ولكننا لم نسمع أي حديث واضح أو مستقل عن حركة نمو التكامل العربي ونقائصها، وفي خلفية أذهاننا جميعاً الفشل الكبير الذي أحاط بعملية التكامل العربي كما خطط لها في المحافل الرسمية، لاسيما من ناحية المفهوم التكاملي الحديث، وهو وحدة السوق التجارية والسلعية. وكلما حاولنا قياس عملية التكامل نتجه بأذهاننا إلى هذه النقطة بالذات، ونستنكر ما تم حتى الآن، أو نعترض عليه ونشعر بامتعاض واحباط شديدين بأن العمل التكاملي العربي قد فشل.

كما أوضحت، هناك سلم واقعي بين مفهوم الاعتماد المتبادل وبين أعلى درجاته، وهو التكامل. فالاعتماد المتبادل هو، في الواقع، في أدنى درجات السلم والتكامل في أعلاه. ويجب أن نحدد، في هذا المؤتمر، أين نقف عربياً؟ وكيف يمكن أن نطور هذا التوجه أو توجهنا نحو درجات أعلى؟ لا بد لنا من ملاحظة أمر مهم جداً، وهو تطور النواحي العربية،

حسبما تفضل به د. فؤاد مرسي. هناك نقطة مهمة جداً أثارها د. مرسي فيما يتعلق بعملية تكامل الأسواق العربية الداخلية أو على المستوى القطري؛ هذه النقطة مهمة وصحيحة، ولكن خطيرة في الوقت نفسه. ومعنى ذلك أن ننتظر إلى أن يتم موضوع التكامل القطري. [يتدخل د. فؤاد مرسي مقاطعاً: «لا ننتظر». يكمل د. سعيد النابلسي «لا ننتظر، جيد»]. أنا فهمت في الحقيقة أن ننتظر تكاملاً قطرياً. وما حصل، فعلاً، أننا لم ننتظر، فالتحولات الخطيرة أخذت مجراها الآن في الوطن العربي، ألا وهي عملية تقسيم الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات مبنية على نوع من التوجه إلى هذه الفكرة. الحقيقة أن بعض البلدان التي لم يكتمل لها حظ تأسيس العمل أو توزيعه ضمن أسواقها المحلية، ينبغي أن تنتظم في علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بعضها مع البعض الآخر؛ والبلدان الأخرى التي لها مثل هذا الاكتمال أو درجات الاكتمال المتماثل تنتظم في مجموعات مختلفة. كنت أتمنى أن يكون هذا المؤتمر مناسبة لأن نحاول، ولو بشكل عاجل، إقامة هذه الاتجاهات الجديدة في الوطن العربي. إنها اتجاهات خطيرة جداً، وفيها نبذ كامل لمفاهيمنا التكاملية السابقة، المبنية على تعددية العمل العربي الكامل والأخذ بفكرة أن مجموعة البلدان التي لها مقومات اقتصادية شبه متشابهة ربما تستطيع أن تغذ السير بأسرع مما تستطيعه البلدان العربية مجتمعة. هذه الملاحظة تستدعي التوقف. ولربما يسعدني الحظ في العام المقبل للتوقف عند هذه المحاولة الجديدة واعطائها حقها بعد أن يمضي وقت يساعدنا على التقويم. لم يمض حتى الآن وقت كافٍ منذ التأسيس. ولكن هذه الظاهرة، في اعتقادي، تستوجب التوقف، وملاحظة مضامينها وتوجهاتها الجديدة. الحقيقة أن نقطة واحدة تسترعي النظر في المحاولات الثلاث وإن كان فيها بعض الفوارق والتباين. النقطة الأساسية أنني أشعر بأن محاولات التكامل العربي منذ بدايتها ركزت على مفاهيم الأسواق الأوروبية المشتركة التي أخذناها بشكل واسع أو ضيق، ولكنها أهملت نقطة أساسية جداً في التجربة الأوروبية، هي ديمقراطية المؤسسات الأوروبية حتى في فكرة السوق. فوجود مؤسسات برلمانية، مثلاً، مؤسسات خاصة، تعالج ما يسمى بيروقراطية السوق؛ هذه النواحي، من منطلقات شعبية وأهلية، أعتقد أن لها تأثيراً كبيراً في ايجاد وتمكين أشخاص حالمين كـ «مونيه» أو «ديلور» الآن، لمتابعة العملية من خلال المنابر الشعبية المتوافرة. ومع الأسف، تفتقر المحاولات العربية الثلاث ـ وإن كانت المحاولة المغاربية تفتح بعض المجال ـ إلى هذا الموضوع. فالمحاولة الأولى في مجلس الخليج أومجلس التعاون العربي، لم تلتفت على الاطلاق إلى هذه الناحية. وربما لم يفت الوقت، وقد يكون من الممكن جداً من خلال ندوات ومؤتمرات، ومنابر مثل هذه أن نلفت النظر إلى هذا الجانب المهم.

٨ ـ سنان الشبيبي

يتسم مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات، رغم أهميته القصوى، بعموميته. فهو يشكل، في واقع الأمر، استراتيجية بين مجموعة من الأقطار لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه حتى يمكن الدفاع عن أي مفهوم أو أن تستمر الاستراتيجية القائمة عليه، يجب أن يتم تأسيسه على أسس رصينة قد تنصرف إلى التنمية.

وعلى الرغم من أن د. صايغ قد أشار إلى بعض المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستندة إلى الاعتماد الجماعي والتي يمكن احتسابها في غالبيتها، فلم نستطع أن نجد الاجابة عن سؤال، قلما يثار، وهو: إلى أي مدى ساهم الاعتماد الجماعي بين الأقطار العربية في تحقيق توازن هذه الأقطار الخارجي؟ في الحقيقة أن قدراً من الاعتماد الجماعي موجود، إلا أنه غير مرض، كما هو شائع. لكننا لا نعرف إلى أي حد هو غير مرض، أو أنه ربما قد يكون مرضياً إذا ما تمت مقابلة التدفقات المالية بين الأقطار العربية بالتدفقات التجارية الضعيفة بينها. مع ذلك، نجهل الاجابة عن هذه الأسئلة.

هنا تبرز قضية قياس العلاقات التجارية المالية المتبادلة كمؤشر للاعتماد الجماعي بين البلدان العربية(*). ويبدو أن أفضل قياس واحتساب للعلاقات الآنفة الذكر ينصرف إلى القيام بتركيب ميزان للمدفوعات فيما بين البلدان العربية، بحيث ينصب ذلك على تركيب ميزان مدفوعات لكل بلد عربي، يصور علاقاته المالية والتجارية بالبلدان العربية الأخرى ثم تتم مقابلة هذا الميزان بميزان ذلك البلد مع العالم. ولا شك في أن هذا التصوير الكمي يبين:

أ ـ درجة التكيف الناتجة من العلاقات التجارية العربية.

ب ـ مدى اعتماد التصحيح في الميزان مع البلدان العربية على التمويل منها.

هذا ومن خلال المقابلة بالميزان «الدولي» يتبين لنا مدى حاجة الأقطار العربية إلى المجتمع الدولي مالياً وتجارياً؛ إلا أن ذلك، من ناحية أخرى، يصور مدى قصور الاعتماد الجماعي والعلاقات المتبادلة بين الأقطار العربية في تحقيق التوازن الخارجي. وبالطبع، فإن عملاً مثل هذا يتطلب تأسيس قاعدة للبيانات حتى يمكن دراسة العلاقات المتبادلة بشكل يمكن من تحديثها بشكل دوري.

(*) ينصرف المفهوم هنا إلى العلاقات التجارية والمالية المتبادلة، وهذا المفهوم لا يأخذ كل مؤشرات د. صايغ بنظر الاعتبار إلا أنه ينصرف إلى أهم المؤشرات ذات العلاقة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي.

مُداخلاتُ الجلسَةِ الختاميّة

١ ـ عثمان محمد عثمان

في مناقشة المقومات الضرورية لقيام اعتماد على النفس يخلص د. صايغ إلى استنتاج هام يسميه المقوم الحرج والحاسم، وهو توافر قيادة ذات توجه إنمائي تسعى لتحقيق الاعتماد على النفس.

وهنا أشير إلى عدد من الملاحظات:

أ ـ يبدو أن هذا الاستخلاص تقليدي وقديم ولا يعني هذا أنه غير صحيح، فلقد تواضع عدد كبير من الكتاب والمفكرين بل المثقفين المسيسين على القول إن غياب الارادة السياسية عنصر تعويق أساسي سواء في اتجاه الوحدة العربية أو أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي ناهيك عن القيام بتنمية اقتصادية قطرية أصلاً. وأرجو ألا يكون من قبيل مجرد النزوع الوحدوي العاطفي أن نعلق فشل التجارب التنموية القطرية على غياب التكامل العربي، الذي يعود بدوره إلى غياب الارادة السياسية للنخب الحاكمة، مما يضعنا في حلقة دائرية مفرغة.

ب ـ الحديث عن «قيادة» سياسية بالأساس ـ أو دولة ـ بهذا المعنى يفترض تلقائياً أنها دائماً تعبير صحيح عن إرادة الأمة (أو القطر) المتجانس اجتماعياً وسياسياً، ويدور السؤال حول توجهها القومي: هل هو وحدوي أو غير وحدوي؟ من دون الحاجة إلى التأكيد على أن الشعب العربي وحدوي في مجموعه، لكن هذا وحده لا يكفي. فعلى الأقل إذا كانت الدولة تعبيراً عن التوازن (أو اختلال التوازن) بين القوى الاجتماعية والسياسية، فإن السؤال ينسحب على توجه هذه النخب الحاكمة ورؤاها السياسية والاقتصادية.

ج ـ ينقلني هذا إلى الملاحظة الثالثة بهذا الشأن وتتعلق بمدى ادراك البرجوازية العربية

الرأسمالية العربية ـ إن وجدت وايان وجدت في الوطن العربي ـ لمصلحتها الاجتماعية المباشرة، وأهمية السوق العربية الداخلية لنمائها. إن هذه الرأسمالية التي نخجل أن نسميها باسمها، ونطلق عليها تأدباً أو بدبلوماسية القطاع الخاص تتجه ببصرها، فضلاً عن أموالها، إلى السوق الرأسمالية الدولية. وربما ينطبق ذلك أكثر من أي شيء على الرأسمالية المصرية.

ولنتساءل مثلاً أين قطاع المقاولات والتشييد المصري في سوق المقاولات ونشاط التشييد في الوطن العربي خلال فترة الفورة النفطية؟!

د ـ يجري الحديث دائماً عن «الدولة»، وأهمية دورها في التنمية، وعن أهمية دور القطاع العام. واسمحوا لي أن أشير إلى مغالطة نقع فيها أحياناً، وأقصد بها المرادفة بين هذا القطاع العام (أو الحكومي)، وبين القطاع الاشتراكي، أو بمعنى آخر قد يدخل في روع بعض منا أن القطاع العام إن لم يكن اشتراكياً فربما يكون نواة للاشتراكية، ويجب ألاّ يعني حديثي هجوماً على القطاع العام مثلاً، أو قبولاً بدعاوى تحجيمه أو تصفيته أو بيعه. ولكن في إطار حديثنا اليوم، وما أشار إليه د. صايغ، يبدو أن علينا أن نتدارس بعمق دور بيروقراطية الدولة المعوق، وربما المخرب، لجهود التنمية على المستوى القطري أولاً.

إن ما أشير إليه ايجازاً هو أن نذهب إلى أبعد من الحديث عن غياب الارادة السياسية أو تقصير القيادة، لنتفحص المصالح الاقتصادية القطرية، وأصحابها بالأساس، ومنظومة محددات رؤاها، وامكانية تغيرها في المستقبل في اتجاه استراتيجية عربية للاعتماد على النفس.

وهناك أيضاً مسألة مرتبطة بما يطلق عليه د. صايغ المدرسة القومية التقدمية. وهذه أول مرة أسمع فيها عن هذا المسمى (وربما لتقصير مني). لقد صاغ د. صايغ بعض المقومات أو المواصفات لعناصر هذه المدرسة. وهنا، أطرح عدداً من الملاحظات:

(١) إن د. صايغ خلصها من أي فرصة للتقويم، بقوله إنها لم تطبق في الواقع العملي، وإن التشوه والتشوش في التجارب التنموية يرجعان إلى خطأ السياسات، بينما تظل هذه المدرسة واعدة في تقديم بديل.

(٢) عند فحص العناصر المكونة لأفكار هذه المدرسة، يستنتج أنها ذاتية التوجه، وتستهدف مصلحة أوسع الجماهير وتعتمد على مشاركة فاعلة للقطاع العام، وانها تستهدف اجراء تصحيحات بنيوية جذرية. إن تنمية هذه مواصفاتها هل يمكن أن تكون غير تنمية اشتراكية؟ د. صايغ اكتفى باستخدام لفظة تقدمية.

(٣) يرتبط بهذه النقطة أنه من الواضح أن تركيز المدرسة القومية التقدمية ليس على فك الارتباط أو الانسلاخ الانتقائي، وإنما تعديل في المكانة النسبية على ما يبدو، من خلال التصحيحات البنيوية التي يشير إليها د. صايغ، قبل قبول الاندماج الكثيف في نمط تقسيم العمل الدولي، وهنا تواجهنا إشكالية منهجية: هل ستخرج البلدان النامية أو المنطقة العربية على تقسيم العمل الدولي، ثم تعود إليه بعد إجراء التصحيح؟ وإذا لم يكن كذلك فكيف

سيتم اجراء التصحيحات في ظل الاندماج القائم، والذي لا يترك لها سوى التبعية، أو الاعتماد على الغير على أقل تقدير.

من ناحية ثانية، إن قبول الاندماج في نمط التقسيم الدولي، حتى بعد اجراء التصحيحات يعني أنها تنمية رأسمالية، فإذا تذكرنا قائمة الصفات السابقة، فهل يعني أن المأمول هو رأسمالية عادلة مثلاً؟

أخيراً، يبقى تساؤل ليس بالضرورة مطروحاً على د. صايغ. وأعني به: هل يمكن اعتبار تجارب التنمية في الخمسينات والستينات في بعض أقطار الوطن العربي أنها كانت ضمن اطار المدرسة القومية التقدمية، حتى وإن لم تكن قد تبلورت حينئذ، أم أن المطروح علينا محاولة لابتكار عناصر لهذه المدرسة التي لم تجرب فعلياً في الواقع العملي؟

٢ ـ ابراهيم سعد الدين

أبدي ملاحظات حول عدد من الأمور التي أرجو أن أوفّق في توضيحها في الوقت المحدود المقرر.

وأبدأ ببحث د. الامام الذي لا شك في أنني استمتعت كثيراً بقراءته وتعلمت الكثير منه. وقد أوضح بحث د. الامام أنه لا توجد نظرية متكاملة للتجارة الدولية، كما لا توجد نظرية متكاملة للتكامل الاقتصادي، ورغم قبولي لما انتهى إليه د. الامام فإنني أود أن أشير إلى أن غياب النظرية لا يعني غياب الظواهر محل البحث، سواء أكانت الظاهرة هي التجارة الدولية أم التكامل. وما دامت الظواهر قائمة فإن دراستها لاستكمال الصياغة النظرية من ناحية، والاستفادة من النجاح أو الفشل في رسم الخطوات المستقبلية ضرورية بالنسبة لنا. وأنا أعلم أن د. الإمام له مشاركات هامة في هذا الشأن، ولكن محاولته استكمال الطرح النظري لم تسعفه في تقديم ما نستطيع أن نهتدي به في سعينا للتكامل.

وسأنتقل مباشرة إلى المناقشة التي دارت حول العلاقة بين مفهومي التكامل والاعتماد الجماعي على النفس. وقد أشار د. الإمام إلى أن المفهومين لا يتطابقان. بينما ذهب د. العيسوي في تعليقه إلى أنه لاحظ تطابق المفهومين. وأميل إلى تأكيد ما ذهب إليه د. الإمام انطلاقاً من أن التكامل لا يؤدي دائماً إلى تنمية معتمدة جماعياً على النفس، وإذا كان أي اعتماد جماعي على النفس يتضمن بالضرورة سعياً للتكامل. إن الاعتماد الجماعي على النفس يتضمن الاعتماد على الموارد المشتركة لمجموع الدول التي يضمها هذا الاعتماد الجماعي على النفس وحسن استخدام هذه الموارد لصالح المجموع. وهو يتضمن، أيضاً، كل الشروط التي أشار إليها د. صايغ في اقتباسه من د. اسماعيل صبري عن معنى التنمية المستقلة ولكنه يتضمن في كل الأحوال السير في اتجاه التكامل كما أشرت سابقاً.

وأشير إلى ما ورد في بحث د. يوسف صايغ حول «المدرسة القومية التقدمية» وأوضح أن د. صايغ استهدف هنا الإشارة إلى أن التنمية المستقلة المعتمدة جماعياً على النفس ليست

بالضرورة اشتراكية. وقد اتخذ د. صايغ هذا الموقف أثناء ندوة التنمية المستقلة التي عقدت في عمان، حيث ربط عدد من الباحثين بين التنمية المستقلة وبين التوجه الاشتراكي. ود. صايغ يرى أنه يمكن تحقيق تنمية مستقلة معتمدة على الذات دون تبني التوجه نحو الاشتراكية. ولذلك هو يقدم نظاماً مختلطاً. لعل بعضنا يرفض ذلك، ولكل منا الحق في اتخاذ الموقف الذي يراه، ولكن من المهم أن يكون ما يقصده د. صايغ واضحاً لنا جميعاً.

في نهاية تدخلي هذا أعرج على الموضوع الهام الذي أثاره د. سمير أمين حول فك الارتباط. وقد سبق أن تساءل د. ابراهيم العيسوي عن ماهية المعيار أو المعايير التي يتم على أساسها تحديد القيمة في إطار فك الارتباط.

وقد تقدم د. سمير في الصباح بمحاولة توضيح أشار فيها إلى ضرورة وقف التعامل على أساس من قانون القيمة العالمي. وضرورة تبني معايير محلية للرشادة يستند إليها في تحقيق التنمية بعد فك الارتباط. ويثير ذلك لديّ عدداً من التساؤلات.

أود قبل أن أثير تساؤلاتي أن أشير إلى أنني أتفق مع د. سمير من أن الاندماج في السوق الدولية لن يؤدي إلى الحد من الاستقطاب بل على العكس. وأنه لن يسمح بتنمية تمكن من الوفاء باحتياجات الجماهير أو تحقيق عدالة في توزيع الدخل أو غير ذلك مما يطرحه د. سمير أمين كأهداف إنسانية لا بد من التمسك بها.

ولكن ذلك لا يمنع من أن نتساءل حول قضية تحديد القيمة بعد فك الارتباط: ما هو الأساس؟ يوضح د. سمير أن ذلك سيتم بعد إعادة توزيع الدخل والثروة، وإدخال الجماهير الشعبية في عملية التنمية من الأصل. إن هذه قد تكون شروطاً ضرورية لتحديد معايير سليمة للقيمة، ولكنها لا يمكن أن تكون هي أساس تحديد القيمة. وفي رأيي أن أي مجتمع يفك ارتباطه بالسوق الدولية ولا يخضع لمعايير قانون القيمة العالمي سيجد نفسه أمام حاجة إما لتحديد القيم على أساس من قاعدة أن العمل أساس القيمة مع ما يتضمنه ذلك من صعوبات، وإما أن تحدد القيم على أساس أسعار ظل المخطط يحددها. وهنا أيضاً لا بد من أن يستند المخطط إلى أساس ما، إما العمل أساس القيمة، أو الأسعار الدولية أو أسعار دولية معدلة أو غير ذلك. وفي الحالة الأخيرة فليس هناك ما يؤكد أن اختيار المخطط سيكون بالضرورة أكثر رشداً.

وأود أن أنهي تدخلي هذا بأن أي وحدة مهما فكت ارتباطها بالعالم الخارجي فإن قدراً من التعامل الدولي يتم بينها وبين العالم الخارجي ما لم تختر الانقطاع الكامل عن العالم، وهو ما ينفيه د. سمير في هذه التعاملات الدولية على أي قانون قيمة يعتمد في مثل هذه المبادلات الدولية. ألن نكون مجبرين لفترة تاريخية طويلة على الخضوع لقانون القيمة العالمي حتى رغم علمنا بنواحي القصور بل الظلم الاجتماعي الذي يتضمنه الخضوع لهذا القانون. هذه بعض أسئلة أرى أهمية مناقشتها إذا ما أردنا أن يكون للدعوة لفك الارتباط مدلول عملي.

٣ ـ سعيد النجار

تمتعت كثيراً بقراءة بحث د. محمد محمود الإمام، وقدرت الجهد الكبير الذي لا بد من أن يكون بذله للإحاطة بهذا الموضوع وتغطية تلك الرقعة الواسعة. وليس هذا عجيباً، وكلنا نعرف قدرة د. الامام الممتازة، كما نعرف أنه عاصر الجهود المبذولة عبر فترة طويلة من الزمان في ميدان التكامل الاقتصادي العربي. لذلك فإننا نتوقع من الامام أكثر مما نتوقع من باحث آخر. ولعل النقطة الأولى في نقد هذا البحث تتمثل في استطراد المؤلف هذا الاستطراد في تطور نظرية التجارة الدولية. فهو يتعقب نظرية التجارة الدولية منذ ريكاردو إلى الوقت الحاضر. وهذه دائرة واسعة حقاً يصعب على أي شخص أن يحيط بها إحاطة مقبولة في نطاق بحث عن نظرية التكامل الاقتصادي. بل إن معالجة تاريخ نظرية التجارة الدولية في هذا السياق تعتبر خروجاً على الموضوع الأصلي، وقد حاول د. الامام الدفاع عن هذا الاستطراد بتقرير أنه ضروري لفهم التكامل الاقتصادي. ولكنني غير مقتنع بهذه الحجة وأعتقد أن جزءاً كبيراً مما جاء في هذا البحث يمكن الاستغناء عنه دون أن ينقص من قيمة البحث. وقد كنت أرجو أن يصرف المؤلف وقتاً أطول على القضايا العديدة التي تثيرها نظرية التكامل الاقتصادي بصفة عامة ومشروعات التكامل العربي على وجه الخصوص. كنت أود مثلاً أن يعالج بشيء من التعمق الأثر الانشائي والأثر التحويلي للتكامل الاقتصادي، وأن يطور فكرة التوازن بين التكلفة والمنفعة التي تعود على أعضاء السوق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية خصوصاً أن انعدام التوازن بين التكلفة والمنفعة كان من القضايا الأساسية التي أدت إلى فشل العديد من مشروعات التكامل الاقتصادي. كنت أود أيضاً أن يستخلص الدروس من مشروعات التكامل الناجحة مثل مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية، خصوصاً على مستوى التطور الاقتصادي للبلاد الأعضاء، وتأثير ذلك في احتمالات النجاح والفشل. ولعل أهم ما يلفت النظر في السوق الأوروبية المشتركة خصوصاً قبل انضمام اسبانيا والبرتغال واليونان هو التجانس الكبير بين مستويات التطور الاقتصادي في البلاد الأعضاء وتنوع القاعدة الانتاجية. وهذا عكس ما نلاحظه في مشروعات التكامل بين البلدان النامية حيث نجد أن القاعدة الانتاجية غير متنوعة، وأن الأعضاء يعتمدون عادة على تصدير سلعة واحدة رئيسية أو عدد محدود من السلع، وأن مستويات التطور الاقتصادي كثيراً ما تتفاوت تفاوتاً ملموساً بين الأعضاء، وهذه الخصائص تمثل عقبة حقيقية في مواجهة أي مشروع للتكامل الاقتصادي. كنت أرجو أن يتناول د. الامام بشيء من التفصيل مسألة العلاقة بين التكامل الاقليمي والتكامل القومي باعتبار أن هذه هي القضية المطروحة في إطار التكامل الاقتصادي العربي. ونحن نعرف أنه توجد الآن ثلاثة مشروعات اقليمية للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية: مجلس التعاون بين دول الخليج العربي، ومجلس التعاون العربي، والتكامل الاقتصادي بين بلاد المغرب العربي. وهذه المشروعات الثلاثة تثير العديد من القضايا في داخل كل منها، وفي العلاقة بين كل مجموعة والأخرى، ومدى اتفاق تلك المشروعات أو عدم اتفاقها حول الوحدة الاقتصادية القومية على مستوى الوطن العربي بأكمله.

وأخيراً فإنني أشعر بشيء من عدم الارتياح للطريقة التي رفض بها المؤلف النظرية الكلاسيكية الجديدة التي سادت الفكر الاقتصادي غير الماركسي خلال فترة طويلة من الزمان، وليس هذا موطن الدخول في تفاصيل هذا الموضوع. ويكفي أن نذكر أن قضية مدى انطباق النظرية الكلاسيكية الجديدة على البلدان النامية شغلت عدداً كبيراً من الاقتصاديين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد رفضها بعض الاقتصاديين الماركسيين مثل سمير أمين وفرانك وفرتادو وايمانويل وبران وسويزي كما تشكك فيها عدد من الاقتصاديين غير الماركسيين مثل بيرديش وسنجر وميردال ونوركسه. غير أن البحوث الميدانية التي تمت منذ نهاية الستينات على يد ليتل وسكوينوفسكي وسكوت وبالاسا وكروجر أوضحت أن عيوب التخطيط المركزي أشد خطراً من عيوب السوق وما زالت توصيات النظرية الكلاسيكية الجديدة تنطبق على البلدان النامية كما تنطبق على البلدان المتقدمة.

٤ ـ خير الدين حسيب

شكراً، سيدي الرئيس. سأحاول استجابةً لملاحظتك في جلسة الصباح، التكلُّم عن الواقع العربي. ولكن قبل أن أبدأ، أحب أن أشير إلى ملاحظة أولى تتعلق بمستوى تنظيم هذه الندوة ودقته، والجهد الذي بذله الأخ د. اسماعيل صبري عبد الله وزملاؤه في الإعداد لها. وملاحظتي الثانية على تنظيم هذه الندوة تتعلق بالبحوث التي أثيرت فيها وفي ندوات أخرى سابقة، ومن خلال ما يرد إلينا في مركز دراسات الوحدة العربية، سواء من مخطوطات كتب أو من مقالات للمجلة. إن هناك نقصاً شديداً عند المفكرين العرب الاقتصاديين وغير الاقتصاديين في موضوع التراكم العلمي. وفي معظم الحالات، يبدأ الكل من الصفر، ناسياً المراحل التي قطعت من قبل. فإذا أخذنا هذه الندوة كمثال نجد أنه عقدت في أواخر السبعينات (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) ندوة هامة في الكويت عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد وموقف العرب. . . الخ، ونظمها المعهد العربي للتخطيط، والصندوق الكويتي، ونشرت أبحاثها. ولم يشر أي من الباحثين إلى هذه الندوة في البحوث التي قدمت. وكذلك صدر كتاب في مشروع الاستشراف عن العرب والنظام العالمي، ورغم ذلك لا توجد أي إشارة إليه، وهذه الظاهرة تتكرر. وتذكر د. مرفت بدوي أنه في أواخر ١٩٨٧ عقدت ندوة في الكويت عن الموارد البشرية في الوطن العربي، وكانت سبقتها ندوة قبل سنوات في الكويت في الموضوع نفسه. . . الخ. انه قد آن الاوان لنقف وقفة جدية في هذا الموضوع ونحاول أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، واقتراحي انه لا بد ان تعد الجهة المسؤولة عن الندوة في المستقبل، تعد ببليوغرافيا حول الموضوع وتوزعها على كل الذين سيكتبون بحوثاً حتى نتجنب التكرار.

أنتقل إلى موضوع التعاون الاقتصادي العربي أو التكامل الاقتصادي العربي أو التضامن الاقتصادي العربي فأرى أننا تراجعنا درجات خلال الأربعين سنة الأخيرة، بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ الخمسينات.

إن التعاون والتكامل مرا بمرحلتين: مرحلة الخمسينات والستينات، وكان العامل الغالب أو الدافع الأساسي لهما هو الطابع الايديولوجي القومي؛ والمرحلة الثانية هي مرحلة

السبعينات والثمانينات حيث كان الطابع المهيمن أو الدافع الغالب هو المال النفطي بشكل أساسي. قد يكون من الصعب الدخول في تفاصيل النتائج المستخلصة، لكن يمكن تلخيص بعضها:

يبدو أنه في مرحلة الخمسينات والستينات، كنا دائماً نهدف إلى الحد الأقصى ولم نبدأ بالحدود الدنيا أو القريبة أو الوسطى إلى آخره، وإنما كان الهدف الحد الأقصى. ولم نراعِ مصلحة جميع الأقطار الداخلة في هذا التعاون أياً كانت. وترتب على هذا أنه في كثير من الحالات هناك مسؤولون عرب قد وقعوا على اتفاقات ضمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الوحدة أو غيره، وتعرض هذه الاتفاقات بعد ذلك في بلدانهم للتصديق عليها حسب النظام التشريعي لكل بلد، وقد يتم أو لا يتم التصديق على بعضها. وإذا تم التصديق، فإنها غالباً لا تنفذ. لذلك لا بد في أي عمل مستقبلي، من ملاحظة مصلحة الأقطار المختلفة في أي عمل من هذا النوع. الموضوع الآخر، وللأسف الشديد، هو ان العمل الاقتصادي العربي يخضع بشكل متزايد للاعتبارات السياسية، والعلاقات بين الأنظمة. ومع تزايد اختفاء الإرادة الشعبية تزايدت تجاوزات الأنظمة، حتى لما كان يعتبر في الخمسينات والستينات خطوطاً حمراء. في بعض الأمثلة، ولن أدخل في التفاصيل، ولكن سأشير إليها فقط، إذا أخذنا علاقة التبادل التجاري كأحد المعايير ما بين العراق ومصر، قبل ثورة عام ١٩٥٨، في فترة عبد الكريم قاسم، أثناء الوحدة، وبعد الانفصال، سنجد صورة غريبة عجيبة للارتفاع والانخفاض تصل إلى الصفر، ثم ترتفع لأسباب لا علاقة لها بالطاقة الانتاجية للعراق، ولا لامكانات العراق، وإنما توظف العلاقات الاقتصادية لاعتبارات سياسية. وكمثال، وكوسيط للضغط على الجمهورية العربية المتحدة أثناء عملية الوحدة، كان العراق يستورد الصابون من سوريا، ويعرف بصابون حلب وكان يستخدم بشكل واسع. وعندما اراد العراق أن يضغط على الجمهورية العربية المتحدة، منع استيراد هذا الصابون، لذا أصدر وزير الاقتصاد في حكومة عبد الكريم قاسم بياناً رسمياً من وزارة الاقتصاد معلناً أن هذا الصابون مضر بالصحة. أما بعد الانفصال، فقد سمح وزير الاقتصاد العراقي ـ وكان تقدمياً ـ باستيراد هذا الصابون بكميات كبيرة، إنما لم يصدر بيان بذلك. تتبع هذه الظاهرة كذلك واضح، إذا أخذنا التبادل التجاري ما بين مصر والسعودية قبل ثورة اليمن، وأثناءها، ثم بعد التسوية، وتنطبق نفس الظاهرة على تطور العلاقات التجارية بين مصر وسوريا قبل الوحدة واثناءها وبعد الانفصال. وبالقدر الذي يمكن ترشيد وعقلنة العلاقات الاقتصادية العربية، وعقلنة القرار السياسي العربي فإنه من الممكن زيادة حجم التبادل التجاري ما بين الأقطار العربية. ويجب ان لا يأخذ الحجم الحالي، كمعيار حيث ندعي أنه في حدود ٥ أو ٦ بالمائة، وكدليل على ذلك أشير إلى مثال واحد: ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠، كانت العلاقات بين العراق والأردن، علاقات عادية، أي ودية، فزاد حجم التبادل حوالى عشر مرات. ويمكن ضرب أمثلة أخرى عندما كانت هناك علاقة ايجابية بين مصر وسوريا. إن عدم انتظام العلاقات وعدم انتظام التبادل التجاري يجعلان المسافة الاقتصادية أكبر بكثير من المسافة الجغرافية بين الموانىء وبين الأقطار العربية؛ وعلى سبيل المثال فإن كلفة النقل بين البصرة والاسكندرية، أكثر بكثير من كلفة النقل من البصرة إلى

ميناء انكليزي أو إلى مرسيليا، مع أن المسافة الجغرافية ما بين البصرة والاسكندرية أقرب، لأن التبادل مع هذه الموانىء منتظم وغير خاضع للأمزجة والاعتبارات السياسية. فهذه كذلك إحدى الظواهر التي لا بد من الوقوف عندها والعمل على تحييدها بقدر الامكان. أحد الأسباب كذلك عدم نجاح مؤسسات العمل العربي المشترك. إننا لم نستطع أن نخلق بيروقراطية تدفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، كما نجحت السوق الأوروبية، وأنا أعتقد أن بحث الأخ بن آشنهو كان مفيداً جداً في توضيح هذا الموضوع. فيما عدا استثناءات قليلة جداً من المؤسسات العربية، فإن التعيينات تتم باختيار من الحكومات، والموظف في الجامعة العربية أو في أي منظمة أخرى يعتبر نفسه ممثلاً لحكومته في هذه المنظمة، وهكذا فليس هناك ولاء لمنظمات العمل العربي المشترك، إذ إن الولاءات هي قطرية، ويجب ألا نسمح بهذا مستقبلاً. كذلك من الأشياء المفيدة، يجب الاهتمام بالبيروقراطيات القطرية. مثلاً عندما تعقد اتفاقية لتسهيل انتقال العمالة العربية لا يكفي أن يجيء وزراء العمل. لا بد من أن يتم اتصال مع المسؤولين في كل قطر، وأن يؤخذ رأيهم، وذلك لأنهم هم في النهاية الذين سيطبقون هذه الاتفاقيات. وإذا حاولنا تمرير أو إبرام أية اتفاقية، من فوقهم، فالتطبيق سيتعثر. إذاً، لا بد من الاستفادة من هذه الدروس. والسؤال هو: ما العمل؟

أنا أعتقد أنه في ظل الأنظمة العربية الحالية الموجودة يجب البدء من الحدود الدنيا الممكنة، وليس من الضروري أن يكون كل تعاون عربي شاملاً الأقطار العربية كلها. وإذا وجدت ثلاثة أو أربعة أقطار مصلحة في هذا العمل، فلتبدأ. وإذا نجحت التجربة، فهذا سيدفع بأقطار أخرى إلى الانضمام كما حدث في تجارب أخرى. يجب أن نحرص كذلك في أي عمل عربي مشترك، على ايجاد صيغة تضمن مصلحة جميع الأعضاء الداخلين في هذا التجمع أو في هذا التعاون. قد تكون هناك تناقضات بين المصلحة قصيرة الأمد، ومتوسطة وطويلة الأمد، وهنا ممكن أن نستفيد من آليات السوق الأوروبية المشتركة وصناديق التعويض... الخ. أنا لا أتحدث عن هدف السوق الأوروبية، إنما عن الآليات وأهمية الاستفادة منها، لتعويض الأقطار التي لا تحصل على مزايا كافية، أو تتضرر في الزمن القصير حتى تتبين المزايا في الزمن المتوسط. إن العمل العربي الاقتصادي سيتوقف أيضاً على مدى تقدم الأوضاع الديمقراطية في الأقطار العربية، وإلى أي حد يمكن لهذه الشعوب المغلوبة على أمرها، أن تقول لحاكم: لا تقفل الحدود هذه، أو لا تمنع أو تغلق الأجواء الجوية إلى آخر ذلك. إن هذه أمور، من الصعب الجزم بتطوراتها المستقبلية، فهي تتبع تطورات أخرى. أشير كذلك إلى موضوع القطاع العام والقطاع الخاص الذي ورد في كثير من الأبحاث. لقد شهدت الساحة العربية، خلال السنة الأخيرة، حملة من أجل التخصيصية، كأنما اكتشفنا القمر من جديد وكأنما بلدان الخليج بلدان اشتراكية وتريد الآن التحول إلى التخصيصية. والآن، واضح أن القضية ليست قضية تنموية فقط، بل فيها طابع ايديولوجي، وفيها دفع من المؤسسات الدولية في الخارج. أقول هذا، مع احترامي وتقديري لكل الأخوان الذين يساهمون في هذا النوع من العمل، لأنني مقتنع تماماً وليس من باب المجاملة باخلاص كثيرين منهم في وجهة نظرهم.

سيدي الرئيس، موضوع القطاع العام والقطاع الخاص لم يكن اختياراً ايديولوجياً بل ضرورة تنموية، في ظل الأوضاع السياسية الموجودة في الأقطار العربية. وأشير أولاً إلى أن حجم القطاع الخاص، وامكانات القطاع الخاص كانت محدودة. لا بد أيضاً من ايضاح أن الظروف السياسية المطلوبة لتطمين القطاع الخاص لم تكن موجودة. إن نشاط القطاع الخاص يتطلب أن يكون هناك استقرار سياسي، وأن تكون السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، فضلاً عن وجود سلطة قضائية مستقلة، وأن يكون القطاع الخاص ممثلاً في السلطة التشريعية والتنفيذية، ليكون متأكداً أنه لا يمكن خلال ٢٤ ساعة أن تتغير الأوضاع وتصدر قوانين تؤمِّم أو تلغي الاعفاءات... الخ. وهذه هي الأوضاع الموجودة حالياً، وحتى في الأنظمة التي تسمي نفسها ديمقراطية، فإن رئيس الدولة عنده صلاحيات استثنائية لإصدار قوانين خاصة يعرضها بعد ذلك على السلطة التشريعية، فيصدر القانون وينفذ ويؤثر في القطاع الخاص. ثم إن الكلام عن القطاع الخاص والتخصيصية لا يتم في فراغ. يُهيأ لي أننا سنضيع عشر سنوات أخرى، ثم نرجع من جديد إلى ما بدأنا فيه في الخمسينات والستينات. وأرجو ألا يفهم من هذا أنني ضد القطاع الخاص. فيجب ان تعطى للقطاع الخاص كل الفرص المناسبة، ولكن أنا أقول ما لم تحدث أوضاع ديمقراطية في الوطن العربي سيبقى دور القطاع الخاص محدوداً في ظل الأوضاع الراهنة ومساهماته ستكون في الأشياء التي تكون المخاطر فيها قليلة، والدورة الاقتصادية فيها سريعة الربح وذات مردود كبير. وهذا ما يحدث في بعض الأقطار العربية.

سيدي الرئيس، صحيح أن القطاع العام في بعض الأقطار العربية اشتط ودخل في مشاريع ما كان من الضروري أن يدخل فيها، من تربية دواجن إلى بيبسي كولا... الخ، ولكن أن تبيع مؤسسات القطاع العام لمن يدفعون لك ٢٠ بالمائة والبقية تسدد على ٥ سنوات، وخلال أشهر ترتفع قيمة الأسهم ثلاث مرات، وتسدد الأقساط السنوية من أرباح المشروع، وبعدها يبيع المستثمرون الأسهم التي أخذوها بثلاثة أو أربعة أضعاف ثمنها، إن هذا لا يبني قطاعاً خاصاً، ولا تنمية. هذه عملية فساد وعبث ومضيعة لجهود التنمية. في أحد الأقطار العربية بيعت مؤسسات للقطاع العام إلى القطاع الخاص، فارتفعت أسعار المواد المنتجة ثلاث مرات، فاضطرت الدولة أن تفرض تسعيراً جديداً على هذه السلع، وهناك قصص كثيرة. فأنا أرجو من الاخوان الذين يدعون إلى هذا الموضوع، أن يبحثوا الأمور بعمق. ما هي الأوضاع في انكلترا، وما هي الأوضاع العربية، وليرحمونا، ويرحموا ما تبقى من تنمية. الملاحظة الأخيرة حول ما قاله الأخ د. عباس النصراوي حول الجمود في الدراسات الاقتصادية العربية. الأخ عباس النصراوي حسب معرفتي، من أكثر الاقتصاديين العرب في أمريكا اتصالاً بما يصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ولكن أعتقد أنه والموجودين الآخرين في الخارج ليسوا على معرفة بالأدبيات الاقتصادية التي صدرت. ودليلي على هذا، أنه استشهد بكتاب د. محمود عبد الفضيل، الذي أُلِّف في أواخر عام ١٩٨٠، وعُدِّل في عام ١٩٨١، وصدر في عام ١٩٨٢. منذ صدور كتاب د. محمود عبد الفضيل حتى الآن، صدرت ٢٤ دراسة اقتصادية عن مركز دراسات الوحدة العربية. فيها بعض

الدراسات تعتبر معالم أساسية بما فيها مشروع الاستشراف، ومشروع المستقبلات العربية البديلة. وليس مركز دراسات الوحدة العربية الوحيد، إذ هناك مؤسسات أخرى، وهكذا وصلنا إلى أننا كاقتصاديين عرب قطعنا مرحلة يمكن أن نعتز ونفخر بها ولكننا بحاجة إلى المزيد. أتكلم عن الفكر القومي، كل يوم نسمع عن الفكر القومي الكلاسيكي والتجديدي، وما ماثل ذلك؛ إن القضية، هي أن الفكر القومي كأي فكر عالمي يعالج المرحلة التي هو فيها. الفكر القومي خلال الحرب العالمية الثانية، كانت أمامه مرحلة تحرر من الاستعمار، وكان ذلك هو التوجه الأساسي. بعد الحرب العالمية الثانية في الخمسينات والستينات فإن الفكر القومي، والناصري بشكل خاص، هو الذي تولى عملية التغيير الاجتماعي، وكانت مصر مصدر الاشعاع لعمليات التغيرات الاجتماعية الأخرى التي حصلت في البلدان العربية. فلولا الاصلاح الزراعي في مصر، لما حدث إصلاح زراعي في سوريا، ولا اصلاح زراعي في العراق بغض النظر إذا كان فشل أو نجح، وفيه سلبيات كثيرة. الفكر القومي يتصدى الآن لعملية التغيير الديمقراطي، فالفكر القومي يتبنى قضية الديمقراطية، لأنها كانت ثغرة أساسية، وهو يتصدى مع من يتصدون لقضية الديمقراطية، مؤدياً قسطاً غير قليل. وهكذا تغيرت اهتمامات الفكر القومي حسب طبيعة المرحلة، وهذا ما حصل في الفكر العالمي، إذ تغيرت اهتمامات الفكر الأوروبي وقضاياه من فترة إلى أخرى حسب تغير الظروف. لذلك لا مبرر في رأيي لعملية جلد النفس وجلد الذات. لا يزال أمامنا طريق طويل. يبقى أمامنا كلمة أخيرة. إن التكامل الاقتصادي الحقيقي، الذي نطمح إليه والاعتماد الجماعي على النفس، لن يتحققا في ظل الأنظمة الحالية، من دون تغيرات اجتماعية وسياسية أساسية نأمل أن تتم بطريق ديمقراطي، وإن كان ليس من الأكيد أنها ستتم عن هذا الطريق.

٥ - جورج قرم

شكراً، سيدي الرئيس، في الحقيقة، انتابني شعور بعدم الارتياح منذ الصباح، لأننا تحولنا إلى مجمع مشايخ، ومجمع فقهاء في العلوم الفقهية والدينية وعلوم الكلام، وأنا بطبيعة الحال من الأساس، أتصور أن في الأدبيات الاقتصادية النظرية الكثير مما يشبه علم الكلام. وأعتقد أننا ابتعدنا كثيراً عن مواضيع الساعة، وأنا آسف، لأني البارحة لم أستعمل كلمات التبعية، ولا كلمات الاعتماد المتبادل أو التكامل. أنا أعتقد أن بحثي كان واضحاً، تمام الوضوح، في أن الوطن العربي، باستثناء بلدان الخليج العربي، في حالة اختناق مالي. ولا أرى أحداً منا يناقش هذا الموضوع: كيف سنخرج من موضوع الاختناق المالي؟ ممكن أن نسميه التبعية. إنه الشكل الجديد للتبعية الاقتصادية، بل التبعية المالية. إن القيود المفروضة من قبل الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي هي في الحقيقة نوع من الاستعمار الجديد بمميزات جديدة. ويمكن أن نطلق عليها مصطلح «اعتماد متبادل» على أساس أننا بحاجة إلى أسواق المال الدولية لإعادة جدولة الديون. ولكن يظل من المطروح أن نحدد كيف سنخرج عملياً من هذه الحالة، لم أر أي مناقشة جدية لهذا الموضوع، هذه ملاحظة أولية. الملاحظة الثانية، أيضاً يجوز أن أضرب بالمستوى نفسه، وبالمدفعية نفسها

المدارس المختلفة التي اتقن د. اسماعيل صبري عبد الله وجودها في هذه القاعة. إنها تتعلق بإدخال نوع من الحس التاريخي والمعرفة التاريخية بالظواهر الاقتصادية التي نتناقش فيها. النظريات الاقتصادية تشبه اللاهوت لأنها خارج الزمن والتاريخ. المسارات التنموية هي في النهاية مسارات تاريخية. أود أن أبدي بعض الملاحظات استكمالاً لما أبديته البارحة حول قضية النماذج. الملاحظة الأولى، وأركز عليها لأني لم أزل أسمع أن الدول الصغيرة أو نماذج الدول الصغيرة هي دول وهمية. أعتقد أن في أذهاننا كاقتصاديين نموذجاً موجوداً لحجم السوق الكبير، اقتصاديات الحجم، ووفورات الحجم. والتاريخ لا يدل على ذلك بتاتاً، يعني نأخذ الدول، حتى آليات ظهور الثورة الصناعية، الثورة الصناعية ظهرت في أصغر دول أوروبا. ظهورها الأول كان في البرتغال، اسمحوا لي بهذا المثل، مليون نسمة عدد سكان البرتغال، تقنيات السفن والابحار عبر القارات أتتنا من البرتغال، إبان القرن الخامس عشر. هولندا أبدعت في كسب الأراضي من البحر وتحويلها إلى أراضٍ زراعية خصبة، هولندا، أصغر دولة. انكلترا مثلاً عندما دخلت في مسار الثورة الصناعية، كان عدد سكانها ما بين ٥ و٦ ملايين. اعتمدت الثورة الصناعية على انتاجية زائدة في الأرياف وعلى تربية الأغنام، ومن تربية الأغنام تحولت إلى صناعات النسيج على يد الحرفيين. فأرجو أن نخرج من هذا النموذج اللاواعي، الذي هو موجود في ذهن كل واحد عندما نتكلم عن التكامل والوحدة الاقتصادية وضرورة الحجم الكبير، وإلا كيف نفسر جميع الأمثلة المخالفة للمثالين الجبارين اللذين أمامنا، الاتحاد السوفياتي وأمريكا. وكذلك الأمر بالنسبة لسويسرا والدانمارك، سويسرا بلد فيها زراعة وجبال قاحلة وليس فيها موارد منجمية أو أي مورد. لبنان - وقد ذكر موضوعه أمس - تحول قبل الحرب في ظرف عشرين سنة من بلد مصدر للتفاح إلى بلد مصدر للمنتجات الصناعية رفيعة المستوى والتقانة بمقدار ٦٠٠ مليون دولار، وكنا نصدر قطعاً لصناعة البناء، للحديد والصلب رفيعة المستوى إلى الجزائر التي كانت تنفق مليارات الدولارات لبناء قاعدة لصناعة الحديد والصلب. كانت تصنع هذه القطع في مؤسسات حرفية عائلية. ففي تقديري يجب أن نحتاط عندما نتكلم عن النماذج التجريدية، دون أن نأخذ في الاعتبار اختلاف الأوضاع، والغنى الكبير الموجود في التجارب التاريخية لموضوع التنمية. أعود هنا إلى النماذج التي ذكرتها البارحة، النموذج التهميشي والنموذج الاستيعابي. النموذج التهميشي - كما قلت - نموذج الثورة الصناعية. وكأن الهجرة، وإمكانات الهجرة الكبيرة إلى دول أخرى هي التي سمحت بنجاح النموذج. ما أود أن أقوله إن العلاقات بين المركز الذي يتطور ومحيطه، حتى لا أستعمل كلمة الأطراف، أود أن أستعمل كلمة المحيط، فنمط العلاقة بين قطب يتطور ومحيطه يعكس نمط العلاقة الموجودة داخلياً في القطب الذي يتطور. إذا كان نمط العلاقة هو نمط تهميشي داخل القطب نفسه، فنمط العلاقة بين هذا القطب ومحيطه سيكون نمطاً تهميشياً. وهنا تتبادر إلى ذهني قضية مهمة جداً، لأن لها علاقة مباشرة بأنثروبولوجيا التاريخ العربي، وقد ذكر د. فؤاد مرسي بعض اشاراتها في الصباح... هل كان لدينا بالفعل قومية اقتصادية؟ انا عندما أدرس تاريخ اليابان، عندما أدرس تاريخ ظهور اليابان أو المانيا كأقطاب في التحديث والتصنيع، أرى أن المحتوى في القومية الاقتصادية هو

أهم من المحتوى في القومية السياسية، لأن هناك كانت قد استوعبت العلاقة الجوهرية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي. وكانت كل هذه السياسة التي نسميها الانفتاح المبرمج، هي سياسة نابعة من شعور وقيم قومية اقتصادية صارمة داخل المجتمع. نرى أن استمرار المجتمع بلا مقيدات سياسية يتطلب الحد الأدنى من الاستقلال السياسي. والمشاهدات التي نراها عندما نقرأ تاريخ انفتاح البلدان العربية على الحداثة وعلى التصنيع منذ محمد علي، تتلخص في أن القومية الاقتصادية قليلة، والشعور بالقومية الاقتصادية محدود، إذ إن القومية كانت سياسية. وهذه القومية انحرفت في القرن العشرين إلى قوميات قطرية. إنما المحتوى الاقتصادي للقومية العربية، سواء أكانت قومية عربية شاملة، أو قومية مصرية أو سورية أو عراقية، كان، بالفعل، محتوى قليل الأثر. بينما نرى، في نظام القيم العربي، التنافس في كسب الوجاهة الحزبية السياسية، التجارية، الدينية التي لا تزال هي الأهم في نهاية الأمر في الحياة المجتمعية العربية. وأعتقد أن هذا ما يفسر اليوم هذا الحلف الذي نشهده، أينما كنا، ومهما كانت طبيعة النظام، بين المؤسسة التجارية المالية والمؤسسة البيروقراطية، سواء أكان النظام اشتراكياً، أم ملكياً... الخ. إن هذا الحلف هو الذي يتحكم بالمسار التنموي. وهنا أود أن أدخل عنصراً آخر، لأنه حتى في الخيارات التي تبدو لنا سيئة، هناك نوع من الرشادة الاقتصادية الضيقة. يتعلق الأمر باختيار نموذج الانخراط في شبكات التجارة الدولية. ولن أتكلم عن النماذج الانغلاقية المطلقة، كألبانيا، وكمبوديا، والصين في فترة من الفترات. هناك مكاسب، لكن أعتقد أن التكلفة غالية بدرجة ما، حتى أن المجتمع العربي بتكويناته الاجتماعية لا يتحملها. إنما هناك اختياران آخران، الاختيار بالانخراط للاستفادة من المواد الأولية هو انخراط منطقي، أنا لا أقول إنه الاختيار الأفضل، إنما أي دراسة معمقة سواء لأمريكا الجنوبية في القرن الماضي، أو لمصر مثلاً تدل على أن هذا الاختيار لم يفشل تمام الفشل. فلنقارن بين وضع مصر أمس واليوم. في أوائل القرن التاسع عشر كان ثلاثة ملايين مصري يتخبطون في أوضاع معيشية جد متدنية، وفقر متفشٍّ تماماً، ومرت على مصر عمليات نهب استعمارية رهيبة الشكل، انخرطت مصر من وراء القطن في شبكات التجارة الدولية ونهبت مصر مراراً وتكراراً من الاستعمار أو من سوء الإدارة المحلية. وماذا نرى اليوم؟ تضاعف عدد السكان ٢٥ مرة أو عشرين مرة، ومستويات المعيشة زادت، لا يمكن أن نقارن مثلاً بين الوضع الصحي وبين متوسط عمر الإنسان في مصر اليوم، وما كانت عليه في القرن التاسع عشر. إذاً هنا «خيار منطقي»، القوى الاجتماعية التي تدخل في هذا الخيار تعمل لمصلحتها في الدرجة الأولى، إنما أيضاً يُلاحظ رفع مستوى لبقية الطبقات أو لبقية الشرائح الاجتماعية. ثم دعوني أذكركم أنه مر على الوطن العربي منذ الخمسينات تغييرات اجتماعية جسيمة، ليست الفئات الاجتماعية نفسها في الأربعينات هي التي تحكم أي بلد عربي إلا بعض الاستثناءات القليلة، مثل المغرب، إنما في بقية الأقطار فقد خرجت فئات اجتماعية جديدة تماماً لم يكن لها علاقة بالقوى الاستعمارية التجارية، وبالشبكات التجارية الدولية؛ والنتيجة التي نراها اليوم هي الحلف بين المؤسسة التجارية الجديدة والمؤسسات البيروقراطية. طبعاً النموذج الآخر، هو ما أسميه أنا النموذج الياباني أو الشرق ـ

آسيوي والذي يظهر الآن جلياً مدى نجاحه. وهو أيضاً اختيار الصين والهند إضافة إلى الدول الست أو السبع الشرق ـ آسيوية المذكورة الأخرى. ويمكن أن نقول عنه التكيف المبرمج الانتقائي وليس التكيف التلقائي الاعتباطي مع التطورات الخارجية. نحن سرنا في الستينات والسبعينات بالتكيف الاعتباطي والتلقائي. كانت هناك اختيارات أخرى، النفط. كان يمكن أن نعمل خيارات أخرى، فبدلاً من إرسال النفط بهذه الكميات الهائلة إلى الغرب نقرر تخفيض سعره عام ١٩٧٣، وهذا قرار لم يتخذ مع أنه نوقش في عام ١٩٧٣. إن الأقطار العربية تحدِّد سعراً خاصاً للنفط لبلدان العالم الثالث. وكان يمكن مثلاً أن نساعد افريقيا والهند ومحيطنا الأساسي، لقد كان من الممكن اكتساب امكانية التصنيع عن طريق النفط، كأن نرسل هذا النفط عبر شبكات أنابيب إلى افريقيا وإلى الهند وإلى آسيا، وأن نستفيد نحن من المواد الأولية لكي نتفاعل ونتكامل. إنما هذا لم يكن هو الخيار مع أن الفئات الاجتماعية التي كانت تحكم لم تكن فئات برجوازية أو فئات منخرطة تماماً في تقسيم العمل الدولي التقليدي. هذا بعض المعطيات التي يجب أخذها في الاعتبار.

٦ ـ طاهر كنعان

لدي تعليقان حفزهما بحثا د. الامام ود. صايغ:

أ ـ فيما يتعلق ببحث د. الامام فلقد عانيت ازاءه الصعوبة المعهودة إذ إنه من النوع العام للأدبيات بدلاً من أن يكون بحثاً مركزاً على أطروحات بعينها. وكنت أتمنى أن يكون البحث الذي يغنينا به د. الإمام مستفيداً من التجربة الهائلة التي أعرف أنه اختزنها أثناء عمله في إطارات مختلفة للعمل العربي المشترك.

وهنا أشير على سبيل المثال إلى أطروحة بعينها يمكن أن تكون مدار بحث مقبل. وقد ترددت في مؤلَّف المرحوم د. لبيب شقير الموسوعي عن التكامل الاقتصادي العربي. كما أشار إليها د. صايغ، وآخرون: وهي القاء اللوم على طيف اسمه «الارادة السياسية»، هل الارادة السياسية قدر مجهول لا يد لنا فيه، أم هو ظاهرة قابلة للتحليل وردها إلى أصولها الاقتصادية ـ الاجتماعية وانعكاساتها الطبقية على النحو الذي أظن أنه كان في ذهن د. عثمان محمد عثمان.

ب ـ في إطار التعليق على بحث د. صايغ أود أن أشير إلى مشكلة أجدها مشتركة بين أكثر من بحث مما قرأناه وسمعنا عرضه أمس واليوم، وهي هذا التركيز والاستغراق في محاولة الوصول إلى تعريفات دقيقة. وقد وصل هذا الاهتمام الزائد بالتعريفات قمته في بحث د. الصايغ، وأول آيات هذا الاهتمام أنه يبدي اندهاشاً كبيراً من ندرة المصادر التي تعرف مفهوم الاعتماد على النفس. فقد تكون ندرة هذه المصادر دليلاً على أن مضمون الاعتماد على النفس هو مضمون واضح الدلالة ولا يحتاج إلى جعله مقولة فكرية أو نظرية خطيرة تحتاج إلى الشرح والتطويل. قد يكون الأمر كله من قبيل «الدقة المتوخاة في غير مكانها» التي ينصح بضدها د. صايغ في مناسبات مختلفة.

في إيضاح ما أعنيه، دعنا نعرض السياسة الاقتصادية في بلد اسمه (س)، ابتداء من عام ١٩٤٩ ولمدة عقدين من الزمن أو أكثر بعد ذلك:

شرَّع هذا البلد منذ البداية قانوناً خاصاً بالسيطرة على سعر الصرف الخارجي والتجارة الخارجية، يتعين بموجبه على جميع المصدرين دفع كامل حصيلتهم من العملات الأجنبية إلى الوكالة الحكومية المختصة خلال عشرة أيام من تحققها، بحيث كانت الحكومة هي المصدر الوحيد للعملة الأجنبية. وكانت الوكالة الحكومية المختصة هي التي تقرر نمط تخصيص العملات الأجنبية المتاحة للقطاعات وللشركات المنتجة.

وكان تقنين العملات الأجنبية خلال خمسة عشر عاماً (١٩٥٠ ـ ١٩٦٤) شديداً لدرجة أنه لم يكن يتيح للأفراد أي عملات أجنبية للقيام بالسفر السياحي.

في الوقت ذاته كان السوق المالي الداخلي في هذا البلد خاضعاً لأنظمة شديدة قطعت الصلة بينه وبين العالم الخارجي تماماً، وكان القطاع الحكومي هو الوحيد الذي يستطيع أن يقترض من الخارج. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً ومقنناً بشكل يمنع أن تكون ثمة مشاركة أجنبية غالبة في أي استثمار وطني داخلي.

واتجهت سياسة الحكومة الاستثمارية إلى الدعم القوي لرواد الاستثمار الوطنيين وتقوية مركزهم التفاوضي تجاه الشركات الأجنبية المنافسة سواء في السوق المحلي أو الخارجي ومساعدتهم في الحصول على رخص التقانة الأجنبية. كما دعمت الوكالة الحكومية المختصة الصناعات الوطنية بالتسهيلات الائتمانية وحوافز السياسة المالية المختلفة.

اضافة إلى ذلك مارست الحكومة سياسة اجتماعية تحول دون نشوء فروق كبيرة في الدخول لا سيما بين القطاع الحضري والقطاع الريفي، بل حققت مساواة كبيرة في الدخول في القطاع الريفي ذاته.

دعنا نضم إلى هذا البلد بلدين آخرين هما (ص) و (ع) تمثلت سياساتها الاقتصادية بما يلي:

(١) توازن شبه تام في الموازنة الحكومية مع تحقيق وفورات كبيرة في الميزانية الجارية (التكرارية) ساهمت في الاستثمار الكبير لبناء القدرة الانتاجية على النمو.

(٢) انضباط في معدلات ارتفاع الأسعار والمحافظة عليها عند مستويات منخفضة وبالتأكيد غير تضخمية. وهذا أدى إلى المحافظة على القدرة التنافسية للصادرات في الخارج.

(٣) استعمال الموارد المالية الحكومية. ضمن الانضباط المشار إليه في الموازنة الحكومية، لخلق حوافز مالية لتشجيع التوسع في قطاعات انتاجية منتقاة.

(٤) سياسة دعم الصادرات لم تعتمد على ترك الأمور لقوى السوق المطلقة، وإنما استندت إلى تشجيع متعمد للصادرات التي تعكس المزايا النسبية الطبيعية للاقتصاد الوطني

(في البداية بالتركيز على الصناعات كثيرة العمالة)، ثم الانتقال في الوقت المناسب إلى الصناعات كثيفة رأس المال.

(٥) تم تعديل أسعار الصرف باستمرار للمحافظة على القدرة التنافسية للصادرات.

(٦) قام القطاع الحكومي بالتدخل من خلال المعونات والحوافز المختلفة لتشجيع الصناعات في الأحوال التي تتطلب استيعاب تقانة جديدة أو الوصول إلى وفورات حجم الانتاج الكبير.

هذه البلدان الثلاثة (س) و (ص) و (ع) هي على التوالي اليابان وجنوب كوريا وتايوان. إذاً سياسة الاعتماد القطري على النفس لا تحتاج إلى دفوعات أو حجج خاصة، لأن أية سياسة بديلة غير قابلة للتبرير أو الدفاع عنها. وليس لذلك علاقة بالخلاف الايديولوجي بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، ولا بين النموذج النيوكلاسيكي والنظرية التقدمية.

لكن الاعتماد الجماعي على النفس هو شعار نشأة إطار تكتل بلدان العالم الثالث لاستخدام هذا التكتل كرافع لقوتها التفاوضية للحصول على مزايا مشتركة في النظام الاقتصادي الدولي.

وفي الإطار العربي فإن معنى الاعتماد الجماعي على النفس يتصل بإنشاء تكتل اقتصادي عربي يستطيع أن يحاور العالم ويسوس علاقاته معه بما يعظم المردود القومي. وبهذا المعنى يصعب التمييز بينه كتوجه، وبين التوجه نحو التكامل الاقتصادي والتنمية العربية في إطار هذا التكامل.

وإذا كان ثمة إصرار على إفراد حيز وتوقع مزايا لمفهوم الاعتماد الجماعي على النفس من قبل المجموعة العربية بخلاف المزايا المتحققة من التكامل الاقتصادي ضمن هذه المجموعة، أجد هناك جاذبية خاصة إلى تخصيص هذا المفهوم بموقف تقفه الكتلة العربية المتحدة اقتصادياً في مواجهة الاستقطاب الدولي المضاد لمصالحها بخاصة ومصالح العالم الثالث بعامة، من ضمن المنطق الذي أشار إليه د. سمير أمين.

٧ ـ سمير مقدسي

لديَّ ملاحظة مختصرة حول اللجوء إلى العموميات بالنسبة لبعض المقولات المطروحة على بساط البحث خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية الداخلية والقطاع الخارجي. فأنا لا أعتقد أنه بامكاننا توضيح معنى التنمية المستقلة أو الاعتماد الجماعي على النفس دون توضيح معنى هذه العلاقة.

فالقول على سبيل المثال إن الاعتماد الذاتي يعني حسن استخدام الموارد المتاحة أو الاعتماد الأقصى على الطاقات المتوافرة دون تحديد دقيق لما يعني ذلك، أو أن البلدان العربية قد لجأت إلى الانفتاح المفرط على الاقتصاد العالمي دون توضيح ما يعني هذا القول أو انه

يتوجب اقامة توازن بين التوجه الداخلي والخارجي دون تفسير معايير هذا التوازن، كل ذلك يثير نوعاً من الغموض فيما ترمي إليه هذه الأقوال.

فبغض النظر عن ترحيبنا الجماعي بمقولة الاعتماد الذاتي، يبقى السؤال: كيف تستخدم الموارد المتاحة بين القطاعات المختلفة ومنها التوجه نحو السوق الداخلي والسوق الخارجي؟

إذا كنا نتفق على وجود الترابط الوثيق بين التنمية الداخلية والقطاع الخارجي، فعلينا أن نحاول الخروج من العموميات حول هذا الموضوع، وأن نحدد مضمون هذه العلاقة، وقد تختلف نظرتنا إليها ولكن علينا أن نعالجها بوضوح.

ومن هذا المنطلق سررت بتعليق د. سمير أمين حول معنى فك الارتباط وزيادة في الاستيضاح أود أن أتوجه إليه بسؤال محدد: ما هي آلية فك الارتباط عن قانون القيمة العالمي من أجل العمل بحسب قانون القيمة المحلي.

الاجابة عن هذا السؤال قد تعطينا فكرة أوضح عما يعني فك الارتباط بالنسبة للعلاقة بين التنمية الداخلية والقطاع الخارجي.

٨ ـ مرفت بدوي

شكراً، سيادة الرئيس. في هذا الوقت المتأخر، سبقني الكثيرون فيما أردت أن أقوله لكن هناك نقطة لم يتطرق إليها غيري. وهي النقطة الخاصة بالنظريات المختلفة للتجارة الدولية والتكامل وتوطين الصناعات بين الدول التي تريد أن تدخل في عملية تكاملية. وبصفة خاصة، نظرية التكاليف النسبية لريكاردو وامتدادها كما أشار إليها د. الامام، والمبنية أساساً على عدد من الفرضيات التي أشار إليها د. الإمام، إن التكاليف الحقيقية تتحدد بالعمل المباشر والعمل غير المباشر كما قال. تجانس وحدات العمل، قابلية العمل للانتقال داخل الدولة وغير قابليته للانتقال داخل الدول مما يؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية أو بمعنى آخر اختلاف دوال الانتاج بين الدول المختلفة. وحول توطين الصناعة بين الدول المختلفة، فإن القضية الأساسية التي تثار في هذا الموضوع، هي أن التوطين بين هذه الدول لا يعمل على تقليص التباينات فيما بينها، إنما يؤدي ـ في الواقع ـ إلى عملية أكثر تراكمية للتخلف من ناحية وللغنى وللفقر من ناحية أخرى. ولكن، هل بإمكاننا اللجوء فعلاً إلى شيء آخر؟ إن التوطين يؤدي إلى زيادة الغنى في منطقة معينة، فيترتب على هذا التوطين أيضاً عدد من الأمور الأخرى التي تؤدي إلى زيادة القدرة للمناطق التي يتم فيها التوطين لهذه الصناعات. ثم بالنسبة للدول التي هي في مرتبة أقل، هل يعني ذلك أنه يجب انتظار التكامل إلى أن ترتفع هذه الدول إلى مستوى معين بحيث انها تدخل في عملية التكامل، أو انه بالامكان، ايجاد نظرية أخرى أو أساليب أخرى للتوطين. أنا أتكلم على المستوى الوحدوي الذي لم يتم التطرق إليه حتى الآن، ولكن من واقع خبرتنا في الصندوق العربي، عندما نتكلم عن مشروع عربي مشترك، ونريد حساب التكاليف والمنفعة من هذا المشروع يواجهنا الكثير من الأمور المنهجية والأمور الحسابية. فعلى سبيل المثال عندما نتكلم عن تنقل عناصر

الانتاج من عمالة ورأس مال، يصبح من الصعب تحديد الكيفية التي توزع بها المنافع أو الكيفية التي يمكن بها حساب التكلفة ـ المنفعة. وتواجهنا في ذلك صعوبة وجود أساس لحساب التكلفة بالنسبة للمشروع العربي المشترك، هل نستخدم معايير مشتقة من الأسعار المحلية في كل دولة على حدة أم من الأسعار العالمية، ثم سعر الظل العالمي؟ وهل يعني هذا أن هناك قيمة عالمية لعنصر من عناصر الانتاج؟ وهل من الممكن قبول هذه القيمة العالمية؟ وإذا لم نأخذ القيمة العالمية، هل نأخذ القيمة في البلد الذي يتم فيه توطين المشروع، أم نأخذ القيمة في البلدان الأخرى؟ فمثلاً، سعر الظل للعمالة، هل هو ذاته في الدولة المعنية؟ وإذا افترضنا أن هناك انتقالاً للعمالة، هل نأخذ متوسطاً لأسعار الظل للعمالة في الدول المختلفة؟ ولماذا؟ أيضاً، بالنسبة لرأس المال، ما هي تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال الذي ينتقل عبر الحدود؟ هل نحسب التكلفة في الدول التي تشارك في المشروع، أو نحسبه في دول المنطقة التي يتم فيها تكامل أو ماذا نأخذ في هذا الموضوع؟ أيضاً بالنسبة لكيفية حساب المنافع والتكاليف غير المباشرة وغير الاقتصادية، الاجتماعية للمشاريع المختلفة فعادة ما نلجأ إذا كنا نتكلم عن مشروع قطري إلى حساب المنفعة الاجتماعية أو دالة المنفعة الاجتماعية، نحن نعلم أننا عندما نحسب دالة المنفعة الاجتماعية على مستوى دولة، فهناك مشاكل عديدة لأنها هي تجميع لمفردات المنفعة الاجتماعية وثم إن فيها مشاكل على مستوى دولة، فما بالك على مستوى عدد من الدول، وما هي الأوزان المستخدمة لإيجاد دالة المنفعة الاجتماعية على مستوى دول تتكامل في منطقة محددة؟

٩ ـ مهدي الحافظ

المناقشة الدائرة الآن ذات أهمية متميزة بالنسبة لتأصيل المفاهيم الاقتصادية وتدقيقها، وهي إحدى المهمات الأساسية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. ويبرز هنا بوجه خاص الجدل المثار بشأن قانون القيمة وآثاره بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

ويبدو من المهم التأكيد على أن قانون القيمة هو قانون اقتصادي قديم، قدم علاقات أو ظاهرة التبادل السلعي ـ النقدي، نشأ في ظل تشكيلات اقتصادية ـ اجتماعية عديدة، وتحول إلى قانون أساسي من قوانين الانتاج الرأسمالي. ومع أن دوره يضعف وميادينه تضيق في ظل الاشتراكية، إلا أنه يستمر في العمل في حدود معينة، طالما أن التبادل السلعي يبقى قائماً.

إن إنكار دور قانون القيمة، قانون العرض والطلب (التبادل السلعي) أدى ويؤدي إلى أخطاء ومتاعب كبيرة في الحياة الاقتصادية، لأنه يجسد ظاهرة موضوعية لا يمكن تجاهلها.

وهناك تجربة تاريخية هامة لا بد من الإشارة إليها بهذا الصدد. فبعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ ظهرت آراء ونظريات لإلغاء العلاقات السلعية ـ النقدية، أي إلغاء التبادل والنقود، استناداً إلى تصور خاطىء بانتفاء دور قانون القيمة في الاشتراكية. وجرى اتباع هذه السياسة منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢١ تقريباً، وسميت آنذاك «شيوعية

الحرب» أو «الشيوعية العسكرية» كناية عن خطة البناء الاقتصادي آنذاك في ظل مقاومة التدخل الخارجي والحرب الأهلية المحلية. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن انتهت إلى عواقب وخيمة، مما حدا بالقيادة السوفياتية إلى استبدالها بالسياسة الاقتصادية الجديدة المسماة «نيب» (NEP) التي انطوت على مراعاة مفعول قانون القيمة والأخذ بعلاقات التبادل السلعي ـ النقدي. وهذه السياسة (NEP) هي التي ارتكز عليها فيما بعد أيضاً عند صياغة برنامج وتوجهات تجديد البناء المسمى البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي.

والآن في ظل تكثف الروابط الاقتصادية والاعتماد المتبادل في العالم، هل يمكن تصور تجاهل قانون القيمة؟ وماذا سينجم عن ذلك؟ في الواقع إن التنكر لقانون القيمة يقود دون شك إلى الانغلاق الاقتصادي على مستوى العلاقات بين الدول، لأنه ينطوي على قطع الروابط مع الخارج. وهذا أمر جدير بالانتباه والتمعن عند معالجة ما يسمى بالانسلاخ أو فك الارتباط، وهي نقطة هامة مطروحة للبحث في المستقبل.

والنقطة الثانية تتعلق بما أثير من تحفظات حول التسمية التي أطلقها د. يوسف صايغ على التنمية المستقلة بأنها تمثل المدرسة القومية التقدمية، وقد يكون ثمة تعدد في الآراء والاجتهادات حول التسمية. إلا أن جوهر ومضمون الظاهرة يبقى قائماً. أي أن الدعوة إلى التنمية المستقلة وخصائصها الأساسية لا تنطوي على مضامين اشتراكية. ولذا لا أرى ثمة تبريراً لإطلاق اسم الاشتراكية عليها كما طالب بعض الزملاء.

صحيح أن التنمية المستقلة تمثل مجموعة من التدابير الاقتصادية المتقدمة التي قد تؤدي إلى التحول الاشتراكي. إلا أن ذلك لا ينفي طابعها الخاص والمتميز عن التجارب الاشتراكية الأخرى الجارية في أقطار معينة. لذا فإن التسمية التي أتى بها د. يوسف صايغ تستند إلى خصوصية اقتصادية معينة ومحكومة بشروط تاريخية وسياسية معينة أيضاً.

والنقطة الأخيرة هي حول التكامل الاقتصادي؛ لقد جرى بحث هذه المسألة من زوايا عديدة. وأثيرت وجهة نظر مفادها أن عملية التكامل الاقتصادي العربي يجب أن تأتي تتويجاً لإعادة تقسيم العمل الاجتماعي الداخلي في الأقطار العربية. أي أن الأخيرة شرط للأولى كما طرح في المناقشة.

والواقع يرد هنا تساؤل مشروع هو أن التكامل الاقتصادي يقوم أساساً على التخصيص، خصوصاً في الميادين الانتاجية. والتخصص ليس عملية قصيرة المدى بل يتطلب تخطيطاً بعيد المدى بحيث يمكن إحداث تكامل بين الوحدات الانتاجية في الأقطار العربية.

لذا فإن تعليق عملية التكامل وجعلها مرهونة باعادة تقسيم العمل الاجتماعي الداخلي ينطويان على تأجيل هذه المهمة ويطرحان تساؤلاً مشروعاً بصدد جدوى وصلاحية هذا التناول.

إن عملية التكامل الاقتصادي يمكن أن تجري جنباً إلى جنب عمليات البناء الاقتصادي

الداخلي بكل ما تتضمنه من اصلاحات هيكلية وفق خطة بعيدة المدى.

١٠ - فؤاد حمدي بسيسو

مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في الأبحاث المقدمة خلال جلسات هذا اليوم والتعقيبات عليها، وكذلك المناقشات التي سبقتني فإنني أرجو الإشارة إلى ملاحظات رئيسية ثلاث:

تتعلق **الملاحظة الأولى** بدور الاقتصاديين العرب على المستويين النظري والممارسة العملية، وحول هذه النقطة أود الإشارة إلى إحدى المناقشات التي جرت بيني وبين أمين عام مجلس التنمية في قطر عربي تشرفت بالعمل لديه. أسوق هذا النقاش من تجربتي الشخصية التي لا تصل في عمقها أو عمرها إلى عمق أو عمر تجربة أساتذتي من رجال الاقتصاد في هذه القاعة، وإنما تكمن أهميتها في مدلولها للموضوع الذي أتحدث عنه.

تتصل المناقشة التي أجريتها مع أمين عام مجلس التنمية في عام ١٩٧٧ بإشارتي إلى أن البلد يعاني حالة كساد اقتصادي كان يهدد الأوضاع الاقتصادية والانمائية في ذلك البلد، فما كان رده إلا أن قال: دعنا ننتظر حتى تتوافر الإحصاءات الدالة على ذلك! ولم يكن بهذا منطقياً مع توافر الدلائل على حدوث كساد حركة التجارة والمبيعات والعديد من الظواهر التي لم تستطع الاحصاءات الرسمية أن تلاحقها بعد بالتسجيل.

وهنا أرى أن على الاقتصاديين العرب مسؤولية جسيمة في مواجهة العمل الاقتصادي سواء على المستوى الوطني أو القومي، وذلك فيما يتعلق باعتماده على الاحصاءات وقاعدة المعلومات. ومن هنا فلا ينحصر تقصير الاقتصاديين في الانتظار حتى حدوث التاريخ الاقتصادي وتحليله، وهو ما ذكر سابقاً على لسان د. فؤاد مرسي، بل انهم يتأخرون في أحيان كثيرة في تحليل ومعالجة ما يتحقق من تطورات اقتصادية.

تطرح هذه المسألة أهمية بناء القاعدة الاحصائية والمعلوماتية اللازمة لإدارة التنمية في اطارها الوطني والاقليمي حتى الدولي، وعليه أود التذكير بالمقترح السابق الذي طرحه د. طاهر كنعان حول ضرورة بناء هذه القاعدة، وإنني أؤيد الأخذ بهذا الاقتراح وفق الإطار الذي طرحه في تعقيبه.

وحول دور ومسؤولية الاقتصاديين العرب في توضيح الرؤيا المتعلقة بمنهجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإنني أشير إلى ملاحظة د. محمد الامام التي تلقي على الاقتصاديين العرب المسؤولية تجاه عدم الفهم المتعمق لنظرية التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، ولجوئهم إلى توصية رجال السياسة العرب بمنهجية معينة للعمل المشترك قد تكون مضللة (والكلمة الأخيرة مني).

كما أشير إلى ما ورد في تعقيب د. عباس النصراوي حول انتقاد د. محمود عبد الفضيل دور المفكرين الاقتصاديين العرب خلال فترة السبعينات، والذين إما تبنوا مواقف سياسية أو ايديولوجية، ومع الأخذ في الاعتبار تحمل الاقتصاديين مسؤولية خاصة تجاه اقامة ادارة وطنية

وقـومية جـادة للتنمية، هي الادارة التي دعـا إليها د. يـوسف صايـغ في بحثه الـذي عـرض علينا، فإنني أدعو إلى جعل موضوع دور الاقتصاديين العرب في مواجهة تحديات العقد المقبل ضمن اهتماماتنا الرئيسية في جميعة البحـوث الاقتصاديـة العربيـة، وقد يصلح هـذا الموضـوع لمؤتمرنا المقبل، حيث يتم من خلاله تقييم أداء الاقتصاديين لدورهم خـلال المرحلة السـابقة، وتحديد المعالم الأساسية لدورهم خلال المرحلة المقبلة سواء أكانـوا عاملين في القـطاع الرسمي أم القطاع الخاص، وسواء يعملون في المؤسسات الوطنية أم الاقليمية أم القومية أم الدولية.

وتتعلق المـلاحظة الثـانية بمنهجيـة التعاون الإنمـائي العربي، إنني أؤيـد مـا ذهبت إليـه تحليـلات العديـد من الاقتصاديـين الذين أجـروا تقييماً شـاملاً لتجـارب التعاون أو التكـامل الاقتصـادي في الأقطار النـامية، من حيث تـوصيتها بتبني منهـاج للتعـاون يستنـد إلى المنهـاج التنموي (Development Oriented Approach) وليس المنهاج القـائم على الأسـاس التجاري (Trade Oriented Approach)، اضـافة إلى تـوصيتهـا بتجنب المنهـاج القـائم عـلى التعـاون الشامل، ودعوتها إلى التركيز على التعاون الانمائي الجزئي ذي الآفـاق التكامليـة، حيث يتسم هذا المنهاج بالمواصفات العملية المساعدة على إنجاحه رغم تواضـع نتائجـه في البدايـة، وهذه الملاحظة تنسجم مع ما سبقني إليه أكثر من باحث، وكان آخرهم د. خير الدين حسيب.

وتتعلق الملاحظة الثالثة بظاهرة الاقليمية التي تبلورت مؤخراً في الوطن العربي والمخاطر التي تعززها علاقة الاعتـماد المتبادل مـع الدائـرة الدوليـة. ونتيجة الإعـلان عن قيام كـل من مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي، خلال شهر شباط/ فـبراير ١٩٨٩، ومـع الأخذ في الاعتبار قيام مجلس التعاون الخليجي منذ عام ١٩٨١ يكون ما نسبته (٧٧,٨ بـالمائـة) من سكان الوطن العربي، وما مساحته (٧٣ بالمائة) قد انتـظم في ثلاثـة تجمعات اقليميـة تستحوذ كذلك على ما نسبته٩٢ بالمائة من الانتاج القومي الاجمـالي للبلدان العربيـة، وبقيت أقطار عـربية هي سـوريا ولبنـان وفلسطين والسـودان واليمن الديمقـراطيـة والصـومـال خـارج إطـار هـذه التجمعات الاقليمية، مما يضغط باتجاه انضمامهـا لإحدى هـذه التجمعات، والتي ربمـا كانت ولاعتبارات التقسيم الجغرافي ضمن محطة الانجذاب إلى مجلس التعاون العربي.

ويتمحور مستقبل التجمعات الاقتصادية العربية شبه الاقليمية والآفاق المتـاحة لنمـوها ونجاحها حول منهجية التعاون الانمائي التي تتبعها من ناحية، وتحييد موقعها وحركتها الانمائية الدينامية ضمن اطار العمل العربي الاقتصـادي في إطاره العـربي القومي، اضـافة إلى قـدرتها على اقامة مشروعات مشتركة للتنمية في المجالات التي تستجيب لطبيعة ونوعية وكمية مواردها البشرية والطبيعية والميزات النسبية لاقتصادياتها الوطنية.

ونعتقد بضرورة تحقيق نوع من الانسجام والتنسيق بين التـوجهات الاقليميـة والتوجـه العام صوب أهداف واستراتيجية التعاون الانمائي العربي، ووفق إطـار يجري تحـديده، يتـولى رسم الحدود بين هذين التوجهين، تلك الحدود التي تنـأى بالتعاون الاقليمي عن أن يصطدم أو يتعارض أو يشكل خـطراً على التـوجه العـربي الانمائي العـام. كما ينبغي التـأكيد عـلى أن

حصانة حركة التنمية الاقليمية والقومية المستهدف تحقيقها ضمن هذه التجمعات مرتبطة بقدرتها وضمن ادارتها لعلاقاتها الاقتصادية الدولية، على تحييد تأثير القوى السلبية ضمن دائرة العلاقات الدولية مع الدول الكبرى، وضمن هذا المقصد هناك مسألتان ينبغي استنفار الوعي الدائم بأخطارهما على مسار التنمية العربية، تتعلق المسألة الأولى بالتأثير السلبي لبعض أشكال التقانة الوافدة إلى الوطن العربي من الدائرة الدولية. أما المسألة الثانية فمرتبطة بحماية التعاون العربي في إطاريه الإقليمي والقومي من احتمالات تأثير القوى الكبرى المسيطرة، وكذلك الشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

وبالنسبة للمسألة الأولى، يجب الوعي العميق بأخطار التقانة المستوردة والوافدة، وتحديد منابع الخطر في هذه العملية ومعالجتها، واتخاذ موقف مسبق منها لضمان هدف الأمن كمسار التنمية العربية في علاقتها بالدائرة الدولية.

وضمن نطاق هذا المفهوم نود الإشارة فيما يلي إلى بعض مخاطر الاعتماد المكثف على التقانة المستوردة. ونشير في هذا المجال إلى الخطر الوافد عبر العلاقات التقانية والمتعلقة بالثقافة الالكترونية الآتية من فضاء لا حدود له والمرتبطة بما عرف بتحديات عصر التقانة الفضائية.

فقد فتحت اذاعات الفضاء المشار إليه المحمولة على الأقمار الصناعية صفحة مخيفة من الغزو الاستعماري الثقافي الرهيب، وقد أطلقت منظمة اليونسكو العالمية صرخة تحذير عندما أعلنت مؤخراً بأن آثار الصناعات الفضائية ستتعاظم نتيجة دخول توابع الاتصال الثقافية إلى الميدان في المستقبل القريب، ذلك أن البرامج التي تبث عن طريق التوابع قد تفلت من الرقابة ومن مشاركة البلدان التي تغطيها، الأمر الذي سيؤدي إلى تعرض العالم لغزو مستديم وشامل من ثقافة الكترونية آتية من فضاء لا حدود له.

وقد بات واضحاً أن العديد من البرامج الاعلامية التي تبث عبر الأقمار الصناعية التي تمتلكها الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية المدارة بنفوذ صهيوني، تستهدف تخريب وتدمير الكيان الثقافي والهوية العربية التي تشكل الحصانة الأساسية والدافع التعبوي المركزي لأي جهد تنموي عربي وحدوي.

وفيما يتعلق بمخاطر تدخلات الدول الكبرى والشركات العابرة للقارات فمن الضروري تحييد قوة تأثير الدول الكبرى وسيطرتها، وكذلك تحييد عملية تأثير الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على مسار وأهداف حركة التعاون، ومنعها كذلك من اعاقة تنفيذ برامج التعاون، باعتبار ذلك أحد الشروط الأساسية للتطبيق الناجح لأي برنامج للتعاون الانمائي، ولهذا الموضوع أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعاون ضمن الدائرة الدولية من أجل تأمين متطلبات التقدم العلمي والتقاني للدول المتعاونة وتأمين احتياجاتها الانمائية المتعلقة بها.

تأثير الشركات متعددة الجنسيات

إن حجم وانتشار الشركات متعددة الجنسيات (International Enterprises) على المستوى الدولي، واستحواذها على الأصول الاستراتيجية كالتقانة والمهارات الادارية والامكانات التخطيطية وأدوات السيطرة، اضافة إلى وجودها التجاري (الاعلان، العلاقات التجارية، شبكات التوزيع المكثفة التي تمتلكها) وقدرتها على التحكم بالموارد والنفاذ إلى الأسواق الدولية، كل هذه العوامل تدفع باتجاه امتلاك القوة في تأثير هذه الشركات في مشاريع واتجاهات التعاون الانمائي في البلدان النامية.

لذلك يعتقد بأن موقف هذه الشركات لا يتسم بالحياد تجاه حركات التعاون والتكامل الاقتصادي للبلدان النامية، حيث تحتل مركزاً مؤثراً وبقوة في هذه الحركات، وتؤثر في سياساتها كما تمارس نفوذاً أثناء عملية تنفيذ هذه السياسات أو تسيطر عليها. وبصورة عامة يمكن لهذه الشركات أن تؤدي دورها كقوة مؤثرة في اتجاه التكامل أو التفكك وذلك لمتابعة تحقيق أهدافها.

واستشهد فياتسوس (Viatsos) في بحثه الذي صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ١٩٨٢ بعنوان **دور المؤسسات الدولية في تطوير الجهود الاقتصادية في أمريكا اللاتينية** (The Role of International Enterprises in Latin American Economic Integration Efforts) ببعض التطبيقات المتعلقة بجهود شركة كرايزلر الأمريكية في اعاقة برامج التعاون الانمائي في قطاع صناعة السيارات ضمن مجموعة بلاد الأندين (Andean Pact).

الاعتماد على الشركات الكبرى العابرة للقارات

تشير تجربة التنمية الجارية في الأقطار العربية، بصورة عامة، وفي أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي بصورة خاصة إلى كثافة الاعتماد في إقامة المشاريع الانمائية والاقتصادية الكبرى على الشركات العالمية الكبرى والتي قامت بتوريد كامل الأجهزة والمعدات والإشراف على ادارة الانتاج وتسويقه إضافة إلى انجازها المرحلة المتعلقة بدراسات الجدوى ووضع مواصفات وتصاميم المشاريع، ويتم ذلك من دون إحداث دمج عضوي بين هذه المشاريع وبين بقية الجسد الاقتصادي في هذه الأقطار، مما أبقى عليها جزءاً منفصلاً من هذا الجسد، كما تم غالباً تنفيذ هذه المشاريع بتكاليف مرتفعة نسبياً، ويعتقد أن منجزاتها النهائية كانت محدودة. ويرجع ضعف النتائج المتحققة إلى سببين: يرتبط الأول بعدم قدرة الأقطار العربية، باعتبارها تمر في أولى مراحل التصنيع، على التأثير وبشكل جدي في سياسات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بتحويل التقانة، ويرتبط الثاني بافتقار هذه الأقطار إلى القدرات الذاتية لتصميم تلك المنتجات وتصنيعها.

يثير هذا الواقع السؤال حول امكانية الخروج من هذا الوضع السلبي، وتأمين أوضاع

أكثر موافقة لعملية انتقال وتحويل التقانة وتنمية القدرات الذاتية لتوليدها مستقبلاً من خلال بناء متين لقاعدة العلوم والتقانة.

دور القوى الكبرى المسيطرة

ليس من المستغرب أن تساهم حكومات الدول المتقدمة اقتصادياً، من خلال مختلف درجات وأنماط وجودها المسيطر في البلدان النامية، في تشكيل حركات التعاون الاقتصادي الاقليمي في العالم الثالث، وذلك استجابة لمصالحها الذاتية في هذه البلدان.

وسجل تاريخ التعاون الاقليمي مواقف مختلفة للدول الكبرى المسيطرة، تراوحت بين إظهار المعارضة لأي تعاون اقتصادي اقليمي فعال بين البلدان النامية، وبين محاولات متكررة لتشجيع إقامة تكامل اقتصادي بين هذه البلدان النامية وبين الدول المتقدمة ذات القوى المسيطرة، وذلك من خلال اقامة اتحاد جمركي أو منطقة للتجارة الحرة.

وارتبط تحرك القوى الكبرى المسيطرة بهدف مزدوج يحقق، من ناحية زيادة اعتماد البلدان النامية على الدول المسيطرة، كما يمنع أي قوى خارجية من التدخل في منطقة نفوذ الأخيرة، وتسجل تجربة تدخل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى مثلاً صارخاً على ذلك، ويمثل هذا التدخل أشد أنواع التدخل والنفوذ الأجنبي في تجارب التكامل المعاصر.

فقد عارضت الولايات المتحدة التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ باعتباره ضد مصالحها الاقتصادية والسياسية، ورغم ذلك فخلال فترة الستينات تحول الموقف الأمريكي من هذه المسألة، وبخاصة في أمريكا الوسطى. وقد نشأ ذلك نتيجة لبروز مصالح واهتمامات اقتصادية، سياسية وأمنية وذلك على أثر الثورة الكوبية، وادخال التنمية كعامل رئيسي ضمن المسائل السياسية والعسكرية المتعلقة بالأمن القاري. فقامت الحاجة إلى التنمية، من وجهة النظر الأمريكية، لمنع حدوث تغييرات ثورية جذرية، وتم بفعل ذلك استبدال الولايات المتحدة لسياسة تصدير المنتجات الأمريكية التامة الصنع بواسطة الاستثمار الأمريكي المباشر في أمريكا الجنوبية، وتصدير السلع الوسيطة والرأسمالية. كما تم تدعيم الاستثمار الأجنبي الخاص من خلال برامج المساعدات الرسمية للوقوف في وجه تغلغل القوة الاقتصادية لأوروبا واليابان ضمن القارة.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تؤثر في تشكيل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في مراحلها المختلفة، وبخاصة من خلال برنامجها للمساعدات الذي يغطي ما نسبته ٥٠ بالمائة تقريباً بالنسبة لجميع المؤسسات والمنظمات القائمة فيها، ويشمل ذلك مصرف التنمية لأمريكا الوسطى، كما تدخلت الولايات المتحدة مراراً لإضعاف العمل بالتخطيط الصناعي، وذلك من خلال الاستمرار في ممارسة الضغوط لإلغاء نظام «الصناعات المتكاملة» التي تضمنتها اتفاقية تأسيس السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى.

ملخص الرأي الذي تطرحه ملاحظاتنا السابقة ينادي باستمرارية التعبئة الاقتصادية

العربية على المستويين الاقليمي والقومي، والتصدي المستمر لمعالجة المحاذير الناجمة عن تدخلات القوى المسيطرة والشركات العملاقة العابرة للقارات، وإدارة العلاقة بين التجمعات القومية والعمل القومي بحيث يتمحور الثقل الأساسي للجهد القائم لبناء نظام الأمن القومي في جوانبه الاقتصادية والعسكرية والسياسية للجهد القومي، وضرورة عدم تخطي جهود التعاون الانمائي الاقليمي للخطوط الحمراء المؤدية لاستنزاف وازدواجية الجهد العربي.

ومن المناسب إعادة رسم خريطة تقسيم العمل بشكل عام، واقتراح التوطن الجغرافي للمشاريع الانمائية بين مختلف أطر الاقتصاديات الوطنية والاقليمية والاقتصاد القومي، وبما يتناسب مع اعتبارات الميزة النسبية وحجم ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية ليكون ذلك بمثابة مؤشر أساسي لمسار العلاقة الانمائية العربية في إطارها الاقليمي والقومي، وقد يكون من المناسب أن تقوم جامعة الدول العربية بهذا العمل.

١١ - سعيد النجار

سررت كثيراً عندما علمت أن د. يوسف صايغ سوف يعالج الاعتماد الجماعي على الذات، ذلك أن هذا الموضوع يتردد كثيراً في الأدب الاقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بالبلدان النامية، والاستراتيجية السليمة التي ينبغي لتلك البلدان أن تطبقها في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر. وإنني آسف لعدم وجود د. يوسف معنا اليوم للاستماع إلى ما يساورني من شكوك وتحفظات حول هذا البحث الهام. ومع تقديري العميق للدكتور يوسف صايغ فقد قرأت بشيء غير قليل من الاستغراب تلك المقابلة التي يجريها المؤلف بين النظرية الكلاسيكية الجديدة من ناحية، وما يسميه «القومية التقدمية» من ناحية أخرى. وواضح أن هذه المقابلة في غير موضعها. أفهم أن تكون المقارنة بين الكلاسيكية الجديدة والماركسية، وبين الاعتماد على قوى السوق والاعتماد على التخطيط المركزي. ولكن غير مفهوم وضع النظرية الكلاسيكية الجديدة في كفة ميزان وما يسمى «القومية التقدمية» في الكفة الأخرى. ولا يكفي القول إن «القومية التقدمية» تقول بالتوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص أو أنها تستهدف تنمية رشيدة مستنيرة إذ إن ذلك كله لا يرقى إلى مستوى نظرية اقتصادية يمكن مقارنتها بالنظرية الكلاسيكية.

إذا أمعنا النظر في تعريف الباحث لاستراتيجية الاعتماد على الذات نجد أنها تتكون من أربعة أنواع من العناصر:

العنصر الأول هو من قبيل المسلمات الواضحة، من ذلك أنها تنادي بالمشاركة الشعبية واحترام حقوق الانسان أو صياغة البيئة حيث ان مثل هذه العناصر ليست من خصوصيات استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات دون غيرها بل انها في ذلك تشترك مع أية استراتيجية أخرى للتنمية الاقتصادية.

العنصر الثاني ينتمي إلى المرغوبات، ومن ذلك قوله: إنها تعمل على توفير قاعدة علمية تقانية وطنية. ولكن من يعارض في ذلك؟ ومن منا لا يريد أن يكون لنا قاعدة علمية وتقانية

وطنية مستقلة؟ غير أن القضية بالنسبة للعالم الاجتماعي ليست في تعداد المرغوبات ولكن في تحليل الأسباب التي أدت إلى انعدام مثل هذه القاعدة في الوطن العربي، والقوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل الانتقال من الأوضاع الحالية المعيبة إلى أوضاع أخرى مرغوبة.

العنصر الثالث ينتمي إلى مجموعة من المفاهيم فارغة المضمون ومن ذلك قوله بوجوب التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص أو وجوب الاعتماد إلى أقصى حد على الطاقات العربية، أو وجوب أن يكون استهداف التنمية بشكل رشيد مستنير. هذه كلها مفاهيم فارغة لأنها لا تعطي دليل عمل للسياسة الاقتصادية، أو كما قيل: إنها مفاهيم لا يمكن تشغيلها، فما هو المعيار للتوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص أو التنمية الرشيدة المستنيرة؟

وأخيراً، إن الاستراتيجية تنطوي على عدد من المفاهيم من شأنها الإضرار الكبير بعملية التنمية الاقتصادية، ومن ذلك دعواه إلى عدم الاعتماد على قوى السوق، والاعتماد على التخطيط المركزي ورفض تقسيم العمل الدولي، وتجاهل منظومة الأسعار الدولية، وفك الارتباط مع الاقتصاد العالمي.

إنني أتطلع إلى بحث أكثر تحديداً من هذا البحث بحيث نعرف ماذا تعنيه استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات في ميدان السياسة التجارية، وماذا تعنيه بالنسبة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاستثمارات المحلية والأجنبية، ودور القطاع الخاص، ومدى اختلافها في كل ذلك عن الاستراتيجيات الأخرى البديلة. أما على أساس البحث المقدم فهي أقرب إلى الشعارات منها إلى الاستراتيجية المتكاملة.

١٢ ـ فتح الله ولعلو

يصعب أن أتدخل مباشرة بعد تدخل د. سعيد النجار الجيد والغني. فإذا كنت غير متفق مع بعض مقولاته، فأعترف بأن تدخله جيد ويساهم في إغناء النقاش وإثراء البحث العلمي ورفع مستواه ضمن الاقتصاديين العرب. سأتدخل في بعض المحاور التي استقطبت الاهتمام طيلة هذا اليوم، وأنا شاكر لكل المتدخلين الذين ساهموا في مناقشة بحثي والبحوث الثلاثة.

أ ـ أريد، أولاً، أن أتدخل في هذه المجابهة التي عرفناها اليوم بين مفهوم الاعتماد المتبادل كما قدم من طرف د. النجار ومفهوم «فك الارتباط» الذي يقول به د. سمير أمين. يمكن أن نقبل بفكرة «الاعتماد المتبادل» انطلاقاً من عالمية التصرفات الاقتصادية، باعتبار أن العنصر الاقتصادي يتأثر اليوم بالعامل الوطني وفي الوقت ذاته بعامل العالمية بحيث ان هناك تداخلاً بينهما.

لكن لن نقبل بالاعتماد المتبادل إلا إذا اعتبرنا الوضع السائد حالياً، وهو وضع التبعية. فالدفع بالاعتماد المتبادل هو الدفع بالتأثير والتفاعل المتبادل، هو الدفع إلى النقص من حدة

التبعية، هو الدفع للوصول إلى أكبر قدر من استقلال القرار، هو الوصول إلى الانسلاخ الانتقائي كما قال د. اسماعيل صبري عبد الله.

أما بالنسبة لمفهوم «فك الارتباط» أو الانسلاخ، فأنا أريد أن أعترف بازدواجية في موقفي إزاء فكر د. سمير أمين وعطائه. فهو معلم كبير وعطاؤه العلمي كبير، وهو معروف عالمياً كمدافع كبير عن الوطن العربي والعالم الثالث. وبجانب ذلك أود أن أشير إلى بعض المحاذير بالنسبة لبعض خلاصاته النهائية. فأنا أعتقد أنه ليس من الواقع أن نتحدث عن «الانسلاخ» أو «القطيعة» بالنسبة للسوق العالمية. نعم نحن نرفض واقع النظام الاقتصادي العالمي. ويجب أن نعمل على تغييره وهذا ما كان يطابق شعار النظام الاقتصادي العالمي الجديد في السبعينات. ولكن ذلك لا يعني القطيعة. سمير أمين قال اليوم إنه لا يقول بالتوجه السلفي. وهذا شيء يجب أن نسجله، ولكن هذا يعني كذلك انعدام القطيعة.

أسمح لنفسي بتشبيه عن المثقفين العرب الملتزمين: نريد تغيير الوضع في مجتمعاتنا بالعمل على إقرار الاختيار الديمقراطي والدفع بتغيير السياسات الاقتصادية. ولكن هذا لا يعني مقاطعة هذه المجتمعات ومقاطعة مركباتها السياسية والتجمعية. بل بالعكس يجب الحضور داخلها من أجل المساهمة في تغييرها.

كذلك على المستوى العالمي، يجب ألا ننسلخ عنه بل يجب أن نبقى حاضرين لنعمل على تغيير الوضع القائم عالمياً في توجه متكافىء.

قيل في النقاش: إن الخيار الديمقراطي الذي ناديت به في بحثي ليس «عصا سحرية» بل يجب حل المشكلة الاقتصادية أي مشكلة اللحم قبل مشكلة الديمقراطية. أرى أنه من الضروري الربط بين المسارين: المسار الاقتصادي التنموي والمسار الديمقراطي، في كلا المسارين ليس هناك عصا سحرية. هناك تراكم وتطور، تراكم في البناء الديمقراطي وتراكم في عملية التنمية.

ب ـ النقطة الثانية تتعلق بالبلدان الصناعية الجديدة الآسيوية أو النمور الأربعة كما يقال. لنترك الكيانات الصغيرة داخلها وهي مجرد مدن مثل هونغ كونغ وسنغافورة. فلنتحدث عن كوريا الجنوبية، هل تصلح أن تكون مثالاً ومعياراً؟ لا أعتقد. يمكن أن نستفيد من هذا النموذج فقط. ولكن لا بد من أن نعتبر أن لهذه التجارب خصوصيات من خلال المراحل الثلاث التي عرفتها:

ـ المرحلة الأولى حيث كانت التنمية تستند إلى عامل استعمال اليد العاملة بشكل مكثف، وعامل تدخل الدولة بشكل قوي ساهم في التحكم في سوق العمل، وعامل المساعدة الأمريكية الذي هو عامل جيو ـ سياسي لا نجد له قبيلاً في مكان آخر من العالم.

ـ المرحلة الثانية حيث أخذ المركب الكوري يبحث على نفس جديد للتنمية، فاستند إلى ما توافر من توسيع للسوق الداخلية بسبب التحول الزراعي الذي حدث في المرحلة

الأولى، وتوجه إلى الاهتمام بالصناعات كثيفة رأس المال، وإلى بعض القطاعات الجديدة. وهذا ما ارتبط بالتحول الذي عرفه توزيع العمل الدولي.

ـ **المرحلة المستقبلية** وهي التي تدفع النمور الأربعة إلى ربط تنميتها بالقطب الجهوي الذي يبرز في منطقتها بقيادة اليابان، وارتباط كل دول المنطقة ومن بينها الصين الشعبية من خلال تيار انفتاحها على السوق العالمية.

ولا بد من أن نتنبه كذلك إلى حضور المطلب الديمقراطي بكوريا الجنوبية وعملها على تجاوز نظام الديكتاتورية الذي ساد منذ عهد الجنرال بارك.

ج ـ أما بالنسبة للمستقبل، أي آفاق مستقبلنا، فأنا أرى ضرورة تحديدها على أساس اعتبار عالمية الاقتصاد وكذلك جهوية العلاقات الاقتصادية، أي بظهور الأقطاب الجهوية التي أشرت إليها في بحثي.

لا بد أن نعتبر في هذا المجال أن المجموعة الأوروبية تترسخ وهي الزبون الأساسي للأقطار العربية وبخاصة المتوسطية منها، ثم من المفروض أن نواجهها في إطار وحدات جهوية.

أود أن أجيب عن تساؤل د. محمد محمود الامام، وهو يطرح هل تأسيس عدة اتحادات عربية جهوية شيء مفيد بالنسبة للوحدة العربية؟

أنا أقول نعم. ويجب ألا ننسى أن في أوروبا برزت في البداية مجموعتان: المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التبادل الحر الأوروبي، ثم مع الزمان اتسعت المجموعة الأولى. وكذلك بالنسبة للوحدة العربية، يمكن أن تبدأ من اتحادات جهوية مما سيؤدي إلى توجه قومي.

وعندما نتساءل عن ماهية الأسباب التي دفعت إلى هذا التوجه العربي الجديد، أعتقد أنه مرتبط بثلاثة اختناقات تواجه الأقطار العربية:

ـ **أولها** محدودية الخط السياسي السائد في الأقطار العربية، والتي فرضت نفسها عن طريق طفرة المطلب الديمقراطي فيها.

ـ **ثانيها** شعور المسؤولين بعبث متابعة الصراعات السياسية، وأحياناً العسكرية بين البلدان العربية المتجاورة، وضرورة البحث على سبل تجاوزها من خلال التعاون الجهوي الاقتصادي.

ـ **ثالثها** يرتبط بفشل الاستراتيجيات الاقتصادية القطرية الذي يفرض الدفع بإدراج هذه الاستراتيجيات في إطار جهوي وحدوي.

د ـ أخيراً أريد أن أقول كلمة حول التقويم أو التصحيح البنيوي المتبع في بلداننا بإيعاز من صندوق النقد الدولي وغيره في إطار اعادة الجدولة.

لست ضد الضبط الاقتصادي. بل كل اقتصادي محترم يجب أن يدفع بالضبط والعقلنة الاقتصادية لكن هناك تصحيح وتصحيح.

التصحيح البنيوي المتبع في البلدان الرأسمالية المتطورة سليم لأنه يستند إلى قرارات داخلية وفي إطار تراض اجتماعي.

التصحيح البنيوي في بلدان العالم الثالث يستند على عكس ذلك إلى تدخل أجنبي، أعني بذلك المركب التمويلي العالمي ومن خلاله صندوق النقد الدولي، كما أنه لا يعني أبداً وجود تراض اجتماعي أي اتفاق ديمقراطي حول من يتحمل عبء سياسة التصحيح.

واليوم نلاحظ أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي يعترفان بمحدودية سياسة التصحيح البنيوي في العالم الثالث. وحتى الولايات المتحدة خاصة بعد الأحداث التي عرفتها أخيراً فنزويلا أخذت تطرح ومن خلال برنامج «برادلي» الجديد ضرورة مراجعة السياسة السائدة في مجال المديونية.

ملاحظة صغيرة بعد تدخل د. ابراهيم سعد الدين حول ما قلته عن عدم قدرة السياسات الحكومية الظرفية في مجال الاستخدام والمالية والنقود. أنا قلت ذلك بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتطورة. فعالمية التصرفات الاقتصادية وانعكاساتها في مجال أسواق السلع والأموال تفرض على الحكومات أن تحدد سياستها بشكل مشترك. وهذا ما يتجلى في اجتماعات مجموعة الدول السبع الكبرى أو اللقاءات الثنائية بين ألمانيا وفرنسا على مستوى القيادات أو تنسيق السياسات الوطنية في إطار المجموعة الأوروبية... الخ.

١٣ ـ سمير أمين

شكراً، سيدي الرئيس، أعتقد فعلاً، أنه في هذه الساعة المتأخرة، لا يصح إطلاقاً أن أتحدث أكثر من دقيقتين أو ثلاث، خصوصاً أن د. سعيد عرض عليَّ مشروع كتابة مقال في الموضوع بحيث يكون أساساً للعودة إلى النقاش. ولكن بشكل تلغرافي، أعتقد أن أفضل باب للدخول في النقاش فعلاً يكمن في مجموعة الأسئلة التي أثارها د. ابراهيم سعد الدين. وفعلاً هي الأسئلة التي انطلقت منها، وما زلت أتساءل عن كيفية الإجابة عنها.

أولاً: ما هو الأساس لإقامة منظومة معايير للرشادة المتوافقة ومصالح الجماهير الشعبية؟

أعتقد أن المعايير الداخلية ذاتها هي بالضرورة انعكاس لطبيعة التحالفات الاجتماعية المطلوبة. وهنا أعتقد أنه من الممكن ترجمة هذا الكلام العام إلى أشكال ملموسة واقتراحات دقيقة. فلنأخذ على سبيل المثال تحالف عمال وفلاحين في ظروف معينة. إذا أردنا سياسة تنمية مبنية على هذا التحالف الاجتماعي، فلا بد من تحديد سعر للقمح مثلاً، وسعر آخر لأجر العامل بحيث يكون دخل الفلاح ودخل العامل على قدم المساواة... وممكن، مثلاً، أن يأخذ قطاعاً معيناً في مواجهة طلب معين من الحاجات. ومن الطبيعي أن يواجه المجتمع هذا الطلب بعدد من المشروعات، بعضها حرفي ذو انتاجية منخفضة، وبعضها نصف حديث،

وبعضها حديث بمستويات انتاجية مختلفة. ونريد سعراً واحداً لمنتوجات مختلفة، لأننا في هذه المرحلة محتاجون فعلاً إلى جميع هذه المؤسسات الانتاجية... الخ. وأنا أزعم أن هذه المنظومة من الأسعار والأجور ستختلف بالضرورة من بلد إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى، وستختلف بالضرورة عن المنظومة السائدة عالمياً. هذا هو معنى فك الارتباط، بمعنى الانسلاخ من الخضوع لقانون القيمة العالمي. لا أعرف ما هي الأسباب التي دفعت الأخ د. مهدي إلى القول إنني أدعو إلى إلغاء قانون القيمة. أنا أقول فقط بالتحرر من تحكم في الداخل لقانون القيمة العالمي وليس لقانون القيمة بشكل عام. لذلك ـ ولكن هذا موضوع آخر ـ لم أنعت هذه المرحلة بالاشتراكية بالضرورة. ولو أنني مقتنع أنها تقوم على تحالفات اجتماعية من شأنها أن تخلق الظروف المناسبة للتطور نحو الاشتراكية. هنا طبعاً، يثير هذا الحل عدداً من المشاكل؛ منها، أساساً، مشكلة التوفيق بين التخطيط وبين السوق، وبمعنى أدق، تحديد مجال آليات السوق من خلال التخطيط المناسب، وهنا نستطيع أن نرجع إلى التجارب التاريخية: التجربة السوفياتية والتجربة الصينية... الخ، وننظر إليها نظرة نقدية، بمعنى رفض الخطاب الايديولوجي مثلاً التخطيط ينفي السوق، والخطاب الآخر الحديث أن السوق يحرر من أي تخطيط، والخطابان موجودان فعلاً، وننظر إلى هذه التجارب، إلى جوانبها السلبية، وخصوصاً جوانبها الايجابية الموجودة فيها فعلاً، لفك الارتباط. ثم على هذا الأساس ننظر إلى مشكلة أخرى...

ثانياً: ماذا يحدث في مجال التجارة الدولية؟

قطعاً في مجال التجارة الدولية، سيستمر قانون القيمة العالمي يحكم هذه العلاقات، وهذا تنازل ضروري... يعني أن التغير الذي بدأ بتغيرات اجتماعية داخلية يصطدم إلى حد ما بالواقع العالمي ويجد حدوده. ونحن لا نستطيع التحرر بتكتيك معين ذي طراز سحري، من التفاعل الضروري مع هذا العالم الخارجي الذي لا يتوافق بالضرورة مع احتياجات تنميتنا الوطنية والشعبية. إذاً، عند هذا الحد، نخرج من النموذج المثالي إلى التصدي بسياسات براغماتية. وهنا في هذا الإطار أقبل بعض الكلام من النظريات الكلاسيكية عن الميزات المقارنة، وما ماثل ذلك في هذه الحدود. ولكن بعدما أكون خلقت الظروف الاجتماعية والظروف الاقتصادية التي تحرر خطة التنمية الداخلية من سيطرة وتحكم قانون القيمة العالمي.

١٤ ـ عباس النصراوي

ملاحظة ختامية عامة أود اثارتها ونحن نتحدث عن الاعتماد المتبادل ونظرية التجارة الدولية والمنافع النسبية وآلية السوق وإلى غير ذلك من المفاهيم الرأسمالية. الملاحظة هي:

كيف نستطيع أن نوفق بين مقولات هذه المفاهيم من ناحية وبعض ما يحدث في النظام الدولي؟ على سبيل المثال:

أ ـ من أسباب مديونية البلدان النامية: الاستيراد المتزايد للأسلحة ـ التصنيع الاحلالي والتصنيع التصديري ـ إهمال قطاع الزراعة ثم النظام المالي الدولي.

ب ـ قيام صندوق النقد الدولي بالضغط على المصارف التجارية لإقراض المكسيك أموالاً جديدة كي تستطيع المكسيك إعادة جدولة ديونها.

ج ـ قيام البنك المركزي الأمريكي بنصح المكسيك بألا تقوم بدفع أقساط الديون المستحقة قبل قيام المصارف الخاصة بتقديم قروض جديدة.

د ـ إن قسماً كبيراً من التجارة الدولية يتم بين الشركات المتفرعة من الشركات المتعددة الجنسية أي أن التبادل يأخذ شكل تجارة داخل المؤسسة. يكفي القول إن ٥٦ بالمائة من استيراد الولايات المتحدة تم في نطاق التجارة داخل المؤسسات عام ١٩٨٢.

لا شك في أن هذه الحقائق وأمثالها يجب أن تدفع المعتقدين بنظرية التجارة الدولية إلى اعادة امتحان مواقعهم في هذه النظرية.

١٥ ـ ابراهيم العيسوي

أ ـ أود أن أقدم ثلاث ملاحظات استدراكاً بشأن ما ذكرته عن العلاقة بين التكامل الاقتصادي الاقليمي والاعتماد الجماعي على الذات. فقد اقترحت أنهما مترادفان، بينما عارض ذلك د. ابراهيم سعد الدين موضحاً أن الاعتماد الجماعي على النفس يتضمن التكامل، وأن ليس كل تكامل ينطوي على اعتماد جماعي على النفس. وأنا أقبل ذلك وأقر فعلاً بأن التكامل يمكن أن يؤدي إلى تبعية جماعية لا اعتماد ذاتي جماعي. ويبدو أنني قد استدرجت إلى القول إن المفهومين مترادفان من حيث أنني أخذت بتعريف معين للتكامل مطابق فعلاً للاعتماد الجماعي على الذات. إنه تعريف خاص للتكامل موجه إلى البلدان النامية، ومبني على فكرة أنه لا يمكن الفصل بين قضية التكامل وقضية التنمية الحقيقية للأقطار المتخلفة كما قال د. لبيب شقير، وأن التكامل ينطوي على درجة من درجات الربط العضوي بين الهياكل الانتاجية لدول الاقليم، وتحقيق ربط بين الهيكل الانتاجي للاقليم واحتياجات السكان فيه. بهذا التعريف يوجد الترادف بين الاعتماد الذاتي الجماعي والتكامل الاقتصادي الاقليمي. ولكن من الواضح فعلاً أنه ليس تعريفاً عاماً للتكامل، وإنما هو تعريف خاص.

ب ـ فيما يتعلق بحجم الدولة وامكانية تحقيق شرط التكامل الاقتصادي الداخلي قبل الدخول في عمليات تكاملية، تؤكد ملاحظة د. فؤاد مرسي ما ذهبت إليه في تعقيبي، وهو أن الدولة المفترضة عادة في نظريات القيمة هي دولة كبيرة، أو كما يقول د. فؤاد إنها دولة ذات فاعلية في الاقتصاد العالمي. ولكن من الواضح بالنسبة للدول الصغيرة أو الدول الشظايا أو الدول السياحية أو الدول الآبار كما سماها د. فؤاد واستبعدها من الاعتبار لأنها استثناء. ولكن المشكلة أنها ليست قلة من الدول وإنما هي أغلبية دول العالم الثالث.

ومن الواضح أن هذه الدول لا تقدر على تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي، ولا

مستقبل لها دون الدخول في عمليات تكاملية. إذاً شرط تحقيق التكامل الاقتصادي الداخلي ليس شرطاً عاماً ينطبق على كل قطر، وتستثنى منه الأقطار الصغيرة.

ج ـ المناقشات التي دارت هذا اليوم والأمس توضح أن هناك ثلاث قضايا (على الأقل) جديرة باهتمام أكبر منا كباحثين عرب، وهي:

(١) بلورة المفاهيم الثلاثة المطروحة أي الاعتماد المتبادل والاعتماد الجماعي على الذات والتكامل الاقتصادي الاقليمي، مع العناية بكيفية قياس هذه المفاهيم، حتى يمكن متابعة تطوراتها في الواقع الملموس. وليس ذلك من قبيل الاغراق في فقه الكلمات أو السعي للدقة في غير موضعها. وعلى العكس هذا أمر مطلوب لمنع الكثير من الالتباسات ولوضوح الرؤية.

(٢) تحويل الخطوط العامة والتعاريف المتصلة بمفهوم الاعتماد الجماعي على الذات إلى اختيارات وسياسات محددة، مع وضع المعايير المتصلة بهذه الاختيارات. وتتصل بذلك معايير تقسيم العمل بين القطر والخارج أو بين الاقليم التكاملي والخارج أو داخل الاقليم التكاملي. وتتصل بذلك بلورة النسق السعري البديل وكيفية اشتقاقه على نحو قابل للتطبيق المفيد عملياً. وبالمناسبة هنا، ركزت مداخلة د. سمير أمين، فعلاً، على شرح ضرورة فك الارتباط، ولكنها لم توضح خطة السير بعد ذلك بطريقة قابلة للتشغيل؛ كما يتصل بذلك تحديد نسب الاعتماد على كل من السوق والتخطيط ومفهوم الكفاءة أو الرشد بشكل عام.

(٣) الاهتمام باثبات المصلحة المشتركة في العمل التكاملي العربي في ظروف الفوارق الكبيرة في مستويات الدخل والتنمية وحسابات المصالح وتوازناتها، وحسابات الأضرار التي قد تلحق ببعض الأطراف وطرق تعويض الأطراف المتضررة. وما يتصل بذلك من قضايا توطين الأنشطة الاقتصادية، والمعايير التي تستخدم في هذا الصدد. وإذا كانت دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية قد سارت بنا خطوات في هذا الطريق، فإنها ـ كما أوضحت في تعقيبي ـ تترك أسئلة كثيرة مهمة بحاجة إلى اجابات مقنعة بخصوص جدوى التعاون والتكامل. ومن ثم فهناك حاجة إلى متابعة مثل هذه الدراسة من الباحثين العرب، الاقتصاديين وغير الاقتصاديين، إذا أردنا ألا تظل الدعوة إلى التكامل مجرد دعوة سياسية أو فكرية.

وختاماً، فإن المطالبة ببلورة المفاهيم وقياسها وملء الصناديق التي ما زالت فارغة لا ينطوي بالضرورة على رفض مفاهيم الاعتماد الجماعي على الذات. فهذه الصناديق قد ظهرت في مواجهة استراتيجية ومفاهيم بديلة محددة ومبلورة إلى حد بعيد، ولكنها مرفوضة. وهذا الرفض شرط ضروري لا للأخذ بالبديل ولكنه ليس شرطاً كافياً. وتبقى مهمة التحديد والبلورة وإثبات القابلية للتشغيل في الواقع العملي.

١٦ ـ توفيق كسبار

أود في هذه المداخلة التعليق على جوانب نظرية هامة لسياسة فك الارتباط الاقتصادي التي كثر الكلام عنها في هذا المؤتمر.

حسب فهمي لطرح د. سمير أمين، وكما أكدها بنفسه، فإن نقطة الانطلاق الأساسية لتفسير فك الارتباط هي قانون القيمة. وهذا القانون وتطبيقه على المستوى العالمي ما بين الدول يمكننا من تفسير الاستقطاب ما بين المركز والأطراف، أي يمكننا من تفسير واقع التخلف الاقتصادي. وبما أن هذا القانون، بآثاره العالمية، هو سبب هذا التخلف فإن السياسة الاقتصادية المنطقية بحسب هذا المفهوم تدعو إلى التحرر من هذا القانون على مستواه العالمي. وهذا يقتضي، على المستوى الداخلي، إنشاء تحالف أو سلطة وطنية حقيقية بمعنى أن تكون سلطة ذات تطلعات داخلية بحتة بحيث تتوجه نحو نمو اقتصادي داخلي حقيقي حسبما تقتضيه الظروف والامكانات الاقتصادية لهذه الدولة. ومن الضروري التوضيح أن هذا لا يقتضي بالضرورة، حسب مفهوم د. أمين، إنشاء نظام اقتصادي موجه أو اشتراكي أو قطع العلاقات الاقتصادية مع الخارج. فكل ما تتطلبه سياسة فك الارتباط من أجل الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي هو الانفصال عن قانون القيمة على مستواه العالمي وقيام سلطة وطنية حقيقية في الداخل.

إن هذا الطرح للدكتور أمين يستدعي الملاحظات التالية:

أ ـ يبدو من العرض السابق أن سبب التخلف يكمن ليس في قانون القيمة بحد ذاته بل في المجال العالمي أو الدولي لقانون القيمة. ويعزز هذا التفسير أن سياسة فك الارتباط لا تعني بالضرورة عدم تطبيق قانون القيمة في الداخل بل تركز على قيام سلطة ذات توجه وطني فقط. في هذه الحال أي من القوتين ـ وهي قوة تاريخية حقيقية سوف تكون مسيطرة في الداخل، قوى التوجه الوطني أم قوى الرأسمالية التي تبغي الربح الأقصى بغض النظر عن أي اعتبار آخر؟ هذا التساؤل لا يلمح بالضرورة إلى وجود تناقض بين هاتين القوتين إنما يستفسر عن القوة التي سوف تقود أو تطغى على الأخرى.

ب ـ إن د. أمين يركز على أهمية وطنية القوى في الداخل، وذلك لجدوى عملية فك الارتباط والخروج من التخلف الاقتصادي مما يعني أن قراءة تاريخ التخلف، وتاريخ مسيرة النمو أيضاً، أصبحت الآن تنطلق، بالأساس من خلال وطنية القوى أو حتى من خلال تضارب الوطنيات على المستوى العالمي. إذاً، سياسة فك الارتباط هذه تتعارض مع النظرية التي تستند إليها والتي تفسر التخلف والنمو من خلال قانون القيمة الذي يطغى على كل القوى الأخرى الوطنية منها وغير الوطنية.

١٧ ـ محمد محمود الامام

شكراً لكم جميعاً على ما قدمتموه من ملاحظات على البحث المقدم وعلى غيره من الموضوعات. وعذراً، إذا كان البحث طويلاً ثم جاء مقتضباً. بيد أنه ضحية في الواقع، لأنه صاحب وضع ما يقرب من كتاب عن كل التجارب التكاملية بما فيها التجربة العربية، سيصدر عن مركز التنمية الصناعية. وهو سابق مؤتمر اتحاد الاقتصاديين

العرب حول التجمعات الاقليمية. ثم لم يكن هذا هو الموضوع الذي يطرح للمناقشة. المناقشة والموضوع مستمدان من هدف الجمعية ومن موضوع المؤتمر. موضوع المؤتمر هو المقاربات النظرية مع الإشارة، وليس مع بيان أساليب التكامل. لو كان طلب إليّ أن أبين أساليب التكامل المختلفة لكان الموضوع يأخذ شكلاً آخر. ما هي الأساليب؟ وكيف طبقت؟ وأين كان الفشل؟ ما هي حسابات المنافع والمزايا؟ هل نأخذ بفكرة السياسة التعويضية؟ وهل نأخذ أو لا نأخذ بتوزيع مشروعات؟ كل هذه الأمور سنجدها في دراسة أخرى. أشرت إليها في مقدمة عملي اضطراراً، لأنني عادة لا أحاول الإشارة إلى ما كتبت، لأنني أحاول أن أكتب شيئاً مختلفاً عما سبق أن قدمت. القضية بالنسبة لي كانت هي الآتي: كلنا كما ذكرتم نتحدث عن التجارة الخارجية. التجارة سواء أكانت أساساً في المجتمعات التي تقوم على نطاق السوق أم في المجتمع الاشتراكي للأسباب التي ذكرتها أم في المجتمعات النامية. فحينما نتحدث مثلاً عن التكامل العربي، نقول إن التجارة العربية لا تزيد عن ٥ أو ٦ بالمائة، لا نتكلم عن أن عندنا اقتصادات مندمجة أو غيره، بل نتكلم دائماً عن هذا المؤشر، وهذا ما قادني إلى الحديث عن منهج التجارة. ومنهج التجارة لم يأت من فراغ، بل هو نشأ في الواقع في أوائل الأربعينات إذ كان هناك اتحاد جمركي ما بين سوريا ولبنان، ثم بعد ذلك طرحت سوريا مشروع وحدة رفضه لبنان. وحينما عرض في مناقشات مجلس الوحدة عرض مشروع سوريا ولبنان. ثم كان هو مشروع تطوير الاتحاد الجمركي إلى سوق مشتركة. لبنان أصرَّ على تسمية السوق الموحدة، وطرح المفهوم الكامل لأدوات السوق ووقف عند ذلك، ووقف ضد عمليات توحيد السياسات وما إليها مما هو منشور في الأعمال التمهيدية للوحدة العربية، فهناك تاريخ يدل على أن هذه القضية أو هذا المنطلق، واتفاقات تسيير التبادل التجاري وتيسير المدفوعات كلها تقوم على هذه الفكرة. إنها فكرة إقامة سوق عن طريق اتحاد جمركي. ثم كان السؤال الذي يمكن طرحه: هل هذا منهج صحيح؟ وإذا كنا لا نستطيع أن نتاجر، لأن ليس لدينا ما نتاجر به، فيبقى الحل أن نبحث عما نتاجر به حتى نتاجر. تظل قضية التجارة قضية مؤجلة. وتصبح عملية انشاء القاعدة الانتاجية بهدف التجارة. هل هذا هو المطلوب أم أن المطلوب شيء آخر؟ إذاً كان علي أن أبحث الأسس النظرية لهذا الجانب. وهل هذه الأسس النظرية سليمة ويمكن تطبيقها؟ إني أختلف مع د. سعيد النجار حول ان هذه النظرية لا تصح فعلاً إلا تحت شروط شديدة التقييد. من هنا كانت محاولة البحث في التاريخ القديم، لأن التاريخ القديم ما زال يعيش معنا. وكما ذكرت، في المجتمع الاشتراكي نظرية القيمة، ونظرية المزايا النسبية ما زالت معتمدة بشيء من التعديل. فهي أيضاً تعيش في المجتمعات الاشتراكية، رغم أن المجتمعات الاشتراكية تأخذ بأسلوب آخر. فليست هذه النظريات بغير ذات موضع. وخطأ القول إن هذه النظريات لا تمثّل المحور الجوهري إنما هي جوهرية فعلاً، لأنها في ذهننا. حينما نتحدث، مثلاً، عن قوى السوق أو الثمن في ذهننا دائماً تمثل التجارة. فإذا ما عدنا إلى قضية ما هي النظرية؟ وما هي السياسة؟ وأخذنا بمفهوم تنبرغن إن إحداهما هي معكوس الأخرى. إذاً نبحث أولاً عن السياسة بالمعنى الوضعي. السياسة بالمعنى الوضعي أو النظرية بالمعنى الوضعي تقوم على افتراض أن السوق هو المحرك.

ثم عندما نضع السياسة كمقلوب لهذه النظرية نصل إلى الفرض الـذي بدأنـا به وهـو ضرورة تحرير السوق. إذاً، لسنا مـوضوعيـين حينما نـأخذ بسيـاسة مستمـدة من نظريـة متحيزة منـذ البـداية إلى فكـرة ألقيت كفرضيـة في المقام الأول. المشكلة الأخـرى في قضية الأمثليـة لـدى باريتو أو الأمثلية عموماً، أن هناك دالـة تفضيل، تختـار لوضـع سياسـة معينة. التكـامل في النهـايـة، هـو اسـتراتيجيـة للوصـول إلى شيء. فهـو من بـاب السيـاسـات وليس من بــاب النـظريـات. ونحن نسعى إلى التنـظير بمعنى البحث عن النـظريـات التي تستمــد منهــا الاسـتراتيجيات أو السيـاسات التي نسميهـا التكامـل. حينما تـأتي مجموعـة من النظريـات أو الدعاوى الملقاة في التكامل، وتقول إن بناء التكامل الاقتصادي يسـاعد عـلى انتقال المجتمـع من مرحلة مثلى معينة إلى مرحلة أخـرى، ماذا يعني هـذا لأدوات التحليل الاقتصـادي؟ يعني أن دالة المنفعة التي استخدمناها وافترضنا أنها محددة من البداية، تصبح دالة في المتغيرات التي تنشأ بسبب الحركة ثم نفقد أدوات التحليـل الاقتصادي. وحينما أقول إن المستهلك، مثـلاً، يعـظم استهـلاكـه تحت دالـة تفضيـل فـإنها دالـة في نقـطة التـوازن أو نقـطة الحـركـة قبــل التوازن، فإنها تبقى دالة متغيرة، ولا يصبح عندي معيار أرد إليه. وإذا قبلنا نظريـة التكامـل بمعنى أنه عملية بناء، فإن التفضيلات لدى الأفراد والقوى الاجتـماعية لهـا تغير من مـوقعها. أصبحنا خارج حدود الاقتصاد. وهذا هو السبب في الاقتبـاس الذي وضعتـه من قبل. نحن أمام ظاهرة مجتمعية، وليست ظاهرة اقتصادية بحتة. لم أقدم طبعاً النظرية المجتمعية الكاملة. إنما حاولت، في الأسس الاقتصـادية الخـاصة بـالتكامـل كما هـو معروف، أن أبـيِّن أن هذه الأسس ناقصة من الـوجهتين، إنها تقـوم على نـظريات اقتصـادية شـديدة الخصـوصية، وإن أدوات التحليل التي تلزم لها هي أبعد من أدوات التحليل المستخدمة في التحليـل الاقتصادي العـادي. وهذه ليست مسؤوليتي في الـواقـع، إنما هي مسؤوليـة بحثيـة، أرجـو أن تتبنـاهـا الجمعية. أعتقد أن قضية التكامل الداخلي أعطيت مضمـوناً أكـثر مما نعنيـه لها. مـاذا تقرأ في الواقع؟ تقول إنه في ظل الارتباط الناشيء عن الاعتماد المتبادل الذي تم في الاقتصاد الدولي، حصلت «ازدواجية» في الاقتصادات. ما حصل أنـه نشأت أقـطار مرتبـطة بالنـظام الرأسـمالي العالمي. هناك مثلاً دولة نفطية صغيرة تطبق فيهـا تقانـة متقدمـة بينما يعيش النـاس في أكواخ ليس فيهـا أساس تحسب عليـه المزايـا النسبية إذ لا عمـل فيها، بسبب الأميـة، ولا أي شارع مضـاء أو مـزدحم، ولا أي بنية أسـاسية أو كهـرباء وغـيره. وعندمـا نأخـذ قطراً آخـر من الأقـطار العـربية، وأنـا أجـريت لـه مسحـاً في عمليـات التخـطيط واسـتراتيجيـات التنميـة في اتحـاد الاقتصاديين العرب، نجد أن قطرين أو ثلاثـة فيها كهـرباء وتليفـون، وموظفـون. . . الخ. كيف أطلب من هـذه الأقطار أن ينـدمج بعضهـا ببعض إذا لم تكن قادرة عـلى البقاء منـدمجة وحية ومتفاعلة بحيث عندما أضع مشروعاً مشـتركاً، مثــلاً ـ وأنا لا أقبل قضية المشروعـات المشتركة كمدخل، لأنها تبني في الواقع أفيالاً بيضاء وليس هـذا هو المطلوب لا في التكامـل، ولا في الاعتماد الجماعي على النفس ـ حينما أبني مشروعاً لا يكون لـه إلا آثار خـارجية وليست لـه آثار أمـامية ولا خلفيـة داخل البلد، فـإني أطالب بـالدخـول في مشروع مشترك وفي ذهني الآثار الخارجية، بمعنى أن توفر له الـدول الأعضاء التمـويل، وتـوفر لـه عوامـل الانتاج. . .

أي إن كل واحد منا يطلب إليه أن يضع عناصر الانتاج في مشروع مشترك؛ بينما المطلوب أن يكون، هناك، نسيج اجتماعي واقتصادي داخلي قبل أن نذهب إلى عملية التكامل. هذه العملية في ظل الارتباط بالنظام الاقتصادي الدولي والرأسمالية الدولية لا يمكن أن تتم. وهنا مهمة التكامل، في الواقع، هو إنشاء نوع من الاعتماد الجماعي على النفس، حتى يمكن أن يصبح للتكامل معنى. ولذلك أنا فرقت بين التكامل الانمائي، والانماء التكاملي. ما قصدته في البداية، الإنماء التكاملي بمعنى الوصول بالدول إلى مرحلة تستطيع أن تندمج داخلياً وأن تتفاعل خارجياً على مستوى الكفاءة التي حرمت منها، بسبب ارتباط المؤسسات الاقتصادية الرئيسية فيها ـ مثل الحديد في موريتانيا والأغنام في الصومال ـ بالخارج وليس بالاقتصاد الداخلي. ومن هنا خطورة قضية الصادرات، لأن الصادرات في الواقع حتى لو كانت تعني الارتفاع بمستوى التقانة المستخدمة أو الكفاءة الانتاجية المستخدمة فإنها تستقطب أحسن ما لدى الدولة، وهو محدود في قطاع أو اثنين، وتترك الباقي، وتحدث فجوة كبيرة. ثم إنها تجبر الدولة على استيراد ما لا تنتجه للتصدير. وتصبح امكانية التحول من التصدير إلى التكامل الداخلي منتفية. ومن هنا كانت أهمية ما جعلني أختتم بالتعريف المتعلق بالتكامل. والذي أرجعه إلى د. فؤاد، معتقداً أنه بالإمكان الاتفاق معه.

أما بالنسبة لقضية التكامل الاشتراكي، فإن روسيا الدولة الكبيرة كانت ـ لحسن الحظ ـ مصدر المواد الأولية. فلم تحدث من تقسيم العمل في المجتمع الاشتراكي تلك العلاقات التي نشأت، مثلاً، في أمريكا اللاتينية حينما «أكلت» الدول الكبيرة الدول الصغيرة. وعلى العكس، إن المورد أو المواد الأولية كانت تأتي من روسيا، وكانت نتيجة عدم ملاءمة القانون المطبق في التعامل أن حدث استنزاف لموارد الاتحاد السوفياتي، وموارد الطاقة، وكانت المشاكل الدائمة المثارة في المجموعة الاشتراكية هي مشكلة المواد الأولية، ومشكلة الأسعار والعلاقات السلعية النقدية. هذه الدول بعد أن أكملت تكاملها وترابط قطاعاتها الاقتصادية الداخلية تحولت إلى مرحلة تكامل اشتراكي بمعنى تقسيم عمل يحل محل تقسيم العمل الدولي. نشأ نوع آخر من الاعتماد المتبادل غير الذي فرضته الدول الرأسمالية على العالم، وهو ليس تكاملاً بالمعنى الدقيق بهذه الصورة، معناه أن كل الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي أو تقبل اتفاقية الكوميكون كانت مرشحة لأن تكون عضواً وأن تعمل وفق النظام. وليس هو نظاماً اقليمياً مرتبطاً بتعظيم مصالح معينة تجاه أشياء أخرى، إنما يحاول أن يضع بديلاً للنظام العالمي. وليس هو، أخيراً، نظاماً تكاملياً بهذا المعنى. في الواقع أنا سعيد بما اقترحه الأخ د. الحضيري بالنسبة لعملية تحليل الحساسية الحركي لأن هذا هو الأسلوب الذي يحل المشكلة التي تصادفنا في عملية التنمية وفي عملية التكامل. فعندما تحدث التنمية تتغير أوزان الفئات الاجتماعية، ثم تتغير الدالة الاجتماعية كلها؛ لأن هذه الأوزان تظهر في الدالة الاجتماعية، وتغيّر بالضرورة المسار على المدى الطويل قبل أن نأخذ قراراً به.

وختاماً، إن السؤال ـ القضية هو:

هل نحن ننظر إلى التكامل كهدف أو كأداة لشيء؟

في الواقع، يركـز كثير من المناقشات على أنـه هدف، بمعنى أنـه لو حصـل التكامـل في ظل قوى السوق وتحررت التجارة فإن قوى السوق ستدفع العمل في اتجاه الأمثليـة. ومن هنا نرفض هذا المفهوم لأن مفهومنا هو أن يكون التكامـل أداة لشيء آخر هـو في البلدان الناميـة عملية التنمية. إذا دخلنا هذا الباب فتحنا باب: ما هي التنمية؟ ما هي التنميـة المستقلة؟ ما هي استراتيجيات التنمية؟ أعتقد أن هذا خارج حدود بحثي. ما حاولت أن أبينه أضواءً على هذه الأسئلة: هل إحدى النظريات السائدة التي طبقت في غير المجموعة الاشتراكية طبقت في كل البلدان النامية في المجموعة الرأسمالية. هل هي صالحة أم غير صـالحة؟ إذا ثبت أنها غـير صـالحة يبقى علينـا أن نبحث عن شيء آخر. عنـدمـا ننـظر إلى المنـظور الاشـتراكي ـ وهـذا يفترض افتراضاً ـ أقول إنها لا تؤدي إلى التكامل، بـل تؤدي إلى شيء آخر. وأخيـراً، واجب علينـا الاندمـاج في نظام تقسيم العمـل الاشتراكي، أو أن ينشـأ شيء آخر يحتـاج إلى نظريـة جديدة، وهذا ما أتركه للمستقبل.

مُلحق رقم (١)

برنامج المؤتمر

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
المؤتمر العلمي الأول
«المقاربات النظرية لمفهوم الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى الواقع العربي»

اليوم الأول
الاثنين ١٥ مايو/ أيار ١٩٨٩

الجلسة الأولى
من ٩,٠٠ صباحاً ـ إلى ٢,٠٠ ظهراً

٩,٠٠ صباحاً	كلمة رئيس الجمعية.
٩,٣٠ صباحاً	تقديم بحث «الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد مع الإشارة إلى الواقع العربي». الدكتور سعيد النجار.
١٠,٠٠ صباحاً	تقديم بحث «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي مع الإشارة إلى الواقع العربي»، الدكتور فتح الله ولعلو.
١٠,٣٠ صباحاً	تقديم بحث «العالم الثالث في النظام الاقتصادي العالمي مع الإشارة إلى الواقع العربي»، الدكتور جورج قرم.
١١,٠٠ صباحاً	إستراحة
١١,٣٠ صباحاً	التعقيب على الأوراق المقدمة، الدكتور سمير أمين، الدكتور سمير المقدسي، الدكتور طاهر كنعان.
١٢,٣٠ ظهراً	مناقشة عامة
٢,٠٠ ظهراً	استراحة

الجلسة الثانية
من ٤,٠٠ - إلى ٦,٣٠ مساءً

٤,٠٠	استكمال المناقشة
٦,٣٠ مساءً	انتهاء أعمال اليوم الأول
٧,٣٠ مساءً	حفل استقبال

اليوم الثاني
الثلاثاء ١٦ مايو/ أيار ١٩٨٩

الجلسة الأولى
من ٩,٠٠ صباحاً - إلى ١,٠٠ ظهراً

٩,٠٠ صباحاً	تقديم بحث «التكامل الاقتصادي: الأساس النظري والتجارب الأقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي»، الدكتور محمد محمود الإمام.
٩,٣٠ صباحاً	تقديم بحث «الاعتماد الجماعي على النفس: المقومات والآليات مع الإشارة إلى الواقع العربي»، الدكتور يوسف صايغ.
١٠,٠٠ صباحاً	التعقيب على الأوراق، الدكتور إبراهيم العيسوي، الدكتور عباس النصراوي.
١١,٠٠ صباحاً	استراحة
١١,٣٠ صباحاً	مناقشة عامة
١,٠٠ ظهراً	استراحة

الجلسة الثانية
من ٤,٠٠ - إلى ٧,٠٠ مساءً

٤,٠٠ عصراً	استكمال المناقشة
٧,٠٠ مساءً	انتهاء أعمال المؤتمر

ملحق رقم (٢)

المشاركون في المؤتمر(*)

ابراهيم حسن عبد الجليل	استاذ في جامعة الخرطوم ـ الخرطوم
ابراهيم سعد الدين عبد الله	مدير مكتب الشرق الأوسط ـ منتدى العالم الثالث ـ القاهرة
ابراهيم العيسوي	مستشار في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
اسماعيل صبري عبد الله	رئيس منتدى العالم الثالث ـ القاهرة
الفونس عزيز	مستشار في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
توفيق كسبار	مدير دائرة الأبحاث في مصرف لبنان ـ بيروت
جاسم السعدون	مدير عام مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية ـ الكويت
جلال أمين	استاذ في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة
جورج قرم	مستشار اقتصادي ـ باريس
حازم البيلاوي	رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات ـ القاهرة
خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت
سعيد النجار	استاذ في جامعة القاهرة ـ القاهرة
سمير أمين	مدير مكتب افريقيا ـ منتدى العالم الثالث ـ داكار
سمير المقدسي	مدير معهد العلوم المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية ـ بيروت
سنان الشبيبي	خبير اقتصادي في الانكتاد ـ جنيف
طاهر كنعان	مدير عام بنك الانماء الصناعي ـ عمان
عباس النصراوي	أستاذ في جامعة فيرمونت ـ الولايات المتحدة الأمريكية

(*) وفق الترتيب الهجائي، ومع حفظ الألقاب.

عبد الله القويز	رئيس صندوق النقد العربي ـ أبو ظبي
عبد الله النيباري	رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية ـ الكويت
عثمان محمد عثمان	مستشار في معهد التخطيط القومي ـ القاهرة
علي خليفة الكواري	مدير المكتب العربي للدراسات والاستشارات ـ الدوحة
فتح الله ولعلو	رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة ـ الرباط
فؤاد بسيسو	أمين عام اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة ـ عمان
فؤاد مرسي	وزير تموين سابق ـ القاهرة
فؤاد هاشم عوض	رئيس بنك الاستثمار العربي ـ القاهرة
محمد أبو مندور	استاذ في جامعة القاهرة ـ القاهرة
محمد حسنين هيكل	مصر
محمد سعيد النابلسي	مستشار اقتصادي في صندوق النقد العربي ـ أبو ظبي
محمد علي الحضيري	استاذ في جامعة كنساس ـ الولايات المتحدة الأمريكية
محمد محمود الامام	مستشار اقتصادي ووزير تخطيط سابق ـ القاهرة
محيا زيتون	استاذ في جامعة الأزهر ـ القاهرة
مصباح العريبي	مكتب جامعة الدول العربية ـ جنيف
مهدي الحافظ	خبير اقتصادي في اليونيدو ـ فيينا
مرفت بدوي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت
هبة حندوسة	أستاذة في الجامعة الأمريكية ـ القاهرة

الصحافة

محمود المراغي	ـ مصر
محمد سيد أحمد	ـ مصر
عصام أسعد الجردي	ـ بيروت

فهرس

(أ)

(ت)

(ج)

(ح)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص - ٢ $) ... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص - ٥ $) ... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - ٢ $) ... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص - ١,٥٠ $) ... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص - ٣ $) ... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص - ٢ $) ... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص - ١,٥٠ $) ... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص - ٢,٥٠ $) ... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص - ٢,٥٠ $) ... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص - دولار واحد) ... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص - ١,٥٠ $) ... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص - ٢ $) ... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص - ١,٥٠ $) ... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٢٢٤ ص - ٤ $) ... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص - ٢,٥٠ $) ... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص - ٣,٥٠ $) ... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص - ٢ $) ... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص - ٥,٥٠ $) ... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص - ١١ $) ... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان). (١٢٩٦ ص - تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص - ٨ $) ... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة. (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص - ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٨٤٥ ص - ١١ $) ... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص - ٢,٥٠ $) ... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص - ٥ $) ... طبعة ثانية ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص - ٨ $) ... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص - ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) ... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٢٦ ص - ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص - ٤ $) ... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص - ٢,٥٠ $) ... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص - ٤,٥٠ $) ... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص - ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل. طبعة ثانية. (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للامة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٢٦ ص - ٦,٥٠ $) ... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص - ٧,٥٠ $) ... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص - ٣ $) ... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين. طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

■ الجدور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص - ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
■ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص - ٧ $) .... د. هالة أبو بكر سعودي
■ الهجرة الى النفط . طبعة ثالثة (٢٤٠ ص - ٥ $) .... د. نادر فرجاني
■ العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص - ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
■ الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٣٦ ص - ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
■ التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص - ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
■ العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص - ١٤ $) .... ندوة فكرية
■ انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات (٣١٢ ص - ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
■ جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص - ٢٠ $) .... ندوة فكرية
■ الصراع العربي - الاسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص - ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الاول: المؤلفون - القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص - ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية.
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الاول: المؤلفون -
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص - ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص - ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص - ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
■ التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص - ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
■ مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص - ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
■ المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص - ٨ $) .... ندوة فكرية
■ السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص - ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص - ١١ $) .... ندوة فكرية
■ الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص - ٣ $) .... د. علي نصار
■ صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص - ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
■ النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص - ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
■ تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص - ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
■ البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص - ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
■ القومية العربية والاسلام طبعة ثالثة (٧٨٠ ص - ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
■ التكامل النقدي العربي المبررات - المشاكل - الوسائل.. طبعة ثالثة (٧٤٠ ص - ١٥ $) .... ندوة فكرية

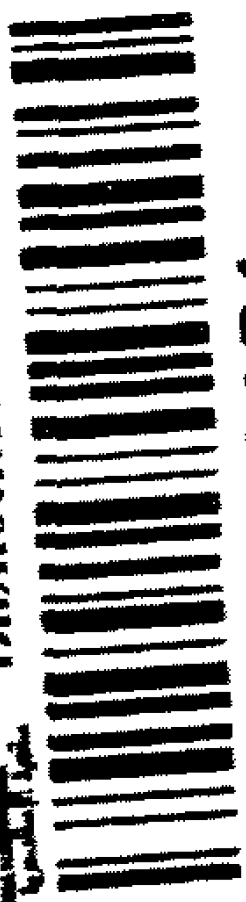
■ سلسلة التراث القومي: الاعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص - ٦٢,٥٠ $) ....
■ مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

هذا الكتاب

يتضمن هـذا الكتـاب أعـمال المؤتمـر العـلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول «الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، والواقـع العربي ـ مقـاربات نـظرية» ويشمـل البحوث والتعقيبات التي قدمت والمداخلات التي جرت حول المواضيع التي طرحت للبحث.

جـاء هذا المؤتمـر الذي انعقـد في القـاهـرة في ١٥ ـ ١٦ ايار/ مايو ١٩٨٩، والذي شارك فيه نخبة من الاقتصاديين العـرب، أعضاء الجمعية، كبـاكـورة نشـاط الجمعيـة التي تـأسست من أجـل تنـظيم وتنشيط التبـادل العلمي بـين اعضائها وتشجيع البحوث الاقتصـادية النـظرية ـ التـطبيقية وبنوع خاص ما يتصل بقضايا التنمية القومية والقطرية.

وقـد نظمت أعـمال المؤتمر حـول موضـوعين رئيسـين هما «الاعتـماد المتبادل والنـظام الاقتصـادي العـالمي»و«التكـامـل الاقتصادي والاعتماد الجماعي على النفس». وخـلال يومـين من العمـل المتواصـل جرى حـوار فكري بنّـاء ومنـاقشـات إضافية، وطرحت مداخلات جديدة ورؤى مختلفة.



الثمن:

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي